

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر باتنة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

إبرام العقد الإلكتروني

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم القانونية
تخصص: قانون الأعمال

إشراف الدكتور:
علي قريشي

إعداد الطالب:
بلقاسم حامدي

لجنة المناقشة

| | | | |
|----------------|------------------|-----------------------|------------------|
| رئيساً | جامعة باتنة | أستاذة التعليم العالي | أ.د.رقية عواشرية |
| مشرفاً ومقرراً | جامعة باتنة | أستاذ محاضر أ | د.علي قريشي |
| عضواً ممتحناً | جامعة باتنة | أستاذ محاضر أ | أ.د.سليم بشير |
| عضواً ممتحناً | جامعة قالة | أستاذ محاضر أ | د.عصام نجاح |
| عضواً ممتحناً | جامعة أم البواقي | أستاذ محاضر أ | د.ابراهيم ملاوي |
| عضواً ممتحناً | جامعة لمدينة | أستاذ محاضر أ | د.مجاجي منصور |

السنة الجامعية: 2014-2015

كلمة شكر

الشكر لله العلي العظيم الذي لا إله سواه بشكره فوز الشاكرين وفي ذكره شرف الذاكرين ولطلبه
مجيب السائلين والذي بفضله وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بالشكر الجزيل للمشرف الذي أمتزج فيه العلم بالخلق الرفيع وقدم لي الإرشاد والنصح
الوفير وأعطاني من وقته الكثير وله مني تحية وتقدير والذي رافقني في عملي إلى أن خرجت هذه
الأطروحة إلى النور.

أتقدم بالشكر والامتنان وبالتقدير والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه
الأطروحة وإفادتهم بملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة ولهم مني تحية خاصة وخالصة.

وأخيرا فإن الشكر موصول لكل من مد يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد في إتمام هذا
الجهد المتواضع.

إهداء

إلى روح والدي التي عاجلتها المنية قبل أن تراني على ما كانت تتمنى أن تراني عليه رحمها الله
وأسكنها فسيح جناته.

إلى من تنحي هامتي له خجلاً

والدي

إلى من ينتشي الفؤاد للقائهم أملاً

أسرتي

مقدمة

يشهد هذا العصر ثورة معلوماتية لم يسبق لها مثيل في التكنولوجيا وما صاحبها من تطور بشكل كبير ومتسارع في شبكة الاتصالات الرقمية، قربت المكان واختصرت الزمان وألغت الحدود الجغرافية بين الدول وهذه الوسيلة ألفت بظلالها على كافة جوانب الحياة، بعد أن كانت مقتصرة على أغراض عسكرية وأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1969، ثم تحولت لتستخدم لأغراض مدنية واقتصادية، وفتحت المجال واسعاً لإبرام العقود بمختلف أنواعها، مما أدى إلى ظهور نوع جديد من التبادل التجاري يسمى بالتجارة الإلكترونية عبر شبكة الانترنت "تجارة العصر والمستقبل" وكان ذلك عام 1993، وأصبحت السلعة والخدمة معروضة بطريقة منظورة غير ملموسة حيث يتفاوض الأطراف المتعاقدون عن بعد فيتبادلون المعلومات وسائر البيانات بسرعة فائقة في مجلس عقد افتراضي ويثير التعامل عبر الانترنت العديد من التساؤلات حول هذه الوسيلة التي لا تعترف بالكثير من المسلمات التقليدية كالسلطة المألوفة لها والحدود الجغرافية والكتابة على الورق.

وبات من الضروري البحث عن وسائل معالجتها وضبطها في إطارها المشروع مما خلق تحدياً أمام النظم القانونية، ومن أبرزها التعاقد عن بعد عبر شبكة الانترنت وقانونية المعاملات الإلكترونية كالتعبير عن الإرادة وتطابقها عن طريق تبادل رسائل البيانات، نظام الوفاء، الإثبات، وقد أدت أشكال الانتهاكات والجرائم اليومية في بيئة التجارة الإلكترونية إلى تزايد المنازعات الناجمة عن هذه المعاملات مما يستدعي البحث عن القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة للنظر في النزاع، ومدى مواءمة النصوص القانونية القائمة مع ما أفرزته وسائل الاتصال الحديثة من اشكاليات وتحديات، مما يتطلب دراسة مسحية لكافة التشريعات دون استثناء لضمان عدم تناقض أحكامها.

لذا برزت العديد من المحاولات القانونية على الصعيد الفقهي والقضائي والتشريعي للوقوف على مشكلات هذا التعامل وأشكال النزاعات التي تثار بسبب التعامل بالوسائط الإلكترونية واقتراح الحلول المناسبة بشأنها من أجل تنظيمها وتأطيرها.

وأدى ازدياد معاملات التجارة الإلكترونية التي أصبحت واقعاً عملياً فرض نفسه على المؤسسات الدولية والداخلية المهتمة بتسهيل وتوحيد القواعد القانونية التي تطبق على التجارة الإلكترونية في جميع دول العالم والاهتمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالتبادل الإلكتروني للمعاملات.

وبعد دراسة مضمينة جاءت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي اليونسترال (UNCITRAL) بإصدار القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية لسنة 1996 الذي يحتوي على مجموعة من القواعد والإرشادات التي تهدف إلى تهيئة بيئة قانونية أكثر ملائمة للتجارة الإلكترونية، كما صدر أيضاً قانون اليونسترال النموذجي للتوقيع الإلكتروني لسنة 2001 بهدف الاعتراف بحجتيه وبيان شروطه والمتطلبات اللازمة لذلك، متضمناً دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للأخذ به، سواء بإصدار تشريعات مستقلة و بإجراء تعديلات على قوانينها الداخلية، واستجابت العديد من المنظمات الدولية والاقليمية كالاتحاد الأوروبي الذي بادر بوضع مشروع قانون نموذجي لدول الاتحاد الأوروبي مستوحياً من دراسة الأمم المتحدة السابقة، وتلا ذلك العديد من المبادرات الداخلية، إلى أن أصبحت هذه الأطر القانونية للمعاملات الإلكترونية حقيقة وواقعاً تشريعياً قريباً

أغزر فيه الفقه والقضاء اجتهاداته، أما على المستوى العربي فإن التشريعات التي أقرتها كثير من الدول لم تكن سوى ترجمة وتقليد لم يسبقها سوى القليل من الاجتهاد والتحليل.

أولاً: موضوع البحث

يتمثل موضوع هذه الأطروحة في: "إبرام العقد الإلكتروني" الذي يتم من خلال شبكة الانترنت بين التجار، وبين التجار والمستهلكين لذي حاولنا بيان البيئة الإلكترونية للعقد من خلال التعرض لشبكة الانترنت والتجارة الإلكترونية وبيان ماهية العقد الإلكتروني وتمييزه عن غيره من العقود، حيث يثور التساؤل حول التفاوض الإلكتروني ووسائله ومدى جواز التعبير عن الإرادة وتطبيقها باستخدام رسائل البيانات الإلكترونية، وعن زمان ومكان الإيجاب والقبول وطريقة تنفيذ العقد، ومدى حجتيته في الإثبات وطرق فض منازعاته.

ثانياً: أهمية موضوع البحث

يعتبر العقد الإلكتروني من الموضوعات الهامة يفرضه الواقع والمستقبل، وله أهمية بالغة من الناحية العلمية والعملية.

1. الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية لموضوع البحث في ارتباطه بعقود أصبح التعامل بها يزداد يوماً بعد يوم مما يستدعي إيجاد أساليب لحماية هذه العقود، فالتعامل من خلال شبكة الاتصالات الإلكترونية في صورة عقود دولية أصبح من الأمور المفروضة على الدول والافراد بالنظر إلى ما تحققه من قيمة مادية واقتصادية وما توفره من جهد ووقت من الانتقال والسفر من بلد إلى آخر.

إن الاهتمام الوطني والدولي بهذا النوع من العقود أصبح متزايداً نظراً لأهميتها الكبيرة في حياة الافراد والدول، ومن الهيئات التي تصب اهتمامها على هذه العقود لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومجلس أوروبا والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، فضلاً عن انظمة قانونية وطنية عديدة.

2. الأهمية العلمية: إن الأهمية العلمية والقانونية للبحث فإنها تساعد المتعاملين في هذا المجال بتوعيتهم بالآثار القانونية للتعامل عبر هذه الوسيلة الحديثة ومساعدة الدول في جهودها الساعية إلى استيعاب العمليات الإلكترونية، التي تتم بواسطة الانترنت عبر دراسة ما يتعلق بانعقاد العقد الإلكتروني والتركيز على الامور العلمية التي تشكل عقبة في طريق توسعه استخدام شبكة الانترنت في التعاقد وطرح الحلول المناسبة لها وتقديم الأطر القانونية الملائمة لتنظيم معاملات التجارة الإلكترونية بالشكل الذي يحقق الثقة والأمان القانوني للطرفين المتعاقدين عبر الانترنت.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع

نظراً لظهور ما يسمى بالعقد الإلكتروني ولأهمية الموضوع وحدثته، أصبحت الحاجة ملحة لظهور دراسات قانونية حول ماهية هذا الموضوع المستجد في القانون لمعرفة مدى الاستجابة لمعطيات الحداثة وتكنولوجيا المعلومات في التجارة والمعاملات وما تثيره علاقة القانون مع تكنولوجيا المعلومات وهل يتبع القانون التكنولوجيا ويستجيب بطريقة تبعية، أم أنه ينبغي تبني أسلوب مختلف للتقارب وما يستلزم ذلك من إيجاد بيئة

تشريعية مناسبة وقوانين متطورة لتنظيم المعاملات الإلكترونية لمعالجة هذا النوع وما ينجم عنه من إشكاليات ومنازعات وأساليب غير مألوفة في استحقاق الحقوق وانتهاكها فضلا عن نقص الثقافة القانونية لدى المتعاملين في التجارة الإلكترونية خاصة في الدول النامية مما يؤدي الى تخوف وتردد التجار والمستهلكين على التعامل بهذا النمط من العقود، وخاصة في ظل الفراغ التشريعي الذي تعاني منه غالبية الدول في مجال المعاملات الإلكترونية.

رابعاً: صعوبات البحث

إن من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذا الموضوع قد ترجع إلى ما يتسم به البحث من صبغة فنية حيث ينبغي عند معالجة موضوع البحث ضرورة الإلمام بالجوانب الفنية لتقنيات الاتصال الحديثة لاسيما الإنترنت، لأنه يهدف إلى إيجاد بعض الحلول للمشكلات القانونية التي تثيرها هذه التقنيات في مجال التعاقد عبر وسائل الاتصال الحديثة سواء من حيث التفاوض على العقود أو إبرامها وتنفيذها في بعض الحالات، كما ترجع صعوبة البحث إلى ندرة الدراسات القانونية المتخصصة في الموضوع باللغة العربية وحتى الموجودة منها فلم تعطي العقد الإلكتروني حقه من الدراسة والبحث، كما ترجع صعوبة البحث أيضا إلى عدم وجود قانون في الجزائر حتى الآن ينظم التجارة الإلكترونية ويحدد المسؤولية القانونية في إطار العقود الإلكترونية.

بالإضافة إلى حداثة الموضوع وتشعبه وسعته أوجب التطرق إلى فروع القانون المختلفة كالقانون المدني والقانون التجاري والقانون الدولي الخاص، واللجوء إلى العديد من الأنظمة الوطنية لكثير من الدول والاتفاقيات الدولية والقوانين النموذجية والتوجيهات الأوروبية.

ومن الصعوبات كذلك تلك الناجمة عن التطورات السريعة والمستمرة في مجال تقنيات الاتصال التي تتطلب المتابعات الدقيقة والمتأملة ادى الى استمرار الجدل الفقهي حول الكثير من السائل التي تناولناها في بحثنا هذا آملين أن يكون من بعده حسن الاستفادة المرجوة.

خامساً: إشكالية البحث

إن الإشكالية الرئيسة للبحث تتمثل في الإجابة على التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن القول بكفاية ومسايرة النصوص القانونية التقليدية لتنظيم العقود المبرمة عبر شبكة الانترنت؟ وهل الأمر يتطلب إصدار تشريع جديد خاص بالمعاملات الإلكترونية أم تعديل وتطوير بعض التشريعات القائمة؟ وما مدى استحبابه المشرع الجزائري لذلك؟.

وتندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

1. كيف ينقصد العقد الإلكتروني بالتراضي في مجلس افتراضي؟ وكيف يتم التحقق من هوية المتعاقدين وكمال أهليتهم من خلال شبكة الانترنت؟.

2. كيف يتم الوفاء بالالتزامات عبر الفضاء؟ وماهي التحديات التي تواجه اثبات ذلك؟.

3. كيف يتم حل المنازعات الإلكترونية؟ وماهي آليات تسويتها؟.

سادساً: مناهج البحث

تقتضي طبيعة موضوع الدراسة الاعتماد على العديد من المناهج، وذلك للإحاطة بالمسائل القانونية التي تناولتها الدراسة ومنها.

1. المنهج التاريخي: الذي يظهر جلياً في الفصل التمهيدي حيث تم من خلاله تتبع مراحل تطور وسائل الاتصال واستعمالها في التعاقد الأمر الذي يدلنا على فهم واستبصار التطورات المستقبلية، وحل المشكلات التي نواجهها في الحاضر في ضوء خبرات الماضي لان الحاضر وليد الماضي والمستقبل ابن الحاضر.

2. المنهج التحليلي: ونعرض من خلاله للنصوص القانونية المختلفة والمتعلقة بموضوع البحث ومدى ملاءمة النصوص القانونية الواردة في القواعد العامة لمشكلات التعاقد عبر وسائل الاتصال الحديثة، ومدى الحاجة الى إصدار تشريعات متخصصة في هذا المجال، لسد أي فراغ تشريعي وذلك بتحليل تلك النصوص واستخلاص النتائج منها والأهداف التي تدعو إلى تحقيقها.

3. المنهج المقارن: فيظهر بدوره في جل موضوعات البحث من خلال عرض ومقارنة وتحليل مختلف التشريعات والاتفاقيات والتوجيهات الصادرة بشأن التجارة الإلكترونية، وتأثيرها وتأثرها في ظل المعاملات الإلكترونية والتطورات الحاصلة في ميدان المعلوماتية والاتصال.

سابعاً: خطة البحث

قسماً موضوع البحث إلى ثلاثة أبواب رئيسية يسبقها فصل تمهيدي ينتهي بخاتمة وذلك كما يلي:

الفصل التمهيدي: بيئة العقد الإلكتروني

الباب الأول: انعقاد العقد الإلكتروني، وقسمناه إلى ثلاثة فصول

الفصل الأول: تكوين العقد الإلكتروني

الفصل الثاني: صحة العقد الإلكتروني

الفصل الثالث: تنفيذ العقد الإلكتروني

الباب الثاني: إثبات العقد الإلكتروني، وقسمناه إلى ثلاثة فصول

الفصل الأول: الكتابة الإلكترونية

الفصل الثاني: التوقيع الإلكتروني

الفصل الثالث: التوثيق الإلكتروني

الباب الثالث: منازعات العقد الإلكتروني وآليات تسويتها، وقسمناه إلى ثلاثة فصول

الفصل الأول: القانون الواجب التطبيق على العقد الإلكتروني

الفصل الثاني: القضاء المختص بنظر تلك المنازعات

الفصل الثالث: آليات تسوية المنازعات

خاتمة: تتضمن أهم ما توصلنا إليه من نتائج واقتراحات

الفصل التمهيدي

بيئة العقد الإلكتروني

تمهيد:

إن التطور التكنولوجي الرهيب الذي شهده العالم في وسائل الاتصالات والمعلومات المستخدمة في التعاقد عن بعد لم يكن معهوداً من قبل، نتيجة ظهور الأقمار الصناعية ودخولها مجال الاتصالات والإعلام، مما أدى إلى زيادة الترابط بين الأسواق الخارجية وأضفى على المعاملات التجارية صفة العالمية. كما تركز هذه الثورة التكنولوجية على العديد من المقومات منها؛ استحداث طرق لتخزين البيانات، الصور والأصوات وبسط قدرات الإرسال عبر الفضاء عن طريق الأقمار الصناعية. نتج عن هذا الاندماج بين تكنولوجيا الحاسبات الآلية وتكنولوجيا الاتصالات، تكوين شبكة اتصال مركبة تسمى بشبكة الانترنت، التي أدت إلى ظهور التجارة الإلكترونية وذلك عن طريق الإعلانات عن المنتجات والتسويق أو التفاوض على إبرام العقود بالأساليب الحديثة بدلاً من المستندات الورقية والوسائل التقليدية. لذا نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تطور وسائل الاتصال عن بعد واستعمالها في التعاقد قبل زمن الانترنت وفي زمن الانترنت
المبحث الثاني: ظهور التجارة الإلكترونية، أهميتها وماهيتها.

المبحث الثالث: ماهية العقد الإلكتروني وتمييزه عن غيره من العقود

المبحث الأول: تطور وسائل الاتصال عن بعد واستعمالها في التعاقد قبل زمن الانترنت وفي زمن الانترنت

إن الوسائل المستخدمة في إبرام العقود في تطور مستمر، نتيجة التطور التكنولوجي وكذا نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية وظهور الأقمار الصناعية، بحيث أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة، ونقسم هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: تطور وسائل الاتصال عن بعد واستعمالها في التعاقد قبل زمن الانترنت

المطلب الثاني: تطور وسائل الاتصال عن بعد واستعمالها في التعاقد في زمن الانترنت

المطلب الأول: تطور وسائل الاتصال عن بعد واستعمالها في التعاقد قبل زمن الانترنت

يشتمل هذا المطلب على مختلف الوسائل التي سبقت جهاز الحاسب الآلي ومحطة الانترنت والتي نذكر منها:
الفرع الأول: الرسالة: تعتبر الرسالة من وسائل المراسلة والاتصال قديمة العهد، كانت تستعمل بشكل كبير بين التجار، لاسيما في التعاقد بين غائبين، إلا أنها تتم بطريقة بدائية تستلزم وقتاً طويلاً لوصول الرسالة إلى المرسل إليه. من هذه الطرق؛ إرسالها بواسطة رسول ينقل إرادة أحد المتعاقدين إلى الآخر، هذا الأخير الذي يحمل منه رسالة جديدة إلى الأول. من ثم عبر البريد الذي تطورت وسائله مع الزمن من النقل بواسطة العربات حتى النقل بالطائرة.

إن المراسلات من هذا الشكل ومهما كانت وسائلها التقليدية، تحتاج إلى فترة زمنية طويلة مما يتعارض ومتطلبات التجارة التي من صفاتها الأساسية السرعة في التعامل⁽¹⁾.

الفرع الثاني: التلغراف: يعتبر التلغراف أول وسيلة اتصال سلكية عرفها العالم وهو عبارة عن جهاز جرى اختراعه على يد العالمين الألمانيين جاوس وويبر عام 1834م ثم تطور فيما بعد على يد علماء إنجليز وأمريكان

1- محمد أمين الرومي، التعاقد الإلكتروني عبر الانترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2004، ص11.

وقد أدى استخدامه آنذاك إلى إحداث تطورات مذهلة في مجال التعامل والاتصال عن بعد.

الفرع الثالث: التلفون: يعرف التلفون بأنه وسيلة لنقل المكالمات الشخصية من خلال الأسلاك التي تربط بين نقطتين (المرسل والمستقبل) يمر فيها تيار كهربائي وفق ذبذبات صوت المتكلم⁽¹⁾. يعد جهاز التلفون من أكثر وسائل الاتصال الفوري فاعلية وانتشاراً آنذاك، الذي يتميز بسرعة الاتصال وسهولة الاستعمال حيث جرى اختراعه على يد العالم الألماني فليب رايز عام 1870 ثم تطور فيما بعد على يد العالم الأمريكي ألكسندر جراها مبل عام 1877 والإيطالي ماركوسسي عام 1896 وقد تطور التلفون العادي بإدخال بعض التعديلات التكنولوجية عليه، حيث ظهر التلفون المرئي الذي أنتجته شركة الكاتيل الفرنسية منذ سنة 1998، وكان الهدف من استخدام هذا الجهاز في الدخول إلى شبكة الانترنت ورخص ثمنه ولكنه خرج من السوق بعد استخدام شكل آخر لهذا الجهاز يسمى "وبتنش" على افتراض أنه سوف يوفر هذه الإمكانيات بشكل أسهل⁽²⁾.

نص المشرع الجزائري على حالة الإيجاب عن طريق التلفون في المادة 1/64 من القانون المدني:⁽³⁾ "إذا صدر الإيجاب في مجلس العقد لشخص حاضر دون تحديد أجل القبول فإن الموجب يتحلل من إيجابه إذا لم يصدر القبول فوراً وكذلك إذا صدر الإيجاب من شخص إلى آخر بطريقة الهاتف أو بأي طريق مماثل".

الفرع الرابع: الفاكس: الفاكس جهاز يقوم بنقل الصور الثابتة من مكان إلى آخر عبر شبكة الهواتف، أي أنه عبارة عن جهاز استنساخ بالهاتف يمكن بواسطته نقل الرسائل والمستندات المخطوطة باليد والمطبوعة بكامل محتوياتها نقلاً مطابقاً لأصلها⁽⁴⁾، فتظهر المستندات والرسائل على جهاز فاكس آخر في حيازة المتلقي.

أشار القانون النموذجي للأمم المتحدة CNUDCI الصادر عام 1996 في المادة 1/2 إلى الفاكس، باعتباره من الوسائل التي يمكن استخدامها في إبرام العقود عن بعد.

الفرع الخامس: التلكس والتل تكس: يعتبر التلكس جهازاً لإرسال المعلومات، عن طريق طباعتها وإرسالها مباشرة، إذ لا يوجد فاصل زمني ملحوظ بين إرسال المعلومات واستقبالها. تطورت خدمة التلكس باعتبارها وسيلة اتصال واسعة الانتشار بإدخال بعض الملامح الإلكترونية عليها يمكن الاعتماد عليها في الكتابة والطباعة عن بعد. في عام 1983 أنشأت خدمة جديدة تسمى تلي تكس، ذلك بعد تزايد الطلب على توفير خطوط ربط عديدة، في هذا النظام يمكن تجميع النصوص وتخزينها واستخدام هذه الخدمة في أداء وظائف محلية مستقلة عن نظام إرسال واستقبال الرسائل، يستغرق نقل صفحة النصوص في حدود خمس ثواني، إلا أن جهاز التلكس لا تتوفر فيه إمكانية إرسال التوقيع والرسوم التوضيحية والهوامش⁽⁵⁾.

الفرع السادس: البث الإذاعي: البث الإذاعي نوع من وسائل الاتصال اللاسلكية المستعملة منذ 1919 على

1- سمير حامد عبد العزيز الجمال، التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص: 17.

2- هند محمد حامد، التجارة الإلكترونية في المجال السياحي، سنة 2003، بدون ناشر، ص: 18.

3- الصادر بموجب الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم، ج. ر. ع 78، المؤرخ في 30 سبتمبر 1975. كما نظم القانون الفرنسي بموجب القانون الصادر في 06 جانفي 1988 والرسوم المؤرخ في 01 سبتمبر 1992.

4- سهيل إدريس، المنهل قاموس فرنسي عربي، دار الأدب، بيروت، الطبعة الثالثة، 2002، ص: 512.

5- بشار أحمد موني، مشكلات التعاقد عبر الانترنت، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2003، ص: 11.

يد العلماء الألمان والكنديين، ثم تبعهم العلماء الأمريكيين في عام 1920 ويعتبر الراديو أول جهاز الكتروني يقوم على فكرة الأنبوب ذي الفراغ، الذي يتم فيه السيطرة على حركة الجزئيات، انبعاث الالكترونات وتبادلها. أما الإذاعة فهي وسيلة اتصال سمعية، تعتمد على استخدام مزيج من التسجيلات السمعية كالأسطوانات، أشرطة البكرة والكاسيت بالإضافة إلى البث المباشر. ووفقا لنص المادة 107 من قانون الملكية الفكرية والصناعية الأمر رقم 05/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، فإنه يقصد بالإذاعة "هيئة للبث السمعي تنتج برامج إبلاغ هذه المصنفات إلى الجمهور".⁽¹⁾

الفرع السابع: البث التلفزيوني: البث التلفزيوني نشر متزامن للبرامج والمعلومات الترفيهية أو التعليمية المصورة والموجهة لجمهور كبير من المشاهدين، عبر القنوات التلفزيونية المرئية محليا أو دوليا من خلال الأقمار الصناعية⁽²⁾. تطور البث التلفزيوني من نظام المسح الميكانيكي إلى النظام الرقمي، الذي يتم فيه تحويل الإشارة الصوتية أو المرئية إلى سلسلة من الإشارات الالكترونية، التي تمتاز بمقاومة التشويش والتداخل بين الموجات والحفاظ على قوة الإشارة خلال مدة الاتصال، تم استخدام هذا الجهاز في تسويق السلع والمنتجات كان ذلك خلال عام 1987 بفرنسا، يرجع هذا النوع من التعاقد إلى الأهمية الكبيرة للتلفزيون كوسيلة اتصال مهمة، لما توفره من وقت، جهد وعناء التنقل بين المحلات⁽³⁾. وقد نظم المشرع الفرنسي البيع عن طريق التلفزيون بالقانون رقم 21/88 الصادر في 2 جانفي 1988، الذي اعتبره نوعا من العقود التي ترم عن بعد، و تتضمن رخصة رجوع المنتج المباع. لقد عهد إلى اللجنة الوطنية للاتصال والحريات C.N.C.L بتنظيم بث برامج التسوق عن طريق التلفزيون من حيث تحديد الوقت والمدة الزمنية، ثم عهد بعد ذلك بهذه المهمة إلى المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون C.S.A، الذي حل محل اللجنة الوطنية للاتصال والحريات و أصدر قرارا بتاريخ 21 أكتوبر 1992 فيما يتعلق بالخدمات التي يتعين أن يتم بث برامج مشتريات التلفزيون خلالها والأوقات محددة⁽⁴⁾. أما في الجزائر فقد بدأ التسوق عبر شاشة التلفزيون يجدا محالا خصبا، حيث يتم عرض المنتجات عبر الشاشة مع الدعاية التجارية لها وبيان استخداماتها ومزاياها المختلفة، بالرغم من ذلك فإن المشرع الجزائري لم يتدخل حتى الآن لتنظيمه.

الفرع الثامن: الميني تل: ظهر جهاز الميني تل في فرنسا عام 1985 وهو جهاز قريب الشبه بجهاز الكمبيوتر المتري، لكنه أصغر حجما، يتكون من شاشة صغيرة ولوحة مفاتيح تشمل على حروف وأرقام قريبة الشبه بلوحة مفاتيح الكمبيوتر، فهو وسيلة اتصال مرئية تنقل الكتابة على الشاشة دون الصوت والصورة، يكفي لاستعماله أن يوصل بخط الهاتف، وقد أخذ مكانة كبيرة في عالم الاتصالات والمعلومات⁽⁵⁾. بالرغم من ذلك فقد استخدم هذا الجهاز على نطاق واسع في فرنسا للتفاوض على العقود وإبرامها، وقد أتاح لكل شخص

1- تم نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية العدد 44 المؤرخة في 2003/07/23.

2- ماهر إسماعيل صبري، الموسوعة العربية لمصطلحات التربية والتكنولوجيا التعليم. مكتبة الرشيد، الرياض. الطبعة الأولى 2002 ص 102

3- عماد الدين خلف الحسيني. عالم الاتصالات بين الماضي والحاضر والمستقبل. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة. الطبعة الأولى 2000 ص 52

4- محمد السعيد رشدي، التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة (مع التركيز على البيع عبر المسافات والبيع بالتلفزيون) جامعة الكويت الطبعة الأولى 1996 ص 20

5- أسامة أبو الحسن مجاهد، استخدام الحاسب الآلي في المجال القضائي. محكمة باريس الابتدائية. مجلة القضاة. عدد جانفي، جوان. 1990 ص 61

مشارك في الخدمة أن يوجه من خلال طلباته بالشراء أو البيع وتقديم الخدمات على الخط، يعبر عنه في الفقه الفرنسي بعبارة خدمة الطلب عبر الميني تل. إلا أن استخدام هذا الجهاز لم يتمتع بثقة القضاء الفرنسي، الذي اعتبره غير كافي للتعبير عن الإرادة بشكل جازم، فضلاً عن أنه لا يقدم الضمانات الكافية للمتعاقدين، لذا تراجع استخدامه في كوسيلة للتعاقد.

الفرع التاسع: البيجر: البيجر جهاز صغير الحجم مخصص لأغراض التتبع، ظهر قبل الهاتف النقال، غالباً ما يستخدم من قبل الأطباء ومهندسي الصيانة وغيرهم ممن تحتم عليهم طبيعة عملهم التواجد في أية لحظة، يتيح هذا الجهاز معرفة أرقام المكالمات الهاتفية المتصلة في أية لحظة، وقد أدخلت عليه بعض التعديلات في منتصف الثمانينات، بحيث أصبح قادراً على استقبال رسائل كتابية تظهر على شاشة الجهاز، عن هذه الرسائل الكتابية يمكن الاتفاق على إبرام عقد من العقود عن طريق إرسال رسائل متبادلة بين حاملي هذا الجهاز. من خلال ما تطرقنا له من وسائل الاتصال التقليدية هذه، إلا أن لبعضها نوعاً من البقاء في عصرنا الحالي، رغم تواجده الانترنت التي تعتبر الرائدة العصرية والتي سنتطرق إليها في مطلبنا اللاحق.

المطلب الثاني: تطور وسائل الاتصال عن بعد في زمن الانترنت

تتمثل تقنية المعلومات في اختراع وتطوير الحاسب الآلي الذي أضاف للإنسان قدرات هائلة على الاحتفاظ بالمعلومات ومعالجتها بسرعة خيالية.

الفرع الأول: تعريف الحاسوب وتطوره: تتعدد مسميات الحاسب الآلي وقد ظهر أول الأمر كوسيلة لمعالجة البيانات ثم تخزينها وإعادة استرجاعها.

أولاً: تعريف الحاسوب: إن لفظ حاسوب مصطلح باللغة العربية المقابل لكلمة COMPUTER باللغة الإنجليزية و ORDINATEUR باللغة الفرنسية. أطلق عليه في البداية تسمية العقل الإلكتروني، ثم سمي بعد ذلك الحاسب الآلي وفي عام 1987 صدر معجم الحاسبات عن مجمع اللغة العربية واستخدام اصطلاح الحاسب الآلي. أما لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي التجاري وكذلك المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس فقد اعتمدتا مصطلح الحاسوب.⁽¹⁾

وقد عرف البعض الحاسوب بأنه جهاز إلكتروني له القدرة على تقبل كم هائل من البيانات وتخزينها واسترجاعها عند الحاجة وإجراء العمليات الحسابية بسرعة فائقة وبدقة متناهية.⁽²⁾

كما عرفه البعض الآخر بأنه جهاز إلكتروني، يستطيع أن يقوم بأداء العمليات الحسابية والمنطقية طبقاً للتعليمات المعطاة بسرعة كبيرة تصل إلى عشرات الملايين من العمليات الحسابية في الثانية الواحدة، بدرجة عالية الدقة وله القدرة على التعامل مع كم هائل من البيانات وكذا تشغيلها واسترجاعها عند الحاجة إليها.⁽³⁾ أما على الصعيد التشريعي يعرف قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية لإمارة دبي و مشروع قانون أحكام

1- عزه محمود احمد إسماعيل، مشكلات المسؤولية المدنية في مواجهة فيروس الحاسب. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق. جامعة القاهرة 1994 ص 18

2- أشرف احمد حامد. عالم الكمبيوتر والانترنت. مكتبة جزيرة الورد. المنصورة بدون تاريخ ص 09

3- محمد أمين الرومي، جرائم الكمبيوتر والانترنت، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر 2003 ص 13 .

المعاملات الالكترونية للبناني الحاسب الآلي بأنه: جهاز الكتروني يتعامل مع المعلومات والبيانات بتحليلها، برمجتها، إظهارها، حفظها، إرسالها واستلامها بواسطة برامج وأنظمة معلومات الكترونية، يمكن أن يعمل بشكل مستقل أو بالاتصال مع أجهزة أو أنظمة الكترونية أخرى.⁽¹⁾

أما نظام الكمبيوتر فهو جهاز أو مجموعة من الأجهزة الالكترونية، شبكات الاتصال، أنظمة المعلوماتية، أجهزة للطباعة، وغيرها من الأجهزة القادرة على حفظ، استرجاع، توصيل المعلومات والقيام بالعمليات الالكترونية. يعني مصطلح "وسائل الكمبيوتر" أنظمة معلوماتية أو أنظمة كمبيوتر أو أنظمة أمان أو أي وسائل أو أجهزة أو أوساط الكترونية مشابهة.

ثانياً: تاريخ الحاسوب: وضع تصميم الحاسوب في الفترة الواقعة ما بين خريف عام 1944 وصيف عام 1945 وكان الهدف منه بادئ الأمر استخدامه في بعض المهمات العسكرية.⁽²⁾ تطور منذ ظهوره وحتى اليوم بصورة هائلة، ففي سنة 1946 كان الحاسوب كبير الحجم وإمكاناته محدودة، وبطيء التشغيل ويحتاج إلى تكلفة مرتفعة، وفي عام 1958 بدأ استخدام الترانزستور، مما أدى إلى صغر حجم الحاسوب، سرعة تشغيله وزيادة طاقته التخزينية. أما عام 1964 بدأ الاعتماد على الدوائر الالكترونية المتكاملة، مما أدى إلى صغر حجم الحاسوب مجدداً وزادت سعة ذاكرته وسرعته وتطورت برامج التشغيل.

في بداية الثمانينات ظهرت ثورة علمية في مجال الحاسوب بظهور الحاسب الشخصي الذي يتميز بصغر حجمه، سهولة تشغيله، ربطه بوسائل الاتصال المختلفة وإمكانية حمله ونقله من مكان لآخر، منذ ذلك الحين حتى اليوم، ما يزال الحاسوب يتطور بإمكانات مذهلة وسريعة.

ثالثاً: أهمية الحاسوب: لم يعد استخدام الحاسوب في الوقت الحاضر مقتصرًا على المهمات العسكرية، بل انتشر استخدامه في شتى المجالات، لاسيما في المصارف، المكاتب، الجامعات، المعاهد العلمية، المدارس والمهن الحرة والأعمال الصناعية، التجارية والزراعية... وجميع اتجاهات الحياة الخاصة، فضلاً عن انتشاره في الإدارات الرسمية والمؤسسات الخاصة، حتى أن العصر نسب إليه "عصر الكمبيوتر" مما أضطر الأفراد مهما اختلفت أعمارهم إلى إتباع دورات خاصة للتدريب على الحاسوب، إلى درجة أن من يتأخر عن اللحاق بركبه، يكون كالأمي الذي تخلف عن عصره وعن مجالات التقدم.

يعد الحاسوب من أهم وأوسع الأجهزة انتشاراً واستخداماً في التعاقد الإلكتروني عبر الانترنت، إذ يمكن بواسطته الدخول إلى شبكة الانترنت، بالتالي إلى مواقع التسوق على الشبكة، طلب مشورة فنية، طبية، استشارة قانونية، التعاقد على شراء سلعة معينة عن طريق مشاهدتها على شاشة الكمبيوتر، بتركيب كاميرا تلفزيونية على جهاز الكمبيوتر الخاص بالبائع والمشتري...

نتيجة استعمال الحاسوب في مختلف الحياة بشكل واسع، فقد دعت الحاجة إلى توفير حماية مدنية وجزائية لبرامج الكمبيوتر وأنظمة الاتصال الخاصة به على الصعيد المدني والتجاري.

4- أشرف احمد حامد. عالم الكمبيوتر والانترنت. مرجع سابق، ص 09

2- فيليب بروتون، وسيرج برو، ثورة الاتصال. نشأة أيديولوجية جديدة. ترجمة هالة عبد الرؤوف مراد. دار المستقبل العربي. القاهرة 1993 ص16

رابعاً: مكونات الحاسوب : يتكون الحاسوب من مكونات مادية، معنوية وكذا العنصر البشري.

1. المكونات المادية (hard ware) تتمثل في وحدة التشغيل (المعالج)، وحدة الإدخال و الإخراج. (1)

2. المكونات المعنوية (Soft ware) تتمثل في البرامج التي يمكن تعريفها بأنها "مجموعة من الأوامر والتعليمات

المكتوبة بلغة ما والموجهة إلى جهاز تقني معقد، بغرض الوصول إلى نتيجة محددة، أو إنجاز عمليات معينة". (2)

لقد عرف قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية لإمارة دبي رقم 2 لسنة 2002، في المادة 2 منه برنامج الحاسب الآلي على الشكل الآتي: "مجموعة بيانات أو تعليمات تستعمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في نظام معالجة معلومات الكترونية، بغرض إيجاد أو الوصول إلى نتائج محددة".

وتقسم البرامج إلى برامج نظم وتطبيقات، يمكن عن طريقها توصيل جهاز الكمبيوتر بخط تلفون، بالإضافة إلى تركيب جهاز المودم وطلب رقم معين أن يتم الاتصال بشبكة الانترنت.

3. العنصر البشري: يتمثل في الأفراد المتعاملين مع جهاز الحاسوب بمهام مختلفة؛ كالمستخدم، مدخل البيانات، المبرمج أو محلل الأنظمة. (3)

أنشأ مجال الاتصال والمعلوماتية نسيجاً من العلاقات بين الأفراد، تتعدد خطوطه وتتلون خيوطه، فقد ألغى

الحدود الجغرافية بين الدول المختلفة، قد حسن هذا المجال طرق المعاملات التجارية، دون تقيد بحدود أو قيود،

فيه تتخذ الأسواق شكل سوق افتراضي كبير دائم وغير مادي. (4) ترتب على استخدام الحاسوب وانتشاره

على نحو واسع إلى ظهور التجارة الإلكترونية، تعتمد على وسائل الكترونية أهمها الحاسوب وما يتعلق به. (5)

الفرع الثاني: تعريف الانترنت وتطورها: الانترنت شبكة عنكبوتية متصلة بالهاتف، توفر للبشرية اختزال الزمن

وتقريب المسافات في مختلف ميادين الحياة من اتصالات، تبادل تجاري، تسويق، إبرام العقود...

أولاً: تعريف الانترنت: هي محطة ربط آلاف الشبكات الخاصة والعامة بعضها ببعض، تتيح الاتصال على

شكل تبادل للمعلومات الرقمية في إطار بروتوكول (6) يضمن الاتصال بين الحواسيب والشبكات الموجودة في

جميع أنحاء العالم، والتي تعمل بلغات متنوعة، يمكن لأي شخص لديه كمبيوتر مزود بجهاز Modem الذي يقوم

بترجمة المعلومات الرقمية للحاسوب إلى إشارات يمكن إرسالها عبر خطوط الهاتف و اشتراك لدى أحد مقدمي

خدمة الانترنت وخط تلفوني للدخول على الانترنت.

ثانياً: نشأة الانترنت وتطورها: نشأت الانترنت في أمريكا عام 1968 عندما قامت وزارة الدفاع الأمريكية

بتمويل مشروع أطلقت عليه تسمية ARPAN يهدف إلى إنشاء شبكة تستطيع أن تنقل المعلومات العسكرية

والاتصال بالجنود على إقليم الولايات المتحدة والدول المختلفة وتحمل المعلومات العسكرية والحكومية تضمن

1- محمد المرسي زهرة، الحاسب الإلكتروني والقانون، مكتبة سعيد عبد الله وهبه، القاهرة 1992 ص 13

2- محمد حسام محمود لطفي: الحماية القانونية لبرامج الحاسب الإلكتروني. دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1987، ص 6.

3- علاء عبد الباسط خلاف، الحماية الجنائية لوسائل الاتصال الحديثة (الحاسب الإلكتروني والانترنت)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002

4- عمر الفاروق الحسيني، المشكلات الهامة في الجرائم المتصلة بالحاسب الآلي وأبعادها الدولية، بدون ناشر، الطبعة الثانية 1995 ص 9

5- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2002 ص 09

6- بروتوكول: مصطلح متعارف عليه في أنظمة برامج الحاسوب والبروتوكول عموماً هي مجموعة القواعد المكتوبة بشكل فني لتنظيم كيفية العمل

استمرارية الاتصالات بين السلطات الأمريكية عند نشوب حرب نووية مباحثة.⁽¹⁾

قد حدث أول ربط بين حاسوبين في نوفمبر 1969، كان الحاسوب الأول يقع بمدينة لوس أنجلوس والثاني في معهد ستانفورد للأبحاث داخل مدينة منلوبارك، وكلتا المدينتين تقعان في ولاية كاليفورنيا الأمريكية. في ديسمبر 1969 اتسعت الشبكة لتربط بين أربعة حواسيب تشمل بالإضافة إلى الحاسوبين السابقين حاسوباً ثالثاً في مدينة سانتا بربرا ورابعاً في جامعة يوتاه⁽²⁾. عام 1972 تطورت الانترنت لتغطي معظم الجامعات الأمريكية مما دعا الحكومة الأمريكية إلى أن تنشئ هذه الشبكة بصفة رسمية، وبدأ ظهور ما يعرف بشبكة المنطقة المحلية، التي تطورت فيما بعد، إلى خارج حدود الحكومات والجامعات، لتربط بين العديد من دول العالم، بحيث أصبحت شبكة الشبكات. بحلول أواخر الثمانينات أصبح هناك الملايين من أجهزة الحاسوب، وآلاف من الشبكات التي تستخدم مراسيم وبرتوكولات خاصة، نشأت الانترنت الحديثة من ترابط هذه الشبكات⁽³⁾، التي تعد بمثابة مستودع معرفي عالمي ضخم، يكثر المعلومات ويتيح للملايين المستخدمين الولوج إليه وتبادل المعلومات والرسائل فيما بينهم.

ما تزال الانترنت في تطورها المتصاعد وبسرعة ملحوظة، لتشمل العالم أجمع وتنشأ تياراً جارفاً يشمل جميع الدول. بحيث يمكن القول أن التحول إلى النظام الإلكتروني سيوفر شفافية أكبر بكثير للعمليات التجارية، ويصبح من السرعة والسهولة تلقي الرسائل والاتصالات عن بعد، وأن المعاملات الالكترونية تلعب دوراً محورياً في التجارة الدولية، يكون ثمن هذا الدور المحوري إغلاق المحلات التجارية ذات الكلفة العالية، مع فروعها ومخازنها والاكتفاء بموقع واحد على الانترنت.

ثالثاً: أهداف الانترنت: نشأت الانترنت نتيجة عاملين مختلفين:

1. رغبة وزارة الدفاع الأمريكية في امتلاك شبكة اتصال، لا تعتمد على بنك تخزين معلوماتية مركزي يكون عرضة للتدمير الشامل، في حال نشوب حرب نووية.

2. رغبة الجامعيين والباحثين، في تملك أداة ميسرة لتبادل الأبحاث والآراء.

يلاحظ أن كلا الرغبتين متباينتين تماماً، فالجامعيون يسعون إلى الحصول على أداة تمكنهم من الاطلاع الميسر على بنوك المعلومات الدولية، في حين أن وزارة الدفاع الأمريكية ترغب في تملك شبكة اتصالات غير مركزية.

رابعاً: أهمية الانترنت: بعدما كان ظهور واستخدام الانترنت مقتصرًا في بادئ الأمر على فئة محدودة من الأشخاص في مقدمتها المؤسسة العسكرية الأمريكية والأكاديميين وبعض الهواة والفضوليين. أدركت الشركات التجارية والصناعية الكبرى أهمية هذه التكنولوجيا فاعتمدها ثم ما لبثت الشركات المتوسطة والصغرى أن اعتمدها أيضاً، إلى أن انتهى الأمر إلى تبني تكنولوجيا الانترنت من قبل العامة، ويرجع ازدهار الانترنت

1-Christophe Accordo, la dématérialisation des procédures de passation de marchés publique B E A de droit public des affaires, université de paris, 13 sept 2001 p5 sur le site : <http://www.glose.org/memoo2-hm/htm>

2- عماد الدين خلف الحسيني، مرجع سابق، ص: 100.

3- أحمد حامد، عالم الكمبيوتر والانترنت، مرجع سابق، ص: 117.

وانتشارها إلى عدة عوامل أهمها:

العامل الأول (عامل فني): استحدثت في عام 1973 إذ تمكن الباحثان Vinçoncerf – Balham من وضع لغة موحدة أطلق عليها تسمية بروتوكول Protocol تسمح لأي جهاز أيًا كانت اللغة التي يستخدمها بإمكان تبادل المعلومات مع الأجهزة الأخرى المتواجدة على الشبكة، ويربط الشبكات ببعضها البعض من خلال قنوات وصل Passerelles بحيث أصبح من الممكن نقل معلومات كل شبكة فردية إلى الشبكات الأخرى، من أهم الجوانب الملموسة لهذه اللغة الموحدة بروتوكول الانترنت (IP) وبروتوكول نقل المعلومات (TCP) تنحصر مهمة بروتوكول TCP في نقل المعلومات ما بين جهازين متواجدين على شبكة الانترنت إذ يقوم بتقسيم هذه المعلومات إلى أجزاء Paquets تسمى Datagram ويعطي لكل جزء رقمًا على نمط الخطاب البريدي ويحتوي كل جزء معلومات على بطاقة هوية تتضمن عدة معلومات، من بينها عنوان جهاز المرسل إليه، هكذا يقوم مستخدم شبكة الانترنت بتوجيه طلب معلومات عبر جهازه، فيقوم الجهاز المعني بالطلب بإعداد المعلومات وبثها عبر الشبكة فتسلك هذه المعلومات أو كل جزء من المعلوماتية أقصر الطرق وأسرعها لتصب في مصدرها النهائي، لتأخذ شكلها البدائي أي قبل التجزئة.

أما مهمة بروتوكول الانترنت IP فتتخصص في تحديد الطريق الذي تسلكه أجزاء المعلوماتية Routage من جهة وتحديد السرعة القصوى لنقل المعلومات من جهة أخرى. فهذا البروتوكول هو الذي يعطي لكل جزء معلومات بطاقة الهوية التي تشتمل على عنوان جهاز الإرسال وعنوان جهاز الاستقبال.⁽¹⁾

تجدر الإشارة إلى أن التجارة الإلكترونية، ترتبط بتقنية نقل المعلومات، لذلك فإن الوقوف على أهم الجوانب القانونية والاقتصادية للتجارة الإلكترونية، يتطلب حدًا أدنى من الإلمام بالجانب الفني لهذه التكنولوجيا، فالقاعدة القانونية كما يقول أحد الباحثين الفرنسيين تفقد الكثير من فاعليتها إذا أغفلت الجانب الفني.⁽²⁾

العامل الثاني: يرجع تطور الانترنت إلى تصميم شبكة www عام 1989 من قبل فريق من الباحثين على رأسهم (Robert Cailla و Tin Bergers-Lee) من جهة وتصميم برنامج الملاحظة Mosaic عام 1993 من جهة أخرى فيعتبران العاملين الجوهريين الذين حولوا أداة الانترنت إلى أداة شعبية سهلة الاستعمال، مما ساعد على انتشارها عبر العالم بصورة تجاوزت كل التوقعات.

خامسًا: خصائص الانترنت : تتميز شبكة الانترنت بالخصائص الآتية:

الخاصية الأولى: هي شبكة مفتوحة أو غير مملوكة: وهذه الخاصية تميزها عن الشبكات المملوكة أو المغلقة، فهذه الأخيرة يقتصر استخدامها على طائفة محدودة من العملاء، كما هو الحال في المنظمة الدولية للاتصال: Société internationale de télécommunication وهي شبكة أنشأتها جمعية بلجيكية عام 1973 وتضم معظم المؤسسات المالية عبر العالم ويتم عبر هذه الشبكة تبادل المعلومات المصرفية، وهي شبكة تضم ما يزيد على 600 شركة طيران، ويتم عن طريقها الحجز للركاب ، وعلى العكس من ذلك، فقد صممت شبكة الانترنت

1- جابر عبد العزيز سلامة، العقد الإلكتروني، الطبعة 2005 ص 7

2- SORIEUL. (R) le commerce international électronique, vers l'émergence de règles transnationales, J. D. I, Chr. 1994, p 117

لتكون شبكة مفتوحة، أو غير مملوكة لشخص معين بالذات أو لجهة ما، بل هي ملك الجميع لأنها في الواقع محصلة ربط عدد من الشبكات العامة والخاصة ببعضها البعض لتكون ما يشبه بيت العنكبوت. تعد هذه الخاصية أحد العوامل التي كانت وراء نجاح الانترنت وازدهارها.⁽¹⁾

الخاصية الثانية: الانترنت شبكة عالمية، يعني ذلك أنها لا تعرف الحدود بين الدول، هذا ما يميزها عن بعض الشبكات في فرنسا مثلاً، لذلك وصف البعض شبكة الانترنت بأنها عالم متكامل، أو قرية كونية⁽²⁾، سكانها عشرات الملايين من مستخدمي الانترنت الذين يتواجدون في آن واحد على الشبكة، أو يتبادلون الحديث سويًا أو الرسائل الإلكترونية أو المستندات، حيث يعرض البعض سلعة أو خدمة في الانترنت فيتلقى البعض الآخر هذا العرض ويستفسر عما هو غامض ويسأل عما يريد معرفته من السلع المعروضة، فإذا وجد ما يحتاجه خطى الخطوة الأولى نحو التعاقد.

الخاصية الثالثة: (شبكة غير متخصصة) لا تختص شبكة الانترنت في نوع واحد من الخدمات من دون غيره، كما هو الحال في الشبكات المملوكة، التي تقتصر على خدمات متخصصة، كالمعاملات المصرفية، ومعاملات حجز الأماكن في شركات الطيران، بل إن شبكة الانترنت تتسع لتشمل التعامل بمختلف السلع والخدمات.

الخاصية الرابعة: (شبكة مجانية). بما أن شبكة الانترنت غير مملوكة من أحد معين، بل للجميع فهي شبكة مجانية، يستطيع الشخص استخدامها، كما يستخدم الطرقات والساحات، وفي واقع الأمر فإن كل عارض خدمة، يصل جهازه بالجهاز الآخر عن طريق قناة نقل يملكها جزئيًا وتربط القنوات ببعضها البعض وحتى يؤدي نظام شبكة الانترنت مهمته، فيكون كل شخص يستخدم الانترنت مضطراً إلى استخدام قنوات الآخرين، لذلك قيل أن الانترنت تقوم على مبدأ تعاوني مقتضاه "دعني أمر، أدعك تمر"⁽³⁾.

سادساً: خدمات الانترنت: تقدم الانترنت خدمات لا يمكن حصرها من أهمها:

البريد الإلكتروني: le courrier électronique لعل أكثر استخدامات الانترنت والويب رواجاً هي البريد الإلكتروني المعروف باسم إي-ميل (E-mail) يخصص لكل مستخدم للانترنت عنوان إلكتروني يتم منه إرسال رسائل إلكترونية⁽⁴⁾ واستقبالها، تنقل الانترنت مئات الملايين من هذه الرسائل في كل يوم.⁽⁵⁾

يوفر مقدم خدمة الانترنت مجموعة من أرقام الهواتف المحلية، التي يمكن للشخص عن طريقها الاتصال بالانترنت، باستخدام جهاز حاسوب ومودم، يحافظ مقدم خدمة الانترنت على عناوين البريد الإلكتروني الخاصة بعملائه، ويوجه البريد الإلكتروني وطلبات الحصول على المعلومات المرتكزة على الانترنت، من وإلى مستخدميها، ويدير خطوط الاتصال السريع التي تؤدي إلى تسريع جلسات العمل على الانترنت، فالبريد

1- جابر عبد العزيز سلامة، نفس المرجع ص 9

2- Goutier de droit applicable dans le (villope plonétaire) au titre de l'usage matériel des oluvres : D1996, CHR131.

3- جابر عبد العزيز سلامة، نفس المرجع، ص:11.

4- BENSOUSSAN Alain : utilisation de d'outil informatique us Age professionnel.17 novembre 2000 p5 sur le site : <http://www. Alain-Bensoussan. Com / base- de - d'années/ internet / suppl. art/ support 01 htm/>

5- فاروق حسين، البريد الإلكتروني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة 1999. ص: 09.

الإلكتروني لم يعد وسيلة لتبادل المعلومات والمراسلات، بل أصبح وسيلة لإبرام العقود بطريقة إلكترونية (1) وأيضاً خدمة العملاء والمشاريع، بحيث يمكن استخدام الإنترنت لتقديم أنماط جديدة من الخدمات عن بعد في مختلف المجالات منها التعليمية والسياحية، إجراء المناقصات، الاستثمار، البورصة والأبحاث العلمية والقانونية وسائر العلوم والمعارف وسواها. (2)

إن اتساع نطاق الأعمال والخدمات لشبكة الإنترنت يتيح للشخص أن يطوف ويتجول العالم بأسره ليحصل على ما يريد من مصادر المعلومات المختلفة من دون أن يرح مكانه، (3) الأمر الذي أدى إلى بزوغ عالم التجارة الإلكترونية، التي تعد ثمرة للتطور التكنولوجي في مجالي نظم الاتصال والمعلومات، والخروج من إطار الأنشطة المادية إلى الأنشطة غير المادية، التي كونت العالم الافتراضي. الأمر الذي أدى إلى وجود نوع من التحدي للمعارف العلمية المستقرة لدى علماء الاقتصاد، الإدارة، فقهاء القانون وخبراء تقنيات الاتصال والمعلومات، ذلك بطرح مشكلات جديدة، والإلحاح على إيجاد حلول علمية لها. (4)

مما سبق نخلص إلى أن من مظاهر تطور الإنترنت أنها أصبحت بمثابة سوق عالمي مفتوح لإجراء المعاملات التجارية على اختلاف أنواعها، وكذا تميز التعاقد عبرها عن التعاقد عن طريق الهاتف، لأن علاقة الحوار بين المتعاقدين تختفي، لتحل محلها البرمجة الكاملة لكافة عمليات السلع والخدمات وبيان الأسعار، والمواصفات، ذلك عن طريق (Code) رقم خاص بكل سلعة لتظهر أمامه كافة المواصفات الخاصة بالسلعة المطلوبة. (5)

المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية

إن موضوع التجارة الإلكترونية من أكثر الموضوعات رواجاً في عصرنا الحالي لأهميته البالغة في حياة المتعاملين الاقتصاديين على الصعيد الدولي والإقليمي والذي جذب بدوره العديد من الباحثين والمهتمين لوضع تعريفات مختلفة. من جهة أخرى إن كانت التجارة الإلكترونية الأداة الحديثة والسريعة المستخدمة في إبرام العقود كميزة إيجابية، إلا أنها من الممكن أن تصطدم بعوائق تمنع من نمو هذا النوع من التجارة. لهذا سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: ظهور التجارة الإلكترونية وأهميتها

المطلب الثاني: ماهية التجارة الإلكترونية وسماتها

المطلب الأول: ظهور التجارة الإلكترونية وأهميتها

لعل ظهور التجارة الإلكترونية في اعتقاد الكثير من المتعاملين الاقتصاديين حالياً خصوصاً في دول العالم الثالث بأنه أمر حديث النشأة ولا يرجع لزمن أبعد، بالرغم من ذلك فإن الاهتمام بهذا النوع من التجارة لا

1- خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2007 ص: 30

2- حيث تخصصت بعض الشركات في مجال السياحة الإلكترونية، وقد بلغ حجم السياحة الإلكترونية عام 2007 نحو 73 مليار دولار لمزيد من التفاصيل راجع عبر الإنترنت موقع (بوابة التكنولوجيا والاتصالات) <http://www.Gnome.com>

3- محمد السعيد رشدي، الإنترنت والجوانب القانونية لنظم المعلومات، مؤسسة دار الكتب للطباعة، النشر والتوزيع، الكويت، 1997 ص: 3.

4- إبراهيم العيسوي، التجارة الإلكترونية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى 2003 ص 05

5- Jean-Rémi Gradueur, le logistique du commerce électronique hermès Science publication, paris, 2001 , p139

يقول أهمية عن التجارة التقليدية بل أنهم يفضلون التجارة الالكترونية على هذه الأخيرة لما في ذلك من مزايا، وستتناول ظهور التجارة الالكترونية وأهميتها فيما يلي:

الفرع الأول: ظهور التجارة الالكترونية: يعتقد أغلبية المتعاملين بالتجارة الالكترونية أن هذا النوع من النشاط تمخض عن عقد التسعينات من القرن الحالي وأن أول موقع للتجارة وُجد على شبكة الانترنت في عام 1993 كان ذلك نتيجة التقدم الهائل والمتزايد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن منشأ التجارة الالكترونية كان من وراء المحيط الأطلنطي بالولايات المتحدة الأمريكية، انتشرت بعد ذلك في جميع أنحاء العالم وأصبحت التجارة الرائدة. كما ساعد على ظهورها أيضا اتجاه أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار عبر الحاسوب كوسيلة بديلة للاستثمار التقليدي وكذا دخول مقدمي الخدمات في خضم ممارسة هذا النشاط، بحيث أنهم لا يحتاجون لممارسة نشاطهم التجاري وعرض منتجاتهم وخدماتهم إلى أرضية أو بنية تحتية؛ كالمخازن والمحلات التجارية وما يلحقها من خدمات، مرافق وعمال، كما أنهم لا يحتاجون إلى الدخول في مشاكل إجراءات التخزين والتصدير ونقل البضائع المختلفة وتسليمها للعميل، فهو ما كان عامل جذب قوي للعديد من الشركات والمؤسسات، من منتجين وصناع ومقدمي خدمات لاستخدام الحاسوب في إنجاز معاملاتهم وممارسة نشاطاتهم التجارية، لما في ذلك من توفير للجهد، الوقت والنفقات، بالتالي تحقيق الهدف المنشود لكل تاجرٍ أو صانعٍ أو مقدم خدمة وتحقيق أعلى هامش ربح ممكن. سارعت كبرى الشركات والمؤسسات إلى القيام بعملية تبادل للمعلومات والبيانات مع غيرها من الشركات المماثلة وذلك عبر إنشاء شبكات داخلية تساعدها في مشاركة غيرها، فظهرت عملية تبادل البيانات بين الشركات، التي تعمل على تسهيل عمليات التوريد بين الشركات وتقليل الإنفاق وتوفير الجهد والوقت، كما توفر للشركة التي تستخدمها قاعدة متعاملين سواء كمستهلكين أو موردين أكبر من ذي قبل، بالتالي تعتبر هذه العملية (تبادل البيانات) هي النواة الأولى لظهور وانتشار التجارة عبر الحاسوب.

قد ساعد في انتشار التجارة الالكترونية عالمياً، سهولة العملية ومرونتها في نقل المعلومات وعرض المنتجات وإنجاز الصفقات، كما أنها أعطت للتجار المبتدئين ولصغار رجال الأعمال الفرصة الذهبية للبروز وتحقيق طموحاتهم، حيث لم يعد ممارسة بعض أوجه النشاطات التجارية حكراً على الشركات الكبرى، فالأمر لا يستدعي سوى وجود جهاز حاسوب ومن ثم تنظيم موقع افتراضي عليه وتسويقه ومن ثم عرض المنتجات أو الخدمات واستقبال المتعاملين، مع ذلك فإن الواقع يدلنا على أن بعض التجارب العملية لممارسة التجارة الالكترونية على الصعيد الإقليمي أو المحلي قد صادفت وحققَت النجاح والازدهار، من ضمن هذه التجارب التجربة الهندية والتجربة الماليزية والتجربة الإماراتية ممثلة بإطلاق مدينة دبي للإنترنت،⁽¹⁾ والتي غدت مؤخراً مثلاً ونموذجاً يحتذى به حيث يوجد حالياً أكثر من 100 منطقة حرة منتشرة في بلدان العالم تمارس داخلها

1- أصدر الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء في 31 جانفي 2000 قانون منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الالكترونية الذي أشار في المادة الثامنة منه أن الهدف من هذا القانون هو جعل دبي مركزاً للتكنولوجيا والتجارة الالكترونية والإعلام وحماية حقوق الملكية الفكرية وإجراء البحوث والدراسات والاستثمارات، وهي منطقة مغفية من الضرائب وهي تقابل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في الأردن .

التجارة الإلكترونية وهو ما يدل على مدى اهتمام العالم بهذا النوع الجديد من النشاط التجاري. **الفرع الثاني: أهمية التجارة الإلكترونية:** إن التطور الهائل الذي طرأ على وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (المعلوماتية) شكل تحولاً مهماً في حياة البشرية وأن التعامل بها لإتمام الصفقات التجارية الخارقة للحدود الجغرافية بين البلدان يؤدي إلى المزيد من التغيرات الجذرية في مجال الاقتصاد والتجارة، حيث غير أساليب المنافسة التجارية وكل النماذج المتعلقة بالأعمال التجارية.⁽¹⁾

ظهرت التجارة الإلكترونية استجابةً لمتطلبات السرعة في العملية التجارية، ثم ظهرت بعد ذلك القوانين المنظمة لها، الأمر الذي أدى إلى البحث عن طريق سرعة التعاقد، من ثم أصبحت التجارة الإلكترونية مطلباً ضرورياً وهاماً.⁽²⁾، حيث بلغ حجم التجارة الإلكترونية 70% من التجارة العالمية لسنة 2010، لذا يسود العالم الآن اهتمام متصاعد بالتجارة الإلكترونية، باعتبارها أحد روافد ثورة المعلومات، التي فتحت آفاقاً جديدةً من المعرفة والخدمات أمام البائع ليصبح على اتصال بالعملاء في جميع أنحاء العالم، كان يتعذر عليه الوصول إليهم من قبل إلا بصعوبة بالغة وعن طريق وسطاء والكثير من النفقات. كذلك الحال للمستهلك الذي يتعامل في الأسواق العالمية والمحلية لطلب السلعة أو الخدمة المعروضة، دون حاجة إلى الدخول في علاقة مباشرة مع البائع، حيث يضل هذا الأخير مع المشتري على اتصال دائم بينهما في مجلس عقد حكيم رغم تباعد المكان بينهما، بذلك أصبحت التجارة الإلكترونية تحل محل التجارة التقليدية بفضل ما تتميز به من خصائص.⁽³⁾

المطلب الثاني: ماهية التجارة الإلكترونية وسماتها

إن التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات وتقنية الاتصالات ألقى بظلاله على التجارة وأصبحت المعاملات التجارية تنجز بوسائل الكترونية وتنتقل بين أطرافها من خلال شبكة الانترنت التي وجدت ضالتها فيها، فما هي هذه التجارة وما هي سماتها؟

الفرع الأول: ماهية التجارة الإلكترونية: إن التجارة الإلكترونية مفهوم جديد ليس بالأمر السهل تعريفها وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة التقنية المستخدمة في هذا النوع من التجارة، التي تركز على عناصر أساسية⁽⁴⁾ وهي:

1. النشاط التجاري: وهو الركيزة الأساسية للتجارة الإلكترونية لأنها كبقية الأنشطة التجارية، عمل تجاري وما يميزها هو وسيلة مباشرتها.

2. الدعائم الإلكترونية: التي حلت محل الدعائم الورقية ففي هذا النوع من التجارة سوف تختفي تماماً المراسلات الورقية بين طرفي العقد حيث سيتحول العقد المكتوب وفاتورة التسليم وسند الشحن إلى بيانات أو معلومات تنساب عبر شبكات الانترنت كالوفاء عن طريق الدفع الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني.

1- محمد حسام محمود لطفي، عقود خدمات المعلومات، دراسة في القانون المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1994 ص 05

2 - Fay sud weeks & celiat . Romm . Doing Business in the internet, 1999. p 72

3 - Andrew D. Murray, entering into contracts electronic ally, 2002, p21

4- محمد السيد عرفة، التجارة الدولية الإلكترونية عبر الانترنت، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من 3/1 ماي 2000 ص 02 .

3. **العولمة والتدويل:** إن العلاقات القانونية الناشئة عن التجارة الإلكترونية ليست مقيدة ببلد معين لكنها تنساب عبر الدول بل هي عابرة للقارات، فقد يكون المنتج في الصين والمستهلك في الجزائر وتتم العمليات التجارية بين الأطراف عن طريق شبكة الانترنت.⁽¹⁾

أولاً: **التعريف التشريعي للتجارة الإلكترونية:** نظراً لأهمية التجارة الإلكترونية على الصعيد الدولي والاقتصادي، سنتطرق إلى تعريفها في المنظمات الدولية وكذا في القانون المقارن كآتي⁽²⁾:

1. **تعريف التجارة الإلكترونية في المنظمات الدولية:** تعرف التجارة الإلكترونية دولياً كما يلي:

أ. **منظمة الأمم المتحدة:** حين ظهرت فكرة التجارة الإلكترونية في السبعينات من القرن الماضي اهتمت الأمم المتحدة ممثلة في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي اليونسترال (UNEITRAL) بوضع مشروع قانون التجارة الإلكترونية، و تم لها ذلك في 14 جوان 1996 الذي اعتمد للأمم المتحدة في جلسة 162/15 المؤرخة في 16 سبتمبر 1996، حيث وافقت لجنة اليونسترال على إصدار القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية، وكان الهدف من هذا القانون هو وضع بيئة قانونية آمنة لتيسير استعمال وسائل الاتصال الحديثة، ما يستدعي تعديل الأنظمة القانونية القائمة. مع ذلك لا يعتبر هذا القانون ملزماً للدول ما لم تتضمنه تشريعاتها الوطنية. على الرغم من هذا المشروع يتعلق بالتجارة الإلكترونية إلا أنه لم ينطوي على تعريف محدد لها، وأكتفى بتعريف تبادل المعلومات الإلكترونية التي تشتملها التجارة الإلكترونية أيها "نقل المعلومات الإلكترونية من حاسوب إلى حاسوب آخر باستخدام معيار متفق عليه لتكوين المعلومات". رأت اللجنة أن التعريف يغطي كل استعمالات المعلومات الإلكترونية، التي يمكن أن يطلق عليها اسم التجارة الإلكترونية.⁽³⁾

مما سبق يتضح أن القانون النموذجي لم يضع تعريفاً محدداً للتجارة الإلكترونية لكنه يبين وسائل التعاقد.

ب. **منظمة التجارة العالمية:** أنشأت منظمة التجارة العالمية بموجب (اتفاقية مراكش) التي تم التوقيع عليها في 15 أبريل 1994 من قبل ممثلي 118 دولة في مدينة مراكش، فتم إنهاء إجراءات التصديق وأصبحت في حيز الوجود في أوائل سنة 1995، أصدرت بخصوص التجارة الإلكترونية دراسة في مارس 1998 قد عرفت بها بأنها "عبارة عن عملية إنتاج وترويج وبيع وتوزيع المنتجات من خلال شبكة اتصال"⁽⁴⁾، من هذا التعريف يتضح أن التجارة الإلكترونية تشمل جميع الأنشطة الناشئة عن العلاقات ذات الطابع التجاري سواء كانت تعاقدية أم لا، كما يعيب على هذا التعريف أنه قصر الأنشطة على المنتجات دون الخدمات.⁽⁵⁾

على الرغم من أهمية الدور الذي ساهمت فيه منظمة التجارة العالمية بخصوص التجارة الإلكترونية إلا أنه لم يزل محدوداً ولم يرتقي بعد إلى مستوى الاهتمام المطلوب من منظمة عالمية اكتفت بإجراء دراسة انتهت فيها لمجرد وضع تعريف وتحديد بعض الممارسات لمواءمتها بالنسبة للتنظيم القائم، دون التطرق إلى تنظيمها بشكل

1- عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص: 22.

2- الصالحين محمد العيش، الكتابة الرقمية طريقاً للتعبير عن الإدارة ودليلاً للإثبات، دراسة لقوانين المعاملات الإلكترونية في ضوء القواعد العامة، منشأة المعارف الإسكندرية، الطبعة الأولى 2008، ص: 40.

3- مدحت عبد الحليم رمضان، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية القاهرة 2001، ص: 10.

4 - WWW.WTO.ORG October 2003 – World trade organization

5-Rovitolakata , Reading in the electronic commerce ,Addison Wesley 1997 , p 35

مستقل، رغم أن هذه التجارة بحاجة إلى تنظيم ذي خصوصية معينة يتماشى مع طبيعتها.⁽¹⁾
ج. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: أسست منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سنة 1961 وتضم حالياً 29 عضواً من الدول الصناعية الكبرى، أدت طبيعة نشاط المنظمة إلى الاهتمام بحماية البيانات والمعلومات والتركيز على تعزيز التجارة والتقدم الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وكانت قد دعت إلى انعقاد المؤتمر العالمي للتجارة الإلكترونية بعنوان "عالم بلا حدود" لتحقيق إمكانات التجارة الإلكترونية العالمية. في الفترة ما بين 7-9 أكتوبر سنة 1998 في مدينة أوتاوا، ذلك بالتعاون مع الحكومة الكندية. يعد هذا المؤتمر الوزاري من أوسع المؤتمرات التي تعرضت للجوانب القانونية المختلفة للتجارة الإلكترونية.

عرفت هذه المنظمة التجارة الإلكترونية بأنها "تتعلق بصورة عامة بجميع أنواع الصفقات التجارية التي تعقد سواء بين الإدارات أو بين الأفراد عن طريق المعالجة الإلكترونية للبيانات سواء كانت مكتوبة، مرئية أو مسموعة"⁽²⁾. "التجارة الإلكترونية تشير عموماً إلى جميع أشكال المعاملات المتعلقة بالنشاطات التجارية والفردية التي تتم بالاستناد إلى تبادل ونقل البيانات الرقمية بما فيها النصوص، الأصوات والصور"⁽³⁾

كما بين التقرير أن التجارة الإلكترونية سوف تسيطر على كافة الأنشطة التجارية كالمفاوضات والعقود التجارية، وأهم النفقات المترتبة عليها كالضرائب، حماية المستهلك، حقوق الملكية الفكرية والصناعية، القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة... في حين لم يتطرق إلى أهم معوقات التجارة الإلكترونية والمتمثلة في ثلاث مجالات رئيسية، المجال القانوني، المالي والوصول للأسواق. فمن الناحية القانونية يجب إعداد البيئة التشريعية الملائمة للتجارة الإلكترونية، ذلك بإعداد قانون للمعاملات التجارية الإلكترونية⁽⁴⁾. ومن الناحية المالية هناك مشكلة تتمثل في الجمارك والضرائب⁽⁵⁾ لذلك تتبنى بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاهًا عامًا مفاده عدم فرض تعريفات جمركية على السلع والخدمات المتداولة عبر الانترنت، حيث يمثل هذا الاتجاه تشجيعاً للتجارة الإلكترونية ومساعدة لها على النمو والازدهار. أما من ناحية الوصول للأسواق يجب إعداد بنية أساسية قوية لشبكة الاتصالات الرقمية، للربط بين البائع والمستهلك والبنوك حيث يتم السداد عن طريق التحويل الإلكتروني للأموال.

د. الاتحاد الأوروبي: تنبه الاتحاد الأوروبي إلى أهمية التجارة الإلكترونية منذ بداية انتشارها في أوروبا والولايات المتحدة، وكان له دور فاعل في تنظيمها وتشجيع التعامل بها على مستوى الاتحاد، حيث قام بوضع برنامج خاص بالنظام التجاري لتبادل البيانات الإلكترونية وأعد اتفاقاً نموذجياً أوروبياً لتبادل البيانات الإلكترونية.

فعرّف الاتحاد الأوروبي التجارة الإلكترونية بأنها: "كل الأنشطة التي تتم بوسائل الكترونية سواء تمت بين المشروعات التجارية والمستهلكين، أو بين كل منهما على حدى وبين الإدارات الحكومية."⁽⁶⁾

1- محمد سعيد أحمد إسماعيل، أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق 2005 ص 56
2- Report of electronic commerce opportunities and challenges for Government , 1998p20
3- البشكاني هادي مسلم يونس قاسم، التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة الموصل، العراق 2002 ص 12.
4- محمد حسام محمود لطفي، الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية، دراسة في قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية، د.ن، مصر، 2002 ص 19
5- جمال فؤاد، رؤية قانونية نحو التجارة الإلكترونية، بحث مقدم إلى رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم القرار 1998 ص 10
6 - Rovikalakota & Andrew B. Whinstone , frontiers of electronic commerce , Addison Wesley 3 pwkllis hinny 1996 p 225

وفقاً لهذا التعريف تشمل التجارة الإلكترونية عدة عمليات وأنشطة كأوامر الطلب الإلكترونية للبضائع والخدمات، يمكن توصيلها بالطرق المعتادة كالبريد أو مندوب الشركات (التجارة الإلكترونية غير المباشرة) أو بطرق التسليم المعنوية للمنتجات والخدمات (التجارة الإلكترونية المباشرة) كبرامج الكمبيوتر، المجالات الإلكترونية، سندات الشحن الإلكترونية، الأسهم المالية الإلكترونية، المزادات التجارية والتصميمات الهندسية، بالتالي نقول أن التسليم في التجارة الإلكترونية يمكن أن يكون مادياً أو معنوياً. كما قام الاتحاد الأوروبي بإصدار توصياته للدول الأعضاء بضرورة تعديل تشريعاتها والتنسيق فيما بينها في شأن الإثبات المعلوماتي وكذا حماية المتعاملين أو المستهلكين في العقود عن بعد سنة 1997. ومن الجهود البارزة أيضاً في تنظيم المعاملات الإلكترونية للتوجيه الأوروبي رقم 99/93 الصادر في 13 ديسمبر 1999 الخاص بالتوقيعات الإلكترونية وخدمات التوثيق⁽¹⁾.

هـ . **غرفة التجارة الدولية:** تأسست غرفة التجارة الدولية سنة 1919 بهدف خدمة قطاع الأعمال الدولية عن طريق تعزيز التجارة والاستثمار بين الدول وفتح الأسواق للسلع والخدمات، وقامت ببحث الجوانب القانونية والتجارية للتجارة الإلكترونية وأثرها على العمليات التجارية الدولية، إذ قامت بطرح نموذجين للعقود التجارية في بيانات المعلومات على المستويين الأوروبي والدولي. كما قامت بإعداد مشروع قانون في مجال التجارة الإلكترونية، الأول خاص بالمصطلحات التجارية الإلكترونية لعام 2004، أما الثاني فيهدف إلى وضع قواعد موحدة حول الواقع العملي في مجال التوثيق والشهادات الإلكترونية، فقامت الغرفة بإصدار مجموعة الأعراف والممارسات الموحدة للاعتمادات المستندية الإلكترونية حيث تتسم بالطابع المكمل للدليل الإرشادي ومنها الدليل الخاص بالأنشطة الإعلانية على الانترنت⁽²⁾. لذا فإن نشاط فرقة التجارة الدولية بشأن التجارة الإلكترونية اتخذ شكل توصيات وإصدار توجيهات إرشادية للشركات العامة في مجال التجارة الإلكترونية⁽³⁾.

2. **تعريف التجارة الإلكترونية في القانون المقارن:** اهتمت الكثير من الدول الغربية والعربية بإصدار تشريعات منظمة للتجارة الإلكترونية، وبيان أحكام المعاملات التي تتم من خلالها، وهي على التوالي:

أ. **التشريعات الأجنبية في مجال التجارة الإلكترونية:** سنكتفي بعرض أهم القوانين التي تطرقت إلى بيان ماهية التجارة الإلكترونية على المستوى الغربي.

***فرنسا:** عرف التقرير المقدم من مجموعة العمل المشكلة برئاسة السيد لورنتز في جانفي 1998 لوزير الاقتصاد الفرنسي التجارة الإلكترونية بأنها "مجموعة المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين المشروعات بعضها البعض، وبين المشروعات والأفراد وبين المشروعات والإدارة".

يعد هذا التعريف موسعاً للتجارة الإلكترونية، حيث يرى أن المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية

1 - Directive 1999/23/ce . du parlement européenne du conseil du 13/12/1999 sur un cadre communautaire pour les signatures électroniques , J . O . C . E . L . 13 du 19 Janvier 2000 p .12

2- EUCP وهي ملحق للأصول والأعراف الموحدة للاعتماد المستندي للتقديم الإلكتروني، حيث يستخدم في الحالات التي يتم فيها الاعتماد بصورة الكترونية

3- محمد سعيد أحمد إسماعيل، مرجع سابق ص 77.

تشمل الأنشطة البنكية باعتبار أنها تساهم في إبرام المعاملات عن طريق أنظمة الدفع الإلكترونية، فهي تشمل تبادل المعلومات والمعاملات التجارية المتعلقة بالمنتجات وأيضاً الخدمات مثل خدمات المعلومات والخدمات المالية والقانونية.⁽¹⁾ لتسهيل عملية التعاقد الإلكتروني تمت صياغة نوعين من العقود بغرض تسهيل المعاملات الإلكترونية، الأول عقد نموذجي بين التجار والمستهلكين يهدف إلى حماية المستهلكين من التعسف والثاني يتعلق بالعقود الخاصة بالمراكز التجارية الافتراضية،⁽²⁾ ولم يكتفِ المشرع الفرنسي بإصدار قانون رقم 2000/230 ولكن تدخل بمقتضى المرسوم رقم 2001/741 الذي حاول من خلاله وضع تنظيم شامل للتعاقد الإلكتروني في ضوء التوجيه الأوروبي رقم 97/7 بشأن حماية المستهلك في التعاقد عن بعد وكذا القانون رقم 2001/1062 المتعلق بالسلامة اليومية، بذلك تكاد منظومة التشريعات الفرنسية تكتمل أكثر من غيرها فيما يتعلق بالتنظيم التشريعي للتجارة الإلكترونية.⁽³⁾

*الولايات المتحدة الأمريكية: في جوان سنة 2000 وباقتراح من المؤتمر الوطني صدر القانون الموحد للمعاملات الإلكترونية للمفوضين لقوانين الولايات المتحدة، لينظم العقود الإلكترونية ويدعم تنفيذها، ويمنح تشريع التوقيعات الإلكترونية والرقمية نفس القوة القانونية الممنوحة للتوقيعات الخطية التقليدية، يستند القانون الأمريكي في ذلك على قاعدة التكافؤ المستمدة من مبدأ النظر الوظيفي المنصوص عليه في قانون (اليونسترال) النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية 1996، مع ذلك لم يضع المشرع الأمريكي تعريفاً للتجارة الإلكترونية حين أصدر قانون المعاملات التجارية الإلكترونية في 14 فيفري 2001 إلا أنه بين في الفقرة الثانية من المادة الثانية ماهية الأعمال التجارية الإلكترونية. أصدر المشرع الأمريكي القانون التجاري الموحد والذي نص في المادة الرابعة منه على تحويل الأموال إلكترونياً سواء بين البنوك أو سداد المدفوعات والالتزامات بطريقة الكترونية ذلك باستخدام نظام المقاصة الإلكترونية أو بطاقات الائتمان أو ماكينات الصرف الآلي ومنها البطاقة الذكية أو النقود الإلكترونية فيما بين البنوك والأشخاص ووحدات الأعمال.

بين المشرع الأمريكي عدة وسائل تتم عن طريقها التجارة الإلكترونية وأجاز أن تتم بأية وسيلة الكترونية ماثلة، في ذلك إشارة لما قد يظهر في المستقبل من وسائل الكترونية حديثة تستخدم في هذا المجال.⁽⁴⁾

*إيطاليا: على الرغم من إصرار جانب من الفقه الإيطالي بأن التجارة الإلكترونية تختلف عن البيع عن بعد لأن المستهلك لا يقف موقفاً سلبياً كما هو الشأن في البيع عن بعد إلا أنه و بناءً على توجيهات البرلمان والمجلس الأوروبي رقم 97/7 في شأن حماية المستهلك في مجال العقود عن بعد، أصدر المشرع الإيطالي سنة 1999 قراراً بشأن قانون التجارة الإلكترونية.

* كندا: أصدر المشرع الكندي قانون التجارة الإلكترونية الموحد وقانون الإثبات الإلكتروني الموحد عام 1999 ولم يُعرّف ماهية التجارة الإلكترونية باعتبار أنها نشاط اقتصادي معروف ولها قواعد متفق عليها وإنما اكتفى

1- مدحت عبد الحليم رمضان، مرجع سابق ص 12.

2- أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الانترنت، مرجع سابق ص 28.

3- هدى حامد قشقوش، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية عبر الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة 200 ص 12.

4- خالد إبراهيم ممدوح، مرجع سابق ص 50 .

بتعريف تعبير "الكثرونياً" في المادة الأولى فقرة "أ" من الجزء الأول بأنه يعني "عملية إنشاء تسجيل، نقل أو تخزين في صيغة رقمية أو أي صيغة أخرى غير ملموسة، بواسطة وسائل الكترونية أو بأي وسائل أخرى مشابهة لديها القدرة على الإنشاء، التسجيل، النقل أو التخزين الكثرونياً"⁽¹⁾، بذلك نقول أن القانون الكندي قد أعطى لتعبير "الكثرونياً" تعريفاً موسعاً وغير محدود بوصفٍ تكنولوجي معين.⁽²⁾

ب. التشريعات العربية في مجال التجارة الالكترونية: بادرت بعض الدول العربية بالإصلاحات التشريعية بشكل يتناسب مع التطورات الحاصلة في المجالات الالكترونية وسارعت إلى إصدار قوانين خاصة بالمعاملات التجارية الالكترونية من هذه الدول ما يلي:

* الجزائر: التشريع الجزائري ولأول مرة نظم الانترنت كنشاط اقتصادي مقنن بموجب المرسوم التنفيذي 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998⁽³⁾ المتضمن ضبط شروط وكيفيات اقامة خدمات الانترنت واستغلالها المعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000⁽⁴⁾، المتعلق بالنشاطات الاقتصادية المقننة التي تعتبر تحديداً لمبدأ حرية الاستثمار ولقد برز هذا المصطلح لأول مرة في القانون الجزائري، المكرس في المادة 3 من المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993⁽⁵⁾، المعدل بموجب الأمر 2001-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات (المادة 4). والمرسوم التنفيذي رقم 01/123 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية والكهربائية وعلى مختلف المواصفات السلكية واللاسلكية، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 07/162 المؤرخ في 30 ماي 2007 الذي جاء بتعريف بعض المصطلحات فقط.⁽⁶⁾

* تونس: تعتبر تونس أول دولة عربية تصدر قانوناً خاصاً بالتجارة الالكترونية هو القانون رقم 83 الصادر بتاريخ 09 أوت 2000، ووفقاً لهذا القانون تخضع العقود الالكترونية لنظام العقود الكتابية من حيث التعبير عن الإرادة وأثرها القانوني، وصحتها وقابليتها للتنفيذ فيما لا يتعارض وأحكام هذا القانون، يتضمن تنظيمًا لأحكام الوثيقة الالكترونية والإمضاء الالكتروني وكيفية التعامل بهما واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي كل استعمال غير مشروع لعناصر التشفير أو المعدات الشخصية المتعلقة بالإمضاء. عرف المشرع التونسي التجارة الالكترونية بأنها "المبادلات التي تتم باستعمال الوثائق الالكترونية".

يلاحظ أن هذا التعريف لم يبين الوسائل الالكترونية التي يتم عن طريقها التعاقد عن بعد.

* الأردن: أصدر المشرع الأردني القانون رقم 85 سنة 2001 الخاص بالمعاملات الالكترونية بتاريخ 21 ديسمبر

1- عرف الالكثرون في اللغة العربية بأنه "جسيمات دقيقة ذات شحنة كهربائية سالبة وشحنتها هي الجزء الذي لا يتجزأ من الكهربائية، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، طبعة 1993 ص 23

2- مدحت عبد الحليم رمضان، مرجع سابق ص 16

3- الجريدة الرسمية عدد 63 لسنة 1998

4- الجريدة الرسمية عدد 60 لسنة 2000

5- الجريدة الرسمية عدد 64 لسنة 1993

6- الجريدة الرسمية عدد 337 لسنة 2007

لسنة 2001 الذي يعتبر من القوانين المهمة التي عاجلت العديد من القضايا ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية ويهدف إلى تسهيل استعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المعاملات التجارية مع وجوب مراعاة القوانين الأخرى، وقواعد العرف التجاري الدولي ذات العلاقة بالمعاملات الإلكترونية ودرجة التقدم في تقنية تبادلها عند تطبيق القانون، يسري هذا القانون على المعاملات الإلكترونية والسجلات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني. المشرع الأردني لم يضع تعريفاً للتجارة الإلكترونية، لكنه عرف المعاملات الإلكترونية بأنها "المعاملات التجارية التي تنفذ بوسائل إلكترونية". يلاحظ على هذا التعريف أنه يمد مفهوم المعاملات الإلكترونية لتشمل الإجراءات التمهيديّة السابقة على إتمام العملية التجارية الإلكترونية.

***إمارة دبي:** عرف قانون إمارة دبي رقم 2 لسنة 2002 الصادر بتاريخ 12 فيفري 2002 تحقيقاً لتوجه الحكومة بإحلال وسائل التقنية الحديثة في المعاملات والتبادل التجاري، تضمن نظم آلية التعاقد الإلكتروني بالاستناد إلى المراسلات الإلكترونية والكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وبين كيفية حفظ السجلات أو المستندات الإلكترونية ومتى تكون أصلية، كما قرر قبول مخرجات الوسائل الإلكترونية الحديثة ومنهما الحجية في الإثبات. عرف مشرع إمارة دبي التجارة الإلكترونية في الفصل الأول المخصص للتعريفات بأنها "المعاملات التجارية التي تباشر بواسطة المراسلات الإلكترونية". يتضح من هذا التعريف أنه قد وسع مجال المعاملات التجارية لتشمل أي تعامل، عقد أو اتفاق يتم بواسطة وسيلة إلكترونية متاحة حالياً أو قد تظهر مستقبلاً في المراسلات الإلكترونية.

خلاصة القول، ومن مجمل التعريفات السابقة يتبين أنها تتشابه فيما بينها بل تكاد تتفق على أن: التجارة الإلكترونية ما هي إلا مباشرة للمعاملات التجارية التقليدية لكن بوسائل إلكترونية، كما أنها لم تقصر الوسائل الإلكترونية على وسيلة معينة، بل أجازت ممارستها بأية وسيلة وذلك لما قد يظهر في المستقبل من وسائل تكنولوجية حديثة.

ثانياً: التعريف الفقهي للتجارة الإلكترونية: اختلف الفقهاء في تعريفهم للتجارة الإلكترونية باختلاف وجهات النظر إليها، فظهرت العديد من المحاولات التي قامت بتعريفها على أنها "تشتمل أي أعمال تجارية تبرم وتتم بطريقة إلكترونية، سواء كانت التعاملات التجارية تحدث بين طرفي العملية التجارية أو بين الشركة وعملائها".

كما عرفها البعض بأنها "الأعمال والنشاطات التجارية التي تتم ممارستها من خلال الشبكة المعلوماتية"⁽¹⁾ وعرفها البعض الآخر بأنها "بنية أساسية تكنولوجية تهدف إلى ضغط سلسلة الوسطاء استجابة لمتطلبات السوق وأداء الأعمال في الوقت المناسب"⁽²⁾ وعرفت بأنها "عرض للسلع والخدمات على موقع الانترنت ليحصل على طلبات من العملاء"⁽³⁾. وعرفها جانب آخر من الفقه بأنها "عرض المشروع للمنتجات والخدمات على موقع

1- محمد إبراهيم أبو الهيجاء، عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة، عمان، الأردن 2005 ص 25

2- نضال إسماعيل برهم، أحكام عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الأردن، 2005 ص 16

3- رمضان صديق، الضرائب على التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية 2001 ص 17 .

الانترنت بغرض الحصول على طلبات من العملاء"، ووفق هذا التعريف تعتبر التجارة الالكترونية صورة جديدة من صور الدعاية والإعلان وشكل جديد لطلب المنتج أو الخدمة بطريقة الكترونية.⁽¹⁾ وعرفت التجارة الالكترونية بأنها العمليات التجارية التي يتم فيها تبادل الإيجاب والقبول وتراضي الأطراف بشأنها، واتفقهم على كل بنود الصفقة التجارية عبر شاشات الكمبيوتر المتصلة بشبكة الانترنت، بحيث لا يبقى من إنهاء الصفقة إلا التسليم المادي للشيء محل التعامل بوسائل النقل البرية، البحرية أو الجوية.⁽²⁾ لكن يؤخذ على هذا التعريف أن قصر التسليم في التجارة الالكترونية للبضائع والخدمات على التسليم المادي فقط ولكن لا يوجد ما يمنع من أن يكون التسليم معنوي كما في حالة إذا كان محل العقد برنامج كمبيوتر أو مقطوعة موسيقية حيث يقوم باستلامها عن طريق التنزيل عبر الانترنت.

أعطت الجمعية الفرنسية (للتليماتيك والمتميديا) تعريفاً ضيقاً للتجارة الالكترونية فعرفتها بأنها: "مجموعة من المعاملات التجارية التي يتم الشراء فيها عن طريق وسائل الاتصال"، بالتالي فإن التجارة الالكترونية تشمل عملية تلقي الطلب، الشراء مع السداد، وتعلق بصورة أكبر بالعمليات المتعلقة بشراء السلع من تلك المتعلقة بالخدمات سواء اتخذت الأخيرة شكل المعلومات الألعاب. كما عرفت ذات الجمعية تعريفاً واسعاً لتشمل "مجموعة الاستعمالات التجارية لوسائل الاتصال ومنها قيام المشروع فقط بعرض بضاعته، بحيث يتم طلب البضاعة بالطرق التقليدية".

لم يسلم هذا التوجه الفقهي لتعريف التجارة الالكترونية من النقد على اعتبار أنه تعيد التجارة الالكترونية في إطار معين على الرغم من رحابة المجال واتساعه للعديد من صور وأشكال الاتفاق وتلاقي إرادتي كل من الموجب والقابل فلماذا إذن التقييد . من ناحية أخرى أتت اتجاه الجمعية الفرنسية على أساس أنها تضيق كثيراً من نطاق التجارة عبر الحاسوب.

من جانبنا نرى أن هذا التعريف جاء ناقصاً وغير مفهوم، فما المقصود بوسائل الاتصال الواردة في متن التعريف؟ وهل هذه الوسائل تخرج عن نطاق التلفون والفاكس والتلكس؟ لهذا نرى أنه كان من الأجدر بيان أوصاف هذه الوسائل كالقول بأنها؛ تلك التي تستخدم لإبرامها في الحاسوب، فاستخدام هذا الأخير هو المعيار المحدد فيما إذا كانت المعاملات التجارية تتم بصورتها التقليدية أم أنها تنجز عبر الحاسوب.

من ناحية ثالثة نجد أن التعريف السابق قد قصد التجارة عبر الانترنت على عملية الشراء فقط دون غيره من المعاملات كالعرض للبيع والتسليم بصورتيه المادي والرمزي.

بمواجهة الاتجاه الفقهي السابق الذي نجد أنه يضيق مفهوم التجارة الالكترونية، ذهب جانب آخر من الفقه إلى تعريفها بأنها "نشاط تجاري يشمل توزيع، تسويق، بيع، تسليم السلع والخدمات، باستخدام الوسائل الالكترونية"⁽³⁾، أو أنها "استخدام الوسائل الالكترونية في إبرام الصفقات وإنجاز المعاملات التجارية وما يرتبط

1-Anita Rosen, the E-commerce-Question and Answer Book, A Sure wall guide for Business Manager, American Management Assertion , 1999 . p 87

2- أحمد عبد الكريم سلامة، القانون الدولي الخاص النوعي (الالكتروني- السياحي- البيئي) دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 2002 ص 19

3- هلة قسراوي ، بيئة وفرص التجارة الالكترونية في دولة الإمارات ، إصدارات البيان 2001 ص 13 .

بها من إجراءات".⁽¹⁾ من جانبنا نؤيد هذا الاتجاه الأخير فيما ذهب إليه، لأنه يعبر تعبيراً سليماً عن مفهوم التجارة الإلكترونية ومن جهة أخرى نجد أنه ينطوي على كلا المفهومين المتعلقين بالتجارة الإلكترونية دون أن يقتصر على أي منهما بالتفريق بين نوعين من ممارسة التجارة عبر الحاسوب، الأول يقصد به مزاوله نشاط بيع وشراء السلع والخدمات فقط عبر الانترنت (المفهوم الضيق للتجارة الإلكترونية). أما الثاني فهو يُوسع من نطاق العملية التجارية عبر الانترنت لجعلها تشمل بالإضافة إلى بيع وشراء السلع والخدمات كل العمليات المتعلقة بالحصول على المعلومات والبيانات وتبادلها عبر الانترنت سواء كانت مرتبطة بإتمام صفقة تجارية معينة أم مطلوبة بحد ذاتها مقابل قيمة معينة يدفعها من يريد الحصول عليها (المفهوم الواسع للتجارة الإلكترونية).⁽²⁾ مما تقدم يتضح أن التجارة الإلكترونية مصطلح يتكون من مقطعين: الأول وهو التجارة وهي ممارسة النشاط الاقتصادي الذي يتم من خلال تداول السلع والخدمات بين الحكومات، المؤسسات والأفراد، تحكمه عدة قواعد وأنظمة متفق عليها ويشمل جميع الأنشطة التجارية. أما الثاني وهو الإلكترونية فهو يشير إلى وصف لبيئة ومجال أداء النشاط التجاري وإبرام العقود والصفقات باستخدام الوسائط الإلكترونية التي من بينها الانترنت.

الفرع الثاني: سمات التجارة الإلكترونية: إزاء الأهمية الكبرى للتجارة الإلكترونية فإنه من الجدير أن نتناول في عرض تقييمي أهم مميزات التجارة الإلكترونية وبعض المشكلات والعراقيل التي تعترضها سيما التجارة الإلكترونية العربية.⁽³⁾

أولاً: خصائص التجارة الإلكترونية: تتميز التجارة الإلكترونية بخصائص تختلف عن التجارة التقليدية وأهمها:

1. إحلال الدعائم الإلكترونية محل الدعائم الورقية: إن الهدف من التجارة الإلكترونية هو خلق مجتمع المعاملات اللاورقية، ما يعنى الاستغناء عن التعامل بالمستندات الورقية التقليدية ليحل محلها المستند الإلكتروني.⁽⁴⁾ بعد أن ظهرت سلبيات العمل بالمستندات الورقية، خاصة في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات التي يشهدها العالم المعاصر، والتي من بينها؛ بطء حركة المستندات الورقية، احتمال تأخير إجراءات الجمارك وتعرض البضاعة لخطر الفساد والتلف، قابلية محفوظات المستندات الورقية للتضخم وشغلها مزيداً من غرف الحفظ والتخزين والكميات الضخمة تؤدي حتماً إلى تكاليف نقل وتداول مرتفعة، بسبب الكم الهائل من الأوراق يصعب الحصول على المعلومات بطريقة فورية بالإضافة إلى صعوبة تداولها...

لهذا تتميز المعاملات التجارية الإلكترونية بعدم وجود وثائق ورقية متبادلة في إجراء المعاملات، إذ أن معظم الإجراءات والمراسلات بين طرفي المعاملات تتم إلكترونياً، هذا ما يتفق مع الغرض من التجارة الإلكترونية، هكذا يصبح المستند الإلكتروني هو السند القانوني الوحيد المتاح لكلا الطرفين في حالة نشوء أي نزاع

1- رمضان صديق ، مرجع السابق ص 21 .

2- خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق ص 60 .

3- إبراهيم المنجي، عقود نقل التكنولوجيا، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2002 ص 270

4- السيد عتيق، جرائم الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2000 ص 120 .

بينهما (1)

2. غياب العلاقة المباشرة بين الأطراف المتعاقدة: على خلاف مجلس العقد التقليدي الذي تدور فيه المفاوضات للاتفاق على تفاصيل العقد المراد إبرامه، قد يحتاج ذلك جلسة أو عدة جلسات لحين الاتفاق على الشروط والتفاصيل، أما في التعاقد الإلكتروني حيث يكون المجلس افتراضياً فعملية التعاقد تتم عن بعد، حيث يكون البائع في مكان قد يبعد عن مكان المشتري بآلاف الأميال، مع إمكانية اختلاف التوقيت الزمني أيضاً وغياب العنصر البشري. فتقوم أجهزة الكمبيوتر بالتراسل الإلكتروني فيما بينها وهو ما يعرف بالوكيل الإلكتروني (2) هذا ما دفع البعض للقول بأن التجارة الإلكترونية لها تأثير سلبي على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد نتيجة غياب العلاقات الحميمة بين المتعاقدين كما هو الحال في الطرق التقليدية في التعاقد.

قد توجد في حالة البريد الإلكتروني مفاوضات عقدية من خلال تبادل الرسائل الإلكترونية، إلى أن يلتقي الإيجاب بالقبول المطابق لكن تبقى العلاقة المباشرة منعدمة كقاعدة عامة.

3. السرعة في إنجاز الصفقات التجارية: تساهم التجارة الإلكترونية بشكل فعال في إتمام العمليات التجارية بين الطرفين وتنفيذها بسرعة، إذ تتم الصفقات التجارية ابتداءً من مرحلة التفاوض وإبرام العقود حتى الدفع الإلكتروني وانتهاءً بتسليم المنتجات والخدمات، دون الحاجة لانتقال الطرفين والتقاءهما في مكان معين؛ كتسليم برامج الحاسب، والتسجيلات الموسيقية، أفلام الفيديو والكتب والأبحاث والتقارير الإلكترونية، إلى جانب بعض الخدمات مثل الاستثمارات الطبية والهندسية وكل ذلك يتم على الشبكة، لما في ذلك توفير للوقت والجهد والمال. (3)

4. اتساع الأسواق وطي المسافات: إن توسيع نطاق السوق التجارية يساعد على إلقاء الحدود والقيود أمام دخولها وعرض منتجاتها وخدماتها في جميع دول العالم، مما يُمكن الشركات من الحصول على أرباح أكبر، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى عدد كبير من الزبائن مما يزيد حجم التجارة بزيادة التعامل الإلكتروني بين الشركات من جهة، والشركات والأفراد من جهة أخرى، (4) هذا من شأنه أن يؤدي إلى استغلال أسواق قد لا يتاح الوصول إليها من خلال ممارسة التجارة التقليدية، بذلك تعتبر التجارة الإلكترونية تطبيقاً حقيقياً لفكرة العولمة وأن العالم ما هو إلا قرية لا تتقيد بحواجز المكان ولا الزمان. (5)

5. اختفاء بعض أنواع الوساطة: إن تطور التجارة الإلكترونية له آثار قد تؤدي إلى فقدان بعض الوظائف في القطاعات التقليدية للتوزيع والتجزئة خاصة وظائف الوسطاء؛ كالكلاء والسماسرة، من جهة أخرى سيؤدي

1- إن الصلة بين المستند الإلكتروني والتجارة الإلكترونية واضحة فإذا كان قوام هذه التجارة هو تبادل المنتجات والخدمات، فإن هذا لا يعدو أن يكون في حقيقة الأمر عقد يجمع كافة شروطه القانونية من إيجاب وقبول ويقترن بتوقيع ينسب إلى صاحبه ويرتب آثاره القانونية، وهذا العقد في مجال التجارة الإلكترونية هو مستند الكتروني توافرت فيه كافة أركان وشروط العقد. أنظر: أشرف توفيق شمس الدين، الحماية الجنائية للمستند الإلكتروني، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون الذي عقد بدي في الفترة 12/10/2003 ص 432.

2- بشار طلال أحمد مومني، مشكلات التعاقد عبر الانترنت، دراسة مقارنة، رسالة دكتورا، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر 2003 ص 32

3- جمال نادر، أساسيات ومفاهيم التجارة الإلكترونية، عمان دار الإسراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005 عمان، الاردن ص 12

4- نضال إسماعيل برهم، أحكام عقود التجارة الإلكتروني، مرجع سابق ص 19

5- عرب يونس عرب، قانون الكمبيوتر، منشورات اتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى 2001 ص 365

هذا النمو في التجارة الإلكترونية إلى خلق وظائف جديدة في مجال الاتصالات والمعلومات، النظم والتطبيقات المختلفة؛ كنظم تأمين المعلومات التجارية، حماية الخصوصية وتوفير الأمان في طرق الدفع للمتعاملين من خلال الوسائط الإلكترونية، فقد ظهر نوع جديد من الوساطة المتلائمة مع طبيعة التجارة الإلكترونية؛ كالوسطاء المتخصصون في تنظيم المزادات الإلكترونية. كما ظهر وسطاء يؤدون مختلف الخدمات التي كانت تؤدي بواسطة منشآت مختلفة لكن في شكل حزمة متكاملة، مثل شراء السيارات، العقارات والرحلات السياحية، حيث قد تجمع خدمات البحث، التعاقد، التمويل، الاستثمارات القانونية والتأمين... على موقع واحد تيسيراً على المستهلك.⁽¹⁾

ثانياً: مشكلات وعراقيل التجارة الإلكترونية: إذا كانت الوسيلة المستخدمة في إبرام العقود التجارية هي السبب فيما تتمتع به هذه العقود من مزايا، فإنه من الممكن أن تكون الوسيلة ذاتها هي السبب فيما يوجه إليها من نقد، لما تثيره من مشاكل تكون عائقاً أمام استخدام ونمو مثل هذا النوع من التجارة، أهم هذه المشاكل:⁽²⁾

1. أمن المعلومات بالرغم من الانتشار الكبير وتزايد استخدام الوسائل الإلكترونية لتنفيذ الأنشطة التجارية إلا أن مسألة الأمن والثقة تقف كحجرة عثرة في طريق التجارة الإلكترونية فتزايد عمليات الاحتيال وسرقة الأرقام الخاصة ببطاقات الائتمان واختراق المواقع على شبكة الانترنت وغيرها من الجرائم⁽³⁾، أدت إلى عدم ثقة بعض المتعاملين باستخدامها كوسيلة للقيام بأعمالهم، فبالرغم من التطور في مجال تكنولوجيا الحاسبات الآلية والبرمجيات، إلا أن هذا التطور يوازيه تطور آخر في مجال الاحتيال باستخدام الوسائل الإلكترونية لأغراض غير مشروعة يكونون في أغلب الأحيان أشخاصاً ذوا خبرة في مجال التقنية. من أحداث التطبيقات القضائية في هذا المجال، على سبيل المثال؛ ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية قد تم فيها القبض على شخص قام بالاستيلاء على أرقام بطاقات الائتمان وتم الحكم عليه بالحبس لمدة 10 أشهر⁽⁴⁾، قضية أخرى حكم فيها على شخص بالحبس 50 شهراً لقيامه بسرقة حوالي 637000 بطاقة ائتمانية تم استخدامها في مواقع الانترنت⁽⁵⁾

2. القانون الواجب التطبيق: إن التجارة الإلكترونية لا تتقيد بحدود جغرافية معينة، لذا فإن الحجم الكبير والمتزايد من العمليات التجارية، التي تتم عبر الشبكة بين الأطراف المتعاقدة، يتمتعون بجنسيات مختلفة، هذا يدل على أن معظم المعاملات ترتبط بأكثر من دولة مما يثير مشكلة تنازع القوانين والبحث عن القانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية وتحديد الاختصاص القضائي في حالة نشوب نزاع بين الأطراف المتعاقدة وكذا ما يتعلق بتنفيذ الأحكام الأجنبية للمحاكم.⁽⁶⁾ فعلى سبيل المثال؛ أي موقع تجاري على شبكة الانترنت هو موقع مفتوح للمستهلكين من جميع دول العالم، وأي مستهلك يشتري من هذا الموقع يكون قد أبرم عقداً

1- إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 38

2- ألاء النعيمي، عقود التجارة الإلكترونية، محاضرات قامت بإلقائها على طلبة الماجستير في كلية الحقوق جامعة النهرين 2005 ص 07

3- أحمد خليفة، الجرائم المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2005 ص35

4- راجع القضية بالتفصيل على الموقع الإلكتروني التالي : <http://www.cybercrime.gov/tandiwidj ojosent.pdf> 3/3/2008

5- راجع تفاصيل القضية على الموقع الإلكتروني التالي : <http://www.Cybercrime.gov/haltinner sent.PDF> 26 / 2 / 2008

6- بشار طلال أحمد مومني، مرجع سابق ص 42.

معه يأخذ الطابع الدولي وأي نزاع بخصوص هذا العقد يجلب معه مشكلات قانونية من أهمها تحديد القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة بنظر النزاع.

3. الكشف عن الأسرار: إذا كانت الصفقات التجارية تتضمن في الغالب نصاً يوجب على الأطراف الالتزام بالسرية وعدم الإفشاء، فإنه من المحتمل أن يهدد مثل هذا الاتفاق خاصة انفتاح شبكة المعلومات العالمية أمام جميع مستخدميها، إذ من المحتمل الكشف لمنافسين أو لآناس آخرين عن معلومات خاصة بالتسويق أو بالممتلكات مثل؛ حقوق الملكية الفكرية أو بالأسعار المنافسة والتي تكون حاسمة في نجاح الأعمال.⁽¹⁾

4. الإثبات: يعتبر الإثبات من أهم المشكلات التي يثيرها استخدام الوسائل الإلكترونية في إبرام المعاملات التجارية خاصة فيما يتعلق بالكتابة، ذلك لاختلاف طبيعة المحرر الإلكتروني عن مثيله التقليدي، حيث يشترط القانون وجوب الإثبات بالكتابة في المعاملات المدنية التي تتجاوز قيمتها مبلغاً معيناً، بالإضافة إلى بعض العقود التي يشترط فيها القانون شكلاً معيناً، هنا تبرز المشكلة سيما أن معظم المعاملات الإلكترونية عبر الانترنت، معاملات تتم على دعامة إلكترونية من الممكن فيها التعديل والحذف دون ترك أثر.⁽²⁾

5. فقدان الثقة في التعامل عبر الانترنت: إن المعاملات التجارية قوامها الثقة، إلا أنها قد تكون مهددة بعدم الصحة عبر الوسائل الإلكترونية، مما يؤدي إلى فقدان الفرص بالنسبة للأعمال وعدم تحقيق الفوائد، فكثيراً ما يتعرض المستهلكون لمخاطر، لأن المستهلك الذي يعهد بأمواله إلى أنظمة إلكترونية تتعرض للهجوم.⁽³⁾

بالرغم من أن التجارة الإلكترونية تشترك في أشياء كثيرة مع مثيلتها التقليدية، لأن كلا منهما يتضمن أطرافاً تلتقي معاً لشراء أو بيع سلع أو خدمات، ويتحريان على الدفع والتسليم، حيث تتجه نية هؤلاء الأطراف في الحالتين نحو خلق اتفاق قابل للتنفيذ. يرر هذا التشابه الوظيفي الاتجاه السائد للتعديلات التدريجية على المبادئ التقليدية، كمي تستوعب جوانب كثيرة للتجارة الإلكترونية، إلا أن هناك اختلافات مهمة بينهما، فعلى سبيل المثال تقلل التجارة الإلكترونية من اشتراطات الاعتماد على السجلات الورقية لتوثيق أي تعامل من التعاملات.

التجارة الإلكترونية باللغة العربية: تشير الدراسات البحثية والإحصائية إلى أن اللغة العربية لا تمثل أكثر من 0.5% من مساحة الاستخدام على شبكة المعلومات الدولية⁽⁴⁾، فيعد عائقاً رئيسياً أمام نجاح تجارة التسوق الرقمي في المنطقة العربية، كما أن عدم الوعي بوسائل التجارة الإلكترونية وتحديد وسائل الوفاء بالثمن عبر تقنيات الدفع النقدي وبطاقات الائتمان وضعف الثقة بالجوانب الأمنية لحماية المعلومات، كذلك عدم الرغبة في تغيير العادات المتعارف عليها بين الدول في تسوية أمورهم، كل هذا يمثل عوامل حاسمة في ضعف شيوع هذا النمط المستحدث للأنشطة التجارية.

1- مهني عزمي مسعود أبو مغلي، القانون الواجب التطبيق على العقد الدولي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس كلية الحقوق، مصر 2005 ص 74

2- زياد خليف العتري، المشكلات القانونية لعقود التجارة الإلكترونية، دار وائل للنشر الطبعة الأولى، الأردن 2010، ص 27.

3- طاهر شوقي مؤمن، عقد البيع الإلكتروني، دار النهضة العربية 2007 ص 17

4- أحمد صلاح الدين إبراهيم، تأملات في التجارة الإلكترونية، ورقة عمل مقدمة في ندوة المفاهيم الأساسية للمعاملات القانونية والاقتصادية عبر الانترنت التي عقدت في شرم الشيخ في الفترة من 25 إلى 29 ديسمبر 2005 ص 08.

- ولعل من أهم المعوقات التي تواجهها التجارة الرقمية العربية:⁽¹⁾
- أ. ضعف الموارد البشرية وغياب الخبرات المطلوبة نتيجة انتشار الأمية بنوعيتها.
 - ب. غياب البنية التحتية التي تتيح الاتصال بشبكة المعلومات الدولية وكفاءة قطاع الاتصالات.
 - ج. ضعف الإلمام باللغة الإنجليزية نظراً لأن 89% من اللغات المتداولة الدولية هي اللغة الإنجليزية⁽²⁾.
 - د. نقص الوعي بطرق تنفيذ المعلومات المالية والسداد الإلكتروني.
 - و. غياب الإطار التشريعي في بعض الدول، الذي يعد العمود الفقري لقيام التجارة الإلكترونية.
- نرى أنه للتغلب على هذه المعوقات وتشجيع نمو التجارة الإلكترونية العربية فيجب العمل على:
- أ. توفير بنية تحتية مناسبة كالأجهزة وخدمات الشبكة والتطوير الدائم للبرمجيات.
 - ب. وضع سياسات أو قواعد لحماية المستهلك وإيجاد معايير خاصة لنقل وإيصال البضائع واتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن المدفوعات الإلكترونية.
 - ج. وضع مؤشرات قياسية لتطور المجتمع المعلوماتي العربي ومقارنتها مع المستوى العالمي.
 - د. تجميع الدراسات والبيانات الجارية في الدول العربية وتحليلها من أجل تسهيل مهمة متخذي القرار في الوصول إلى الحلول المثلى والاستنتاجات الصحيحة.

المبحث الثالث: ماهية العقد الإلكتروني وتمييزه عن غيره من العقود

يعتبر العقد الإلكتروني العصب الأساسي للتجارة الإلكترونية، يرجع السبب في ذلك لسهولة وسرعة إبرام هذه العقود من خلال الوسائط الإلكترونية. هذا ما يدعونا إلى محاولة التعرف على ماهية هذا العقد من خلال بيان أوجه الخصوصية فيه؛ بغرض وضع تنظيم هيكلي له، بيان النظام القانوني والبحث عما إذا كانت النظرية العامة للتعاقد تكفي لتنظيم أحكامه، أم أن له أحكاماً خاصةً ناتجةً عن طبيعته، كونه يبرم في بيئة الكترونية، ونقسم هذا المبحث إلى مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: ماهية العقد الإلكتروني

المطلب الثاني: تمييز العقد الإلكتروني عن غيره من العقود

المطلب الأول: ماهية العقد الإلكتروني

إن تحديد ماهية العقد الإلكتروني يتطلب توضيح المقصود بهذا النوع من العقود، أي بمجرد وصفه عقداً فيخضع لأحد مصادر الالتزام، لكنه يتمتع بخصوصية تميزه عن بقية العقود الأخرى لذا سنوضح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف العقد الإلكتروني: من الأمور التي أثار الجدل واختلفت عندها وجهات النظر، محاولة وضع تعريف التجارة الإلكترونية بصفة عامة والعقود الإلكترونية بصفة خاصة، ولعل مرد ذلك الخلاف تشعب هذه التجارة وتنوع العقود التي تبرم من خلالها الأمر الذي أدى إلى اختلاف المفاهيم والتعريفات.⁽³⁾

1- بشار طلال أحمد مومني ، مرجع سابق ص 36.

2- في حين تتقاسم اللغات الأخرى 10.5 فقط حسب الترتيب الآتي: الفرنسية 0.97 ، الألمانية 0.89 ، الإسبانية 0.83 ، اليابانية 0.71 ، الكورية 0.45 البرتغالية والسويدية 0.33 الماليزية 0.23 باقي لغات العالم 6 أنظر : محمد إبراهيم أبو الهيجاء، مرجع سابق ص 33

3-JEAN - BAPTISTE (M) , Créer et exploites un Commerce électronique , Ed , lite 1996 . p89

سوف نتطرق إلى التعريفات الواردة بشأن العقد الإلكتروني في التشريع المقارن و التعريفات الخاصة ببعض الفقهاء.⁽¹⁾

أولاً: التعريف التشريعي للعقد الإلكتروني في القانون المقارن: حرصت بعض التشريعات الأوروبية والعربية التي تنظم المعاملات الإلكترونية على تعريف العقد الإلكتروني باعتباره أحد تطبيقات التعاقد.

بالرجوع إلى نصوص القانون النموذجي الصادر عن الأمم المتحدة بشأن التجارة الإلكترونية نجد أنه عرف العقد الإلكتروني من خلال تعريفه لرسالة البيانات، في المادة 2/أ' بأنها: "المعلومات التي يتم إنشاؤها أو إرسالها واستلامها أو تخزينها بوسائل الكترونية أو ضوئية أو بوسائل مشابهة، بما في ذلك تبادل البيانات الإلكترونية أو البريد الإلكتروني أو التلكس".⁽²⁾ وعرفت المادة 2/ب، تبادل البيانات الإلكترونية "يراد بمصطلح تبادل البيانات الإلكترونية نقل المعلومات من حاسوب إلى حاسوب آخر باستخدام معيار متفق عليه لتكوين المعلومات".

رأت اللجنة المعدة لهذا القانون بأن هذا التعريف ينصرف إلى كل استعمال المعلومات الإلكترونية، ليشمل بذلك إبرام العقود والأعمال التجارية المختلفة، وعليه فإن العقد الإلكتروني حسب هذا القانون هو العقد الذي يتم التعبير عن الإرادة فيه بين المتعاقدين باستخدام الوسائل المحددة في المادة 2/أ- ب وهي:

* نقل المعطيات من كمبيوتر إلى كمبيوتر آخر وفقاً لنظام عرض موحد.

* نقل الرسائل الإلكترونية باستعمال قواعد عامة أو قواعد قياسية.

* النقل للنصوص باستخدام الانترنت، أو تقنيات أخرى كالتلكس والفاكس.

يتضح مما سبق أن الانترنت حسب هذا القانون ليست الوسيلة الوحيدة لتمام عملية التعاقد في التجارة الإلكترونية، بل تشاركها وسائل أخرى مثل جهازي التيلكس والفاكس.

لما كان العقد الإلكتروني من طائفة العقود التي تتم عن بعد، فقد عرفت المادة الثانية من التوجيه الأوروبي الصادر في 20 ماي 1997. المتعلق بحماية المستهلك في العقود المبرمة عن بعد بأنه "أي عقد متعلق بالسلع والخدمات يتم بين مورد ومستهلك من خلال الإطار التنظيمي الخاص بالبيع أو تقديم الخدمات التي ينظمها المورد، الذي يتم باستخدام واحدة أو أكثر من وسائل الاتصال الإلكترونية حتى إتمام التعاقد". عرفها هذا التوجيه بأنها "أية وسيلة تستخدم في التعاقد بين المورد والمستهلك بدون التواجد المادي والمتزامن لهما ذلك حتى إتمام التعاقد بين الأطراف"⁽³⁾

*أما المشرع الكندي فقد عرف في القانون الخاص بولاية كيبك لحماية المستهلك بالقسم 20 منه، التعاقد عن بعد بأنه: "تعاقد بين تاجر ومستهلك بدون تواجد مادي بينهما سواء في حالة الإيجاب أو القبول حال كون الإيجاب غير موجه لمستهلك معين".

*أما القانون الأمريكي فقد أورد تعريفاً للسجل الإلكتروني الذي هو بمثابة العقد الإلكتروني الذي يتم إبرامه

1- محمد حسين منصور ، أحكام البيع مطبعة الانتصار الإسكندرية 2002 ص 09.

2- المادة الثانية فقرة 'أ' من قانون اليونسسترال النموذجي للتجارة الإلكترونية 1996.

3- خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق ص 73.

بين الأطراف بأنه: "عقد أو أي سجل آخر يتم تخليقه، تكوينه، إرساله، نقله، استقباله أو تخزينه بأي وسيلة إلكترونية".

*نص القانون التونسي رقم 83 لسنة 2000 المؤرخ في 09 أوت 2000 الخاص بالمبادلات التجارية والإلكترونية بشكل ضمني في الفصل 28 أنه "ينشأ العقد الإلكتروني بعنوان البائع وفي تاريخ موافقة هذا الأخير على الطلبية بواسطة وثيقة إلكترونية ممضاة وموجهة للمستهلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك". يستفاد من ذلك أن المشرع التونسي عرف العقد الإلكتروني بشكل ضمني حيث يعرف المبادلات الإلكترونية التي يعد العقد الإلكتروني أحد آلياتها ويتبين في إطار هذا القانون أنه ذلك العقد الذي يتم إبرامه وتنفيذه إلكترونياً.

*أما قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم 85 لسنة 2001 فقد عرف العقد الإلكتروني في المادة الثانية منه بشكل صريح بأنه "الاتفاق الذي يتم انعقاده بوسائل إلكترونية كلياً أو جزئياً" وأضافت نفس المادة إلى ذلك تعريفاً خاصاً للوسائل الإلكترونية التي يبرم بواسطتها العقد على أنه: "أية تقنية لاستخدام وسائل كهربائية، مغناطيسية، ضوئية أو أية وسائل مشابهة في تبادل المعلومات وتخزينها".

*تنص المادة 2 من القانون الإماراتي رقم 02 لسنة 2002 المتعلق بالمعاملات والتجارة الإلكترونية على أنه يقصد بالمعاملات الإلكترونية "أي تعامل، عقد أو اتفاقية يتم إبرامها أو تنفيذها بشكل كلي أو جزئي بواسطة المراسلات الإلكترونية".

يتبين من خلال التعريف أن المشرع الإماراتي لم يعرف العقد الإلكتروني، إنما عرف المبادلات الإلكترونية، التي اعتبرها تشمل العقد واتفاقية التعامل الذي يتم إبرامه أو تنفيذه بشكل كلي أو جزئي عن طريق إرسال الرسائل الإلكترونية واستلامها.⁽¹⁾

*أما عن الجزائر فيلاحظ أن القانون المدني الجزائري لم يتعرض للنظم القانونية التي تحكم العقد الإلكتروني ولم يتناول تعريفه.⁽²⁾

مما سبق يتضح أن المشرع الأردني أكثر اهتماماً على عكس غيره من المشرعين في البلدان العربية بوضع تعريف صريح ومباشر وشامل للعقد الإلكتروني، حيث لم يحصره في نوع محدد من العقود جاء هذا التعميم المطلق لهذا التعريف سعياً لاحتوائه كافة التصرفات التي يتم إبرامها عبر الانترنت وترك المجال مفتوحاً لإدراج تصرفات جديدة تتم بالصفة الإلكترونية التي قد توجد مستقبلاً. فحدد المقصود بالعقد الإلكتروني، بأنه العقد المبرم عبر شبكة الانترنت فهو عقد كغيره من العقود التقليدية، لكنه يكسب الطابع الإلكتروني من خلال الطريقة التي ينعقد بها، أو الوسيلة التي يتم إبرامه من خلالها، هذا العقد يُظم إلى طائفة العقود التي تتم عن بعد، وينشأ من تلاقي القبول بالإيجاب بفضل التواصل بين الأطراف بوسيلة مسموعة مرئية عبر شبكة دولية مفتوحة ومعدة للاتصال عن بعد.⁽³⁾

1- مصطفى موسى العجارمة، التنظيم القانوني للتعاقد عبر شبكة الانترنت، دار الكتاب مصر العربية 2010 ص58.

2- ناجي الزهراء، مداخلة بعنوان "التجربة التشريعية الجزائرية في تنظيم المعاملات الإلكترونية المدنية والتجارية"، أكاديمية الدراسات العليا "طرابلس"، المؤتمر العلمي المغربي الأول حول المعلوماتية والقانون، ليبيا، المنعقد في الفترة من 28 إلى 29 أكتوبر 2009، ص06

3- خالد الصباحين. انعقاد العقد الإلكتروني، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والحاسوب، جامعة اليرموك، الأردن 13/12 جويلية 2004 ص 04

ثانياً: **التعريف الفقهي للعقد الإلكتروني**: اتجه الفقه لمحاولة تعريف العقد الإلكتروني من خلال دراسته لما يتميز به من الحداثة والخصوصية.

*عرف جانب من الفقه الأمريكي العقد الإلكتروني بأنه⁽¹⁾ "ذلك العقد الذي ينطوي على تبادل للرسائل بين البائع والمشتري والتي تكون قائمة على صيغ معدة سلفاً ومعالجة الكترونياً، تنشئ التزامات تعاقدية".

*كما عرف العقد الإلكتروني من جانب الفقه الفرنسي أنه "اتفاق يتلاقى فيه الإيجاب والقبول بشأن الأموال والخدمات، عبر شبكة دولية للاتصال عن بعد، بوسيلة مسموعة ومرئية، تتيح التفاعل الحواري بين الموجب والقبائل.⁽²⁾ هذا التعريف اقتصر على المعاملات التي تبرم عبر الانترنت فقط، ما يتعارض مع مفهوم تقنيات الاتصال المختلفة، وتعريف التجارة الإلكترونية على النحو الذي تناولناه سابقاً، كما أنه من الخطأ أن تربط مفهوم العقد الإلكتروني بوسيلة اتصال معينة لاسيما وأن وسائل الاتصال عن بعد تعتمد على تقنيات الكترونية تفوق في تطورها الدراسات القانونية التي تلاحقها، كما أن الانترنت سوف تصبح خلال عشر سنوات وسيلة قديمة، لتظهر وسيلة جديدة يطلق عليها اسم الفضاء المصطنع الذي سيؤدي إلى وجود عالم ذهني مصطنع.⁽³⁾

من التعاريف ما يكفي بأن يكون العقد مبرماً ولو جزئياً بوسيلة الكترونية فيعرف بأنه "الاتفاق الذي يتم انعقاده بوسيلة الكترونية كلياً أو جزئياً أصالة أو نيابة".⁽⁴⁾

ومن التعاريف ما شمل جميع الوسائل الإلكترونية، لكنه اشترط لكي يعتبر العقد الكترونياً أن تكتمل كافة عناصره عبر الوسيلة الإلكترونية حتى إتمامه، معتبراً أنه "كل عقد يتم عن بعد باستعمال وسيلة الكترونية ذلك حتى إتمام العقد".⁽⁵⁾ وأنه عبارة عن "تقابل لعرض مبيعات أو خدمات يعبر عنه بوسيلة اتصال سمعية ومرئية من خلال شبكة دولية للاتصالات عن بعد مع قبول، والذي يكون قابلاً لأن يظهر باستعمال النشاط الحواري بين الإنسان والمعلومة التي تقدمها الآلة".⁽⁶⁾ هناك من عرفه بأنه "التفاوض الذي انتهى بالاتفاق التام بين إرادتين صحيحتين باستخدام وسيلة اتصال حديثة"⁽⁷⁾ وقد استند جانب من الفقه إلى صفة أطراف العلاقة القانونية في تعريفه لعقود التجارة الإلكترونية، وعرفها بأنها "تنفيذ بعض أو كل المعاملات التجارية للسلع والخدمات التي تتم بين مشروع تجاري وآخر أو بين تاجر ومستهلك، ذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".⁽⁸⁾

لما كان العقد الإلكتروني يتم بواسطة الاتصالات الإلكترونية عن بعد فإن هذا التوجيه يرى بأنها تتم بأية وسيلة الكترونية، تم تبادل المعلومات من خلالها أو تم التفاوض على العقد أو استخدامها في إبرام العقد، سواء

1-Michal S.B aim & Henry perrit , electronic contracting , publishing And EDI Law, Wiley law puck Bilocation's fan Wiley; Sans 1991. p6

2-OLIVINE TENU , internet et le durit , Aspects juridiques du commerce électronique , éditions eyalets , 1996 , p 23.

3- وبمقتضى هذه الوسيلة سوف تستبدل شاشة الحاسوب بنظارات حساسة للحركة تدور في كل الاتجاهات، وتستبدل بكرة صغيرة متحركة بما يتيح

للمستعمل التحرك بسهولة في فضاء حقيقي، أو خيالي دون فأرة الحاسوب Mouse

4- أحمد خالد العجلوني، التعاقد عن طريق الانترنت، دراسة مقارنة، المكتبة القانونية، عمان، الأردن، الطبعة 2002 ص 132 .

5- عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق ص 49.

6-ITEANU OLIVIER , internet et le droit , aspects juridiques du commerce électronique éd, Ey ralles, Avril 1996, p 27

7- محمد حسين منصور ، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2003 ص 18.

8- محمد شكري سرور، التجارة الإلكترونية ومقتضيات حماية المستهلك، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات

الإلكترونية. بمركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي الإمارات العربية المتحدة، المجلد الثاني 22 أبريل 2003 ص 214.

كان كلياً أو جزئياً، وكان اقتراحهم التعريف الآتي: "العقد الإلكتروني هو اتفاق بين طرفي العقد من خلال تلاقي الإيجاب والقبول عن طريق استخدام شبكة المعلومات سواء في تلاقي الإرادتين، أو في المفاوضات العقدية، التوقيع أو أية جزئية من جزئيات إبرامه سواء كان هذا التصرف في حضور طرفي العقد في مجلس العقد أو من خلال التلاقي عبر شاشات الحاسب الآلي أو أية وسيلة سمعية أو بصرية".

العقد الإلكتروني من العقود المبرمة عن بعد، حسب ما أقره الفقه ونصوص القانون فيعرف العقد الإلكتروني الدولي بأنه "العقد الذي تتلاقى فيه عروض السلع والخدمات بقبول من أشخاص في دول أخرى، ذلك من خلال الوسائط التكنولوجية المتعددة، منها شبكة المعلومات الدولية الانترنت، بهدف إتمام العقد".⁽¹⁾

إن تنوع التعريفات السابقة لعقود التجارة الإلكترونية، يُضفي قدرًا من المرونة في تحديد مفهوم تلك العقود، كما يتيح للمشتغلين تطبيق القانون بالملاءمة بين تلك المفاهيم المستحدثة وبين ما يستجد من ظروف. لذا نعتقد أنه من الصعب وضع تعريف عام لعقود التجارة الإلكترونية يتجاوز مستوى النقد، غير أن الإقرار بهذه الصعوبة لا يمنعنا من الاجتهاد في هذا الصدد.

بناءً على ما سبق يمكننا أن نعرف العقد الإلكتروني بأنه "العقد الذي يتلاقى فيه الإيجاب بالقبول عبر شبكة اتصالات دولية باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات وبقصد إنشاء التزامات تعاقدية" يعتبر هذا التعريف الأكثر انسجامًا وتناسقًا مع هذا العقد.

ويرجع تفضيلنا لهذا التعريف إلى أنه يضع تحديداً لعقود التجارة الإلكترونية من الجوانب التالية:

1. من حيث النطاق والوسيلة: إن مصطلح التجارة الإلكترونية لا يتوقف عند شبكة الانترنت وحدها حتى لو كانت تقدم أكثر التحديات الاقتصادية قوة، إنما تضم أيضا الشبكات الرقمية المتخصصة كشبكة بنوك المعطيات المعلوماتية من خلال هذه الشبكات، مما ينطوي على تبادل للقيم المالية أو الخدمات بواسطة شبكة الكترونية مفتوحة أو مغلقة⁽²⁾. هذا إلى جانب أن عقود التجارة الإلكترونية تتم من خلال تقنية الاتصال عن بعد دون حاجة إلى الحضور المادي للمتعاقدين،⁽³⁾ مما يعين اتساع هذا التعريف ليضم العقود التي تتم على الانترنت وأي وسيلة أخرى للاتصال عن بعد؛ كالتلفون، التلغراف، البث التلفزيوني والكتالوجات الإلكترونية وغير ذلك من الوسائل التي تعمل بمجرد إصدار أوامر التشغيل إليها، وهذا يميزها عن غيرها من العقود التقليدية التي تتم بين حاضرين عند تبادل التعبير عن الإرادتين.⁽⁴⁾

بالتالي اختفاء الكتابة الورقية وانعدام التوقيع اليدوي وظهور ما يسمى الكتابة الإلكترونية والتوقيع الرقمي

1- أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق ص 68.

2- شبكة تم إنشاؤها في بلجيكا عام 1973، وهي تضم حاليا 299 بنكا في 15 دولة، وهي شبكة مغلقة يقتصر الدخول فيها على الأعضاء فقط، لمزيد من المعلومات حول هذه الشبكة راجع العناوين الإلكترونية التالية: <http://www.Datafocus.com/nutcracker/wnswift.htm>

3-KATSH (E), The Emery Eng of online dispute Résolution in, " les premières journées internationales du droit du commerce électronique ,ed liter" , 23 - 25 octobre 2000, p 52.

4- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، إبرام العقد الإلكتروني في ضوء أحكام القانون الإماراتي والقانون المقارن، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية. بمركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي بالإمارات العربية المتحدة المجلد الثاني، 26 - 28 أبريل 2003 ص 25

وإحلال النقود الالكترونية محل النقود العادية.⁽¹⁾

2. من حيث المحل: من بين عقود التجارة الالكترونية ما يتم كليه على الخط لانتقال الأطراف، وهذا يحدث في العقود التي يكون محلها غير مادي، وتكون متاحة على الخط، كعقود الخدمات المصرفية، التعليمية والاستشارات القانونية، المحاسبية والطبية، ومنها ما يتم إبرامه على الخط، لكنه ينفذ خارج الخط ويحدث ذلك عندما يكون محل العقد أشياء مادية، بالتالي لا تكون الشبكة سوى وسيلة للتعاقد⁽²⁾ ولا شك أن الحالة الأولى تتميز بها عقود التجارة الالكترونية عن غيرها من العقود الالكترونية الأخرى.

3. من حيث طريقة التعبير عن الإرادة: فإن الإيجاب فيما يتعلق بالعقود التي تتم على شبكة الانترنت يأخذ السمة الإنفتاحية التي تجعل التعاقد متاحاً للجميع، مما يؤدي إلى إبرام العقد بين أطراف يجهلون بعضهم، هذا بدوره يميز العقد الإلكتروني عن ما يسمى السعي لإبرام العقد والذي يتطلب أن يكون الإيجاب موجهاً لشخص محدد.⁽³⁾

الفرع الثاني: خصائص العقد الإلكتروني: من خلال تعريفات العقد الإلكتروني سابقة الذكر تبين لنا عدة خصائص تميزه عن غيره من العقود التقليدية، نظراً للطبيعة الخاصة للتعاملات الالكترونية وهي كما يلي:

أولاً: العقد الإلكتروني هو تعاقد عن بعد: إن التعاقد التقليدي بين حاضرين يتطلب لانعقاده وجود طرفيه في مجلس العقد من أجل الاتفاق على تفاصيل العقد المزمع إبرامه، أما السمة الأساسية للتعاقد الإلكتروني أنه يتم بين متعاقدين لا يجتمعهما مجلس عقد حقيقي حيث يتم التعاقد عن بعد بوسائل تكنولوجيا مختلفة فتبادل التراضي يكون إلكترونياً عبر شبكة الانترنت من خلال مجلس عقد حكومي افتراضي⁽⁴⁾ لذلك فهو فوري معاصر رغم أنه يتم عن بعد.⁽⁵⁾ يعرف الاتصال عن بعد بأنه "مجموعة من الإجراءات الفنية (المسموعة والمرئية) لإرسال واستقبال المعلومات عن بعد".

كما يعرف توجيه البرلمان والمجلس الأوروبي رقم 7/97 الصادر في 20 ماي 1997 بالمادة الثانية فقرة 1 العقد الإلكتروني بأنه: "كل عقد يتعلق بالبضائع أو الخدمات، أبرم بين مورد ومستهلك في نطاق نظام لبيع أو تقديم خدمات عن بعد. نظمه المورد الذي يستخدم، لهذا العقد فقط تقنية أو أكثر للاتصال عن بعد لإبرام العقد وتنفيذه.⁽⁶⁾

هذا التعريف نُظِرَ إلى العقد على أنه يتم عن بعد، بين غائبين نظراً لوجود وسيلة اتصال بينهما، ولا يمنع تكييف العقد عن بعد وجود الوسيط الإلكتروني⁽⁷⁾ وقد يكون العقد الإلكتروني غير معاصر أي أن الإيجاب غير

غير

1- أنظر الموقع التالي : <http://www.fu.ris.com>

2- أنظر الموقع التالي : www.eridia.com/blaisé

3- أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الانترنت، دار النهضة العربية القاهرة 2000 ص 51.

4- محمد سعد خليفة، مشكلات البيع عبر الانترنت، دار النهضة العربية القاهرة 202 ص 30.

5- محمد حسين منصور، المرجع السابق ص 23.

6-Directive 97/7/ ce du parlement européen et du conseil du 20mai 1997, concerne ante Lo protection des consommateurs en matière des contrats à distance . J. O. C. E . 4 juin 1997 ; 1 144

7- فاروق الأباصيري، عقد الاشتراك في قواعد المعلومات الالكترونية، دراسة تطبيقية لعقود الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة 2003 ص 63

معاصر للقبول وهذا نتيجة صفة التفاعلية فيما بين أطراف العقد.⁽¹⁾ كما تضمن ملحق تعليمات الاتحاد الأوروبي بشأن البيع عن بعد أمثلةً لتقنيات الاتصال عن بعد منها؛ المطبوعات المعنونة وغير المعنونة، الخطابات الموحدة والدعاية مع نموذج الطلب والكتالوجات، التليفون المرئي والفيديوتكس⁽²⁾ الميكرو كمبيوتر، المراسلات الالكترونية، ماكينات التصوير، التليفزيون⁽³⁾. العقد الإلكتروني قد يشترك في صفة الإبرام عن بعد مع بعض العقود مثل التعاقد بالمينتل أو بالتليفزيون، التليفون أو بالمراسلة كإرسال الكتالوجات والنشرات، لكنه يتميز عن تلك العقود بتلاقي الأطراف بصورة مسموعة مرئية حوارية عبر شبكة الانترنت، التي تسمح بتحقيق بعض الخدمات فوراً على الشبكة كالحصول على المعلومات.⁽⁴⁾ العقد الإلكتروني يتطلب أن يتمتع ببعض القواعد الخاصة التي قد لا نجد مثلها في العقود التقليدية، تتمركز معظمها في توفير حماية خاصة للمستهلك المتعاقد عبر الانترنت، حيث أن التعاقد بين حاضرين يقلل الكثير من الصعوبات. فالحضور المادي للأطراف يسمح لكل منهما بالتحقق من شخصية الآخر وتاريخ ووقت التعاقد ومن سلامة مستندات البائع أو المتعاقد، ويسمح بضمان بعض المسائل القانونية التي من أهمها:

* التحقق من أهلية الآخر وصغته في التعاقد.

* التحقق من تلاقي الإرادتين بشكل معاصر (صدور الإيجاب فيتبعه القبول).

* الإعداد المسبق لأدلة الإثبات.

* التحقق من مكان وزمان إبرام التصرفات وتحرير المستندات.

* اعتماد مجموع هذه العناصر وذلك بتوقيع المتعاقدين.

أما التعاقد الإلكتروني عبر الانترنت فإنه سيثير الشكوك في تحديد المسائل السابقة⁽⁵⁾ منها على سبيل المثال، اللغة التي سيتم تحرير العقد بموجبها، وقت إبرام العقد الإلكتروني خاصة أن التعاقد عبر الانترنت غالباً ما يتم بين أفراد مختلفين في اللغة والوطن فيكون فارق بين موطن كلا المتعاقدين.

إن المستهلك ليس في وسعه أن يحقق ويدقق في السلعة المقنتاة، كما يستطيع المستهلك أن يفسخ العقد من جانب واحد خلال عشرة أيام حسب ما نص عليه القانون رقم 83 لسنة 2000 التونسي في شأن المبادلات والتجارة الإلكترونية على حق المستهلك في العدول عن الشراء دون أن يترتب عليه أية جزاءات ما عدا المصاريف الناتجة عن إرجاع البضاعة ويكون ذلك خلال أيام العمل تحسب كالاتي:

بالنسبة إلى البضائع فتحسب بدايةً من تاريخ تسليمها من قبل المستهلك أما بالنسبة إلى الخدمات فبدايةً من

1- تعرف صفة التفاعلية بأنها : الاحتمالات المخولة لمستخدم البرنامج المعلوماتي ليتحكم بنفسه في التدفق المعلوماتي المقدم له والمعروض عليه ، من خلال محتوى ثري من معلومات مضمغطة في شكل رقمي بواسطة قدرات لا محدودة للوسائط الالكترونية.

2- الفيديوتكس: هو عبارة عن كمبيوتر شخصي وشاشة تليفزيون مع لوحة مفاتيح أو شاشة تعمل باللمس. أحمد شرف الدين، الإيجاب والقبول في التعاقد الإلكتروني وتسوية منازعاته، بحث مقدم بمؤتمر "الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الالكترونية" المنعقد بدولة الإمارات العربية المتحدة، دي الفترة من 28/27 أبريل 2003 الجزء الثاني ص 09 هامش 13.

3- مدحت عبد الحليم رمضان، الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية، دراسة مقارنة دار النهضة العربية القاهرة 2001 ص 14

4- أنظر الموقع الإلكتروني التالي <http://www.En-droit.com>

5- أحمد خالد العجلوني، التعاقد عن طريق الانترنت، دار الثقافة والدار العملية الدولية، عمان الأردن، 2002 ص 41.

تاريخ إبرام العقد، ويتم الإعلام بالعدول بواسطة جميع الرسائل المنصوص عليها مسبقاً في العقد، في هذه الحالة يتعين على البائع إرجاع البضاعة أو العدول عن الخدمة. كما لا يجوز للمستهلك العدول عن الشراء في الحالات الآتية:

* عندما يطلب المستهلك توفير خدمة قبل انتهاء أجل العدول عن الشراء ويوفر البائع ذلك.

* إذا تم تزويد المستهلك بمنتجات حسب معايير شخصية أو تزويده بمنتجات لا يمكن إعادة إرسالها أو كونها قابلة للتلف أو العناد أو انتهاء مدة صلاحيتها.

* شراء الصحف والمجلات. أو عند قيام المستهلك بترغ الأختام عن التسجيلات السمعية، البصرية أو البرمجيات والمعطيات الإعلامية المسلمة أو نقلها آلياً.⁽¹⁾

مما سبق نخلص إلى أن عقد البيع الإلكتروني يندرج ضمن طائفة العقود عن بعد سواء من حيث الإبرام، التنفيذ، الإثبات أو الوفاء. كل هذه العمليات تتم إلكترونياً من خلال شبكة الانترنت دون الحضور المادي للمتعاقدين وهي السمة الأساسية لهذا النوع من العقود.

ثانياً: العقد الإلكتروني عقد عابر للحدود (دولي): تكمن أهمية تقنيات الاتصال الإلكترونية أنها بددت فُرقة العالم، ألغت الحدود الجغرافيا بين الدول حيث أصبحت المعلومات تنساب بحرية، الأمر الذي ينبغي وضعه في اعتبار المشرع عند تنظيمه لمثل هذه المعاملات، ذلك حتى يضمن للقواعد القانونية فعاليتها وإحاطتها بضمانات تضيء عليها الثقة والطمأنينة في التعامل⁽²⁾ كما أن العلاقات القانونية الناشئة عن المعاملات الإلكترونية ليست حبيسة قطر معين فهي تنساب عبر الحدود لتشمل كافة أرجاء المعمورة، فالبائع والمشتري والمنتج قد يكونون في ثلاثة بلدان مختلفة.⁽³⁾

إن استخدام تقنيات الاتصال عن بعد غير متماثلة وتختلف من دولة إلى أخرى، فمثلاً يستخدم غالبية الإنجليز الانترنت لإبرام عقود البيع وتنفيذها، بينما يستخدمها غالبية الألمان لمراقبة ومعرفة أحوال حساباتهم في البنوك، في حين يستخدمها غالبية الفرنسيين لإجراء المناقشة والحوار.

العقد الإلكتروني قد يكون عقداً داخلياً إذا ما انعقد داخل إقليم الدولة وبين متعاقدين ينتمون إليها، كما قد يكون عقداً دولياً وفقاً لأحد المعيارين، القانوني والاقتصادي: فوفقاً للمعيار القانوني يكون للعقد طابع دولي إذا كان المتعاقدون يتواجدون وينتمون إلى دول مختلفة، كأن يكون أحد أطرافها مستخدماً لشبكة الانترنت مقيماً في دولة، ومورد خدمات الاشتراك في الشبكة مقيماً في دولة ثانية وشركة تكنولوجيا معالجة البيانات، إدخالها وتحميلها عبر الشبكة مقيماً في دولة ثالثة.⁽⁴⁾ أما وفقاً للمعيار الاقتصادي فيكون للعقد طابع دولي إذا

1- يلاحظ أن المشرع الفرنسي والتوجيه الأوروبي تبني حق المستهلك في إرجاع السلعة في البيع عن بعد أو عبر المسافات. فينص قانون الاستهلاك على حق المشتري في عمليات البيع عن بعد إرجاع المنتج إلى البائع من أجل استبداله أو استرداد ثمنه في مدة (07) سبعة أيام كاملة محسوبة من تاريخ تسلم طلبه وذلك دون أية جزاءات باستثناء نفقات الإرجاع فإذا صادف اليوم الأخير منها يوم السبت أو الأحد، ويوم عطلة أو إضراب عن العمل فإنها تمتد إلى أول يوم عمل يليه
أنظر بالتفصيل: محمد السعيد رشدي، مرجع سابق، ص 82

2- HUET JEROME, HEBERT Mails: Dirait de l'informatique et des télécommunications, litées, (53) paris, 1989, p28 Ets.

3- عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق ص 22 (النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية).

4- VERBIESTCT (T) Dirait international privé et commerce électronique : état des lieux <http://www.Jours.com.net> ? pro /2/ce 200 / p1

تعلق بمصالح التجارة الدولية وذلك بأن يترتب عليه تدفق السلع والمنتجات والخدمات عبر الحدود.⁽¹⁾ بتوافر المعيارين (القانوني والاقتصادي) اللازمين لنعت أي معاملة بالطابع الدولي، على ضرورة تضافر الجهود سواء على الصعيد الدولي أو المحلي، لوضع القواعد القانونية المتعلقة بالعقد بشكل يضمن الانسجام وعدم التعارض بين القواعد القانونية المختلفة. بالإضافة إلى أن شبكة الانترنت عابرة للحدود بطبيعتها فإن العقود التي تبرم من خلالها لها صفة العالمية، حقيقة تؤكدها عقود التجارة الإلكترونية بسماحها للمتعاقدين بجرية اختيار القانون الواجب التطبيق على معاملاتهم.

كل هذا يجعلنا نسلم بأن الحدود بين العقد الدولي والداخلي قد سقطت مع وجود الشبكة الدولية، فكأنها جاءت لتقلب الأوضاع وتغير المفاهيم التي استقر عليها القانون الدولي الخاص منذ أمد بعيد، لتخلق مجالها الافتراضي وتجمع البائعين في معارض تجارية تتم عبر الشبكة الدولية.

ثالثاً: العقد الإلكتروني عقد تجاري: يتسم العقد الإلكتروني بالطابع التجاري لذلك يطلق عليه "عقد التجارة الإلكترونية"، وقد جاءت تلك الصفة من السمة الغالبة لذلك العقد، حيث أن عقود البيع الإلكترونية تستحوذ على الجانب الأعظم من مجمل العقود. كما أن العقد الإلكتروني يتسم بطابع الاستهلاك لأنه غالباً ما يتم بين تاجر أو مهني ومستهلك، فهو من عقود الاستهلاك.⁽²⁾ لذلك يخضع عادة للقواعد الخاصة بحماية المستهلك، لما جاء بالتوجيه الأوروبي بشأن حماية المستهلك رقم 97/7 وكذا قانون الاستهلاك الفرنسي والذي يفرض على التاجر المهني، باعتباره الطرف القوي في التعاقد العديد من الواجبات والالتزامات القانونية اتجاه المستهلك باعتباره الطرف الضعيف في العقد، من أهم هذه الالتزامات؛ الالتزام العام بالإعلام ويستفاد ذلك من نص المادة 3/113 من قانون الاستهلاك الذي أوجب على كل شخص محترف أن يحيط علمًا المستهلك بكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بسعر البيع وكافة الشروط المحددة أو المعفية من المسؤولية، فأول ما يهتم المستهلك معرفته في التعاقد الإلكتروني، هو البيانات والمعلومات التي تتصل بالخصائص الأساسية والسمات الجوهرية للمنتج الذي يسعى للحصول عليه.⁽³⁾

رابعاً: العقد الإلكتروني عقد مساومة: إذا كان العقد الإلكتروني لا يختلف في تركيبه أو مضمونه عن العقد التقليدي إلا ان الامر يدق بشأن طبيعة هذا العقد، حيث يثور التساؤل بشأنه هل هو عقد مساومة يخضع لمبدأ سلطان الإرادة والتراضي بين الأطراف المتعاقدة أم هو عقد إذعان؟ لا يكون للمستهلك فيه حرية الإرادة التي تمكنه من التفاوض حول شروط العقد ولا يكون له إلا الاستجابة للشروط الموضوعية من الطرف الآخر دون أن يملك مناقشتها، أو التعديل فيها أو الاعتراض عليها، مثل عقود الغاز والكهرباء والماء والتأمين.⁽⁴⁾

1- أشرف وفاء محمد، عقود التجارة الإلكترونية في القانون الدولي الخاص، المؤتمر الدولي الثالث عن الاتجاهات الحديثة في معاملات التجارة الإلكترونية مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ووزارة الاتصالات والمعلومات المصرية، المنعقد بجامعة الدول العربية القاهرة يومي 18/17 جانفي 2004 ص 197.

2- محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 2009 ص 19

3- مصطفى أبو مندور موسى، دور العلم بالبيانات عند تكوين العلاقة العقدية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية 2000 ص 290.

4- الطبيعة القانونية لعقود التجارة الإلكترونية، بوابة التكنولوجيا والمعلومات أنظر الموقع التالي: <http://www.un-derash.net>

اختلفت أقوال الفقهاء بين مؤيد ومعارض لنعى عقود التجارة الإلكترونية بصفة عقود الإذعان⁽¹⁾ يمكن جمع هذه الآراء في اتجاهين:

الاتجاه الأول: يذهب أنصاره إلى القول بأن عقود التجارة الإلكترونية عقود إذعان، ويمكن تعريف عقد الإذعان بأنه "العقد الذي يتحدد مضمونه العقدي كلياً أو جزئياً بصورة مجردة وعمامة قبل الفترة التعاقدية"⁽²⁾ أو هو "العقد الذي يسلم فيه القابل بشروط مقررة يضعها الموجب ولا يسمح بمناقشته فيها وذلك فيما يتعلق بسلع أو مرافق ضرورية تكون محل احتكار قانوني أو فعلي، أو تكون المنافسة محدودة النطاق بشأنها"⁽³⁾ هناك مفهوم تقليدي وآخر حديث لعقد الإذعان، ووفق المفهوم التقليدي، تتميز عقود الإذعان بالتالي:⁽⁴⁾

*تعلق العقد بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة للمستهلكين.

*احتكار الموجب لهذه السلع احتكاراً قانونياً وفعالياً، أو سيطرة تجعل المنافسة محدودة النطاق.

*صدور الإيجاب إلى الناس كافة وبشروط موحدة بنحو مستمر أي لمدة غير محدودة.⁽⁵⁾

بيد أن الرأي السائد في الفقه، وهو الحديث، يميل إلى عدم التشدد في تحديد فكرة عقود الإذعان ولا يشرط تعاقد العقد بالسلع أو الخدمات الضرورية، أو أن تكون هذه السلع والخدمات محل احتكار فعلي وقانوني، بل يكفي أن يكون العقد قد تم تجهيزه مسبقاً بواسطة أحد المتعاقدين بحيث لا يقبل أي مناقشة للشروط الواردة به، أو أن يوجد أحد طرفي العقد في موقع يتفوق فيه على الطرف الآخر، من حيث القدرة الاقتصادية أو الأجهزة المهنية.⁽⁶⁾

أما المفهوم الحديث للإذعان قد تطور ليستوعب ضرورة حماية المستهلك في مواجهة مجتمعات الإنتاج الضخمة، إذ يتوافر ضعف الطرف المدعى من مجرد أن إعداد العقد قد تم مسبقاً بواسطة الطرف الآخر، الذي يقوم بتحديد الحقوق والالتزامات عن العقد بالصورة التي تحقق مصلحته ولا يقبل المناقشة أو التفاوض في شروطها أو أن يتضمن العقد الذي يبرم على هذا النحو شروطاً مجحفة.

طبقاً للمفهوم الموسع للإذعان ذهب البعض إلى اعتبار العقد الإلكتروني عقد إذعان بالنسبة للمستهلك، باعتباره الطرف الضعيف دائماً وأنه بحاجة إلى الحماية وذلك برفع مظاهر الإذعان التي قد يكون قد تعرض لها. والمتمثلة في الشروط التعسفية التي قد يتضمنها العقد ويستند هذا الرأي إلى نص المادة 1/132 من قانون الاستهلاك الفرنسي، التي اعتبرت⁽⁷⁾ الشروط التي تنشئ من حيث موضوعها أو الآثار المترتبة عليها اختلالاً

1- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، دار النشر للجامعات المصرية بالقاهرة 1952 حاشية رقم 1 ص 229.

2- حسام الدين كامل الاهواني، النظرية العامة للالتزامات، الجزء الأول، المصادر الإرادية للالتزام دار النهضة العربية، القاهرة 2000 ص 124.

3- عبد الرزاق أحمد السنهوري، المرجع السابق ص 293.

4- سعيد عبد السلام، التوازن العقدي في نطاق عقود الإذعان، دار النهضة العربية 1998 ص 45.

5- سيد حسن عبد الله، المنظور الإسلامي لوسائل حماية المستهلك الإلكتروني، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، والذي عقد بدبي في الفترة ما بين 12/10 ماي 2003 ص 823.

6- ثروت عبد الحميد، التوقيع الإلكتروني، ماهيته، مخاطره وكيفية مواجهته، مدى حجته في الإثبات دار النيل، القاهرة، 2001 ص 67.

7- خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق ص 86.

عقدياً مبناه عدم توازن الحقوق والالتزامات ضد مصلحة المستهلك وبما يحقق مصلحة المعني.
وينضم الرأي السابق إلى بعض الفقه في القانون الإنجليزي إذ يرى أن العقد الإلكتروني هو بمثابة عقد إذعان، لأن الموجب إليه لا يملك إلا أن يضغط على عدد من الخانات المفتوحة أمامه في موقع الموجب على المواصفات التي يرغب فيها من السلعة وعلى الثمن المحدد سلفاً، الذي لا يملك مناقشته أو تعديله أو المفاوضة عليه مع المتعاقد الآخر وكل ما يتاح له هو إما قبول العقد برمته أو رفضه كلية، فيؤخذ على هذا الرأي أنه تجاهل أمراً هاماً، هو أن التفاوض قائم وخاصة في حالة التعاقد على البريد الإلكتروني، حيث نجد الموجب على سبيل المثال يرسل عرض يتضمن سلعة معينة ومبلغاً محدداً، فيرد عليه الموجب له بأنه يوافق بشروط معينة وهو مثلاً، الحصول على نسبة خصم معينة، أو الحصول على قطعة إضافية مجانية من المنتج المباع، فتبدأ عملية المساومة بين الطرفين ويتشابه مع الرأي السابق رأي آخر، يرى أن العقد الإلكتروني يعتبر من عقود الإذعان إذ الغالب أن يكون عقداً نمطياً أو نموذجياً يعد مسبقاً من أحد طرفيه، الذي سينقل وينفرد بفرض شروطه وبنوده ويقتصر دور الطرف الآخر على مجرد قبول هذه الشروط كما هي دون تعديل، فلا يملك مناقشتها. فتتعدم بذلك المفاوضة والمساومة بين طرفي العقد⁽¹⁾.

يبدو أن هذا الرأي وإن كان يذهب إلى أن العقد الإلكتروني يقترب من عقود الإذعان، إذا تم عن طريق العقود النمطية، إلا أنه لم يبين طبيعته إذا تم بواسطة طرق التعاقد الإلكترونية الأخرى كالبريد الإلكتروني أو غيرها.

الاتجاه الثاني: يذهب جانب من الفقه إلى اعتبار أن العقد الإلكتروني عقد مساومة والذي يعرف على أن العقد الذي يقوم التراضي فيه على أساس المساومة الفعلية والقانونية بين أطرافه، حيث يستطيع كل منهم مناقشة شروطه، فيتم الاتفاق بينهم بعد التفاوض والمساومة.

فعملية المساومة مازالت تسود العقود الإلكترونية على اختلاف أنواعها، و الموجب له لا يقتصر دوره على مجرد الموافقة على الشروط المعدة سلفاً، بل له مطلق الحرية في التعاقد مع أي منتج أو مورد آخر، إذا لم تعجبه الشروط المعروضة على شاشة الانترنت ويستطيع الانتقال من موقع إلى آخر واختيار ما يشاء وترك ما يشاء، بالتالي الرضائية هي التي تسود العقود الإلكترونية.

على سبيل المثال لو أراد شخص شراء كاميرا تصوير، فهناك أكثر من موقع يعرض مجموعة كبيرة من الشركات التي تنتج مثل هذا النوع، فإذا أراد أن يشتري كاميرا رقمية (Digital) من شركة (Sony) مثلاً فهذه الشركة تنتج أنواع عدة منها، فيستطيع المشتري أن يختار نوع الكاميرا التي يعتقد أنها الأفضل وبالسعر المناسب له، ثم يضغط على مفتاح القبول النهائي فيتم البيع.

مما سبق يمكن القول أن العقد الإلكتروني يتم باستخدام الوسائل الإلكترونية و المعاملات التي تتم من خلالها ليست كلها تتعلق بسلع ضرورية، فتختلف حالة الضرورة من مستهلك إلى آخر فما يراه الأول ضرورة لا يراه الثاني كذلك، كما أن التجارة الإلكترونية توفر البدائل اللازمة حيث تجد نفس السلع معروضة في أكثر من

1- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، مرجع سابق، ص248.

محل تجاري افتراضي والاحتكار أمر نادر، لأن الانترنت شبكة عالمية لا تعترف بالحدود الجغرافيا،⁽¹⁾ مما يسهل على المتعاملين إلكترونياً الترحيح والمفاضلة فيما بين العروض المطروحة قبل الإقدام على التعامل، والانتقال من موقع ويب إلى آخر بجرية إذ يكفي وجود عقد نموذجي سابق الإعداد لإسباغ الحماية المقررة بموجب القانون في مواجهة عقود الإذعان⁽²⁾، من ثم فإن العقد الإلكتروني هو من عقود المساومة، إلا أن عقد البيع الإلكتروني قد يختلط مع بعض العلاقات المبرمة أيضاً عن طريق الانترنت وهو ما يدعونا إلى التمييز بين العقد الإلكتروني وباقي العقود.

المطلب الثاني: تميز العقد الإلكتروني عن غيره من العقود

إن العقد الإلكتروني ينتمي إلى العقود التي ترم عن بعد فتعتبر من أهم أوجه الخصوصية التي تميزه عن غيره من العقود الحديثة على الوسط القانوني والتي يصعب حصرها، كذلك ليس هو الوحيد الذي يتم إبرامه في محيط البيئة الإلكترونية، فهناك عقود أخرى متلازمة معه، لأنه من الممكن أن تكون هي الأساس الذي يرتكز عليه العقد الإلكتروني ولولاه لما تمت المعاملات الإلكترونية، من هنا سنعرض الاختلاف للعقد عن غيره بحسب طريقة التعاقد من جهة وعن العقود المرتبطة به من جهة أخرى.

الفرع الأول: تمييز العقد الإلكتروني عن غيره من العقود بحسب طريقة التعاقد: إذا كان العقد الإلكتروني يتفق مع العقود التقليدية من نواحي عديدة ولكنه يختلف عنها في وسيلة إبرامه، قد يتشابه مع سبل التعاقد الحديثة عن بعد، إلا أنه يتميز بأنه يتم من خلال شبكة اتصال دولية.

أولاً: التعاقد الإلكتروني والتعاقد التقليدي: يعرف العقد بأنه: "توافق إرادتين على إحداث أثر قانوني، سواء كان هذا الأثر هو إنشاء التزام، نقله، تعديله أو إنهائه".⁽³⁾ ولا شك في ضرورة توافر أركان العقد وهي الرضا، المحل، السبب والشكلية فهذه العناصر لا مناص من توافرها في كل عقد. فأولى العقود التي سنقوم بدراستها هي عقد البيع الذي عرفه المشرع الجزائري في المادة 351 بقوله: "البيع عقد يلزم بمقتضاه البائع أن ينقل للمشتري ملكية شيء أو حقاً مالياً آخر مقابل ثمن نقدي".⁽⁴⁾ وهو نفس التعريف للمشرع المصري في المادة 418 من القانون المدني. كما عرفه المشرع الفرنسي في المادة 1582 من القانون المدني بأنه: "عقد بمقتضاه يلتزم شخص بتسليم شيء إلى شخص آخر يدفع له ثمن".

نستخلص من التعريفات السابقة أن عقد البيع التقليدي من عقود المعاوضة وناقل للملكية وهو من العقود الرضائية، يتفق مع العقد الإلكتروني في أنهما يعقدان بتوافق إرادتي المتعاقدين، أي تطابق الإيجاب والقبول، إلا أن خصوصية العقد الإلكتروني تتجلى في الوسيلة التي تستخدم في نقل إرادة كل طرف للآخر أو التفاوض بشأن بنود العقد،⁽⁵⁾ وفي العقد التقليدي وبسبب توافر عناصر مجلس العقد الحقيقي الذي يتلاقى فيه الطرفان

1- رمزي فريد محمد مبروك، حماية المستهلك في إطار مفهوم جديد لعقد الإذعان، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 2002 ص 38.

2- حسام الدين الاهواني، مرجع سابق، ص 124.

3- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام طبعة 2006 ص 118.

4- باعتبارها تستنوخ على الجانب الأعظم من مجمل العقود خاصة في العقود الإلكترونية .

5- مصطفى أحمد أبو عمرو، مجلس العقد الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية طبعة 2011 ص 44.

أثناء التفاوض وتطابق الإيجاب مع القبول بين شخصين حاضرين من حيث الزمان والمكان، يستطيع كل طرف أن يتأكد من شخصية الطرف الآخر ويتعرف على مدى جديته في التعاقد، كما يتيح التعاقد التقليدي أيضا التعرف على محل التعاقد بسهولة بينما قد لا تتوفر هذه الإمكانية بذات الدرجة في التعاقد الإلكتروني، الذي يعد وجود المتعاقدين في مكانين منفصلين، بل قد يفصل بينهما مئات أو آلاف الأميال، من ثم يعد مجلس العقد الإلكتروني مجلساً حكماً كونه من العقود التي تبرم عن بعد ومن طبيعة خاصة على نحو ما سنرى فيما بعد.⁽¹⁾

ثانياً: التعاقد الإلكتروني والتعاقد عن طريق التليفون قد يتفق التعاقد الإلكتروني مع التعاقد بالتليفون في أن كل منهما تعاقد فوري ومباشر حيث يتلاشى عنصر الزمن فهي جميعاً عقود تبرم بين غائبين من حيث المكان على الأقل، على أن العقد الإلكتروني يظل متميزاً عن التعاقد بالتليفون من نواحي عديدة، حيث أن ما يميز التعاقد بالتليفون أنه تعاقد شفوي قد يتطلب صدور تأكيد كتابي من الموجب البائع في حالة عقد البيع، مثلاً يرسله إلى الطرف الآخر المتعاقد (المشتري) في موطنه نظراً لصعوبة إثبات التعاقد بالتليفون ولا ينعقد العقد إلا بتوقيع المشتري وفقاً للقانون الفرنسي الصادر في 23 جويلية 1989، أما في التعاقد الإلكتروني المبرم عن طريق شبكة الانترنت قد يتفاعل الموجب مع الموجب له فلا يحتاج الموجب إلى إصدار كتابي، بل يعتبر العقد قد تم بمجرد تعبير الطرف الآخر عن إرادته بقبول التعاقد بواسطة الضغط على عبارة موافق عن طريق لوحة المفاتيح المتصلة بالكمبيوتر⁽²⁾، كما أنه في التعاقد الإلكتروني يمكن رؤية الرسالة الإلكترونية المرسلة على جهاز الحاسوب، كما يمكن طباعتها والحصول على نسخة منها وخصن الرسائل والاحتفاظ بها في الجهاز، بينما في التعاقد عن طريق الهاتف تكون الرسالة شفوية.

قد يثور التساؤل حول الوضع بالنسبة للتعاقد عن طريق التليفون المرئي أي التليفون المزود بكاميرا Video Telephone حيث ينقل صوت وصورة المتكلم عبر شبكات التليفونات كما في حالة التعاقد من خلال جهاز كمبيوتر مزود بكاميرا إلكترونية ولا يختلف الأمر حيث سيكون التعاقد عن طريق التليفون المرئي تعاقدًا شفويًا أيضًا، بينما في التعاقد الإلكتروني يتم كتابة الاتفاق على مستند إلكتروني من خلال صفحات⁽³⁾ Web أو E-mail كما يختلف السعي إلى التعاقد الإلكتروني عن السعي لإبرام العقود بواسطة التليفون، حيث يكون العرض في الأول غالباً للعملاء على وجه العموم ولعدد غير محدود منهم، بينما العرض في الثاني يكون موجهاً لشخص معين ومحدد، بالتالي فإن العرض لا يتسم بالصفة العامة.

كما أن المبادرة إلى التعاقد في حالة السعي لإبرام العقود في الوطن بواسطة التليفون تأتي من البائع حيث يقوم بالاتصال بالمستهلك أو المشتري لإبرام مقابلة معه ومحاولة إقناعه بالسلعة التي يريد ترويجها وإتمام التعاقد معه، هذا التصرف سابق لإبرام العقد وهو الباعث على التعاقد، وعدم إبرام التعاقد لا يترتب أي أثر على طرفي العلاقة، لأنهما مازالا في مرحلة سابقة لإبرام العقد ويبحثان في أركان العقد لئتم التوصل لعقد تام لا ينتابه أي

1- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، الجوانب القانونية للتعاملات الإلكترونية، مرجع سابق ص 72.

2- خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق ص 93.

3- مصطفى أحمد أبو عمرو، مرجع سابق ص 46.

حلل، صحيح ومنتج لأثاره. بينما يكون الاتصال غالبًا من العميل في حالة السعي للتعاقد الإلكتروني.⁽¹⁾

ثالثاً: التعاقد الإلكتروني والتعاقد عن طريق التلفزيون: يتفق العقد الإلكتروني مع التعاقد عن طريق التلفزيون في أن الإيجاب يكون غالبًا موجهًا للجمهور الذي يرغب في التعاقد بشأن إحدى السلع أو الخدمات إذ تتم بالصورة والصوت،⁽²⁾ على أنهما يتمايزان في مدة العرض وأسلوب التعاقد فتختلف بشأن كلٍ منهما، ففي التعاقد بواسطة التلفزيون قد تكون مدة عرض الإيجاب هي عدة ثواني وهي مدة الإعلان التجاري الخاص بمحل الإيجاب، فإذا أراد المتعاقد التعرف على المزيد من التفاصيل يكون من خلال الاتصال مع الشركة أو الموجب عن طريق التلفزيون أو المنيثيل أو الانتقال لمقر عمله أو أحد فروعها، أما الإعلام في التعاقد الإلكتروني فإن الموجب له يستطيع أن يتعرف على كافة معلومات التعاقد وبنوده من خلال الموقع الإلكتروني للموجب، كما يمكنه التفاوض وإبرام العقد بل وتنفيذه أحيانًا إلكترونياً، دون حاجة للاتصال بالتلفزيون أو الانتقال الفعلي لمقر تجارة الموجب من خلال تصفح الموقع على الانترنت ويضل قائماً طوال اليوم خلال أربعة وعشرين ساعة.⁽³⁾ كما يتم إبلاغ القبول عبر الاتصال بالتلفزيون أو المنيثيل في التعاقد عن طريق التلفزيون، أما في التعاقد الإلكتروني فإن التعبير عن القبول يتم عبر التبادل الإلكتروني للبيانات أو البريد الإلكتروني أو بأية وسيلة من وسائل التعبير الإلكتروني عن القبول. من ناحية أخرى فإن الفارق الجوهرى يكمن في أن البث يتم من جانب واحد في حالة التعاقد عن طريق التلفزيون، فلا توجد إمكانية للتجاوب أو لأية مبادرة من جانب العميل، ذلك على عكس العقد الإلكتروني الذي يتيح التفاعل والتفاوض مباشرة بين طرفي العقد مما يسمح بحضور افتراضي متعاصر بين أطراف التعاقد، كما يمكن أيضاً تنفيذه إلكترونياً إذا كان محله يسمح بذلك، فضلاً عن ذلك فإن الوفاء في التعاقد الإلكتروني يمكن أيضاً أن يتم من خلال وسائل الدفع الإلكترونية؛ كبطاقات الائتمان، التحويل، القيد المصرفي الإلكتروني أو غيرها من الوسائل المماثلة.⁽⁴⁾

رابعاً: التعاقد الإلكتروني والتعاقد عن طريق الفاكس والتلكس: إن الفارق بين العقد الإلكتروني ونظيره الذي يتم بواسطة جهاز الفاكس أو التلكس، يتمثل في أن الفاكس والتلكس مجرد وسيلة لتبادل المستندات أو المحررات الخاصة بالتعاقد في شكل ورقي، يعني ذلك أن الوجود المادي للمحرر التقليدي يتحقق حال التعاقد بواسطة الفاكس والتلكس، لذلك فإن الرسائل المتبادلة عن طريق الفاكس لا تحتاج إلى معالجة بيانها بلغة الكمبيوتر وكل ما يحتاجه الطرف المستقبل للرسالة هو طباعتها على الورق. أما فيما يخص التعاقد الإلكتروني فإن التفاوض وإبرام العقد وتبادل المحررات الخاصة به يتم إلكترونياً، بحيث تتخذ المستندات العقدية وما يرد عليها من توقيعات الشكل الإلكتروني. أي يتميز بالطبيعة غير المادية المثبتة على دعامة إلكترونية لا على دعامة ورقية مجهزة بتوقيع الأطراف.⁽⁵⁾

1- أسامة أبو الحسن مجاهد، مرجع سابق ص 51.

2- محمود السيد عبد المعطي خيال التعاقد عن طريق التلفزيون، مطبعة النسر الذهبي، مصر، 2000 ص 10.

3- سامح عبد الواحد التهامي، التعاقد عبر الانترنت، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية المحلة الكبرى، مصر، 2008 ص 164.

4- أسامة أبو الحسن مجاهد، مرجع سابق ص 140.

5- فاروق الأباصرى، عقد الاشتراك في قواعد المعلومات الإلكترونية، دراسة تطبيقية لعقود الانترنت، دار النهضة العربية القاهرة 2003 ص 44.

من ناحية أخرى فمن السهل التأكد من أصل وصحة الرسائل المرسلّة بطريقة الكترونية بالفاكس والتلكس عن الرسائل الالكترونية لكون الأصل ثابت على دعائم ورقية، كما يستطيع مكتب التلغراف على الأقل من الناحية النظرية التعرف على هوية المرسل.

خامساً: التعاقد الإلكتروني والتعاقد عن طريق الكتالوج: يستخدم الكتالوج كوسيلة لوصف المنتجات والخدمات في التعاقد بطريق المراسلة، انتشرت هذه العملية مع التقدم الاقتصادي وظهور المنافسات التجارية. يقوم الكتالوج على عنصرين أساسيين؛ الأول عنصر الجاذبية والثاني العنصر الإعلامي حيث يشمل على وصف دقيق وواضح للمنتجات والخدمات. كما يعد إحدى الطرق الحديثة في البيع عن بعد، فالبيع بواسطته يتم من خلال المراسلات ما بين الموجب والقابل بإرسال الكتالوج إلى القابل للاطلاع عليه وبيان مدى انطباق المواصفات المذكورة في الكتالوج مع ما يرغب الحصول عليه أولاً، وإرسال الكتالوج إلى العميل يعتبر إيجاباً موجهاً لهذا الشخص بانتظار القبول، لكن هذا الإيجاب لا يكون ملزماً كونه موجهاً للكافة دون تحديد، ومن يجد لديه حاجة في هذا المنتج يقوم بالبحث في جديّة العرض، وتكون المرحلة السابقة هي من مراحل المفاوضات العقدية التي تسبق إبرام العقد، يكون في هذه الحالة جزءاً من العقد ويكون الموجب ملزماً بالكتالوج الذي يتضمن الشروط الأساسية التي كانت هي السبب الرئيسي في إبرام العقد، وأية مخالفة لهذه الشروط مخالفة للعقد الذي أبرم بناءً على الشروط المذكورة بالكتالوج الذي تم إرساله،⁽¹⁾ فالبيع عن طريق الكتالوج يكون على عدة صور كأن يكون على شكل أوراق يتم من خلالها وصف المبيع على بيانات مكتوبة وصور ورسومات للمنتجات والخدمات المعروضة وقد يكون في صورة شرائط فيديو أو أسطوانات كمبيوتر مضغوطة أو ممغنطة، وقد يكون بخلاف الأشكال السابقة في شكل الكتروني موجود على موقع الويب حيث يستطيع المستهلك من خلاله مشاهدة السلع والمنتجات وتحديد أوصافها وأسعارها. والكتالوج الإلكتروني عبارة عن معرض للمنتجات التي يعرضها التاجر عبر شبكة الانترنت. ويتضمن مجموعة من المعلومات والبيانات اللازمة لعملية التعاقد مثل اسم الشركة، مقرها الرئيسي، عنوان بريدّها الإلكتروني، منتجاتها، أسعارها، نسبة الخصم إن وجدت، مصاريف الشحن، الرسوم الجمركية والضرائب وميعاد التسليم...

كما يعتبر التعاقد عن طريق الكتالوج تعاقداً بين غائبين عن طريق المراسلة يقوم الموجب فيه بعرض المنتجات أو الخدمة وبيان مواصفاتها وثمنها، ويقوم بتوزيعه وإرساله إلى العملاء، والقابل فيه هو المستهلك أو العميل الذي اطلع على مواصفات وبيانات المنتجات والخدمات في الكتالوج وقبّل التعاقد. إذا كان التعاقد عن طريق الكتالوج يتفق مع التعاقد الإلكتروني في عدم اجتماع المتعاقدين في مجلس واحد يجعل بينهما اتصالاً مباشراً، بل تكون هناك فترة زمنية تفصل بين صدور القبول وعلم الموجب به وقد تطول أو تقصر بحسب الأحوال، إلا أنّهما يختلفان من حيث طريقة التعبير عن القبول، إذ يتم القبول في التعاقد عن طريق الكتالوج من خلال قيام العميل بملء صيغة طلب السلعة أو الخدمة المرفقة بالكتالوج أو عن طريق التليفون أو المنيتل، بينما في التعاقد الإلكتروني فإن القبول يتم من خلال شبكة الانترنت وبإحدى الطرق التي سوف نتناولها لاحقاً.

1- ممدوح محمد علي مبروك، أحكام العلم بالمبيع وتطبيقاته في ضوء تقدم وسائل التكنولوجيا المعاصرة، رسالة دكتوراه كلية الحقوق القاهرة 1998ص344.

مما سبق نخلص بالقول أن العقود الإلكترونية المبرمة عبر الانترنت تستمد أحكامها في الأساس من قانون المعاملات الإلكترونية بشكل خاص ومن القواعد العامة لنظرية العقد بشكل عام، ويتم إخضاع العقد للأحكام المغايرة التي تأخذ في الاعتبار الحضور الافتراضي المتعاصر، تتوافر هذه الخصوصية في العقود المبرمة عن بعد لأن التعاصر ما بين الإيجاب والقبول يكون من الناحية الزمنية، أما البعد المكاني فيبقى واقعاً مؤثراً لا يجوز إنكاره بحيث يعتبر منعقداً في غير مجلس العقد بالنسبة لمكانه، فمجلس العقد له دور أساسي في انعقاد العقد من حيث التأكد من أهلية المتعاقدين، توافر السلعة ومدى دقة المواصفات التي يتم ذكرها في المرحلة السابقة لإبرام العقد، ومن ذلك فإن العقد الإلكتروني نوع جديد من العقود، فهو وليد التقدم التكنولوجي، وهو عقد له خصوصيته وذاتيته المستقلة التي تميزه عن أنظمة التعاقد الأخرى التي تتم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.

الفرع الثاني: تمييز العقد الإلكتروني عن غيره من العقود المرتبطة به في البيئة الإلكترونية: يعد العقد الإلكتروني أهم آليات التجارة الإلكترونية ويكتسب الطابع الإلكتروني من الطريقة التي ينعقد بها، إلا أن التطور المستمر في مجال نظم المعلومات والاتصالات أدى إلى ظهور العديد من العقود الوليدة والحديثة على الوسط القانوني والتي يصعب حصرها، وهناك طائفة من العقود التجارية التي ترمز إلكترونياً⁽¹⁾. وعقود التجارة الإلكترونية نوعان، منها ما يبرم وينفذ على شبكة الانترنت وذلك عندما يكون محلها غير مادي ومتاح على الخط أو على الشبكة نفسها مثل الحصول على معلومات أو برامج أخرى ومنها ما يتم تنفيذه خارج الشبكة والتي يكون محلها سلع أو خدمات.⁽²⁾ أغلب هذه العقود تتفق مع العقد الإلكتروني في أنها غالباً ذات طابع دولي، إلا أنها تختلف وتتميز عنه فمستخدم الانترنت قد يكون مقيماً في دولة ومقدم خدمة الاشتراك في الانترنت في دولة ثانية، وشركة تكنولوجيا معالجة البيانات وتحميلها على شبكة الانترنت في دولة ثالثة⁽³⁾.

لتمييز العقد الإلكتروني عن غيره من العقود المرتبطة به في البيئة الإلكترونية، يطلق على هذه العقود عقود الخدمات الإلكترونية، وهي العقود الخاصة بتجهيز وتقديم خدمات الانترنت وكيفية الاستفادة منها، أي التي ترمز بين القائمين على تقديم خدمات الشبكة والمستخدمين منها⁽⁴⁾. سنتناول هذه الطائفة من العقود في ما يلي:

أولاً: عقد الدخول إلى شبكة الانترنت (عقد الاشتراك في الانترنت): يعد عقد الدخول إلى شبكة الانترنت من الناحية الفنية من أهم العقود الإلكترونية، تطلبها مباشرة المعاملات الإلكترونية وتعتبر خطوة مبدئية لازمة لإبرام أو تنفيذ العقد الإلكتروني، بمقتضى هذا العقد يتيح مقدم خدمة الدخول إلى الانترنت للعميل الوسائل التي تمكنه من الدخول إلى الشبكة، أهمها برنامج الاتصال Connexion الذي يحقق الاتصال بين جهاز الكمبيوتر والأقمار الصناعية التي من خلالها يتم بث إشارات رقمية يتم تحويلها إلى الشكل الذي نجد شبكة الانترنت عليه، كما يتوجب على المزود توفير كافة البرامج الأساسية لتشغيل خدمة الانترنت.⁽⁵⁾

1- أسامة أبو الحسن مجاهد، مرجع سابق ص 55.

2- راجع في تقسيم عقود التجارة الإلكترونية من هذه الزاوية من مرجع أسامة مجاهد هامش ص 54.

3- خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق ص 99.

4- محمد حسن منصور. مرجع سابق ص 26.

5- محمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة، عمان، الأردن 2006 ص 37.

يتضمن العقد عادة وجود مدة محددة للتعاقد وشروط إعادة تجديده، كما يقوم المورد ببعض الخطوات الفنية الضرورية لتسجيل العميل الجديد في برنامج الاتصال مقابل استيفاء الرسوم ونفقات الاشتراك، وهذا العقد ملزم لجانبيين، فيقع على عاتق مقدم الخدمة التزام أساسي بتقديم خدمة الدخول على الشبكة وهو التزام بتحقيق نتيجة، كما يلتزم بإعطاء العميل اسم المستخدم وكلمة السر والعنوان الإلكتروني، كما يعرض المورد على عميله في الغالب خدمة المساعدة الفنية المسماة بالخط الساخن والتي تعتبر التزاماً تكميليًا يدخل في الإطار العقدي والتي تهدف إلى حل المشكلات الفنية التي قد يواجهها المستخدم الجديد للأنترنت عن طريق التليفون.

أما عن العميل أو مستخدم الأنترنت فيلتزم بسداد مبلغ أو قيمة الاشتراك وذلك مقابل الدخول لمدة محددة أو غير محددة لجميع الخدمات التي تقدمها الشبكة أو بعضها. يحق لمقدم الخدمة إنهاء العقد في حالة عدم سداد العميل للمقابل المادي، ويكون الإنهاء عادة بجرمان العميل من دخول الشبكة. تقوم مسؤولية مقدم خدمة الأنترنت بالإضافة إلى القواعد العامة عند وقوع خطأ أو غلط أو تحريف في إبلاغ الرسالة الإلكترونية إلى المرسل إليه ناتج عن سبب راجع إليه أو أحد العاملين لديه، كما تقوم مسؤوليته إذا انتهك سرية المراسلات والمكاتبات والاتصالات الإلكترونية ما لم يكن تدخله تبرره الضرورة الفنية لتشغيل الشبكة⁽¹⁾. وهو ما أيده أحد المحاكم الأمريكية حيث قضت بعدم مسؤولية مزود خدمة الأنترنت ما يرتكبه الآخرون من جرائم وفق قانون الأخلاق والاتصالات الأمريكي الصادر سنة 1996.⁽²⁾

أما القانون الواجب التطبيق على عقد الدخول إلى شبكة الأنترنت فقد أشار القانون الموحد لمعاملات معلومات الكمبيوتر في الولايات المتحدة الأمريكية في القاعدة العامة للمتعاقدين لاختيار القانون المطبق بنص صريح في العقد، وفي حالة غياب اتفاق على ذلك يخضع العقد لقانون المكان الذي يقع فيه موطن أعمال المورد أو الملتزم بصفة عامة، أي قانون موطن الملتزم.⁽³⁾

خلاصة القول بأن عقد الدخول إلى شبكة الأنترنت وإن كان يتفق مع العقد الإلكتروني من حيث كونهما من عقود التجارة الإلكترونية، إلا أن الأول يظل متميزاً ومستقلاً عن الثاني ويمثل آلية لازمة لإبرامه أو تنفيذه. **ثانياً: عقد التوطين أو عقد الإيواء (عقد الإيجار المعلوماتي)** هو عقد من عقود تقديم الخدمات يعرف بأنه: "التقاء إرادتين على إبرام عقد محل معلوماتي، أي بيانات ورسائل، يتم تداولها بين مستخدمين هذه المعلومات وإرسالها إلى الغير بأية وسيلة كانت".⁽⁴⁾

ويعرفه البعض الآخر بأنه: "عقد بمقتضاه يضع مقدم الخدمة تحت نشر المشترك بعض إمكانيات أجهزته أو أدواته المعلوماتية على شبكة الأنترنت، يقوم أساس هذا العقد على توافر بيانات ومعلومات يتم نقلها إلى الغير،

1- خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 101.

2- قضت أحد المحاكم الأمريكية بأن "وضع كاميرا الأنترنت في غرفة تغيير ملابس الرياضيين في الجامعة لمراقبتهم دون علمهم يعني مزود خدمة الأنترنت من المسؤولية، ودوره يقتصر على خدمة الاتصال فقط، عمر محمد بن يونس، أشهر المبادئ المتعلقة بالأنترنت لدى القضاء الأمريكي، بدون ناشر 2004 ص 83.

3- أحمد شرف الدين الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية وآليات تسوية منازعاتها، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، والذي عقد بدبي في الفترة 12/10/2003 ص 209.

4- محمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية، مرجع سابق 2006 ص 39.

وتتكون المعلومة من عنصرين أساسيين هما:

- صياغة المعلومات أو البيانات، بحيث تكون متناسقة ومرتبطة مع بعضها البعض ومؤدية إلى إحداث آثار نتيجة لتبادل هذه البيانات.

- نقل المعلومات إلى الكافة أو إلى من توجه إليه المعلومات.

هذا العقد هو أحد العقود التي يقوم فيها المزود أو مقدم الخدمة بتقديم الخدمات ووضعها تحت تصرف المستخدم والمشارك، وأغلب ما تكون هذه الخدمات إتاحة الانتفاع بمساحة على القرص الصلب بأحد أجهزة الحاسوب أو إتاحة مكان على شبكة الانترنت أو تقديم أي جزء من المعلومات ليتم الانتفاع بها. يتيح هذا العقد للمستخدم إمكانية استخدام البريد الإلكتروني (E-mail) وإذا تمت إتاحة الفرصة لمستخدم الانترنت للقيام بإنشاء بريد إلكتروني على أحد المواقع المتواجدة على الشبكة فإن هذا التصرف يمنح المستخدم حرية التصرف بالمعلومات المتوافرة على الموقع وحجز مكان من سعة الموقع، كل هذه التصرفات تكون لفترة محدودة بمقابل مادي يدفع إلى مالك هذه المنفعة، وفي حال انتهاء مدة العقد يكون من حق المالك استرداد كافة البيانات والأدوات التي منحها إلى المستخدم سواء كانت برامج أو جهاز الموديم. يرتبط هذا العقد ارتباطاً وثيقاً بالإنترنت، وهو يقوم على ضرورة المرور الفني الإلزامي المستقر عبر الانترنت، فيتخذ العميل موقعاً على الشبكة وعن طريق هذا الموقع يتمكن العميل من التعامل مع الغير والاطلاع على الأعمال والخدمات التي ينوي الحصول عليها أو يود عرضها على المستهلكين، حيث يتمكن من فتح متجر أو مؤسسة تجارية يعرض منتجاتها على الجمهور شرط أن تتبع نظاماً معيناً يبرمه ويفرضه مقدم الخدمة.⁽¹⁾

رغم أن الترجمة الحرفية لهذا العقد Contrat D'Hébergement هي عقد الإيواء، إلا أن البعض يذهب إلى تكييفه بأنه عقد إيجار معلوماتي نظراً لأنه يرد على خدمة معلوماتية، بينما البعض يكيّفه عقد إيجار أشياء لأن مقدم الخدمة يضع بتصريف العميل أجهزة فنية لأجل استخدامها مقابل بند معين⁽²⁾ لكنه لا يسعنا التسليم بهذا الرأي بالرغم من أن العقد يتضمن بعض عناصر عقد إيجار الأشياء مما تتضمنه المادة 1713 وما بعدها من التقنين المدني الفرنسي، ذلك طالما أن مقدم الخدمة يسمح لعميله بالانتفاع بأجهزته، للأسباب الآتية:

يتضمن عقد التوطين أكثر من مجرد وضع الأجهزة تحت تصرف العميل ليستقل في استعمالها والاستفادة منها وفقاً لما يريد لأنه يقوم على عمل فني يضاف إلى الإيجار المادي للأشياء وإذا قيل إن عقد الإيجار كقاعدة عامة لا يقتصر على إيجار الأشياء المادية فقط، بل يتعداها إلى إيجار الحقوق غير المادية، كعقد تأجير المؤسسة التجارية مثلاً الذي يطلق عليه تسمية "عقد الإدارة الحرة"، وعقد تأجير براءة الاختراع فإن مؤجر الحقوق المعنوية، كمؤجر الأشياء المادية يسلم المستأجر للمأجور، وينسحب نهائياً خلال فترة الإيجار.

أما العقود الإلكترونية التي تقوم على عناصر فنية، تضاف إلى عنصر تسليم الأشياء والأجهزة، فلا ينسحب فيها مقدم الخدمة نهائياً بل يظل حاضراً لئوْمَن الخدمة المطلوبة إلى العميل، لاسيما أن هذا العقد هو عقد تحقيق

1- الياس ناصيف، العقود منشورات الخليلي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت 2009 ص: 51

2-ISABELLE DE LAMENTENIEZ & MICHEL VIVANT contrat de commerce, électronique, liter. paris, 1999, p29

نتيجة، وعلى المؤجر أن يظل حاضرًا لذلك كلما اقتضى الأمر، أو يقدم المساعدة ويزود العميل بالمعلومات وسواها من الأعمال التي تلازم استعمال الأجهزة، لذلك نرى أن عقد التوطين كعقد الدخول إلى الشبكة لا يعتبر مجرد عقد إيجار أشياء.

يترتب على الأخذ بهذا التكييف نتيجة هامة بشأن مسؤولية مقدم هذه الخدمة، إذا لم يتخلى عن حيازته لإمكانات أجهزته. تكون مسؤولية مورد الخدمة تعاقدية إذا أحل بالتزامه الرئيسي المتمثل في تمكين المستخدم من استغلال أدواته المعلوماتية ويمكن أن يتضمن العقد التزامات إضافية؛ كالتزام بالمساعدة أو تزويد العميل بالمعلومات أو سواها من الالتزامات التي يتفق عليها، كما يلتزم العميل بدفع المقابل النقدي لتلك الخدمة⁽¹⁾ ولا يخرج ذلك عن القواعد العامة المقررة بشأن مسؤولية حارس الأشياء⁽²⁾. يدخل في مفهوم المادة 1/138 من القانون المدني الجزائري⁽³⁾ وبالتالي يكون حارسها والذي يكون غالباً هو المورد وهو المسؤول عن الأضرار التي يسببها ولا يعفى إلا بإثبات السبب الأجنبي.

ثالثاً: عقد إنشاء المتجر الافتراضي: يعرف عقد إنشاء المتجر الافتراضي بأنه "عقد يلتزم بمقتضاه مقدم الخدمة بأن يمكن التاجر من عرض بضاعته من خلال موقع الكتروني، أو مركز تجاري افتراضي، ذلك في مقابل أجر متفق عليه"⁽⁴⁾. يكتسب هذا العقد أهمية بالغة في المعاملات الإلكترونية، فلكي يتمكن التاجر من إجراء الصفقات عبر الانترنت والتعاقد مع عملائه فإنه لا بد وأن ينشئ له موقعاً تجارياً على الشبكة وهو بذلك قد يعهد بهذه المهمة إلى أحد المهنيين المختصين في مجال المعلومات، الذي يتولى بدوره تصميم هذا الموقع وفقاً للشروط المتفق عليها وغالباً ما تتعلق هذه الشروط ببعض المواصفات التي ينبغي توافرها في الموقع مثل؛ جمال التصميم وفاعليته، سهولة الاستخدام، سرعة تحميل الصفحات، السماح لمستخدمي الانترنت والعملاء بالولوج إلى هذا الموقع والتجول فيه بحيث يتمكنوا من العثور على السلع المطلوبة بسهولة ويسر، وكذا عرض السلع والخدمات بطريقة واضحة تلفت انتباه المستخدم مع بيان دقيق لمواصفاتها، أسعارها وبيان طرق دفع الثمن⁽⁵⁾، وعرض نموذج العقد مبيناً به كافة الشروط التعاقدية التي ينبغي على العميل العلم بها قبل إبرام العقد وحصوله على السلعة أو الخدمة. إن الفكرة الرئيسية للتجارة الإلكترونية تدور حول تجميع البائعين والمستهلكين في معارض أو مراكز تجارية افتراضية، تنقسم هذه المراكز إلى قسمين:

- **أولهما:** يمكن الدخول إليه دون حاجة لإجراءات معينة، لكنه يسمح بالاطلاع والتجول والإيجار فقط من أجل التعرف على السلع والخدمات المعروضة فقط دون الشراء.

- **ثانيهما:** لكي يتم الشراء ينبغي الدخول إلى القسم الثاني، ولا يمكن ذلك إلا بعد إتباع إجراءات معينة تستهدف التحقق من شخصية الزائر وتسجيله، وتلخص هذه الإجراءات في أن يذكر الزائر رقم بطاقته

1- فاروق الأباصيري، مرجع سابق ص22.

2- محمد لبيب شنب، الوجيز في مصادر الالتزام، بدون ناشر، الطبعة الثالثة، مصر 1999 ص 441.

3- تقابله المادة 178 من القانون المدني المصري والمادة 1/1384 من القانون المدني الفرنسي

4- محمد حسين منصور، مرجع سابق ص 28.

5- رامي محمد علوان، التعبير عن الإرادة عن طريق الانترنت وإثبات التعاقد الإلكتروني، مجلة الحقوق جامعة الكويت، العدد الرابع، 26 ديسمبر 2002 ص237

الائتمانية أو استخدام حافظة النقود الالكترونية من أجل تيسير الوفاء وأن يكون للشخص توقيع رقمي ذو شفرة خاصة بهدف أن يعتمد التصرفات التي يبرمها.⁽¹⁾

ينظم هذا العقد بطبيعة الحال الالتزامين الرئيسيين فيه وهما الالتزام المركز التجاري بفتح المتجر الخاص بالمشارك على شبكة الانترنت وما يتضمنه من الترخيص له باستخدام برنامج متخصص يسمح له بمباشرة التجارة عبر شبكة الانترنت والتزام المشارك بالمقابل المالي لذلك، كما يتضمن هذا العقد بعض الأحكام التي تستهدف تنظيم مسؤولية طرفية بشأن بعض المسائل مثل؛ ضرورة احترام التشريعات السارية التي تتعلق بهذه الأنشطة على نحو يفيد إعلام المستهلك⁽²⁾ واحترام المتجر الافتراضي للشروط العامة تنطبق على كافة مستخدمي عقود المتجر الافتراضي مثل؛ تحديد البيانات الشخصية للمشارك وتقديم بيان تفصيلي عن المنتجات والبضائع، بيان إذا كانت رقمية أو غير رقمية، تحديد اللغة التي يتم العرض بها، تحديد الأسعار والضرائب المستحقة ونفقات الشخص، احترام التشريعات السارية وتنظيم إبرام العقود مع المستهلك وطرق الوفاء، مع مراعاة وجود بعض الشروط الخاصة تختلف من متجر إلى آخر ومن موقع إلى آخر ومن سلعة إلى أخرى، فالشروط الخاصة هي التي يتم التعامل بها مع عميل واحد معين، ولا يمكن انطباقها على غيره لأنها خاصة به. تأتي الشروط الخاصة مكتملة للشروط العامة و جزءاً لا يتجزأ منها وعند الإخلال بهذه الشروط يتحمل الطرف المخل المسؤولية.

رابعاً: عقد الاشتراك في بنوك المعلومات الالكترونية: يعرف بنك المعلومات الالكترونية بأنه: "مجموعة المعلومات التي يتم معالجتها إلكترونياً لأجل بثها عبر شبكة الانترنت بحيث يمكن للمشارك الوصول إليها من خلال ربط الكمبيوتر الخاص به بشبكة الانترنت "الوظيفة الأساسية لبنوك المعلومات الالكترونية هي تقديم المعلومات إلكترونياً إلى المشتركين.

قد يطلق على بنك المعلومات قاعدة البيانات الذي أخذ به التوجيه الأوروبي الخاص بالحماية القانونية لقواعد البيانات الصادر في 26 فيفري سنة 1996 وعرف قواعد البيانات بأنها "كل مجموعة من المصنفات المستقلة أو البيانات أو أية مواد أخرى مرتبة على نحو منظم أو منهجي يمكن الاطلاع عليها بصورة فردية بوسائل الكترونية أو غيرها".

يقترّب من التعريف السابق ما نصت عليه المادة 3/122 المعدلة بالقانون رقم 536/98 الصادر في 01 جويلية 1998 من تقنين الملكية الفكرية الفرنسي، من أن قاعدة البيانات يقصد بها "مجموعة من الأعمال والمعطيات والعناصر الأخرى المستقلة والتي يتم تنظيمها بطريقة منهجية ومتميزة ويمكن الوصول إليها بطريقة فردية عن طريق الوسائل الالكترونية أو أية وسيلة أخرى".⁽³⁾ بينما تضمن القانون الأمريكي لمكافحة قرصنة المعلومات والمعدل لقانون حماية حقوق المؤلف الأمريكي تعريفاً صريحاً لقاعدة البيانات بأنها "المعلومات التي يتم تجميعها

1- محمد نور شحاته، الوفاء الإلكتروني، بحث مقدم لمؤتمر التجارة الالكترونية والمنعقد بالقاهرة، المركز القومي للدراسات القضائية بوزارة العدل 18-19 ماي 2002 ص3.

2- محمد حسين منصور، مرجع سابق ص 31.

3- مدحت محمد محمود عبد العالي، الالتزامات الناشئة عن عقود تقديم برامج المعلومات (المقولة، البيع، الإيجار) دراسة مقارنة، دار النهضة العربية 2001 ص 76

وتنظيمها بهدف وضع عناصر متفرقة من المعلومات معا في مكان واحد أو عبر مصدر واحد بحيث يمكن للأشخاص الوصول إليها".⁽¹⁾

من أهم خصائص قاعدة البيانات أنها من المصنفات الفكرية ذات العلاقة بالحاسب الآلي حيث لا يمكن استخدامها إلا عن طريقه، كما أنها تتميز عن المصنفات الأخرى ذات العلاقة بالحاسب الآلي مثل برامج الحاسوب والدوائر المتكاملة والهدف من إنشاء بنك المعلومات الالكترونية الاستفادة من المعلومات لكل من يدخل إلى الشبكة، هذه المعلومات يجب أن يتوافر فيها عدة شروط، من أهمها أن تكون حديثة، ما يعني أن يضيف المورد كل معرفة جديدة تتعلق بالمجال الذي يهتم به المشترك وأن يعلم المتعاقد بكل تغيير يطرأ على مكونات قاعدة البيانات، كما يجب أن تكون هذه المعلومات شاملة بحيث تغطي تماماً المجال محل التعاقد.⁽²⁾

بمقتضى هذا العقد يضع مقدم الخدمة، المورد أو صاحب قاعدة البيانات تحت تصرف المستخدم خدمة النفاذ إلى قاعدة المعلومات بهدف الحصول على ما يناسبه من معلومات تتفق مع احتياجاته، يرتب هذا العقد التزامات متبادلة على عاتق كل طرف، فالمورد يلتزم بأن يزود العميل بالوسائل الفنية التي تمكنه من اتصاله بقاعدة المعلومات، و الحفاظ على سرية مطالب العميل بشأن المعلومات الموردة، بالمقابل يلتزم العميل بحسب استخدام المعلومات والحفاظة على سرية هذه المعلومات، والالتزام الرئيسي الذي يقع على عاتق العميل هو أداء المقابل النقدي المتفق عليه.

بخصوص طبيعة هذا العقد فقد تعددت الآراء في تكييفه، فقد كيفه البعض بمثابة تنازل عن حق استعمال المعلومات، نظراً لأن المستفيد منها لا يحصل إلا على مجرد منفعة ولا ينتقل إليه أي حق من الحقوق المالية⁽³⁾، وذهب رأي آخر إلى أنه عقد بيع للمعلومات لأن قاعدة المعلومات تكون معدة سلفاً قبل إبرام عقد الاشتراك بحيث يمكن استخدامها من كافة الأشخاص ولم يتم اختيارها خصيصاً لتلبية حاجات العميل.⁽⁴⁾ ينتقد هذا التكييف على أساس أن ملكية المعلومات تظل للمنتج ولا يتنازل عنها للمستفيد بل أنه يمنح المستفيد مجرد صلاحية الاستعمال المتمثلة في الدخول لبنك المعلومات للاطلاع على محتوياته.⁽⁵⁾ كما ذهب البعض إلى تكييفه بأنه عقد إيجار، لأن غايته هي تمكين المستخدم من الانتفاع بالمعلومات مدة معينة مع بقاء هذه المعلومات مملوكة لصاحبها.

كما ذهب البعض إلى اعتباره عقد وكالة، وذهب جانب آخر إلى اعتباره من العقود غير المسماة، لأن عقود الاشتراك في بنوك المعلومات يصعب خضوعها لنظام قانوني واحد بل هي علاقات قانونية متشابهة ومتباينة من حالة إلى أخرى، لكن هذا القول ما هو إلا وسيلة للهروب من تكييف العقد أو وضعه تحت إطار قانوني موحد. كما يرى جانب من الفقه أن عقد الاشتراك في بنوك المعلومات هو عقد إذعان، لأن العلاقة هنا

1- بحث منشور عبر شبكة الانترنت تحت عنوان . Htm 1 . Low / Professional collection - Andy / oreille . com : // http

2- خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق ص 108.

3- عادل أبو هشيمة محمود حوته، عقود خدمات المعلومات الالكترونية في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية 2004 ص 87.

4- فاروق الاباصيري، مرجع سابق ص 21.

5- مدحت محمد عبد العالي، مرجع سابق ص 79.

بين مستخدم جاهل وضعيف من الناحية الفنية المتعلقة باستخدام المواقع على شبكة الانترنت، ذلك لأنه لا يشترط وفق المفهوم الحديث للإذعان في العقد أن يكون محله خدمة أساسية أو سلعة ضرورية، إذ يكفي أن يتوافر الاحتكار في تقديم الخدمة أو السلعة التي يطرحها عليه المتعاقد الآخر.⁽¹⁾

الرأي الراجح هو اعتباره عقد مقاولة لأن مضمونه يتمثل في إنجاز عمل محدد من أجل إشباع رغبات طالب الخدمة، كما أن الأداء الرئيسي في هذا العقد يتمثل في تقديم خدمة معينة إلى العميل، وإذا كان عقد المقاول لا يرد على الأعمال المادية فإن ذلك لا يمنع من أن يمتد ليشمل أيضا الأعمال الذهنية أو الفكرية، فمثل هذه الأعمال لا تستبعد من نطاق عقد المقاول.⁽²⁾ يترتب على اعتبار العقد عقد مقاولة هو عدم مسؤولية المستخدم النهائي عن أخطاء بنك المعلومات التي يرتكبها اتجاه الغير، لأن البنك ليس تابعا للمستخدم أو رب العمل أو نائباً عنه من ثم فلا تنطبق المادة 1/136 من القانون المدني الجزائري التي تقضي بمسؤولية المتبوع عن أعمال تابعيه⁽³⁾، لذا لا يسأل المستخدم عما يقدمه له البنك من معلومات بالمخالفة للقوانين واللوائح.⁽⁴⁾

خامساً: عقد الإعلان الإلكتروني: إن الإعلانات عبر تقنيات الاتصال الحديثة، أصبحت تمثل سوقاً تنافسياً بإمكاناتها الضخمة وتكاليفها المنخفضة عن الإعلانات التقليدية، حيث ازدحمت الشبكات المفتوحة بمواقع كثيرة للإعلان عن السلع والخدمات وغيرها من القيم المادية التي يدعو أصحابها عامة الناس إلى التعامل بشأنها من خلال العديد من العقود.⁽⁵⁾

للإعلان عدة تعاريف مختلفة باختلاف معاييرها حسب الوسيلة المستخدمة، فعرفه التوجه الأوروبي الصادر عام 1984 بقصد التقريب بين تشريعات الدول الأوروبية المشتركة بأنه: "أي شكل من أشكال الاتصالات تتم في مجال الأنشطة التجارية أو الصناعية أو الحرفية أو المهنية، وتهدف إلى تشجيع الإقبال على السلع والخدمات بما في ذلك العقارات والحقوق والالتزامات المرتبطة بها".

عرفه جانب من الفقه بأنه: "كل وسيلة تهدف إلى التأثير نفسياً على الجمهور تحقيقاً لغايات تجارية"⁽⁶⁾ وعرفه البعض الآخر على أنه: "تلك العقود التي تبرم بقصد بث إعلانات معينة ذات طبيعة تجارية أو مهنية عبر قنوات الإرسال، أو الانترنت إذ يتم تقديم مواقع على الانترنت، وتقوم بعرض إعلانات التجار على هذه المواقع، بحيث يطلع عليها كل مستخدم لهذه الشبكة".⁽⁷⁾

من خلال هذه التعاريف يتضح أن الإعلان يفترض لقيامه التكرار والإلحاح بهدف تنشيط الطلب على المنتجات والخدمات، ويضم الإعلان عنصرين؛ العنصر المادي ويقصد به كافة أشكال الإعلان المصورة منها

1- محمد عبد الظاهر حسين، المسؤولية القانونية في مجال شبكات الانترنت، دار النهضة العربية 2002 ص 39

2- السيد محمد السيد عمران، الطبيعة القانونية لعقود المعلومات (الحاسب الآلي، البرامج، الخدمات) مؤسسة الثقافة الجامعية، 1992 ص 62.

3- وتقابلها المادة 1/174 مدني مصري والمادة 5/1384 مدني فرنسي.

4- جمال عبد الرحمان علي، الخطأ في مجال المعلوماتية، دار النهضة العربية، بدون سنة ص 325.

5- أحمد شرف الدين، الإيجاب والقبول في التعاقد الإلكتروني وتسوية المنازعات، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، مركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، المنعقد في 26-28 أبريل 2003، الجزء الثاني ص 07.

6- حسين فتحي، حدود مشروعية الإعلانات التجارية لحماية المتجر والمستهلك، بدون ناشر، 1991 ص 14.

7- محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص 42.

الصحف والمجلات والراديو والتلفزيون وشبكة الانترنت، والعنصر المعنوي وهو تحقيق الربح، أما محل الإعلان فقد يكون منتجاً أو خدمةً، وللاعلانات أنواع عديدة وما يهمنا في هذا المجال هو الإعلان التجاري.⁽¹⁾

يعتبر عقد الإعلان الإلكتروني من طائفة العقود التي تبرم وتنفذ عبر شبكة الانترنت، فهو عقد رضائي ينشأ بتبادل التعبير عن إرادتين متطابقتين لطرفيه المعلن ووكالة الإعلان، وهو من العقود غير المسماة، ينقضي وفقاً لأسباب انقضاء العقد طبقاً للقواعد العامة⁽²⁾ نشير إلى أهمية التفرقة بين الدعاية والإعلان التجاري عبر شبكة الانترنت، فالإعلان مدفوع الأجر يهدف إلى التأثير في نية المستهلكين بغرض جعلهم يقبلون على التعاقد مع المعلن في حين أن الدعاية على عكس الإعلان التجاري مجانية ولا تهدف إلى تحقيق كسب مادي كالدعاية إلى الانضمام إلى جمعية خيرية، ويختلف المركز القانوني لوكالة الإعلان اتجاه المعلن بحسب العمل المعهود إليها، فقد يقتصر دورها على التقريب بين المعلن وأداة الإعلان دون أن تشارك في العملية الإعلانية وعندئذ تتصرف كسمسار، وقد يكون لها حق تمثيل المعلن، بالتالي تتصرف كوكيل تعمل باسمه ولحسابه، كما قد تتصرف كوكيل بالعمولة فتتعامل لحساب المعلن مع أداة الإعلان كما لو كانت تتصرف لحسابها الخاص، وقد تكون وكالة الإعلان مقاولاً وذلك في حالة تأدية خدمات متنوعة ومتكاملة بعضها ذو طابع قانوني وبعضها مادي.

للإعلان الإلكتروني قوة اقتصادية ذو أهداف تجارية واجتماعية ضخمة، يعتمد على دراسة قائمة على أسس وحقائق علمية فرض نفسه بقوة في مجال التجارة الإلكترونية، يوجد نوعان من عقود الإعلان الإلكتروني وهما: **أ. عقد شراء مساحة إعلانية:** يقوم بمقتضاه تاجر أو عميل يبحث عن مساحة إعلانية معينة بالتعاقد مع شخص وسيط، لكي يبحث له عن المواقع أو المساحات التي تسمح بتوفير مساحة إعلانية للتاجر وذلك لمدة معينة وبمقابل معين.

ب. عقد بيع مساحة إعلانية: يقوم بمقتضاه مقدم الخدمة الذي يملك مساحات إعلانية على مواقع معينة على الانترنت بالتعاقد مع شخص وسيط لكي يبحث له هذا الأخير عن عملاء يرغبون في الإعلان على هذه المساحات الإعلانية، يلاحظ أن هذا العقد يقتصر على حصر الراغبين في بيع مساحات إعلانية عن طريق وسطاء متخصصين في هذا المجال.

تجدر الإشارة إلى ما أتينا على ذكره من عقود الكترونية هي على سبيل المثال لا الحصر ونظراً للتطور الدائم لتقنيات الاتصال والمعلومات، من المتصور أن تظهر عقود خدمات الكترونية أخرى ليس لها وجود في الوقت الحالي، كما قد تنشأ عقود خدمات الكترونية مركبة، بمعنى أن يحتوي العقد الإلكتروني على أكثر من عقد داخل العقد الواحد إذ أنه من المتصور في المستقبل القريب وفي الحقبات الزمنية اللاحقة الاعتماد على الانترنت في كثير من الأنشطة واستخدامها في العديد من المجالات، خاصة في مجال التجارة العالمية ومسيرتها التي لن تتوقف، فإن الانترنت حاضرة لمجارات هذا التطور واستنباط العقود المختلفة التي تستخدمها التجارة لتسيير أعمالها.

1- حسين فتحي، نفس المرجع ص17.

2- عبد الفضيل محمد أحمد، الإعلان عن المنتجات والخدمات من الوجهة القانونية، مكتبة الجلاء الجديدة، بدون سنة، ص110.

الباب الأول

انعقاد العقد الإلكتروني

تمهيد:

ينشأ العقد عمومًا بتوافر أركان أساسية لا بد منها ولا فرق بين ضرورة توافر هذه الأركان مجتمعة في العقد المبرم عبر الوسائل الإلكترونية عمومًا، والمبرم عبر شبكة الانترنت خصوصًا وبين العقود التقليدية إلا من حيث تدخل الوسيلة الإلكترونية.

بما أن العقود الإلكترونية المبرمة عبر شبكة الانترنت لا تختلف في جوهرها عن العقود التقليدية، فإنها لا تخرج عن إطار القواعد العامة المنظمة لأحكام العقد عمومًا وإن كانت هذه العقود في بعض جوانبها تحتاج إلى قواعد قانونية خاصة لمعالجتها، فما ينبغي تناوله هو بعض أوجه الخصوصية التي يتعين على الأطراف أخذها بالاعتبار عند إبرام مثل هذه العقود، هذا ما نريد تبيانه في هذا الباب بالتالي يكون تقسيمه كالتالي:

الفصل الأول: تكوين العقد الإلكتروني

الفصل الثاني: صحة العقد الإلكتروني

الفصل الثالث: تنفيذ العقد الإلكتروني.

الفصل الأول: تكوين العقد الإلكتروني

ينعقد العقد الإلكتروني عن بعد دون حضور مادي للمتعاقدين، مما يثير التساؤل هل هو تعاقدي بين حاضرين أم غائبين. مما يقتضي أن نتعرض لمجلس العقد الإلكتروني وكيفية تحديد زمان ومكان إبرامه. من دون التوسع والإسهاب في شرح الأحكام العامة للعقد، نكتفي بما هو ضروري ليطبق على العقد موضوع البحث. بالتالي نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نتطرق فيها إلى:

المبحث الأول: التفاوض الإلكتروني

المبحث الثاني: التراخي في العقد الإلكتروني

المبحث الثالث: مجلس العقد الإلكتروني

المبحث الأول: التفاوض الإلكتروني

بسبب زيادة النشاط التجاري بين الدول أصبحت للمفاوضات في الوقت الحاضر أهمية في التعامل التجاري سواء على نطاق الأفراد أو الشركات التجارية، غالبًا ما يسبق إبرام العقد الإلكتروني مفاوضات مكثفة⁽¹⁾ تمهيدًا لإبرام العقد لاسيما العقود المهمة التي قد تنصب على معاملات ذات طبيعة تقنية أو اقتصادية كبيرة.

المطلب الأول: ماهية التفاوض الإلكتروني وأهميته

إذا كان التعاقد التقليدي يتم بطريقة سريعة تناسب مع طبيعة العقود البسيطة فإنها لا تتلاءم مع العقود المركبة⁽²⁾ التي أوجدتها الأساليب المتطورة والحديثة، لكونها ترد على مشاريع عملاقة ومتعددة الجنسيات، هي بذلك تنصب على عمليات مركبة ومليئة بالتعقيدات الفنية والقانونية. وعليه فإنه من الضروري جدًا أن يسبق

1- حسام الدين كامل الأهواني، المفاوضات في الفترة قبل التعاقدية ومراحل إعداد العقد، تقرير مقدم إلى ندوة الأنظمة التعاقدية للقانون المدني ومقتضيات التجارة الدولية، معهد قانون الأعمال الدولي القاهرة، مصر، يومي 2-3 جانفي 1994 ص 2.

2- عادل الطبطبائي، التطور الحديث لعقود التزام المرافق العامة طبقًا لنظام BOT، مجلة الحقوق، العدد الثالث، 26 سبتمبر 2002 ص 403.

إبرامها مرحلة شاقة من المفاوضات التي قد تستغرق الكثير من الوقت والجهد لذلك كانت هذه المرحلة من أهم المراحل التي يمر بها العقد بل أكثرها خطورة على الإطلاق.⁽¹⁾ لما تحتويه من تحديد لأهم ومعظم الالتزامات وحقوق طرفي العقد وما ينشأ عنها من مشكلات قانونية، كقطع المفاوضات بسوء نية أو بدون سبب جدي وكذا طبيعة المسؤولية التي تترتب عن هذا القطع.⁽²⁾

الفرع الأول: ماهية التفاوض الالكتروني: لعلى ما يثار عن ماهية التفاوض الالكتروني هو تحديد المقصود به.

أولاً: تعريف التفاوض لغة: التفاوض لغة مشتق من الفعل فَوَّضَ، يقال فَوَّضَ إليه الأمر صيره إليه وجعله الحاكم فيه، وفوضه في أمره أي جراه، وتفاوضوا الحديث أي أخذوا فيه، وتفاوض القوم في الأمر أي فاض فيه بعضهم بعضاً⁽³⁾ والمفاوضة هي المساواة والمشاركة، وشركة المفاوضة هي الشركة العامة في كل شيء وتفاوض الشريكان في المال إذا اشتركا فيه أجمع.⁽⁴⁾

ثانياً: تعريف التفاوض اصطلاحاً: العملية التي تتضمن سلسلة من المحادثات وتبادل وجهات النظر وبذل العديد من المساعي بين الطرفين المتفاوضين بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن صفقة معينة⁽⁵⁾

قد تعرف العملية التفاوضية بتعريف يدل على أنها عبارة عن اتصال شفوي يتم بين طرفين أو أكثر بهدف الوصول إلى اتفاق مشترك على طريقة العمل أو على صيغة مشتركة بينهما.⁽⁶⁾

ثالثاً: التعريف الفقهي للتفاوض: تتعدد التعريفات الخاصة بالتفاوض فيرى البعض بأنه "تبادل الاقتراحات المساومات، المكاتبات، التقارير والدراسات الفنية بل والاستشارات القانونية التي يتبادلها أطراف التفاوض ليكون كل منهم على بينة، من أفضل الأشكال القانونية التي تحقق مصلحة الأطراف وللتعرف على ما يسفر عنه الاتفاق من حقوق والتزامات لطرفيه".⁽⁷⁾

كما عرفه جانب آخر من الفقه أنه: "التحاور، المناقشة، تبادل الأفكار والآراء والمساومة بالتفاعل بين الأطراف من أجل الوصول إلى اتفاق معين حول مصلحة أو حل لمشكلة ما".⁽⁸⁾

رابعاً: التعريف التشريعي: تجدر الإشارة إلى أن أغلب التقنينات المدنية منها الجزائرية، المصرية والفرنسية قد خلت من أي نص خاص ينظم مرحلة ما قبل التعاقد، تاركة هذه المهمة للدراسات الفقهية وتقدير القضاء⁽⁹⁾ ما دفع العديد منهم إزاء هذا الفراغ التشريعي إلى بذل جهود مضيئة في محاولة للتغلب على هذا الوضع وسد هذا

1- محمد عبد الظاهر حسين، الجوانب القانونية للمرحلة السابقة للتعاقد، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر 2002، خالي من رقم الطبعة، ص 05.

2- بلحاج العربي، مشكلات المرحلة السابقة على التعاقد في ضوء القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 11.

3- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الحديث، القاهرة، بدون تاريخ ص 280.

4- لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1997 ص 171

5- عباس العبودي، التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الفوري وحجيتها في الإثبات المدني، رسالة دكتوراه، دار الثقافة للنشر، عمان، ص 84.

6- السيد عليوه، مهارات التفاوض، سلوكيات الاتصال والمساومة الدبلوماسية والتجارية في المنظمات الإدارية، المنظمة العربية، عمان 1987 ص 92

7- حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، العدد الثاني، حويلية 1996 ص 394.

8- أحمد عبد الكريم سلامة، القانون الدولي الخاص النوعي (الالكتروني-السياسي-البيئي) دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 2002 ص

9- رجب كريم عبد الله، التفاوض على العقد، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، حقوق عين شمس 2000 بند 71 ص 54.

النقص التشريعي، استثناء من هذه السياسة التشريعية المتجاهلة لأهمية مرحلة التفاوض، فإن هناك بعض التقنيات المدنية الحديثة التي أشارت إلى موضوع التفاوض، منها التقنين المدني الإيطالي، اليوناني واللبناني.⁽¹⁾

الفرع الثاني: أهمية التفاوض الإلكتروني: تبدو أهمية التفاوض من أنه وسيلة للتفاهم وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتعاقدة، يلعب دوراً وقائياً وحيوياً وفعالاً في التحضير لمرحلة إبرام العقد والحد من أسباب النزاع في المستقبل ويؤمن لكل واحد من المتفاوضين الاطلاع على التفاصيل الدقيقة الخاصة بشروط العقد والمواصفات الأساسية المتصلة بالمحل المتفاوض بشأنه.⁽²⁾

ثمّة عقود لا يسبقها مفاوضات قبل انعقادها كالعقود المألوفة التي تتكرر في الحياة اليومية غير أن أهمية التفاوض تظهر بصورة خاصة في العقود التجارية أو الصناعية التي يمتد تنفيذها لفترة زمنية طويلة، من ناحية كونه وسيلة فعالة لإعادة التوازن العقدي في حالة تغير الظروف، إذ نظراً للقابلية مع الظروف الاقتصادية المحيطة بالعقد للتغير المستمر مما قد يخل بتوازن العلاقات التعاقدية⁽³⁾ ويجعل تنفيذ العقد على النحو المتفق عليه مرهقاً للمدين، لذا يحرص الطرفان في مثل هذا النوع من العقود على إدراج شرط يلتزم بمقتضاه كل منهما بالتفاوض حول كيفية التغلب على هذه الصعوبات، يطلق على هذا الشرط إعادة التفاوض⁽⁴⁾ أو شرط إعادة التوازن العقدي⁽⁵⁾ والمسمى في القانون الإنجليزي شرط الصعوبة⁽⁶⁾ للتعبير عن المشقة أو الأزمة التي يمر بها العقد العقد نتيجة تغير الظروف التي أبرم في ظلها. الهدف الذي يسعى شرط إعادة التفاوض إلى تحقيقه هو تعديل أحكام العقد بطريقة إعادة التفاوض بين الأطراف حتى يتماشى مع الظروف الجديدة وإعادة التوازن بين الالتزامات التي تسبب فيها هذه الظروف، فقد نصت على شرط إعادة التفاوض في حالة تغير الظروف المبادئ المتعلقة بعقود التجارة الدولية التي أقرها معهد توحيد القانون الخاص عام 1994. فقد جاء بالمادة 26 أنه: "في حالة شرط تغير الظروف يكون للطرف المتضرر طلب إعادة فتح باب التفاوض، من ثم فإن التفاوض في هذه الحالة هو الأداة الفنية لإنقاذ العقد وتصويب مساره بتخفيف الضرر عن لحقه نتيجة تغير الظروف⁽⁷⁾ كما يعتبر التفاوض أيضاً وسيلة لتسوية المنازعات بصورة ودية ووسيلة لتفسير العقد في حالة وجود نزاع بشأن تنفيذه⁽⁸⁾ وفق هذا الرأي فإنه في حالة التوصل إلى إبرام العقد النهائي يجب التأكيد على أن المفاوضات التي أجريت شرطاً لازماً في العقد ومكماً له وأخذها في الاعتبار في عملية التفسير.

المطلب الثاني: خصائص التفاوض الإلكتروني، مراحل وصوره

1- خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 266.

2- عبد جمعة موسى الربيعي، الأحكام العامة في التفاوض والتعاقد عبر الانترنت، عقود البيوع التجارية، على وفق أحكام قواعد الانكترتيرمز لعام 2000، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد العراق 2003 ص 13.

3- أحمد السعيد الزقرد، أثر الظروف اللاحقة على تحديد مضمون الالتزام العقدي، بدون ناشر 1997 ص 44.

4- رجب كريم عبد الله، مرجع سابق ص 312.

5- أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق ص 66.

6- شريف محمد غانم، مرجع سابق ص 37.

7- أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 66.

8- أحمد خالد العجلوني، مرجع سابق، ص 103.

للتفاوض الإلكتروني خصائص عدة، تعتبر كنتائج منبثقة عن ارادة الطرفين المتعاقدين وهذا يحدث بالتبادل بالأخذ والعطاء كمرحلة تمهيدية تسبق الانعقاد. كما أن التفاوض يمر بعدة مراحل، كما سنراه فيما يلي:

الفرع الأول: خصائص التفاوض الإلكتروني: يمتاز التفاوض الإلكتروني على العقد بعدد من الخصائص، لعلها أبرزها ما نستجمعه في النقاط التالية:

أولاً: التفاوض على العقد ثنائي الجانب على الأقل: فلا جدال أن التفاوض على العقد هو ثنائي الجانب على الأقل في جميع الأحوال، أي أنه يتم من قبل جانبين أو أكثر من ذلك، إما بالنقاش والحوار وجها لوجه وإما بطريقة المراسلة. في هذا المقام تجدر الإشارة إلى أنه لا يتصور حصول مفاوضات في حالة التعاقد مع النفس، ذلك لأن التفاوض يقوم بالأساس على التقريب بين وجهات النظر المختلفة والمصالح المتضاربة وهذا ما لا يمكن تصوره في هذه الحالة.

ثانياً: التفاوض على العقد تصرف إرادي: إن عملية التفاوض لا تحدث إلا عندما تتجه إرادة الأطراف المتفاوضة إلى الدخول في التفاوض بهدف إبرام عقد معين، من ناحية أخرى فإن إرادة الطرفين تظل حرة تماماً طيلة مرحلة المفاوضات، فلكل طرف الحرية الكاملة في الدخول إلى التفاوض أو الاستمرار فيه أو الانسحاب منه ولو في آخر لحظة، يرجع ذلك كله إلى انطباق مبدأ حرية التعاقد على العملية التفاوضية.⁽¹⁾

ثالثاً: التفاوض على العقد يتم باتفاق أطراف العقد: هذا ما يحصل دائماً سواء تم الاتفاق بشكل صريح أو بشكل ضمني وسواء تم بصورة شفوية أو كتابية، فالمفاوضات العقدية لا تحدث نتيجة صدفة وإنما تتم باتفاق سابق يوافق بموجبه الطرفان من حيث المبدأ على المضي قدماً بإبرام العقد، بحيث يمنحهما هذا الاتفاق العلم الكافي بالعقد المتفاوض عليه.⁽²⁾

رابعاً: التفاوض على العقد يقوم على التبادل والأخذ والعطاء: حيث يتعاون الأطراف فيما بينهم على التقريب بين وجهات النظر المختلفة، ذلك عن طريق تبادل العروض والمقترحات بحيث يقوم كل طرف بتقديم تنازلات من جانبه من خلال إجراء التعديل في الشروط والمطالب التي جاء بها، حتى يتم التوصل إلى نوع من التوازن بين مصالح الطرفين المتعارضة، فإذا لم يكن هناك مجال أو قابلية للنقاش أو التنازل فليس هناك أية عملية تفاوض.⁽³⁾

خامساً: التفاوض على العقد ذو نتيجة احتمالية: تعتبر النتيجة الطبيعية للتفاوض على العقد أن يتم بالفعل إبرام العقد المتفاوض عليه بأن ينجح الطرفان في التوصل إلى اتفاق نهائي عن طريق تبادل الإيجاب والقبول المتطابقان والتوقيع على وثيقة العقد، مع ذلك تعتبر هذه النتيجة احتمالية قد تتحقق وقد لا.⁽⁴⁾

1- عباس العبودي، مرجع سابق، ص86.

2- عبد الرزاق السنهوري، نظرية العقد، شرح القانون المدني، النظرية العامة للالتزامات، المجمع العلمي العربي الإسلامي ومنشورات محمد الداية، بيروت، دار الكتب المصرية، د ط، 1934 ص238.

3- رجب عبد الله، مرجع سابق، ص69.

4- عباس العبودي، مرجع سابق، ص87.

سادساً: التفاوض على العقد مرحلة تمهيدية لإبرامه: التفاوض ليس عقداً مقصوداً في ذاته إنما يهدف إلى التمهيد والتحضير لإبرام العقد النهائي⁽¹⁾ وإذا كان التفاوض لا يلزم الطرفين بإبرام عقد ما، إلا أن الطابع التمهيدي للتفاوض الإلكتروني ينشئ التزامات على عاتق كل طرف بالتفاوض والسير فيه وفقاً لمقتضيات حسن النية⁽²⁾ وهو التزام ببذل عناية وليس بتحقيق نتيجة، دون أن يتضمن التزاماً بإبرام العقد النهائي.

الفرع الثاني: مراحل التفاوض الإلكتروني: تعتبر الفترة التي تسبق إبرام العقد جوهرية في مجال المعلوماتية فهي تفرض نفسها حتى ولو استغرقت فترة قصيرة، حيث إنها تعتبر مقدمة للإيجاب، وتمثل الأساس الذي يقوم عليه الرضا التام المستنير، تمر الفترة قبل العقدية بثلاث مراحل وهي على التوالي:

المرحلة 1: دراسة الجدوى: تؤثر دراسة الجدوى في مستقبل العميل فيما يتعلق بأداء الخدمة المعلوماتية المأمولة، الأمر الذي يتطلب معالجة الموضوع بطريقة معلوماتية على نحو دقيق، تركز دراسة الجدوى في العلاقة مع مقدم الخدمة أو المشروع على النقاط والأسس الجوهرية في أداء الخدمة المعلوماتية المنتظرة ونجاح العميل في إعداد هذه الدراسة الجوهرية بما يتفق مع احتياجاته هو الذي يضمن النجاح للعقد المنتظر إبرامه في المستقبل.⁽³⁾

المرحلة 2: دفتر الشروط "Cahier des charges": بعد الانتهاء من دراسة الجدوى ينتقل العميل إلى إعداد وثيقة احتياجاته وشروط التعاقد، هذا التعبير عن الاحتياجات والشروط يترجم في إطار مستند مخطوط بسيط يتضمن العديد من النقاط الرئيسية المكتوبة التي تتخذ في النهاية صورة قائمة للشروط وتكون وظيفتها توضيح مختلف الشروط والعلاقات التي ينبغي أن تعالج الموضوع بطريقة معلوماتية.⁽⁴⁾

المرحلة 3: اختيار مقدم الخدمة (المورد) "choix du fournisseur": بعدما ينتهي العميل من تحديد احتياجاته وإعداد قائمة الشروط، ينتقل بعد ذلك إلى اختيار مقدم الخدمة، في ضوء مختلف العروض المطروحة وله أن يستعين في ذلك بجبير يقدم له النصيحة في اختيار أفضل مقدم للخدمة.⁽⁵⁾

الفرع الثالث: صور التفاوض الإلكتروني: إن التفاوض عبر شبكة الانترنت غالباً ما يعبر عنه بمصطلح التفاوض الإلكتروني، في هذه الحالة فإن التفاوض يتم بطريقة المحادثة أو بطريقة المشاهدة.

أولاً: التفاوض بطريقة المحادثة CHAT تتحقق هذه الطريقة بأن يفتح كل من الطرفين الصفحة الخاصة به على جهازه في ذات التوقيت فينتقل ما يكتبه الطرف الأول إلى الصفحة المفتوحة بجهاز الطرف الثاني، توفر هذه الطريقة التعاصر الزمني لتبادل المفاوضات بين الطرفين من دول مختلفة عبر البريد الإلكتروني.⁽⁶⁾

ثانياً: التفاوض بطريقة المشاهدة فيتم عن طريق ربط الجهاز بوسائط الاتصال الصوتية والمرئية مثبتة على جهاز

1- بلال عبد المطلب بدوي، مبدأ حسن النية في مرحلة المفاوضات قبل التعاقدية في عقود التجارة الدولية، جامعة عين شمس 2001 ص 492.

2- رجب كريم عبد الله، مرجع سابق، ص 487.

3- محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص 54.

4-Xavies linant de Bellefonds, Alain Hollande: op. cit N 225, p22.

5- محمد حسين منصور، نفس المرجع، ص 55.

6- عبد الله رجب كريم، التفاوض على العقد، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة 2000، ص 45، وعلوية السيد، مهارات التفاوض، التفاوض، سلوكيات الاتصال والمساومة الدبلوماسية والتجارية في المنظمات الادارية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، د. ط 1987 ص 94

كل متفاوض، دون حضور مادي للطرفين في ذات الوقت الذي يتاح لهما فيه تبادل البيانات المكتوبة فوراً أو يتم التفاوض بالصوت والصورة.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الالتزامات والمسؤولية في مرحلة التفاوض الإلكتروني

إن الالتزامات الناشئة عن مرحلة التفاوض هي الالتزامات قبل التعاقدية الواجبة الاحترام، والتي يفرضها القانون على المتفاوضين في مرحلة التفاوض، بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي ولتحقيق مصلحة الأطراف وحماية حقوقهم القانونية.⁽²⁾ حيث يترتب حين الإخلال به مسؤولية تقصيرية إذ لا مجال للمسؤولية التعاقدية قبل انعقاد العقد⁽³⁾ وسنتناول ذلك في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: الالتزامات المفروضة في مرحلة التفاوض الإلكتروني: تمحضت عن مرحلة التفاوض الإلكتروني

عدة التزامات تقع على عاتق كل طرف يجب أن يلتزم بها:

أولاً: الالتزام بالدخول في التفاوض: لا بد أن يلتزم أطراف التفاوض بمقتضى عقد مبدئي على الدخول في التفاوض لمناقشة العقد النهائي المراد التوصل إليه في الميعاد المحدد لذلك، من ثم فإن الالتزام بالتفاوض يجد مصدره المباشر في اتفاق التفاوض، ولا يحق لأي طرف الامتناع أو التأخير عن الدخول في المفاوضات وإلا اعتبر مسؤولاً عما قد يقع من أضرار للطرف الآخر، إذ يجب على كل طرف بذل العناية المطلوبة لإنجاح المفاوضات، فإذا ارتكب أي طرف فعلاً من شأنه أن يؤدي إلى إفشال المفاوضات فإنه يعد مخالفاً لالتزامه ببذل العناية، الذي يفرض عليه أن يتبع المسلك المألوف للشخص المعتاد ويتفق مع مقتضيات حسن النية في تنفيذ الالتزامات.⁽⁴⁾

ثانياً: الالتزام بحسن النية: يتطلب مبدأ حسن النية في التفاوض أن تكون المفاوضات ساحة للأمان، ويعتبر هذا الالتزام تبادلي يقع على عاتق الطرفين بتحقيق غاية وليس التزاماً ببذل عناية⁽⁵⁾، بينما تقر بعض القوانين مراعاة مراعاة مبدأ حسن النية سواء في مرحلة تكوين العقد أو تنفيذه كالقانون الألماني والإيطالي والهولندي، وأخرى تقصر مبدأ حسن النية على مرحلة التنفيذ فقط وهذا ما قرره القانون التجاري الأمريكي الموحد (U.C.C) بأنه: "الأمانة في الواقع واحترام المعايير التجارية المعقولة في التعامل العادل" في المادة 1-19/201، كما نصت المادة 1337 من القانون المدني الإيطالي على أنه "يلتزم الاطراف اثناء المفاوضات وإبرام العقد بالتفاصيل بما يتفق وحسن النية" ونصت المادة 1 من القانون المدني الياباني بأن "استعمال الحقوق وتنفيذ الالتزامات ينبغي أن يتم بأمانة وحسن نية".⁽⁶⁾ وما جاء في المادة 1/7 من مبادئ النييدروا لعقود التجارة الدولية الصادر 2004⁽⁷⁾ (عن

1- أحمد شرف الدين، عقود التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 155.

2- محمد حسام لطفى، المسؤولية المدنية في مرحلة التفاوض، القاهرة، 1995، ص 14.

3- بلحاج العربي، مشكلات المرحلة السابقة على التعاقد في ضوء القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية 2011، ص 161

4- محمد عبد الظاهر حسين، الجوانب القانونية للمرحلة السابقة على التعاقد، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر 2002 ص 27

5- بلال بدوي، مرجع سابق، ص 64.

3- بلحاج العربي، مرجع سابق، ص 67.

4- حمدي بارودي، القيمة القانونية للاتفاقيات خلال مرحلة التفاوض قبل العقدية في مجال عقود التجارة الدولية، مجلة الجامعة الإسلامية غزة، المجلد 13، العدد

(عن المعهد الدولي في روما لتوحيد القانون الخاص) على أنه "يجب أن يتصرف كل طرف وفقاً لما يقضيه حسن النية

والتعامل العادل في التجارة الدولية" وأيضاً القانون المدني الفرنسي في المادة 3/1134 والقانون المدني المصري في المادة 1/148 والقانون المدني الجزائري في المادة 1/107، وقد أشارت المحكمة العليا في قرار مشهور لها مؤرخ في 1999/10/24 بأنه من المقرر قانوناً تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبمحسن نية غير أنه إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها جاز للقاضي تبعاً للظروف وبعد مراعاة لمصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك.⁽¹⁾ كما أن هناك بعض التشريعات لم تتضمن إلزام الأطراف المتفاوضة مراعاةً لحسن النية كالقانون الإنجليزي.

ثالثاً: الالتزام بالإعلام: يلتزم المتفاوضان عبر الشبكة بأن يزود المتفاوض⁽²⁾ الآخر بكل المعلومات المتوفرة لديه والمتعلقة بموضوع التعاقد والتي يجب عليه أن يعلم بها يوجد هذا الالتزام بالتبصير أو الإدلاء بالبيانات في مرحلة التفاوض في كثير من النظم القانونية الوضعية،⁽³⁾ كالقانون المدني الجزائري في نص المادة 2/86⁽⁴⁾ الذي يستند يستند الالتزام بالإعلام إلى أن الحماية التقليدية للإرادة العقدية من خلال نظرية عيوب الإرادة لم تعد كافية نظراً لأن هناك كثيراً من العقود يحتاج فيها المتفاوض إلى حماية خاصة وفعالة بسبب طبيعتها، إما لأن أحد أطراف التفاوض معني محترف، أو أن المتفاوض الآخر ليس على دراية تامة أو أن خبرته غير كافية بالشيء محل التعاقد أو بسبب حدة وحداثة الشيء محل العقد وتعقيد استعماله⁽⁵⁾ أي أن الالتزام بالإعلام يجسد أساسه في عدم التكافؤ بين طرفي العقد المتفاوض عليه من حيث العلم بعناصر العقد وظروفه مما يلقي على الطرف المحترف بصفة خاصة الالتزام بالإدلاء للطرف الآخر بكافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالعقد حتى يتصرف على دراية كافية ولكي يتسم التفاوض بالوضوح والشفافية وحسن النية.⁽⁶⁾

رابعاً: الالتزام بالاعتدال والجدية: يلتزم كل طرف من أطراف المفاوضة بالجدية والاعتدال في مرحلة المفاوضات، من صور الجدية قيام الأطراف بمواصلة التفاوض بجدية واعتدال في تقديم العروض ومناقشة آراء وأفكار المتفاوض الآخر بحيث لا يكون مبالغاً فيها مما يهدد بفشل المفاوضات وعدم التشدد والتصلب في الرأي، احترام المعاهدات والأعراف التجارية السائدة، السعي لإنهاء عملية التفاوض في مواعيد مناسبة، كما يجب الالتزام بعدم التفاوض مع طرف ثالث ما يسمى بحظر إجراء مفاوضات موازية شريطة أن يكون هناك اتفاق مسبق⁽⁷⁾

1- المحكمة العليا، غ-م، 1999/10/24، ملف رقم 19175، م.ق، 1999، العدد 2، ص 95.

2- هبة تامر محمود عبد الله، مرجع سابق، ص 155.

3- مصطفى أبو مندور موسى، دور العلم بالبيانات عند تكوين العلاقة العقدية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية 2000 ص 57. وكذا رجب كريم عبد الله، التفاوض على العقد، مرجع سابق، ص 427

4- تقابلها المادة 2/125 قانون مدني مصري، المادة 144 مدني أردني والمادة 152 مدني كويتي.

5- نزيه المهدي، النظرية العامة للالتزام، دار النهضة العربية 2001 ص 394.

6- بلال بدوي، مرجع سابق، ص 432.

7- مصطفى الجمال، مرجع السابق، ص 229.

خامساً: الالتزام بالتعاون: إن هذا الالتزام يفرضه مبدأ حسن النية عند إبرام العقود، بالتالي فهو مفروض ضمناً دون حاجة إلى النص عليه صراحة، ويظل هذا الالتزام قائماً طيلة مرحلة المفاوضات، ولا تدرج صور التعاون حصرياً بل كل فعل أو تصرف يقوم على التعاون والثقة المتبادلة يندرج تحت بند التعاون. فكل ما يحتاجه السير الأمثل للعملية التفاوضية فهو لازم ومأمول في إطار الثقة المتبادلة والمعياري في ذلك الرجل المعتدل الذي يهدف إلى انجاح المفاوضات وعدم العودة إلى الوراء بإثارة النزاع بدون مبرر معقول في موضوع تم حسمه من قبل.⁽¹⁾

سادساً: الالتزام بالمحافظة على السرية: قد تقتضي عملية التفاوض أن يكشف أحد الأطراف للآخر عن بعض الأسرار الهامة لذلك يوجب هذا الالتزام امتناع المفاوض الذي اطلع على هذه المعلومات عن إفشائها للغير أو استغلالها⁽²⁾، إذا كان ذلك يلحق الضرر بالمفاوض الآخر الذي تعلقت به هذه المعلومات ويجب التأكد أن هذا الالتزام لا يظم مسائل غير مشروعة. يقدر قاضي الموضوع المعلومات التي يقضي بها مبدأ حسن النية والتي يشملها الالتزام بالمحافظة على السرية على أن يراعي العادة والتعامل الجاري، وقد ورد في دليل غرفة التجارة الدولية بشأن التعاقد الالكتروني لعام 2004 عن حماية السرية.

الفرع الثاني: المسؤولية في مرحلة التفاوض الالكتروني: يتمتع كل متفاوض بحرية مطلقة في قطع المفاوضات متى رغب في ذلك طبقاً لمبدأ حرية التعاقد الذي يبيح لكل طرف حق العدول أو الانسحاب من التفاوض في أي وقت دون مسؤولية عليه طالما كان لهذا العدول ما يبرره، إذ أن الطرف المنسحب من المفاوضات لا يجبر على الاستمرار في التفاوض وصولاً إلى إبرام العقد النهائي⁽³⁾.

من صور الخطأ في التفاوض الذي يوجب المسؤولية؛ الامتناع عن الدخول في المفاوضات، قطع المفاوضات على نحو تعسفي وبدون سبب موضوعي، التفاوض مع الطرف الآخر بسوء نية، فالمفاوض لا يسأل عن قطع المفاوضات إنما يسأل عن الإخلال بالثقة التي ولدها في نفس المفاوض الآخر بما يتناقض ومبدأ حسن النية في التعامل⁽⁴⁾

استقرت محكمة النقض المصرية أن المسؤولية في مرحلة التفاوض مسؤولية تقصيرية وليست عقودية، فالمفاوضات تعتبر مجرد أعمال مادية، غير ملزمة ولا ترقى إلى مستوى التصرف القانوني الاتفاقي، ولا يرتب عليها أي أثر قانوني سوى المسؤولية التقصيرية إذا نتج عنه ضرر للطرف الآخر. طبقاً لذلك فإن المسؤولية التي تنشأ في مرحلة التفاوض هي مسؤولية تقصيرية⁽⁵⁾ أساسها الخطأ نتيجة الإخلال بمبدأ حسن النية وبهذا تكون محكمة النقض قد رفضت صراحة فكرة الخطأ في تكوين العقد التي نادى بها "أهرنج"⁽⁶⁾ فالمفاوضات عمل مادي ولا يرقى إلى مرتبة التصرف القانوني، من ثم لا محل للمسؤولية العقدية فقطع المفاوضة لا ينطوي على خطأ

1- وفاء أبو جهيل، الالتزام بالتعاون، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، القاهرة 1993، ص 25.

2- رجب كرم عبد الله، مرجع سابق، ص 417.

3- مصطفى أبو مندور موسى، مرجع سابق، ص 123.

4- سعد حسين عبد ملجم، التفاوض في العقود عبر شبكة الانترنت الطبعة الأولى بغداد 2005 ص 29.

5- محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، مرجع سابق، ص 62.

6- الطعن رقم 862 س 952 جلسة 19/1/1986، مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في خمس سنوات 1980-1985، ص 861

عقدي وقد أقرت مبادئ معهد روما اليونيدروا هذا المبدأ واعتبرت المسؤولية في مرحلة التفاوض تقوم على أساس الخطأ التقصيري، حيث نصت في المادة (5/2) من القواعد على أن "الطرف الذي يتفاوض بسوء نية يعد مسؤولاً عن الخسائر التي سببها للطرف الآخر" أي يكون مسؤولاً عن الضرر الذي يسببه للطرف الآخر. تعتبر المسؤولية التقصيرية من النظام العام فلا يجوز الاتفاق مسبقاً بين طرفي التفاوض الإلكتروني على الإعفاء منها ويقع كل شرط مخالف لذلك باطلاً، عملاً بنص المادة 124 من القانون المدني الجزائري.⁽¹⁾

قد يحدث أحياناً أن يقطع الأطراف مرحلة جادة من المفاوضات في طريقهم إلى التعاقد النهائي، فالفقه والقضاء الفرنسيان يفرقان في هذا الصدد بين صورتين من صور التفاوض، فإذا كان هذا الأخير مصحوباً بالتفاوض كانت المسؤولية عقدية، أما إذا لم يكن هناك اتفاق على التفاوض فإن المسؤولية تقصيرية، وقد حددت محكمة النقض الفرنسية الخطأ الذي يتمثل في العدول عن المفاوضات أو قطعها أو الانسحاب منها بأنه الخطأ القائم على إرادة الإضرار أو الخطأ الذي يصاحبه سوء نية وليس مجرد الخطأ العادي.⁽²⁾

المبحث الثاني: التراضي في العقد الإلكتروني

يشترط القانون لقيام العقد وجود التراضي وتوافق إرادتا المتعاقدين على إحداث الأثر القانوني المقصود من العقد⁽³⁾ فالإرادة باعتبارها مكونة للرضا ليس لها أية قيمة قانونية إلا إذا تم التعبير عنها بفعل خارجي ظاهر⁽⁴⁾، فالعقد يتم بمجرد أن يتبادل طرفاه التعبير عن إرادتين متطابقتين مع مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من أوضاع معينة لانعقاد العقد.⁽⁵⁾ تجدر الإشارة إلى أن معظم القوانين المدنية العربية لم تشترط طريقة معينة للتعبير عن الإرادة، ويجوز أن يكون ضمناً إذا لم ينص القانون أو يتفق الطرفان على أن يكون صريحاً وقد كرست اتفاقية لاهاي لعام 1964 الخاصة بالقانون الموحد لتكوين عقد البيع الدولي وكذا اتفاقية فينا للبيع الدولي للبضائع لعام 1980 مبدأ الرضائية، حيث نصت صراحةً في المادة 11 على عدم اشتراط الكتابة أو أي شكلية أخرى سواء لانعقاد العقد أو لإثباته ومن ثم يجوز التعبير عن الإرادة بأي وسيلة⁽⁶⁾ وقد أخذ القانون الأمريكي الموحد للتجارة بمبدأ الرضائية، في (المادة 2/204) حيث يميز انعقاد عقد بيع البضائع بأية وسيلة ما دامت تظهر تراضي طرفيه بما في ذلك سلوكهما الذي يدل على اقرارهما بوجود العقد. ولما كانت الرضائية مطلب وشرط أساسي لدى التعاقد عبر الانترنت وذلك بالتعبير عن الإرادة التي يعبر عنها بالإيجاب والقبول والمتجهة نحو الارتباط القانوني تفيد بأن التعاقد الإلكتروني هو التقاء إيجاب صادر من طرف محله عرض مطروح بطرق سمعية

1- يقابلها نص المادة 3/217 من القانون المدني المصري، أنظر: أمية حسن علوان، ملاحظات حول القانون الواجب التطبيق على المسؤولية قبل التعاقدية عن قطع المفاوضات في العقود الدولية تقرير مقدم إلى معهد قانون الأعمال الدولي بكلية حقوق القاهرة 1993 ص 64.

2- محمد شوقي شاهين، المشروع التعاقدية، بدون ناشر، 2000 ص 193.

3- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول مرجع سابق، ص 172.

4- شحاتة غريب شلقامي، مرجع سابق، ص 75 و أ/ لزهرة بن سعيد، مرجع سابق، ص 63.

5- المادة 89 من القانون المدني المصري والمادة 59 من القانون المدني الجزائري.

6- القانون المدني المصري م 90 والكويتي م 34 والجزائري م 60 والعراقي م 79 والأردني م 93 والسوري م 93 مع بعض الاختلاف في الألفاظ لا المعنى. أنظر:

هبة تامر محمود عبد الله، مرجع سابق، ص 134.

أو بصرية أو كليهما على شبكة الاتصالات بقبول صادر من طرف آخر بذات الطرق تحقيقاً لعملية يرغب الطرفان في إنجازها.⁽¹⁾

ولما كان العقد محل الدراسة يجري عبر بيئة الكترونية لا مادية يتم فيها التعبير عن الإرادة من خلال استعمال وسائل البيانات لتبادل الايجاب والقبول⁽²⁾ عن طريق البريد الإلكتروني أو بواسطة صفحات الويب.

المطلب الأول: التعبير عن الإرادة في العقد الإلكتروني

فرض التطور التكنولوجي على المتعاملين في مجال المعاملات الإلكترونية بصفة عامة والعقود الإلكترونية بصفة خاصة استخدام نظام تبادل الرسائل الإلكترونية كوسيلة للتعبير عن الإرادة من خلال شبكة الانترنت وقد يكون ذلك من خلال وكيل الكتروني وهو ما يتطلب بحث مدى جواز التعبير عن الإرادة باستخدام الوسائط الإلكترونية (الأنظمة المؤتمتة). وسنتطرق لكل منهما فيما يلي:

الفرع الأول: التعبير عن الإرادة بواسطة رسالة البيانات: تمثل رسالة البيانات الصورة الشائعة للتعبير عن الإرادة وإبرام العقود من خلال تبادلها عبر شبكة الانترنت إذا ما تم اختيار وتوفير إجراءات الرقابة والحماية الملائمة⁽³⁾. ويراد من وراء مصطلح رسالة بيانات حسب المادة 2/ أ من قانون اليونسترال النموذجي للتجارة الإلكترونية لسنة 1996 بأنها: "المعلومات التي يتم إنشاؤها، إرسالها أو تخزينها بوسائل الكترونية، ضوئية أو بوسائل مشابهة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تبادل البيانات الإلكترونية، البريد الإلكتروني، البرق أو التلكس، أو النسخ البرقي"⁽⁴⁾. وعرف تبادل البيانات الإلكترونية في المادة 2/2 بأنه "نقل المعلومات إلكترونياً من من كمبيوتر إلى آخر باستخدام معيار متفق عليه لتكوين المعلومات"⁽⁵⁾.

وقد أخذت معظم التشريعات الحديثة للدول التي اصدرت قوانين خاصة للمعاملات الإلكترونية بذات المفهوم لرسائل البيانات ومنحتها الاعتراف القانوني الكافي واضفت لها الحجية اللازمة في الاثبات.⁽⁶⁾ فصدر قانون المعاملات الإلكترونية الأردني مثلاً وأخذ بذات المعنى المشار إليه سابقاً وقرر في المادة 13 منه اعتبار رسالة المعلومات وسيلة من وسائل التعبير عن الإرادة المقبولة قانوناً لإبداء الايجاب أو القبول بقصد انشاء التزام تعاقدي.⁽⁷⁾ غير أنه يجب أن لا ينصرف مفهوم رسائل البيانات ليقصر على رسائل البريد الإلكتروني لأن رسائل البيانات الإلكترونية هي تعبير أشمل وأعم من هذا المفهوم فتشتمل كل البيانات التي يتم

1- أحمد سعيد شرف الدين، عقود التجارة الإلكترونية، تكوين العقد وإثباته، مطبوعات عين شمس 2000 ص 111.

2- الحكيم عبد المجيد، الكافي في شرح القانون المدني الأردني والقانون المدني العراقي والقانون المدني اليمني في الالتزامات والحقوق الشخصية، الجزء الأول، مصادر الالتزام في العقد، المجلد الأول، القسم الأول: التراضي، د.ن، عمان، الطبعة الأولى، 1993، ص 133

3- أحمد سعيد شرف الدين، مرجع سابق، ص 11.

4- تسمى رسالة البيانات بتسميات متعددة منها رسالة المعلومات، الرسالة الإلكترونية، سجل ومستند الكتروني، محرر الإلكتروني، إن هذه التسميات والمصطلحات وإن كانت تختلف في الألفاظ لكنها تتحد في المعاني، أنظر أمانج رحيم أحمد، مرجع سابق، ص 95.

5- عرف المشرع الأمريكي المقصود بالمعلومة في قانون المعاملات التجارية الإلكترونية لسنة 1999 في 10/2 بأنها "تشمل البيانات، الكلمات، الصور، الأصوات، الرسائل، برامج الكمبيوتر، البرامج الموضوعية على الأقراص المرنة وقواعد البيانات أو ما شابه ذلك". كما عرفها البعض بأنها: "كل رسالة يمكن نقلها إلى الغير بأية وسيلة كانت". حسام لطفي، مرجع سابق، ص 54.

6- حيث اعتمدت بذلك على مبدأ التنضير الوظيفي الذي اشار اليه صراحتا الدليل المرافق للقانون النموذجي اليونسترال في البند 16 ص 20

7- قانون المعاملات الإلكترونية الاردني رقم 85 لسنة 2001

تبادلها عبر شبكة الانترنت وفعل التصدير أو التبادل هذا يتسع ليشمل كافة أنواع وأشكال المبادلات الاتوماتيكية الإلكترونية.

وأما بخصوص نسبة رسائل البيانات لأصحابها فقد أوضح القانون النموذجي للمعاملات الإلكترونية هذا الأمر من خلال تعريفه منشئ رسالة البيانات بانه: الشخص الذي يعتبر أن إرسال أو إنشاء رسالة البيانات قبل تخزينها ان حدث، قد تم على يديه أو نيابة عنه، ولكنه لا يشمل الشخص الذي يتصرف كوسيط فيما يتعلق بهذه الرسالة⁽¹⁾ و "أن المرسل اليه هو الشخص الذي قصد المنشئ أن يستلم رسالة البيانات كما لا يشمل الشخص الذي يتصرف كوسيط فيما يتعلق بهذه الرسالة"⁽²⁾ و "أن الوسيط هو الشخص الذي يقوم نيابة عن شخص آخر بإرسال، استلام أو تخزين رسالة البيانات أو تقديم خدمات أخرى فيما يتعلق بها"⁽³⁾

كما أشار القانون النموذجي إلى قاعدة عامة في إسناد رسائل البيانات الى اصحابها بنص المادة 1/13 باعتبار رسالة البيانات صادرة عن المنشئ اذا كان المنشئ هو الذي أرسلها بنفسه، كما عاد وأكد في الفقرة 2 منه بأن تبقى الرسالة منسوبة إلى منشئها ولو أرسلت من شخص له صلاحية التصرف نيابة عن المنشئ، أو لو أرسلت من نظام معلومات مبرمج على يد المنشئ أو نيابة عنه للعمل تلقائياً.

وقد أوضح المشرع الأردني ذلك بنص المادة 14 من قانون المعاملات الإلكترونية باعتبار رسالة المعلومات صادرة عن المنشئ سواء أصدرت عنه ولحسابه أو بواسطة وسيط إلكتروني معد للعمل أوتوماتيكياً بواسطة المنشئ أو بالنيابة عنه، وذلك بعد أن كان عرف الوسيط الإلكتروني في المادة 2 من ذات القانون بأنه: "برنامج الحاسوب أو أية وسيلة إلكترونية أخرى تستعمل من أجل تنفيذ إجراء الاستجابة لإجراء بقصد إنشاء أو إرسال أو تسلم رسالة معلومات دون تدخل شخصي".

وهكذا وبمقارنة النص الأردني مع نصوص القانون النموذجي في هذا الشأن نلاحظ أن العبرة في الوسيط لكي يمكن الاعتماد بتصرفه هو ان يكون نائباً مخولاً من شخص المنشئ.

غير أن القانون النموذجي لليونسترال وغيره من التشريعات التي أخذت عنه قد أوردت استثناء على قاعدة إسناد رسائل البيانات لمنشئها وذلك في حالتين هما:

- إذا استلم المرسل إشعاراً من المنشئ يبلغه فيه أن الرسالة غير صادرة عنه، فيعفى المنشئ منذ لحظة استلام الاشعار من نسبة الرسالة اليه، وعلى المرسل اليه عندئذ أن يتصرف على هذا الأساس، وفي هذا الصدد فقد أشار الدليل التوضيحي المرفق للقانون النموذجي بأن يبقى المنشئ مسؤولاً عن اي نتائج قبل الاشعار وأن يمنح المرسل اليه مهلة معقولة لكي يعمل على وقف الاثر نهائياً لرسالة البيانات التي كان قد استلمها.⁽⁴⁾

- إذا علم المرسل اليه او كان عليه أن يعرف إذا بذل العناية المعقولة أو استخدم أي إجراء متفق عليه أن رسالة

1- المادة 2 فقرة ج من قانون اليونسترال النموذجي 1996

2- المادة 2 فقرة د من نفس القانون

3- المادة 3 فقرة ه من نفس القانون

4- دليل القانون النموذجي البند 88 ص47، كما اشار الى ذلك بوضوح المشرع الاردني بنص المادة 15/ب/21 من قانون المعاملات الإلكترونية

البيانات لم تصدر عن المنشئ.

وفي هذا الصدد أيضا فقد أشار الدليل المرفق للقانون النموذجي إلى تطبيق إجراءات التوثيق التي تجعل المرسل غير قادر على نفي نسبة الرسالة إليه أو التخلص من آثارها الإلزامي، فنجد أن المتعاملين عبر الشبكة يستخدمون العديد من الاحتياطات والأساليب التي تأتي ضمن أعمال العناية المعقولة لكي يتأكد لكل طرف بأن ما يتلقاه هو صادر عن نظيره في التعامل ومنسجما مع مجريات التعامل ذاته، كاستخدام أدوات التشفير والترميز والتوقيع الإلكتروني أو أعمال مبدأ الإقرار بالاستلام أو غيرها من الوسائل التقنية العديدة التي تجعل التحقق أسهل مما نخشى.⁽¹⁾

مما سبق يمكن القول أن لرسائل البيانات المتبادلة عبر الانترنت الكفاءة والقدرة على حمل التعبير الكافي والسليم عن إرادة منشئها في الالتزام التعاقدية المنشود، وعلى هذا الأساس وفيما نرى فلم يعد هناك أي مانع لا فنياً ولا قانونياً يحول دون أن يعبر الشخص تعبيراً كاملاً عن إرادته سواء بالإيجاب أو القبول لإنشاء التزام تعاقدي.

الفرع الثاني: التعبير عن الإرادة بالوسيط الإلكتروني (الأنظمة المؤتمتة): إذا كان العقد في مفهومه التقليدي يبرم بين شخصين طبيعيين فإن الأمر يختلف في نطاق العقود الإلكترونية التي قد تتم بدون تدخل أي عنصر بشري، إذ يجري حالياً وبشكل متزايد استخدام الوسيط الإلكتروني⁽²⁾ أو ما يسمى بالأنظمة المؤتمتة⁽³⁾ أو الوكيل الإلكتروني⁽⁴⁾ كطريقة تلقائية للتعبير عن الإرادة في بيئة التجارة الإلكترونية، كما شاع إبرام العقود الإلكترونية من خلاله نتيجة لذلك أولت أغلبية التشريعات المنظمة للتجارة الإلكترونية اهتماماً كبيراً بالمسائل القانونية التي أثارها التعاقد عبر الوسيط الإلكتروني، خصوصاً إذا عرفنا أن القانون المدني المنظم لأحكام العقد عموماً لا يتضمن أحكاماً قانونية خاصة بالتعاقد من خلال الوسيط الإلكتروني.

من هذه المسائل ماهية الوسيط الإلكتروني، أهميته، كيفية إنشائه، أشكاله، مدى صلاحيته ومشروعيته للتعبير عن الإرادة وصحة العقود الإلكترونية المبرجة خلاله، وإذا كان الوسيط الإلكتروني يعمل نيابة عن الشخص الذي يبرمه كي يتولى إجراء المعاملات القانونية لحسابه تلقائياً، فيلزم أي مدى يمكن تشبيهه بالوكيل في العالم المادي؟ وهل يمكن تطبيق أحكام الوكالة عليه؟ إضافة إلى مسألة غاية في الأهمية وهي الغلط أو الخطأ

1- دليل القانون النموذجي في البند 88 ص 46

2- يستخدم المشرع الأردني هذه التسمية في المادة 2 من قانون المعاملات الإلكترونية

3- إن لفظ (المؤتمت) جديد في اللغة العربية أخذ من كلمة (Automate) الإنجليزية التي تعني ما يمكن تشغيله آلياً، تلقائياً، أنظر، د/ حارث سليمان الفاروقي، المعجم القانوني، المصدر السابق ص 65 وكذا قاموس أكسفورد الحديث، إنجليزي-عربي . Oxford university press 2000 p44. وقد ظهر استخدامه لأول مرة في وثائق لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأونسترال الصادرة باللغة العربية بدل الوكيل الإلكتروني لعدم دقة هذا الأخير ثم استخدمته بعد ذلك بعض قوانين الدول العربية المعنية بالمعاملات الإلكترونية ومنها قانون دبي في المادة الثانية ي حين نجد بعض القوانين لم تستخدم هذا المصطلح كالقانون التونسي لسنة 2000.

4- تطلق تسمية الوكيل الإلكتروني على الوسيط الإلكتروني في كل من قانون المبادلات الإلكترونية الأمريكي الموحد سنة 1999 وكذا قانون كندا الموحد للتجارة الإلكترونية لسنة 1999 وقانون مملكة البحرين للمعاملات الإلكترونية لسنة 2002، كما استخدم توجيه البرلمان الأوروبي رقم (31) لسنة 2000 بخصوص بعض الجوانب القانونية لخدمت المجتمع المعلوماتي في مقدمته (الوكيل الإلكتروني المؤتمت).

الذي يتحقق أثناء إبرام العقود من خلال الوسيط الإلكتروني و يصعب تداركه بسهولة و مدى مسؤولية هذا الوسيط الإلكتروني عن الأعمال التي يقوم بها وعليه سنتناول هذه المسائل كالاتي:

أولاً: ماهية الوسيط الإلكتروني وأهميته: يقصد بالوسيط الإلكتروني عموماً وضع أجهزة تمت برمجتها وإعدادها كي تتولى إبرام المعاملات الإلكترونية ومنها العقود تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل مباشر من الطرفين المتعاقدين أو أحدهما وأصبح من الشائع استخدامه في بيئة التجارة الإلكترونية، مما أدى إلى أن تولي تشريعات التجارة الإلكترونية اهتماماته.⁽¹⁾ لم يشر قانون الأونسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية صراحة إلى بيان المقصود بالوسيط الإلكتروني، على الرغم من أن القانون يستوعبه كطريقة للتعبير عن الإرادة بدلالة ما تنص عليه المادة (2/13-ب).⁽²⁾

ورد في معظم التشريعات تعريفات للوسيط الإلكتروني منها ما نصت عليه المادة (6/2) من قانون المبادلات الإلكترونية الموحد للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999 على أن الوكيل الإلكتروني "برنامج حاسوبي أو أية وسيلة إلكترونية أو وسيلة مؤتمتة أخرى تستخدم للبدء في عمل أو للاستجابة كلياً أو جزئياً للرسائل الإلكترونية أو لتدابير دون مراجعة أو تدخل من شخص طبيعي في كل مرة يبدأ فيها النظام عملاً أو يقدم استجابة". وعرفته كل من المادة (19) من قانون كندا الموحد بشأن التجارة الإلكترونية لسنة 1999⁽³⁾ ومشروع الاتفاقية الخاصة بالعقود الدولية المبرمة برسائل بيانات إلكترونية في المادة (5) بنفس التعريف.⁽⁴⁾ كما أوردت بعض التشريعات العربية للمعاملات الإلكترونية تعريفاً للوسيط الإلكتروني منها ما نصت عليه المادة (2) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني على أن "الوسيط الإلكتروني برنامج الحاسوب أو أية وسيلة إلكترونية أخرى تستعمل من أجل تنفيذ إجراء أو الاستجابة لإجراء بقصد إنشاء، إرسال أو تسلم رسالة معلومات دون تدخل شخص".

لذا فإن أهمية الوسيط الإلكتروني المتزايدة واستخدامه الواسع في مجال إجراء المعاملات الإلكترونية وإبرام العقود تعود إلى كفايته الذاتية لإجراء المعاملات وإبرام العقود وإمكاناته الهائلة التي يمكن من خلالها اجتياز المعوقات التقليدية أمام إجراء المعاملات الإلكترونية؛ كاللغة المستخدمة في التعبير عن الإرادة إذا تم التعاقد بين طرفين يتكلمان بلغتين، إضافة إلى وصفه بأسلوب تفاعلي ويتحرك بسهولة عبر الشبكة.⁽⁵⁾

ويتم إنشاء وإعداد الوسيط الإلكتروني عبر ثلاث خطوات وهي كما يلي:

1. قرار يتخذ بواسطة إنسان لبرمجة الكمبيوتر للرد بطريقة معينة ما يعني أن شخص طبيعي سواء كان بالأصالة عن نفسه أو ممثل قانوني عن شخص معنوي قد اتخذ قراراً إرادياً بتجهيز إعداد وكيل الكتروني للقيام بالعمليات الإلكترونية المؤتمتة.

1-CROSS-BORDERFORMATION of an line contracts,p1 available at [http://www. Geacities.com/silican valley/Network/5054/maracas from- an-ww-en-h_tml](http://www.Geacities.com/silican_valley/Network/5054/maracas_from-an-ww-en-h_tml)(last visited 22any 2002).

2- تنص المادة (2/13-ب) "نظام معومات مبرمج على يد المنشئ أو نيابة عنه للعمل تلقائياً".

3-condo's uniform electronic transactions Act1999,availab le at :<http://www.uctaonline.com/uetoc.htm1>(last visited 15 any 2001)

4- وثيقة الأونسترال باللغة العربية رقم 95 A/CN.9/WG.IV/WP.95

5-EMILYM . WEITZ ENBOEK, electronic Agents and the formation of contracts, published in the international journal of law and information technology. Vol. 9. no, 3 (oxford university press, 2001.p.5 .

2. يقوم صانع البرنامج ببرمجة الكمبيوتر للرد حسب القرار السابق اتخاذه، لأن البرنامج المعلوماتي يعمل حسب المعلومات التي يتم تزويده بها.

3. يقوم الكمبيوتر بالرد بطريقة أوتوماتيكية حسب البرمجة التي تم عليها.

يلاحظ هنا أن الكمبيوتر لا يفاوض أو يجاور الطرف الآخر سواء كان شخصاً طبيعياً أو كمبيوتر آخر، لأنه لا يخرج عن حدود ما تم برمجته عليه بذلك فهو ملتزم بما لديه من تعليمات لا يتجاوزها ولا يخالفها.⁽¹⁾
ثانياً: أشكال التعاقد بواسطة الوكيل الإلكتروني ومشروعيته في التعاقد: بعيداً عن القواعد التقليدية وأمام القواعد الخاصة بالتعاقد الإلكتروني تختلف وسائل التعاقد الإلكتروني بحسب درجة استخدام الكمبيوتر في التعاقد إذا كان بالكامل أم يوجد منه عنصر آدمي، والتعاقد عن طريق الوسائط الإلكترونية المؤتمتة يأخذ ثلاثة أشكال:⁽²⁾

1. من إنسان إلى كمبيوتر وبالعكس: أي تعاقد ما بين وسيط إلكتروني مؤتمت وشخص طبيعي، بالأصالة عن نفسه أو كونه الممثل القانوني لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة، في هذه الحالة فإن الإنسان يتخذ جميع خطوات عملية التعاقد الإلكتروني كطرف أول بينما في الجهة الأخرى فإن القرارات تتخذ من جانب جهاز الكمبيوتر المبرمج مسبقاً، هذا الشكل من أشكال التعاقد يلزم لإتمامه أن يكون الشخص الطبيعي على علم أو من المفترض أن يعلم أن الوكيل الإلكتروني هو الذي سيتولى إبرام العقد معه.

2. من كمبيوتر إلى كمبيوتر باتفاق مسبق: في هذه الحالة فإن العقد الإلكتروني يبرم وينفذ بالكامل بواسطة جهاز كمبيوتر دون تدخل عنصر بشري، لكن الصفقة التجارية تحدث من خلال مظلة من علاقات تجارية سابقة متفق عليها مسبقاً بين الأطراف المتقاعدة.

3. من كمبيوتر إلى كمبيوتر بدون اتفاق مسبق: يتم التعاقد الإلكتروني في هذه الحالة دون تدخل أي عنصر بشري ودون وجود اتفاق سابق بين أطراف التعاقد.

لا يخرج الوسيط الإلكتروني مبدئياً عن إطار القواعد العامة في هذا المجال، والتعاقد عن طريق الوسيط الإلكتروني في العالم الافتراضي قد لا يكون غريباً تماماً عن النظام القانوني القائم، إذ توجد في العالم المادي أيضاً طرق معينة للتعاقد تشبه التعاقد عبر الوسيط الإلكتروني كتلك المسماة بـ "Machines Vending"⁽³⁾ والتي تستخدم بصورة شائعة في أغلبية الدول الأوروبية، وهي عبارة عن ماكينة أو آلة مبرمجة تنصب في أماكن معينة يتم إعدادها من قبل صاحبها لكي تعمل تلقائياً لتقديم بضائع أو خدمات معينة للأفراد دون الحاجة إلى تدخل مادي مباشر للشخص الذي تعمل الماكينة لحسابه آلة الميزان أو ماكينة لبيع السلع الاستهلاكية اليومية أو لبيع التذاكر أو لالتقاط الصور الفوتوغرافية وغيرها، وأن التعاقد من خلال هذه الماكينة يتم عادة بين طرفين أحدهما

1-Nicholas imperator, public policy and the internet, Hoover institution press.2000p130

2-Jan A.Baumgarten &Michaela. Epstein, Business legal guide To on line–interne law–glosser lo gal works 2000.p165.

3- أحمد نجيب رشدي، تعقيدات التجارة الإلكترونية هل تحتاج إلى تعديلات جذرية للنظام والتشريع المصري، متاح على العنوان الإلكتروني الآتي: (last visited 15)http://www.g4me.com

الشخص الذي تعمل الماكينة لحسابه والمشتري في الطرف الآخر.⁽¹⁾

وأكدت أغلبية التشريعات والتوجيهات المنظمة للمعاملات الإلكترونية، صراحة على جواز التعبير عن الإرادة من خلال الوسيط الإلكتروني، كما اعترفت بصحة المعاملات الإلكترونية المؤتمنة بغية توفير المزيد من الثقة واليقين القانوني لدى المتعاقدين عبر الوسيط الإلكتروني خصوصاً عندما يتم بين وسيطين إلكترونيين⁽²⁾، من هذه التشريعات ما نصت عليه المادة(1/14) من قانون المبادلات الإلكترونية الموحد للولايات المتحدة الأمريكية التي أجازت تكوين العقد بتحاوور بين وكيلين إلكترونيين من الجانبين حتى وإن لم يتدخل أي شخص في التدابير التي تنفذها هذه النظم. أجازت نفس المادة 2/14 تكوين العقد بتحاوور بين وكيل إلكتروني وشخص طبيعي. أكد نص المادة(2/14) من قانون دبي للمعاملات الإلكترونية: "يجوز أن يتم التعاقد بين نظام معلومات إلكتروني مؤتمت يعود إلى شخص طبيعي أو معنوي وبين شخص طبيعي إذا كان الأخير يعلم أو من المفترض أن يعلم أن ذلك النظام سيتولى مهمة إبرام العقد وتنفيذه". ويثور التساؤل حول مدى إمكانية تطبيق أحكام الوكالة في العالم المادي على الوسيط الإلكتروني في العالم الافتراضي، تعتبر الوسيلة الإلكترونية المستخدمة في إجراء المعاملات الإلكترونية المؤتمنة وإبرام العقود تلقائياً دون حاجة إلى تدخل مادي مباشر من جانب الشخص الذي يعدها ويرمجها كي تعمل لحسابه في حدود التعليمات الموضوعة من قبله، هي مجرد وسيلة للاتصال⁽³⁾ وليست لديها الشخصية القانونية(الأهلية) لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، والتي تؤهل الشخص للتعبير عن إرادته الخاصة، كما أن تلك الوسيلة الإلكترونية ليست لديها إرادة الشخص الذي يعمل لحسابه، لذلك لا يقصد من النصوص القانونية التي تنظم الوسيط الإلكتروني وصلاحيته للتعبير عن الإرادة لأن محل الوسيط الإلكتروني محل الوكيل في العالم المادي ولا يمكن، بالتالي تطبيق القواعد العامة المنظمة لأحكام الوكالة الواردة في القانون المدني على الوسيط الإلكتروني لأن للوكيل في لغة القانون المدني مدلول مستقر ومغاير عن الوسيط الإلكتروني، خصوصاً القواعد التي تنظم المسؤولية المدنية الناشئة عن إخلال الوكيل لالتزاماته الناشئة عن عقد الوكالة، هذا من جهة ومن جهة أخرى نرى أن النيابة ممكنة في التعاقد الإلكتروني حيث يمكن أن تنشأ من خلال وسائل إلكترونية يحددها المشرع بالطرق التي تتفق والتطور التقني، فليس هناك ما يمنع إبرام العقد الإلكتروني عن طريق الأصيل أو من ينوب عنه، كما هو في التعاقد التقليدي، من ثم فإن القواعد العامة في النيابة تطبق على النيابة في التعاقد الإلكتروني، هذا ما يؤكد نص المادة(2) من القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية بتعريفها للوسيط بأنه "الشخص الذي يقوم نيابة عن شخص آخر بإرسال، استلام أو تخزين رسالة بيانات... وهو ما يفهم منه جواز أن يقوم شخص ما نيابة عن آخر بإرسال، استلام، تخزين أو تسجيل رسالة البيانات الإلكترونية. في هذا إشارة واضحة إلى مشروعية النيابة في التعاقد الإلكتروني،

1- سعيد شيخو مراد الجولي، المسؤولية المدنية الناتجة عن استخدام الكمبيوتر، دراسة مقارنة رسالة ماجستير قدمت إلى كلية القانون بجامعة بغداد 1990ص307.
2- أشارت مقدمة توجيه البرلمان الأوروبي رقم 31 لسنة 2000 بخصوص بعض الجوانب القانونية لخدمات المجتمع المعلوماتي إلى جواز التعبير عن الإرادة من خلال الوسيط الإلكتروني، أنظر EMILYM. WEITZENBOECK, op.cit p25
3- عادل أبو هشيمة محمود حوته، عقود خدمات المعلومات الإلكترونية في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية 2004ص163.

ويصدق هذا القول على الرسول والوكيل الذي يتصرف وفقاً لتعليمات معينة صادرة من موكله لأن آثار العقد تنصرف إلى الأصيل. وإذا حدث خطأ أو غلط عند التعاقد فإن المسؤول عنه هو الشخص الذي يملكه طالما ليس للأداة إرادة مستقلة عن إرادته، ويستطيع الموكل التنصل من هذه المسؤولية إذا أثبت أن الوكيل لإلكتروني لا يعمل تحت سيطرته أو أن الخطأ لا يرجع إلى الوكيل الإلكتروني إنما إلى سبب أجنبي.⁽¹⁾ وإذا كانت إرادة الوكيل الإلكتروني تحل محل إرادة الموكل بالتعاقد، إلا أن آثار التصرف من حقوق والتزامات تتصرف مع ذلك للموكل مباشرة، لأن الوكيل الإلكتروني لا ينشأ إرادته وسلطاته بنفسه وإنما الذي ينشئها هو الموكل، وعلى ذلك إذا ارتكب الوكيل الإلكتروني خطأ أو غلطاً نتيجة عيب في برمجية الكمبيوتر مما دفع الغير إلى التعاقد معه، جاز للغير أن يطالب بإبطال العقد ويرفع دعوى الإبطال على الموكل باعتباره الطرف الأصيل في العقد، كما يجوز للغير أن يرجع على الموكل بالتعويض، لا يكون أمام الموكل إلا أن يرجع على مصمم برنامج الكمبيوتر باعتباره المسؤول عن الخطأ في برمجية الكمبيوتر، ولا تتحقق مسؤولية الموكل إلا بتحقق مسؤولية الوكيل الإلكتروني، فإذا تبين أن الضرر الذي لحق الغير لم يكن راجعاً إلى خطئه بل يرجع إلى سبب أجنبي لم يجز للغير الرجوع على الموكل.

وقد اقترحت لجنة المؤتمر القومي لمفوضي قانون الولايات المتحدة NCCUSL⁽²⁾ التي قامت بإعداد وصياغة مشروع هذا القانون أن تستخدم مصطلح الجهاز الإلكتروني بدلاً من مصطلح الوكيل الإلكتروني حتى يتفادى الموكل تحمل مسؤولية قانونية قد يتعرض لها في حالة وجود خطأ من جانب الكمبيوتر، فإذا اعتبر الكمبيوتر المبرمج مسبقاً مجرد جهاز إلكتروني فيكون الموكل غير مسؤول نهائياً عن أية أخطاء يرتكبها جهاز الكمبيوتر، أما إذا اعتبر الكمبيوتر المبرمج مسبقاً وكيلاً إلكترونياً فسوف يسأل الموكل مسؤولية قانونية كاملة عن أخطاء هذا الوكيل.⁽³⁾

يثور التساؤل حول مدى إمكانية قيام المسؤولية الجنائية عن خطأ الوكيل الإلكتروني، وفي رأينا أنه إذا ترتب على فعل الوكيل الإلكتروني ثمة خطأ يستوجب توقيع العقوبة الجنائية فإن الشخص الطبيعي صاحب النظام الإلكتروني المؤتمت يجوز أن يعاقب جنائياً، ويكون الشخص الطبيعي المتعاقد مع الوكيل الإلكتروني في حل من سريان آثار العقد في مواجهته إذا أثبت عدم علمه أو لم يكن بوسعها أن يعلم بأن المتعامل معه وسيط إلكتروني مؤتمت، هو ما قرره قانون إمارة دبي للمعاملات الإلكترونية، حيث اشترط لتمام التعاقد الإلكتروني المؤتمت بين وكيل إلكتروني وشخص طبيعي أن يعلم الأخير أنه يتعامل مع وكيل إلكتروني، حيث نصت المادة (2/14) من هذا القانون على أن: "يتم التعاقد بين نظام معلومات إلكتروني مؤتمت وبين شخص طبيعي إذا كان الأخير يعلم أو من المفترض أن يعلم أن ذلك النظام سيتولى مهمة إبرام العقد أو تنفيذه". كما يكون هذا العقد غير نافذ في مواجهته أيضاً إذا ارتكب الشخص الطبيعي الذي ينتمي إليه الوكيل الإلكتروني خطأ مادياً في رسالة بيانات أو أن برنامج الوكيل الإلكتروني لم يتح له فرصة منع الخطأ أو تصحيحه، وهو ما نص عليه قانون كندا

1- خالد ممدوح ابراهيم، المرجع السابق ص 209.

2-National conferences of commissioners an uniform state laws.

3-Benjamin Wright.&. Jane K. Winn the law of electronic commerce, A division of A spent p 15

الموحد بشأن التجارة الإلكترونية في المادة (22) والقانون الأمريكي الموحد للمعاملات الإلكترونية في المادة (10). وإزاء احتمال وجود أخطاء في التعاقد مع الوكيل الإلكتروني فقد لزم التوجيه الأوروبي الصادر في 8 جوان 2000 بشأن التجارة الإلكترونية الأشخاص الذين يعرضون سلعا أو خدمات من خلال أنظمة كمبيوتر مؤتمتة بأن يوفرُوا وسائلًا لتصحيح الأخطاء المادية للمدخلات (البيانات) إذ نص هذا التوجيه في المادة (2/11) منه على أنه: "ما لم يتفق الطرفان صراحة على خلاف ذلك يكون على الطرف الذي يعرض سلعا أو خدمات عن طريق نظام حاسوبي مؤتمت أن يوفر للأطراف الذين يستخدمون نظام الوسائل التقنية التي تسمح لهم بالتعرف على الأخطاء وتصحيحها قبل إبرام العقد، ويجب أن تكون الوسائل التقنية التي يلزم توفيرها ملائمة وفعالة وفي المتناول.⁽¹⁾

مما سبق نخلص إلى أنه يجوز التعبير عن الإرادة التعاقدية باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية، بيد أن هذا الاستخدام للوسائل الإلكترونية ليس إلزامياً، إذ يجوز للأطراف الاتفاق فيما بينهما على اختيار أي وسيلة أخرى لإبرام العقد⁽²⁾، ومن المتصور أن الأجيال المتطورة من نظم الكمبيوتر المؤتمتة أو الوكيل الإلكتروني قد تزود عند إنشائها بالقدرة على أن تعمل بشكل مستقل وليس فقط بشكل آلي، ما يعني أنه يمكن من خلال تطورات الذكاء الصناعي أن يكون جهاز الكمبيوتر قادراً على أن يفاوض ويحاور وأن يعدل التعليمات التي يتضمنها برنامجها الخاص وأيضا أن يستنبط تعليمات جديدة.

المطلب الثاني: صور التعبير عن الإرادة في العقد الإلكتروني

إذا كان التعبير عن الإرادة في التعاقد التقليدي يتم بالوسائل المعتادة فإن وسائل التعبير عن الإرادة في التعاقد الإلكتروني من باب أولى ونظراً للخصوصية التي يتمتع بها تعدد وتختلف صور التعبير عن الإرادة، فقد يتم التعبير عن الإرادة الإلكترونية عن طريق البريد الإلكتروني E-mail أو عن طريق موقع الانترنت site web أو عن طريق المحادثة والمشاهدة chat عن بعد وستناولها فيما يلي:

الفرع الأول: التعبير عن الإرادة عبر البريد الإلكتروني: يقصد بالبريد الإلكتروني استخدام شبكة الانترنت في نقل وتبادل الرسائل بين الأطراف بطريقة إلكترونية بدلاً من الوسائل التقليدية، ينظر عادة إلى البريد الإلكتروني على أنه المكافئ الإلكتروني للبريد العادي، لذا فإنه في مجال البريد الإلكتروني يمكن تطبيق القواعد الخاصة بالبريد العادي⁽³⁾، لأنه عندما تضع الرسالة العادية داخل صندوق البريد فإنك تفقد السيطرة عليها ولا تستطيع استردادها، فكذلك الحال بالنسبة للبريد الإلكتروني، الذي يسمح بتبادل المراسلات أياً كان حجمها.

وقد حددته اللجنة العامة للتسميات على أنه خدمة تسمح للمستخدمين المؤهلين بحجز ومعاينة ونقل مستندات ممغنطة أو رسائل إلكترونية بواسطة أجهزة متصلة بالشبكة، وله عدة تسميات في اللغات الأجنبية كلها تغطي الوظيفة نفسها. courrier électronique-mél-e-mail courriel، ولكي تتم عملية إرسال البريد

1- عبد الفتاح عبد الباقي، نظرية العقد والإرادة المنفردة، بدون ناشر 1984 ص 78.

2- المادة (1/11) من القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية احتوت على عبارة "ما لم يتفق الطرفان على ذلك".

3- عمر محمد بن يونس، أشهر المبادئ المتعلقة بالإنترنت في القضاء الأمريكي، موسوعة التشريعات العربية، دار النهضة العربية القاهرة 2004 ص 395.

الإلكتروني إلى أحد الأشخاص لابد من معرفة عنوانه، ويتكون عنوان البريد الإلكتروني من ثلاثة أجزاء الأول اسم الدخول login Name والثاني علامة @ والثالث اسم الحقل Domain Name لذلك الشخص. يتسم البريد الإلكتروني بإمكانية استخدامه من أي حاسوب تتوافر فيه مقومات الاتصال بالإنترنت في نقل و إرسال كافة البيانات والمستندات وإجراء المفاوضات التعاقدية و إبرام التعاقد.⁽¹⁾

تتم عملية التعاقد وتبادل الإرادة عن طريق البريد الإلكتروني حينما يقوم الشخص الذي يرغب في التعاقد بالدخول إلى صندوق بريده الإلكتروني وإرسال رسالة إلكترونية إلى من يرغب في التعاقد معه (المرسل إليه) على عنوان بريده الإلكتروني تتضمن شروط أو بنود التعاقد وكافة البيانات المتعلقة به، يجري ذلك عن طريق كتابة عنوان البريد الإلكتروني للمكان المخصص في صندوق البريد الإلكتروني للمرسل، ثم يدون الرسالة التي يرغب في إرسالها أو يرسلها كرسالة ملحقة بالبريد الإلكتروني ثم يضغط على مفتاح الإرسال الموجود في برنامج البريد الإلكتروني، حينئذ ترسل الرسالة إلى الحاسوب الخادم لمقدم خدمات البريد الإلكتروني الخاص بالمرسل إليه الذي يخزن الرسالة في صندوق بريد المرسل إليه، ولدى قيام المرسل إليه بالدخول على صندوق بريده الإلكتروني يمكنه قراءة الرسالة والرد عليها بالموافقة أو الرفض⁽²⁾ ووسيلة التعبير عن الإرادة عبر البريد الإلكتروني هي الكتابة ولا تختلف تلك الكتابة في جوهرها عن الكتابة العادية سوى أن الوسيلة اختلفت، كل ما هناك أن التعبير عن الكتابة بطريقة الكمبيوتر كتابة من نوع خاص ليست كتابة على دعائم ورقية وإنما باستخدام دعائم إلكترونية.⁽³⁾

طبيعة البريد الإلكتروني في تغير مستمر، وإن خدمة الدليل والأمن ليسا مضمونين، مع هذا فإن الأمن والدليل في تحسن إضافة للبروتوكولات الجديدة، بذلك يكون للبريد الإلكتروني الدور الإيجابي كوسيلة من وسائل التعاقد التي تتم بسرعة في الإرسال والاستقبال.⁽⁴⁾

قد أكد القانون المدني الفرنسي على صحة التعبير عن الإرادة في التعاقد باستخدام البريد الإلكتروني بإضافة الفقرة 2 للمادة 1369 من القانون لمدي. بمقتضى المرسوم 674 لسنة 2005، حيث تنص على أن: "المعلومات التي يتم تداولها أثناء إبرام العقد أو تنفيذه يمكن أن يتم إرسالها باستخدام البريد الإلكتروني إذا وافق المرسل إليه على استخدام هذه الوسيلة". كما نصت المادة 3/1369 من القانون المدني على أن: "المعلومات التي يتم إرسالها إلى مهني يمكن أن ترسل باستخدام البريد الإلكتروني منذ الوقت الذي يعلن فيه عن عنوان بريده الإلكتروني".

الفرع الثاني: التعبير عن الإرادة من خلال الموقع الإلكتروني web-site: تعتبر هذه الصورة الأهم والأكثر استخداماً في التعبير عن الإرادة والتعاقد عبر شبكة الموقع web ويقصد بالويب شبكة المعلومات الدولية world-wide-web والتعبير الإلكتروني عن الإرادة عبر مواقع الويب، قد يعبر عنه بالكتابة أو بالنقر على زر

1- أودين سلوم الحايك، مسؤولية مزودي خدمات الانترنت التقنية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان 2009 ص32.

2- تامر محمد سليمان الدمياطي، إثبات التعاقد الإلكتروني عبر الانترنت، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى 2009 ص 52

3- أحمد خالد العجلوني، التعاقد عن طريق الانترنت، دراسة مقارنة، دار الثقافة 2002 ص 45.

4- طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002 ص 764.

الموافقة الموجود في لوحة المفاتيح أو بالضغط على الفأرة في الخانة المخصصة لذلك في صفحة الويب. يمكن أن يعبر عن الإرادة أيضاً باستخدام بعض الإشارات والرموز التي أصبح متعارفاً عليها بين مستخدمي شبكة الانترنت، فهناك مثلاً إشارة وجه مبتسم تدل على الموافقة ووجه غاضب تدل على الرفض، وهز الرأس عمودي يدل على الموافقة وهزه أفقياً يدل على رفضه ويرى البعض أن هذه الإشارات لا تخرج عن معناها التقليدي سوى أن الإشارة الجديدة هي إشارة صادرة عن جهاز كمبيوتر لكنه يعبر عن إرادة الموجب إليه وليس عن إرادة الكمبيوتر.⁽¹⁾

بموجب هذه الطريقة يتم عرض المنتجات أو خدمات لمستعملي الشبكة العالمية من خلال كتالوجات أو تصوير السلع بطريقة ثلاثية الأبعاد وفي بعض الأحيان يكون التصوير مصحوباً بأفلام مصورة تعرض السلعة أثناء التشغيل بيان عملي لأدائها تحدد المزايا المتعلقة بها وقوائم الأسعار بحيث يستطيع المستهلك التعبير عن إرادته بعد إدخال المعلومات الضرورية (كاسمه، عنوانه، بريده الإلكتروني..). على الموقع للتعاقد على هذه السلع والخدمات الموجودة على صفحات الويب⁽²⁾، حيث يختار المستهلك السلعة المنشورة ويضغط على أيقونة الموافقة فيظهر أمامه صفحة أخرى تتضمن العقد النموذجي المحتوي لشروط وبنود التعاقد⁽³⁾، كتحديد آلية الدفع، مكان وكيفية التسليم، القانون الواجب التطبيق ولا يستطيع مناقشته أو التفاوض بشأنه، فإذا أراد المستهلك إتمام التعاقد يقوم بالضغط على أيقونة القبول، ولا يعني القبول حتماً إذ قد يحدث ذلك نتيجة خطأ غير مقصود من القابل لذلك نجد أن معظم الشركات التجارية تزود صفحات الويب لبرنامج معلوماتي يعبر عن الرغبة الجادة في إبرام التعاقد كأن يشترط الضغط مرتين على زر الموافقة double click الموجود في لوحة المفاتيح، أو بث رسالة إلكترونية تفيد القبول والرغبة في إتمام الاتفاق⁽⁴⁾.

في صورة أخرى أكثر تقدماً، أخذت مواقع الويب المستخدمة في تبادل السلع والخدمات تتطلب ضرورة وجود توقيع إلكتروني لدى المتعاقد يرتبط بشهادة تصديق إلكتروني معتمدة وسارية صادرة من أحد مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني المرخص لهم، بهدف التيقن من هوية المتعاقدين عبر شبكة الانترنت وضمان عدم تعديل مضمون رسالة البيانات، كما حرصت أغلب المواقع على الاستفادة من استخدام تقنيات التشفير ويجد من عمليات الاختراق من قبل المتلصقين وقراصنة الشبكة.

الفرع الثالث: التعبير عن الإرادة بالمحادثة أو المشاهدة (التفاعل المباشر عبر الانترنت): في هذه الصورة يستطيع مستخدم الانترنت عبر برنامج المحادث (IRC) التعاقد بطريقة المحادثة مع شخص آخر في وقت واحد عن طريق الكتابة ويشترط لتشغيل نظام المحادثة أن يكون الطرفان متصلين بأحد أجهزة خدمة (IRC) ويقوم هذا البرنامج بتقسيم الصفحة الرئيسية إلى جزأين حيث يقوم أحد الأطراف بكتابة أفكاره على شاشة جهازه الشخصي في الجزء الأول ويسري في الوقت نفسه ما يكتبه الطرف الآخر على الجزء الثاني من صفحة

1- أحمد خالد العجلوني، مرجع سابق، ص47.

2- سامح عبد الواحد التهامي، التعاقد عبر الانترنت دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر 2008، ص70.

3- رامي علوان، التعبير عن الإرادة عن طريق الانترنت وإثبات التعاقد الإلكتروني، مجلة الحقوق جامعة الكويت، العدد 4، 2002 ص262.

4-Alain Bensoussan, la Pra lésé otique française, claue, 1998, p20.

البرنامج، توفر هذه الوسيلة التعاصر الزمني لتبادل الأفكار بين الطرفين كما لو كانوا يتحدثون هاتفياً، كما تعتبر وسيلة فعالة لعقد المؤتمرات بين عدة أشخاص في دول مختلفة وفي نفس الوقت.

أما في حالة التعاقد عن طريق المشاهدة، فيتم ذلك عن طريق ربط الجهاز بوسائط الاتصال الصوتية والمرئية (عبر ميكروفون وكاميرا فيديو مثبت على جهاز كل متخاطب) بما يسمح بأن يشاهد كل متعاقد الطرف الآخر، فيصبح التعاقد هنا عن طريق التفاعل المباشر بالصوت والصورة معاً دون حضور مادي في نفس المكان، ويتم التعبير عن الإرادة باللفظ، الكتابة أو بالإشارة.⁽¹⁾

هذه الصورة هي الأقل انتشاراً وأهمية في التعاقد عبر الانترنت، ومن جانبنا نتحفظ على استخدام هذه الوسيلة في التعاقد على الأقل في الوقت الراهن، نظراً لأنه لا تتوافر لدى المتعاقدين من خلالها أية أدلة على حدوث التعاقد، فمن ناحية لا يتم الاحتفاظ بالكتابة الإلكترونية المدونة بين الأطراف كدليل على وجود ومضمون التعاقد ومن ناحية أخرى لا يوجد أي دليل على حدوث التعاقد في حالة استخدام التعاقد الشفوي عبر استخدام تقنيات المحادثة بالصورة والصوت، حيث لا يتمكن مستخدمو الشبكة من حفظ الدليل على حصول التعاقد في أغلب الأحيان، ولعل التطور التقني المتنامي يفرز وسائل تمكن من الوصول إلى دليل على حصول مثل هذه التعاقدات ومضمونها.

المطلب الثالث: الإيجاب في العقد الإلكتروني

إن التراضي عموماً هو تبادل إرادتين متطابقتين لإحداث أثر قانوني⁽²⁾، وسيتوجب صدور تعبير عن أحد الطرفين يدل على الرضا وهو (الإيجاب)، والثاني صدور تعبير عن الطرف المقابل يدل على رضاه أيضاً وهو (القبول)، وثالثهما هو ارتباط القبول بالإيجاب والتعبير عن الإرادة حتى يكون إيجاباً يجب أن يكون حازماً، كاملاً وباتاً وأن يعبر عن إرادة واضحة في معنى إبرام العقد ويتضمن الشروط الجوهرية للعقد المراد إبرامه، وأن العقود الإلكترونية المبرمة عبر شبكة الانترنت كسائر العقود لا تخرج عن هذه القاعدة، إلا أن التعبير عن إرادة التعاقد إيجاباً وقبولاً وارتباطهما يتم عن بعد عبر تقنيات الاتصال الحديثة وبوسائل إلكترونية بدلاً من الوسائل التقليدية، هذه الميزة جعلت الإيجاب الإلكتروني يثير جملة من المشكلات النوعية بسبب خطورة الآثار المترتبة عليه.

ومما تقدم فإن التعرض لمسألة الإيجاب لا يقتضي بحثه بمعناه التقليدي تفصيلاً، إنما نبحت أوجه الخصوصية للإيجاب في مجال البيئة الإلكترونية، من ثم فإن الأمر يتطلب بحث مفهوم الإيجاب الإلكتروني وتمييزه عن الدعوى إلى التعاقد وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: ماهية الإيجاب الإلكتروني: يعد الإيجاب أول عناصر الرضا اللازمة لقيام العقد⁽³⁾ فهو "التعبير البات عن الإرادة موجهاً إلى الطرف الآخر يعرض عليه التعاقد على أسس وشروط معينة".⁽⁴⁾

1- تامر محمد سليمان الدمياطي، مرجع سابق، ص53.

2-François (c) (d) et Philippe (d) contrats civils et commerciaux 7^{ième} éd Dalloz ; paris 2004 ; p54

3- المادة 91 من القانون المدني الأردني "الإيجاب والقبول كل لفظين مستعملين عرفاً لإنشاء العقد وأي لفظ صدر أولاً فهو إيجاب والثاني قبولاً." وقريب إلى هذا المعنى المادة 59 مدني جزائري ، 89 مدني مصري، 89 مدني لبيي، 92 مدني سوري و 178 مدني لبناني.

أولاً: تعريف الإيجاب الإلكتروني: يعرف جانب من الفقه المصري على أنه: "العرض الصادر من شخص يعبر به على وجه جازم عن إرادته في إبرام عقد معين، بحيث إذا ما اقترن به قبول مطابق له انعقد العقد".⁽²⁾ كما عرفت مبادئ العقود التجارية الدولية الصادرة عن uniron⁽³⁾ في المادة (2/2) الإيجاب: "يعتبر إيجاباً أي عرض للتعاقد إذا ما كان محددًا تحديداً كافياً ودالاً على نية الموجب بالالتزام به لدى قبوله".⁽⁴⁾ هذا عن الإيجاب التقليدي، أما الإيجاب الإلكتروني فقد عرفته المادة (1/11) من قانون الأمم المتحدة النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية اليونيسترال الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 1996 على أنه: "في سياق تكوين العقود، وما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يجوز استخدام رسائل البيانات للتعبير عن العرض وقبول العرض، وعند استخدام رسالة بيانات في تكوين العقد لا يفقد ذلك العقد صحته أو قابليته لمجرد استخدام رسالة بيانات لذلك الغرض". وقد تضمن البند (2/3) من مشروع العقد النموذجي في شأن المعاملات الإلكترونية والملحق بقانون الأمم المتحدة النموذجي ما يلي: "تمثل الرسالة إيجاباً إذا تضمنت إيجاباً لإبرام عقد مرسل إلى شخص واحد أو أشخاص محددين ما داموا معرفين على نحو كاف وكانت تشير إلى نية مرسل الإيجاب أن يلتزم في حالة القبول، ولا يعتبر إيجاباً الرسالة المتاحة إلكترونياً بوجه عام ما لم يشر إلى غير ذلك.

قد عرف التوجه الأوروبي رقم (7/97) الصادر في 20 ماي 1997 الخاص بحماية المستهلكين في العقود المبرمة عن بعد الإيجاب بأنه: "كل اتصال عن بعد يتضمن كل العناصر اللازمة بحيث يستطيع المرسل إليه أن يقبل التعاقد مباشرة، ويستبعد من ذلك مجرد الإعلان والدعاية والدعوى للتعاقد"⁽⁵⁾. وواضح من هذا التعريف أنه لم يعرف أو يحدد وسائل الاتصال عن بعد، كما لم يبرز أهم خصائص الإيجاب الإلكتروني وهي الصفة الإلكترونية في هذا الإيجاب، لكن يتضح من اهتمامه بضرورة تضمين الموجب عناصر الإيجاب اللازمة حتى يتمكن القابل وهو المستهلك غالباً من إصدار قبوله وهو على بينة.

مما سبق يمكن القول أن الإيجاب الإلكتروني هو التعبير عن إرادة الراغب في التعاقد عن بعد ويتم من خلال شبكة دولية للاتصالات بوسيلة مسموعة مرئية ويتضمن كل العناصر اللازمة لإبرام العقد، يستطيع من يوجه إليه أن يقبل التعاقد مباشرة⁽⁶⁾، وفي تقديرنا أنه من الصواب أن يظل تعريف الإيجاب دون تغيير سواء تم التعبير عنه تقليدياً أو على الانترنت، ذلك أن وصف الإيجاب الإلكتروني لا يغير من ذاتيته الإيجاب لمجرد كونه قد تم عبر وسيط الكتروني يتمثل في شبكة الانترنت.⁽⁷⁾ في ذات الاتجاه، يذهب بعض الفقه، إلى أن لفظة الكتروني

1- عبد المجيد الحكيم، عبد الباقي البكري، محمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، الجزء 1، الطبعة 5، بغداد 1986، ص 38

2- نبيل إبراهيم سعد، النظرية العامة للالتزام، الجزء الأول، مصادر الالتزام، منشأة المعارف الإسكندرية 2001 ص 110. كما ورد هذا التعريف بقرار لمحكمة النقض المصرية بالقسم المدني، بتاريخ 19 جوان 1969 س 20 رقم 109 ص 1017، أما محكمة النقض الفرنسية فقد عرفته بأنه: "عرض يعبر به الشخص عن إرادته في إبرام عقد معين بحيث يكون ملتزماً به في حالة قبوله من المتعاقد الآخر"

3- يقصد باليونيدروا المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص. Institut international pour l'unification du droit privé، الترجمة العربية لمبادئ العقود التجارية الدولية (اليونيدروا)، روما، 1994، ص 42.

4- محمد سعيد أحمد إسماعيل، أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، عين شمس، 2005، ص 129.

5- أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الانترنت، مرجع سابق، ص 69. لمزيد من التفاصيل أنظر الموقع التالي: www.europa.eu.int

6- محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، مرجع سابق، ص 68.

7-Zahi Younes, l'incidence des nouvelles technologies sur le droit traditionnel des actes juridiques, thèse paris1, 2002, p85.

إذا ما أضيفت إلى الإيجاب، لا تنال من المعنى المراد منه في إطار القواعد التقليدية في قانون العقد، فالأمر ليس إلا مجرد وصف يلحق بالإيجاب ناشئ عن اختلاف وسيلة التعبير عن الإرادة التي تتجسد في تقنيات تتيحها شبكة الانترنت.⁽¹⁾ والإيجاب الإلكتروني قد يكون إيجاباً خاصاً موجهاً لأشخاص محددين من خلال تقنية البريد الإلكتروني⁽²⁾ التي تسمح بتبادل العروض التعاقدية من خلال رسائل البيانات، وقد يكون عاماً موجهاً إلى أشخاص غير محددين عن طريق مواقع الويب التجارية المنتشرة عبر الانترنت.⁽³⁾

ثانياً: خصائص الإيجاب الإلكتروني: يخضع الإيجاب الإلكتروني لذات القواعد العامة التي تحكم الإيجاب التقليدي كونه باتاً، جازماً وكاملاً يشمل كافة البيانات والعناصر اللازمة لإبرام العقد، إلا أنه يتميز ببعض الخصوصية التي تتعلق بطبيعته وكونه يتم بوسيلة مرئية مسموعة من خلال شبكة عالمية للاتصالات عن بعد فضلاً عن سهولة وصول الإيجاب إلى كافة مستخدمي شبكة الانترنت دون تميز.

1. الإيجاب الإلكتروني يتم عبر وسيط الكتروني: يتطلب الإيجاب الإلكتروني وجود وسيط الكتروني، وهو ما يطلق عليه مقدم خدمة الانترنت، فالإيجاب يتم من خلال الشبكة وباستخدام وسيلة مسموعة مرئية تسمح بالاستعانة بالصور الثابتة أو المتحركة أو الصوت أو أية وسيلة أخرى للإيضاح البياني للسلع والخدمات، الأمر الذي لا يثير أي مشكلة، إذ يكفي أن يحترم الإيجاب مقتضيات الشفافية والوضوح، من جهة أخرى ينبغي أن تعبر الوسائل التقنية المستخدمة في معالجة صور المنتجات تعبيراً أميناً واضحاً عن المنتج أو الخدمة، بحيث يمكن من خلال تلك الصورة العلم بالسلعة أو الخدمة محل التعاقد علماً كافياً نافعاً للجهاالة⁽⁴⁾ الشرط الذي تسمح بتحقيقه في الوقت الحالي تقنية الصور ثلاثية الأبعاد (3D)⁽⁵⁾ دون أية صعوبة وليس هناك ما يحول دون أن يكون الموجب هو نفسه مقدم خدمة الانترنت. هناك آخرون يشاركون في تقديم تلك الخدمة، إذ يتدخلون في الاتصال ويساهم كل منهم بدوره في إتمامها منها عامل الاتصالات، مورد المعلومة ومورد المنافذ.⁽⁶⁾

يقترّب الإيجاب في التعاقد الإلكتروني من الإيجاب في التعاقد عن طريق التلفزيون في أنه في كلتا الحالتين لا توجد دعامة ورقية، رغم هذا التشابه فإن الإيجاب الإلكتروني يتميز بأنه يتضمن استمراراً معيناً، بحيث أن الموجب له يستطيع دائماً أن يعود ليقرأ مرة أخرى الكتالوج أو الإعلان الموجود على الموقع الإلكتروني أو المرسل إليه عبر البريد الإلكتروني، بينما يتميز الإيجاب في التعاقد عن طريق التلفزيون بوقتيّة الرسالة المعروضة عبر شاشة التلفزيون فمدة البث عبر التلفزيون تكون محدودة وتتميز بالسرعة وباختصار المعلومات، أي أن الإيجاب عبر التلفزيون يتميز بالاختصار وسرعة الزوال.⁽⁷⁾

1- أسامة أحمد بدر، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر 2005، ص 182.

2- معجم الكيلاني لمصطلحات الحاسب الإلكتروني، تأليف تيسير ومازن الكيلاني، الطبعة الثانية مكتبة لبنان بيروت 1996

3- أسامة أبو الحسن مجاهد، مرجع سابق، ص 71

4- محمد سعد خليفة، مشكلات البيع عبر الانترنت، دار النهضة العربية، مصر 2004، ص 55.

5- ITEANU (olivier)internet et le droit, Aspect juridique du commerce électronique, édition Ey ralles, paris 1996. P82.

6- محمد عبد الظاهر حسين، مرجع سابق، ص 18.

7- محمود السيد عبد المعطي خيال، التعاقد عن طريق التلفزيون، مطبعة النسر الذهبي، مصر 2000 ص 53.

2. الإيجاب الإلكتروني يتم عن بعد: نظراً لأن العقد الإلكتروني ينتمي إلى طائفة العقود التي تبرم عن بعد فإن الإيجاب الإلكتروني ينتمي إلى تلك الطائفة، ولما كان الإيجاب الإلكتروني إيجاباً عن بعد فهو يخضع للقواعد الخاصة بحماية المستهلك في العقود المبرمة عن بعد⁽¹⁾، التي تفرض على المهني أو المورد مجموعة من القيود والواجبات التي يلتزم بها اتجاه المستهلك الإلكتروني والتي منها؛ تزويد المستهلك بمعلومات حول شخصية التاجر، عنوانه، مركزه الرئيسي، عنوان بريده الإلكتروني والخصائص الأساسية للمنتجات والخدمات المعروضة أو أصنافها، أثمانها، وسائل الدفع أو السداد، طريقة التسليم، وخيار المستهلك في الرجوع في التعاقد، إعادة اختيار المستهلك، خدمة ما بعد البيع ومدة الضمان.⁽²⁾

3. الإيجاب الإلكتروني يكون في الغالب إيجاباً دولياً: يتم الإيجاب الإلكتروني باستخدام وسائط الكترونية عبر شبكة دولية للاتصالات والمعلومات، فهو لا يتقيد بحدود الدول السياسية والجغرافية، ويكون الإيجاب الإلكتروني تبعاً لذلك إيجاباً دولياً نظراً لما تتسم به شبكة الانترنت من الانفتاح والعالمية.⁽³⁾ رغم ذلك يرى البعض أنه لا يوجد ما يحول من قصر الإيجاب الإلكتروني على منطقة جغرافية محددة، بحيث يكون له نطاق جغرافي ومكاني معين، فقد يقصر الموجب عرض المنتجات والخدمات على منطقة جغرافية معينة، مثال ذلك ما نلاحظه في بعض مواقع الويب الفرنسية المنتشرة على الانترنت والتي تقصر الإيجاب فقط على الدول الفرانكفونية الناطقة بالفرنسية، وما تقرره الولايات المتحدة الأمريكية من خطر توجيه الإيجاب للدول الموقع عليها عقوبات اقتصادية مثل كوبا، كوريا الشمالية، إيران وسوريا، أي أن الإيجاب الإلكتروني قد يكون إقليمياً أو دولياً، من ثم فإن الموجب لن يلتزم بإبرام عقود أو تسليم منتجات خارج النطاق الإقليمي الذي حدده سلفاً.⁽⁴⁾

قد أجاز العقد النموذجي الفرنسي للتجارة الإلكترونية تحديد المنطقة الجغرافية التي يغطيها الإيجاب أو تلك التي يغطيها تنفيذ العقد.⁽⁵⁾

الفرع الثاني: الشروط الواجب توافرها في الإيجاب الإلكتروني: يشترط في الإيجاب الإلكتروني شروط عامة كما هو الحال في الإيجاب التقليدي أن يكون؛ جازماً محدداً، باتاً ولا رجعة فيه، بمعنى أن تتجه نية الموجب إلى إبرام العقد بمجرد اقتران القبول به بالإضافة إلى الشروط الخاصة بالإيجاب الإلكتروني الموجه للمستهلكين.⁽⁶⁾ كتحتدي طرق الوفاء، التنفيذ، التسليم ومدة صلاحية الإيجاب وحق الرجوع في التعاقد،⁽⁷⁾ وبيان ثمن السلع

1- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، الجوانب القانونية للتعاملات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 89.

2- أحمد شرف الدين، عقود التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 139.

3- خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 323.

4-Michaels. Baum et Henry. H. permit, electronic contracting public hing And EDI law, Wiley law publications john wiley et sans, 1991 p247.

5- أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الانترنت، مرجع سابق، ص 77.

6- المواد 4-6 من التوجيه الأوروبي رقم 97/07 الصادر في 20ماي 1997 بشأن حماية المستهلكين في العقود عن بعد، أحمد شرف الدين، مرجع سابق، ص 150.

7- أنظر المواد 112/18، 19-2/25 من القانون الفرنسي رقم 575/2004 الصادر في 21 جوان 2004 بشأن حماية الثقة في الاقتصاد الرقمي، أشار إليه:

TAZE-DEKEUWER. Consommateurs; de la loi n°:98-60 du 18 janvier 1992 renforçant la protection des consommateurs petites affiches ;29janvier 1993 ;n 13 p 11

والخدمات التي يعرضها، والشروط العامة للعقد، شريطة أن يكون الوصول لهذه المعلومات سهلاً، مباشراً، متاحاً ودائماً.⁽¹⁾

لذلك فإن الأمر يتعلق بصفة أساسية بالالتزام بالإعلام، قبل التعاقد الذي يقع على عاتق المهني الموجب اتجاه عملائه من المستهلكين⁽²⁾، يرتبط هذا الالتزام بالإطار العام للعقد المقترح وبالعناصر الأساسية للعقد المزمع إبرامه، الأمر الذي سنوضحه على النحو التالي:⁽³⁾

أولاً: الالتزام قبل التعاقد بالإعلام المتعلق بالإطار العام للعقد الإلكتروني: من أجل إبراز الإطار العام للعقد المقترح ينبغي أن يراعى الإيجاب الإلكتروني شرطين أساسيين، الأول قد يشترط القانون ضرورة صياغة الإيجاب بلغة المستهلك، والثاني ينبغي أن يتضمن الإيجاب لكافة المعلومات التي تفيد في تحديد هوية الموجب.

1. وجوب استعمال اللغة الوطنية في الإيجاب في بعض القوانين: يوجب القانون الفرنسي (Toubon) رقم 345/94 الصادر في 4 أوت 1994 الخاص باستعمال اللغة الفرنسية ضرورة استعمال اللغة الفرنسية في التعبير عن الإيجاب للسلع والخدمات الموجه للمستهلكين⁽⁴⁾، تعتبر هذه القاعدة قابلة للتصديق على الإيجاب المعروض على الانترنت متى كان موجهاً إلى مستهلكين فرنسيين بحيث تمتد لتشمل كافة المستندات المستخدمة في المعاملات التجارية، فضلاً عن ذلك يلتزم المهني وفقاً للمادة (1/10-د) من التوجيه الأوروبي بشأن التجارة الإلكترونية بأن يذكر على سبيل الإعلام اللغات المقترحة في شأن إبرام العقد.

نظراً لأن الإيجاب عبر الانترنت يتم عبر شبكة اتصال عالمية يكون دولياً، وحتى لا تكون اللغة الوطنية قيدياً على التعاملات التي ترم عبر الانترنت، أصدر رئيس الوزراء الفرنسي منشوراً في 19 مارس 1996، يميز أن تكون اللغة الفرنسية المستخدمة في كتابة البيانات على الشاشات مصحوبة بترجمة بلغة أجنبية أخرى، على الرغم من اشتراطه استخدام اللغة الفرنسية في كتابة تلك البيانات.⁽⁵⁾

في تقديرنا أنه من الصعب الالتزام على شبكة مفتوحة باستعمال اللغة الوطنية فقط نظراً للطابع العالمي للشبكة، ما يمكن أن يلقي صدى على مستوى الحلول التقنية التي أفرزت تقنيات تسمح للمستهلك بأن يختار في صفحة الاستقبال بموقع الويب اللغة التي يرغب في التعامل بها. ولا شك أن الإيجاب الإلكتروني الذي يمكن أن تساعد التقنيات المستخدمة في الوقت الراهن على تقديمه بعدة لغات، ومن بينها لغة المستهلك، يحقق فائدة كبيرة للموجب تتمثل في حسن إدراكه لذلك الإيجاب، وخاصة المواقع ذات الصبغة الانتشارية تحاول أن تبرز صفحاتها بلغات متعددة، وتوفر ترجمة فورية وكاملة لكل محتويات الموقع، بالتالي فهي تسهل للزائر الدخول لمواقعها وتجذبهم بذلك وتتعاطى معهم بلغاتهم المحلية.⁽⁶⁾

1- فيصل محمد كمال عبد العزيز، الحماية القانونية لعقود التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة 2008 ص221.

2- خالد جمال أحمد حسين، الالتزام بالإعلام قبل التعاقد، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية 1996، ص 65.

3- محمد حسن قاسم، التعاقد عن بعد، قراءة تحليلية في التجربة الفرنسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص43

4- الواقع أن قانون Toubon لا يقر استخدام اللغة الفرنسية بصورة منفردة، إنما يميز أن تقتصر بترجمة بلغات أخرى.

5- محسن عبد الحميد البيه، النظرية العامة للالتزامات، الجزء الأول، المصادر الإرادية، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة الطبعة 2، مصر 2004، ص293.

6- عمر خالد الزريقات، مرجع سابق، ص133.

2. ضرورة أن يتضمن الإيجاب للعناصر المؤدية لتحديد هوية الموجب: يعد تحديد مصدر كل إيجاب على الانترنت من أكبر الصعوبات التي تواجهها الشبكة، نظراً لأن تحديد هوية صاحب الإيجاب يتيح إنشاء بيئة آمنة ومحل ثقة للمعاملات ويساهم لحد كبير في تنظيم العملية التعاقدية، بتحديد على سبيل المثال القانون الواجب التطبيق على الاتفاق الإلكتروني، أو القاضي المختص بنظر النزاع المحتمل حدوثه، إلى جانب ذلك ومراعاةً لهذه المتطلبات ومن منطلق الحرص على الشفافية التي تسمح بتشجيع المعاملات التجارية مع المستهلكين، فإنه يقع على عاتق بائعي المنتجات أو مقدمي الخدمات التزاماً بتحديد هويتهم عبر الشبكة، بحيث ينبغي أن يبين الإيجاب الصادر منهم العناصر اللازمة التي تكفل تحديد تلك الهوية.

إعمالاً لحسن النية والثقة في التعاقد عن بعد، فرضت المادة (L121-1/18) الجديدة من تقنين الاستهلاك الفرنسي، على المهني أن يُعلم المستهلك بكافة بياناته التي تحدد شخصيته بطريقة قاطعة لا غموض فيها، حيث تشير المادة المذكورة إلى أن الإيجاب المتعلق بالعقد ينبغي أن يشتمل على المعلومات التالية: اسم بائع المنتج أو مقدم الخدمة، رقم هاتفه وعنوانه، أما إذا تعلق الأمر بشخص معنوي فيلزم الإشارة إلى المقر الرئيسي للشركة، اسمها وطبيعتها القانونية، عنوان المنشأة المسؤولة عن الإيجاب إذا كان مختلفاً. كذلك تفرض المادة (19) من القانون الفرنسي رقم 575-2004،⁽¹⁾ على أي شخص يمارس أنشطة التجارة الإلكترونية التزاماً بضمان تزويد من يوجه إليه توريد السلعة أو أداء الخدمة بالعديد من المعلومات المتعلقة بتحديد هويته، ذلك أنه ينبغي على البائع عبر الشبكة أن يبين اسمه ولقبه إذا كان شخصاً طبيعياً، وعنوان الشركة إذا كان شخصاً معنوياً، يجب كذلك أن يشير إلى عنوان منشأته، بريده الإلكتروني ورقم هاتفه.⁽²⁾ كما تشترط المادة 20 منه، إلى جانب ضرورة أن يكون الإيجاب محددًا ويؤدي بوضوح إلى تحديد هوية الشخص الطبيعي والمعنوي الذي أنجزه.

في مصر يتطلب قانون حماية المستهلك رقم 67 لسنة 2006 ضرورة تحديد شخصية المهني (المورد)⁽³⁾ في المادة (4) منه والتي يجري نصها على أنه: "على المورد أن يضع على جميع المراسلات، المستندات والمحركات التي تصدر عنه في تعامله أو تعاقد مع المستهلك، بما في ذلك المحركات والمستندات الإلكترونية، البيانات التي من شأنها تحديد شخصيته؛ كاسمه، لقبه، عنوانه، موطنه المختار إن كان أجنبياً، أرقام هواتفه، إذا كان المورد شخصاً اعتبارياً فيتعين ذكر اسم الكيان، عنوان المركز الرئيسي للمنشأة وأرقام هواتفها، عنوان الفرع في حالة صدور التعامل معه، رقم السجل التجاري للمورد، العلامة التجارية إن وجدت ورقم الملف الضريبي".

ثانياً: التزام الموجب بإعلام المستهلك بالعناصر الأساسية للعقد الإلكتروني: يقع على عاتق المهني، قبل تكوين العقد، تزويد المستهلك الذي يوجه إليه إيجابه بكل العناصر الأساسية للعقد⁽⁴⁾، وقد أكد تقنين الاستهلاك

1- سبق الإشارة إليه.

2- علاوة على ذلك تضيف م 3/19 من القانون المذكور، أنه يجب على البائع عبر الشبكة أن يشير إلى رقم قيده ورأس مال الشركة ومركز إدارتها، متى كان خاضعاً لإجراء القيد في سجل التجارة والشركات أو في جدول مهني، كما يلزم أن يذكر رقمه الشخصي المستخدم لتحديد الهوية إذا كان خاضعاً للضريبة على القيمة المضافة وتحققت هويته بواسطة رقم شخصي تطبيقاً لأحكام التقنين العام للضرائب.

3- المورد "كل شخص يقوم بتقديم خدمة أو إنتاج، استرداد، توزيع، عرض، تداول، إنجاز في أحد المنتجات أو التعامل عليها، بهدف تقديمها للمستهلك، التعاقد أو التعامل معه عليها بأي طريقة من الطرق" م 1 من قانون حماية المستهلك المصري رقم 886 لسنة 2006

4-Étienne MONTERO, les contrats de l'informatique et de l'internet, lorcier, 2005, p60.

الفرنسي وقانون الثقة في الاقتصاد الرقمي على ضرورة قيام الموجب بالإدلاء بالمعلومات التي تبصر الموجب له (المستهلك) في هذه الصورة العقدية بكافة المعلومات الجوهرية الخاصة بالتعاقد والتي من شأنها أن تشكل إرادته على نحو صحيح.⁽¹⁾

في الواقع يمكن تصنيف المعلومات المتعلقة بالعناصر الأساسية للعقد التي ينبغي على الموجب أن يحيط المستهلك بها علمًا إلى ثلاثة طوائف.

1. المعلومات المتعلقة بالسلع أو الخدمات المقترحة: يقصد بها الخصائص الأساسية أو المسائل التفصيلية المرتبطة بالسلعة أو الخدمة التي ينبغي أن تصل لعلم المستهلك قبل إعلان قبوله للعقد الإلكتروني، ما يلزم معه وصف المنتج أو الخدمة وصفًا دقيقًا يتحقق بموجبه علم المستهلك. محل العقد علمًا كافيًا نافيًا للجهالة. في هذا الإطار تلزم المادة (L111-1) من قانون الاستهلاك الفرنسي كل مهني بائع للسلع أو مقدم للخدمات أن يمكن المستهلك من التعرف على الخصائص الأساسية للسلعة أو الخدمة قبل إبرام العقد⁽²⁾، كما تلزم المادة (6) من قانون حماية المستهلك رقم 67 لسنة 2006 كل مورد ومعلن بإمداد المستهلك بالمعلومات الصحيحة؛ طبيعة المنتج وخصائصه، تجنب ما قد يؤدي إلى خلق انطباع غير حقيقي أو مظلّل لدى المستهلك أو وقوعه في غلط. غير أن الواقع العملي يُنبئ أن وصف المنتجات أو الخدمات الذي يتم في العروض الصادرة عن المواقع التجارية عبر الانترنت قد يتسم بالإيجاز وعدم الدقة، لذا ينبغي في تقديرنا أن تكون صورة المنتج معبرة عنه بأمانة وألا يحتوي على عناصر من شأنها تضليل المستهلك، أو تعلن عن خصائص للمنتج ليس لها وجود في الحقيقة.

2. المعلومات المتعلقة بكيفية تنفيذ العقد وبشروطه الخاصة: بالنسبة للمعلومات الخاصة بطرق تنفيذ العقد ينبغي على المهني أن يحدد في وقت سابق على إبرام العقد، موعد تسليم السلعة أو تنفيذ الخدمة ومصاريف التسليم إن وجدت (المادة L121-2/18 الجديدة من تقنين الاستهلاك الفرنسي)، وطرق الوفاء والوسائل المتاحة للتسليم أو التنفيذ (المادة 4/18) من نفس القانون باستثناء حالة تنفيذ الخدمة بطريقة فورية، كما هو الحال بالنسبة للخدمات المعلوماتية المتاحة على الانترنت، كما يلتزم المهني بإعلام المستهلك بالمعلومات الخاصة بحق المستهلك في العدول، فيما عدا الحالات التي يكون فيها الحق مستبعدًا وفقًا لنص القانون (المادة 8/14).

أما بالنسبة للمعلومات المتعلقة بما قد يتضمنه العقد من شروط خاصة، فنلاحظ أن المهني يلتزم بأن يحيط المستهلك علمًا بجميع الشروط العامة والخاصة المتعلقة بالعقد، كذلك ينبغي أن يضع تحت تصرف كل صاحب شأن نسخة من الاتفاق المعروض في (المادة L134-1 من تقنين الاستهلاك الفرنسي)⁽³⁾ في هذا الإطار تشير المادة (1/136) من القانون المدني الفرنسي، إلا أنه ينبغي على كل مهني يعرض سلعة أو خدمة بوسيلة إلكترونية أن يضع تحت تصرف المتعاقد معه الشروط التعاقدية التي تنطبق على عرضه، بطريقة تسمح له بحفظها أو

1- نصت على هذا الالتزام أيضًا م 2/4 من التوجيه الأوربي الصادر في 20 ماي 1997 بشأن حماية المستهلكين في مجال العقود المبرمة عن بعد.

2- أنظر: قانون الاستهلاك الفرنسي رقم 949/93 الصادر في 26 جويلية 1993

نسخها¹. فضلاً عما تقدم يلتزم الموجب بذكر معلومات معينة مرتبطة بخصوصية العقد الإلكتروني وبتكوينه (الخاص للغاية) على الخط وبطبيعته غير المادية، فوفقاً للمادة 1369-4 من القانون المدني الفرنسي تبني على الموجب المهني أن يذكر في إيجابه ما يلي:

*المراحل المختلفة الواجب إتباعها لإبرام العقد بوسيلة الكترونية.

*الوسائل التقنية التي تسمح للمستخدم بتحديد الأخطاء الواردة في حالة تدوين البيانات قبل إبرام العقد.

*اللغات المقترحة من أجل إبرام العقد.

*طرق حفظ وأرشفة العقد بواسطة الموجب، وشروط الاطلاع على العقد الذي تمت أرشفته.

*وسائل الاطلاع الإلكتروني على القواعد المهنية والتجارية التي وافق الموجب على الخضوع لها عند الاقتضاء.

3. المعلومات الخاصة بثمن المنتج أو مقابل الخدمة: وضع المشرع الفرنسي في المرسوم الصادر في 3 ديسمبر 1987 والمتعلق بإعلام المستهلك بالسعر⁽²⁾ قواعد صارمة ومحددة في هذا الشأن مشيراً في المادة 14 منه إلى أنه "يجب أن يشار على نحو دقيق لثمن كل منتج أو خدمة تقدم للمستهلك وفقاً لتقنيات الاتصال عن بعد، وذلك بكل وسيلة ممكنة قبل إبرام العقد" وعلى ذلك ينبغي على المهني أن يشير بأية وسيلة قبل إبرام العقد، إلى سعر أي منتج أو خدمة معروضة عن بعد بطريقة محددة لا لبس فيها.⁽³⁾

أكد المشرع الفرنسي هذا المسلك بمقتضى المادة 2/19 من القانون الفرنسي بشأن الثقة في الاقتصاد الرقمي بدعمه التزام البائع بالإعلام بشأن المعلومات المتعلقة بالثمن، مؤكداً على أنه ينبغي على من يمارس نشاط التجارة الإلكترونية حتى ولو لم يتعلق الأمر بإيجاب للتعاقد طالما أشار للثمن بطريقة واضحة ويوضح بصفة خاصة ما إذا كان الثمن متضمناً الضرائب ونفقات التسليم أم لا.

الفرع الثالث: تمييز الإيجاب الإلكتروني عن بعض الأنظمة المشابهة له: الأصل أن الفرد لا يتعاقد فجأة إنما يسبق ذلك عادة إظهار إرادته للدخول في علاقة تعاقدية مع شخص آخر من خلال عرض يوجهه إلى شخص معين بالذات، أو يكون موجهاً إلى الجمهور.

أولاً: الإيجاب الإلكتروني وتمييزه عن الدعوة للتفاوض أو التعاقد:⁽⁴⁾ قد تشهد المرحلة السابقة على الإبرام

الإلكتروني عدة صور للتعبير عن الإرادة منها ما يعتبر إيجاباً تاماً ينقذ به العقد بمجرد اقتترانه بقبول ومنها ما يعتبر مجرد دعوة للتفاوض، يقصد بهذه الأخيرة العرض الذي يتقدم به الشخص للتعاقد دون أن يحدد عناصره وشروطه.⁽⁵⁾

1- أنظر القانون الفرنسي رقم 575 الصادر بتاريخ 16 جوان 2004

2- أنظر المادة 03-113 L من تقنين الاستهلاك الفرنسي المعدلة بقانون رق 2001-1168 الصادر في 11 ديسمبر 2001

3-Jeanc ALAIS-AULOY et STEINMETZ, Prix des produits et services, Droit de la consommation précis DOLLOZ 4ème édition 1996 p39

4- محمود سمير الشرقاوي، عقود التجارة الدولية، دراسة خاصة لعقد البيع الدولي للبضائع، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة 2002، ص 281

5- فيصل محمد كمال عبد العزيز، الحماية القانونية لعقود التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة القاهرة سنة 2008 ص 231.

تبدو أهمية التفرقة بين الإيجاب والدعوة إلى التفاوض في كون الأخيرة تدل على أن الأمر ما زال في مرحلة التفاوض على العقد، من ثم فإن الأطراف ملزمة بإبرام العقد أما الإيجاب فإنه يدل على الخروج من دائرة التفاوض والدخول في مرحلة إبرام العقد.

يصعب التمييز في الإعلانات عبر شبكة الانترنت، بينما إن كان هذا الإعلان إيجاباً بالمعنى القانوني للكلمة، أم مجرد دعوة للتفاوض والتعاقد، ذلك أنه إذا اعتبر إيجاباً وصادفه قبول مطابق فإن العقد الإلكتروني يتم، أما إذا اعتبر مجرد دعوة للتفاوض فلا ينعقد، ما يثير التساؤل حول معيار التفرقة بين الإيجاب الإلكتروني والتفاوض⁽¹⁾ يرى البعض أن الفارق بين الإيجاب الإلكتروني والدعوة إلى التعاقد هو وجود النية الجازمة في التعاقد. فيجب كي يعد عرض ما إيجاباً أن يخرج هذا العرض من دائرة الدعوة إلى التفاوض ليدخل في إطار الإيجاب⁽²⁾، أي أن الأصل هو اعتبار أي عرض يهدف إلى التعاقد هو دعوة إلى التفاوض ما لم يثبت اعتباره إيجاباً وكذا إذا اتصف بصفة مميزة ككونه يعبر عن رغبة أكيدة ونية جازمة في التعاقد.

وفقاً لهذا الرأي فإن الإيجاب يفيد جزم صاحبه في التعاقد، بينما الدعوة للتفاوض مجرد عرض يتضمن إرادة أولية ترغب في التفاوض على العقد، يستخلص قاضي الموضوع هذه النية من عبارات الإيجاب والظروف المتعلقة بالدعوى.⁽³⁾ يذهب جانب من الفقه إلى أن الفارق بين الإيجاب والدعوة للتفاوض هو فارق وظيفي، فوظيفته الثانية مجرد الإعلان من صاحبها عن رغبة في التعاقد بقصد اكتشاف من تكون لديه رغبة مقابلة، بينما يرمي الإيجاب إلى صياغة مشروع محدد المعالم قابل للتحويل إلى عقد متكامل الأركان بمجرد إعلان من يوجه إليه عن قبوله كذلك إذا كان التعبير الصادر من طرف إلى آخر مجرد دعوة إلى التفاوض، لا تتوفر فيها مقومات الإيجاب فإن الاستجابة لها لا تمثل قبولاً ينعقد به العقد إنما تمثل قبولاً للتفاوض عليه.

بينما يذهب غالبية الفقه إلى أن التفاوض على العقد ينتهي في اللحظة التي يصدر فيها فعندما تنتهي المفاوضات ويدخل الطرفان في مرحلة إبرام العقد يقوم أحدهما بتوجيه إيجاب للطرف الآخر فإذا صادفه قبول مطابق انعقد العقد.⁽⁴⁾ ويفرق البعض بين الدعوة إلى التفاوض و الدعوة إلى التعاقد فهما ليسا مصطلحين متماثلين بل إنهما مختلفان ولكل منهما مفهوم و هدف مستقل عن الآخر، ففي الدعوة إلى التفاوض تتجسد إرادة صاحبها إلى الدخول في مفاوضات تمهيدية لمناقشة شروط العقد على قدم المساواة، بينما في الدعوة إلى التعاقد تتجسد إرادة صاحبها إلى عدم التفاوض على العقد نهائياً، لكنه يهدف إلى دعوة الناس فحسب إلى التعاقد معه في الحال دون تفاوض، ومثال الدعوة إلى التعاقد، الإعلان الذي تنشره شركة التليفونات عن فتح باب الاشتراك في خدمة التليفون الدولي، فمثل هذا الإعلان لا يعتبر دعوة إلى التفاوض لأن شركة التليفونات لا تقبل مطلقاً التفاوض على شروطها.⁽⁵⁾

1- عبد المنعم فرج الصدة، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية 1992 ص 101.

2- صالح نصير العتيبي، دور الشروط الجوهرية والقانونية في العلاقة العقدية، رسالة دكتوراه حقوق عين شمس 2001 ص 16.

3- رجب كريم عبد الله، التفاوض على العقد، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه حقوق عين شمس 2000 ص 671.

4- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، مرجع سابق ص 262.

5- صالح ناصر العتيبي، دور الشروط الجوهرية والثانوية في العلاقة التعاقدية رسالة دكتوراه عين شمس 2001 ص 35.

يفرق الفقه والقضاء الفرنسي بين الإيجاب والدعوة للتعاقد، وتعتبر عملية تفسير العروض الأولية مسألة من اختصاص محكمة الموضوع ولا تخضع لرقابة محكمة النقض ويسترشد القانون الفرنسي ببعض المعايير في حالة العرض الذي يكتنفه الغموض منها أنه كلما كان العرض مفصلاً واضحاً كلما كان احتمال اعتباره إيجاباً أكبر، يعتبر العرض مجرد دعوة للتعاقد كلما استخدم الموجب عبارات يوسع فيها من حريته ولا تشير إلى أي التزام قبله. (1)

يفرق القانون الإنجليزي بين الإيجاب والدعوة إلى التفاوض والمعيير في ذلك هو أسلوب صياغة العرض والعبارات المستخدمة، فقد لا ترتب العبارات التي يستخدمها أحد الأطراف أي أثر قانوني بين أطرافها بقدر ما تعتبر مجرد ارتباط أخلاقي فيما بينهم، قد تعتبر هذه العبارات إيجاباً كلما كان العرض المقدم محتويًا على تفاصيل مختلفة. (2) أما القانون الأمريكي فأساس التفرقة بين الإيجاب والدعوة للتعاقد هو معيار القطعية، حيث يعتبر أنه إذا استوفي العرض المقدم شرط القطعية فإنه يعد إيجاباً، في حين يصبح الأمر مجرد دعوة للتعاقد إذا لم يتمتع بهذه الصفة، وفي الحالات التي لا يتبين فيها ما إذا كان العرض المقدم قاطعاً أم لا، يتم الاسترشاد ببعض الاعتبارات مثل التفاصيل الواردة في العرض وأسلوب الصياغة المستخدم فيه والمعاملات السابقة وهو ما عبرت عنه المادة 1/204 من القسم 2 من القانون التجاري الموحد نصت على أنه: "ينعقد عقد البيع في كل حالة يظهر فيها وجود اتفاق، بما في ذلك التصرف الذي يقوم به الأطراف والذي يعد اعترافاً بوجود مثل هذا العقد". (3)

أقر القانون المدني الألماني أيضاً التفرقة بين الإيجاب والدعوة للتعاقد استناداً إلى مدى تناول العرض للعناصر الأساسية المتعلقة بالمعاملة، حيث يعتبر العرض المتحد إيجاباً إذا احتوى على العناصر الأساسية الخاصة بالمعاملة، ويعتبر العرض مجرد دعوة للتعاقد كلما افتقر إلى هذه العناصر. بناءً على ذلك فإنه إذا كانت عناصر عقد البيع مثلاً هي المبيع والثلث فإن التعبير عن الإرادة الذي يتضمن تحديدهما هو الذي يكون إيجاباً بالبيع، وكل تعبير عن الرغبة في البيع عبر شبكة الانترنت دون تحديد هذه العناصر لا يرقى إلى مرتبة الإيجاب بالبيع وأن معيار التفرقة بين الإيجاب والدعوة إلى التفاوض مسألة تتصل بنية المتعاقدين، من ثم يترك أمرها لقاضي الموضوع دون أي رقابة عليه في ذلك من محكمة التمييز. (4)

ثانياً: التمييز بين الإيجاب الإلكتروني والعروض الموجهة للجمهور عبر الانترنت: يرم العقد حيث يقدم أحد الأطراف إيجاباً باتاً ونهائياً ويقبله الطرف الآخر وإذا كان المخاطب بالإيجاب مجموعة محددة من الأشخاص مثل فئة الأطباء والمهندسين من درجة معينة مثلاً، فإن أي شخص تنطبق عليه شروط الإيجاب يمكن له أن يتقدم بقبوله، بينما العرض الذي يوجهه شخص إلى آخر لا يعتبر إيجاباً ما لم يكن جازماً أو باتاً، (5) فالعرض يعتبر

1- عباس العبودي، مرجع سابق ص35.

2- بلال عبد المطلب بدوي، مبدأ حسن النية في مرحلة المفاوضات قبل التعاقدية في عقود التجارة الدولية، جامعة عين شمس، 2001ص110.

3- أحمد شرف الدين، مرجع سابق، ص116.

4- محمود السيد عبد المعطي خيال، الانترنت وبعض الجوانب القانونية، مكتبة دار النهضة، القاهرة، 1998ص116.

5- حمزة حداد، العقود النموذجية في قانون التجارة الدولية، رسالة دكتوراه حقوق، القاهرة1975، ص118.

أدى مرتبة من الإيجاب، إذ لا يعد مجرد دعوة للدخول في مفاوضات، وإذا صادف هذا العرض موافقة من الطرف الآخر أعتبر ذلك رضا للدخول في المفاوضات وليس قبولاً يؤدي إلى إبرام العقد.

يثور التساؤل حول العروض الموجهة إلى الجمهور عبر شبكة الانترنت في صفحات الويب من منتجات وخدمات، عما إذا كانت تحتوي تلك الصفحات على الإيجاب بالمعنى القانوني أم لا ؟

يوجد اختلاف بصدد هذه المسألة في المواقف التشريعية والفقهية فيما إذا كانت العروض الموجهة للجمهور تعد إيجاباً بآناً أم مجرد دعوة للتفاوض. نجد أن التوجيه الأوروبي للتجارة الإلكترونية لا يخاطب المسائل المتعلقة بالإيجاب والدعوة إلى التعاقد، حيث ترك المسألة إلى القانون المحلي لدول الاتحاد وتعتبر بعض الأنظمة القانونية الوضعية⁽¹⁾ ذلك مجرد إعلان ولا يحتوي على إيجاب كالقانون الكويتي، والبعض الآخر يعتبره دعوة إلى التعاقد أو تمهيداً للتفاوض كالقانون والقضاء الإنجليزي حيث أن الإيجاب يقدم من الشخص الذي يلتقط هذه المنتجات ويذهب ليدفع ثمنها ويكون القبول والرفض من حق صاحب المتجر⁽²⁾ وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات الموجهة للجمهور أو الأفراد كالنشرات والإعلانات لا يعتبر إيجاباً، إنما مجرد دعوة إلى التفاوض.⁽³⁾ وقد اعتبره البعض الآخر إيجاباً ورغبةً في التعاقد كالقانون الفرنسي، الإيطالي والبلجيكي، اعتبر أن عرض المنتجات مع بيان أسعارها في واجهات المتاجر يعد إيجاباً من المتجر يتم قبوله بمجرد التقاط هذه المنتجات من قبل أي شخص والذهاب لدفع ثمنها.⁽⁴⁾

أما بخصوص التشريعات المنظمة للتجارة الإلكترونية فإنها لم تضع أحكاماً خاصة للتمييز بين الإيجاب الإلكتروني البات وما يلابسه من حالات أخرى تسبقه في التكوين كالدعوة إلى التفاوض، ولكن مشروع اتفاقية الأونسترال للتعاقد الإلكتروني عالج هذا الأمر تحت عنوان (الدعوات إلى تقديم العروض) ووضع معياراً بخصوصه إذ نصت المادة (1/9) على أنه: "أي رسالة بيانات تتضمن عرضاً لإبرام عقد ولا تكون موجهة إلى شخص أو أشخاص معينين، بل تكون عامة في متناول الأشخاص الذين يستخدمون نظم المعلومات مثل عرض سلع أو خدمات من خلال موقع على شبكة الانترنت، وتعتبر مجرد دعوة إلى تقديم عروض ما لم يتبين اتجاه قصد مقدم العرض إلى الالتزام في حالة قبوله". يلاحظ على هذا النص أنه وضع قاعدة عامة بهذا الشأن، هي أن الأصل في العروض الإلكترونية الموجهة إلى شخص أو أشخاص غير معينين (عبر المتاجر الافتراضية عبر الشبكة مثلاً) أنها دعوة إلى التعاقد والاستثناء على هذا الأصل هو اعتبار هذه العروض إيجاباً بآناً إذا كان مقدم العروض يقصد بها ذلك.

1-Oliver Hanes et Susan Dianne, the new virtual many-low and praline, k lower low international press, 1999, p103

2- مجيد حميد العنكي، انشاء العقد في القانون الإنجليزي، مجلة جامعة صدام، كلية الحقوق، المجلد الثالث، جويلية 1999 ص71.

3- انظر نقض مدني جلسة 23 جانفي 2001، الطعن رقم 1296-1865 لسنة 70، مجلة المحاماة، العدد الثاني، 2002، ص53.

4- نفس موقف بعض التشريعات العربية منها: المادة 94 مدني أردني، 134 مدني مصري، 3/40 مدني كويتي، 80 مدني عراقي و2/14 من اتفاقية فيينا لسنة 1980 بشأن البيع الدولي للبضائع. أنظر: يزيد أنيس نصير، الإيجاب والقبول في القانون المدني الاردني والمقارن، القوة اللازمة للإيجاب، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الاردنية، العدد 1، عمان 2003 ص232. و محسن شفيق، اتفاقية الامم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع، دار النهضة العربية، دراسة في قانون

التجارة الدولي، 1988، ص91

أما فيما يتعلق بالمعايير التي يمكن الاعتماد عليها لغرض الوصول إلى حقيقة إرادة مقدم العروض الإلكترونية لتحديد ما إذا كان يقصد من عرضه مجرد دعوة إلى التعاقد أو إيجاباً ينعقد به العقد الإلكتروني إذا اقترن به قبول مطابق له، فقد حاولت المادة (2/9) من مشروع الأنيسترال الإجابة على هذا التساؤل حيث نصت على: "أنه في تعيين قصد طرف الالتزام في حالة القبول، يولي الاعتبار لجميع الظروف المتصلة بالحالة، ويفترض في عرض سلع أو خدمات عن طريق نظم حاسوبية مؤتمنة تسمح بانعقاد أوتوماتيكي، وبدون تدخل بشري أنه يبين اتجاه قصد مقدم العرض إلى الالتزام به في حالة قبوله، ما لم يبين مقدم العرض خلاف ذلك".

وقد ألقى هذا الخلاف بين التشريعات على مسألة عرض المنتجات مع بيان أسعارها في المتاجر العادية، بظلاله على موقف الفقه من مسألة عرض المنتجات على مواقع الويب مع بيان أسعارها، اختلف الرأي حول الحد الفاصل بين الإيجاب والإعلان.⁽¹⁾ وذلك على النحو التالي:

الرأي الأول: يرى أصحاب هذا الرأي أن الإعلان لا يعتبر إيجاباً، وإنما هو مجرد دعوة للتعاقد، وذلك بسبب عدم تعيين الشخص المقصود بالإيجاب، فضلاً عما يحمله هذا النوع من الإعلان من ضغط معنوي على المستهلك، وتحريض له على شراء سلع غير ضرورية.⁽²⁾

الرأي الثاني: يرى جانباً آخر من الفقه أن الإعلان الموجه عبر تقنيات الاتصال عن بعد يعتبر إيجاباً موجهاً للجمهور طالما أنه قد تضمن العناصر الأساسية للعقد المراد إبرامه، كأن يتضمن تحديد السلعة والخدمة تحديداً تاماً نافعاً للجهة وأن يحدد الثمن. أما إذا لم يتضمن الإعلان ذلك، فإنه يعتبر مجرد دعوة إلى التعاقد حيث أن ذلك يتفق مع مفهوم الإيجاب⁽³⁾ بالتالي ينعقد العقد إذا ما تلاقى معه القبول. نؤيد الاتجاه الأخير وذلك لسببين: **أولاً:** لأن إضفاء وصف الإيجاب على أي عرض يجب أن يتوفر في هذا العرض شروط الإيجاب، من حيث كونه واضحاً وباتاً ملزماً لصاحبه، فإذا ما توافرت هذه الشروط في عرض المنتجات مع بيان أسعارها على صفحات الويب، فلا يوجد ما يدفعنا لاعتبارها دعوة إلى التعاقد بل تكون إيجاباً ملزماً.

ثانياً: لأن الواقع العملي لعرض المنتجات على مواقع الويب يظهر لنا بأن في معظم الحالات التي يختار فيها الشخص أية سلعة معروضة على موقع الويب، بالضغط بواسطة المؤشر على صورتها أو على اسمها سيؤدي إلى ظهور عقد نموذجي يعرض فيه مواصفات السلعة وثمنها، شروط عقد البيع ومجموعة من الخانات الفارغة والمخصصة للبيانات الشخصية للمتعاقد الآخر، هذه الشروط التي تظهر في نموذج العقد شروط موحدة لا تميز بين مستخدم وآخر بالتالي فإن هذا العقد النموذجي بما يحتويه من بيانات وشروط هو إيجاب بات يتم قبوله من خلال إذعان المتعاقد الآخر لهذه الشروط وتسليمه بها، وعليه فإن القول بأن متصفح موقع الويب هو من يضع

1- يعرف الإعلان أنه "كل شكل من اشكال الاتصال في اطار نشاط تجاري، صناعي أو فني، بهدف الدعاية لتوريد اشياء أو خدمات" أنظر: محمود السيد عبد المعطي خيال، مرجع سابق، ص120.

2- محمد شاهين الخطيب، التعبير عن الرضا في عقود التجارة الإلكترونية عبر شبكة الانترنت، مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، جامعة اليرموك، الاردن، المنعقد في 22-23 ديسمبر 2002 ص14.

3- عبد الله الخرشوم، عقود التجارة الإلكترونية عبر شبكة الانترنت، مؤتمر الجوانب القانونية والأمنية للمعاملات الإلكترونية، مركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي، الامارات العربية المنعقد في 26-28 افريل 2003 ص291.

الإيجاب دائماً، ولا يعرض فيه إلا دعوة إلى التعاقد في كافة الأحوال هو قول غير صحيح وغير واقعي.⁽¹⁾ مما سبق فإن الإيجاب في التعاقد الإلكتروني هو التعبير عن ارادة الراغب في التعاقد عن بعد، حيث يتم من خلال شبكة دولية للاتصالات بوسيلة سمعية بصرية يتضمن كافة العناصر اللازمة لإبرام العقد، وقد يكون إيجاباً خاصاً موجهاً إلى أشخاص محددين وذلك عن طريق البريد الإلكتروني أو إيجاباً عاماً موجهاً إلى جميع اللذين يدخلون على الموقع عبر صفحات الويب كما يسري الإيجاب الإلكتروني خلال ميعاد صريح أو ضمني لصلاحيته على ان يعلم المستهلك بهذا الميعاد، كما يجوز للموجب الرجوع عن إيجابه اذا لم يكن مقترناً بأجل، كما يقيد الموجب نطاق إيجابه بنطاق زمني محدد وفقاً للعرف أو ظروف التعامل، وقد يحدد الموجب نطاق مكاني لإيجابه (نطاق التغطية) وفي الأخير فإن الإيجاب الإلكتروني لا يختلف عن الإيجاب التقليدي إلا في الوسيلة المستخدمة فقط مع بقاء الجوهر نفسه.

المطلب الرابع: القبول في العقد الإلكتروني

لا يكفي لإبرام العقد وجود الإيجاب وحده، فلا بد أن تقابله إرادة عقدية أخرى تتضمن قبولاً لهذا الإيجاب والعقود الإلكترونية التي تبرم عبر الانترنت لا تختلف عن العقود التقليدية من هذه الناحية، والتعبير الثاني عن الإرادة يلزم أن يكون باتاً ويتجه لإحداث أثر قانوني، كما يلزم لكي يترتب أثره أن يكون حراً وصادراً من المنسوب إليه وهو على بينة من أمره بما يؤكد نيته في الارتباط التعاقدية.⁽²⁾ سنتناول في هذا المطلب بيان ماهية القبول الإلكتروني وأهم خصائصه وطرق التعبير عن القبول الإلكتروني وشروط القبول عبر الانترنت كما يلي:

الفرع الأول: ماهية القبول الإلكتروني: سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى الإرادة الثانية اللازمة لتحقيق ركن التراضي والتي تتمثل في القبول الإلكتروني من خلال تعريفه وبيان خصائصه كما يلي:

أولاً: تعريف القبول الإلكتروني: يعرف القبول بأنه: "موافقة الموجب له على الإيجاب الموجه إليه بالشروط التي تضمنها ودون تعديل، بحيث يترتب عليه انعقاد العقد إذا ما اتصل بعلم الموجب و الإيجاب ما زال قائماً".⁽³⁾ وأنه: "التعبير عن رضاء الموجب له بإبرام العقد بالشروط التي عينها الموجب".⁽⁴⁾ وأنه: "تعبير عن إرادة من وجه إليه الإيجاب يقيد موافقته على الإيجاب، وهذا القبول يؤدي إلى انعقاد العقد متى وصل إلى علم الموجب وكان الإيجاب لا يزال قائماً".⁽⁵⁾

كما عرفته اتفاقية فيينا لسنة 1980 بشأن البيع الدولي للبضائع على نحو لا يكاد يخرج عن القواعد العامة حيث تنص المادة (1/18) على انه: "يعتبر قبولاً أي بيان أو أي تصرف آخر صادر من المخاطب يفيد الموافقة على الإيجاب". وقد نصت المادة (1/91) من القانون المدني الأردني أن: "الإيجاب والقبول: كل لفظين

1- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام، المجلد الأول، العقد، مرجع سابق ص 262.

2- أحمد شرف الدين، مرجع سابق، ص 141.

3- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، الجوانب القانونية للتعاملات الإلكترونية، جامعة الكويت مجلس النشر العلمي 2003 ص 93

4- رامي محمد علوان، التعبير عن الإرادة عن طريق الانترنت وإثبات التعاقد الإلكتروني، مجلة الحقوق، العدد 4، الكويت، 2002 ص 250.

5- عبد الودود يحيى، الموجز في النظرية العامة للالتزامات، القسم الأول، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية 1985 ص 37.

مستعملين عرفاً لإنشاء العقد وأي لفظ صدر أولاً فهو الإيجاب والثاني قبول" (1). ما جاء مماثلاً له في المواد والقبول الإلكتروني لا يخرج عن مضمون التعريف التقليدي سوى أنه يتم عبر وسائط إلكترونية، من خلال شبكة الانترنت فهو قبول عن بعد، لذا فهو يخضع لذات القواعد والأحكام التي تنظم القبول التقليدي وإن كان يتميز ببعض الخصوصية التي ترجع إلى طبيعته الإلكترونية.

تعرض العقد النموذجي للمعاملات الإلكترونية الصادر عن اليونيسترال للقبول في المادة (423 القبول) فنص على أنه "يعتبر القبول مقبولاً إذا تسلم مرسل هذا الإيجاب قبولاً غير مشروط للإيجاب خلال التوقيت المحدد". أما قانون لجنة الأمم المتحدة للتجارة الإلكترونية (اليونيسترال) لم يورد أي تعريف للقبول في المعاملات الإلكترونية وإنما ترك هذه المسألة للقوانين الوطنية، واكتفى بالنص على جواز التعبير عن الإيجاب والقبول عبر رسائل المعلومات المادة (11) و على هذا النهج سار المشرع الأردني في قانون المعاملات الإلكترونية بنصه في المادة (13) على أن تعتبر رسالة المعلومات وسيلة من وسائل التعبير عن الإرادة المقبولة قانوناً لإبداء الإيجاب أو القبول بقصد إنشاء التزام تعاقدي. بالتالي فإن القبول وفقاً للتشريع الأردني يمكن أن يتم عبر شبكات الانترنت من خلال رسالة المعلومات، هذه الأخيرة عبارة عن المعلومات التي يتم إنشاؤها، إرسالها، تسليمها وتخزينها بوسائل الكترونية أو بوسائل مشابهة بما في ذلك تبادل البيانات الإلكترونية أو البريد الإلكتروني. (2)

أما في تونس ونظراً لخصوصية القبول في العقود الإلكترونية، نجد أن المشرع التونسي أفرد باباً خاصاً بالوثيقة والإمضاء الإلكترونيين، وتعيين جهات للتأكد من صحة القبول والشخص القابل لتأكيد فاعلية هذا القبول. (3)

خلاصة القول أن قوانين المعاملات الإلكترونية العربية قد تعرضت للقبول الإلكتروني، ولم تحدد له شكلاً معيناً، لكنها نصت في بعض المواد على بعض الإجراءات التي يمكن أن تتم اتفاقاً حتى ينتج القبول أثره القانوني. مما سبق وعلى الرغم أنه لا يشترط أن يصدر القبول في عقد التجارة الإلكترونية في شكل خاص أو وضع معين فيصح أن يصدر عبر وسائط الكترونية أو من خلال الطرق التقليدية للقبول، ما لم يشترط الموجب أن يصدر القبول في شكل معين، ومن التشريعات التي اشترطت تقديم القبول بنفس طريقة وصول الإيجاب القانون التجاري الأمريكي الموحد (UCC) حيث جاء نص المادة (2/206) على أن (4): "التعبير عن الإرادة في القبول يتم بذات طريقة عرض الإيجاب". بالتالي إذا أرسل الإيجاب عن طريق البريد الإلكتروني فيجب على القابل إن قبل التعاقد أن يعبر عن القبول بذات الطريقة.

1- تقابلها المادة (149) مدني بحني و (131) مدني إماراتي و(79) مدني عراقي، أما بالنسبة للقانون الجزائري والمصري لم يوردا أي تعريف

2- نفس النهج الذي اخذت به التشريعات العربية بخصوص المعاملات الإلكترونية، منها: المادة 19 من القانون الاماراتي رقم 2 لسنة 2002 والمادة 14 من القانون البحريني رقم 28 لسنة 2002

3- الفصل الثاني من التشريع التونسي رقم 83 لسنة 2000 الخاص بمبادلات التجارة الإلكترونية

4-Ben Jamin Wright & Janek, Winn the low of electronic commerce a division of Aspen Publishing-INC-new York, USA, third edition 2000 p8-17 وكذا خالد ابراهيم ممدوح، مرجع سابق، ص268، ومحمد ابراهيم عرسان أبو الهيجاء، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، رسالة

دكتوراه، معهد البحوث العربية، قسم الدراسات القانونية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر 2004 ص50

ثانياً: خصائص القبول الإلكتروني: إن القبول الإلكتروني لا يختلف عن القبول التقليدي سوى أنه يتم عن بعد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، لذا فهو يخضع بحسب الأصل للقواعد العامة التي تنظم القبول التقليدي، بيد أنه يتميز ببعض القواعد الخاصة به والتي قد ترجع إلى أنه يتم عبر دعائم الكترونية، ويمكن أن نتطرق لخصائص القبول الإلكتروني فيما يلي:

*القبول الإلكتروني عادة لا ينعقد به العقد الا اذا كان مصحوباً بتأكيد معين له "كالنقر المزدوج" ⁽¹⁾ على مفتاح القبول أو "ملء استمارة البيانات" ⁽²⁾ المتعاقد على الموقع الإلكتروني، أو لزوم هذا القبول بالنسبة لكل عنصر من عناصر العقد المبرم على شبكة الانترنت ⁽³⁾، ما يطلق عليه بصورة أو شكل القبول الإلكتروني ووسيلته في اثارة بعض الغموض بشأن صدور القبول السابق من عدمه. ⁽⁴⁾

*أن ينص أحياناً المشرع أو تتفق ارادة المتعاقدين على أن وصول القبول للموجب لا يكفي بذاته لافتراض علمه بالقبول وانعقاد العقد ما لم يصدر من الموجب اقرارا باستلامه لمثل هذا القبول، يرسل عادة برسالة الكترونية، وخلال الاجل المعقول، مما يجوز للقابل إذا لم يتلق مثل هذا الاقرار الإلكتروني، حق تجاهل العقد والرجوع بالتعويض على الموجب له.

الفرع الثاني: الشروط الواجب توافرها في القبول الإلكتروني: على الرغم من الخصوصية التي يتميز بها القبول الإلكتروني إلا أنه يظل خاضعاً للشروط التي تتطلبها القواعد العامة في القبول التقليدي، وهذه الشروط هي، ان يصدر القبول والايجاب قائم، ومطابقة القبول للإيجاب وان يكون صريحاً واضحاً وستناولهم من خلال خصوصيات البيئة الافتراضية التي يتم فيها القبول الإلكتروني ويقضي بحث مدى توافر شروط القبول فيها من عدمه فيما يلي:

أولاً: أن يصدر القبول والإيجاب قائماً: يعد القبول جواباً على إيجاب فإذا لم يعد ذلك قائماً كان القبول جواباً معدوم، لذا فإن القبول الصادر بعد ذلك يعد إيجاباً جديداً يحتاج إلى قبول لانعقاد العقد، فيستطيع الطرف الآخر أن يقبله أو يرفضه ⁽⁵⁾، فبالنسبة للتعاقد من خلال الويب، يجب أن يصدر القبول خلال المدة التي حددها الموجب لصلاحيته إيجابه أو خلال وجود الإيجاب على الموقع، فطالما أن الإيجاب مازال موجوداً على الموقع، فإن الموجب له إذا ضغط على أيقونة القبول فإن العقد ينعقد في هذه الحالة، فالإيجاب مازال قائماً.

أما بالنسبة للتعاقد من خلال التفاعل المباشر فيجب أن يصدر القبول قبل أن يعدل الموجب عن ايجابه الا اذا كان قد حدد مدة القبول، فيجب أن يصدر القبول خلال هذه الفترة. في كل حال يجب أن يصدر القبول انقضاء مجلس العقد أي قبل انتهاء الاتصال بين المتعاقدين.

1- أسامة أحمد بدر، مرجع سابق، ص206

MICAHEN. LE Consentement sur Internet Art ; sur :www. droit-tic ; com. la date de mise en ligne est15/3/2004

2-D.MORENO ; Le Droit Français et Le Commerce électronique Art précis. 177 مرجع سابق، ص

3- GULLEMARD (S)., le droit international prive face ou contrat de vente cyber partial, thèse de doctorat, faculté de droit, université paris II 2003.p.310

4- أحمد عبد التواب محمد مجت، ابرام العقد الإلكتروني، دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009ص172.

5- سامح عبد الواحد محمد التهامي، مرجع سابق ص 189.

بالنسبة لحالة التعاقد من خلال البريد الإلكتروني، فتعد هذه حالة تعاقد بين غائبين.⁽¹⁾ بالتالي فإن الموجب يلتزم بالبقاء على إيجابه المدة اللازمة لوصول الإيجاب وإطلاع الموجب له عليه والمدة اللازمة لإرسال القبول، فإن صدر القبول خلال هذه المدة فإنه ينعقد به العقد بالتالي إذا أرسل الموجب له القبول خلال هذه المدة المناسبة فالعقد ينعقد لصدور القبول والإيجاب قائم. بالتالي فإن القبول الذي يصدر بعد سقوط الإيجاب لا ينعقد به العقد، لكن هذا القبول ليس مجرداً من كل أثر، إذ يصح اعتباره إيجاباً، بالتالي يجوز للطرف الآخر (الموجب الأصلي) أن يقبل هذا الإيجاب (القبول المتأخر) فإن فعل ذلك انعقد العقد.⁽²⁾

يمكن تصور ذلك في التعاقد من خلال البريد الإلكتروني حيث يتم إرسال القبول بعد انقضاء المدة المناسبة لبقاء الموجب على إيجابه، ويمكن تصورها في التعاقد من خلال التفاعل المباشر، حيث يصدر القبول بعد عدول الموجب عن إيجابه أو بعد انتقال الطرفين بأمر آخر أثناء المحادثة، ففي هاتين الحالتين يعتبر القبول المتأخر إيجاباً جديداً يحق للطرف الآخر قبوله من عدمه، فإن قبله انعقد العقد. ولا يمكن تصور القبول المتأخر في حالة التعاقد من خلال الويب، ذلك أن الموجب يقوم بإزالة الصفحة التي بها الإيجاب وأيقونة القبول من على الموقع كله بالتالي فإن أيقونة القبول تكون غير موجودة، فلا يستطيع الموجب له أن يقبل هذا الإيجاب.⁽³⁾

ثانياً: مطابقة القبول للإيجاب: لا يكفي أن يصدر القبول والإيجاب قائماً بل يجب أيضاً أن يكون مطابقاً له بكل عناصره وشروطه، فلا يكون القبول مطابقاً للإيجاب إذا أنصب على جزء مما يتضمنه الإيجاب دون باقيه أو إذا انطوى القبول على تعديل مضمون الإيجاب، وإلا لم يكن قبولاً مطابقاً ولم ينعقد به العقد لا يقصد بالمطابقة بالألفاظ والصيغ إنما يتم بها المطابقة في الموضوع أي صدور القبول بالموافقة على كل المسائل الجوهرية وما يعد من المسائل التفصيلية الثانوية.⁽⁴⁾

نظراً لخصوصية بعض صور التعاقد الإلكتروني يثور التساؤل حول إمكانية تطبيق شرط مطابقة القبول للإيجاب في التعاقد عبر الانترنت؟، لا شك في ضرورة تحقق هذا الشرط في كل صور التعاقد عبر الانترنت ولكن الأمر ليس بهذه السهولة⁽⁵⁾. فتقنية النصوص المخفية (hyper Texte) قد أثارت سؤالاً عن مدى توفر شرط مطابقة القبول للإيجاب في حالة تضمن الإيجاب لهذه النصوص المخفية.⁽⁶⁾

ويرى بعض الفقه أنه لا توجد ثمة مشكلة في حالة استخدام هذه التقنية في إبرام العقد الإلكتروني، طالما أن هناك إشارة واضحة لهذا النص المخفي في النص الأصلي، وأن القبول يكون صحيحاً ومطابقاً وفي إمكان الموجب له ملاحظة وجود نص مخفي.

1- تامر محمد سليمان الدمياطي، مرجع سابق ص 82.

2- محمد لبيب شنب، دروس في مصادر الالتزام - الإثبات - دار النهضة العربية 1991 ص 116.

3- سامح عبد الواحد التهامي، مرجع سابق، ص 190.

4- حمدي عبد الرحمن، الوسيط في النظرية العامة للالتزامات، الكتاب الأول، المصادر الإرادية للالتزام، دار النهضة العربية 1999 ص 198.

5- سامح عبد الواحد التهامي، مرجع سابق، ص 184.

6- يقصد بتقنية النصوص المخفية أن يتضمن المحرر الإلكتروني سطراً يكون لونه مختلفاً عن لون باقي المحرر وبالضغط على هذا السطر ينتقل مستخدم الانترنت إلى محرر آخر يتضمن نصوصاً ذات صلة بموضوع المحرر الأول ويتم عمل هذه التقنية للوصول إلى النصوص المرتبطة بالمحرر الأول بالتالي يتم تقسيم المحرر لعدة أقسام أنظر، برسيتون جرالا، التسوق عبر الانترنت، ترجمة د/خالد العامري، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة 2001 ص 379.

ويرى بعض الفقه أنه لا توجد ثمة مشكلة في حالة استخدام هذه التقنية في إبرام العقد الإلكتروني، طالما أن هناك إشارة واضحة لهذا النص المخفي في النص الأصلي، وأن القبول يكون صحيحاً ومطابقاً وفي إمكان الموجب له ملاحظة وجود نص مخفي⁽¹⁾

خلافاً لهذا الرأي يذهب بعض الفقه إلى أنه لا يجوز اللجوء إلى تقنية النصوص المخفية في مجال الإيجاب الإلكتروني، وينتهي إلى ضرورة إتاحة الإيجاب من خلال صفحة واحدة على الويب، حتى يتسنى للموجب له التعرف على كافة شروط الإيجاب ويكون قبوله مطابقاً له فيتم التعاقد.⁽²⁾

أخذ بهذا الرأي الأخير التقرير الصادر من مجلس الدولة الفرنسي الخاص بالإنترنت، حيث ذكر بأنه: "حتى يكون الرضاء صحيحاً وكاملاً، فإنه يجب ألا تكون شروط العقد واردة في نصوص مخفية.⁽³⁾

يؤيد بعض الفقه المصري الرأي الأخير على اعتبار أن الموجب له قد لا ينتبه إلى وجود هذه النصوص المخفية مما يؤدي إلى عدم علمه بكل الشروط الواردة في الإيجاب، خاصة إذا كان الموجب لا يحيط بقواعد استخدام شبكة الانترنت.⁽⁴⁾

إلا أن أغلب العقود التي تبرم عبر شبكة الانترنت لا تتم عبر تبادل وسائل البريد الإلكتروني أو المحادثات، بل يتم إبرامها من خلال مواقع الويب الإلكترونية وبين مستخدمي جمهور الشبكة عبر نماذج العقود التي تطرحها هذه المواقع، حيث تتضمن بنودها كافة المسائل الجوهرية والتفصيلية التي يراها صاحب موقع الويب مناسبة له، وليس أمام المتعاقد إذا ما رغب بالتعاقد إلاّ الضغط على خانة القبول في هذا العقد النموذجي معبراً عن قبوله بالتعاقد، بالتالي سيكون قبوله مطابقاً للإيجاب مطابقةً تامةً وفي كافة المسائل الجوهرية والتفصيلية، لا يمكن تصور أن يقترن القبول بما يزيد في الإيجاب أو يقيد منه أو يعدل فيه وذلك في حالة التعاقد من خلال الويب، فلا مجال للمفاوضة في هذه الصورة من صور التعاقد عبر الانترنت، فأما قبول الإيجاب أو رفضه ذلك بعكس الحال في التعاقد من خلال البريد الإلكتروني أو التعاقد من خلال التفاعل المباشر فيمكن تصور أن يقترن القبول بما يزيد في الإيجاب أو يقيد منه أو يعدل فيه لأن المفاوضة موجودة في هذه الصور من التعاقد عبر الانترنت⁽⁵⁾

ثالثاً: أن يصدر القبول الإلكتروني صريحاً واضحاً وحرّاً: ويجب أن يكون سليماً بسيطاً حرّاً⁽⁶⁾. وطبقاً للقواعد العامة فإن القبول قد يتم صراحة (باللفظ والكتابة والإشارة المتداولة عرفاً، وبتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على حقيقة المقصود)⁽⁷⁾. كما يجوز أن يكون التعبير عن إرادة القبول ضمنياً إذا لم ينص القانون أو يتفق الطرفان على أن يكون صريحاً. وبتطبيق تلك القواعد على القبول الإلكتروني نجد أنه يتم في

1- Verbiest (T)., lof rance transpose la directive sur le contrat à distance Art. Disponible sur www. Droit technologie .orge .

2-Vautrais, le couleur du consentement électronique, 2003 P14. Disponible sur.. www. Droit. Montréal.

3- أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الانترنت، مرجع سابق، ص89.

4- سامح عبد الواحد التهامي، مرجع سابق، ص186.

5-M.I.CAHEN, la formation des contrats de commerce électronique, p25. Ouvrage disponible sur WWW.elec.com

6-JEAN-BAPTISTE(M)créés et exploiter un commerce électronique éd liter, 1998,p103

7- المادة (1/90) من القانون المدني المصري، تقابلها المادة (60) من جزائري.

الغالب صراحة ويصعب أن يتم ضمناً، ويستشف ضرورة أن القبول صريحاً من خلال النصوص القانونية حيث نجد أن العقد النموذجي لليونسترال ينص في المادة(4،3،2) على أنه: " يعتبر القبول...مقبولاً إذا تسلمه مرسل الإيجاب... " فكلمة تسلم هنا تفيد أن القبول يتم تسلمه (رسالة مكتوبة) وهذا تعبير صريح.⁽¹⁾ كذلك فإن العقد النموذجي الفرنسي تطلب أن يرد بالقبول بيانات محددة⁽²⁾ ما يفيد أن يتم التعبير عن القبول صراحة وكذلك قانون اليونسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية 1996 نص في المادة (11) على أنه: " في سياق تكوين العقود...يجوز استخدام رسائل بيانات للتعبير عن العرض وقبول العرض..."⁽³⁾ كل هذه النصوص وغيرها⁽⁴⁾، تفيد أن القبول الإلكتروني يشترط أن يتم صراحة سواء باستعمال اللفظ الذي يدل مباشرة على المعنى المقصود منه بإجراء اتصال تليفوني عبر الانترنت أو من خلال المحادثة، أو يتم كتابة باستخدام البريد الإلكتروني وكذلك فإن مجرد الضغط على مفتاح في لوحة مفاتيح الحاسب الآلي أو على الخانة المخصصة للقبول في النموذج الذي يظهر على الشاشة يعد تعبيراً صريحاً عن الإرادة بالنظر إلى أن هذا الفعل هو الوسيلة التي تسمح بإظهار إرادة المتعاقدين في هذا النمط من أنماط التعاقد.⁽⁵⁾ وهذا ما يؤكده الرأي الراجح الى أن التعبير عن ارادة القبول الإلكتروني لا يكون إلا صريحاً⁽⁶⁾ فالقبول الإلكتروني يتم عن طريق اجهزة وبرامج الكترونية تعمل آلياً، هذه الاجهزة لا يمكنها استخلاص واستنتاج إرادة المتعاقد⁽⁷⁾ بالإضافة الى طلب أن يكون القبول صريحاً يجب أن يكون واضحاً، إن اشتمل على عدد من البيانات منها أن يتم تحديد الشخص القابل للإيجاب وبناءً على ذلك فتسجيل بيانات تحديد الشخصية يكون ضرورياً لتسجيل العقد.⁽⁸⁾ أوجب العقد النموذجي الفرنسي الصادر عن غرفة التجارة والصناعة الفرنسية (البند السابع) أن يضع في قبول الإيجاب الآتي: "بيانات المشتري، تأكيد الطلبية، في شأن سلعة أو خدمة بعينها، في شأن مقابل محدد، في شأن طريقة السداد، في شأن التسليم وخدمة ما بعد البيع" وعلى ذلك يجب أن يأتي القبول على كل البيانات السابقة وتوضيحه لها وهذا يحقق حماية للمستهلك الإلكتروني، إذ طلب تلك البيانات لا يتصور أن يذكرها المستهلك في قبوله إلا بعد أن يكون القبول حرّاً، ولا يكون قد وقع تحت ضغط أو إكراه لقبول العقد.⁽⁹⁾ أي لا بد أن يكون نابعا عن إرادة حرة متجهة وقاصدة إلى قبول التعاقد والالتزام به.⁽¹⁰⁾

الفرع الثالث: طرق التعبير عن القبول الإلكتروني: إن التعبير عن القبول في العقد الإلكتروني يتم بأي طريقة

1- تامر سليمان الدمياطي، مرجع سابق، ص83.

2- راجع البند (7) قبول الإيجاب من العقد النموذجي الفرنسي. FCP- le Semaine Juridico entreprise et Affaires, N° 41, 8 octobre 1998 p1580.

3- راجع هذا القانون على الموقع <http://www.unictral.org/unictral-texts/electric-commerce/1996-mode.html>.

4- المادة (13) من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية لذي، راجع هذا القانون على الموقع التالي: <http://www.Arab-elaw.com>.

5- حسن عبد الباسط جميعي، إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الانترنت، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000، ص: 39.

6- أسامة أحمد بدر، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني، القاهرة، دار النهضة العربية 2005، ص207.

7- إبراهيم الدسوقي ابو الليل، مرجع سابق، ص93.

8-BOCHURBERG (L) : internet et commerce électronique, éd encyclopédie DELMAS , 1999 p116.

9- JEAN-BAPTISTE(M)créés et exploiter un commerce électronique éd liter, 1998,p103

10- يزيد أنيس نصير، التطابق بين القبول والايجاب في القانون الأردني والمغارن، مرجع سابق، ص 126.

تتماشى مع طبيعة هذه العقود والوسائل المستخدمة في إبرامها، وإن كانت القوانين المنظمة للعقود التجارية الإلكترونية لم تشترط أسلوب معين للتعبير عن القبول،⁽¹⁾ إلا أن طبيعة التعامل الإلكتروني فرضت استخدام أساليب حديثة مبتكرة للتعبير عن القبول استحدثتها تقنيات التجارة الإلكترونية وهذه الطرق لم تكن مألوفاً من قبل في العالم المادي للتعبير عن القبول، لذا فهو يتخذ أكثر من صورة، فقد يتم من خلال رسائل البريد الإلكتروني، وقد يتم بالضغط أو النقر على الفأرة على شاشة الحاسوب أو ملامسة مفاتيح لوحة الحاسوب بما يفيد الموافقة، وقد يتم من خلال غرف المحادثة، أو تنزيل (DAWNLOAD) البرامج⁽²⁾، أو السلعة عبر الانترنت أو إرسال القابل معلومات بطاقة الائتمان الخاصة به ومباشرة الخطوات اللازمة لإتمام الدفع عن بعد، وغيرها من صور القبول على الشبكة جائزة قانوناً ما لم ينص القانون على شكلية محددة يلزم توافرها لانعقاد العقد، وإلى جانب ذلك يبرز تساؤل مهم حول القبول الضمني، ومدى الاعتداد به في البيئة.

وستقتصر الدراسة في هذا المقام على التعرض لأهم صور أو أشكال قبول الإيجاب الموجه عبر شبكة الانترنت التي تخص باستخدام متزايد من جانب مستخدمي الشبكة⁽³⁾، وذلك كما يلي:

أولاً: القبول عن طريق البريد الإلكتروني: في هذه الصورة يمكن للموجب إليه أن يستخدم البريد الإلكتروني في إرسال موافقته على الإيجاب في صورة رسالة إلكترونية إلى عنوان البريد الإلكتروني الذي وصله بنفس الوسيلة، يبلغه فيها بموافقته على قبول التعاقد طبقاً للشروط السابقة في الإيجاب ويكون مهوراً بتوقيعه، بالتالي يتم نقل الإرادة والكتابة بالطرق الإلكترونية وعن طريق البريد الإلكتروني الذي يمتاز بالسرعة في النقل⁽⁴⁾ وقد يجيب الموجب إليه برسالة بريد إلكتروني على عرض متاح على موقع يزوره على شبكة الويب، وليس هناك أي شك في أن إرسال هذه الرسالة يعد قبولاً صريحاً للإيجاب⁽⁵⁾ وتجسد فيه مرسلها على قبوله الالتزام بمضمونها. من جانب آخر يتيح إرسال القبول بهذه الوسيلة بأي من الأطراف (مسبقاً) أن يناقش البنود التعاقدية وتنفيذها. يضاف إلى ذلك أن هذه الرسالة يمكن أن تعد دليلاً على قبول وتكوين العقد، شرط أن يكون في الإمكان بالضرورة تحدد هوية الشخص الذي صدرت منه وأن تعد وتحفظ في ظروف من شأنها أن تضمن سلامتها. وقد سمحت العديد من النصوص بالتعبير عن الإرادة (الإيجاب والقبول) من خلال رسائل البريد الإلكتروني⁽⁶⁾،⁽⁶⁾ الإلكتروني،⁽⁶⁾ ويرى البعض⁽⁷⁾ أن القبول وسيلة مكتوبة عبر تقنيات الاتصال السريعة يضيف على العقد نوعاً نوعاً من الثقة والطمأنينة للمتعاقدين، حيث يمكن إثبات هذا القبول بورقة مكتوبة.

ثانياً: القبول عن طريق النقر بالفأرة (cliquage de souris): تعد هذه الطريقة من أكثر الطرق التي أثرت بشأنها مناقشات حول مدى صلاحيتها باعتبارها طريقة معترف بها قانوناً للتعبير عن القبول بالتالي مدى صحة

1- البشكاي هادي مسلم بونس قاسم، التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية، اطروحة دكتورا، كلية القانون، جامعة الموصل 2002 ص 123.

2- خالد ابراهيم ممدوح، مرجع سابق، ص 342 .

3- بيد أن التعرض لهذه الصور لا يحول دون قبول صور أخرى للقبول الإلكتروني يفرزها التطور التقني وتؤدي ذات الدور في التعبير عن الإرادة بكفاءة

4- solus (H), GHEST,N(f) et MAS (F): le conclusion des contrats du commerce électronique, éd L.G.D.J.2005 , p.138 et 139.

5-Christian LARROUMET ,Droit ciril, les obligation, le control, 3ème éd, paris, ED. Economico 1996, n° 253.

6- راجع نص المادة (12) من قانون اليونسترال النموذجي 1996 والمادة (13) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني وقم 85 لسنة 2001.

7- الياس ناصيف، المرجع السابق، ص 104.

العقود الإلكترونية التي تبرم من خلالها، فضلاً عما يمكن أن ينشأ من إشكالات عملية تتعلق بإثبات تحقق القبول من عدمه وإثبات ما إذا كانت اللمسة قد صدرت عن الشخص المعني أم لا. (1) لذلك من الضروري أن نتناول هذه الطريقة بشيء من التفصيل من حيث مدى اعتبارها طريقة مقبولة قانوناً للتعبير عن القبول، وما يثار بشأنها من إشكاليات الإثبات وذلك في ضوء النصوص القانونية الواردة في تشريعات ذات العلاقة.

يتم القبول في هذه الصورة عن طريق النقر بواسطة الفأرة لإعلان الموافقة والقبول للحاسب الآلي على الأيقونة التي تحمل عبارة الموافقة "موافق" أو قبلت العرض أو d'accord أو Abrupt l'offre وبالإنجليزية yes أو ok أو I agree (2) ومن الجدير بالملاحظة في هذا الخصوص أن قبول العقد بهذه الوسيلة يعتبر ممارسة واسعة الانتشار على مواقع الويب التي تعرض سلعاً أو خدمات. وأن مجرد الضغط من وجه إليه الإيجاب لمفتاح "الموافقة" يعد تعبيراً عن القبول ما دام القابل قد أكد أنه قرأ محتويات العرض وقبله، مما يسمح بانعقاد العقد، (3) كذلك ذهب القضاء الأمريكي إلى اعتبار أن الضغط بواسطة "الفأرة" يعد بمثابة القبول غير أنه يجب أن يكون حاسماً (4).

إن معظم التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية لم تورد حكماً خاصاً بهذه الطريقة في التعبير عن القبول، لكن نص قانون كندا الموحد للتجارة الإلكترونية (UECA) لسنة 1999 في المادة (1/20) منه على أن اللمس أو النقر لزر أو مكان معين بشكل ملائم على شاشة الحاسوب يعد طريقة للتعبير عن القبول، هذا ما أكدته أيضاً المادة (1/10) من مشروع اتفاقية اليونسسترال للتعاقد الإلكتروني بجواز التعبير عن الإيجاب وعن قبول الإيجاب باستخدام رسائل البيانات أو تدابير أخرى تبلغ إلكترونياً بطريقة يقصد بها التعبير عن الإيجاب وعن قبول الإيجاب بما في ذلك على سبيل المثال لمس أو ضغط زر أو مكان معين على شاشة الحاسوب ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

وتبنت معظم المحاكم الأمريكية هذا النمط من التعبير عن القبول وأيدته في أكثر من قضية (5) في الوقت الذي لا يتضمن قانون المبادلات الإلكترونية الموحد للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999 نصاً قانونياً صريحاً يميز التعبير عن القبول من خلال النقر أو اللمسة الواحدة على جهاز الحاسوب وحتى القوانين التي سبقته. يظهر من هذه الأسباب بأن النقر أو اللمسة الواحدة على جهاز الحاسوب يكفي للتعبير عن القبول في إطار العقود الإلكترونية، إلا إذا كان القانون يتطلب شكلية معينة، وفي هذه الحالة يجب استيفاء الشكلية التي ورد بها النص من خلال السجلات الإلكترونية والتوقيع عليها إلكترونياً حسب ما نص عليه القانون.

1- حسن عبد الباسط جمبجي، المرجع السابق، ص 39.

2- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المرجع السابق، ص: 46.

3- فايز عبد الله الكندري، التعاقد عبر شبكة الانترنت في القانون الكويتي، بحث مقدم بمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية والقانون، المنعقد بدولة الإمارات العربية المتحدة، فرقة تجارة وصناعة دبي، الفترة من 10-12 ماي 2003، الجزء الثاني، ص 202.

4- عبد الله الخشروم، عقود التجارة الإلكترونية عبر شبكة الانترنت، بحث مقدم بمؤتمر الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية المنعقد بدولة الإمارات العربية المتحدة، الفترة من 26-28 أبريل 2003 الجزء الثالث، ص 294.

5- BRADLEY.FREEDMAN. electronic contracts –under canadian low A practical guide.

إلا أن البعض يفضل تأكيد القبول بأن يكون بأكثر من لمسة، وهو ما يؤكد البند 2/7 من العقد النموذجي الفرنسي، والفصل رقم (26) من القانون التونسي الخاص بالمبادلات التجارية الإلكترونية. من أجل تأكيد القبول فإن مجلس الدولة الفرنسي أشار إلى وضع مرحلتين: مرحلة المعلومات الواضحة، دون أن تحيل رابطة النصوص الكثيرة إلى الشروط العامة للبيع. ومرحلة ثانية هي قبول الإيجاب، قبول الثمن، قبول الشروط الأخرى في العقد، الإعلان النهائي للرضاء المؤكد سواء بواسطة البريد الإلكتروني مع الالتزام بحفظ الرسالة أو بواسطة نقرتين مختلفتين.⁽¹⁾

بالإضافة هناك العديد من التقنيات التي تسمح بالتغلب على الشك في المسألة المتعلقة بتأكيد القبول، من ذلك وجود وثيقة أمر بالشراء (Ban De Command) يتعين على العميل أن يجررها على الشاشة حيث يؤكد نيته أو تأكيد للأمر بالشراء (Confirmation) وثمة طريقة أخرى تلجأ إليها بعض المواقع والشركات تتمثل في طلب تأكيد المستهلك لقبوله عن طريق البريد الإلكتروني، أو أن يقوم المستهلك بملاء استمارة نموذجية بمعلومات إضافية منها كتابة عبارات تفيد القبول صراحة كعبارة Agree أو I Accept أو أن يكتب الرقم السري الخاص ببطاقة الائتمان أو أن يستخدم المفتاح الخاص Private key الذي يصادق عليه طرف ثالث من غير المتعاقدين⁽²⁾، لكي يسهل إثبات صدور التعبير من خلال تلك المعلومات المحررة على شاشة الحاسوب.

خلاصة القول أن ضغط القابل على مفتاح الموافقة (النقر بالفأرة) يعد قبولاً...إلا أنه نتيجة لكون هذا الضغط قد يحدث نتيجة خطأ أو إهمال من جانب الموجه إليه الإيجاب فإنه لا يعطي دلالة قاطعة على القبول، الأمر الذي سيشكل تهديد على هذا النوع من التعاقد. كل هذه المخاوف دعت إلى اتخاذ العديد من الاحتياطات للتغلب على هذه المشكلة وتهدف لتأكيد القابل لهذا القبول، سواء بالنقر المزدوج وتحرير طلب الشراء على الشاشة ورسالة من خلال البريد الإلكتروني أو الرد على بعض الأسئلة التي تؤكد موافقة المستهلك، مثل "هل تؤكد طلبك؟"، "هل تؤكد شراءك لهذا المنتج وبهذا السعر؟"، هكذا يمكننا القول بأن: الإمضاء المزدوج والذي يتم بضغطين متميزتين على ملمسين (زرين) مختلفين⁽³⁾، يعتبر قراءة إجبارية لشروط البيع ودليلاً على الموافقة⁽⁴⁾، الغرض من هذه الإجراءات التأكد من رغبة المستهلك في القبول وجعله في صورة أكثر فاعلية. بمنح فرصة للتروي والتدبر عن إرادة جازمة في القبول وعلى التشريعات المختلفة للتجارة الإلكترونية أن تتبنى نصاً يتطلب من المستهلك تأكيد القبول بكل صورته.

يثور تساؤل بشأن وجود تحفظ أو عدول عن القبول الإلكتروني ومدى تأثيره على انعقاد العقد، إذا كان التحفظ لا يمس العناصر الجوهرية للعقد، فإن العقد ينعقد، وأما إن كان يمس مشروعية العقد فإنه لا ينعقد وللقاضي أن يتحرى مدى مساس التحفظ بالشروط الجوهرية من خلال ظروف التعاقد وملاساته⁽⁵⁾، أما وملاساته⁽⁵⁾، أما بالنسبة للعدول عن القبول الإلكتروني فإنه من المقرر وفقاً للقواعد العامة وبموجب القوة

1 - GUINHARD(S), HARICHAUX(M) et TOURDONNET(R) : internet pour le droit, éd (6) Montchrestien E.J.A1999p209

2 - حسن عبد الباسط جمعي، نفس المرجع، ص39.

3 - Conseil d'état, section du rapport et des études, internet et les réseaux numériques, la documentation française, 3ème trim 1998p65

4 - TORRES(ch) l'internet et la vente aux consommateurs, Thèse pour le Doctorat, Université de paris 1999p67

5 - نوري حامد خاطر، عقود المعلوماتية، الدار العلمية للنشر، عمان، الطبعة الأولى 2001، ص13.

الملزمة للعقد، أن أيًا من طرفي التعاقد لا يستطيع أن يرجع عنه، فمتى تم التقاء الإيجاب بالقبول أبرم العقد، لكن نظرًا لأن المستهلك في العقد الإلكتروني ليس لديه الإمكانية الفعلية لمعاينة السلعة والإمام بمحصات الخدمة قبل إبرام العقد، فإنه يجب أن يتمتع بحق العدول⁽¹⁾ وقد تقرر هذا الحق للمستهلك في العديد من التشريعات؛ كالقانون الفرنسي في المادة (26/121) تقنين الاستهلاك والقانون الأمريكي الصادر عام 1965 بشأن البيع عبر المسافات والبيع عن طريق التلفزيون والقانون الإنجليزي. بموجب القانون الصادر عام 1974 كذلك القانون الكندي الصادر عام 1978، وما أقره القانون الألماني الصادر عام 1974 بشأن البيع بالتقسيط، كما قرر توجيه المجلس الأوروبي رقم 97/07 الصادر في 20 ماي 1997، وكذلك بالنسبة للقانون التونسي لسنة 2000 كل هذه القوانين تؤكد أحقية المستهلك في العدول، بشأن العقود الإلكترونية خلال فترة السماح، وتختلف هذه المدة من قانون إلى آخر⁽²⁾ ويكون الحق في العدول عن القبول عن طريق استبدال المبيع بأخر أو برد المبيع واسترداد الثمن، وقد لا يجدي نفعاً من الناحية العملية في بعض الحالات مثل عقود برامج الحاسوب، إذا تم إرسالها بالبريد العادي وقام العميل بفض الأختام ونزع الغلاف أو تم إرسالها إلكترونياً إلى ذاكرة الحاسب الآلي الخاص بالمستخدم. مع ذلك فإن التمتع بحق العدول ليس مطلقاً⁽³⁾، مثلاً تنزيل البرنامج من على الشبكة العقد يتم ولا يجوز العدول عنه ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.⁽⁴⁾

مما سبق فحق العدول حق إرادي يترك تقديره لكامل إرادة المستهلك وفقاً للضوابط القانونية، يمس بالقوة الملزمة للعقد ويشكل خروجاً على هذا المبدأ.

المبحث الثالث: مجلس العقد الإلكتروني

إن مجلس العقد مرحلة ضرورية من مراحل التعاقد الذي قد يتم على إثر مفاوضات تجري بين الطرفين من أجل الاتفاق على بنود العقد تتوج في النهاية بتطابق الإيجاب والقبول، فننتقل لمرحلة إبرام العقد ثم تنفيذه، ويستفاد من ذلك أن مجلس العقد يعد الحلقة الأخيرة في سلسلة الفترة السابقة على التعاقد ومرحلة قيام العقد فعلاً، لفترة المجلس هي الفترة التي ينعقد خلالها العقد وبدونها لا ينعقد. لكن إذا كان من الممكن الاستغناء عن مرحلة المفاوضات، فلا يمكن ولا يجوز الاستغناء عن مجلس العقد.⁽⁵⁾ وستتناول بيان ماهية مجلس العقد الإلكتروني في مطلب أول، ثم زمان ومكان إبرام العقد الإلكتروني كما يلي:

المطلب الأول: ماهية مجلس العقد الإلكتروني

إن العقد يتم بمجرد التعبير عن إرادتين متطابقتين لإحداث آثار قانونية، ينطبق ذلك على العقد الذي ينتمي إلى طائفة العقود التي ترم عن بعد من خلال شبكة الانترنت، فالبعد المكاني لطرفيه ووسيلة إبرامه أصبح واقعاً مؤثراً لا يمكن تجاهله، الشيء الذي أثر على ماهية مجلس العقد الإلكتروني وأثار خلافاً فقهيًا حول الطبيعة

1- أحمد محمد الرفاعي، الحماية المدنية للمستهلك، رسالة دكتوراه حقوق، عين شمس، مصر، 1994، ص 83.

2- 07 أيام في القانون الفرنسي، المادة 26/121، 30 يوماً في القانون الأمريكي، و10 أيام في القانون التونسي للمعاملات الإلكترونية المادة 29.

3- أسامة أحمد بدر، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني، دار النهضة العربية، ص 175.

4- خالد ممدوح ابراهيم، مرجع سابق، ص 350.

5- جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مجلس العقد في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، رسالة دكتوراه حقوق، الاسكندرية 2001، ص 65.

القانونية لهذا العقد. لبيان ماهية مجلس العقد الإلكتروني، يجب علينا أن نتطرق إلى تعريفه، عناصره ثم تحديد صورته وطبيعته القانونية.

الفرع الأول: تعريف مجلس العقد الإلكتروني وبيان عناصره: إن تنوع أساليب التعاقد وطبيعة العقود تجعل الفقه في موقف صعب في إيراد تعريف جامع مانع ويزداد الأمر صعوبة ودقة وتعقيداً إذا كانت الفكرة محل التعريف هي مجلس العقد خاصة في شكله الإلكتروني، وسنحاول من خلال هذا الفرع تعريف مجلس العقد الإلكتروني واستخلاص عناصره فيما يلي:

أولاً: تعريف مجلس العقد: سنقوم بعرض التعريفات المختلفة لمجلس العقد اللغوية، الفقهية والتشريعية على النحو التالي:

1. التعريف اللغوي لمجلس العقد: المجلس في اللغة (بكسر اللام) موضع أو مكان الجلوس، ويطلق لفظ المجلس على كل موضع يقعد فيه الإنسان.⁽¹⁾ والمجلس مشتق من جلس ومنها اشتقت كلمة الجلسة، والجلسة: مرة الجلوس وهي حصة من الوقت، يجلس فيها جماعة للنظر في شأن من الشؤون، قد تكون مغلقة إذا اقتضت على أعضائها ومفتوحة إذا شهدها معهم غيرهم.⁽²⁾

2. التعريف الفقهي لمجلس العقد: تتعدد المحاولات التي تناولت تعريف مجلس العقد فيعرفه فريق من الفقه بأنه: "الحالة التي ينشغل فيها المتبايعان بالبيع بما تستلزمه من المكان والزمان وظروف الانشغال بالتعاقد"⁽³⁾، إذا كان هذا التعريف قد جاء في سياق مجلس عقد البيع إلا أنه يصلح لتعريف مجلس العقد بصفة عامة، كما يتميز بإبراز عنصرَي الزمان والمكان، يؤكد أيضاً على ضرورة انشغال المتعاقدين بأمر التعاقد طالما بقي مجلس العقد قائماً، يتسع هذا التعريف ليشمل مجلس العقد الحقيقي والحكمي، بالتالي يصلح في إطار مجلس العقد التقليدي والإلكتروني خاصة ويبين دور ظروف الانشغال بالتعاقد التي قد ترتبط بالاشتراك بطبيعة الوسائل المستخدمة في إبراز العقد وتبادل الإرادة بين طرفي العقد، يرى بعض الفقه أن هذا التعريف ليس واضحاً أو متناسقاً ويعيب عليه استخدام لفظ "الحالة" في سياق التصريف، الذي من شأنه أن يجعل من مجلس العقد وحدة معنوية، ما يعد محلاً للنقد.⁽⁴⁾

ويعرفه جانب آخر من الفقه أنه: "مكان وزمان التعاقد الذي يبدأ بالانشغال بالبات بالصيغة وينقضي بانتهاء الانشغال بالتعاقد"، يبرز هذا التعريف بصياغته هذه بأنها جاءت عامة ومشملة على عنصرَي المجلس وهما المكاني والزمني، يبين أيضاً أن مجلس العقد يعد إحدى الفترات التي تسبق التعاقد، لذلك فإن أشخاص المجلس يطلق عليهم المتعاقدين لا العاقدين، لأن العقد لا ينعقد إلا في نهاية مجلسه، كما يحدد هذا التعريف النطاق الزمني للمجلس من حيث بدايته التي تنطلق مع بدء الانشغال بصيغة العقد ونهايته التي ترتبط إما بإبرام العقد

1- أحمد بن علي المقرئ الفيوم، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الجزء الأول، ص114.

2- المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية، مطبعة دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية 1972 الجزء الأول، باب الجيم، ص130.

3- عبد الناصر توفيق العطار، أحكام العقود في الشريعة الإسلامية والقانون المدني، عقد البيع، مطبعة السعادة، بدون تاريخ، ص163.

4- جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مرجع سابق، ص94.

فعلاً وبانتهاء الانشغال بأمر التعاقد، يرى صاحب هذا التعريف أن عبارة "الانشغال بالبات بالصيغة" هي التي تمثل معيار التمييز بين المجلس ومرحلة المفاوضات السابقة عليه، ففي المرحلة الخاصة بالتفاوض لا يكون الانشغال بالتعاقد بآناً بل يكون في مرحلة التمهيدي للتعاقد، ويضيف هذا الجانب الفقهي أن كلمة المجلس تشتمل عنصري الزمان والمكان معاً،⁽¹⁾ تبرز العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للمجلس من خلال عبارة "مكان وزمان" والواردة في سياق التعريف، يشمل هذا التعريف صورتي مجلس العقد، المجلس الحقيقي الذي يتحقق حال التعاقد بين حاضرين ويتوافر بشأن التعاقد التقليدي، والمجلس الحكمي الذي يخص حالة التعاقد بين الغائبين ومنها التعاقد الإلكتروني الذي يتم عن بعد، بحيث لا يجمع المتعاقدين فعلياً مكاناً واحداً.⁽²⁾

من جانبنا نرى أن مجلس العقد يتمثل في "الإطار الزماني والمكاني الذي يجمع المتعاقدين حقيقة أو حكماً والذي ينشغلان خلاله بإبرام العقد ويتبادلان فيه التعبير عن الإيجاب والقبول بالوسائل التقليدية أو المستحدثة". يحرص هذا التعريف على شمول وبيان عدة أمور مهمة منها:

*تجنب الإيجاز المخل والإسهاب الممل من خلال سرد أمور تستفاد ضمناً وتستخلص من سياقه.

*التأكيد على عنصري مجلس العقد الحقيقي والحكمي والتعاقد بالوسائل التقليدية والمستحدثة.

*يحدد بداية ونهاية المجلس حيث يستفاد منه ضمناً أن المجلس يبدأ بمجرد الانتقال بأمر التعاقد (الإيجاب والقبول) وينقض إما بالإبرام أو الأعراض (زوال حالة الانتقال بالتعاقد).

3. التعريف التشريعي لمجلس العقد: إن مجلس العقد فكرة من صنع الفقه الإسلامي⁽³⁾، أخذت بها التشريعات العربية وحرصت على النص عليها من خلال نصوص محدودة لا تكفي لتفصيل أحكام هذه النظرية، من هذه التشريعات:

القانون المدني الجزائري في المادة (64) على أنه: "إذا صدر الإيجاب في مجلس العقد، لشخص حاضر دون تحديد أجل القبول فإن الموجب يتحلل من إيجابه إذا لم يصدر القبول فوراً، وكذلك إذا صدر الإيجاب من شخص إلى آخر بطريق الهاتف أو بأي طريق مماثل"⁽⁴⁾، وفكرة مجلس العقد هذه لم يتناولها الفقه الفرنسي بوجه خاص، لذلك ليس لها صدى في التقنين الفرنسي.⁽⁵⁾

ثانياً: عناصر مجلس العقد: يتكون مجلس العقد من عنصرين أحدهما مادي وهو المكاني والثاني معنوي وهو الزماني، هذا الأخير يعد العنصر الجوهرية لمجلس العقد وسنوضح فيما يلي عنصري المجلس ومدى توافرها بشأن مجلس العقد الإلكتروني.

1- جابر عبد الهادي سالم الشافعي، نفس المرجع، ص128.

2- جابر عبد الهادي سالم الشافعي، نفس المرجع، ص128.

3- مصطفى محمد الجمال، القانون المدني في ثوبه الإسلامي، مصادر الالتزام، 1996، ص17.

4- ويقابلها في التشريعات العربية المادة 94 مدني مصري والمادة 96 مدني أردني، المادة 46 مدني كويتي، المادة 136 مدني إماراتي، المادة 82 مدني عراقي، المادة 75 مدني قطري، المادة 23 مدني مغربي. والمادة 183 من قانون الموجبات والعقود اللبناني.

5- محمد السعيد رشدي، مرجع سابق، ص28.

1. **العنصر المادي:** إن مجلس العقد هو الإطار الزمني والمكاني الذي يجمع المتعاقدين حقيقة أو حكماً لحظة إبرام العقد ويمثل العنصر المكاني أحد عنصري مجلس العقد.⁽¹⁾ وتتجلى أهميته في التعاقد بين حاضرين حيث يلتقيان فعلياً في مكان واحد يجمعهما طول الفترة اللازمة لإبرام العقد، قد يكون المكان الذي يبرم فيه العقد (العنصر المادي للمجلس)، مكاناً مفتوحاً أو مغلقاً، كما يمكن أن يكون حيزاً ثابتاً كمكتب أحد المحامين أو منزل أحد الطرفين أو متحركاً كإبرام العقد على متن باخرة متحركة.⁽²⁾

أ. **المقصود بعنصر المكان في مجلس العقد:** هو ذلك الحيز الثابت أو المتحرك الذي يجمع المتعاقدين فعلياً أو افتراضياً أثناء انشغالهما بالتعاقد⁽³⁾ يبدو من خلال هذا التعريف أن العنصر المادي لمجلس العقد هو حيز محدد يتلاقى فيه الطرفان جسدياً أو افتراضياً للتعاقد، فهذا المكان قد يأخذ مفهوماً واسعاً فيشمل التعاقد الإلكتروني أو يأخذ مفهوماً ضيقاً كما في حال التعاقد بين حاضرين من حيث الزمان والمكان، لا شك أن هذا المفهوم الأخير لا يتلاءم مع التعاقد الإلكتروني الذي يتم عن بعد كالتعاقد عبر الانترنت بشكل مباشر، حيث يرى كل طرف نظيره ويسمعه طوال فترة مجلس العقد.

الجدير بالذكر أن مكان المجلس الذي يجتمع فيه الطرفين يجب أن يسمح لكل منهما أن يرى الآخر ويسمعه بوضوح، وإلا فلا يستطيع كل طرف أن يصدر قراره عن بينة وبالتالي تنتهي حكمة مجلس العقد أصلاً. بمعنى آخر فإن مفهوم مجلس العقد يستلزم أن يتم تبادل الإيجاب والقبول بشكل شفوي ومباشر، الأمر الذي يعني أن كل طرف سيسمع كلام الآخر ويدرك ما يتلفظ به، فمجلس العقد يستدعي فهم الموجب إليه للإيجاب الموجه له وإدراكه وكذا فهم الموجب للقبول وإدراكه حيث أن لكل منهما الاستفسار من الآخر من أي أمر غامض في الإيجاب والقبول، ففي الإيجاب والقبول بين حاضرين يعد وقت اكتمال التعبير عن الإرادة وهو وقت فهمه وإدراكه وليس وقت سماعه.⁽⁴⁾

ب. **مدى توافر العنصر المادي في مجلس العقد الإلكتروني:** يتوقف على وجود العنصر المكاني بالمفهوم الضيق وصف مجلس العقد بكونه حقيقياً أو حكماً، لما كان التعاقد الإلكتروني يتم عن بعد، من خلال الوسيط الإلكتروني الذي سيساعد على التغلب على التباعد المكاني بين الطرفين فإن التعاقد الإلكتروني يعد تعاقداً بين غائبين من حيث المكان إذ لا يلتقي الطرفان فعلياً في حيز مكاني واحد، على أن بعض صور التعاقد الإلكتروني قد تتيح لكل طرف أن يرى الآخر ويجاوره ويسمعه بوضوح ويفهم كلامه بيسر، لعل ذلك ما جعل البعض من الفقه⁽⁵⁾ يذهب إلى أنه اعترافاً بدور الوسيط الإلكتروني المستخدم في التعاقد، في إزالة الحواجز الجغرافية وجعل العالم قرية صغيرة، يتواصل من في شرقها تمام التواصل مع من في غربها، كما لو كان يتواجد معه فعلياً

1- يزيد أنيس نصير، مرجع سابق، ص114.

2- أشرف عبد الرزاق ويح، التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين العربية، مجلة روح القوانين، الجزء الأول، العدد33، 2004، ص33.

3- سمير حامد، عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص145.

4- وحيد الدين سوار، التعبير عن الإرادة في الفقه الإسلامي، الطبعة 2، دار الثقافة، عمان 1998، ص102.

5- سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص52.

في ذات الغرفة، ويتيح لكل منهما أن يجاور ويفاوض الآخر بشأن كافة تفاصيل التعاقد، ما يفترض معه أنهما قد انتقلا إلكترونياً ليلتقيا افتراضياً في ذات المكان الممثل في الفضاء الإلكتروني. ينتهي هذا الفقه إلى أنه في حالة التعاقد الإلكتروني عبر الانترنت يصبح من المتاح نقل الكتابة والصوت والصورة معاً بحيث ينعدم الفاصل الزمني بين إعلان إرادة الطرف الأول (الموجب) وعلم الطرف الثاني (القابل) به والعكس، يعد التعاقد الإلكتروني الذي يبرم بهذه الآلية تعاقداً بين حاضرين حضوراً مفترضاً من حيث المكان.

الواقع أن التفسير على إطلاقه يمكن أن يؤدي بنا لنتائج عملية غير التي يريدها الفقه نفسه فلا شك أنه في حالة عدم اتفاق الطرفين على مكان إبرام العقد سيتم إعمال الأحكام القانونية الخاصة بالتعاقد بين غائبين لحل هذه المشكلة وسنعتد عندئذ بالمكان الذي علم فيه الموجب بالقبول مع الأخذ بالاعتبار أن وصول القبول يعتبر قرينة على العلم به.⁽¹⁾

2. العنصر المعنوي (الزماني): يعد العنصر المعنوي جوهر مجلس العقد، فهو الذي يعمل على تحقيق حكمته ويبرر سبب وجود نظرية مجلس العقد وهي كسب بعض الوقت للتفكير والتروي قبل إعلان الإرادة أو العدول عنها بعد إعلانها متى توافرت شروط الاعتداد بهذا العدول. يمكن تعريف هذا العنصر بأن الفترة الزمنية التي يظل المتعاقدين منتقلان خلالها بأمور العقد المراد إبرامه⁽²⁾ تتمثل هذه الفترة في تلك المدة الواقعة بين صدور الإيجاب والعلم بالقبول يتعين وجود هذا العنصر سواء كان المجلس حقيقياً أو حكماً أو كان التعاقد تقليدياً أو إلكترونياً. فقد أصبح المقصود باتحاد مجلس العقد تعاصر انشغال الطرفين بإبرام العقد حتى ولو كان التعاقد يتم عن بعد من خلال الوسائط الإلكترونية أو غيرها من وسائل الاتصال المباشر، بالتالي فإن اتحاد مجلس العقد هو- بصفة أساسية- اتحاد الزمان الذي يكون الطرفين خلاله منشغليين بأمور التعاقد، فإن التعاقد الإلكتروني يعد تعاقداً بين حاضرين من حيث الزمان لكون الكتابة بين الغائبين من خلال الشبكة تماثل التعبير باللفظ في التعاقد بين الحاضرين (الكتاب كالحطاب).⁽³⁾

أما في ما يخص تحديد الفترة الزمنية لمجلس العقد الإلكتروني التي تعد بداية تحقق العنصر المعنوي فإن الأمر يختلف وفقاً لأسلوب وطريقة التعاقد،⁽⁴⁾ فإذا كان التعاقد يتم مباشرة من خلال الموقع الإلكتروني web سواء كان التعاقد عن طريق الضغط على زر الموافقة الموجودة OK-BOX أو عن طريق التنزيل عن بعد Downloade فإن النطاق الزماني لمجلس العقد يبدأ من لحظة دخول الموجب إلى الموقع الإلكتروني الذي صدر منه الإيجاب ويستمر العنصر الزمني طول فترة المناقشات والمفاوضات حتى يخرج القابل من الموقع أو يخرج الموجب من الموقع أو يعدل عن إيجابه رغم بقاءه على الموقع. وإذا كان التعاقد الإلكتروني يتم من خلال الرسائل الإلكترونية المرسلة عبر البريد الإلكتروني (E-MAIL) أو بواسطة الكتابة المتبادلة بين الطرفين، فإن مجلس العقد الإلكتروني يبدأ منذ

1- راجع المادة 67 مدني جزائري، المادة 97 مدني مصري، المادة 142 مدني اماراتي المادة 78 مدني قطري، والمادة 101 مدني أردني.

2- أشرف عبد الرزاق ويح، مرجع سابق، ص 72.

3- مراد محمد يوسف مطلق، التعاقد بوسائل الاتصال الإلكتروني، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه حقوق عين شمس 2007 ص 115.

4- خالد ممدوح ابراهيم، مرجع سابق، ص 363.

لحظة صدور الإيجاب ويستمر لحين خروج أحد الطرفين أو كليهما من الموقع، أما إذا كان التعاقد غير مباشر (غير لحظي) فإن مجلس العقد يبتدئ من لحظة اطلاع القابل على المعروض عليه، سواء كان منتج أو خدمة ويستمر حتى تنتهي المدة المحددة إن وجدت وإلا رجع في ذلك إلى الأعراف⁽¹⁾ وإن كنا نرى أنه ونظراً لحداثة التعاقد الإلكتروني لا توجد حتى الآن أعراف تجارية يمكن الرجوع إليها في هذا الشأن⁽²⁾.

أما في حالة التعاقد عن طريق المحادثة والمشاهدة فإن مجلس العقد يبتدئ من حيث صدور الإيجاب ويستمر حتى الانتهاء من المحادثة.

الفرع الثاني: تحديد صور وطبيعة مجلس العقد الإلكتروني: قد يكون مجلس العقد حقيقياً حيث يتم التعاقد بين حاضرين معاً وجهاً لوجه ليلتقي الطرفان فعلياً ويجمعهما حيز مكاني محدد، وقد يكون حكماً حيث يكون أحد المتعاقدين غائباً عن مكان مجلس العقد أو تفصله عن الآخر مسافة لا تتيح له رؤيته و الالتقاء به بدنياً بشكل فعلي، مع انتشار التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الحديثة سواء في المعاملات الداخلية أو الخارجية الأمر الذي يمكن التساؤل عنه حول حقيقة التعاقد عن طريق هذه الوسائل هل يأخذ صورة التعاقد بين الحاضرين بالتالي تسري عليه أحكام مجلس العقد الحقيقي؟ أم يأخذ صورة التعاقد بين الغائبين وتسري عليه أحكام مجلس العقد الحكمي؟ سوف نتناول صور مجلس العقد أولاً ثم الطبيعة القانونية له كما يلي:

أولاً: صور مجلس العقد: يتخذ مجلس العقد صورتين وهما مجلس العقد الحقيقي ومجلس العقد الحكمي.

1. مجلس العقد الحقيقي (التعاقد بين حاضرين): الأصل أنه عند إبرام العقد يجب أن يلتقي الموجب والموجب له أو من ينوب عنهما أو عن أحدهما، بشكل مباشر يسمح لهما بالتفاوض على شروط العقد والاتفاق على بنوده وتوقيع مستنداته العقدية، ويثور التساؤل حول المقصود بمجلس العقد الحقيقي وما هي شروطه.

أ. المقصود بمجلس العقد الحقيقي: يمكن تعريف مجلس العقد الحقيقي بأنه: "ذلك المجلس الذي يكون المتعاقدان حاضرين فيه حضوراً يقينياً معاً"، ويعرفه البعض بأنه: "المكان الذي يجمع المتعاقدين بحيث يضلا على اتصال مباشر ويسمع أحدهما الآخر مباشرة حال كونهما منصرفين إلى التعاقد لا يشغلها عنه شاغل"⁽³⁾.

ب. شروط مجلس العقد الحقيقي: لكي نكون بصدد مجلس العقد الحقيقي فيلزم توافر عدة عناصر حيث تعد بمثابة ضمانات لتحقيق الاتصال الفعال بين الإيجاب والقبول بما يؤدي لانعقاد العقد على النحو المقصود قانوناً، تتمثل أهم هذه العناصر أو الشروط فيما يلي:

* يشترط لمجلس العقد الحقيقي حضور كل من المتعاقدين حضوراً حقيقياً وجهاً لوجه، يتعين التمييز بين وقت حضور الطرفين ووقت بدأ مجلس العقد فعلاً، لكي يكون حضور الطرفين فعلياً في مجلس العقد ذا جدوى فيجب أن يكون النطاق المكاني لمجلس العقد الحقيقي يسمح لهما بتبادل الإيجاب والقبول ويتيح لكل منهما أن

1- عبد الله بن ابراهيم الناصر، العقود الإلكترونية، دراسة فقهية تطبيقية مقارنة، بحث مقدم الى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، الامارات 2003ص247.

2- خالد ممدوح ابراهيم، مرجع سابق، ص364.

3- جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مرجع سابق، ص239، وكذا محمد السعيد رشدي، التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة مع التركيز على البيع بواسطة التلفزيون، مطبوعات جامعة الكويت، 1998، ص28.

يرى الآخر ويسمعه بوضوح ويسر، فالسمع والعلم بإرادة الطرف الآخر هما أساس الاتصال بين الإرادتين ويمكن من التحقق الموافقة بينهما.⁽¹⁾ على أية حال فإنه عند الخلاف يستعين القاضي بالعرف السائد من أجل تحديد النطاق المكاني لمجلس العقد الحقيقي الذي يسمح باتحاده على النحو الذي حدده القانون.

* يجب أن يكون صدور الإيجاب والعلم به في وقت واحد هو وقت مجلس العقد، لأن مجلس العقد الحقيقي يقتضي أن يكون المتعاقدين حاضرين معاً حضوراً حقيقياً، وهذا لا يعني لزوم فورية الرد على الإيجاب بمجرد صدوره فلا يوجد ما يمنع من انقضاء فترة زمنية معقولة بين صدور الإيجاب والعلم به والرد عليه، مثال ذلك أن يكون الإيجاب قد صدر بلغة غير التي يفهمها الموجب له فيحتاج الأمر لبعض الوقت لترجمة الإيجاب إلى لغة الطرف الآخر ليصدر قراره بشأن التعاقد وهو على بينة.⁽²⁾

خلاصة القول، سواء صدر القبول فور صدور الإيجاب أو كان بينهما فاصل أو فارق أثناء قيام مجلس العقد، يمكننا القول بأن الإيجاب قد صدر وتم العلم به في وقت واحد هو "وقت انعقاد المجلس" لعل هذا ما يحقق مقولة أن ساعة مجلس العقد تعد وحدة زمنية واحدة، فتأخر العلم بالإيجاب عن صدوره بعض الوقت يكونان كأنهما في وقت واحد بالتالي لا يمنع انعقاد العقد طالما ظل المجلس منعقدًا.⁽³⁾ الواقع أن أعمال الشرطين السابقين هو ما يساعدنا على تحديد مجال مجلس العقد الحقيقي بحيث يخرج عنه حال وجود كل متعاقد في مكان مغاير لحظة الإبرام وحال مرور مدة طويلة بين صدور الإيجاب أو القبول والعلم بهما من طرف المعني.

يرى بعض الفقه⁽⁴⁾ أنه يخرج عن نطاق مجلس العقد الحقيقي أيضاً حالة ارتباط الإيجاب بميعاد معين للقبول على اعتبار أن ذلك ما يتفق مع نص المادة (1/64) من القانون المدني الجزائري والمواد المناظرة لها في التشريعات العربية، على أننا نتفق مع جانب آخر من الفقه ينتهي إلى أن فكرة مجلس العقد متحققة في القانون المدني الجزائري حتى في حالة فورية القبول، دليل ذلك أن الرأي الأول لا يمار في أن نص المادة (1/64) من القانون المدني الجزائري يمنح الموجب خيار العدول كما يعطي الموجب له خيار القبول.⁽⁵⁾ الواقع أن الصعوبة تكون في حالة كون المدة الملزمة للإيجاب تمتد لما بعد انقضاء مجلس العقد، مثال ذلك أن يجتمع الطرفان يوم 2012/12/1 ويصدر الإيجاب ويقترن بمدة يمكن أن يصدر خلالها القبول بحيث تنتهي المدة يوم 2012/12/12 فعندئذ تكون العبرة بالمدة وليس بالمجلس الذي تقرر فيه. من جانبنا نعتقد أننا في هذا الغرض نكون بصدد امتداد لفترة المفاوضات لأن الموجب له قد يعدل الشروط التي يتفاوض بشأنها والتي وردت بالإيجاب، ما يعد عندئذ بمثابة إيجاب جديد.⁽⁶⁾ يعني ذلك أن مجلس العقد يتحقق يوم 2012/12/12 وينعقد فيه العقد في حالتين؛ إذا جاء

1- حسن محمد بودي، التعاقد عبر الأنترنت، دراسة مقارنة، مجلة روح القوانين، الجزء الأول، العدد 37، 2006، ص 181.

2- جابر عبد الهادي سالم الشافعي، نفس المرجع، ص 239.

3- محمد نجيب عوضين، أسس التعاقد بالوسائل المستحدثة، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون المدني، مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة العدد 75، 2005، ص 99.

4- عبد الفتاح عبد الباقي، موسوعة القانون المدني، نظرية التعاقد والإرادة المنفردة 1984، ص 149.

5- المسلك الذي أخذ به المشرع المصري في المادة 1/94 مدي مصري وبعض التشريعات العربية، سبق ذكرها. عبد الفتاح عبد الباقي، مرجع سابق، ص 151.

6- حسام الدين كامل الأهواني، المفاوضات في الفترة قبل التعاقدية ومراحل إعداد العقد الدولي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد 2، السنة 38، جوان 1996، ص 117.

القبول مطابقاً للإيجاب أو عدل فيه الموجب له فصار إيجاباً جديداً قبله الموجب في ذات المجلس.⁽¹⁾ بخصوص مدى إمكانية اعتبار مجلس العقد الإلكتروني من قبيل هذه الصورة، فإنه لا يتحقق ذلك على اعتبار أن العقد الإلكتروني عقد يتم عن بعد، بالتالي فإن مجلس العقد الإلكتروني مكان افتراضي ويتم في فضاء الكتروني Espace Cyber فلا يجمع حضور المتعاقدين في مكان واحد حضوراً حقيقياً وهو ما لا يتوافق مع تعريف مجلس العقد الحقيقي كما بيناه فيما سبق.

2. مجلس العقد الحكمي (التعاقد بين غائبين): خلافاً لمجلس العقد الحقيقي فإنه بصدد مجلس العقد الحكمي قد يفصل صدور الإيجاب أو القبول عن العلم به فترة زمنية طويلة لا يمكن معها القول بالاتحاد الفعلي لمجلس العقد، كما أنه قد يفصل أحد المتعاقدين عن الآخر مئات الأميال عندئذ تنور فكرة مجلس العقد الحكمي كمقابل لفكرة مجلس العقد الحقيقي، ما يحقق مرونة نظرية مجلس العقد من حيث أنها تشتمل العقد الإلكتروني الذي هو محور دراستنا وغير من صور التعاقد بوسائل الاتصال سواء التقليدية منها أو الحديثة، فالمعروف أنه يتم اللجوء لهذه الوسائل في التعاقد بغية التغلب على بعد المسافات التي تفصل كل طرف عن الآخر بحيث لا تمثل عائقاً في سبيل إبرام العقد.⁽²⁾ الواقع أن الأخذ بفكرة مجلس العقد الحكمي هو الذي يرفع الحرج عن المتعاقدين وييسر عليهم ويحقق مصالحهم، وإغفال تلك الفكرة يعني تضيق نطاق مجلس العقد بالتالي تقليص نطاق نظرية العقد بصفة عامة.⁽³⁾ سنتناول فيما يلي تعريف مجلس العقد الحكمي وبيان شروطه، ثم نطبقها على العقد الإلكتروني لبيان طبيعة مجلسه وتحديد ما إذا كان حقيقياً أو حكماً.

أ. تعريف مجلس العقد الحكمي: يقصد بمجلس العقد الحكمي (التعاقد بين غائبين) بأنه التعاقد بين متعاقدين لا يجمعهما مجلس واحد بغض النظر عن وسيلة التعاقد، الكتاب والرسول وغيرهما.⁽⁴⁾

يعرف كذلك بأنه: "ذلك المجلس الذي يكون أحد المتعاقدين غير حاضراً فيه". بعبارة أخرى هذا المجلس هو التعاقد الذي يتم بين متعاقدين لا يجمعهما مجلس واحد ويتم التعبير عن الإرادة بصدده بالكتابة أو الرسول أو الاتصال عبر شبكة الاتصال الحديثة، وتجدد الإشارة إلى أن البعض⁽⁵⁾ يرى أن فقه القانون المدني ينحصر في بيان وقت انعقاد العقد بين الغائبين عن صدور القبول، وجاء نص المادة (67) من القانون المدني الجزائري ليؤكد على ذلك بنصه على أن "يعتبر التعاقد ما بين الغائبين قديم في المكان والزمان اللذين يعلم فيهما الموجب بالقبول ما لم يوجد اتفاق أو نص قانوني يقضي بغير ذلك". لا جدال في أن هذا النص من العمومية والمرونة بما يجعله قابلاً للتطبيق في مجال التعاقد الإلكتروني. يتضح مما سبق أن المشرع الجزائري وغيره من التشريعات العربية⁽⁶⁾ قد عرفوا نظرية مجلس العقد بصورتيه (الحقيقي والحكمي)

1- جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مرجع سابق، ص250.

2- بشار طلال أحمد مومني، مشكلات التعاقد عبر الأنترنت، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه حقوق، عين شمس 2005، ص151.

3- جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مرجع سابق، ص252.

4- محمد نجيب عوضين، مرجع سابق، ص184.

5- محمد نجيب عوضين، نفس المرجع، ص447.

6- على سبيل المثال: المادة 97 مدني مصري، المادة 77 مدني قطري، المادة 98 مدني سوري والمادة 49 مدني كويتي.

ب. شروط مجلس العقد الحكمي: يتفق مجلس العقد الحقيقي مع نظرية الحكمي من حيث ضرورة توافر أركان العقد المعروفة، من ثم يتوافر الايجاب والقبول وتطابقهما على ان مجلس العقد الحكمي يختلف من حيث مكان وزمان صدور الايجاب والوصول الى علم الموجب له والعكس. سنبين تلك الخصوصية التي تميز هذه الصورة من صور مجلس العقد من خلال الشروط التالية:

* وجود الايجاب أو القبول وتوافر وسيلة نقلهما لعلم الطرف الآخر، مفاد ذلك أنه لا بد من صدور الايجاب أو القبول وفقاً للقانون، بحيث ينوب وصول الايجاب للموجب له عن حضور الموجب نفسه. بمكان وصول الايجاب، إذ يستعاض عن ذلك بوسائل الاتصال وأهمها الانترنت في حالة التعاقد الإلكتروني، فوسيلة نقل الايجاب لعلم الموجب له أو العكس هي التي تؤدي على التباعد المكاني بينهما وقت ابرام العقد، بدون صدور الايجاب أو القبول لا قيمة للوسيلة وبدون هذه الاخيرة لا يتحقق التطابق بين الارادتين بالتالي لا يمكن انعقاد العقد⁽¹⁾، ولا يخفى على أن كل متعاقد حين يعبر عن ارادته فانه يقصد وصولها لعلم الطرف الآخر ويكون منتظراً للرد الاخير بغية اتمام التعاقد، يستلزم ذلك ايضاً أن يكون وصول التعبير عن الارادة والعلم به ممن وجه هذا التعبير اليه في وقت واحد.

* أن يظل المتعاقدان منشغلان بالتعاقد، يعني ذلك أن الموجب يجب أن يظل على ايجابه بحيث لا يصدر عنه ما يفيد عدوله أو اعراضه عنه، كما يجب أن يظل القابل كذلك مهتماً بأمر التعاقد بحيث لم يشغله عنه شاغل آخر، على ذلك فاذا اتصل جزائري بتونسي عن طريق الانترنت وعرض عليه ان يبيعه متراً بالجزائر العاصمة فبدأ الاخير يسأل عن مساحة المنزل وثمنه ثم انحرف بالحديث الى احوال الجزائريين ومشكلة الاسعار والانتخابات السياسية... الخ فان العقد لا ينعقد لان احد الطرفين انشغل عن مواصلة الاهتمام بأمر التعاقد بالتالي لم تتوافر شروط مجلس العقد الحكمي⁽²⁾، يرتبط بما سبق ايضاً ضرورة أن يصدر القبول خلال المدة التي يبقى فيها الايجاب ملزماً، فاذا كان الموجب قد حدد هذه المدة التي يبقى فيها الايجاب ملزماً، فاذا كان الموجب قد حدد هذه المدة صراحة فلا مشكلة أما اذا لم يحدد الموجب تلك المدة التي يلتزم خلالها بالإيجاب فان القاضي بما يتمتع به من سلطة تقديرية، يتولى أمر تحديدها في ضوء ظروف التعاقد وطبيعة العقد وأهمية محله، على ذلك فاذا أرسل الموجب رسالة عبر البريد الإلكتروني (E-MAIL) للموجب له تتضمن ايجاباً محدداً وباتاً وسارياً لمدة اسبوع فان القبول المطابق يجب أن يصدر خلال هذه المدة، فاذا صدر ذلك القبول بعد ذلك فلا ينعقد العقد لان هذا القبول المتأخر لا يعدو عندئذ ان يكون مجرد ايجاب جديد يحتاج هو ذاته للقبول، كذلك الشأن لو صدر القبول خلال المدة لكنه لم يكن مطابقاً للإيجاب⁽³⁾.

1- جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مرجع سابق، ص252، د/أشرف عبد الرزاق ويح، مرجع سابق، ص73.

2- يجدر التمييز بين انصراف أحد المتعاقدين عن التعاقد بانشغاله بأمر اخر وبين انشغال الرسول عن أمور التعاقد بعد أن أبلغ الرسالة التي حمله الموجب إليها فانصراف الرسول لا يؤثر على الإيجاب طالما نقله لعلم الموجب له، د/مصطفى أحمد أبو عمرو، مرجع سابق، ص92.

3- محمد حسين منصور، النظرية العامة للالتزام، مرجع سابق، ص104. د/نبيل ابراهيم سعد، مصادر الالتزام، مرجع سابق، ص119.

ثانياً: الطبيعة القانونية لمجلس العقد الإلكتروني: لقد أدى تنوع أساليب التعاقد عبر الانترنت بضلاله على موقف الفقه من طبيعة مجلس العقد الإلكتروني، فقد يتم التعاقد عبر الرسائل الإلكترونية المرسله عبر البريد الإلكتروني (E-MAIL) وهذه قد لا يعلم بمضمونها المرسل إليه لحظة صدورها، كما قد يتم التعاقد من خلال الاتصال المباشر المسموع أو المقروء و المرئي ذلك من خلال تزويد جهاز الحاسب الآلي لدى الطرفين بكاميرا تجعل كل طرف يرى الآخر ويسمعه في ذات الوقت، مثال ذلك برنامج (MASENGER) الذي يسمح لكل منهما في حالة تثبيت كاميرا بالجهازين أن يرى و يسمع الطرف الآخر في ذات الوقت، يمكن أيضا لكل منهما عندئذ أن يرى على شاشة جهازه ما يكتبه الطرف الآخر في الوقت نفسه كما هو الحال في برنامج (MultiMedia)، فهل نكون عندئذ بصدد تعاقد بين حاضرين أم تعاقد بين غائبين⁽¹⁾ وهل الغياب هنا يكون من حيث المكان ام الزمان ام معاً؟

للإجابة على هذه التساؤلات تعددت الاتجاهات الفقهية بصدد بيان عما اذا كان التعاقد عن طريق الانترنت تعاقد بين حاضرين أم بين غائبين ونعرض لاهم هذه الاتجاهات على النحو التالي:

1. يرى البعض ان العقد الإلكتروني هو تعاقد بين غائبين من حيث الزمان والمكان شأنه في ذلك شأن التعاقد بطريقة المراسلة أو التعاقد بطريقة التليفون⁽²⁾. أو التليمايك ولا يختلف عنهم الا في الوسيلة التي يتم بها حيث اصبحت وسيلة التعاقد الكترونية ويرى هذا الرأي ان التعاقد الإلكتروني يكون بين غائبين نظراً لعدم صدور الايجاب والقبول في نفس اللحظة، بل يوجد فاصل زمني بين علم الموجب بالقبول وصدوره.⁽³⁾ بالإضافة الى اختلاف مكان المتعاقدين، اي ان مجلس العقد في التعاقد الإلكتروني يعتبر مجلس عقد حكمي ونطبق عليه احكامه، وهو مجلس وصول وعلم الوجه اليه بالإيجاب وقبوله له ونقل شبكة الانترنت للإيجاب ما هو الا نقل عن طريق وسيلة كالرسول⁽⁴⁾، كل ما هنالك ان النقل هنا يتم عن طريق وسيط الكتروني. يرجع البعض اعتبار التعاقد الإلكتروني تعاقدًا بين غائبين على أساس أنه يجعل المستهلك يستفيد من حق الرجوع الذي منحه إياه المشرع في حالة التعاقد عن بعد.⁽⁵⁾

إن هذا الرأي قد تجاهل حقيقة هامة، هي أن التعاقد الإلكتروني قد يتم لحظياً، أي يكون هناك تعاصر بين الايجاب والقبول، حيث يكون كل من المتعاقدين على اتصال مباشر بالأخر سواء بالكتابة أو الصوت أو الصورة، كما هو الشأن في حالة التعاقد عبر البريد الإلكتروني وباستخدام ميكروفون وكاميرا فيديو، ففي هذه

1- سميح حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص144.

2- يرى البعض أن التعاقد عن طريق التلفون هو تعاقد بين غائبين من حيث المكان لبعده المسافة وبين حاضرين من حيث الزمان لأن كلا الطرفين المتعاقدين يسمع كلام الآخر في اللحظة نفسها، إلا في حالة التلفون المرئي حيث يزود التلفون بكاميرا تلفزيونية تنقل صورة المتكلم عبر شبكة التلفون، يكون تعاقدًا بين حاضرين من حيث الزمان والمكان، د/عباس العبودي، مرجع سابق، ص148.

3- أسامة أحمد بدر، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني، مرجع سابق، ص225.

4- جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مرجع سابق، ص299.

5- كما هو الشأن في القانون الفرنسي 1988 الخاص بحماية المستهلك، د/عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص49.

الحالة فان عنصر الزمن يتلاشى اذ لا يستغرق زمن وصول الرسالة الالكترونية جزء من الثانية مما يصعب معه اعتبار التعاقد الالكتروني تعاقد بين غائبين.

2. على عكس الرأي الأول يرى ان التعاقد الالكتروني تعاقدًا بين حاضرين من حيث الزمان والمكان حيث يكون الطرفين على اتصال مباشر فيما بينهما، فعلى الرغم من أن المتعاقدين غائبان فانه لا يفصل ما بين صدور القبول والعلم به زمن التعاقد وعلى الرغم من تباعد الأجساد فجميع لوازمها متوفرة في الحال وعلى ذلك فان تلاشي الحدود الجغرافية التقليدية على اثر استخدام وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت في التعاقد جعل الطرفين يلتقيان في مجلس العقد افتراضياً لا حقيقياً، يمكن القول عندئذ بان احدهما قد انتقل حكماً لمكان آخر وذلك لان اطراف العقد يكونون على اتصال دائم عبر شبكة الانترنت قد يتم بالكتابة كما هو الحال بالنسبة لبرنامج فري تيل Free tell، أو برنامج الحوار chat وقد يكون بالصوت كما هو الحال بالنسبة لبرنامج fox wire وقد يكون بالصوت والصورة والكتابة وذلك إذا كان الكمبيوتر مزوداً بكاميرا وميكروفون. كما هو الحال في برنامج ملتيميديا⁽¹⁾ الأمر الذي يتحقق به الحضور في مجلس العقد الإلكتروني ويكون تبعاً لذلك تعاقدًا بين حاضرين حضوراً مفترضاً من حيث الزمان والمكان.

إن هذا الفقه يساوي بين الحالتين ويجعل من مجلس التعاقد فيهما حقيقياً لا حكماً فهو يعد تعاقدًا بين حاضرين من حيث الزمان والمكان.⁽²⁾

3. يرى جانب ثالث من الفقه أن التعاقد الإلكتروني يعتبر تعاقدًا بين حاضرين لانعدام الفاصل الزمني بين صدور القبول وعلم الموجب به، لأنه يتم بوسيلة سمعية بصرية بين شبكة الانترنت AUDIOVISIAL كما هو الحال في استخدام الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة⁽³⁾. مما يسمح بالتفاعل بين طرفين يضمهما مجلس واحد حكومي افتراضي، يشبه في ذلك التعاقد بالتليفون من ناحية العلم الفوري ويأخذ نفس حكمه أي التعاقد بين حاضرين من حيث الزمان⁽⁴⁾. وفكرة الفروق الزمنية التي تفرضها عملية التعاقد بين غائبين غير متوافرة بالنسبة للعقد الإلكتروني، قد لا يعني هذا أن من وجهت إليه الرسالة قد علم بها لحظة وصولها، فقد يكون الكمبيوتر المرسل إليه مغلقاً في هذا الوقت وقد لا يكون هو مستلم الرسالة الالكترونية فقد يستلمها احد مقدمي خدمات الانترنت التي يبلغها له فيما بعد، في كلتا الحالتين يكون هناك فاصل زمني بين إرسال القبول وعلم من وجهت إليه بمحتواها⁽⁵⁾ يعتبر تعاقدًا بين غائبين من حيث المكان شأنه شأن التعاقد بالمراسلة، ليكون طرفي العقد الإلكتروني يتواجدان في دول مختلفة ويتم تنفيذ الالتزامات إلكترونياً، كما في الخدمات المصرفية والاستشارات القانونية، أو عن طريق التسليم المادي.

1-LINANT de Belle fonds, HOLLANDE, Pratique du Droit de L'informatique, DELMAS,Paris,1998 p10.

2- رضا متولي وهدان، النظام القانوني للعقد الإلكتروني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، حقوق، المنصورة، مصر، العدد42،2007، ص144.

3- أحمد شرف الدين، مرجع سابق، ص156.

4- يزيد أنيس نصير، مرجع سابق، ص114.

5- أحمد شرف الدين، نفس المرجع، ص155.

إن الأخذ بفكرة أن العقد الإلكتروني يعتبر تعاقداً بين حاضرين من حيث الزمان وبين غائبين من حيث المكان يؤدي إلى تجزئة مجلس العقد، أمر يتعذر الأخذ به لأن مجلس العقد يتطلب وحدة المكان واستمرارية زمنية متصلة وهذا الرأي يؤدي إلى تجزئة هذه الوحدة الزمانية والمكانية⁽¹⁾. فضلاً عن أن هذا القول يعمل على الخلط بين مجلس العقد الحقيقي ومجلس العقد الحكمي، كما أنه ليس هناك مجلس عقد مختلط (حقيقي وحكمي) فالمجلس إما أن يكون حقيقياً أو حكماً، وفكرة العقد المختلط تؤدي إلى تجزئة مجلس العقد من خلال تجزئة أركانه (الركن المادي والركن المعنوي)، حيث يطبق على زمان المجلس أحكام العقد الحقيقي، في حين يطبق على مكان المجلس أحكام العقد الحكمي⁽²⁾.

رأينا في هذا الشأن أن التعاقد الإلكتروني عبر شبكة الانترنت واختلاف وجهات النظر بشأنها، يعتبر كالتعاقد عن طريق الهاتف وهو تعاقداً بين حاضرين من حيث الزمان وفقاً لأحكام المادة (64) من القانون المدني الجزائري لانعدام الفاصل الزمني بين صدور الإيجاب أو القبول والعلم به من جانب من يوجه إليه⁽³⁾، هذا إن كان القبول عن طريق الضغط على زر الموافقة في حالة التعاقد عن طريق أحد مواقع الشبكة أو عن طريق غرف المحادثة أو الوسائل السمعية والبصرية فيكون العقد الإلكتروني المبرم بهذه الوسائل تعاقداً بين حاضرين لتعاصر الإيجاب والقبول⁽⁴⁾.

أما إذا كان القبول عن طريق البريد الإلكتروني فقد يتحقق ذلك وقد لا يتحقق فيه الاتصال الخطي نظراً لأن جهاز كمبيوتر الموجب قد يكون مغلقاً وقت بث رسالة القابل مثلاً أو يكون هناك عطل في الشبكة يعيق وصول القبول فيحول دون الاتصال اللحظي.

خلاصة القول، يقصد بمجلس العقد، الحالة التي ينشغل فيها المتعاقدان بالعقد⁽⁵⁾، والغرض منه منح التعاقدين التعاقدين فترة للتدبير والتروي في أمر التعاقد طيلة مجلس العقد الذي يبدأ بالانشغال بالبات بالصيغة (الإيجاب) فيثبت للموجب خيار الرجوع عن إيجابه كما يثبت لمن وجه إليه الإيجاب خيار القبول أو الرفض طالما لم ينقضي المجلس، كما أن لمجلس العقد أهمية للعقد تتمثل في تحديد مكان وزمان العقد الذي يمكن عن طريقه معرفة المحكمة المختصة وكذا القانون الواجب التطبيق في حالة قيام نزاع، يتنوع مجلس العقد إلى نوعين حقيقي وحكمي، يفرق بينهما عنصر الزمان والمكان إلا أن إجماع الفقه على أن معيار التزامن هو ضابط التمييز بينهما بالتالي يقوم على ركنين المادي وهو المكان، والمعنوي وهو الزمان، كما يشترط لتكوين مجلس العقد الإلكتروني شرطان: أولهما حضور المتعاقدين في مجلس العقد حضوراً افتراضياً، وثانيهما بدء الانشغال بالصيغة. أما بشأن طبيعته القانونية فهو تعاقداً بين حاضرين زماناً وغائبين مكاناً إلا في التعاقد غير اللحظي حيث يكون بين غائبين زماناً ومكاناً، تثير هذه المسألة أهمية كبيرة تتعلق بوقت نفاذ العقد والقانون الواجب التطبيق

1- أسامة أبو الحسن مجاهد، مرجع سابق، ص23.

2- جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مرجع سابق، ص297.

3- سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص145.

4- خالد إبراهيم ممدوح، مرجع سابق، ص372.

5- عبد الناصر توفيق العطار، مصادر الالتزام، مؤسسة البستاني للطباعة، 1990، ص35.

والمحكمة المختصة بنظر النزاع.

المطلب الثاني: زمان ومكان إبرام العقد الالكتروني

يتم العقد بتطابق الإرادتين، يصدق ذلك على العقود التقليدية والالكترونية على السواء في اللحظة الزمنية التي يقترن فيها القبول بالإيجاب، وهذا الاقتران إما أن يكون حقيقياً فيسمى بالتعاقد بين حاضرين أو يكون حكماً فيسمى بالتعاقد بين غائبين⁽¹⁾.

تظهر الصعوبة في تحديد زمان ومكان انعقاد العقد عادة في التعاقد بين غائبين لوجود فاصل زماني بين صدور القبول وعلم الموجب به في أغلب الأحوال، بما أن العقود الالكترونية المبرمة عبر الانترنت تدخل ضمن طائفة العقود المبرمة عن بعد (عقود المسافات)، التي تتعدى دون الحضور والوجود المادي للطرفين في مجلس عقد واحد، فإن مسألة تحديد انعقاد العقد الالكتروني ومكانه تعد من أهم المسائل القانونية التي يثيرها التعاقد الالكتروني عبر الانترنت والتي تستوجب معالجة قانونية تتماشى مع طبيعة هذا النمط من التعاقد.⁽²⁾ خاصة وأن قانون التجارة الالكترونية النموذجي لسنة 1996 والتوجيه الاوروبي بشأن التجارة الالكترونية⁽³⁾ الصادر سنة 2000 لم يحدد لحظة ومكان إبرام العقد.

حظيت مسألة تحديد زمان ومكان إبرام العقود بشكل عام باهتمام كبير من الفقه والقضاء والتشريع وذلك لأهمية النتائج التي تترتب على تحديد هذه المسألة⁽⁴⁾ فتحديد زمان إبرام العقد يترتب عليه معرفة الوقت الذي يحق فيه للمستهلك العدول عن التعاقد، وكذا تحديد تنفيذ العقد لآثاره إما من حيث المكان فتظهر الأهمية في معرفة القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة بالنظر في النزاع في حالة حدوثه⁽⁵⁾.

ويثور التساؤل حول متى وأين ينعقد الالكتروني؟ وبيان ذلك نقسم هذا المطلب إلى فرعين، نخصص أولهما لزمان انعقاد العقد الالكتروني، والثاني لمكان انعقاده، وذلك في ضوء الأحكام الواردة بهذا الصدد، في القواعد العامة حسب مقتضى الأحوال ودون الخوض في تفاصيلها لمعرفة مدى تناسبها مع هذه الصورة الجديدة من العقود، ثم نتناول موقف بعض التشريعات الالكترونية الدولية والغربية والعربية.

الفرع الأول: زمان ابرام العقد الالكتروني: إن العقد الالكتروني يعتبر تعاقد بين حاضرين من حيث الزمان وتعاقد بين غائبين من حيث المكان، وفي هذه الحالة لا تتور صعوبة في تحديد زمان انعقاد العقد الالكتروني لعدم وجود فاصل زماني بين صدور القبول الالكتروني وعلم الموجب به.⁽⁶⁾ هناك حالات أخرى لا يتحقق فيها فيها التزامن في التبادل الالكتروني للتعبير عن الارادة، كأن يتأخر المرسل إليه في فتح بريده الالكتروني في نفس الوقت الذي أرسلت فيه الرسالة من جانب المنشئ، في هذه الحالة يوجد فاصل زماني بين لحظة ارسال المنشئ

1- سعيد شيخو مراد الخوالي، المسؤولية المدنية الناتجة عن استخدام الكمبيوتر دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة بغداد 1990 ص323.

2- عباس العبودي، مرجع سابق ص 138.

3- خالد ابراهيم ممدوح ، مرجع سابق ص373.

4- محمود عبد الرحيم الشريقات، مرجع سابق، ص161.

5-Alain Bensoussan, Internet Aspects Juridiques, op, cite, p11.

6- حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص152.

للمرسلة ولحظة قبول المرسل إليه وعلم المنشأ بهذا القبول، يثور التساؤل عن وقت إبرام العقد الإلكتروني، فهل يعتبر فد أبرم عند دخول الرسالة الإلكترونية المتضمنة القبول لنظام الكمبيوتر الخاص بالاجوب؟ أم عندما يقوم الموجب بالاطلاع عليها؟ كما أنه وإن كانت القاعدة العامة تقتضي بأن تحديد مكان انعقاد العقد يتبع زمان انعقاده⁽¹⁾ فإن الأمر يختلف في التعاقد الإلكتروني لكون مكانه يختلف عن تحديد زمانه⁽²⁾

للإجابة عن هذا التساؤل يجب التطرق لأهم النظريات التقليدية التي وُضعت لمعالجة هذه المسألة في العالم المادي ومدى تطبيقها على العقود الإلكترونية وموقف التشريعات المختلفة اتجاه هذا الموضوع.

أولاً: رأي الفقه والقضاء

1. **رأي الفقه:** أسفرت الاجتهادات الفقهية المختلفة الى ظهور عدة نظريات شهيرة⁽³⁾ يمكن جمعها في أربع مذاهب فقهية لتحديد وقت نشوء العقد بين غائبين⁽⁴⁾ تستند هذه النظريات الى لحظة اقتران القبول بالإيجاب لكنها اختلفت فيما إذا كانت هذه اللحظة هي لحظة إعلان القبول، تصديره، استلامه أو العلم به.⁽⁵⁾ سنستعرض كل نظرية من هذه النظريات بإيجاز مع تطبيقاتها على التعاقد الإلكتروني وبيان مدى ملاءمتها لطبيعة هذا النمط من التعاقد، في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريعات والسوابق القضائية حول هذا الموضوع.

*نظرية اعلان القبول: سنعرض أحكام هذه النظرية من خلال النقاط التالية:

أ. **مضمون النظرية:** إن العقد يتم بمجرد اعلان القبول، وتوافق الارادتين. بمجرد صدور قبول مطابق للإيجاب ولا أهمية بعد ذلك علم الموجب بالقبول أو عدم علمه، فالقبول وفقاً لهذه النظرية تعبير إرادي غير واجب الاتصال يكفي مجرد اعلانه من صاحبه دون الحاجة لوصول ذلك للموجب، لما كان كلا طرفي العقد يكون في مكان مختلف عن الآخر، فإنه يبين لنا كيف أن هذه النظرية تسعى لتحقيق مصلحة القابل حيث يمتنع على الموجب بعد هذه اللحظة العدول عن الايجاب لإتمام التعاقد.⁽⁶⁾

ب. **أساس النظرية:** تستند هذه النظرية الى أن العقد هو توافق ارادتين على إحداث أثر قانوني معين، يتم فعلياً لحظة إعلان القبول، تستند هذه النظرية الى أن مقتضيات الحياة التجارية تقتضي السرعة في المعاملات، فالقابل يستطيع بمجرد إعلان قبوله أن يعتبر العقد منعقداً ويجري تعامله مع الغير على هذا الأساس.⁽⁷⁾

1- حمودي محمد ناصر، العقد الإلكتروني المبرم عبر الانترنت مع التركيز على عقد البيع للبضائع، دار الثقافة، الطبعة 01، عمان 2012 ص 243.

2- خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 375، وكذا يزيد نصير، مرجع سابق، ص 77.

3- حسام الدين الأهواني، مرجع سابق، ص 151، وكذا بشار طلال المومني، مرجع سابق، ص 72، وكذا محمد المطالقة، مرجع سابق، ص 70.

4- عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص 237. حيث يرى أن التعاقد ما بين غائبين ليس الذي يميزه هو أن لا يجتمعوا في مجلس واحد، بل أن المميز أن تفصل فترة من الزمن بين صدور القبول وعلم الجوب به، هذا متحقق تماماً في حالة التعاقد الإلكتروني.

5- محمود عبد الرحيم شريفات، التراضي في العقود المبرمة عبر الانترنت، مرجع سابق، ص 154، وكذا أمجد محمد منصور، النظرية العامة للالتزامات "مصادر الالتزام"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2003

6- سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 136. وكذا شحاته غريب شلقامي، مرجع سابق ص 120، و إيمان مأمون أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 139. أحمد شرف الدين مرجع سابق، ص 97. ويزيد أنيس نصير، مرجع سابق، ص 87.

7- محمد السعيد رشدي، مرجع سابق، ص 34. وكذا سمير حامد عبد العزيز الجمال، نفس المرجع، ص 136. و أشرف عبد الرزاق ويح، مرجع سابق، ص 192. و خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 376.

ج.مدى تطابق النظرية مع العقد الالكتروني: بموجب هذه النظرية ينعقد العقد الالكتروني عبر الانترنت من حيث الزمان في اللحظة التي يعلن فيها القبول، وهي اللحظة التي ينتهي فيها القابل من تحرير رسالة الكترونية تتضمن القبول دون تصديرها ويضيف البعض⁽¹⁾، انه يمكن اعلان القبول الالكتروني وفقا لهذه النظرية عن طريق قيام القابل بالنقر على الأيقونة المخصصة لذلك على الشاشة حيث تظهر كلمة موافق Accept/ok على ان القابل هنا قد لا يضغط على المفتاح الخارجي بالإرسال بل بالضغط على مفتاح التوقف Stop الموجود في أعلى صفحة البريد الالكتروني، حيث ان القبول لن يخرج في هذه الحالة عن سلطة القابل وسيبقى ذلك في مرحلة اعلان القبول.

د.تقييم النظرية: ان هذه النظرية وان كانت تتفق مع مقتضيات المعاملات التجارية الا انه يؤخذ عليها خروجها على القواعد العامة، التي تقضي بأن التعبير عن الارادة لا يحدث اثره الا من وقت العلم به، فالقبول باعتباره تعبيراً عن الارادة لا يحدث اثره بمجرد اعلانه وانما من وقت العلم به⁽⁴⁾.

إن الاخذ بهذه النظرية يؤدي من الناحية العلمية الى زيادة وتعقيد المشاكل الخاصة بإثبات العقاد عبر الانترنت والتي تعد من أهم المشاكل القانونية الناجمة عن استخدام الانترنت في ابرام العقود، حيث غالباً ما يلجأ القابل الى انكار صدور القبول منه فيعد الموجب تحت رحمة وسلطان القابل إن شاء تمسك بهذا القبول وإن شاء انكر⁽²⁾ دون أن يتمكن أحد من التثبت من حقيقة قيام العقد، مما يزعج استقرار التعامل، فالقبول عندئذ لا يكون له وجود في اطار التعاقد الالكتروني إلا على جهاز الحاسب الآلي الخاص بالموجب له، ومن ثم يتعذر على الموجب من اثبات ان القابل قد كتب رسالة بيانات تتضمن قبولاً في الوقت الذي يبقى القبول في صندوق البريد الالكتروني دون ان يتم إرساله فعلاً الى الموجب، هذا من جهة ومن جهة اخرى لا يمكن اعتبار الرسالة قرينة على علم الموجب بها، وأن الأخذ بهذه النظرية لن يستقيم مع واقع التجارة والمعاملات الالكترونية.

2. رأي القضاء: قد أخذت بهذه النظرية محكمة النقض الفرنسية فجاء في قرار لها: "أن انعقاد العقد، يعد تاماً بقبول الإيجاب من وقت حصول القبول"⁽³⁾.

كما قضت في الحكم الصادر في 17 جانفي 1981 عن الدائرة التجارية بنظرية اعلان القبول وتصديره، بأن العقد المبرم بالمراسلة ينعقد ليس باستلام الموجب لقبول الطرف الثاني ولكن بإرسال القابل بقبوله عدا الاتفاق على خلاف ذلك⁽⁴⁾.

وقد جاء في قرار لمحكمة التمييز الاردنية أن "التعاقد بالهاتف صحيح ونافذ بحق الطرفين ويعتبر من حيث

1- ابراهيم ابو الهيثم- القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الالكترونية -رسالة دكتوراه حقوق القاهرة، 2004 ص 56.

2- رمضان ابو السعود، مرجع سابق ص 88.

3- تاريخ القرار 1956/6/22 أشار إليه، عبد الحي حجازي، مرجع سابق، ص 661. وكذا سليمان مرقس، مرجع سابق، ص 194.

4- محمود عبد المعطي خيال، مرجع سابق ص 84، وكذا محمد حسن قاسم، التعاقد عن بعد، قراءة تحليلية في التجربة الفرنسية مع اشارة لقواعد القانون الأوروبي، دار الجامعة الجديدة للنشر 2005 ص 85.

الزمان كانه بين حاضرين في المجلس...". مما يتبين أن القضاء الأردني أخذ بنظرية اعلان القبول عملاً بالمادة 101 من القانون المدني الأردني.⁽¹⁾

ثانياً: موقف القوانين والاتفاقيات الدولية: لم يأخذ بهذه النظرية أي من القوانين أو الاتفاقيات الدولية وتركت ذلك الى القوانين والتشريعات الداخلية لكل دولة.

ثالثاً: موقف التشريعات الغربية والعربية.

1. موقف التشريعات الغربية: لم يوجد من التشريعات سواء التقليدية العامة أو الخاصة المنظمة للمعاملات الالكترونية تشريعاً يأخذ بها.

2. موقف التشريعات العربية: تأخذ بعض التشريعات العربية بهذه النظرية.⁽²⁾ ومن ذلك القانون المدني الأردني الذي اعتنق نهج المذهب الحنفي حيث جاء نص المادة 101 منه على أنه "إذا كان المتعاقدان لا يضمهما حين العقد مجلس واحد يعد التعاقد قد تم في المكان والزمان اللذين صدر فيهما القبول ما لم يوجد اتفاق أو نص قانوني يقضي بغير ذلك"⁽³⁾.

*** نظرية تصدير القبول:** سنعرض هذه النظرية على غرار ما عرضناه بشأن النظرية السابقة كما يلي:

1. رأي الفقه:

أ. مضمون النظرية: إن العقد لا ينعقد بمجرد إعلان القبول من جانب القابل⁽⁴⁾ إنما بتصدير هذا القبول، أي بإرساله فعلاً، بحيث يكون نهائياً لا رجعة فيه، فلا يستطيع القابل استرداده أو العدول عنه⁽⁵⁾، بأن ألقاه في صندوق البريد أو سلمه لعامل البرق فبعث به أو أبلغه لرسول انطلق ليخبر به الموجب⁽⁶⁾، وعلى ذلك فإنه بجانب إعلان القبول فإنه يلزم القيام بفعل مادي إيجابي وهو إرسال القبول إلى الموجب وخروجه من سيطرة الموجب له.⁽⁷⁾

ب. أساس النظرية: تستند هذه النظرية إلى أن عملية تصدير القبول تؤدي لخروجه من سيطرة الموجب له وتفوت عليه امكانية استرداده والرجوع عنه، وهو ما يعني صيرورته نهائياً.

ج. مدى انطباقها مع العقد الالكتروني: ينعقد العقد الالكتروني بموجب هذه النظرية عندما يكتب القابل رسالة بريد الكتروني تتضمن قبوله ويضغط على زر الإرسال فتخرج هذه الرسالة عن سيطرته ولا يعود بإمكانه التراجع عن القبول، فيصبح قبوله باتاً، وتطبيقاً لذلك أيضاً ينعقد العقد عندما يرسل القابل رسالة نصية تتضمن القبول إلى الطرف الآخر (الموجب) في خدمة غرف المحادثة وذلك من خلال الضغط على مفتاح القبول

1- تمييز حقوق رقم 88/364 مجلة نقابة المحامين، العدد 7، 1990 ص 1338 اشار اليها نضال اسماعيل برهم، مرجع سابق ص 60.

2- جدير بالذكر أن المذهب الحنفي يأخذ بنظرية اعلان القبول حيث يكفي لإتمام التعاقد تعبير الموجب له عن إرادته بالقبول بصرف النظر عن الموجب بالقبول من عدمه. جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مرجع سابق، ص 449. وكذا عبد المنعم فرج الصدي، مرجع سابق ص 299.

3- تقابلها المادة 98 مدني سوري، المادة 184 موجبات وعقود لبناني، المادة 101 التزامات وعقود مغربي، والمادة 28 مدني تونسي

4- عاطف عبد الحميد حسن، وجود الرضا في العقد الالكتروني عبر شبكة الانترنت، دار النهضة العربية، 2008، القاهرة، ص 141.

5-ISABELLE DE LA MBER TERIE, ET MICHEL VIVANT. L' internet et le droit, p 464, collection, la gi presse, Ed paris 2001.

6- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، ص 203.

7- يزيد أنيس نصير، الارتباط بين الإيجاب والقبول في القانون الأردني والمقارن، مرجع سابق، ص 87، وكذا شحاته غريب شلقامي، مرجع سابق، ص 122.

(enter) في لوحة مفاتيح الحاسوب، أو عندما يضغط القابل بالمؤشر المتحرك للحاسوب على خانة القبول في العقود المعروضة على مواقع الويب (web sites) لأن الضغط عليها هنا يعتبر إرسالاً للقبول إلى موقع الويب الذي يعرض الإيجاب.⁽¹⁾

د. تقييم النظرية: رغم الإضافة التي أتت بها هذه النظرية عن سابقتها إلا أن أوجه النقد التي وجهت للأخيرة تصدق بشأن الأولى أيضاً، من هذه الانتقادات:

* إن تصدير القبول من الناحية العملية لا يحول دون استرداد⁽²⁾ القابل له أو على الأقل الإسراع بإبلاغ الموجب بالرجوع عن القبول وذلك قبل وصول القبول أو لحظة وصوله فلا ينعقد العقد عندئذ رغم تصدير القبول وفقاً لهذه النظرية، وبالتالي فإن هذه النظرية وإن حاولت التغلب على مشكلة إثبات الموجب لوجود القبول، فإنها لم تتغلب على إشكالية استرداد الموجب له لقبوله أو الإعلان عن العدول عنه قبل وصوله. من الناحية الفقهية أن التصدير ما هو في حقيقة الأمر إلا واقعة مادية ليست لها أية قيمة قانونية ولا تكفي لتوافق الإرادتين الذي يعد جوهر انعقاد العقد.⁽³⁾

* في إطار التعاقد الإلكتروني لا يمكن الأخذ بهذه النظرية، لأن مجرد صدور رسالة البيانات المتضمنة لإرادة القبول لا يعني وصولها فعلاً إلى نظام المعلومات للمرسل إليه أو لمورد خدمة الاتصال، ذلك أنه من الممكن أن تتعرض الرسالة الإلكترونية لأسباب تقنية أو فنية مما قد يؤدي إلى تلفها أو عدم تسلمها من قبل نظام المعلومات التابع للشخص المعني وتضل هذه الرسالة الإلكترونية المحتوية على القبول حبيسة البريد الإلكتروني للقابل، بالتالي عدم انعقاد العقد،⁽⁴⁾ وبناء على ذلك إذا أرسل القبول ولم يكن هناك سبب في يمنع الإرسال فلا وجود للحظة تصدير لأنها ذاتها لحظة الاستلام، فالتصرفات الإلكترونية تصرفات عن بعد ولكنها فورية ومتعاصرة،⁽⁵⁾ تؤدي هذه الاعتبارات إلى عدم الأخذ بهذه النظرية واستبعاد تطبيقها في تحديد لحظة انعقاد العقد العقد عندما يجري التعاقد من خلال برامج البريد الإلكتروني أو برامج المتاجر الافتراضية.

2. رأي القضاء: يميل القضاء الإنجليزي إلى الأخذ بنظرية تصدير القبول⁽⁶⁾ ويرجع السبب في الأخذ بهذه النظرية النظرية في القضاء الإنجليزي، إلى أنه وفقاً للتعليمات التي تحكم البريد في إنجلترا، أنه يستحيل على الشخص الذي يضع رسالة في صندوق البريد أن يستعيدها، فإدارة البريد منذ هذه اللحظة تحجزها لصالح المرسل إليه، فإدارة البريد تعد بمثابة وكيل قانوني للموجب، فضلاً عن ذلك أن استلام الرسالة من قبل الوكيل القانوني (دائرة البريد) يعني أنها من الطبيعي أن تصل إلى الأصيل (الموجب) أما عن تحمل الموجب لمخاطر التأخير في نقل الرسالة أو ضياعها، فإن هذا الأمر منطقي، مادام هو الذي اختار هذه الوسيلة من وسائل الاتصالات، فعليه أن

1- محمود عبد الرحيم الشريقات، مرجع سابق، ص166.

2- عباس العبودي، مرجع سابق، ص158، وما أشار إليه في الهامش (1)

3- سليمان مرقس، مرجع سابق، ص196، محمد السعيد رشدي، مرجع سابق، ص35.

4- سمير برهان، مرجع سابق، ص4.

5- زياد خليف العززي، مرجع سابق، ص136.

6- آنسون في كتابه أحكام العقد، ص44، أشار إليه عباس العبودي، مرجع سابق، ص158.

يتحرى عن وصول أو عدم وصول الرسالة، اتضح ذلك في دعوى مفادها أن شخصا يدعى (GRANT) اكتتب بأسهم الشركة المدعية، فقام مديرها بتصوير خطاب قبول الاكتتاب قائلًا: إنها قد خصصت للمدعى عليه، فقد هذا الخطاب ولم يتسلمه (GRANT) قط، وبعد ذلك بفترة 'صفت الشركة بسبب سوء أحوالها المالية، فطلب المصفون فيها أن يسدد قيمة الأسهم التي اكتتب فيها كاملة، وقضت المحكمة بأنه يعتبر مساهما لأن عرضه الاكتتاب قد قبل من تاريخ تصدير الشركة خطاب القبول، لذا يكون ملتزما بسداد قيمة الأسهم⁽¹⁾.

أخذت محكمة النقض الفرنسية بنظرية إرسال القبول، حيث قضت بأنه: "ما لم يوجد اتفاق مغاير بين الأطراف فإن العقد ينعقد ليس بتسلم الموجب لقبول الطرف الآخر، ولكن بإرسال القابل لقبوله"⁽²⁾. مع العلم بأن القضاء الفرنسي ظل مترددا بشأن الأخذ بأي من النظريات المتعلقة بتحديد لحظة إبرام العقد بين غائبين⁽³⁾، ولعل سبب هذا التردد في إحكام القضاء الفرنسي مرده أن محكمة النقض الفرنسية قد قضت بأن مسألة إبرام العقد تندرج ضمن مسائل الواقع وليس القانون ومن ثم تتمتع محكمة الموضوع بشأنها بسلطة تقديرية⁽⁴⁾ ولعدم وجود اجتهادات قضائية مستقرة في هذا الموضوع، بدأت المحاكم الأقل درجة بالتخبط في قراراتها في هذه المسألة، فأخذت تارة بنظرية إعلان القبول وتارة أخرى بتصديره وأحيانا بتسليمه أو بالعلم به⁽⁵⁾، واستمر واستمر الأمر كذلك إلى أن أصدرت محكمة النقض الفرنسية قرارا مرجعيا لها في هذه المسألة عام 1981 اعتبرت فيه أن المسألة تخضع أولا لاتفاق الطرفين فإن لم يوجد مثل هذا الاتفاق فتحدد لحظة انعقاد العقد ومكانه من لحظة إعلان القبول⁽⁶⁾، وبغض النظر عن وجهة نظرنا فيما ذهبت إليه المحكمة فإننا نرى أن هذا الخلط والتردد يجد سببه في صمت المشرع الفرنسي (على غير عادته) في مسألة جوهرية كهذه.

ثانياً: موقف القوانين والاتفاقيات الدولية: لم يأخذ بهذه النظرية سواء القوانين الدولية أم الاتفاقيات الدولية وتركت مسألة ذلك إلى القوانين والتشريعات الداخلية لكل دولة على حدى.

ثالثاً: موقف التشريعات الغربية والعربية

1. موقف التشريعات الغربية: لم يرد في التشريع الفرنسي أي نص خاص يبحث في مسألة زمان ومكان إبرام

1- تقضي المادة (57) من اتفاقية البريد العالمية بالحل الذي يأخذ به القضاء الإنجليزي غير أنها تسمح للدول المتعاقدة، أن تأخذ بالحل المعاكس إذا أبدت تحفظاً بذلك، ويبدو أن هذا التحفظ غير مسموح به في حالة البرقيات، فتحي عبد الرحيم عبد الله، العناصر المكونة للعقد كمصدر للالتزام في القانونين المصري والإنجليزي المقارن، المنصورة، مصر 1959، ص 119.

Xavier LINANT de BELLE FONDS : la problématique française de commerce électronique et avenir des circuits de distribution (De l'expérience des états unis aux perspectives françaises, Aspects juridiques et fiscaux), gazette du palais Dimanche 18 p. 17.

أشار إليه محمد الدين محمد إسماعيل السوسوة، مرجع سابق، ص 670.

2- انظر على سبيل المثال حكم الدائرة التجارية الصادر في 1981/01/07 Bull. civ. Iv. N°14. P11 1981/01/07 cass. Com 7janv. 1981، أشار إليه كل من سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 138، وكذا مصطفى أحمد أبو عمرو، مرجع سابق، ص 123.

3- يزيد أنيس نصير، مرجع سابق، ص 99.

4- وقد استقرت محكمة النقض على ذلك منذ عام 1867 حين أصدرت قرارا لها جاء فيه "تحديد الوقت الذي يصبح فيه العقد تاما، في الاتفاقيات المرتبطة ببعضها عن طريق المراسلة بين الفريقين هو عموما مسألة واقع يتوقف حلها على ظروف القضية"، أشار إليه جاك غستان، المطول في القانون المدني، تكوين العقد، ترجمة منصور القاضي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2000، ص: 368.

5- محمد السعيد رشدي، التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة، مرجع سابق، ص: 37.

6- محمود خيال، التعاقد عن طريق التلفزيون، مرجع سابق، ص: 85، جاك غستان، مرجع سابق، ص: 370.

العقد عبر الوسائل التقنية ولا حتى في العقود التي تبرم بين غائبين، فجاء القانون المدني الفرنسي حالياً من أي نص يشير إلى هذه المسألة وحتى التعديل الذي ورد على بعض نصوص القانون المدني بموجب القانون 2/230⁽¹⁾ اقتصر على مسألة الإثبات والتوقيع الإلكتروني ولم يرد فيه ما يفيد بتحديد زمان ومكان إبرام العقود.

- كما أخذ بهذه النظرية المشرع السويسري في المادة (1/10) من قانون الالتزامات التي تنص على أن: "العقد الذي يبرم بين غائبين ينتج آثاره من وقت تصدير القبول". كما يأخذ بها القانون الأيرلندي ويميل إليها القانون الإنجليزي،⁽²⁾ وكذا مدونة العقود الأمريكية في المادة (63/ب).

2. موقف التشريعات العربية: لم يأخذ بهذه النظرية أيًا من التشريعات العربية⁽³⁾.

* نظرية وصول (تسليم) القبول:

1. رأي الفقه:

أ. مضمون النظرية: يتم العقد بمجرد وصول القبول إلى الموجب، حيث يصبح القبول نهائيًا لا يمكن استرداده ومن ثم ينعقد العقد بصرف النظر عن علم الموجب بالقبول أم لم يعلم به،⁽⁴⁾ بموجب هذه النظرية فإن وصول القبول إلى الموجب يعد قرينة على علمه به، فالعبرة باستلامه له.

ب. أساس النظرية: تستند هذه النظرية للمبررات التالية:

* ان استلام الموجب للقبول يؤدي لجعله نهائيًا بحيث لا يستطيع القابل استرداده.

* أن وصول القبول إلى الموجب يعد بمثابة قرينة على علمه به وبما تضمنه.

* أن الأخذ بما يؤدي لتوزيع المخاطر بين طرفي العقد على نحو يحقق العدالة، فالموجب له يتحمل تبعه تأخر وصول القبول للموجب، كما يتحمل الأخير مخاطر عدم العلم بالقبول رغم استلامه له⁽⁵⁾.

ج. مدى انطباقها مع العقد الإلكتروني: بمقتضى هذه النظرية ينعقد العقد الإلكتروني لحظة دخول الرسالة الإلكترونية في صندوق البريد الإلكتروني سواء قرأ الرسالة أم لم يفعل⁽⁶⁾، فالعبرة بتسلم القبول وليس العلم به.

يختلف الأمر وفقاً لما إذا كان الموجب (المرسل إليه) قد حدد نظاماً معيناً للمعلومات لاستلام الرسالة الإلكترونية من عدمه، فإذا كان قد حدد نظاماً للمعلومات يتم بموجبه استلامه للقبول أو للرسالة الإلكترونية التي تشمل عليه، فإن العقد الإلكتروني يتم في اللحظة التي يتلقى فيها الموجب الرسالة الإلكترونية التي تتضمن القبول وتحدد لحظة إتمام التعاقد الإلكتروني في هذا الغرض بوقت دخول الرسالة الإلكترونية السالف ذكرها

1- القانون رقم 230 الصادر في 13 مارس لسنة 2000 بشأن تطويع قانون الإثبات لتكنولوجيا المعلومات والتوقيع الإلكتروني، الجريدة الرسمية الفرنسية رقم 62 بتاريخ 14 مارس 2000 الصفحة 3968 منشور في موقع وزارة العدل الفرنسية < <http://www.Justice.Gouv.Fr> >

2- محمد السعيد رشدي، التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة، مرجع سابق، ص40، وجاك غسان، المطول في القانون المدني، تكوين العقد، مرجع سابق، ص267.

3- الجدير بالذكر أن مشروع قانون التجارة الإلكترونية المصري في المادة 02 يأخذ بهذه النظرية، مصطفى أحمد أبو عمرو، المرجع السابق، ص123

4- عاطف النقيب، نظرية العقد، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت، 1988، ص142.

5- عباس العبودي، مرجع سابق، ص: 160.

6- عمر خالد زريقات، مرجع سابق، ص159، أسامة أبو الحسن مجاهد، الوسيط في قانون المعاملات الإلكترونية، مرجع سابق، ص237

في نظام المعلومات الذي حدده الموجب، وعلى ذلك فإنه إذا تم إرسال القبول عن طريق البريد الإلكتروني فإن العقد يتم لحظة وصول القبول للبريد الإلكتروني للموجب، وهو أمر يسهل إثباته من جانب الطرفين، وتجدر الإشارة إلى أن العقد يبرم في هذه الحالة حتى ولو لم يطلع الموجب على محتويات بريده الإلكتروني بحيث يعلم فعلياً بالقبول الذي أدرج به.⁽¹⁾ وإذا تم إرسال الرسالة الإلكترونية المتضمنة للقبول عبر نظام معلومات آخر خاص بالموجب ولكنه ليس هو ذات النظام المعلوماتي الذي حدده الأخير لتلقي القبول الإلكتروني، كما في حالة وجود وسيط الكتروني بينهما يتولى تسلم الرسالة من الموجب له وتوصيلها أو نقلها إلكترونياً أيضاً للموجب فإن العقد يتم في هذا الغرض في اللحظة التي يستخرج فيها الموجب الرسالة الإلكترونية المتضمنة للقبول، على أن الموجب قد لا يحدد أصلاً نظام معلوماتي لتلقي القبول الإلكتروني وعندئذ فإن العقد الإلكتروني يتم لحظة دخول الرسالة الإلكترونية المشتملة على القبول في نظام معلوماتي يخص الموجب، ويعد ذلك إعمالاً لنظرية استلام القبول والذي يعد قرينة على العلم به، خاصة وأنه في مجال التعاقد الإلكتروني بواسطة البريد الإلكتروني E-mail فإنه يسهل تحديد لحظة هذا الاستلام بدقة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن لحظة إرسال القبول هي غالباً ذات اللحظة التي يتسلمه فيها الموجب، كما أنه لا عبرة في هذا الغرض بعلم الموجب بالقبول فعلياً من عدمه.

نظراً لأهمية تحديد لحظة انعقاد العقد الإلكتروني فإن الأطراف أو المشرع قد يتطلب اتخاذ إجراء أو القيام بعمل معين يؤكد على وصول الرسالة كالإقرار باستلام الرسالة الإلكترونية المشتملة على القبول أو الإيجاب الإلكتروني، وقد يعلق الطرفان إبرام أو إتمام التعاقد على وصول ذلك الإقرار بالاستلام.⁽²⁾

د. تقييم النظرية: إن هذه النظرية تتأرجح بين النظريتين السابقتين، فهي تأخذ بنظرية التصدير متأنية حتى يصل القبول إلى الموجب، وتأخذ بنظرية العلم متعجلة إذ تجعل وصول القبول قرينة على العلم به،⁽³⁾ فهي لا تعدو أن تكون واقعة مادية لا يوجد لها قيمة قانونية فالعبرة بعلم الموجب بالقبول.

إن الانتقادات السالفة لا ترد على هذه النظرية فيما لو استخدمت في بيئة الكترونية كشبكة الانترنت⁽⁴⁾ خاصة أن أغلب المواقع التجارية على الشبكة والتي توجه عروضها إلى الجمهور وتنتظر الرد عبر رسائل بريد الكتروني أو عبر الضغط على خانة القبول في نماذج العقود المطروحة على مواقعها تستخدم وسائط الكترونية مؤتمتة تكون مبرجة للتعامل مع هذه الرسائل ومعالجتها وتجهيز الطلبات، ويكون الدور البشري هو دور توجيه وإشراف على عمل هذه الوسائط وبالتالي فإن وصول رسائل الكترونية إلى صندوق البريد يؤدي إلى الاطلاع عليها مباشرة من قبل هذه الوسائط الإلكترونية والعلم بمضمونها ويكون وصول رسالة القبول مترامناً مع العلم بها أما إذا كان مرسل الإيجاب شخصاً عادياً وليس موقعاً إلكترونياً ولا يملك وسائط مؤتمتة ومن ثم لا يمكن

1- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، مرجع سابق، ص 118.

2- مصطفى أحمد أبو عمرو، المرجع السابق، ص 129.

3- عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص 224.

4- محمود عبد الرحيم الشريفات، المرجع السابق، ص 168.

القول أن هذا الشخص قد علم بالقبول لحظة وصوله فعلا بل يفترض عليه أن يطلع على مضمونها إذا كان جادا في التعاقد والقبول بغير ذلك سترك أمر التعاقد بيد الموجب والقابل، وأن العقد ينعقد ويرتب آثاره من لحظة وصول رسالة القبول التي تظهر بعد فترة وجيزة على شاشة الحاسوب تقول: "لقد تم إرسال الرسالة بنجاح إلى العنوان...".

2. رأي القضاء: يأخذ القضاء الألماني بنظرية الاستلام المحسدة من قبل أحكام التحكيم كمبدأ دولي معترف به بما تتضمنه من حلول لتنازع القوانين بخصوص وقت إبرام العقد الإلكتروني وعلى سبيل المثال القرار التحكيمي الصادر عن محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الخارجية لبرلين في القضية رقم 12 سنة 1976،⁽¹⁾ وهو ما يتماشى وطبيعة التجارة الإلكترونية وانتشارها العالمي الواسع. أما موقف القضاء الإنجليزي الذي يتأرجح بين نظرية تصدير القبول واستلام القبول. وفي دعوى عرفت باسم (TELEX CASE) تغير موقفه فأخذ بنظرية استلام القبول، ومضمونها أن الشركة المدعية إنجليزية، وهي تباشر نشاطها في لندن، والمدعى عليها شركة أمريكية للمكتب في أمستردام، والشركتان مجهزتان في لندن بأجهزة تلتكس كل منهما تستطيع أن تطلب الأخرى بواسطة رقم جهاز التلتكس الخاص بها، ويكون ما يكتب على آلة التلتكس في لندن يكتب فوراً على الجهاز الآخر في أمستردام والعكس صحيح.

عرضت الشركة المدعية إيجاباً بطريقة التلتكس، وقبل من الشركة المدعى عليها بالتلتكس أيضاً، وتزعم الشركة المدعية أن العقد يتعلق ببيع كمية من الأجهزة الكهربائية لم ينفذ على الوجه الصحيح، وتريد رفع الدعوى ضد الشركة الأمريكية أمام القضاء الإنجليزي، تمسكت المدعى عليها بأن قبولها صدر في هولندا وليس إنجلترا، ولكن حكم القضاء الإنجليزي بأن العقد تم في لندن وهو مكان استلام القبول وبناء على ذلك عملت المحاكم الإنجليزية على تطوير قاعدتين هما: قاعدة البريد (Postal Roule)، وقاعدة الاستلام (Recépât Roule)، لتحديد لحظة تكوين العقد عن طريق البريد والتلتكس، والتحقق من هاتين القاعدتين بتجربة المحاكم، ربما يقترح كيف ستعالج الأخيرة عقود الشبكة العالمية والبريد الإلكتروني، وما تقرره المحاكم في النزاع الحتمي الذي يحصل بين المتعاقدين⁽²⁾.

ثانياً: موقف القوانين والاتفاقيات الدولية:

1. موقف القوانين الدولية:

أ. مبادئ العقود التجارية الدولية (اليونيدرو): تنص المادة (2/6) من مبادئ عقود التجارة الدولية الصادرة في روما عن المعهد الدولي لتوحيد قواعد القانون الخاص (UNIDROT) لسنة 1994 على أنه: "ينتج القبول أثره لدى وصول ما يفيد القبول إلى الموجب"⁽³⁾، ويعتبر القبول قد وصل إلى المرسل إليه إذا وجه إليه شفاهة أو تسلمه في موطن أعماله أو في عنوانه البريدي، وبالتالي تكون اليونيدرو قد أخذت بنظرية وصول القبول.

1-NAIMI CHARBONNIER Marine : La formation et les écoutes du contrat électronique, thèse de doctorat, université panthéon- Assas, paris II. 2003, p 94.

2- England and walescourt of Appeal (civil division) Decisions entreres Ltdv Miles for east corporation (1955) EWCACIV3 (17 May 1955) URL: <http://www.Ba ili. Org / ew / cases /EWCA/ civ /1955 /3 html>

3- الترجمة العربية لمبادئ العقود التجارية الدولية (اليونيدرو)، روما 1994، ص53.

ب. قانون اليونسטרال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية الصادر في ديسمبر 1996: قد نظم القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها 162/51 مسألة زمان ومكان إرسال واستلام رسائل البيانات في المادة (1/15)، منه مشيراً في فقرتها الأولى على أنه:⁽¹⁾ "ما لم يتفق المنشئ والمرسل إليه على خلاف ذلك يقع إرسال رسالة البيانات عندما تدخل نظام معلومات، لا يخضع لسيطرة المنشئ أو سيطرة الشخص الذي أرسل رسالة البيانات نيابة عن المنشئ". ونصت الفقرة الثانية على أنه: "ما لم يتفق المنشئ والمرسل إليه على غير ذلك، يتحدد وقت استلام رسالة البيانات على النحو التالي: يتبين من ذلك أنها تفرق حال تحديدها وقت تلقي رسالة البيانات بين فرضين:

- إذا كان المرسل إليه قد عين نظام معلومات لغرض استلام رسائل البيانات، يقع الاستلام:

* وقت دخول رسالة البيانات نظام المعلومات المعين.

* وقت استرجاع المرسل إليه لرسالة البيانات، إذا أرسلت رسالة البيانات إلى نظام معلومات تابع للمرسل إليه ولكن ليس هو النظام الذي تم تعيينه.

- إذا لم يعين المرسل إليه نظام معلومات يقع الاستلام عندما تدخل رسالة البيانات نظام معلومات تابعا للمرسل إليه".

لتوضيح الفرضين السابقين نسوق المثال التالي: لو فرضنا أن موقع مكتبة أمازون (AMAZON) على الانترنت يملك أكثر من عنوان بريد إلكتروني أحدها لدى شركة ياهو (Yahoo)، وهو AMAZON @ YAHOO. COM والعنوان الآخر لدى شركة (HOTMAIL) وهو AMAZON @ HOTMAIL فإن طرح موقع مكتبة أمازون عرضاً على صفحات موقعه الإلكتروني وطلب من الجمهور أن يرسلوا القبول على عنوانه البريدي الأول فكل رسالة بريد إلكتروني تتضمن قبولاً تصل إلى العنوان البريدي الآخر الموجود لدى الشركة فلا تعتبر قد استلمت إلا من وقت قيام مكتبة أمازون باسترجاعها أي استخراجها من البريد الإلكتروني الآخر، ويعكس ذلك فلن تعتبر الرسالة قد استلمت حتى لو كانت قد دخلت في صندوق بريدها لدى شركة (HOTMAIL).

ونلاحظ من خلال نص المادة (2/15) أن المشرع في القانون النموذجي يركز على فكرة دخول رسالة البيانات إلى نظام المعلومات التابع للمرسل إليه وقد وضح الدليل الإرشادي لسن القانون النموذجي المرفق بهذا القانون أن المقصود بدخول نظام المعلومات هو الوقت الذي تصبح فيه رسالة البيانات متوفرة وقابلة للمعالجة والعرض داخل نظام معلومات المرسل إليه، أما مجرد وصولها لنظام المعلومات التابع للمرسل إليه وكونها غير قابلة للمعالجة والعرض بمعنى حدوث خلل وظيفي في النظام يمنع عرضها فذلك يجعل هذه الرسالة وكأنها لم تصل، ويضيف الدليل الإرشادي أيضاً في هذا الإطار بأن المقصود من النص السابق هو دخول الرسالة إلى نظام المعلومات، وليس وصولها إليه فقط، إذ يمكن أن تصل الرسالة إلى نظام معلومات يكون مغلقاً في هذا الوقت وبالتالي لا يتعامل معها وفي هذه الحالة لا تكون الرسالة قد دخلت النظام، وقد بين الدليل الإرشادي أن هدف

1- تامر محمد سليمان الدمياطي، مرجع سابق، ص93. وكذا كوثر سعيد عدنان خالد، مرجع سابق، ص453.

المشرع في القانون النموذجي هو أن لا يضع على عاتق المرسل إليه التزاماً بأن يجعل نظامه عاماً في جميع الأوقات.⁽¹⁾ مما سبق يلاحظ على النص أنه ترك للأطراف حرية تحديد ميعاد إبرام العقد، فإن لم يتفق الأطراف على ذلك وضع النص السابق الذي يستشف منه أنه أخذ بنظرية تسلم القبول، أي وقت تسلم الموجب القبول (بدخول الرسالة نظام المعلومات الخاص به، أو نظام معلومات تابع له).⁽²⁾

ج. العقد النموذجي بشأن المعاملات الإلكترونية الصادر عن اليونيسترال في مارس 2000: قد بين وقت انعقاده حيث نصت المادة (2/3) على أنه: "تعتبر المعاملة الإلكترونية قد انعقدت بإرسال الرسالة قبولاً لإيجاب تم قبوله حسبما هو محدد في البند (3-2-4)" والمادة (3-2-4) تنص على أنه: "يعتبر القبول حسبما هو محدد في المبحث 3-2-1 عليه مقبولاً إذا تسلم مرسل هذا الإيجاب قبولاً غير مشروط للإيجاب خلال التوقيت المحدد". ومن هذا النص يتضح أن زمان انعقاد العقد هو وقت إرسال القابل رسالة القبول أي أن العقد النموذجي الصادر عن اليونيسترال قد أخذ بنظرية تسلم القبول.

د. التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية الصادر في 08 جوان 2000 على الرغم من الأهمية المرتبطة بتحديد زمان ومكان انعقاد العقد في حالة إبرامه عن بعد فقد جاء التوجيه الأوروبي⁽³⁾ رقم 7/97 الصادر في 20 ماي 1997 المتعلق بحماية المستهلكين في مجال التعاقد عن بعد، جاء خالياً من أية إشارة بشأن هذا التحديد أما عن توجيه التجارة الإلكترونية رقم 31/2000 فقد كان يقترح أن يكون نص المادة (11) منه كالتالي: "عدا كون الأطراف من المهنيين أو اتفاهم على غير ذلك.

- يعقد العقد إذا كان متلقي الخدمة قد تلقي بالطريق الإلكتروني من جانب المؤدي علم الوصول.

- يعتبر علم الوصول قد تم تسلمه ويعتبر التأكيد قد تم إذا كان الأطراف المخاطبين به يستطيعون الوصول إليه.

- علم أو استلام المؤدي وتأكيد المرسل إليه يتم إرسالها في أقصر وقت".

بهذا النص الذي كان مقترحاً يعتبر زمان انعقاد العقد هو الوقت الذي يتلقى فيه القابل بالطريق الإلكتروني من الموجب ما يفيد علمه بوصول القبول ولم يترك أمر إرسال ذلك التأكيد من الموجب وفقاً على إرادته بل اعتبر النص أن علم الوصول قد تم تسلمه والتأكيد قد تم إذا كان الأطراف المخاطبين به يستطيعون الوصول إليه، وهو أمر حسن. إلا أنه لم ترد هذه الأحكام في الصياغة النهائية للتوجيه الذي تم إقراره في 8 جوان 2000 فقد تمت صياغة المادة (1/11) على النحو التالي:

تعمل الدول الأعضاء على أنه في الحالة التي يعلن فيها المرسل إليه الخدمة عن طلبه بالوسائل التكنولوجية، ما لم يتفق الأطراف من غير المستهلكين على غير ذلك، على تطبيق المبادئ الآتية:

- يجب أن يرسل المؤدي علماً باستلام الطلب إلى المرسل إليه دون مدة غير مبررة بالطريق الإلكتروني كما أن طلب وعلم الوصول يعتبر قد تم استلامهما عندما يستطيع الأطراف المخاطبين الوصول إليهما".

1- أحمد شرف الدين، عقود التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص: 172.

2- طاهر شوقي مؤمن، عقد البيع الإلكتروني "بحث في التجارة الإلكترونية" القاهرة، دار النهضة العربية، 2007، ص43

3- محمد حسن قاسم، مرجع سابق، ص: 77 وكذا البند رقم 104 من الدليل الإرشادي لسن القانون النموذجي، ص52

- إن تيسير إجراء تكوين الرضا يلازمه ترك حل صريح منسق على المستوى الأوروبي بسبب الخلافات الزائدة حول لحظة تكوين العقد في تشريعات الدول الأعضاء، ويبدو أن التغيير الذي تم إدخاله في اختيار المفردات يعبر عن تفاوت من ناحية الموضوع، أي الأخذ باختيار جديد حقيقي، وفي الواقع فإن الدول الأعضاء تحتفظ من الناحية الظاهرية بكل مرونة لتحديد لحظة انعقاد العقد، وهذه اللحظة مشروطة بإجراء الطلب المحدد بالتوجيه، وهذا التراجع لا يمنع التنسيق المرغوب في الحلول على المستوى الأوروبي⁽¹⁾.

بالتالي يكون التوجيه قد أخذ بنظرية استلام القبول وتصدير علم الوصول بواسطة الموجب، ويجوز للمتعاقدين المهنيون اختيار لحظة إبرام العقد وتنص المادة (2/11) من توجيه التجارة الإلكترونية على أنه "تراعي الدول الأعضاء، أن يضع المؤدي تحت تصرف المخاطب بالخدمة الوسائل التقنية الملائمة الفعالة، التي يمكن الوصول إليها والتي تسمح له بتحديد الأخطاء المرتكبة في تحديد وتلقي المعطيات وتصحيحها وذلك قبل تقديم الطلب، ما لم يتفق الأطراف من المستهلكين على خلاف ذلك".

أقر كذلك العقد النموذجي الأوروبي (E.D.I) للتبادل الإلكتروني للبيانات نظرية وصول القبول، ونص في مادته (3/3) على أنه: "تعد لحظة ومكان إبرام العقد المبرم من خلال (E.D.I) هي اللحظة والمكان التي تستقبل فيها رسالة (E.D.I) الخاصة بقبول الإيجاب في النظام المعلومات للموجب"⁽²⁾. كما نصت المادة 3/4 من اتفاقية التبادل النموذجي للجنة الاقتصادية لأوروبا على أنه: "يعتبر العقد المنشئ باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات قد أبرم متى استلمت الرسالة كقبول لعرض وفقا للمادة 1/3 من الاتفاق"⁽³⁾.

و. منظمة المؤتمر الإسلامي: إن القرار رقم (6/3/54) الصادر من مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته السادسة قد نص على أنه: "إذا تم التعاقد بين غائبين لا يجتمعهما مكان واحد ولا يرى أحدهما الآخر معاينة ولا يسمع كلامه وكانت وسيلة الاتصال بينهما الكتابة أو الرسالة، أو السفارة (الرسول) وهذا ينطبق على الكمبيوتر"⁽⁴⁾ ففي هذه الحالة ينعقد العقد عند وصول الإيجاب إلى الموجه إليه وقبوله.

2. موقف الاتفاقيات الدولية: إن الاتجاهات الحديثة في الاتفاقيات الدولية الخاصة بالعقود قد أخذت بنظرية وصول القبول في حالة التعاقد بين غائبين، مثال ذلك:

***اتفاقية فينا للبيع الدولي للبضائع لسنة 1980:** أخذت هذه الاتفاقية والموقعة في 11 أبريل 1980 بنظرية وصول القبول، إذ يعد العقد منعقدا في عقود البيع ذات الصفة الدولية للأموال المنقولة بمجرد وصول القبول إلى الموجب سواء علم بالقبول أم لا⁽⁵⁾ وقد توصلت الاتفاقية إلى هذه القاعدة من خلال ثلاثة نصوص، إذ وضعت

1-SOLUS (H),GHESTIN (F) et MAS (F), op. cit. p199 et 200.

2- عادل أبو هشيمة محمود حوته، عقود خدمات المعلومات الإلكترونية في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص166.

3- خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص381.

4- مجلة مجمع الفقه الإسلامي في دورته التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، حكم إبرام العقود بآلات الاتصال الحديثة، العدد 6، ج 2، ص: 1267.

5- وما تجدر الإشارة إليه أن الاتفاقية لا تطبق بشأن البيوع مع المستهلكين، بالتالي لا تتناسب مع البيوع عبر الانترنت التي تبرم في معظمها مع مستهلكين، إلا أن الإشارة إليها ليست إلا على سبيل الاستدلال لموضوع تحديد لحظة انعقاد العقد كمسألة خلافية فيما بين التشريعات الوطنية، وعلى اعتبار أن هذه الاتفاقية الموقعة من قبل 45 دولة، تتضمن في ثناياها نصا اتفاقيا حول مسألة خلافية كمؤشر على إمكانية توحيد المواقف بشأن وقت انعقاد العقد بموجب اتفاقية مماثلة،

المادة (23) المبدأ العام القاضي بأن: "العقد ينعقد في اللحظة التي يحدث فيها القبول أثره على وفق أحكام هذه الاتفاقية".

وبينت المادة (2/18) متى يحدث القبول إثره بقولها: "في حكم هذا الجزء من الاتفاقية يعد الإيجاب أو الإعلان عن القبول أو أي تعبير آخر عن القصد، قد وصل إلى المخاطب عند إبلاغه شفويا أو تسليمه شخصيا بأية وسيلة أخرى أو تسليمه في مكان عمله أو في عنوانه البريدي أو لدى تسليمه في مكان سكنه المعتاد إذا لم يكن لديه مكان عمل أو عنوان بريدي"⁽¹⁾. تنفيذ هذه النصوص أن أي عقد بيع دولي يتم عبر الانترنت يعد منعقدا في اللحظة التي يتسلم فيها الموجب القبول، وبناء على هذه الاتفاقية فإنه لا يتم إبرام العقد ولو تم إرسال القبول إذا ما فقد بعد ذلك في البريد، وتعتبر هذه الاتفاقية من الناحية العملية أكثر ملاءمة في التطبيق لأن ذلك يساعد على التخفيف من صعوبة الإثبات، فعلم الموجب بالقبول ليس بالضرورة أمرا حاسما لإبرام العقد، بل يكفي أن توضع الرسالة المحتوية على القبول في صندوق البريد الخاص به لكي تكون جاهزة للتسليم⁽²⁾.

***اتفاقية الأمم المتحدة للبيع الدولي للبضائع:** قد وضعت اتفاقية إيديك لسنة 1990 التي أعدها مجلس التبادل الإلكتروني للبيانات في كندا أن المقصود بالاستلام الصحيح هو دخول الرسالة الإلكترونية في جهاز الكمبيوتر الخاص بالمرسل إليه.⁽³⁾

***الاتفاق الأوروبي النموذجي للتبادل الإلكتروني للبيانات:** نص على أنه: "يعتبر العقد الذي تم باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات مبرما في الوقت والمكان الذين تصل فيهما الرسالة التي تشكل قبولاً لعرض بواسطة التبادل الإلكتروني للبيانات إلى نظام كمبيوتر مقدم العرض"⁽⁴⁾.

***اتفاقية التبادل النموذجي للجنة الاقتصادية لأوروبا:** نصت المادة (3/4) من هذه الاتفاقية على أنه "يعتبر العقد المنشئ باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات قد أبرم متى استلمت الرسالة المرسل كقبول لعرض وفقا للمادة (1/3) من الاتفاق".

3. موقف التشريعات الغربية والعربية: إن هذه النظرية لاقت اهتماما من مختلف التشريعات القانونية الغربية وهو ما سنتناوله فيما يلي:

أ. موقف التشريعات الغربية: اعتنقت بعض التشريعات مذهب استلام القبول منها، المشرع الفرنسي بعد

وحول تفسير هذه الاتفاقية انظر: محمود سمير الشرقاوي، العقود التجارية الدولية، دراسة خاصة لعقد البيع الدولي للبضائع، ط2، دار النهضة العربية، 2002، أسامة أبو الحسن مجاهد، مرجع السابق، ص95. محسن شفيق، مرجع سابق، ص113، وفاروق الأباصيري، مرجع سابق، ص67-69.

1- أحمد مهدي صالح، القواعد المادية في العقود الدولية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون الدولي، مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة بغداد، 2004، ص72. خالد حسن موسى، قانون التجارة الدولية، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص167.

2- مجد الدين محمد إسماعيل السوسوة، مرجع سابق، ص672.

3 - UNCTAD/ SDTE/ BFB/ 1- 15 May 1998, A/ CN. 9/ 350- 15 May 1991.

أشار إليه خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص: 381.

4- فاروق ملش، التجارة الإلكترونية وأهم المشكلات القانونية التي تواجهها في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر البحري الدولي السادس، العولمة في صناعة النقل البحري وأثرها على الدول النامية والذي عقد بالإسكندرية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري خلال الفترة من 17-19 أكتوبر 1999، ص457

تعديله للقانون المدني بموجب قانون تدعيم الثقة في الاقتصاد الرقمي رقم 575/2004 الصادر في 21 جوان 2004 في المادة (2/25) وتضمن هذا القانون المدني إجراءات القبول والأحكام الخاصة بالعقود المبرمة بالطريق الإلكتروني⁽¹⁾ وتحدد أيضا لحظة انعقادها من خلال نص المادة 3/1369 مدني على أن "يبرم العقد المقترح بالطريق الإلكتروني إذا كان المخاطب بالإيجاب، بعد أن راجع التفاصيل في طلبه والتمن الإجمالي وتصحيح الأخطاء المحتملة أكده للتعبير عن قبوله"، كما أن الموجب ملزم بالإقرار باستلام الطلب الذي وجه إليه دون تأخير، وذلك بوسيلة الكترونية (م5/1369)، ويعتبر كل من الطلب، وتأكيده القبول، والإقرار بالاستلام قد تم استلامهم حينما يستطيع من وجه إليه ذلك أن يطلع عليه. وهذا الحل الواضح الذي يأخذ بنظام الإرسال له أثر إلغاء الشك الذي يحيط بلحظة تكوين العقد بين الغائبين، وإذا لم يكن يمثل نصا تكميليا بالنسبة للعقود المبرمة بين المهنيين، إذا كان هؤلاء يريدون إخراج عقودهم من هذه الأحكام فإن ذلك يكون بالأخذ باتفاق بينهم يحمل موجه لتحديد لحظة تكوين العقد الذي يجمع بينهم⁽²⁾ وتجدر الإشارة إلى أن هذا النص مقتبس من المادة 2/1/11 من التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية رقم 31/2000.

في تقديرنا أن هذا النص يضيف تشكيلة جديدة، وذلك استثناء على مبدأ الرضاية الذي يسود العقود، كما يتضمن فضلا عن ذلك استثناءات بارزة، فوفقا لنص المادة 5/1369 الجديدة من التقنين المدني الفرنسي، يتكون العقد الإلكتروني ليس فقط من تلاقي إرادة أطرافه، بل يضاف إلى ذلك ضرورة قيام الموجه له بالإيجاب بتأكيد القبول، وكذا الإقرار بالاستلام من الموجب، وهو ما يترتب عليه أن متصفح الانترنت (الفرنسي) لن يرتبط تعاقديا إلا عقب - تأكيد قبوله - مما يعني أن القبول الأول، الذي يسبق الإقرار بالاستلام من الموجب، ليست له أية آثار قانونية لعدم وجود تأكيد من جانب الموجه إليه بالإيجاب والذي يطلق عليه البعض⁽³⁾ -القبول الثاني- بيد أن هذه الشكلية تبدو متناقضة مع الميزة التي توفرها المعلوماتية من السرعة في إبرام العقود وإتمامها التي تتطلب التخفيف من حدة الشكليات وليس تكبيل هذه العقود بما⁽⁴⁾، كما أن تعقيد العملية التعاقدية سيؤدي لصعوبات عديدة، إذ من المحتمل أن ينصرف مستهلك الانترنت عن القيام بكافة تلك المراحل وكذلك التعاقد برمته، هذا فضلا عن أن تعدد العملية التعاقدية يزيد من احتمالية عدم إتمام المعاملات، ليس بسبب إرادة الأطراف⁽⁵⁾، ولكن سبب عدم فهم ذلك النظام المتشعب. وعلى الرغم من ذلك تسمح هذه الشكلية التي تهدف لحماية رضا مستهلك الانترنت، بالتفكير والتحقق من العناصر الرئيسية للاتفاق قبل إعطاء القبول

1- المادة 08 من ق. البلجيكي 2003/03/11، المادة 04 والمادة 1/197 من ق.م الياباني، المادة 15 من قانون الصفقات الإلكترونية السنغوري 1998، المادة 2/14 من قانون الصفقات الإلكترونية الاسترالي 1999، المادة 2/23/ب من القانون الموحد للتجارة الإلكترونية الكندي 1999، المادة 15/أب من القانون الأمريكي الموحد

لصفقات الإلكترونية 1999 (UETA)، المادة 11 من قانون الاتصالات الإلكترونية الإنجليزي 2000 أشار إليهم محمد سعيد أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 217

2-SOLUS (H), GHESTIN (j) et MAS (F), OP. cit. P200

3-E'LIZABETH GR , MAUX, le détermination de la date de conclusion du contrat par raie électronique, come comblé, Avril 2004, p 140.

4- تامر محمد سليمان الدمياطي، المرجع السابق، ص 95.

5- وفي هذا الخصوص، اقترح جانب من الفقه الفرنسي، قبل إقرار قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي، إدخال مادة جديدة في القانون المدني الفرنسي برقم 2/1101 أو 2/1108 تتضمن لحظة إبرام العقود بين غائبين مع فقرة أولى تأخذ بنظرية تصدير القبول في العقود بين غائبين وفقرة ثانية خاصة بالعقود الإلكترونية تأخذ

بالنقر المزدوج. Luc . GRYNBAUM, projet de loi sur la société de l'information : le régime du "contrat électronique D. 2002 chr, p378.

النهائي، بفضل المراجعة الإجمالية للطلب والتمن وتصحيح الأخطاء المحتملة. (1) وفي هذا الصدد ذهب جانب من الفقه (2) إلى أن المشرع الفرنسي بهذا النص يكون قد وضع نظرية جديدة لتحديد لحظة ومكان انعقاد العقد بين الغائبين عند استخدام وسيلة الكترونية لإبرامه، وهي "تصدير تأكيد القبول" مشيراً إلى هدف المشرع من ذلك هو الرغبة في ترك السيطرة للمستهلك على لحظة تكوين العقد، بينما ذهب جانب آخر من الفقه (3) إلى أن المشرع الفرنسي مال إلى الأخذ بمذهب "تسليم القبول" وبالتالي ينعقد العقد في الوقت الذي يصل فيه القبول إلى الموجب، بصرف النظر عن علم الموجب بهذا القبول. في تقديرنا أن صراحة نص من المادة 3/1369 يقطع بأن المشرع الفرنسي أخذ بنظرية جديدة هي "تسلم تأكيد القبول" من جانب من وجه إليه وتعتبر مجرد اطلاعه على تأكيد القبول بمثابة قرينة على استلامه. من جهة أخرى أورد المشرع الفرنسي في المادة 6/1369 من التقنين المدني استثناءً على ضرورة تأكيد القبول استبعد بمقتضاه العقود التي يكون محلها توريد سلع أو تقديم خدمات وتبرم حصرياً بواسطة تبادل رسائل البريد الإلكتروني من نطاق تطبيق تأكيد القبول، علاوة على إمكانية الخروج على الأحكام الخاصة بتأكيد القبول في العقود المبرمة بين المهنيين. (4)

أما عن العقد النموذجي الفرنسي فقد نص في نهاية البند السابع المتعلق بقبول الإيجاب على أنه "...تعتبر أنظمة التسجيل الآلي للتاجر بمثابة دليل إثبات على طبيعة الاتفاق وتاريخه" ويستشف من النص أنه لم يحدد تاريخ انعقاد العقد صراحة، وإنما قرار أن يستدل عليه من خلال الرجوع إلى أنظمة التسجيل الآلي للتاجر. ويبدو لنا أنه يستفاد من نص البند السابق أن تاريخ انعقاد العقد هو وقت استلام أنظمة التسجيل الآلي للتاجر تأكيد القبول من قبل المستهلك، إذ تطلبت الفقرة الثانية من هذا البند تأكيد الطلبية (حددت البيانات التي يجب أن يشملها التأكيد)، ثم جاءت في الفقرة الثالثة وقررت أنه تعتبر أنظمة التسجيل الآلي للتاجر بمثابة دليل إثبات على طبيعة الاتفاق وتاريخه هذا ومن ناحية أخرى يستفاد من هذا النص أن أنظمة التسجيل الآلي للتاجر تعتبر دليلاً للإثبات (إثبات طبيعة الاتفاق وتاريخه).

2. موقف التشريعات العربية: لم يتناول أي من التشريعات المدنية في الدول العربية نظرية وصول القبول بينما هنالك من التشريعات العربية المنظمة للمعاملات الإلكترونية تأخذ بالحل الوارد في هذه النظرية ومنها:
* القانون الأردني رقم 85 لسنة 2001 بشأن المعاملات الإلكترونية: حيث تنص المادة (17) منه على أنه:
- ما لم يتفق المنشئ والمرسل إليه على خلاف ذلك، تعتبر رسالة البيانات قد أرسلت من وقت دخولها إلى

1-Nathalie Mordu, la formation du contrat électronique : dispositifs de protection du cyber consommateur et modes alternatifs de règlement des conflits(M.A.R.C), DEA, université de lille,2,Année universitaire 2002/2003,p59

2- محمد حسن قاسم، مرجع سابق، ص85. وانظر أيضا: mare, LUCGRYNBAUM, projet de loi « pour la confiance dans l'économie numérique : un petit effort de rigueur juridique pour un contrat électronique » fiable, D. Aff., 2003, N° 11 P.D 747.

3- سامح عبد الواحد التهامي، مرجع سابق، ص 211.

4- إلا أن هذه الاستثناءات قد تعرضت لنقد شديد من جانب بعض الفقه الفرنسي، قبل إقرار قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي، تأسيساً على أن البريد الإلكتروني يعد أيضاً وسيلة للتعبير عن القبول، ولذا ينبغي الوثوق في أن البريد الإلكتروني يمكن أن يصبح وسيلة مأمونة لإبرام العقود الإلكترونية، ولا يمكن أن تكون غاية حماية المستهلك الانترنت مؤدية إلى الاستغناء عنها، فإذا كانت القواعد العامة في العقود بدأت تتكيف مع واقع التجارة الإلكترونية لاسيما في إطار إبرام العقود فإنها من الممكن أن تحمل جديداً أيضاً في مجال حماية مستهلك الانترنت من خلال تحويله "الحق في العدول عن قبوله"

نظام معلومات لا يخضع لسيطرة المنشئ أو الشخص الذي أرسل الرسالة نيابة عنه.

- إذا كان المرسل إليه قد عين نظام معلومات لغرض استلام الرسائل الإلكترونية وعليه تعتبر الرسالة قد استلمت عند دخولها إلى ذلك النظام، فإذا أرسلت الرسالة إلى نظام غير الذي تم تحديده فيعتبر إرسالها قد تم منذ قيام المرسل إليه بالاطلاع عليها لأول مرة.

- إذا لم يحدد المرسل إليه نظام معلومات لغرض استلام الرسائل الإلكترونية، فيعتبر وقت استلام تلك الرسالة هو وقت دخول تلك الرسالة إلى أي نظام معلومات تابع للمرسل إليه".

***القانون الإماراتي رقم 02 لسنة 2002** بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية: حيث تنص المادة 17 منه على: "ما لم يتفق المنشئ والمرسل إليه على خلاف ذلك يتحدد وقت استلام الرسالة الإلكترونية على النحو التالي: * إذا كان المرسل إليه قد عين نظام معلومات لغرض استلام الرسالة الإلكترونية يتم الاستلام: وقت دخول الرسالة الإلكترونية نظام المعلومات المعين. - وقت استخراج المرسل إليه الرسالة الإلكترونية إذا أرسلت إلى نظام معلومات تابع له ولكن ليس هو نظام المعلومات المعين لاستقبال الرسالة.

* إذا لم يعين المرسل إليه نظام معلومات، يقع الاستلام عندما تدخل الرسالة الإلكترونية نظام معلومات تابع له"
* **القانون البحريني بشأن التجارة الإلكترونية الصادر في 14 سبتمبر 2002**: حيث تنص المادة (15) منه فيما يتعلق بوقت ومكان إرسال وتسليم السجلات الإلكترونية "ما لم يتفق المنشئ والمرسل إليه على غير ذلك يعتبر إرسال السجل الإلكتروني قد تم:

- وقت دخول هذا السجل في نظام للمعلومات لا يخضع لسيطرة المنشئ أو من أرسل السجل الإلكتروني نيابة عنه، وذلك إذا كان كل من المنشئ والمرسل إليه يستخدم ذات نظام المعلومات.

- وقت دخول هذا السجل حيز انتباه المرسل إليه وتمكنه من استخراجه، وذلك إذا كان كل من المنشئ والمرسل إليه يستخدم ذات نظام المعلومات.

يلاحظ أن نص المادة (17) سواء في القانون الأردني، أو القانون الإماراتي وكذا المادة (15) من القانون البحريني، السابق ذكرهم، تتفق مع أحكام المادة (15) من قانون الأمم المتحدة النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لعام 1996 "NUDCI".⁽¹⁾

* **نظرية العلم بالقبول**: تعتبر إحدى النظريات التي تسعى لتحقيق حماية فعالة للموجب وترتكز على إرادته وتمنحه مهلة أبعد لممارسة خيار العدول عن إيجابه،⁽²⁾ وسنعرض لأحكام هذه النظرية على النحو التالي:

1. رأي الفقه:

أ. **مضمون النظرية**: يتم التعاقد وفقا لهذه النظرية من اللحظة التي يعلم فيها الموجب فعلا بالقبول الصادر ممن وجه إليه الإيجاب، وذلك على أساس أن الأصل في التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره (انعقاد العقد) إلا عند

1 سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 141.

2- يزيد أنيس نصير، مرجع سابق، ص: 88، أحمد شرف الدين، مرجع سابق، ص101.

وصوله إلى علم من وجه إليه، فلا بد من توافق الإرادتين وتطابقهما.⁽¹⁾ وتتخذ من وصل القبول قرينة على علم الموجب إنها قرينة قضائية يجوز أن يؤخذ بها، أولاً يؤخذ بها، ويجوز للموجب إثبات العكس بإقامة الدليل على عدم علمه بالقبول بالرغم من وصوله إليه.⁽²⁾

ب. **أساس النظرية:** تستمد هذه النظرية أساسها من نص المادة 67 من القانون المدني الجزائري والتي تفيد أن توافق الإرادتين يكون من لحظة علم الموجب بالقبول، وحدير بالذكر أن غالبية الفقه يميل للأخذ بهذه النظرية لسلامة أساسها القانوني.⁽³⁾

ج. **مدى انطباقها مع العقد الإلكتروني:** في مجال العقود الإلكترونية يتوقف العلم بالقبول على أسلوب التعاقد عبر الانترنت، فإذا كان الاتصال والتفاعل مباشرة بين الموجب والموجب له عبر الخط فإن العلم اليقيني بالقبول يتحقق فوراً وأثناء التفاعل المباشر بين المتعاقدين حيث لا تنقضي ثمة فترة بين صدور القبول والعلم به.⁽⁴⁾

أما إذا كان التعاقد يتم من خلال البريد الإلكتروني (E-MAIL) فإن لحظة العلم الحقيقي بالقبول الإلكتروني يتحقق في لحظة فتح الموجب لصندوق البريد الإلكتروني الخاص به، ومطالعه للرسالة الإلكترونية المشتملة على القبول،⁽⁵⁾ على أن الأمر ليس بهذه البساطة في إطار العقد الإلكتروني، حيث توجد عدة لحظات متشابكة في هذا الصدد، مما يثير جملة تساؤلات تتعلق بزمان الانعقاد وما يترتب عليه من آثار قانونية مثل: متى يمكن الاعتداد بإرادة القبول هل في لحظة تشغيل جهاز الحاسوب الخاص بمستعمل الشبكة؟ أم لحظة البدء بالتحوال بين البرامج المختلفة المتاحة على الشبكة؟ أم اللحظة التي يعبر بها البائع عن موافقته؟ أم في اللحظة التي يفتح فيها بريده الإلكتروني ويطلع على مضمون الرسالة الإلكترونية... الخ.

لما كان العقد الإلكتروني يتسم بالطابع الدولي ويبرم عن بعد، فإنه يفترض أحيانا انتماء كل طرف من أطرافه لدولة ونظام قانوني مختلف، مما يطرح إشكالية تنازع وتداخل القوانين ويحتاج الأمر لحل حاسم وعادل في نطاق العقد الإلكتروني.⁽⁶⁾

لا شك أن أفضل الحلول يكمن في توحيد قواعد العقد الإلكتروني على المستوى الدولي أو على الأقل المستوى الإقليمي كالاتحاد الأوروبي والدول العربية، ولحين الوصول لهذا التوحيد فإن اتفاق الأطراف على تحديد لحظة العقد يظل هو الحل المتاح حالياً، كما يمكن أيضاً أن يتم إيجاد هذا الحل من خلال العقود الإلكترونية النموذجية.⁽⁷⁾

د. **تقييم النظرية:** قد أخذ على هذه النظرية صعوبة إثبات علم الموجب بالقبول الصادر عن القابل مما يجعل

1- عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، الجزء الأول، مصادر الالتزام، الطبعة الخامسة، بدون دار نشر، بغداد، 1977، ص 165.

2- سلطان أنور، مرجع سابق، ص 89.

3- أشرف عبد الرزاق ويح، مرجع سابق، ص 195.

4-X. Limant de Bellefonds, commerce électronique et avenir des circuits distribution, de l'expérience des Etats-Unis aux perspectives française, Aspects juridiques et fiscaux, la problématique française, cololque du 13/5/1998. Gaz. Pal, 1998. P.17.

5- أسامة أبو الحسن مجاهد، الوسيط في قانون المعاملات الإلكترونية، مرجع سابق، ص: 237.

6-H.B eaure d'augères, P.Breese et Stuilier, paiement électronique sur internet, état de l'art, aspects juridique et impartit sur les matières, Thomson polis ming 1997, p109.

7- أيمن سعد سليم، العقود النموذجية، دار النهضة العربية، القاهرة 2005.

القابل تحت رحمة الموجب،⁽¹⁾ لأن هذا الأخير يعد علمه بالقبول أمراً شخصياً من الصعوبة إثباته من قبل القابل، فقد يدعي الموجب إنه لم يعلم بالقبول أو أن القبول عبء ثقيل ينوء بحمله،⁽²⁾ فلا يعتبر العقد عندئذ قد تم بمجرد وصول القبول، ولذلك إذا كان وصول القبول قرينة على العلم به، إلا أن تلك القرينة قابلة لإثبات العكس فهي ليست قاطعة في التعبير.⁽³⁾

انتقد البعض⁽⁴⁾ نظرية العلم بالقبول على أساس أن علم الموجب بالقبول ليس شرط انعقاد بل هو شرط لزوم ونفاذ، أي بمجرد علم الموجب بالقبول سوف يلتزم بتنفيذ العقد ويطالب بحقوقه في مواجهة الطرف الآخر في نطاق العقود الإلكترونية أن لا يخلو من احتمال العبث بتاريخ علم الموجب بالقبول الإلكتروني، بتقديم تحريفه أو تزويره من الموجب صاحب جهاز الحاسب الآلي، بتقديم التاريخ على سقوط الإيجاب إذا كان العقد يحقق مصلحة الموجب بهذا التقديم، أو بتأخير تاريخ استلام القبول عن وقت سقوط الإيجاب إذا كان على العكس من مصلحته كموجب الانفكاك من الالتزام بالعقد والتهرب منه.

تطبيقاً لهذه النظرية لا يكفي الضغط على خانة القبول في نماذج العقود على مواقع الويب (web site) بل يجب أن يصل هذا القبول إلى الموجب ويعلم به، وعليه نرى أن هذه النظرية لا تستقيم مع المعاملات التي تتم عبر الانترنت.⁽⁵⁾

2. رأي القضاء: قضت محكمة النقض المصرية من أن العبرة في تحديد زمان ومكان انعقاد العقد في التعاقد بين غائبين هو اتفاق الطرفين، وفي حالة عدم وجود اتفاق يؤخذ بزمان ومكان علم الموجب بالقبول عملاً بنظرية العلم بالقبول.⁽⁶⁾

ثانياً. موقف القوانين والاتفاقيات الدولية: لم يأخذ بهذه النظرية أي من القوانين الدولية أو الاتفاقيات الدولية وتركت ذلك إلى القوانين والتشريعات الداخلية لكل دولة.

ثالثاً. موقف التشريعات الغربية والعربية:

1. موقف التشريعات الغربية: تأخذ بهذه النظرية أغلب التشريعات القانونية الغربية منها:

*** القانون الألماني:** تنص المادة (1/110) من القانون المدني الألماني BGB على أن: "العقد ينشأ في لحظة علم الموجب الفعلي بالقبول أو عندما تصبح الرسالة المحتوية على القبول في متناول يده وبإمكانه الاطلاع عليها". من خلال النص يتبين أن المشرع الألماني أخذ بنظرية العلم بالقبول حيث اعتبر التعاقد بين غائبين قد تم في المكان والزمان اللذين يعلم فيهما الموجب فعلياً بالقبول.

1- محمد السيد عبد المعطي خيال: التعاقد عن طريق التلفزيون، الطبعة الأولى، جامعة حلوان، كلية الحقوق، 2000 ص 83

2- رمضان أبو السعود، مرجع سابق، ص: 93.

3- عباس العبودي، مرجع سابق، ص 161، وكذا عبد المجيد الحكيم، مرجع سابق، ص 165، وكذا محمد السعيد رشدي، مرجع سابق، ص 36.

4- نوري محمد خاطر، زمان ومكان انعقاد العقد الإلكتروني، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والحاسوب، جامعة اليرموك، الأردن بين 12-14 جويلية 2004 ص 6.

2004 ص 6.

5- محمود عبد الرحيم الشريقات، مرجع سابق، ص 172. وكذا سامح عبد الواحد التهامي، مرجع سابق، ص 209.

6 نقض مدني 1972/1/19 مجموعة أحكام النقض، السنة 23 ق. ص 67، رقم 12. أشار إليه عاطف عبد الحميد حسن، وجود الرضا في العقد الإلكتروني عبر شبكة الانترنت، دار النهضة العربية 2008، ص: 145.

2. موقف التشريعات العربية: أخذت معظم التشريعات المدنية في الدول العربية بنظرية العلم بالقبول ومنها: القانون المدني الجزائري حيث تنص المادة 61 على أنه: "ينتج التعبير عن الإرادة أثره في الوقت الذي يتصل فيه بعلم من وجه إليه ويعتبر وصول التعبير قرينة على العلم به، ما لم يقدم الدليل على عكس ذلك". جاء في نص المادة (67) منه فيما يتعلق بالتعاقد بين الغائبين واستكمالاً للسياق المنطقي ذاته والذي اتبعه المشرع حيث تجرّي على أنه: "يعتبر التعاقد ما بين الغائبين قد تم في المكان وفي الزمان اللذين يعلم فيهما الموجب بالقبول ما لم يوجد اتفاق أو نص قانوني يقضي بغير ذلك، ويفترض أن الموجب قد علم بالقبول في المكان وفي الزمان اللذين وصل إليه فيهما هذا القبول".

يستفاد من النصين السابقين أن المشرع الجزائري قد أخذ بمذهب العلم بالقبول⁽¹⁾ ثم أصبغ عليهما بعض المرونة بما يحقق التوازن بين مصالح الطرفين، كما يفسح المجال أيضاً أمام اتفاق الأطراف أو النصوص الجماعية التي تأتي استجابة لهذا الهدف، وبيان ذلك أن عجز المادة (61) وكذلك الفقرة الثانية من المادة (67) يقرر أن قرينة لصالح القابل مؤيدا لها، أن استلام الموجب للقبول يعد قرينة على العلم به، وبهذا يتم حفظ التوازن بين مصالح الموجب والقابل، أما عجز الفقرة الأولى من المادة (67) فق أجاز اتفاق الأطراف على انعقاد العقد في زمان ومكان غير وقت ومكان العلم بالقبول، كما أجاز المشرع أيضاً تحديد مكان وتوقيت آخرين للانعقاد العقد بخلاف ما جاء به صدر هذه الفقرة.

غير أن مجلة الالتزامات والعقود التونسية قد نحت صوب نظرية إعلان القبول إلا أن القانون رقم 83 لسنة 2000 بشأن المبادلات والتجارة الإلكترونية قد انتهج نظرية العلم بالقبول. يستفاد من نص المادة (28) من هذا القانون والذي يقرر أنه: "ينشأ العقد الإلكتروني بعنوان البائع و في تاريخ موافقة هذا الأخير على الطلبية بواسطة وثيقة إلكترونية ممضاة وموجهة للمستهلك، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك".

يتبين من ذلك أن المشرع التونسي لم يتعرض صراحة لمسألة تحديد زمان انعقاد العقد الإلكتروني وإنما يستشف ذلك من أحكام المادة (28) بشأن قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية.

رأينا في تحديد لحظة انعقاد العقد الإلكتروني وبعد استعراض الحلول القانونية في النظريات التقليدية الأربع، التي أوجدها الفقه القانوني لمعالجة لحظة انعقاد العقد بين غائبين من خلال التراسل بالوسائل التقليدية، أو تلك الحلول التي وردت في القوانين الخاصة بالمعاملات والتجارة الإلكترونية، وبعد تقييمنا لهذه الحلول في ضوء الطبيعة الخاصة للتعاقد من خلال برامج البريد الإلكتروني وبرامج المتاجر الافتراضية، ما يتطلبه هذا النمط من التعاقد من توفير بيئة قانونية وتكنولوجية آمنة تعمل على حماية رضا أطراف التعاقد، وبث الثقة في التعاقد من خلال هذه الوسيلة الحديثة، نرى أن العقد الإلكتروني من خلال برامج الانترنت السابق ذكرها ينعقد في اللحظة التي يتسلم فيه النظام الإلكتروني الخاص بالمقابل إشعار من النظام الإلكتروني الخاص بالموجب يفيد

1- سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق ص 142 تقابلها في التشريعات العربية المواد 91-97، مدني مصري، المادة 87 مدني عراقي، المادة 49 مدني كويتي، المادة 77 مدني قطري، المادة 157 مدني بحني، المادة 43 مدني أردني، المادة 142 مدني بحريني، المادة 97 مدني لبي، أنظر: محمد السعيد رشدي، التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة مع التركيز على البيع بواسطة التلفزيون، مرجع سابق ص 36 وما يليها وأيضاً عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق ص 316

وصول الرسالة الإلكترونية المتضمنة للقبول فهذا الحل يوفر للطرفين المتعاقد بين ثقة واطمئنانا أكثر، إذ يتأكد كل منهما بأن تعبيره عن الإرادة في إبرام عقد البيع قد وصل فعلا إلى الآخر، على الرغم من عدم وجود مواجهة حقيقية بينهما. مما يزيد في الاطمئنان إلى الأخذ بهذه النظرية وما تتمتع به من استقرار في عقود التجارة الدولية، قد ثبت صلاحيتها بعد أن تبنتها اتفاقية فيينا بشأن البيع الدولي للبضائع عام 1980، وأخذت به مبادئ العقود التجارية الدولية التي وضعها المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدرو) معظم القوانين المنظمة للمعاملات والتجارة الإلكترونية تضمنت نصوص قانونية خاصة نظمت بموجبها الإشعار بالاستلام وبينت المعايير التي يعتمد عليها في هذا المجال وعلى الرغم من تأييدنا للحلول الواردة في هذه النظرية إلا أنه لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار في هذا المجال نقطتين أساسيتين هما:

- أن اختلاف المواقف التشريعية والفقهية والقضائية وتباين الحلول الواردة أمر سيتوجب تكثيف الجهود الدولية لتوحيد القواعد المتبعة في تحديد الوقت الذي تبرم فيه عقود التجارة الإلكترونية الدولية بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة ويخضعون إلى أنظمة قانونية متباينة.

- أن جميع القواعد القانونية التي جاءت بهذه الحلول في التشريعات الوطنية⁽¹⁾ هي قواعد قانونية مكتملة لإرادة المتعاقدين وتجزيم لهم مخالفة أحكامها باتفاقهم على حلول مناسبة لتحديد زمان انعقاد العقد الإلكتروني من خلال ما يسمى باتفاقات التبادل الإلكتروني للبيانات، وبعد استعراضنا للخلاف الذي أثارته مسألة تحديد زمان انعقاد العقد الإلكتروني، سنحاول البحث عما إذا كانت مسألة مكان انعقاده ستثير الخلاف نفسه وهذا ما سنتناوله فيما يأتي.

الفرع الثاني: مكان إبرام العقد الإلكتروني: إن لموضع تحديد مكان انعقاد العقد في البيئة الإلكترونية أهمية خاصة نظراً لتعلق المسألة بطبيعة الوسط الإلكتروني من جهة وبالصفة الدولية الغالبة على التعاملات التجارية الإلكترونية من جهة أخرى، مما يترتب على ذلك من آثار قانونية بالغة الأهمية كمعرفة المحكمة المختصة مكانياً في حالة وجود أي نزاع⁽²⁾ عن العقد والقانون الواجب التطبيق في حالة النزاع الدولي بين القوانين⁽³⁾ ويشير تحديد مكان إبرام العقد الإلكتروني⁽⁴⁾ صعوبة خاصة نتيجة صعوبة تحديد مكان إرسال واستقبال الرسالة لأنها تتم عبر فضاء الكتروني بالتالي يثور التساؤل حول مكان انعقاد العقد هل هو مكان إقامة المستهلك، أم المكان الذي استلم فيه الموجب القبول أو مكان نظام معالجة المعلومات؟

تباينت الآراء الفقهية والنصوص القانونية في هذا الشأن، وسنحاول فيما يلي بيان موقف الفقه والتشريعات التقليدية من تحديد مكان انعقاد العقد بداية ثم بيان موقف التشريعات الخاصة بالمعاملات والتجارة الإلكترونية.

أولاً. موقف الفقه والتشريعات التقليدية من تحديد مكان إبرام العقد: يرى بعض الفقه أنه في الحالة التي لا

1- نادر الفرد قاحوش، العمل المصرفي عبر الانترنت الطبعة الأولى الدار العربية للعلوم، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن 2000 ص 62.

2- إيمان مأمون أحمد سليمان، مرجع السابق ص 148. وكوثر سعيد عدنان خالد المرجع السابق ص 464 ومحمد سعيد أحمد اسماعيل، مرجع سابق ص 232

3- عبد العزيز المرسي حمود، الحماية المدنية الخاصة لرضاء المشتري في عقود البيع التي تتم عن بعد، مع التطبيق على البيع عن طريق التلفزيون بوجه خاص، بدون دار النشر 2005، ص 27

4- خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق ص 390. وإبراهيم الدسوقي أبو الليل، مرجع سابق، ص 120.

ينهى فيها العقد على مكان الانعقاد، فإن القضاء الفرنسي⁽¹⁾ بصفة عامة مؤيد لنظرية التصدير ويعتبر أن العقد قد تم إبرامه في مكان تصدير القبول وأن هذا المكان هو الذي يحدد القانون الواجب التطبيق، ويرى مؤيد هذا الرأي بأن تطبيقه على العقود المبرمة بواسطة الانترنت لا يكون المكان سهل التحديد ولا القانون الواجب التطبيق، إذا كان الموجب والقابل لا يقيمان في ذات الدولة. وهو ما يشكل حسب ما يسميه البعض⁽²⁾ بـ: "تنازع الأمكنة". وهناك رأي آخر⁽³⁾ يرى أنه يمكن اعتماد محل إقامة المستهلك كمكان لإبرام العقد الإلكتروني ما لم يتفق طرفا العقد على خلاف ذلك، ولاشك أن تطبيق قانون مثل الإقامة المعتادة للمستهلك له مبرراته و منها الحماية التي توفرها له القواعد القانونية الآمرة لقانون الدولة التي بها محل إقامته.⁽⁴⁾

هناك رأي يذهب إلى نظرية الالتزام بين زمان انعقاد العقد وبين مكانه، لا يمكن الأخذ بها في العقود الإلكترونية ويبرر ذلك بأن تلك العقود تتم عبر شبكات الانترنت وتتمتع بخصوصيات معينة، من ذلك أن الطرف المتعاقد يستطيع أن يدخل على الموقع الإلكتروني أو على بريده الإلكتروني في أي مكان في العالم، فإذا قلنا بنظرية التلازم بين زمان و مكان انعقاد العقد لأدى ذلك إلى تشابك العلاقات القانونية وخضوع الأطراف لقانون دولة أخرى غير التي ينتمون إليها، رغم أن العقد قد تم إبرامه داخل حدود الدولة، وهناك رأي يتجه إلى أن مكان استلام القبول هو المكان الأنسب للعقد⁽⁵⁾.

هناك من يرى أن العقد الإلكتروني ينعقد في المكان والزمان الذي يعلم فيه الموجب بالقبول ما لم يوجد اتفاق أو نص قانوني يقضي بغير ذلك.⁽⁶⁾

يستفاد مما سبق أنه إذا لم يتفق الطرفان أو ينص المشرع على تحديد مكان إبرام العقد الإلكتروني، فإنه يتم تحديد ذلك المكان وفقا لما فيه صالح الموجب، وهو ما يقتضي اعتبار العقد منعقدا في مكان وجود الموجب لحظة استلام القبول أو العلم به⁽⁷⁾ فالواقع أن أعمال هذه النظرية في مجال التعاقد الإلكتروني يقتضي التمييز بين حالتين هما:

الحالة الأولى: إبرام العقد من خلال التفاعل المباشر عبر الخط: ينعقد العقد في المكان الذي يوجد فيه الموجب أثناء صدور القبول من المتعاقد الآخر على أساس أن الموجب يعلم بالقبول في ذات الوقت الذي يصدر فيه من المتعاقد الآخر، فهذا النوع من التعاقد هو تعاقد بين حاضرين من حيث الزمان وغائبين من حيث المكان.⁽⁸⁾

الحالة الثانية: إبرام العقد من خلال البريد الإلكتروني: إن مكان إبرام العقد هو المكان الذي يتواجد فيه الموجب أثناء اطلاعه على الرسالة الإلكترونية التي تتضمن القبول وبالنسبة للتعاقد من خلال الويب، فإن مكان

1-Guichard (s) , Hari chaux (m) et bourdonnet (r) internet pour le droit , éd mante respect , 1999,p 210

2-GUILLEMARD Sylvette, Le Droit international Privé Face Au Contrat De Vente Cyber spatial, Thèse de doctorat, faculté des études supérieures de l'université LAVAL,QUEBEC et l'université PATHEON-ASSAS, Paris II janvier 2003 p 325 , p256

3- محمد حسن قاسم، مرجع سابق ص 99 وكذا خالد ممدوح إبراهيم ، مرجع سابق ص 309

4-Clive Grangers , the Louis of the internet ,butter wrath press London , 1997 , p 113

5- محمد سعيد أحمد إسماعيل، أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية حقوق عين شمس، 2005 ص 170

6- محمد أمين الروحي المرجع السابق ص 105 وقد أخذ بهذا المذهب أغلب الدول العربية، انظر ما سبق زمان انعقاد العقد الإلكتروني.

7- أشرف عبد الرزاق ويح، مرجع سابق ص 200

8- سامح عبد الواحد التهامي، مرجع سابق ص 216

انعقاد العقد هو مكان وجود الموجب أثناء اطلاعه على الرسالة و الموقع المتضمن للقبول الصادر من القابل. لا شك أن إثبات الاستلام والعلم بالقبول في حالة التعاقد الإلكتروني من خلال البريد الإلكتروني خاصة يكون سهلاً، فالمعلوم أن تقنية الانترنت تسمح بالتعرف على لحظة وصول الرسالة الإلكترونية لصندوق خطاب الموجب و لحظة اتصاله بها وعلمه بها ويستند هذا الرأي أيضاً لتبني المشرع الفرنسي لمذهب استلام القبول وقد حاول بعض أنصار هذا الاتجاه التوفيق بين هذا المذهب ومذهب العلم بالقبول الذي تبناه المشرع المصري على أن السؤال الآتي يضل قائماً، كيف نطبق نظرية استلام القبول إذا كان المكان الذي يتم فيه الاستلام يختلف تماماً عن المكان الذي يتم فيه العلم ومثال ذلك أن يكون البريد الإلكتروني للموجب موجوداً في دولة أخرى، حيث علم فيها بالقبول فعلياً، فالأخذ بنظرية استلام القبول في هذه الحالة يعني أن العقد يتم في الدولة التي توجد بها وحدة الخدمة، بينما يترتب على تبني نظرية العلم بالقبول اعتبار العقد مبرماً في الدولة التي علم فيها الموجب بالقبول، وهذا هو الحل الأقرب للعدالة.⁽¹⁾

هناك صعوبة أيضاً في تحديد أماكن أطراف التعاقد من خلال برامج المتاجر الافتراضية، فبالنسبة لتحديد مكان صاحب المتجر الافتراضي فيلاحظ هنا أن أغلب أصحاب المتاجر الافتراضية يضعون وسيطاً إلكترونياً مؤقتاً يقوم بالتراسل مع الراغب في الشراء من المتجر الافتراضي وإبرام التعاقد، دون أن يكون صاحب المتجر الافتراضي مضطراً إلى التواجد في نفس مكان وجود موقع المتجر الافتراضي.⁽²⁾

لمزيد من الإيضاح قد يتم وجود موقع المتجر الافتراضي لدى إحدى شركات مزودي خدمة الانترنت وتكون هذه الشركة ببلد معين بينما صاحب هذا المتجر الافتراضي يقيم في بلد آخر يمارس عملية الإشراف على هذا المتجر عن بعد دون تواجد حقيقي في بلد وجود الموقع التجاري، وإذا كان صاحب المتجر الافتراضي هو الموجب، وتم الاعتداد بمكان الموجب على أنه مكان انعقاد العقد، فإن التساؤل الذي قد يثار هنا هو: هل نعتد بالمكان الذي يوجد فيه المتجر الافتراضي، أم بمكان إقامة الموجب صاحب المتجر الافتراضي الذي يتعاقد الوسيط الإلكتروني (المؤقت) باسمه ولحسابه؟

أما بالنسبة لتحديد مكان الشخص المتراسل مع المتجر الافتراضي فيلاحظ هنا أنه بمقدار الشخص المتراسل عبر الانترنت مع الوسيط الإلكتروني (المؤقت) الذي يدير المتجر الافتراضي من أي مكان في العالم دون أن يضطر إلى التوجه إلى مكان جغرافي محدد، وإذا ما أبرم هذا الشخص مع المتجر الافتراضي عقد بيع و كان هو القابل وتم الاعتداد بمكان القابل على أنه مكان انعقاد العقد، فإنه من الصعب إثبات مكان تواجد هذا الشخص لحظة انعقاد العقد. ومن هنا فقد أدرك واضعوا القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية هذه المسألة فضمنوا القانون النموذجي قواعد خاصة حددوا بموجبها مكان إرسال واستلام الرسائل الإلكترونية، وتأثر بالقانون النموذجي العديد من القوانين الخاصة بالمعاملات الإلكترونية فجاءت بنصوص قانونية خاصة نظمت بموجبها مكان إرسال واستلام الرسائل الإلكترونية على غرار القانون النموذجي، مما لا شك أن لهذا التحديد

1- مصطفى أحمد أبو عمرو، مرجع سابق ص 147

2- محمد الدين محمد إسماعيل السوسوة، مرجع سابق ص 702

فائدة كبيرة في تحديد مكان الموجب وكذا تحديد مكان القابل لحظة انعقاد العقد، مما يسهل معه تحديد مكان انعقاد العقد سواء جرى التعاقد بين أطراف حاضرين عبر الانترنت من خلال وسائل المحادثات، أم جرى التعاقد بين غائبين من خلال برامج المتاجر الافتراضية وبرامج البريد الإلكتروني، سوف نتناول تحديد مكان إرسال واستلام الرسائل الإلكترونية فيما يلي:

ثانياً. موقف التشريعات والقوانين الخاصة بالمعاملات الإلكترونية من تحديد مكان انعقاد العقد الإلكتروني: إن تحديد مكان انعقاد العقد عبر الانترنت حيث تحرص البروتوكولات⁽¹⁾ الخاصة بنقل الرسائل الخاصة بنقل الرسائل الإلكترونية بين أنظمة المعلومات⁽²⁾ المختلفة تعمل على تسهيل اللحظة التي أرسلت فيها الرسالة من نظام معلومات إلى آخر، وكذا اللحظة التي يتم فيها تسلمها أو قراءتها من قبل المرسل إليه إلا أن هذه البروتوكولات (البرامج) لا تبين عادة المكان الجغرافي لأطراف التعاقد⁽³⁾ لذلك نجد أن القوانين الخاصة بالمعاملات والتجارة الإلكترونية قد وضعت نصوصاً قانونية خاصة نظمت بموجبها مكان إرسال واستلام رسالة البيانات باعتبارها وسيلة معترفاً بها قانوناً للتعبير عن الإيجاب والقبول وبإمكاننا الاستفادة منها في تحديد مكان أطراف التعاقد لحظة انعقاد العقد مما يسهل تحديد مكان انعقاد العقد عبر الانترنت. وعليه سنتناول فيما يلي مسألة تحديد مكان انعقاد العقد الإلكتروني الذي يبرم عبر الانترنت من خلال موقف التشريعات الخاصة بتنظيم المعاملات الإلكترونية.

1. القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية (اليونيسترال) 1996 : تقضي الفقرة الرابعة من المادة (4/15) من قانون اليونيسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية بأنه: "ما لم يتفق المنشئ والمرسل إليه على غير ذلك، يعتبر أن رسالة البيانات أرسلت من المكان الذي يقع فيه مقر عمل المنشئ و يعتبر أنها استلمت في المكان الذي يقع فيه مقر عمل المرسل إليه. لأغراض هذه الفقرة:

- إذا كان للمنشئ أو المرسل إليه أكثر من مقر عمل واحد، كان مقر العمل هو المقر الذي له أوثق علاقة بالمعاملة المعنية، أو مقر العمل الرئيسي إذا لم توجد مثل تلك المعاملة.

- إذا لم يكن للمنشئ أو المرسل إليه مقر عمل، يشار من ثم إلى محل إقامته المعتاد".

* نلاحظ أن هذه المادة لم تحدد لنا مكان انعقاد العقد صراحة، و إنما أوضحت بصورة ضمنية.

* يستشف من المادة أن مكان انعقاد العقد هو المكان الذي يعتبر أن رسالة البيانات استلمت فيه و يعتبر أنها استلمت في المكان الذي يقع فيه مقر عمل المرسل إليه (مكان مقر الموجب) خلاصة القول أن مكان انعقاد العقد هو مقر عمل الموجب (التاجر).

1- يقصد بروتوكول الانترنت مجموعة القواعد والأسس التي تحدد طريقة إرسال واستقبال البيانات من جهاز الحاسوب الآلي لآخر عبر شبكة الانترنت، حيث يتم تقسيم البيانات أثناء إرسالها إلى وحدات صغيرة تسمى باكيت (PACKET) ويوجد داخل كل وحدة بيانات عنوان الجهاز على شبكة الانترنت الذي أرسل

البيانات وعنوان الجهاز على شبكة الانترنت المرسل إليه تلك البيانات. Beerhouse. Frozen – TCP / IP Protocol – McGraw-Hill. 2005.

2- رشا مصطفى محمد، الحماية القانونية للكيانات المنطقية، الناشر ملتقى الفكر، بدون سنة النشر، ص 05

3- أنظر المذكرة الإيضاحية لاتفاقية الأمم المتحدة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية لهذا الموضوع لهذا الموضوع ص 44.

* العبرة في مكان الانعقاد هو بمقر عمل الموجب حتى إن كان يختلف عن المكان الذي يوجد فيه نظام المعلومات الذي تلقى الرسالة (فالنص يسند مكان الانعقاد بمقر العمل، حتى وإن كان مختلفاً عن المكان الذي استلمت فيه الرسالة).

* يجوز للأطراف الاتفاق على تحديد مكان آخر يكون هو مكان الانعقاد.

* المكان الذي ترسل منه الرسالة هو مقر عمل المنشئ، والمكان الذي تستلم فيه الرسالة هو مكان مقر عمل المرسل إليه.

* في حالة تعدد أماكن العمل يكون مقر العمل هو المقر الذي له أوثق علاقة بالمعاملة المعنية أي المعاملة المرتبطة بالرسالة الإلكترونية، فإن لم توجد تلك المعاملة فالمكان هو مقر العمل الرئيسي.

* إذا لم يكن لمنشئ الرسالة أو مرسلها مقر عمل، نلجأ في هذه الحالة إلى مقر إقامته المعتاد.

2. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية: تطرقت اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية التي اعتمدها الجمعية العامة في 23 نوفمبر 2005 لحل مشكل تحديد مكان إرسال واستلام الرسائل الإلكترونية وذلك من خلال المادة 6 على أنه: "لأغراض هذه الاتفاقية، يفترض أن يكون مقر عمل الطرف هو المكان الذي يعينه ذلك الطرف، ما لم يثبت طرف آخر أن الطرف الذي عين ذلك المكان ليس له مقر عمل فيه.

* إذا لم يعين الطرف مقر عمل وكان له أكثر من مقر عمل واحد، كان مقر العمل، لأغراض هذه الاتفاقية هو المقر الأوثق صلة بالعقد المعني، مع إيلاء اعتبار للظروف التي كانت الأطراف على علم بها أو نتوقعها في أي وقت قبل إبرام العقد أو عند إبرامه.

* إذا لم يكن للشخص الطبيعي مقر عمل، اخذ بمحل إقامته المعتاد.

لا يكون المكان مقر عمل لمجرد أنه:

- توجد فيه المعدات والتكنولوجيا الداعمة لنظام المعلومات الذي يستهدفه الطرف في سياق تكوين العقد أو يمكن فيه لأطراف أخرى أن تصل إلى نظام المعلومات المعني.

* إن مجرد استلام نطاق أو عنوان بريد الكتروني ذا صلة ببلد معين لا ينشئ قرينة على أن مقر عمله يوجد في ذلك البلد".⁽¹⁾

نصت المادة (3/10) من الاتفاقية على أن: "الخطاب الإلكتروني قد أرسل من المكان الذي يوجد فيه مقر عمل المنشئ ويعتبر قد تلقى العنوان الذي يوجد فيه مقر عمل المرسل إليه حسبما تقرهما المادة (6)".

يتضح من النصوص السابقة الملاحظات التالية:

الأولى: أن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية لديها مشكلة تحديد مكان إرسال واستلام الرسائل الإلكترونية، حيث يعتبر مكان إرسال الرسالة الإلكترونية هو المكان الذي يقع

فيه مقر عمل المرسل إليه، فإن حدث غير ذلك فلا يعتد بهذا المكان وتعتبر الرسالة الإلكترونية قد أرسلت من المكان الذي يقع فيه مقر عمل المرسل وإن حدث غير ذلك فلا يعتد بهذا المكان بغض النظر عن مكان تواجد نظام المعلومات.

الثانية: أن هناك حاجة إلى تعيين أحد الأماكن المختلفة التي تشحن فيها السلع كمقر عمل لأحد الاطراف فيما يخص عقد ما⁽¹⁾، الفقرة الأولى من المادة(6) من الاتفاقية تأخذ بهذا الغرض، يعتبر هذا التعيين قرينة على وجود مقر عمل الطرف في ذلك المكان المعين، إلا أنها قرينة يمكن إثبات عكسها كأن يثبت الطرف الآخر أن الطرف الذي عين المكان لا يوجد له مقر عمل فيه.

الثالثة: نصت الاتفاقية على عدم اعتبار مكان نظام المعلومات أو مكان المعدات التكنولوجية أماكن عمل.

الرابعة: يقصد بالقرينة من خلال نص المادة (5/6) القرينة القاطعة وليست قرينة بسيطة، ذلك لأن استخدام اسم نطاق مرتبط بموقع جغرافي معين ينشئ قرينة بسيطة على أن مكان عمل مستخدم ذلك النطاق موجود في ذلك البلد، لأنه يفترض أن يكون هناك ارتباطاً بين اسم النطاق الدومين⁽²⁾ واسم البلد أو الموقع الجغرافي الذي يبين ضمن العنوان الإلكتروني مثال ذلك أن مصر يرمز لها بـ : EG، فرنسا بـ: FR، استراليا بـ: AU، المملكة المتحدة بـ: UK، النمسا بـ: AT، نيوزلندا بـ: NZ و الجزائر بـ: DZ، خصوصاً إذا علمنا بأنه في معظم البلدان لا تتم الموافقة على تخصص اسم الدومين (DNS)⁽³⁾ إلا بعد التحقق من صحة المعلومات التي يوفرها مقدم طالب التخصيص ودقتها بما فيها الموقع الجغرافي الذي يوجد فيه مقر عمله فعلاً.⁽⁴⁾

الخامسة: لم تحدد الاتفاقية أو نموذج القانون مقر عمل الأشخاص الاعتبارية التي لا يوجد لها مقر عمل، مثل الشركات أو المؤسسات التي تنشأ مواقع على شبكة الانترنت وتمارس نشاطها من خلالها ولا تتخذ في أي دولة مقر عمل.

السادسة: لا تجيز الاتفاقية للأطراف الاتفاق على مخالفتها فيما يتعلق بتحديد مكان إرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية حيث حددت مكان إرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية.

السابعة: وفقاً لنص المادة(06) والمادة (3/10) من الاتفاقية ووفقاً لنص المادة (4/15) من القانون النموذجي السابق ذكره إذا لم يتفق المرسل والمرسل إليه على غير ذلك يتحدد مكان إرسال الرسالة الإلكترونية في المكان الذي يقع فيه مقر عمل المرسل وإن لم يكن للمرسل مقر عمل يتحدد مكان إرسال الرسائل الإلكترونية في المكان الذي يقيم فيه عادة، ويتحدد مكان استلام الرسالة الإلكترونية في المكان الذي يقع فيه مقر عمل المرسل إليه وأن لم يكن للمرسل إليه مقر عمل يتحدد مكان إرسال الرسالة في المكان الذي يقيم فيه عادة.

1- أنظر المذكرة الإيضاحية لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية ص42

2- الدومين هو عبارة عن عناوين منفردة للمواقع على شبكة الانترنت تسمح بتحديد الموقع وتميزه عن غيره

3- خدمة اسم الدومين (DNS) هي خدمة تقدمها شبكة الاتصال (Network) تعمل بموجها على تحويل عناوين (Externat internet Adresses) الانترنت الحرفية الخارجية إلى عناوين انترنت رقمية داخلية (internal internet numerical addresses) أنظر: نادر الفرد قاحوش، العمل المصرفي عبر الانترنت، الدار العربية للعلوم مكتبة الرائد العلمية، عمان الأردن 2000 ص 158

4-Reparl of the working group an electronic commerce an its thirty inch Session, issued by unital, new york , 11-15/ March/2002. P 08

بناءً على ذلك، إذا كانت الرسالة الإلكترونية تعبر عن إيجاب أو قبول، فإن مكان إرسال القبول هو المكان الذي يقع فيه مقر عمل القابل وأن لم يكن للقابل مقر عمل يتحدد مكان إرسال القبول في المكان الذي يقيم فيه عادة، ومكان استلام القبول هو المكان الذي يقع فيه مقر عمل الموجب وإن لم يكن للموجب مقر عمل يتحدد مكان استلام القبول في المكان الذي يقيم فيه عادة و تبعاً لذلك، يتحدد مكان إبرام العقد إما في المكان الذي يقع فيه مقر عمل القابل أو المكان الذي يقع فيه مقر عمل الموجب وأن لم يكن للموجب أو للقابل مقر عمل يتحدد مكان إبرام العقد إما في المكان الذي يقيم فيه القابل أو المكان الذي يقيم فيه الموجب.

3. اتفاقية روما لسنة 1980: نجد اتفاقية روما المبرمة في 1980/06/91 ما بين عدد من الدول الأوروبية والخاصة بالقانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية، تضمنت في مادتها(3) مبدأ حرية الأطراف في تحديد القانون الذي يحكم العقد، وفي حالة سكوت الأطراف ويكون قانون الدولة التي يتصل بها العقد بروابط أكثر وثوقاً⁽¹⁾ وتضمنت المادة (4) منها المقصود بالقانون الأوثق صلة بالروابط العقدية على أنه: "يفترض أنه للعقد الروابط الأكثر وثوقاً مع الدولة التي يوجد فيها لحظة إبرام العقد، محل الإقامة المعتاد للشخص الذي عليه القيام بالأداء المميز⁽²⁾.

4. التوجه الأوروبي بالتجارة الإلكترونية: نص التوجه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية من خلال المادة (91) التي تقر أن مكان الشركة التي تؤدي خدمات الانترنت هو المكان الذي تمارس فيه نشاطها وليس المكان الذي توجد به وحدة الخدمة. إذن العبارة هي بمكان وجود الموجب وليس بمكان تواجد الخدمة لأن ذلك يكفل الاستقرار القانوني للمعاملات الإلكترونية، كما يضمن احترام توقعات المتعاقدين فالموجب له يعلم مكان الموجب، غير أنه قد لا يعلم مكان وجود وحدة الخدمة التي يعمل عليها أو من خلالها موقعه أو بريده الإلكتروني، فضلاً عن ذلك فإن موقع نظم المعلومات قد يتغير دون أن يعلم الطرفان بذلك، ولعل ذلك كله يبرر الاعتداد بمكان وجود الموجب وليس مكان وجود وحدة الخدمة.⁽³⁾

أقر العقد النموذجي الأوروبي (E.D.I). بمادته (3/3) على أن مكان إبرام العقد المبرم من خلال (E.D.I) هو المكان الذي تستقبل فيه رسالة (E.D.I) الخاصة بقبول الإيجاب في النظام المعلوماتي للموجب.⁽⁴⁾ وقد تأثر بالقانون النموذجي العديد من القوانين الخاصة بالمعاملات الإلكترونية.⁽⁵⁾ من جانبها فإن التشريعات العربية المعنية بالمعاملات الإلكترونية قد تبنت ذات النهج الذي أخذت به المادة (15) من قانون اليونيسترال ومنها على سبيل المثال:

أ. قانون المعاملات الأردني رقم 85 لسنة 2001: جاءت نص المادة 18 مطابقاً تماماً مع القانون النموذجي في

1- محمد حسن قاسم، المرجع السابق ص 97

2- أحمد عبد الكريم سلامة، قانون العقد الدولي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2000 ص 199

3- سامح عبد الواحد التهامي، مرجع سابق، ص 220 وكذا مصطفى أحمد أبو عمرو، مرجع سابق، ص 150

4- عادل أبو هشيمة محمود حوته، مرجع سابق ص 166

5- من هذه القوانين، المادة 6-5/17 من قانون التجارة الإلكترونية الأيرلندي 2000، المادة 4/18 من قانون التجارة الإلكترونية الفلبيني 2000، المادة 29 من قانون التجارة

الإلكترونية الإلكتروني الإيراني، المادة 15/د من القانون الأمريكي الموحد، المادة 114 من القانون الدولي الخاص السويسري 1987، المادة 2/1369 من القانون الفرنسي

هذا الصدر على أنه:

- تعتبر رسالة المعلومات قد أرسلت من المكان الذي يقع فيه مقر عمل المنشئ وأنها استلمت في المكان الذي يقع فيه مقر عمل المرسل إليه، وإذا لم يكن لأي منهما مقر عمل يعتبر مكان إقامته مقرا لعمله، ما لم يكن ينشئ الرسالة والمرسل إليه قد اتفقا على غير ذلك.

- إذا كان للمنشئ أو المرسل إليه أكثر من مقر لأعماله فيعتبر المقر الأقرب صلة بالمعاملة هو مكان الإرسال أو التسليم وعند تعذر الترجيح يعتبر مقر العمل الرئيسي هو مكان الإرسال أو التسليم.

يتضح لنا من النص، أن المشرع الأردني قد تأثر بنص المادة 15 من القانون النموذجي، حيث إن مكان انعقاد العقد الإلكتروني يتحدد بغض النظر عن مكان وجود نظام المعلومات، فمكان الانعقاد هو المكان الذي يوجد فيه مقر المنشئ أو مقر المرسل إليه، وفي حالة تعدد المقر، نأخذ المقر الأكثر اتصالا بالمعاملة الإلكترونية وفي حالة عدم وجود مقر عمل، فإننا نأخذ بمحل الإقامة المعتاد، في حين أن قانون المعاملات الإلكترونية الأردني لم يتعرض في المادة (18) منه إلى الأشخاص الاعتبارية، وكيفية تحديد المكان بالنسبة لها. لعلى المشرع الأردني اكتفى بالمعلومات الواردة في نص المادة (18)، فقد يقصد بالمنشئ الشخص الطبيعي أو الاعتباري، كما أن المرسل إليه قد يقصد أيضا به الشخص الطبيعي أو الاعتباري، وإن كان ذلك ليس واضحا من نص المادة (18) حيث أن تفسير العبارات يوحي بأن الحديث عن الشخص الطبيعي وليس الاعتباري وهذا واضح من الفقرة التي تنص على أنه: "إذا لم يكن لأي منهما مقر عمل يعتبر مكان إقامته مقرا لعمله" وقد برر البعض⁽¹⁾ الأخذ بمقر عمل المرسل أو المرسل إليه دون مكان وجود نظام المعلومات لأن الطبيعة الخاصة للمعاملات الإلكترونية تقتضي ذلك، حيث أن نظام المعلومات الخاص بالمرسل إليه، الذي يتم تلقي الرسائل فيه أو استرجاعها منه، كثيرا ما يكون موجوداً في مكان غير المكان الذي يوجد منه المرسل إليه نفسه، لذلك حسنا ما فعله القانون من الاعتداد بالمكان الذي يقع فيه مقر أعمال المرسل إليه بالنسبة لتلقي الرسالة.

ب. قانون المبادلات و التجارة الإلكترونية التونسي رقم 83 لسنة 2000: فقد جاء نص المادة (28) على أنه: "ينشأ العقد الإلكتروني بعنوان البائع وفي تاريخ موافقة هذا الأخير على الطلبية بواسطة وثيقة الكترونية ممضاة وموجهة للمستهلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك".

يلاحظ من خلال النص أن العقد ينعقد في مكان أو موطن التاجر، مع الإشارة إلى إمكانية تغيير الحكم باتفاق أطراف العقد، كما أن النص لم يعالج حالة تعاقد التاجر مع تاجر آخر ويبدو أن المشرع التونسي ترك الموضوع خاضعا للقواعد العامة والاتفاقيات الأطراف المتعاقدة.

رأينا في مسألة تحديد مكان انعقاد العقد الإلكتروني من الضروري التأكيد مجددا على ضرورة توحيد قواعد تحديد مكان انعقاد العقد الإلكتروني تأخذ بها معظم الدول وذلك بسبب الطابع العالمي لشبكة الانترنت التي تجاوزت الحدود الجغرافية للدول وجعلت من إمكانية التعاقد بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة وأنظمة قانونية

3- حاسم علي الشامس، العقد عن طريق الانترنت في ضوء أحكام القوانين في دولة الإمارات بحث مقدم لمؤتمر القانون والحاسوب، جامعة اليرموك، الأردن 2004-12

متباينة أمراً سهلاً وأن الاعتبارات تقلل من شأن إيراد حلول قانونية بصدد تحديد مكان انعقاد العقد الإلكتروني في التشريعات الوطنية وبما أن الحلول القانونية الواردة بصدد هذه المسألة هي نصوص قانونية مكتملة لإرادة الطرفين، فإن بإمكان أطراف العقد الإلكتروني الاتفاق على تحديد مكان انعقاد العقد عبر الانترنت مسبقاً.

أما بخصوص الحلول التي جاءت بها القوانين المنظمة للتجارة الإلكترونية قانون اليونسترال النموذجي والقوانين الأخرى المتأثرة به من جعل (مقر عمل المرسل إليه) مكاناً لانعقاد العقد الإلكتروني، جدير بالاهتمام والتأييد باعتباره أكثر ملائمة للبيئة الإلكترونية ومتطلبات عقودها وإذا تعدد مقرات عمله، فإن مكان الانعقاد يكون في مقر العمل الذي له أوثق علاقة بالعقد الإلكتروني المعني، وفي حالة تعذر الترجيح بين هذه الأماكن فإن مكان انعقاد العقد هو مقر العمل الرئيسي، وإذا لم يكن للقبائل مقر عمل فإن مكان انعقاد العقد هو محل إقامته المعتاد وإن ما جاءت به هذه القوانين يوافق مع الحل الذي نادى به نظرية وصول القبول أو تسلمه والتي تقضي بأن العقد ينعقد في المكان الذي يصل إليه القبول بصرف النظر عن علم الموجب به من عدمه، وترجح مقر عمل الموجب هو مكان إبرام العقد الإلكتروني وفق المعايير المشار إليها سابقاً.

الفصل الثاني: صحة العقد الإلكتروني

يقوم العقد بوجود التراضي ولا يكفي أن يكون التراضي موجوداً، بل يجب أن يكون صحيحاً⁽¹⁾ والتراضي لا يكون صحيحاً إلا إذا كان صادراً من ذي أهلية ولم تكون إرادة أحد المتعاقدين مشوبة بعيب من العيوب التي قد تطرأ عليها فتحد من أثرها⁽²⁾ ويثير العقد الإلكتروني تبعاً لطبيعته وطرق انعقاده صعوبات قد لا تثار في العقد التقليدي وذلك لأن المعاملات تتم بتقنيات الاتصال الحديثة عبر فضاء افتراضي، كما يجب أن يأتي العقد مشروعاً في سببه ومعيناً في محله على نحو ما يتطلبه القانون، بالإضافة إلى ما تستوجبه القواعد العامة لقيام العقد والعقد الإلكتروني الذي لا يخرج عن أصله العام مجرد أنه يبرم بهذه الوسيلة فإن ما سنتطرق إليه في هذا الفصل ليس الاستجابة لدواعي التكامل في بحثنا لعقد البيع المبرم عبر الانترنت، وعلى ذلك سنقسمه كالآتي:

المبحث الأول: الأهلية في العقد الإلكتروني وعيوب الإرادة

المبحث الثاني: المحل والسبب في العقد الإلكتروني

المبحث الأول: الأهلية في العقد الإلكتروني وعيوب الإرادة

كي يكون العقد الإلكتروني صحيحاً ينبغي أن يصدر التعبير عن الإرادة من شخص يعتد القانون بأهليته نظراً لأن العقد الإلكتروني يتم عن بعد من دون حضور مادي للمتعاقدين بالتالي يصعب على كل من المتعاقدين التأكد من شخصية المتعاقد الآخر وكذا التحقق من أهليته.

المطلب الأول: الأهلية في التعاقد الإلكتروني

1- المقصود بالرضا الصحيح هو كون المتصرف مميزاً يعقل معنى التصرف و يقصده، أي أن يكون مدركاً ماهية العقد والتزاماته فيه وتكون له إرادة حقه لقيام الالتزام، لأن الإرادة ركن من الأركان الأساسية لأي تصرف قانوني وبدونها لا يصح التصرف. عبد الرزاق أحمد السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، نظرية الالتزام بوجه عام مصادر الالتزام، مؤسسة الأمل سنة 2006 ص 221 وكذا محسن عبد الحميد النظرية العامة للالتزامات مصادر الالتزام، الجزء الأول، مكتبة الجلاء الجديدة، كلية الحقوق بجامعة المنصورة، مصر د.س.ن، ص 213

2- بشار محمود دويدين، الاطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنت أصل الكتاب رسالة ماجستير، دار الثقافة 2006 ص 152

تعرف الأهلية عموماً على أنها صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات ومباشرة التصرفات القانونية⁽¹⁾ ويشترط لصحة العقد أن تتوافر لدى طرفيه الأهلية القانونية المطلوبة لإبرامه ويعتبر التحقق من هذا الأمر ميسوراً في العقود التقليدية التي تتم بين حاضرين أما في العقود الإلكترونية التي تنعقد عن بعد فإنه قد يصعب على أحد طرفي التعاقد التحقق من أهلية المتعاقد الآخر، قبل إبرام العقد وستتناول خصوصية الأهلية في التعاقد الإلكتروني كفرع أول وكيفية التحقق منها كفرع ثانٍ بما يخدم البحث.

الفرع الأول: خصوصية الأهلية في العقد الإلكتروني: ينبغي لكي يكون العقد الإلكتروني صحيحاً، أن يصدر التعبير عن الإرادة من شخص يعتد القانون بأهليته، ونظراً لأن العقد الإلكتروني يتم عن بعد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، من دون حضور مادي للمتعاقدين، بالتالي يصعب على كل من المتعاقدين التأكد من شخصية المتعاقد الآخر وكذا التحقق من أهليته، فضلاً عن أن عدداً كبيراً من مستخدمي الانترنت هم من المراهقين وصغار السن، لاسيما أن بعضهم قد يستخدم البطاقة المصرفية لأحد والديه في التعاقد مع تاجر حسن النية أو أن يتعاقد شخص قاصر على سبيل اللهو والعبث مع تاجر حسن النية، بالإضافة إلى أن الانترنت معرضة للاختراق والتدخل الأجنبي والقرصنة الإلكترونية، ولاشك في أن هذه المسألة تعد من أهم المشكلات التي تواجه التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة لاسيما الانترنت، مما يؤكد لنا أهمية الأهلية في التعاقد عبر الانترنت وهذا ما أدى ببعض الفقه إلى القول بأنه ينبغي لمعالجة هذه المشكلة التوسع في الأخذ بنظرية الوضع الظاهر Théorie de l'apparence⁽²⁾ وترجيح مصلحة المهنيين، وتطبيقاً لهذه النظرية. إذا احتلس القاصر بطاقة الائتمان المصرفية الخاصة بأحد والديه واستخدمها في إبرام عقد مع أحد التجار فيجوز لهذا التاجر إن كان حسن النية أن يتمسك بأن القاصر باستخدامه هذه البطاقة قد توافر مظهر صاحبها، ومن ثم مظهر الشخص الراشد، كما يستطيع هذا التاجر أيضاً الرجوع على هذا لقاصر على أساس قواعد المسؤولية التقصيرية، بالتالي فإن من مصلحة الآباء مراقبة استعمال أبنائهم القصر لتقنيات الاتصال، فضلاً عن الحفاظ على بطاقتهم المصرفية، والرقم السري الخاص بها⁽³⁾. تجدر الإشارة إلى أن الأخذ بنظرية الوضع الظاهر يتوافق مع التشريع التقليدي فالمادة (1307) من القانون المدني الفرنسي تنص على أن القاصر الذي يحدع الغير لإخفاء نقص أهليته لا يحق له استرداد ما دفعه تنفيذاً لما تعهد به، وهذا الحكم يمتد ليشمل كل فاقد الأهلية، بالتالي فإن تصرفات فاقد الأهلية تبقى قابلة للتعويض رغم بطلانها، وخير صورة للتعويض في هذه الحالة هو بقاء التصرف قائماً⁽⁴⁾. كما أنه وفقاً للمادة 18/121 من قانون الاستهلاك الفرنسي، فإنه يلزم إجراء التحقق من شخصية الأطراف المتعاقدة على نحو يحقق الأمان والثقة في المعاملات المتبادلة، حيث يلتزم التاجر أو مقدم الخدمة بأن يتيح لعميله كافة البيانات التي تفصح عن هويته، بما في ذلك أهليته القانونية وعلى النمط ذاته يلتزم العميل بأن يرشد التاجر عن

1- عبد الفتاح عبد الباقي، مرجع سابق، ص 244، وكذا أمانج رحيم أحمد، مرجع سابق، ص 218 وكذا سليمان مرقس، مرجع سابق، ص 317

2- لمزيد من التفاصيل أنظر Lionel Bochurberg: internet et commerce électronique, Delmas paris, 2001 p 128 - 127

3- محمود عبد المعطي الخيال، الانترنت وبعض الجوانب القانونية مرجع سابق ص 123 و أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الانترنت مرجع سابق ص 113، وكذا سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص 153.

4- جميل الشرفاوي، النظرية العامة للالتزام، الكتاب الأول، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة 1976 ص 174

اسمه، أهليته القانونية وكافة عناصر تحديد شخصيته سواء المادية أو الإلكترونية.

في القانون الإنجليزي الأصل أن للقاصر أهلية إبرام عقود الضروريات، والعقود التي قد تتمخض عن منفعة له، وما عدا ذلك من العقود فإنه يكون باطلاً أو قابلاً للإبطال إلا أنه إذا ارتكب ناقص الأهلية غشاً، بأن أقر للبائع بسن أكبر من سنه الحقيقي فإنه يكون للتاجر في هذه الحالة الحق في استرداد البضاعة إذا لم تكن من الضروريات ويبقى هذا الحق قائماً طالما ظلت البضاعة في حوزة القاصر، وكان من الممكن تحديد ذاتيتها بيد أنه لا يجوز للتاجر الرجوع على ناقص الأهلية بموجب دعوى الخديعة في قانون المسؤولية التقصيرية، لأن القول بذلك يعني إلزام ناقص الأهلية بالعقد بصورة غير مباشرة.⁽¹⁾

كما أن القضاء الإنجليزي قد فرق في هذا الشأن بين أمرين: العقد البسيط و الذي قد يبرمه القاصر عبر تقنيات الاتصال الحديثة، كما لو اشترى كتاباً أو ما شابه ذلك ومثل هذه العقود لا تبطل، والعقد ذو القيمة الكبيرة، كما لو اشترى سيارةً أو عقاراً، ومثل هذه العقود تبطل لمصلحة القاصر حتى ولو تضرر منها التاجر أو المتعاقد مع القاصر عملاً بأحكام النظام العام. وفي التوجيه الأوروبي رقم 7/97 الصادر في 20 ماي 1997 بشأن البيع عن بعد فإنه وفقاً لنص المادة (1/4) يلزم عند إبرام العقد عن بعد عبر تقنيات الاتصال، تحديد هويته الأطراف المتعاقدة بما في ذلك بيان الأهلية القانونية⁽²⁾.

كما أن التوجيه الأوروبي رقم 31/2000، الصادر في 8 جانفي 2000 بشأن التجارة الإلكترونية قد تطلب أيضاً ضرورة تحديد كافة عناصر تحديد الهوية بما في ذلك الأهلية القانونية.⁽³⁾

في القانون المدني المصري تنص المادة (1/11) أن: "الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم يسري عليها قانون الدولة التي ينتمون إليها بجنسيتهم، مع ذلك ففي التصرفات المالية التي تعقد في مصر وتترتب آثارها فيها، إذا كان أحد الطرفين أجنبياً ناقص الأهلية وكان نقص أهليه يرجع إلى سبب فيه خفاء لا يسهل على الطرف الآخر تبينه، فإن هذا السبب يؤثر في أهليته".⁽⁴⁾

كما تنص المادة (119) من القانون المدني المصري على أنه: "يجوز لناقص الأهلية أن يطلب إبطال العقد، وهذا مع عدم الإخلال بإلزامه بالتعويض، إذا لجأ إلى طرق احتيالية ليخفي نقص أهليته".⁽⁵⁾ فهذا الحل الذي أورده المشرع المصري هو حل موفق،⁽⁶⁾ فهو يعطي للمتعاقد مع القاصر بحسن نية حق الرجوع عليه وفقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية فضلاً عن المسؤولية التعاقدية وفي القانون التونسي رقم 83 لسنة 2000 بشأن المبادلات والتجارة الإلكترونية فإنه وفقاً لنص المادة (25) يلزم عند إبرام العقد الإلكتروني الإفصاح عن الهوية

1- فتحي عبد الرحيم عبد الله، العناصر المكونة للعقد كمصدر للالتزام في القانونين المصري والإنجليزي 1999 ص 222 وما بعدها.

2- سمير برهان، إبرام العقد في التجارة الإلكترونية، مؤتمر الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية والاتجاهات الحديثة في وسائل حسم المنازعات، مركز القاهرة

الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، المنعقد بجامعة الدول العربية، القاهرة 12-13 جانفي 2002 ص 13

3-Catherine Guigou : les contrats avec les consommateurs un autel de développement du commerce électronique, presses universitaires de Marseille, 2002 p 145

4- يقابلها نص المادة 10 من القانون المدني الجزائري.

5- يقابلها نص المادة (134) من القانون المدني الأردني.

6- عبد الباسط جاسم محمد، إبرام العقد عبر الانترنت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2010، بيروت، ص 236.

بطريقة واضحة ومفهومة، أما في العراق فلا بد من الرجوع إلى القواعد العامة المنظمة لأحكام المسؤولية المدنية التي تعتمد عادة على معيار حسن نية المتعاقد مع القاصر أو سوء نيته، فإذا كان المتعاقد مع القاصر سيء النية وكان عالماً بنقص أهليته، فهنا هو الذي يتحمل المسؤولية ولكن إذا كان المتعاقد مع القاصر حسن النية ويعتقد بأن من يتعاقد معه عبر شبكة الانترنت هو كامل الأهلية بعد أن يبذل عنايته المعقولة للتأكد من ذلك فهنا يتحمل القاصر أو وليه المسؤولية القانونية عن هذه الأضرار، وقد حرص أيضاً قانون الأمم المتحدة النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لعام 1996 "CNUDCI" على ضرورة التأكد من الهوية، حيث تنص المادة (13) بشأن إسناد رسائل البيانات بأنه: "تعتبر رسالة البيانات صادرة عن المنشئ إذا كان المنشئ هو الذي أرسلها بنفسه. في العلاقة بين المنشئ والمرسل إليه، تعتبر رسالة البيانات أنها صادرة عن المنشئ إذا أرسلت من شخص له صلاحية التصرف نيابة عن المنشئ فيما يتعلق برسالة البيانات."

يبدو لنا مما سبق أنه نظراً للطابع الخاص للعقد الإلكتروني، فإن ناقص الأهلية متى اتخذ مظهر الشخص البالغ الرشيد، وكان المتعاقد الآخر عبر تقنيات الاتصال غير عالم بهذه الحالة، فإنه ينبغي حماية هذا المتعاقد عملاً بنظرية الوضع الظاهر، وذلك لتوفير الثقة والأمان لدى المتعاقدين عبر تقنيات الاتصال الحديثة، وحفاظاً على استقرار التعامل حتى لا يفاجأ المتعاقد الحسّن النية ببطلان العقد لسبب لا يعلمه، ولم يكن في مقدوره أن يعلمه وقت التعاقد، هذا الأمر لا غنى عنه في مجال العقود الإلكترونية.

الفرع الثاني: الوسائل التقنية التي يمكن استخدامها للتحقق من الأهلية في العقود الإلكترونية: إن مسألة التحقق من أهلية المتعاقد في العقود الإلكترونية مسألة فنية دقيقة، تحتاج إلى تكاتف علماء التقنية المختصين وفقهاء القانون المهتمين بهذا المجال، بغية إيجاد تقنيات متطورة تساهم في حل هذه المشكلة. بالرغم من أنه لا توجد حتى الآن وسائل تقنية حاسمة في هذا المجال، إلا أنه توجد وسائل احتياطية يمكن استخدامها، وهذه الوسائل قد تتمثل في:

أولاً. البطاقات الإلكترونية: البطاقات الإلكترونية، هي كروت ذكية، تتمثل في رقائق الكترونية يتم تصنيعها من لدائن معالجة بكثافة من السليكون، ومن وحدات وشرائح فائقة القدرة، والتي يمكن من خلالها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل: الاسم، السن، محل الإقامة، المصرف المتعامل معه وجميع المعاملات الخاصة بهذه البطاقة. تعتبر هذه البطاقة⁽¹⁾ بمثابة الحاسوب المتنقل، لكونها تحتوي على سجل كامل من المعلومات، البيانات الشخصية والرقم السري، هذه البطاقات مزودة بعدة عناصر للحماية ضد عمليات التزوير وسوء الاستخدام من جانب الغير في حالة سرقتها، أو محاولة تقليدها نظراً لنوع اللدائن المستخدمة، الشريط المغنط، الصورة الفوتوغرافية لصاحبها، الرقم السري، وعدم القدرة على فتح الغطاء الخارجي لها، تستخدم هذه البطاقات على نطاق واسع في الدول الأوروبية، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، يمكن استخدامها كبطاقة تعريف الهوية

1- رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، ص54 وما بعدها، وعبد الباسط وفا، سوق النقود الإلكترونية (الفرص، المخاطر، الآفاق)، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، المنعقد بمركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة 26-28 أبريل 2003، الجزء الثالث، ص 596 وما بعدها.

أو كبطاقة إلكترونية تملأ وتفرغ بالنقود.

بالرغم من وسائل الحماية المزودة بها مثل هذه البطاقات والاحتياطات التي يتخذها المتعاملون عبر تقنيات الاتصال الحديثة لتأمين المعلومات الخاصة ببطاقاتهم الإلكترونية، إلا أن أصحاب الدهاء الإلكتروني يتفنون في إبداع الطرق لاخترق الاتصالات عبر هذه التقنيات⁽¹⁾ واستحداث أساليب القرصنة الإلكترونية⁽²⁾ والاستيلاء على بيانات وأموال المتعاملين عبر هذه التقنيات⁽³⁾ وطمس الآثار المادية لأي عمل غير مشروع، وتدمير أي دليل بسرعة فائقة.

ثانياً: الاستعانة بجهات التصديق الإلكتروني: يمكن للمتعاقدین الاستعانة بوسيط إلكتروني كطرف ثالث محايد، يسند إليه مهمة تنظيم العلاقة بين أطراف العقد الإلكتروني، ويلجأ إليه للتحقق من هوية الأطراف المتعاقدة وأهليتهم القانونية، وإصدار شهادة مصادق عليها تتعلق بأطراف العقد الإلكتروني. تم تنظيم هذه الخدمة في العديد من القوانين الصادرة بشأن التجارة الإلكترونية ومنها:

1. القانون التونسي رقم 83 لسنة 2000 بشأن المبادلات التجارية الإلكترونية: وتنص المادة (8) منه: "استحدثت مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والتي أطلق عليها اسم (الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية) تخضع في علاقتها مع الغير إلى التشريع التجاري، ومقرها تونس العاصمة". وقد نظم المشرع التونسي أهداف واختصاصات هذه الوكالة في المواد (9-24).

2. القانون الأردني رقم 85 لسنة 2001 بشأن المعاملات الإلكترونية: حيث تنص المادة (2) منه على أن إجراءات التوثيق هي: "الإجراءات المتبعة بغرض التحقق من أن التوقيع الإلكتروني أو السجل الإلكتروني قد تم تنفيذه من شخص معين...".

3. القانون الإماراتي رقم 2 لسنة 2002 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية: حيث تنص المادة (2) منه على أن مزود خدمات التصديق هو: "أي شخص أو جهة معتمدة أو معترف بها تقوم بإصدار شهادات تصديق إلكترونية أو أية خدمات أو مهمات متعلقة بها وبالتوقيع الإلكتروني".

4. قانون الأمم المتحدة النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية لعام 2001: حيث تنص المادة (2/هـ) على أن: "مقدم خدمة التصديق يعني شخصا يصدر الشهادات ويجوز أن يقدم خدمات أخرى ذات صلة بالتوقيعات الإلكترونية"⁽⁴⁾.

1- إبراهيم العيسوي، التجارة الإلكترونية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 85.

2- لمزيد من التفاصيل عن القرصنة الإلكترونية انظر: عمرو زكي عبد المتعال، الأمن القانوني للأعمال الإلكترونية في مصر، المؤتمر الدولي الثالث عن الاتجاهات الحديثة في معاملات التجارة الإلكترونية مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ووزارات الاتصالات والمعلومات المصرية، المنعقد بجامعة الدول العربية، القاهرة يومي 17-18 جانفي 2004، ص 10.

و كذا Patrick ANELLI : le piratage des images sur internet, presses universitaires de France, paris, 1999, p23.

3- عماد علي خليل، التكييف القانوني لإساءة استخدام أرقام البطاقات عبر شبكة الانترنت، مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة المنعقد في الفترة 1-3 ماي 2000 هامش (1)، ص 5

4- لمزيد من التفاصيل انظر لاحقا الفصل الثالث من الباب الثاني من هذه الدراسة.

ثالثاً. الوسائل التحذيرية: تعتبر من أكثر الوسائل استخداماً في الوقت الحاضر وهي تمارس عن طريق وضع تحذيرات على الانترنت تنبه بعدم الدخول إلى موقع الانترنت، إلا من شخص تتوافر لديه الأهلية القانونية، ويلتزم هذا الشخص قبل الدخول إلى الموقع بالكشف عن هويته، والإفصاح عن عمره، وذلك من خلال ملء نموذج معلومات معروض على الانترنت وفي حالة ما إذا كان لدى الشخص الأهلية القانونية، فإنه يستطيع دخول الموقع وإبرام العقود، وفي حالة عدم ملء هذه البيانات أو إذا اتضح منها عدم أهلية المستخدم، فإنه يسمح له بدخول الموقع، بالتالي عدم إبرام أية عقود،⁽¹⁾ كما قد يتم وضع نماذج للعقود على الانترنت تحول صياغتها بشكل ملائم وواضح دون تعاقد الفئات غير المرغوب فيها، كأن تتضمن بنودها نصاً صريحاً بضرورة توافر الأهلية القانونية الكاملة في العميل وإلا فلن يبرم العقد. رغم كثرة استعمال هذه الوسائل التحذيرية، إلا أنها محفوفة بالمخاطر، إذ قد يقوم المستخدم بالإدلاء ببيانات تخالف الحقيقة بشأن أهليته، وهو ما يتطلب ضرورة تضافر جهود فقهاء القانون والمختصين في مجال⁽²⁾ نظم الاتصالات والمعلومات لحل هذه المشكلة.

المطلب الثاني: عيوب الإرادة

طبقاً للقواعد العامة لا يكفي لانعقاد العقد وصحته تطابق الإرادتين وتوافر الأهلية في المتعاقدين بل يجب أن تكون الإرادة سليمة وخالية من العيوب.

لا شك أن نظرية عيوب الإرادة تلعب دوراً هاماً في نطاق المعاملات الإلكترونية، حيث تتسم هذه المعاملات بالتعقيدات التكنولوجية وخاصة أن العقد يتم عن بعد بين طرفين غائبين غير متكافئين في أغلب الأحيان،⁽³⁾ حيث يكون أحدهما المنتج أو مقدم الخدمة بما يملكه من ممتلكات فنية وقانونية وإمكانات اقتصادية واحتكار فعلي لبعض المنتجات ويصعب على العميل (المستهلك) الذي لا يملك هذه الإمكانيات (لأنه أقل قدرة من المنتج على الصعيد الاقتصادي أو الفني أو القانوني)⁽⁴⁾ وسوف نتناول عيوب الإرادة مع تطبيقاتها على العقود الإلكترونية كما يلي:

الفرع الأول: عيب الغلط: "الغلط هو وهم يقوم في ذهن الشخص، فيتصور له الأمر على غير حقيقته"⁽⁵⁾ بحيث يقوم هذا الوهم عند تكوين الإرادة فيعيبها دون أن يعدمها.⁽⁶⁾ والغلط الذي يعيب الرضا هو ما يصيب الإرادة وقت التكوين وليس كل غلط أياً كانت درجته مما يعيب الإرادة. بل أن منه ما لا يؤثر فيها ومنه ما يعدمها وأخيراً منه ما يقتصر أثره على تعيب الإرادة وهو الذي يعيننا باعتباره عيباً من عيوب الإرادة.

1- محمد شاهين الخطيب، التعبير عن الرضا في عقود التجارة الإلكترونية عبر شبكة الانترنت، مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية المنعقد في 22-24 ديسمبر 2002، ص: 11.

2- رامي محمد علوان، مرجع سابق، ص: 242، وكذا عبد الله الخرشوم، مرجع سابق، ص: 287.

3- مصطفى موسى العجارمة، مرجع سابق، ص: 249 وكذا سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص: 161.

4- محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص: 72.

5- رمضان أبو السعود، مصادر الالتزام، دار المطبوعات الجامعية 2003، ص: 107، وكذا برهام محمد عطا الله، أساسيات نظرية الالتزام، القسم الأول، مصادر الالتزام، بدون ناشر، 2000-2001، ص: P133191، AUBERT (J-L) : protection des consommateurs, D. S. 1987, 4e cahier, somme.

6- محمد كمال عبد العزيز، التقنين المدني في ضوء الفقه والقضاء، ج 1، الالتزامات، طبعة نادي القضاة، 1980، ص: 324

يتضح من ذلك بأن الغلط قد يكون مانعاً أو غير مؤثر، أو معيباً للإرادة وهذا ما سنعالجه مع الإشارة إلى تطبيقاته في العقود الإلكترونية.

أولاً: الغلط المانع: هو الغلط الذي يحول دون انعقاد العقد، وهو ليس مجرد تصور للأمر على غير حقيقته، إذ يوجد اختلاف بين الإرادة والتعبير عنها،⁽¹⁾ حيث لا يدل التعبير المعلن على الإرادة الحقيقية إنما يدل على إرادة أخرى غير موجودة، وهذا الغلط قد يمس وجود أحد أركان العقد أو يمس ماهيته، ويترتب على وجود الغلط المانع بطلان العقد واعتباره كأن لم يكن، ويكون الغلط مانعاً في الحالات التالية:

1. إذا كان غلطاً في ماهية العقد: يأتي هذا النوع من الغلط نتيجة لعدم توافق الإرادتين ومثال ذلك أن يرم الشخص عقداً إلكترونياً عبر شبكة الانترنت معتقداً بأنه اشترى برنامجاً لممارسة حق الاستغلال، في حين كان قصد البائع منحه حق الاستعمال فقط،⁽²⁾ فهنا انصب الغلط على طبيعة العقد فمنع من التراضي لعدم تطابق الإرادتين بالتالي من نشوء العقد.

2. إذا كان الغلط في ذاتية المحل: يقع هذا النوع من الغلط المانع على ركن المحل للعقد، كما لو تعاقد شخص عبر شبكة الانترنت لشراء برامج تعليمية خاصة بالحاسوب الآلي لتعليم اللغة الإنجليزية ولكنه يتفاجأ بحصوله على برامج لتعليم اللغة الروسية مثلاً وهنا لا ينعقد العقد لعدم تطابق الإرادتين.

3. إذا كان غلطاً في سبب الالتزام: يكون العقد باطلاً إذا وقع الغلط في وجود سبب الالتزام، على الرغم من عدم عثورنا على تطبيقات للغلط في وجود سبب الالتزام في العقود الإلكترونية، إلا أن هذا لا يمنع من إبطال العقد الإلكتروني إذا وقع الغلط في سبب الالتزام استناداً إلى القواعد العامة الواردة في القانون المدني في العالم المادي، كأن يعقد الشخص تأميناً على عقاره ضد الحريق وهو العقار الذي آل إليه إرثاً ثم يتضح أن المورث كان قد أمن على العقار ذاته ضد الحريق.

4. الغلط في التعاقد عن طريق الوسيط الإلكتروني (الجهاز المؤتمت): إذا لم يكن بإمكان الشخص الذي يقع في غلط أثناء تعاقد مع جهاز مؤتمت تدارك هذا الغلط أو تصحيحه، فإن حكم العقد الإلكتروني الذي يبرم نتيجة هذا الغلط يكون باطلاً ولا يكون له أثر قانوني وفق المعايير التي جاءت بها المادة (3/12) من مشروع اتفاقية اليونسسترال للتعاقد الإلكتروني على عكس ما جاءت به المادة (2/11) من قانون مملكة البحرين للمعاملات الإلكترونية، حيث يكون العقد قابلاً للإلغاء وليس باطلاً.⁽³⁾

ثانياً: الغلط غير المؤثر: هو الغلط الذي يقع في صفة عرضية أو ثانوية للشخص⁽⁴⁾ كالغلط في الشخص المتعاقد إذا لم تكن شخصية محل اعتبار وكذا الحال بالنسبة للغلط المادي أو الغلط في الحساب وفي أمور معتادة في التعامل. يعد الغلط غير المؤثر من أكثر صور الغلط وقوعاً في العقود الإلكترونية المبرمة عبر شبكة الانترنت،

1- محسن عبد الحميد إبراهيم البيه، المرجع السابق، ص 116

2- نوري حمد خاطر، عقود المعلوماتية، مرجع سابق، ص 32

3- أمانج رحيم أحمد، المرجع السابق، ص 231

4- منذر الفضل، النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني، دراسة مقارنة، الجزء الأول، مصادر الالتزام، الطبعة الأولى، مكتبة الرواد للطباعة، 1991، ص 158

كالغلط الذي يقع عند تحرير رسالة البيانات التي تتضمن السند المثبت للعقد بأن يكتب صفراً بالزيادة فجعل المائة ألفاً أو بالعكس مثال ذلك أن يعرض تاجر في إعلانه أنه يبيع سيارات من نوع معين بمبلغ مائة ألف جنيه 100.000 للسيارة الواحدة، ولكن يقع تحريف في الرسالة الإلكترونية فيظهر الإعلان على موقع الانترنت مبلغ عشر آلاف جنيه 10.000، ونرى أن هذا الغلط مادي بالتالي لا يكون له أي دور في تكوين الإرادة حيث طرأ بعد تكوينها، من ثم فهو لا يؤثر في وجودها إنما يعيها فقط، من ثم لا يؤثر في تكوين العقد الإلكتروني إنما يلزم تصحيح هذا الغلط المادي فقط طبقاً لما نصت عليه المادة (84) من القانون المدني الجزائري على أنه: "لا يؤثر في صحة العقد مجرد الغلط في الحساب ولا غلطات القلم، ولكن يجب تصحيح الغلط".⁽¹⁾

إن الغلط الذي يتحقق أثناء إبرام العقد الإلكتروني مع وسيط الكتروني (جهاز مؤتمت) يعد غلطاً مادياً ويجب تصحيحه، ذلك إذا كان بإمكان الشخص أن يصحح الغلط من خلال الوسائل التقنية التي أكدت عليها المادة (2/12) من مشروع اتفاقية اليونسسترال للتعاقد الإلكتروني.

ثالثاً: الغلط المغيب للإرادة: إن الغلط الذي يعيب إرادة التعاقد، هو ذلك الغلط الذي يحدث عند تكوين الإرادة في ذهن صاحبها، ذلك بأن يتوهم أمراً على خلاف الواقع ويقع هذا الغلط في صفة جوهرية في الشيء محل الالتزام، أو في ذات التعاقد أو صفة جوهرية من صفاته، أي أن الغلط المغيب هو الغلط الذي يقع في أمر جوهرية مرغوب فيه أي فوات وصف مرغوب فيه في المحل أو في ذات التعاقد الآخر أو صفة فيه، يطلق عليه الغلط الجوهرية وهو الغلط الذي لا يقوم رضا التعاقد بدونه، أي أن التعاقد لو لم يقع بهذا الغلط لما أقدم على التعاقد، فإذا تعاقد شخص مع آخر على أنه خبير وذو كفاءة عالية في إدارة نظم المعلوماتية، وتبين فيما بعد أنه عكس ذلك، فهنا يحق للمتعاقد أن يطالب بفسخ العقد.⁽²⁾ يشترط لتحقيق الغلط المغيب للرضا توافر شرطين:

1. يجب أن يكون الغلط جوهرياً: أي دافعاً للتعاقد، بمعنى أن يكون على درجة من الجسامة والأهمية بحيث يمتنع المتعاقد عن إبرام العقد لو لم يقع في هذا الغلط⁽³⁾ وقد يسمى بالغلط الدافع، والمعيار الذي يعتمد عليه لتقدير جوهرية الغلط هو معيار ذاتي⁽⁴⁾ يقوم على تقدير المتعاقد لأمر معين يبلغ في نظره درجة من الأهمية تكفي لأن تجعله يقدم على التعاقد إن وجد ويحجم عن التعاقد إن تخلف، فالغلط الجوهرية قد يقع في (صفة الشيء) أو في (شخصية المتعاقد كثبوت عدم الخبرة لديه مثل عدم مناسبة برنامج الحاسب للوفاء بالغرض المطلوب) أو في (قيمة الشيء) أو في (الباعث على التعاقد)، أو في أمور تبيح نزاهة المعاملات.⁽⁵⁾

- تعد صفة عدم الاحتراف أو عدم الخبرة في المعاملات الإلكترونية عنصراً جوهرياً في قبول إعداد التعاقد الوقوع في غلط جوهري، خاصة في الأشياء الفنية ذات التكنولوجيا المتطورة مثل برامج الحاسب الآلي. إن

1- يقابله نص المادة 120 من القانون المدني العراقي والمادة 123 من القانون المدني المصري.

2- نوري حمد خاطر، مرجع سابق، ص 34.

3- محسن عبد الحميد إبراهيم البيه، مرجع سابق، ص 219.

4- حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص 178.

5- انظر المادة 82 من القانون المدني الجزائري وتقابلها نص المادة 120 من القانون المدني المصري وتقابلها نص المادة 118 من القانون المدني العراقي والمادة 195 من القانون المدني الإماراتي والمادة 151 من القانون المدني الأردني والمادة 122 من القانون المدني السوري والمادة 121 من القانون المدني الليبي والمادة 172 من القانون المدني اليمني والمادة 147 من القانون المدني الكويتي والمادة 63 من القانون المدني السوداني.

تلك الصفة تعد من القرائن التي يستعين بها القاضي في تقدير مدى توافر الغلط، ويصعب قبول الغلط من متعاقد متخصص. كذلك الحال إذا كانت البيانات التي قدمها الموزع كافية لتلافي الوقوع في الغلط. نفس الحكم إذا ثبت تقصير مدعي الغلط حيث لم يتم بالاستلام والإفصاح عن رغباته والتعاون مع الموزع للوصول إلى الغاية المرجوة.⁽¹⁾ إن المشرع الأوروبي حريص على تلاقي أي غلط قد يقع فيه المتعاقد ويكون ناتجاً عن نقص في البيانات المتعلقة بالسلعة، الخدمة أو المتعلقة بالموجب نفسه، لذا فقد تضمنت بعض التوجيهات الأوروبية،⁽²⁾ نصوصاً تخدم هذه الفكرة، كما تضمن المفهوم نفسه العقد النموذجي الفرنسي للتجارة الإلكترونية.⁽³⁾

2. اتصال المتعاقد الآخر بالغلط: لا يكفي أن يقع أحد المتعاقدين في غلط جوهري حتى يكون العقد موقوفاً، إنما يجب أن يتصل المتعاقد الآخر بهذا الغلط، فلا يجوز للمتعاقد الذي وقع في غلط جوهري أن يطلب بطلان العقد إلا إذا كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله في الغلط، أو كان على علم به، أو كان من السهل عليه أن يتبينه، وحكمة هذا الشرط هي ضمان استقرار التعامل، لأن الغلط الفردي يؤدي إلى مفاجأة التعاقد الآخر بطلب بطلان العقد وهو لا علم له بالسبب، أما إذا كان التعاقد الآخر شريكاً في الغلط أو عالماً به أو كان بوسعه أن يعلمه، فتنتفي المفاجأة.⁽⁴⁾

مما سبق يمكن القول أن عيب الغلط أمر متصور الحدوث سواء كان التعاقد تقليدياً أم إلكترونياً ويترتب عليه بطلان العقد طبقاً لنص المادة (81) من القانون المدني الجزائري.

الفرع الثاني: عيب التدليس: يعد التدليس من عيوب الإرادة التي تؤدي إلى إبطال العقد، فما هو تعريف التدليس وما هي الشروط الواجب توافرها للتمسك لبطلان العقد الإلكتروني؟

أولاً: تعريف التدليس: يمكن تعريف التدليس بأنه: "استعمال شخص طرقاً احتيالية لإيقاع شخص آخر في غلط يدفعه إلى التعاقد."⁽⁵⁾

ثانياً: عناصر التدليس وشروطه:

1. عناصر التدليس: للتدليس عنصران⁽⁶⁾ أحدهما مادي ويتمثل في الطرق الاحتيالية التي تتخذ صور مختلفة ومن أمثلتها: حالة الجمعيات والشركات التي تتخذ لنفسها من مظاهر الإعلان ما لا يتفق مع حقيقتها. أما العنصر الآخر معنوي ويتمثل في نية التضليل للوصول لغرض غير مشروع والمعيار هنا ذاتي يختلف من متعاقد إلى آخر.

2. شروط التدليس: يشترط في التدليس أن يكون هو الدافع إلى التعاقد، وأن يتصل بالمتعاقد الآخر، ويعتبر

1-plaisant, note suas cases. Cive. 30 jan. 1996. D. 1996. 228.

2-Article le "5" de la directive N° 2000- 31, précitée, et aussi article "4" de la directive N° 97- 7, précitée.

أشار إليه أيمن مصطفى القبلي، النظام القانوني لعقد الاشتراك في بنوك المعلومات الإلكترونية (دراسة تطبيقية مقارنة للتعاقد عبر الانترنت) دار النهضة العربية القاهرة 2010، ص: 292.

3-Contrat- type de commerce électronique : commerçants consommateurs, art prés. P1580.

4- مالك دوهان الحسن، شرح القانون المدني، الجزء الأول، مصادر الالتزام، مطبعة الجامعة بغداد، 1973، ص 336.

5- عبد المحي حجازي، النظرية العامة للالتزام، الجزء الثاني، مصادر الالتزام، بدون ناشر، 1954، ص 303. وكذا عبد المنعم فرج الصده، مرجع سابق، ص 254.

6- محسن عبد الحميد إبراهيم البيه، مصدر سابق، ص 236.

بمجرد الكتمان أو السكوت المتعمد عن واقعة أو ملابسة معينة تدليلاً⁽¹⁾، إذا ثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بما⁽²⁾ وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن: "الحيلة غير المشروعة التي يتحقق بها التدليس إما أن تكون إيجابية باستعمال طرق احتيالية أو سلبية يتعمد المتعاقد كتمان أمر عن المتعاقد الآخر بلغ حدا من الجسامة بحيث لو علمه الطرف الآخر لما أقدم على التعاقد بشروطه.⁽³⁾

إن للتدليس أهمية كبيرة في إطار العقود الإلكترونية حيث أتاح الطرح الجديد لنظام التعاقد الإلكتروني للطرف غير الخبير الذي لا يوفر له الطرف إلا كثرة خبرة المعلومات الكافية الحق في أن يتمسك بتعيب إرادته نتيجة لغلط وقع فيه أو لتدليس ناحم عن كتمان المتعاقد الآخر للمعلومات التي كان يجب عليه الإدلاء بها،⁽⁴⁾ إلا أن الوسائل الاحتياطية في العقد الإلكتروني لها معنى أوسع وتطبيقات جديدة وأساليبها متنوعة، نظرا لقدرة بعض العائنين والمحتالين على اختراق النظام المعلوماتي للشبكة، ومن هذه التطبيقات:

أ. الدعايات والإعلانات الإلكترونية الكاذبة والمضللة للمنتجات والخدمات عبر شبكة الانترنت.⁽⁵⁾ خاصة أن الإعلانات التجارية عبر شبكة الانترنت تعتبر أحد أهم إفرازات ثورة الاتصالات والمعلومات مما يؤثر في سلوك المستهلك بل قد تحرضه على التعاقد للحصول على منتج أو خدمة لا يحتاج إليه حقيقة، فالغرض هنا أن المتعاقد ضحية التدليس لم يقع بنفسه تلقائياً في الغلط بالاعتقاد في وجود صفات بالسلعة المباعة مخالفة للحقيقة، لكن التاجر هو الذي سعى إلى إيقاع المستهلك في الغلط، بإظهار السلع في شكل براق، مما يتوافر معه الخداع ونية التظليل، كأن يظهر على شبكة الانترنت صور ملونة وجذابة لمستحضر معروض للبيع على أن له القدرة على إعادة الشعر للرجل الأصلع أو أن الدواء يعالج العقم أو ضعف الخصوبة لراغب الإنجاب خلال مدة أسبوع... الخ.

ب. الكذب يتعمد نشر معلومات غير صحيحة فالأصل أن الكذب وحده لا يكفي لتكوين عنصر الحيلة في التدليس، كما تداح التاجر بضاعته إلى حد الكذب ما دام ذلك مألوفاً في التعامل،⁽⁶⁾ وعلى العكس إذا خرج عن المألوف في التعامل، لذلك يدخل في مجال التدليس الكذب في الإعلانات والدعايات الإلكترونية للمنتجات أو الخدمات إذا كان مؤثراً في إرادة المدلس عليه ودافعاً إلى التعاقد،⁽⁷⁾ في هذا الصدد نجد أن القضاء الفرنسي

1- عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص422، ونزيه محمد الصادق المهدي، النظرية العامة للالتزام، الجزء الأول، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص44.

2- يزيد أنيس نصير، السكوت وأثره في إبرام العقد، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 18، جانفي 2003، ص 285.

3- نقض أحوال شخصية 28 أبريل 2001 الطعن رقم 431 لسنة 66 ق، مجلة المحاماة العدد الثاني 2002 ص 54.

4- حسن عبد الباسط جمعي، عقود برامج الحاسب الآلي، دار النهضة العربية، القاهرة 1998، ص130.

5- أحمد السيد الزقرد، الحماية القانونية من الخداع الإعلاني في القانون الكويتي والمقارن، مجلة الحقوق الكويتية، السنة التاسعة عشر، العدد الرابع، سبتمبر 1995، ص221، وفي حكم لمحكمة استئناف بتاريخ 19 أبريل 1966 JCP 1966-14742-ENPROVINCE AIX. أبطلت المحكمة عقد إيجار، وذلك للتدليس الذي حدث نتيجة الدعاية الكاذبة بشأن مواصفات فيلا سياحية للإيجار تطل على البحر المتوسط، وذلك لإخفاء الشركة مكان الفيلا والتي تقع بجانب موقع للبناء إشارة إليه حالة جمال الدين محمد محمود في كتابها أحكام الإثبات في عقود التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص 198.

6- عمر السيد مؤمن، التغير والغبن كعيبين في الرضا، دار النهضة العربية، 1997، ص: 26.

7- ومن التطبيقات القضائية لمحكمة النقض المصرية، الطعن رقم 1297، لسنة 56، مكتب في 41، صفحة رقم 833 بتاريخ 1990/11/29. أميرة حسن الراجحي، التحكيم في المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، منشأة المعارف، الإسكندرية 2012، ص186

الذي توسع في مفهوم التدليس في التعاقد عن بعد قد أتاح للمستخدم في مجال برامج الكمبيوتر أن يطلب إبطال العقد بسبب التدليس الناجم عن كتمان مورد البرامج للمعلومات التي تتيح له حسن اختيار البرنامج والتعاقد بالتالي في ضوء إرادة واعية ومبصرة.⁽¹⁾

وقد شهدت السنوات الأخيرة في فرنسا انتشاراً كبيراً لاستخدام الطرق الاحتمالية، خاصة فيما يتعلق بالبطاقات المصرفية وسوء الائتمان بصورة أصبحت تهدد التجارة الإلكترونية وهو الأمر الذي حدا بالمشرع الفرنسي لإصدار القانون رقم 1062/2001 بتاريخ 15 نوفمبر 2001 المتعلق بأمن وحماية حامل البطاقة المصرفية، وفقاً لنص المادة (132) من هذا القانون يتم إعفاء حامل البطاقة المصرفية من أية مسؤولية في حالة الوفاء الذي يتم غشاً عن بعد من الغير دون استخدام البطاقة استخداماً مادياً، وكذا في حالة الوفاء الذي يتم بتقليد البطاقة أو تزويرها، كما غلظ هذا القانون العقوبات المقررة لجرائم الاحتيال والتزوير والتزييف، لاسيما تلك المتعلقة بالبطاقات المصرفية،⁽²⁾ وبالتالي لم يعد الجزاء المقرر للغش والتدليس مدنياً فقط، بل امتد على المستوى الجنائي أيضاً، وهو "توسع مبرر يجد ميزته فيما للجزاء الجنائي من خاصية وقائية ليست للجزاء المدني، فالتهديد بالعقوبة يخص المهنيين على عدم الخداع أصلاً، وهذه الوقاية يزيد من تفعيلها ما للإرادة من سلطة الرقابة على مدى التزام المهنيين بتلك القواعد".⁽³⁾

ج. يعتبر السكوت تدليساً كقاعدة عامة،⁽⁴⁾ ولا يقتصر الأمر على حالات العقود بين المهنيين والمستهلكين ككتمان بيانات هامة عن المنتج المعروض على شبكة الانترنت، أو إخفاء بعض البيانات الضرورية للعقار الطبي كحجب أضراره وموانع استعماله، أو إخفاء تاريخ انتهائه، أو إخفاء دولة إنتاجه،⁽⁵⁾ أو ستر حقيقة مركز الشركة بشأن عقد استشارة تجارية على شبكة الانترنت طالبة القرض البنكي، وأنها شركة متعسرة في السوق عن الوفاء بديونها وأنها شهرت إفلاسها، أو أسهمها تتجه إلى معدل الانخفاض في قيمتها، مما أدى إلى قبول البنك المستشار منها قرض كبير، أو قبول لكفالتها في الوفاء بتعهداتها المالية اتجاه الغير.⁽⁶⁾

د. إنشاء موقع وهمي على الانترنت لا وجود له على الإطلاق كإنشاء موقع يروج لأحد البنوك بأنه يمنح فوائد كبيرة، ويعد تسابق العملاء في توظيف أموالهم بكميات ضخمة في هذا البنك عبر الموقع الإلكتروني الوهمي⁽⁷⁾

1- حسن عبد الباسط جمعي، مرجع سابق، ص131، وكذا نوري حمد خاطر، مرجع سابق، ص23 وما بعدها.

2-ALAIN BLANCHOT :ALAIN BENSOUSSAN : la protection accordée par la loi sur la sécurité quotidienne en cas d'utilisation frauduleuse d'une carte bancaire, GAZ. PAL.23 DU 24 janvier 2002 p 4 et 5.

3- محمد شكري سرور، التجارة الإلكترونية ومقتضيات حماية المستهلك، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، الإمارات الإمارات العربية المتحدة، أكاديمية شرطة دبي، مركز البحوث والدراسات القانونية المنعقد في 26- 28 أبريل 2003.

4- وهو ما نصت عليه المادة (86) من القانون المدني الجزائري ويقابلها المادة 125 من القانون المدني المصري والمادة 143 من القانون المدني الأردني والمادة 151 من القانون المدني الكويتي والمادة 1112 من القانون الفرنسي والمادة 208 من القانون اللبناني تحت اسم "الخداع" و67 من قانون سوداني و185 من قانون إماراتي و126 من قانون سوري و125 من قانون ليبي، وانظر هذا الخصوص قرار محكمة النقض المصرية الصادر بتاريخ 1994/2/17 طعن رقم 1862 س 59 ق، أنور طلبة، بحث منشور في مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية، الجزء الثاني، ص357-358.

5-ALAIN BLANCHOT ET ALAIN BENSOUSSAN, la protection Accordé EPAR la loi sur la sécurité quotidienne en cas d'utilisation frauduleuse d'une carte Bancaire, GP.23-24- Janv. 2002. P4 et 5.

6- حسن جمعي، برامج الحاسب الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص131.

7- حازم الصمادي، المسؤولية في العمليات المصرفية الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص57.

اكتشف المودعين أن الموقع والبنك وهميان ولا أثر لها سوى صور زائفة على شبكة الانترنت، وأن المتعاقد الآخر المستثمر قبض الأموال المودعة إلكترونياً ثم اختفى عن الأنظار وشبكة الانترنت.

إن الطبعة غير المادية للمعلومات والبيانات التي يتم نقلها عبر تقنيات الاتصال الحديثة تطرح العديد من المشكلات بشأن إثبات التدليس الذي وقع عبر هذه التقنيات، سيما وأن مرتكبي أفعال التدليس يُكونون على قدر كبير من الذكاء والخبرة الفنية الدقيقة بأسرار تقنيات الاتصال حيث يصعب تحديد هويتهم أو كشف أفعالهم، وغالبا ما يعتمد إلى إخفاء تلك العمليات التدليسية، وإزالة آثارها بأساليب تقنية، بحيث يعجز ضحية هذا التدليس عن اكتشافه أو إثباته، فالتدليس عادة ما يتم إخفاؤه عن طريق التلاعب بالبيانات والمعطيات التي يحتويها الجهاز المستخدم، أو البرامج المعلوماتية ذاتها، هذه التعديلات لا تترك أثرا ماديا ملموسا، وذلك على خلاف تلك التي تتم بصورة مادية وخاصة على المستندات الورقية، حيث يسهل كشفها، بالإضافة إلى أنه يسهل عبر هذه التقنيات محو الدليل أو تدميره في ثوان معدودة، كما أنه يمكن ارتكاب هذه الأفعال عن بعد في دولة أخرى، وبالتالي يصعب إجراء التفتيش أو الحصول على المعلومات في داخل دولة أجنبية، حيث إن هذا الإجراء يتعارض مع سيادة هذه الدولة الأخيرة،⁽¹⁾ بيد أنه يمكن الحد من ظاهرة الغش والتدليس في التعاقد الإلكتروني عن طريق تنشيط دور جهات التوثيق الإلكتروني، أو مقدم خدمة التوثيق، فدورها ليس قاصراً على مجرد التأكد من صحة ونسبة صدور الإرادة التعاقدية الإلكترونية إلى منشئها، بل التأكد من جدية هذه الإرادة وبعدها عن وسائل الغش والتدليس، ويكون ذلك عن طريق قيام هذه الجهات بتعقب المواقع التجارية على الانترنت للتحري عنها وعن جديتها ومصداقيتها في التعامل، فإذا تبين لها عدم توافر الثقة والأمان في أحد المواقع فإنها تقوم بتوجيه رسائل تحذيرية للمتعاملين عبر الشبكة توضح فيها عدم مصداقية الموقع،⁽²⁾ أو أن الموقع وهمي لا وجود له، أو أن الموقع غير مسجل لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية (W.I.P.O)، أو غير مقيد لدى إحدى شركات الانترنت المكلفة بتسجيل أسماء النطاق بالأسماء والأرقام (I.C.A.N.N) الأمر الذي من شأنه أن يوفر قدراً من الثقة والأمان لدى المتعاقدين عبر تقنيات الاتصال الحديثة.

الفرع الثالث: الإكراه: يعرف الإكراه بأنه: "رهبة تقوم في نفس الشخص فتدفعه إلى التعاقد".⁽³⁾ عرفته محكمة محكمة النقض المصرية في قرار لها: "الإكراه المبطل للرضا يتحقق بتهديد المتعاقد المكره بخطر حسيم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها، أو التخلص منها، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختياراً".⁽⁴⁾ وقد عرفته محكمة التمييز الأردنية: "إن الإكراه الذي يعيب الرضا ولا يعدمه في العقود هو إجبار شخص بغير حق على أن يعمل عملاً دون رضاه". والإكراه يعيب الإرادة فيجعل رضاء الشخص غير سليم حيث يفقده الحرية والاختيار، والإكراه ليس بذاته هو

1- جميل عبد الباقي الصغير، أدلة الإثبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة (أجهزة الرادار، الحاسبات الآلية، البصمة الوراثية)، دار الفكر العربي، مصر، 2001، ص 113

2- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، الجوانب القانونية للتعاملات الإلكترونية، مرجع سابق، ص: 135.

3- سمير عبد السيد تناغو، مصادر الالتزام، بدون ناشر، 1999-2000، ص: 60.

4- طعن رقم (142) 36 جلسة 1970/6/9 سنة 21، الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية، إعداد حسن الفكاني وعبد المنعم حسني، الجزء الرابع، عام 1982، الدار

الدار العربية للموسوعات، ص 1022.

الذي يفسد الإرادة ويعيب الرضاء، إنما يفسدها ويعيبها ما يولده الإكراه في نفس المتعاقد من خوف ورهبة.⁽¹⁾ لذا فقد انتقد جانب من الفقه الفرنسي هذه التسمية، وفضلوا عليها اصطلاح الرهبة "contrainte"⁽²⁾ ويشترط في الإكراه لاعتباره عيباً يشوب الرضاء، أن يتم التعاقد تحت سلطان رهبة بعثت في نفس المتعاقد بفعل من المتعاقد الآخر، وأن يكون المتعاقد الآخر عالماً بها، أو كان مفروضاً فيه أن يعلم بها حتماً،⁽³⁾ كما يشترط أيضاً أن تكون هذه الرهبة هي الدافعة إلى التعاقد.⁽⁴⁾ أما فيما يتعلق بتطبيقات الإكراه وأهميته في العقود الإلكترونية، فيتعذر أن يشوب إرادة المتعاقد عيب الإكراه لسببين .

السبب الأول: بعد المسافة بين العاقدين، حين يكون وجودهما على شبكة الانترنت يكون افتراضياً لا حقيقياً، فلا يجمعهما مكان مادي واحد حتى يمارس أحدهما على الآخر وسائل الضغط والتهديد، يث الرعب والخوف في نفس المتعاقد الآخر ضغطاً يدفعه للتعاقد تحت وطأة هذا التهديد⁽⁵⁾.

السبب الثاني: أن استعمال البرنامج الإلكتروني للتعاقد على موقع من المواقع على شبكة الانترنت مرهون بفعل المتعاقد الآخر بدخوله على الموقع أو فتحه لجهاز الحاسب الآلي، وليس مرهون بفعل الإكراه أو فعل المكره أو المرهب،⁽⁶⁾ فعالباً ما يتم عرض المنتجات عبر الانترنت وما قد يصاحب ذلك من إظهار وتزيين للمنتج، إلا أن المستخدم يمكنه تغيير الموقع الإلكتروني على الانترنت، أو أن يغلق الجهاز، بالتالي فإن المبادرة ترجع دائماً إلى المستخدم، حيث يجب عليه لكي يعبر عن إرادته بالقبول، أن يقوم ببعض الأعمال المادية التي بدونها لا يمكن إبرام العقد مثل: الاتصال بموقع الانترنت، والوفاء بالثمن والذي قد يتم عن طريق بطاقة الائتمان المصرفية بالتالي فلا يمكن القول بأن هناك خطراً حالاً يهدده في ماله أو نفسه،⁽⁷⁾ إلا أن هناك جانباً من الفقهاء،⁽⁸⁾ يرى يرى إمكانية حدوث إكراه معنوي في العقود الإلكترونية بسبب التبعية الاقتصادية، حيث يضطر المتعاقد إلى إبرام العقد تحت ضغط العوز الاقتصادي، وبالتالي يمكن تصوره بصدد توريد المنتج أو احتكاره،⁽⁹⁾ لإنتاج وبيع وبيع قطع غيار بشروط محففة حيث يضطر المتعاقد إلى التعاقد تحت الرهبة التي تنبعث في نفسه بسبب تهديد

- 1- خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 189. وكذا محمد عماد الدين توكل، مرجع سابق، ص 106.
- 2- وهو ما نصت عليه المادة (1111) من القانون المدني الفرنسي. تقابلها المادة 88 من جزائري و156 من كويتي، 127 من مصري و135 من أردني 1129 عراقي. المزيد من التفاصيل انظر عبد الفتاح عبد الباقي، مرجع سابق، ص: 355
- 3- تنص المادة 89 من القانون المدني الجزائري على أنه: "إذا صدر الإكراه من غير المتعاقدين، فليس للمتعاقد المكره أن يطلب إبطال العقد إلا إذا أثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتماً أن يعلم بهذا الإكراه". يقابلها نص المادة 128 من مصري ونص المادة 129 من سوري.
- 4- نقض مني 22 جانفي 1995، مجموعة أحكام النقض، السنة 46، رقم 44، ص: 224. أشار إليها سمير حامد عبد العزيز الجمال، مرجع سابق، ص173 وكذا الطعن رقم 3186 لسنة 58 مكتب فني 45 صفحة رقم 1567 بتاريخ 08-12-1995. أشارت إليه أميرة حسن الرفاعي، مرجع سابق، ص191.
- 5- محمد منصور، مرجع سابق، ص75. خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص190.
- 6- عمر خالد الزريقات، المرجع السابق، ص180.
- 7- انظر المواد 88 من القانون المدني الجزائري تقابلها المادة 156 من كويتي والمادة 127 من مصري والمادة 1111 من فرنسي والمادة 135 من أردني، وانظر كذلك محمود السيد عبد المعطي خيال، مرجع سابق، ص75. هذا الرأي يؤيده شحاته غريب محمد شلقامي، المرجع السابق، ص79 وخالد ممدوح إبراهيم، نفس المرجع، ص190 وكذا حمودي محمد ناصر، مرجع سابق، ص: 222 وكذا هالة جمال الدين محمد محمود، مرجع سابق، ص: 200.
- 8- وكذا عمر خالد الزريقات، مرجع سابق، ص 178. 209 p 8-Pierre Bresse guide juridique de l'internet et du commerce électronique Vuibert 2000
- 9- رضوان السيد راشد، الإكراه على التعاقد، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة 1998، ص: 210.

مصالحه وبالتالي لا يكون أمامه بديل سوى قبول التعاقد.⁽¹⁾ وفي ذلك قضت محكمة النقض الفرنسية في حكم لها،⁽²⁾ بأن الإرغام الاقتصادي الدافع إلى التعاقد يرتبط بعيب الإكراه وليس التدليس، الذي يمكن أن يتسبب في بطلان التعاقد. كما قضت في حكم آخر،⁽³⁾ بأن الاستغلال المتعسف لحالة التبعية الاقتصادية والدافع إلى التعاقد بفعل التهديد غير المشروع للمصالح القانونية لأحد الأطراف، قد يعيب إرادة الأخير بعيب الإكراه.

الفرع الرابع: الغبن: الغبن هو عدم التعادل بين ما يعطيه العقد وما يأخذه في عقد المعاوضة وقت إتمام العقد.⁽⁴⁾ العقد.⁽⁴⁾ أو هو: "عدم التعادل بين التزامات كل من العاقدين في العقد الملزم للجانبين".⁽⁵⁾ بعبارة أخرى هو عدم التعادل بين الأداءات المتقابلة في العقد على وجه يخل بالتوازن الذي يضعه المتعاقدان موضع الاعتبار عند التعاقد بحيث يكون بينهما فرق كبير حسب سعر السوق ويؤدي إلى خسارة بحيث يكون ما يأخذه أحدهما أقل مما يعطيه فهو مغبون.⁽⁶⁾

إذن الغبن أمر مادي يتمثل في خسارة تلحق أحد العاقدين أثناء إنشاء العقد، فالغبن وحده ومن غير أن يأتي نتيجة أحد عيوب الرضاء من غلط أو تدليس أو إكراه أو استغلال لا يكون له أي تأثير على العقد ولا يصلح أن يكون سبباً للطعن في العقود، إنما يشترط لذلك عنصراً نفسياً هو استغلال المتعاقد ضعفاً معيناً في المتعاقد الآخر⁽⁷⁾ المنصوص عليه في المادة (90) من القانون المدني الجزائري⁽⁸⁾ ومنها الطيش البين والهوى الجامع، ويقصد بالطيش البين الخفة الزائدة التي تؤدي إلى التسرع وسوء التقدير، أما الهوى الجامع فهو الرغبة الشديدة التي تعمي الشخص عن تبين ما هو في صالحه سواء انصرفت إلى شخص أو إلى شيء من الأشياء.⁽⁹⁾

ويثور التساؤل حول تأثير الغبن والاستغلال في العقد الإلكتروني في الأصل أن الغبن لا يؤثر في العقود الإلكترونية إلا في بعض الاستثناءات التي نص عليها المشرع، لأن الغبن عيب استثنائي في العقود على سبيل الحصر، كما في عقد قسمة المال الشائع، أو بيع عقار القاصر⁽¹⁰⁾، ويترتب على ذلك أنه إذا جاء الغبن نتيجة أحد عيوب الرضاء فإنه لا يطعن على العقد تأسيساً عليه، وإنما تأسيساً على العيب الذي جاء نتيجة له، إذا قام غبن البائع نتيجة وقوعه في غلط في قيمة المبيع أو في صفة جوهرية له، يجوز طلب إبطال العقد تأسيساً على الغلط إذا توافرت شروط التمسك به، وليس تأسيساً على مجرد الغبن.

1- محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص: 63.

2-Cas, civ, 1 ch., 30 mai 2000, D2001, samm, p1140, natte MAZAUD
3- Cas, civ, 1 ch., 3 avril 2002, Bull.civ.1,n 108, p84

4- عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص 386.

5- سليمان مرقص، مرجع سابق، ص 407.

6- عبد المجيد الحكيم، الكافي في شرح القانون المدني الأردني والقانون المدني العراقي والقانون اليمني، عمان الشركة الجديدة للطباعة 1993، الجزء 1، ص 455.

7- يقابلها نص المادة 129 من القانون المدني المصري ونص المادة 125 من قانوني العراقي ونص المادة 126 من قانوني الكويتي والمادة 214 من قانوني لبنان والمادة 145 من قانوني أردني والمادة 129 من قانوني لبي والمادة 130 من قانوني سوري والمادة 28 من قانوني قطري.

8- أنور العمروسي، عيوب الرضاء في القانون المدني- الغلط- التدليس- الإكراه- الاستغلال معلقاً على نصوصها بالفقه وقضاء النقض، منشأة المعارف الإسكندرية 2003، ص: 259 وكذا خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص187. ويعقد القانون المدني الألماني بالخفة أو الطيش وعدم الخبرة في المادة 138 ويعتمد القانون المدني السويسري بنفس الحالات المادة 21

9- دربال عبد الرزاق، الوجيز في النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، دار العلوم للنشر 2004 الجزائر ص30

10- أحمد عبد التواب محمد مذهب، مرجع سابق، ص202، وكذا د/ خالد إبراهيم ممدوح، المرجع السابق، ص188.

وفيما يتعلق بتطبيقات الاستغلال في العقود الإلكترونية المبرمة عبر شبكة الانترنت أصبحت ممكنة وعلى الأخص فيما يتعلق باستغلال عدم خبرة المستهلك في التعامل مع الشبكة ، مما دفع بالكثير من التشريعات المنظمة للتجارة الإلكترونية بأن تهتم بمسألة حماية المستهلك من خلال إيراد أحكام قانونية خاصة توفر له حماية أكثر من تلك التي توفرها القواعد العامة، ومن أهم التشريعات الخاصة بحماية المستهلك، القانون الإنجليزي الصادر عام 1997 باسم قانون "الشروط التعاقدية غير العادلة" وهذا القانون يحظر بعض أنواع الشروط المعفية أو المقيدة من مسؤولية المحترف في عقود الاستهلاك وكذا العقود النموذجية⁽¹⁾.

ومن التشريعات العربية التي اهتمت بحماية المستهلك في هذا الصدد، القانون التونسي للمعاملات الإلكترونية حيث نص في المادة (50) على أنه: "يعاقب كل من استغل ضعف أو جهل شخص في إطار عمليات البيع الإلكتروني بدفعه للالتزام حاضر أو آجلا بأي شكل من الأشكال بخطية تتراوح بين 1000 و20.000 دينار، وذلك إذا ثبت من ظروف الواقعة أن هذا الشخص غير قادر على تمييز أبعاد تعهداته أو كشف الحيل والخدع المعتمدة بالالتزام أو ثبت أنه كان تحت الضغط مع مراعاة أحكام المجلة الجنائية".

ويتضح من هذا النص أن المشرع التونسي حاول حماية المشتري في عقد البيع الإلكتروني على أساسا أن دفع المستهلك للتعاقد واستغلال عدم مقدرته على تمييز تعهداته التي يلتزم بها ينطوي على غبن، ويلاحظ هنا أن الغبن كعيب من عيوب الإرادة يؤدي إلى قابلية العقد للإبطال، إلا أن المشرع التونسي قد رتب جزاء جنائيا نظرا لأن الطرف الآخر استخدم طرقا ووسائل احتيالية⁽²⁾، حذر بها المستهلك مما دفعه إلى التعاقد.

وعموما في مجال تطبيقات عيوب الإدارة في العقود الإلكترونية المبرمة عبر شبكة الانترنت، يمكن القول بأنه إذا كانت نظرية عيوب الإرادة لها تطبيقات على درجات متفاوتة في العقود الإلكترونية مقارنة بتطبيقاتها في العقود التقليدية المبرمة في العالم المادي، فإن هذا لا يعني التقليل من أهمية هذه النظرية في البيئة الإلكترونية، بل أن هذه النظرية تحتفظ بأهميتها شأنها في ذلك شأن بقية القواعد العامة الراسخة في النظام القانوني للعقد، وأن اختلاف الوسيلة المستخدمة في إبرام العقد لا يغير من الطبيعة الجوهرية للعقد والقواعد التي يقوم عليها في العالمين المادي والافتراضي، ولكن ما هو جدير بالاهتمام هنا، أن في البيئة الإلكترونية تكون الوقاية من الوقوع في عيوب الإرادة مفضلة على العلاج وذلك نتيجة للطبيعة العالمية لشبكة الانترنت وما تتطلبها من ثقافة خاصة لاستخدامها تجعل المستهلك واعيا بنسبة إلى خطورة إبرام التصرفات القانوني وما يترتب عنها من مشاكل⁽³⁾.

ونرى ان العيب الذي يجب السير عليه عندما يتحقق عيب من عيوب الرضا في التعاقد عبر الانترنت يكمن في التوفيق بين ما تنص عليه قوانين حماية المستهلك الحديثة من جواز الرجوع عن العقد إذا تبين للمشتري عدم مطابقة المعقود عليه للمواصفات المعلقة، وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ تسليم المبيع بالنسبة للسلع ومن

1-windup (M.H) , consumer legislation in the kingdom and the republic of ireland, divan nans trade Reinhold company.1980.p.122.

2- عرفت غرفة التجارة الدولية بباريس (icc) الاحتيال بأنه: "تمكن أي طرف من الأطراف المتعاقدة في صفقة تجارية سواء بوضعه البائع أو المشتري أو المصرف أو السمسار أو الوكيل، بأن ينجح دون وجه حق وبطريق غير مشروع في الحصول على نقود أو سلع من طرف آخر يكون في ظاهر الأمر قد تعهد له تحديدا بالتزامات تجارية أو مالية وأحيانا، ما قد تتواطأ أطراف في الاحتيال على الطرف الآخر "مشار إليه لدى ،د/ عباس العبودي، المرجع السابق، ص186.

3- جيل ت فريز، التسوق بذكاء عبر الانترنت، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2001، ص87.

تاريخ انعقاد العقد بالنسبة للخدمات وخلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر عند عدم تنظيم البائع الإعلان الكتابي المتضمن تنفيذ التزامه بالتسليم.

المبحث الثاني: المحل والسبب في العقد الإلكتروني

لكي ينعقد العقد الإلكتروني صحيحا يجب أن تتوفر ثلاثة أركان، وهي الرضا والمحل والسبب، وقد انتهينا من الكلام عن ركن الرضا، سندرس على ماذا يجب أن يتم التراضي؟ وهو ركن المحل والسبب اللذين يشترط فيهما عدم مخالفتهما للنظام العام والآداب العامة والقوانين القائمة انسجاما مع ما تقرره القواعد العامة للعقد⁽¹⁾

المطلب الأول: محل العقد الإلكتروني:

يقصد بمحل العقد الالتزامات التي يولدها أو يرد عليها، وهو بهذه المثابة يعتبر ركنا في الالتزام، ولكنه ليس غريبا عن العقد، فالعقد يولد الالتزام، وبالتالي فإن ما يعتبر محلا مباشرا للالتزام يعتبر في نفس الوقت محلا مباشر للعقد الذي يولده⁽²⁾.

والمحل في العقود الإلكترونية لا يختلف كثيرا عن المحل في العقود التقليدية وبالرجوع إلى التقنين المدني يتضح أن المشرع الجزائري أشار في الأحكام المتعلقة بمحل العقد باعتباره الركن الثاني في العقد إلى محل الالتزام بنصه في المادة (92) مدني على أنه: "لا يجوز أن يكون محل الالتزام شيئا مستقبلا ومحققا غير أن التعامل في تركة إنسان على قيد الحياة ولو كان برضاه، إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون".

بالتالي فإن هذه المادة أشارت في فقرتها الأولى إلى محل الالتزام أي ما يتعهد به المدين وأشارت الفقرة الثانية إلى العملية القانونية، وهي التعامل في تركة إنسان على قيد الحياة وهذا ما يسمى بمحل العقد⁽³⁾، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام متعلق بتحديد المفهوم القانوني لمحل العقد المبرم عبر الانترنت وما هي صورته وكذلك الشروط الواجب توافرها فيه؟

الفرع الأول: مفهوم المحل وصوره في العقد الإلكتروني: يعرف محل العقد الإلكتروني بأنه: العملية القانونية

التي ارادها طرفا العقد سواء بأداء شيء معين كبضاعة أو معدات أو برامج حاسوب، أو أداء عمل معين كتقديم الخدمات⁽⁴⁾، ويقوم العقد الإلكتروني على نوعين من التجارة وعليه فإن محله يتخذ صورتين هما:

أولاً: تجارة السلع: ويقصد بها التجارة التي محلها بضائع وكلمة بضائع استقر الفقه والقضاء على أنها تشمل المنقولات المادية أو المعنوية على السواء⁽⁵⁾. ووفقا للمادة الثانية (02) من اتفاقية فيينا لسنة 1980⁽⁶⁾ تستبعد

1- المواد (92-98) مدني جزائري المواد(157-166) مدني أردني المواد (131-137) مدني مصري والمواد (167-171) مدني كويتي، والمواد (132-136) مدني

سوري والمادة (186) من قانون الموجبات والعقود اللبناني والمادة (126) مدني عراقي والمواد (1126-1133) من القانون المدني الفرنسي.

2- محمد يحيى عبد الرحمان المحاسنة، مفهوم المحل والسبب في العقد، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة 1986، ص 19 وما بعدها.

3- عبد الحى حجازي: النظرية العامة للالتزام، الجزء الثاني، مصادر الالتزام، بدون ناشر، 1966، ص 320. "محل العقد هو العملية القانونية التي يراد تحقيقها عن طريق الالتزامات التي ينشئها العقد والأداءات التي هي محل الالتزام" ويرى أن "محل الالتزام هو الأداءات التي تكون، وفقا للفقه التقليدي من إعطاء كالتزام بنقل سيارة أو عمل كالتزام بعدم المنافسة وامتناع عن عمل كالتزام بنقل ملكية سيارة" أحمد شوقي عبد الرحمان: مصادر الالتزام: مرجع سابق، ص 117.

4- نوري حمد خاطر، عقود المعلوماتية، مرجع سابق، ص 45.

5- الطاهر شوقي مؤمن، عقد البيع الإلكتروني، بحث في التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، 2007، ص 46.

6- Bernard audit, la vente internationale de more hantise convention des nations-unies du 11 avril 1980, paris, librairie général de droit et de juris prudence (L.G.D.J.).1990

البضائع التي يتم شراؤها للاستهلاك الشخصي أو العائلي من نطاق الاتفاقية ويرجع ذلك لاختلاف التشريعات في نظرهما لحماية المستهلك، وتعدد أنواع البضائع محل عقد التجارة الإلكترونية فمنها السلع الاستهلاكية مثل المنتجات الغذائية أو الملابس، وهناك سلع متعلقة بالصحة و سلع متعلقة بالثقافة.⁽¹⁾

ثانيا: تجارة الخدمات: يقصد بها التجارة التي يكون محلها توريد خدمات، ويعتبر مجالها من المشروعات التي لا تحتاج الى رأس مال فهي تعتمد بالأساس على الفكر والمؤهلات العلمية وجمع المعلومات وقليل من الجهد البدني، وتعتبر تجارة الخدمات من أنواع التجارة الإلكترونية التي تتم وتنفذ على الخط، وتعدد المجالات التي يمكن ممارستها من خلال التجارة الإلكترونية وهي الخدمات المصرفية والتي تعتبر من أقدم المجالات التي تتم فيها التجارة الإلكترونية، وكذا الخدمات المالية وتشتمل الأعمال المصرفية والتأمين والاستثمار، والخدمات المهنية كالمحاماة والاستشارات القانونية والهندسية والتعليمية والرعاية الصحية والوساطة والسمسرة وخدمات التسلية والألعاب الإلكترونية كالفديو، وكذا خدمات الاتصالات تشمل خدمات الوصول إلى الشبكة الدولية عن طريق موردي هذه الخدمة وعقود خدمة الخط الساخن وعقود إنشاء المتجر الافتراضي وعقود الإيواء، بالإضافة إلى خدمات وكلاء السياحة التي تشمل حجز تذاكر السفر وتأكيده الحجز وحجز الفنادق والمطاعم وزيارة المتاحف الكترونية، وخدمات شركات البورصة وشركات الاستثمار وخدمات الصحافة على الخط وخدمات التأمين على الخط وخدمات التسويق عن بعد⁽²⁾.

الفرع الثاني: شروط المحل في العقد الإلكتروني: طبقا للقواعد العامة يشترط في محل العقد أن يكون موجودا أو ممكن الوجود، وأن يكون معينا أو قابلا للتعين، وأخيرا أن يكون مشروعاً ولكن السؤال المطروح هل تشكل هذه الشروط أي خصوصية بالنسبة لمحل العقد الإلكتروني عما هو الحال عليه في محل العقد التقليدي؟

أولاً: أن يكون موجود أو ممكن الوجود: يعني هذا الشرط أن يكون محل الالتزام موجوداً وقت نشوء الالتزام أو ممكن الوجود بعد ذلك في المستقبل⁽³⁾، وقد نصت المادة (93) من القانون المدني الجزائري،⁽⁴⁾ على أنه: "إذا كان محل الالتزام مستحيلاً في ذاته أو مخالفاً للنظام العام أو الآداب العامة كان باطلاً بطلاناً مطلقاً". وينطبق ذلك على محل العقد الإلكتروني المبرم عن بعد عبر الانترنت أو غير ذلك من وسائل الاتصال الحديثة، وهذا يعني أن إرادة الطرفين المتعاقدين عبر الانترنت إذا اتجهت إلى محل كان المتعاقدان يعتقدان أنه موجود، وظهر عدمه، أو ظهر أنه كان موجوداً فعلاً، لكنه لحظة التعاقد كان قد هلك، عد العقد باطلاً لتخلف ركن المحل بعكس ما لو هلك المحل بعد لحظة انعقاد العقد لأن العقد سينعقد صحيحاً من جهة توفر ركن المحل غير أن بإمكان المتعاقدين اللجوء إلى أحكام الفسخ أو إلى التنفيذ بمقابل.⁽⁵⁾

1- فادي محمد عماد الدين توكل، المرجع السابق، ص 109.

2- التوجيه رقم 48 لسنة 1998 الصادر عن المجلس الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية وملتقى دا فوس لسنة 2002، مشار إليه في البحث المقدم للمؤتمر العلمي حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، دبي من 26-2 أبريل 2003.

3- عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص 470.

4- وتقابلها المواد 159 مدني أردني و132 مدني مصري و 1130 مدني فرنسي و 307 مدني ألماني و 20 مدني سويسري و 57 مدني بولوني.

5- أياد أحمد البطاينة، النظام القانوني لعقود برامج الحاسوب، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة بغداد، 2004، ص 178.

وكذلك الحال لو اتفق المتعاقدان عبر شبكة الانترنت على تسليم بضاعة أو أداء خدمة غير موجودة لحظة التعاقد لكنها ستوجد في المستقبل حتما، وتم تعيينها تعيينا كافيا نافيا للجهالة صح العقد من حيث ركن المحل وتوافر هذا الركن، والمقصود بإمكانية الوجود أنه ليس مستحيلا هذا شرط تقتضيه طبيعة الأمور لا تكليف بمستحيل والاستحالة المقصودة هنا هي الاستحالة المطلقة التي تستتبع بطلان العقد، لا الاستحالة النسبية المتعلقة بظروف هذا المدين بالذات، والاستحالة المطلقة على نوعين اثنين، فإما أن تكون طبيعية كالالتزام الشخص بالقيام بعمل تم إنجازه من قبل شخص آخر، وقد تكون قانونية⁽¹⁾ كأن يلتزم محامي بالظعن في قرار بعد مضي أجل الظعن والمهم في كلا النوعين أن تكون قائمة وقت إبرام العقد⁽²⁾.

ومن أوجه خصوصية المحل في العقد الإلكتروني، ما يتعلق بقابلية المحل للتسليم لاسيما في عقود المعلوماتية، لأن استحالة التسليم تمنع انعقاد العقد ابتداء ولا يتغير من ذلك كون حالات استحالة التسليم نادرة الوقوع في الحياة العملية في العقود المبرمة عن بعد عموما، والمقصود هنا الاستحالة المتعلقة بركن المحل لا الاستحالة المادية المتعلقة بنقل محل العقد الإلكتروني أو تلفه، ومن أمثله تعاقد الشركة المنتجة برامج الحاسوب على برجة حاسوب يعود للمستهلك وفقا لنظام محدد يتبين فيما بعد أن حاسوب المستهلك هذا غير معد أساسا لتقبل هذه البرجة، فهنا ينعقد العقد صحيحا⁽³⁾، غير أن المنتج أو المورد يلزم بتعويض المستهلك عما لحقه من أضرار ناجمة عن إخلال الأول بالتزامه بتزويد المستهلك (المستفيد) بالمعلومات الضرورية قبل التعاقد متى ثبت أنه كان يعلم، أو كان من السهل عليه أن يعلم بعدم كفاءة حاسوب المستهلك فنيا لتقبل البرجة المطلوبة.

ثانيا: أن يكون معينا أو قابلا للتعيين: يشترط طبقا للقواعد العامة تعيين المحل عند التعاقد تعيينا نافيا للجهالة الفاحشة وإلا بطل العقد، ويكون ذلك ببيان مضمون العقود عليه سواء بالإشارة إليه إن كان موجودا، أو بتحديد أوصافه بالشكل الذي تنتفي معه الجهالة الفاحشة، إن كان غير موجود، بمعنى أنه يكفي أن يكون محل العقد قابلا للتعيين عند التعاقد، إذ تنص المادة 94 من القانون المدني الجزائري⁽⁴⁾، على أن: "إذا لم يكن محل الالتزام معينا بذاته، وجب أن يكون معينا بنوعه و مقداره والا كان العقد باطلا. ويكفي أن يكون المحل معينا بنوعه فقط إذا تضمن العقد ما يستطيع به تعيين مقداره، وإذا لم يتفق المتعاقدان على درجة الشيء، من حيث جودته ولم يمكن تبين ذلك من العرف أو من ظرف آخر، التزم المدين بتسليم شيء من صنف متوسط".

وفي مجال التعاقد عبر الانترنت، لا تنور مشكلة تعيين المحل متى انصب العقد على بضائع أو سلع مادية، إنما تنور عندما يكون محل العقد الإلكتروني متعلقا بخدمات أو عقود معلوماتية إذ بإمكان المستفيد حينها أن يدعي أن المنتج أو البائع لم يقيم بعلمه بشكل كامل بالنسبة للخدمات، أو لم يقيم بما هو ملزم به في إطار عقود المعلوماتية نظرا للطبيعة الفنية لهذه العقود، إذ ينصب العقد على حقوق الاستغلال المالي بما توفره من مكنات

1- عبد الرزاق السنهوري، المرجع السابق، ص 469.

2- أحمد منصور: النظرية العامة للالتزامات، مصادر الالتزام، دراسة في القانون المدني الأردني والمصري والفرنسي ومجلة الأحكام العدلية والفقهاء الإسلامي مع التطبيقات القضائية لمحكمة النقض والتمييز، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2003، ص 126.

3- نوري حمد خاطر، عقود المعلوماتية، مرجع سابق، ص 47.

4- وتقابل المادة 132 مدني مصري والمادة 128 مدني عراقي والمادة (63) مدني تونسي و المادة 161 مدني أردني.

يمكن التنازل عنها أو منحها للغير بوصفها من الحقوق الأدبية⁽¹⁾.

ومع أن مثل هذا التحديد يدخل ضمن المسائل أو العناصر الجوهرية الواجب الاتفاق عليها بين المتعاقدين حتى يكون التراضي موجودا أو سليما، إلا أنها تدخل من جانب ثان ضمن المحل الذي يجب تعيينه نظرا للطبيعة غير المادية للمحل في عقود المعلوماتية التي تجعل من العقود الواردة عليها تنصرف إلى نقل حقوق الاستغلال المالي أو جزء منها إلى الغير بالتنازل كليا، أو منح رخصة الاستغلال أو الاستخدام لها كلاً أو جزءاً، أو رخصة تطوير برنامج معلوماتي معين أو تحويله.

ولما كان تعيين المحل قد يشمل أحيانا تعيين ملحقات ذلك المحل وتوابعه، فيكون من الواجب تعيين هذه الملحقات أو التوابع في العقود المبرمة عن بعد، على أساس أن تحديد مفردات محل العقد يؤدي إلى تعيينه تعيينا نافيا للجهالة وأحيانا يتوجب لاسيما في عقود برامج الحاسب الآلي ذكر ملحقات البرنامج نفسه كما هو حال البرامج المكتوبة بلغة المصدر وهي إحدى لغات برمجة الحاسوب، إذ المتعارف عليه في هذه الحالة أن عقد ترخيص استخدام البرنامج لا يشمل تعليم برنامج المصدر غير أن العقد إذا انصب على تنازل المؤلف عن البرنامج بجميع حقوق استغلاله المالي وجب ذكر تسليم برنامج المصدر مع تعيينه بوصفه داخلا في هذه الحالة ضمن محل العقد.

وبناء على ذلك اهتمت التشريعات المقارنة للمعاملات الإلكترونية، الصادرة في العديد من الدول بتعيين محل العقد الإلكتروني وذلك على النحو التالي:

1. القانون التونسي رقم 83 لسنة 2000 بشأن المبادلات والتجارة الإلكترونية: تنص المادة (25) منه على أنه: "يجب على البائع في المعاملات الإلكترونية أن يوفر للمستهلك بطريقة واضحة ومفهومة قبل إبرام العقد المعلومات التالية: ... وصفا كاملا لمختلف مراحل إنجاز المعاملة وطبيعة وخصائص وسعر المنتج ..."⁽²⁾.
2. القانون الأردني رقم 85 لسنة 2001 بشأن المعاملات الإلكترونية: تنص المادة 19/1 على أنه "إذا اتفق الاطراف على اجراء معاملة بوسائل الكترونية وكانت التشريعات تتطلب إبراز المعلومات أو إرسالها أو تسليمها للغير...".
3. قانون الاستهلاك الفرنسي رقم 92-60، والصادر بتاريخ 18 جانفي 1992: تنص المادة (1/111) منه على أنه: "كل مهني بائعا لمال أو مقدما لخدمة يجب قبل إبرام العقد، أن يمكن المستهلك من معرفة المميزات الجوهرية للمال أو للخدمة".

ووفقا للبند الرابع من العقد النموذجي الفرنسي للتجارة الإلكترونية، فإنه يجب وفقا للفقرة الأولى من هذا البند أن يتضمن العقد الصفات الرئيسية للأموال أو الخدمات المعروضة بذكر: كميتها وألوانها ومكوناتها، وسماتها الخاصة، كما أشارت الفقرة 2 منه بوجه خاص على اشتراط تحديد محل، ومضمون الخدمات

1- إياح أحمد البطانية، المرجع السابق، ص182.

2- محمد حسام محمود لطفي، الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية، بدون ناشر، سنة 2002، ص146.

المعروضة⁽¹⁾، كما ورد في الفقرة الأخيرة منه على ألا تدخل الصور الفوتوغرافية للمنتجات المعروضة في نطاق العقد لأن المقصد منها إيضاح المتوجات، فإذا أنتج عن ذلك الوقوع في غلط، فلا يكون التاجر مسؤولاً عن ذلك، وأنه ينبغي رجوع المستهلك إلى الشروط الخاصة بالبيع والمنصوص عليها على الشاشة، والتي تتكفل بتحديد مجمل هذه العناصر قبل الإقدام على التعاقد.

كما ورد في الإرشاد الأوروبي حول حماية المستهلكين لعام 1997 في التعاقد عن بعد، بإلزام الموردين والمهنيين بواجب إعلام المستهلك قبل إبرام العقد عن خصائص السلعة محل البيع بوضوح وما ورد في الإرشاد الأوروبي الثاني حول التجارة الإلكترونية لعام 2000، حيث ألزم المواقع المختلفة عبر الشبكة على أن توفر للمستهلكين وقبل التعاقد معهم كل ما من شأنه تعيين السلعة أو الخدمة.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن قانون التجارة الأمريكي الموحد في المادة (1C/313/2)⁽²⁾، منه تضمن نصاً يفترض وجود ما يسمى (الضمان الصريح) من البائع أو المنتج في حالة بناء التعاقد استناداً إلى نموذج يقدمه البائع أو المنتج ويعده صورة لصفات البضاعة أو المنتج النهائي، لأن للمشتري حق ضمان المطابقة بين المنتج النهائي الذي سيستلمه وبين النموذج الذي تسلمه أو اطلع عليه ابتداءً، وهذا يعني أن وصف البضاعة أو المنتج من خلال شبكة الانترنت هو من قبيل الضمان الصريح المنصوص عليه في المادة (313B/2) من القانون المذكور إذا اعتمد المشتري على هذا النموذج أو الوصف عبر الشبكة لإبرام العقد بصفة رئيسية لذلك يعد صحيحاً ما يذهب إليه بعض الفقهاء من أن أية إشارة يتم إبدائها على موقع تجاري على شبكة الانترنت بشأن جودة المنتج أو ثمنه أو صفة جوهرية فيه تعد من قبيل الضمان الصريح بالقدر الذي أثرت فيه هذه الإشارة على إرادة المشتري في إبرام العقد⁽³⁾.

ونستطيع القول أن القانون المدني الجزائري من خلال نص المادة 353⁽⁴⁾، تضمن هذا الحل القانوني نفسه في ظل أحكام البيع بالعينة فقد نصت المادة على أنه: "إذا انعقد البيع بالعينة يجب أن يكون المبيع مطابقاً لها"، ورغم ما قد يثور من اعتراض بشأن اعتبار وصف المبيع على شبكة الانترنت من قبيل البيع بالعينة باعتبار أن المشتري لم يتسلم عينة بالفعل إلا أنه يجوز الأخذ بهذا الحل ولو على سبيل التفسير الواسع لأحكام البيع بالعينة في ظل الرأي القوي الذي يرى أن العينة ليست إلا طريقة من طرق تعيين المبيع⁽⁵⁾.

كما ألزمت اتفاقية فيينا في (1/14) بتحديد الكمية وإعطاء عناصر كافية تمكن من تحديد الشيء المبيع، غير أن للمحل بعض الخصوصيات في اتفاقية فيينا، على اعتبارها حددت مسبقاً ما يصلح لأن يكون محلاً لعقود البيع الدولية للبضائع وما لا يصلح لأن يكون كذلك، وذلك باستبعادها من مجال تطبيقها العديد من البضائع التي قد تكون محلاً للعقد، منها ما استبعدته صراحة طبقاً للمادة (2) وما استبعد ضمناً وهو ما نصت عليه

1- ويلاحظ أن العقد النموذجي الفرنسي للتجارة الإلكترونية يشترط مثل هذا التحديد والتعيين لحل العقد الإلكتروني، وهو اتجاه جيد فيه قطع لكثير من المشاكل التي يمكن ان تثار بسبب جهالة المحل أو عدم دقة العرض، محمد سعد خليفة: المرجع السابق، ص80.

2-COSTES (L) Aspects juridiques du commerce électronique, aux Etats-Unis. RDAI/IBLG ,n°1,1998.p42

3-Lionel castes : Aperçu : sur le droit du commerce électronique Etats-Unis, droit et patrimoine, n°55, décembre1997.p66.

4- وتقابلها المادة 420 مدني مصري والمادة 518 مدني عراقي.

5- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط، الجزء الرابع، البيع. مرجع سابق، ص202 فقرة 124.

المادة 3. (1) وتطبيقاً للقواعد العامة وأحكام اتفاقية فيينا الحاكمة لحل العقد الدولي لبيع البضائع، يشترط أن يكون محل العقد مشروعاً، وهو ما نبخته فيما يلي:

ثالثاً: أن يكون المحل مشروعاً: لا يكفي في التعاقد الإلكتروني، كما في القواعد العامة، أن يكون محل العقد موجوداً أو ممكناً، وأن يكون معيناً أو ممكناً تعيينه تعييناً نافياً للجهالة الفاحشة، بل يلزم فضلاً عن ذلك أن يكون هذا المحل قابلاً للتعامل فيه قانوناً بأن لا يمنع القانون التعامل فيه، وأن لا يكون مخالفاً للنظام العام أو الآداب إذ تنص المادة 93 من القانون المدني الجزائري على أنه: "إذا كان محل الالتزام مستحيلاً في ذاته أو مخالفاً للنظام العام والآداب العامة كان باطلاً بطلاناً مطلقاً"⁽²⁾، وينطبق ذلك على محل العقد الإلكتروني فلا يكون مخالفاً للنظام العام أو الآداب العامة، أو داخلاً ضمن نص قانوني يحظر التعامل بهذا المحل، وبخلاف ذلك كله يكون العقد باطلاً⁽³⁾.

ويمثل شرط المشروعية أهم شروط محل العقد الإلكتروني، وذلك نظراً لكثرة المواقع التي تستغل في ممارسة التجارة غير المشروعة كالمخدرات، أو في تسهيل البغاء، واستغلال الأطفال جنسياً، ونشر الصور الإباحية والسب والقذف وتشويه سمعة الأشخاص، وانتحال صفة الغير، واقتحام مواقع الآخرين، وارتكاب الجرائم المالية مثل السطو على أرقام بطاقات الائتمان المصرفية، وممارسة القمار عبر الانترنت، وغسيل الأموال⁽⁴⁾، وهذه التصرفات تكون باطلة بقوة القانون لكونها مناقضة للآداب والنظام العام، فالأصل جواز التعامل في كافة الأشياء والخدمات عبر الانترنت ما لم يحضره القانون وذلك استجابة لمبدأ حرية التجارة الذي يقر بأن لكل شخص الحرية الكاملة في ممارسة أي تجارة أو مهنة أو فن أو حرفة يراها مناسبة⁽⁵⁾، وذلك بشرط مراعاة القيود القيود التي تفرضها بعض نصوص القانون والتي تهدف إلى الحفاظ على النظام العام أو حماية المستهلك، أو تحقيق المصلحة العامة⁽⁶⁾، وينطبق هذا المبدأ على التجارة الإلكترونية كما يقيد قانون EVINC رقم 32 لسنة 91 الصادر في 10 جانفي 1991 في فرنسا الإعلان المباشر وغير المباشر عن الكحوليات ومنتجات الدخان كما يخضع البند الرابع من العقد النموذجي الذي ورد به أن القانون الفرنسي يحظر بيع بعض الأموال والخدمات عن بعد وعلى سبيل المثال، المنتجات الدوائية والأسلحة⁽⁷⁾، كما يحظر الاتجار بجسم الإنسان⁽⁸⁾، والتعامل في تركة

1- حمودي محمد ناصر: المرجع السابق، ص226.

2- وتقابلها المادة 130 دني عراقي والمادة 135 مدني مصري والمادة 62 مدني تونسي والمادة 163 مدني أردني والمادة 1598 مدني فرنسي.

3- أياد أحمد البطاينة: المرجع السابق، ص183.

4- محمد عبد الله منشاوي، جرائم الانترنت من منظور تشريعي وقانوني، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1 نوفمبر 1423. ص20

5- قد ترسخ هذا المبدأ في فرنسا حيث نصت المادة 7 من قانون 2-17 مارس 1791 على أنه اعتباراً من أول أفريل 1791 ومنذ ذلك الحين تقرر هذا المبدأ القانون الهام وهو مبدأ حرية ممارسة التجارة.

BEAURE D'AUGERES , BREESE et THUILIER : paiement numérique Internet, état de l'art juridiques et impact pur le métiers, Thomson Publisher ING, 1997, p100.

6- ومن ذلك المبدأ العام الذي يحظر الإتجار بالجسد البشري، راجع المادة 16 وما يلي من التفتين المدني الفرنسي.

7- أنظر القانون الفرنسي رقم 706 الصادر في 12 جويلية 1985 ويقابله القانون رقم 394 لسنة 1954 المعدل بشأن الأسلحة والذخائر في مصر، وفي الجزائري المرسوم رقم 85/63 الصادر في 16/03/1963 المتعلق بالأسلحة والمتفجرات الذي يمنع بيع الأسلحة إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم بذلك.

8- أنظر المادة 16 مدني الفرنسي و المادة 161 من القانون الجزائري رقم 85-05 المؤرخ في 16/2/1985، والمتعلق بالصحة العمومية وترقيتها، ج. ر، عدد 8، بتاريخ 17 فيفري 1985، ص176.

تركة إنسان على قيد الحياة⁽¹⁾، والتعامل بصفة عامة في الأشياء التي تتعارض مع الآداب العامة والتي تمثل اعتداء على حرمة الإنسان كما يراعي أن بيع العقار يجب أن يتم بمحرر موثق Acte Notarié، كما يخضع بعض التعاملات لقيود معينة مثل بيع بعض المواد الغذائية وتقديم المعلومات⁽²⁾، ومن هذه القيود كذلك ما يفرضه قانون الصحة العامة الفرنسي في المادة (L589) الذي يمنع على الصيادلة مباشرة تجارة أو توزيع الأدوية في الموطن إلى بناء على طلب مباشر يتلقونه من المشتري، كما تقيّد المادة (L512) من نفس القانون عملية تجهيز أنواع معينة من المنتجات وبيعها إلا من الصيادلة حصراً.

كذلك يوجد في التشريع المصري بعض النصوص المقيدة لبيع بعض الأموال والإعلان عنها ومن ذلك المنع الوارد في المادة (70) من قانون مزاولة مهنة الصيدلة المصري 127 لسنة 1955 الذي منع مزاولة تجارة الأدوية إلا من الصيدليات المرخص لها بذلك، وهو نفس الموقف الذي تبناه المشرع الألماني في المادة (542/L5) من قانون الصحة الألماني وهو عدم مشروعية بيع الأدوية عن طريق شبكة الانترنت⁽³⁾. وعلى الصعيد العربي فقد نصت بعض القوانين الخاصة بالتجارة والمعاملات الإلكترونية على حضر التعامل في بعض المنتجات والسلع بنص خاص، ونذكر منها، قانون منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والإعلام رقم (1) السنة 2000 حيث نصت المادة 23 منه على: "تحظر المنتجات والبضائع والخدمات التالية في المنطقة الحرة: - المنتجات المخالفة لقوانين الملكية الفكرية، بما في ذلك البضائع المخالفة للقوانين والقواعد المتعلقة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق الطبع والتصميم. - المنتجات المقاطعة من قبل الدولة.

- جميع البضائع والمنتجات والخدمات الممنوعة بموجب قوانين الإمارات أو الدولة. وللسلطة صلاحية تحديد أو تعديل قائمة المنتجات والخدمات المحظورة بموجب قوانين الإمارة، كما تكون لها صلاحية الإعفاء من هذا الحظر⁽⁴⁾. ويحق لنا التساؤل عن المشكلة بالنسبة لبعض المنتجات والأنشطة المعروضة على الشبكة، والتي يكون مسموحاً بها في بعض الدول وممنوعة في دول أخرى وجدوى المنع وفعاليتها والقيود القانونية ذات الطابع المحلي في ظل عالمية شبكة الانترنت التي لا تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة لاسيما وأن البيوع التي تتم عبر الشبكة بيوع دولية عابرة للقارات في الغالب؟

ابتداءً لابد من الإقرار بحقيقة ضعف، إن لم يكن انعدام الرقابة على شبكة الانترنت على المستويين الوطني والدولي، والأمور التي يجري عرضها وهي منافية للأخلاق أو الإعلان عن أمور ممنوعة قانوناً أو محرمة شرعاً، ثم لابد من تأكيد أن هذه التجاوزات يمكن أن تكون في المستقبل أكثر حجماً وأشد ضرراً مع التطور المضطرد في

1- أنظر المادة 92 مدني جزائري والمادة 2/131 مدني مصري والمادة 2/160 مدني أردني والمادة 1130 مدني فرنسي.

2- أسامة أبو الحسن مجاهد: التعاقد عبر الانترنت: مرجع سابق، ص131.

3- محمد سعد خليفة، مرجع السابق، ص82.

2- محمد حسام محمود لطفي، مرجع سابق، ص165.

الشبكة والتي أصبحت تهدد كيان الفرد والمجتمع بأسره، الأمر الذي يتطلب ضرورة تكاتف الجهود من فقهاء القانون ومختصين في مجال تقنيات الاتصال لإيجاد الحلول الفعالة، غير أن ذلك لا يمنعنا من طرح بعض الحلول القانونية التي من حيث شأنها تقييد محل العقد الإلكتروني بالنصوص القانونية ومن هذه الحلول.

1. توحيد القوانين الوطنية استناداً لتنسيق دولي لشبكة الإنترنت في ضوء مراعاة الطبيعة العالمية للشبكة، ولعل السبب وراء ذلك يكمن في أن المنشأة الوطنية التي ترغب مستقبلاً في مباشرة أعمال التجارة الإلكترونية لن يكفيتها أن تأخذ بعين الاعتبار جميع التشريعات ذات العلاقة في الدولة التي تنتمي إليها، بل يتعين عليها أيضاً أن تأخذ بالاعتبار مثل تلك التشريعات في الدول التي يمكن أن تباع منتجاتها فيها من خلال شبكة الإنترنت⁽¹⁾.

2. أن الأموال المباعة عبر شبكة الإنترنت إذا كانت من البضائع والسلع المالية، فإن عبورها للحدود الدولية يعطي فرصة لرجال الجمارك في تطبيق الرقابة القانونية على مشروعية التعامل بالمبيع⁽²⁾ في حين تحتاج المنقولات المعنوية إلى تقنيات عالية لمراقبة مشروعيتها وقابلية المحل فيها للتعامل متى تمت عبر شبكة الإنترنت (مثل برامج معالجة المعلومات المحملة على الشاشة وكذلك الأسطوانات أو الكتب). والتي يمكن تسليمها عن طريق "الخط" فإنه يوجد ما يسمى "شرطة الإنترنت"⁽³⁾، والتي تتولى الرقابة على المنتجات والخدمات التي تتم عبر الشبكة.

المطلب الثاني: السبب في العقد الإلكتروني

يعتبر السبب ركن أساسي⁽⁴⁾ من أركان العقد وتخلفه يؤدي إلى بطلان العقد وفقاً لما قرره المبادئ العامة للقانون المدني، وهل ينطبق ذلك على العقد المبرم عبر الإنترنت؟ أم أن هذا الأخير له خصوصية يتميز بها عن ركن السبب في العقد المبرم بالصورة التقليدية؟ للإجابة عن ذلك سنتناول مفهوم السبب في الفرع الأول على أن نتطرق في الفرع الثاني لأهم شروطه.

الفرع الأول: مفهوم السبب في العقد الإلكتروني: "السبب هو الغرض الذي يقصد الملتزم الوصول إليه من وراء إرتضائه التحمل بالالتزام"⁽⁵⁾. أو هو الغاية أو الباعث الدافع للتعاقد، ويقصد به غاية الملتزم من التزامه⁽⁶⁾. التزامه⁽⁶⁾.

والسبب بهذا المعنى يكون ركناً في الالتزام الإرادي فقط (العقد والإرادة المنفردة) إذ أن الالتزام غير العقدي لم يرقم على إرادة الملتزم حتى يصح السؤال عن الغرض المباشر الذي قصد إليه الملتزم من وراء التزامه، فالسبب والإرادة أمران متلازمان، فإن وجدت الإرادة وجود السبب وإذا انعدمت انعدم السبب معها، إلا أن هذا الارتباط الوثيق بينهما لا ينفي كونهما أمران مستقلاً عن بعضهما البعض، إذ السبب هو الغرض الذي انصرفت

1-أسامة أبو الحسن مجاهد، مرجع سابق، ص124.

2- صالح المتزلاوي، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص158.

3-لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك: جرائم الأترنت خطر يواجه الأسرة المصرية مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية، بتاريخ الجمعة 12/9/2003، ص11، إشارة إليه إيمان مأمون أحمد سليمان، المرجع السابق، ص173.

4- محمد محفوظ، النظرية العامة للالتزام، العقد، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، الطبعة الأولى 2012 تونس، ص71.

5- عبد الفتاح عبد الباقي، موسوعة القانون المدني المصري، نظرية العقد والإرادة المنفردة 1984 ص428 وكذا عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص344

6-فادي عماد الدين توكل، مرجع سابق، ص112.

إليه الإرادة، غير أنه من بين نتائج هذا الترابط، أن كل ما ينال من دور الإرادة (كونها مصدرا للالتزام) ينال أيضا من السبب.

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدي للقانون المدني المصري بأنه: "يقصد بالسبب معناه الحديث، وهو نفس مأخذ المشرع الجزائري من خلال أحكام المادتين 97 و 98 ومن القانون المدني الجزائري⁽¹⁾، فهو بهذه المثابة الباعث المستحدث في التصرفات القانونية عامة لا فرق في ذلك بين التبرعات والمعاوضات⁽²⁾.

ويفرق الفقه بين المحل والسبب بالقول: بأن المحل هو: موضوع الالتزام ويتضمن الإجابة عن السؤال: بماذا التزم المدين؟ أما السبب: فهو الغاية المباشرة من الالتزام ويتضمن الإجابة عن السؤال: لماذا التزم المدين؟⁽³⁾

الفرع الثاني: شروط السبب في العقد الإلكتروني: السبب هو الغرض الذي يقصد إليه الملتزم من وراء التزامه⁽⁴⁾، فهو يقوم على توافر ثلاثة شروط اتفق أغلب الفقه عليها وهي أن يكون صحيحًا، ويجب لصحة السبب أن يكون موجودا كما يشترط أن يكون مشروعًا وستتناولها كل على حدى فيما يلي:

أولاً: وجود السبب: يجب أن يكون السبب موجودا، فإذا كان سبب الالتزام يتمثل بالغرض المباشر الذي يسعى المتعاقد لتحقيقه، فإنه يعد وفقا لذلك عنصرا موضوعيا وداخلا في العقد، وهذا الأمر لا يتغير في النوع الواحد من العقود، فمثلا عن عقود البيع كافة يكون سبب التزام البائع بنقل الملكية متمثلا بشكل دائم برغبته في الحصول على الثمن، ويكون سبب التزام المشتري بدفع الثمن متمثلا برغبته في الحصول على المبيع، والسبب بهذا المعنى لا يشترط فيه إلا شرط واحد وهو أن يكون موجودا، فإن لم يكن كذلك بطل العقد، ووجود السبب يجب أن يكون متحققا عند انعقاد العقد ويمتد ويبقى أثناء تنفيذه، فإن زال أثناء تنفيذ العقد انفسخ هذا الأخير⁽⁵⁾، فإذا أكره شخص على التوقيع على سند مديونية وهو غير مدين أو أكره على تبرع وهو وهو ليست لديه نية التبرع كان العقد باطلا لانعدام السبب، وهذا يعني أنه في عقود المعاوضات يكون سبب التزام أحد الطرفين هو في ذاته محل التزام الطرف الآخر.

ثانياً: صحة السبب: يكون السبب صحيحا عندما لا يكون مغلوطا أو صوريا والسبب المغلوط أو الموهوم غير موجود أصلا فقد يعتقد المتعاقد شيئا على غير حقيقته، بحيث يكون سبب التزامه غير صحيح الأمر الذي يؤدي إلى بطلان العقد على هذا الأساس، أما الصورية فإنها لا تصلح لوحدها لأن تكون سببا لبطلان العقد كأن يتفق المتعاقدان ظاهريا على بيع سيارة ولكن العملية الحقيقية التي باسراها هي تأجير السيارة، والصورية في حد ذاتها لا تبطل العقد إلا إذا كان الغرض منها تحقيق هدف غير مشروع، وفي هذه الحالة نكون أمام عدم مشروعية السبب وليس صورته.

1- راجع كل من حليلة آيت حمودي، نظرية الباعث في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دبلوم الدراسات العليا، جامعة الجزائر 1977، ص104.

2- سمير حامد عبد العزيز الجمال، المرجع السابق، ص182.

3- محمود جمال الدين زكي، المرجع السابق، بند 11، ص199.

4- عبد الفتاح عبد الباقي، المرجع السابق، ص428.

5- بشار محمود دودين، المرجع السابق، ص170.

ثالثاً: مشروعية السبب: لقيام العقد لابد من وجود السبب إلا أنه لا يكفي بذاته، فلا يصلح أي سبب ليكون دعامة للعقد، بل يشترط أن يكون السبب مشروعاً وهو ما أجمع عليه الفقه والقضاء وأكدته المشرع، وفقاً للمادة (97) من القانون المدني الجزائري، فإن العقد يعتبر باطلاً في حالة عدم وجود سبب للالتزام، أو كونه مخالفاً للنظام العام أو الآداب⁽¹⁾. وتظهر أهمية أن يكون السبب مشروعاً من حيث أن الباعث الدافع للتعاقد يعتبر عنصراً يدخل في تكوينه، فيلاحظ أنه في أغلب الحالات التي لا يعتبر فيها السبب مشروعاً يكون ذلك راجعاً إلى عدم مشروعية أو مخالفة الباعث الدافع للنظام العام أو الآداب العامة.

ولا يوجد للسبب في القانون المدني الجزائري إلا شرط واحد وهو شرط المشروعية، ولا يعني عنه ركن آخر (لا الرضا، ولا المحل)، إلا أنه ينبغي أن تقف مهمته عند هذا الحد فلا تمتد إلى حماية المتعاقد ضد الغلط في صورة السبب الصحيح، حيث أن نظرية الغلط تعني في هذه الحالة عن نظرية السبب، بل وتفضلها من حيث الجزاء⁽²⁾. وتنص المادة (98) من القانون المدني الجزائري على أن: "كل التزام مفترض أن له سبباً مشروعاً ما لم يقدر الدليل على غير ذلك. ويعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك، فإذا قام الدليل على صورية السبب فعلى من يدعي أن الالتزام سبباً آخر مشروعاً أن يثبت ما يدعيه"⁽³⁾.

والنتيجة مما سبق هي أن السبب هو الغرض المباشر الذي يقصد الملتمزم الوصول إليه من وراء إرضائه بتحمل الموجبات التي التزم بها، وهو متميز عن الإرادة ولكنه متلازم معها، فهو الغرض المقصود من العقد. بالتالي فإن العقد الإلكتروني المبرم عبر تقنيات الاتصال الحديثة لا يتمتع فيها ركن السبب بأية خصوصية عن ركن السبب في العقد المبرم بالصورة التقليدية، الذي يشترط أن يكون غير مخالف للنظام العام والآداب العامة (وإلا كان باطلاً لعدم المشروعية)⁽⁴⁾ التي تختلف من دولة إلى أخرى وهو ما يتطلب ضرورة التنسيق بين الدول على المستويين الدولي والإقليمي حتى يتم تجنب الخلافات⁽⁵⁾، وتفعيل دور العقد الإلكتروني بين الدول المختلفة.

الفصل الثالث: تنفيذ العقد الإلكتروني

يعتبر عقد البيع الإلكتروني أكثر العقود انتشاراً في التعاملات عبر شبكة الإنترنت، فهو كسائر عقود البيع المتصورة، فإذا تم التراضي وتوافرت أركانه وشروط صحته انعقد العقد وانتقل طرفاه إلى مرحلة تنفيذه، فأثر

1- يقابلها المادة (67) مدني تونسي، والمادة (136) مدني مصري، والمادة (138) مدني سوري، والمادة (132) مدني عراقي، والمادة (196) مدني لبناني، والمادة (176) مدني كويتي، والمادة (165) مدني أردني، والمادة (1133) من قانون مدني فرنسي.

2- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط، مرجع سابق، بند 293، ص 634.

3- وتتطابق مع المادة (138) من القانون المدني المصري.

4- الآداب العامة هي مجموعة النظم والقواعد المحافظة على حسن سيمر المصالح العامة في الدولة وإلى ضمان الأمن والأخلاق في المعاملات بين الأفراد ولا يجوز لهم أن يستبعدوها في اتفاقهم.

5- أحمد عبد الكريم سلامة، القانون الدولي الخاص النوعي (الإلكتروني - السياحي - البيئي) دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2002، ص 16.

العقد هو إنشاء التزام واثار الالتزام هو تنفيذه⁽¹⁾ طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجهه حسن النية⁽²⁾. ويترتب على تنفيذ عقد البيع الإلكتروني نفس آثار عقد البيع التقليدي وهي عدة التزامات تقع على عاتق كل من البائع (التاجر) كالتزامه بنقل الملكية، وتسليم المبيع، وضمان عدم التعرض والاستحقاق، وضمان العيوب الخفية، وأخرى تقع على عاتق المشتري (المستهلك) كالتزامه بدفع الثمن والنفقات وتسليم المبيع.⁽³⁾ سنتناول في هذا الفصل مبحثين نقتصر فيهما على أهم وجه الخصوصية التي يثيرها التعاقد عبر الإنترنت في مرحلة التنفيذ الذي أصبح يتم بطريقة إلكترونية لا مادية مثلت وجها جديدا من أوجه الجدة والحدثة التي أوجدتها التجارة الإلكترونية وعقودها⁽⁴⁾. ويكون التقسيم كما يلي:

المبحث الأول: التزامات البائع

المبحث الثاني: التزامات المشتري

المبحث الأول: التزامات البائع

القاعدة العامة هي أن العقد يدخل حيز النفاذ ويترب آثاره منذ لحظة انعقاده، فإذا انعقد العقد صحيحا مستوفيا لأركانه وشروطه التزم المتعاقد فيه بتنفيذ الالتزامات التي يرتبها في ذمته⁽⁵⁾، فيلتزم البائع عبر الإنترنت ذات الالتزامات التقليدية المترتبة في ذمة البائع في عقد البيع عموما، من حيث التزامه بنقل الملكية والتزامه بالتسليم والتزامه بضمان العيوب الخفية وضمان التعرض والاستحقاق غير أننا سنتناول الالتزامين الأولين ومن ناحية الخصوصية في العقد الإلكتروني تاركين الالتزامات الأخرى عند الحديث عن حماية المستهلك لاحقا.

المطلب الأول: الالتزام بنقل الملكية

يعتبر أول التزام ينصب على عاتق البائع بمجرد إبرام العقد⁽⁶⁾ وتبعاً لذلك نصت المادة (361) من القانون المدني الجزائري بقولها: "يلتزم البائع بالقيام بكل ما هو ضروري لنقل الحق المبيع إلى المشتري، وأن يمتنع عن كل عمل من شأنه أن يجعل نقل الحق عسيرا أو مستحيلا"⁽⁷⁾. فنقل الملكية هو جوهر البيع وغاياته، ويتحقق ذلك بأن يضع السلعة المبيعة أو الخدمة تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من الانتفاع بها دون عائق، وهذا المبدأ عام ترد عليه استثناءات، منها ما هو مقرر بنص القانون ومنها ما هو مقرر بالاتفاق بين المتعاقدين. أما الاستثناء المقرر بالقانون فيتصور في المبيع المنقول استنادا إلى طبيعته وبالنظر إليه فيما إذا كان معينا بذاته أم معينا بنوعه، أو في المنقول الذي له سجلات خاصة، أو في حالات انتقال ملكية العقار.

1- محمود السيد عبد المعطي خيال، المرجع السابق، ص 88.

2- المادة 1/107 من القانون المدني الجزائري وتقابلها المادة (202) من القانون المدني الأردني وتقابلها المادة (1/148) من القانون المدني المصري، وتقابلها نص المادة (3/1134) من القانون المدني الفرنسي، وتقابلها المادة (1337) من القانون المدني الإيطالي وتقابلها المادة الأولى (1) من القانون المدني الياباني.

3- محمد يوسف الزعبي، العقود المسماة، شرح عقد البيع في القانون المدني الأردني، مكتبة دار الثقافة، عمان 2004، ص 217.

4- صفوان حمزة إبراهيم عيسى الهواري، الأحكام القانونية للعقود الإلكترونية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في القانون التجاري جامعة القاهرة 2012، ص 209.

5- لزعر وسيلة، تنفيذ العقد الإلكتروني، رسالة ماجستير فرع العقود والمسؤولية كلية الحقوق بن عكنون الجزائر 2011، ص 38.

6- لحسين بن الشيخ آث ملويا، المنتقى في عقد البيع، دراسة فقهية قانونية وقضائية مقارنة، دار هومة الطبعة الرابعة 2010 الجزائر، ص 289.

7- وتقابلها نص المادة 428 من القانون المدني المصري والمادة 485 مدني أردني والمادة 1138 مدني فرنسي.

ولما كانت البيوع عبر الإنترنت تقتصر وتتمركز في جلها على الأموال المنقولة من السلع والخدمات فإن الحال يستوجب الاقتصار على نوع المنقولات المادية الوارد عليها البيع عبر الإنترنت فنتناول أولاً انتقال الملكية في المنقولات المعينة بنوعها وثانياً انتقال الملكية في المنقولات المعينة بذاتها، وأخيراً انتقال الملكية في الأموال المعنوية وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: انتقال الملكية في الأموال المعينة بنوعها: تنصرف معظم العقود المبرمة عبر الإنترنت على سلع تدخل في احتياجات الناس اليومية غير أن هذه السلع تختلف بطبيعتها فمنها ما هو معين بنوعه فلا تنتقل الملكية إلى المشتري إلا بعد أن يقوم البائع بإفرازه وهذا ما أكدته نص المادة 166 من القانون المدني الجزائري بقولها: "إذا أنصب الالتزام بنقل حق عيني على شيء لم يعين إلا بنوعه، فلا ينتقل الحق إلا بإفراز هذا الشيء"⁽¹⁾، طبقاً للقانون فلو تعاقد مشترٍ إلكترونياً على شراء كمية من القمح المكسيكي المعلن عبر الشبكة، فإن ملكية المشتري لهذه الكمية لا تنتقل بمجرد التعاقد، وإنما تنقل بعد أن يقوم البائع بإفراز هذه الكمية عن باقي الكمية التي لديه فإذا قام بإفرازها أصبحت منذ هذه اللحظة ملكاً للمشتري ولو لم يتم بتحميلها إليه، ولو قام البائع ببيع هذه الكمية المفروزة، لوقع بيعه على ملك الغير وكان تصرفه موقوفاً على إجازة المالك (المشتري) فإذا أجازها أصبح نافذاً في حقه من وقت التصرف، وإذا رفضه أصبح باطلاً، وبالمقابل فإن من حق المشتري التصرف في المبيع بأي من التصرفات القانونية كأن يقوم ببيعها مرة أخرى ولو لم يكن قد استلم المبيع، ذلك أن الملكية تنتقل إليه ولو لم يقترن ذلك بالتسليم. أما الحالة التي يرفض فيها البائع أن يقوم بالإفراز طبقاً للقانون، فيجوز للدائن أن يحصل على شيء من النوع ذاته على نفقة المدين بعد استئذان القاضي أو حتى دون استئذانه في حالة الاستعجال كما يجوز له أن يطالب بقيمة الشيء من غير إحلال في الحالتين بحقه في التعويض⁽²⁾.

الفرع الثاني: انتقال الملكية في الأموال المعينة بذاتها: تنتقل الملكية في المبيع المعين بذاته بمجرد تمام العقد دون حاجة لأي إجراء وهذا ما أوضحته صراحة المادة 165 من القانون المدني الجزائري والمقحمة في مقتضيات المتعلقة بالنظرية العامة للعقود بقولها: "الالتزام بنقل الملكية أو أي حق عيني آخر، من شأنه أن ينقل بقوة القانون الملكية أو الحق العيني، إذا كان محل الالتزام شيئاً معيناً بالذات يملكه الملتزم."⁽³⁾، ومنذ لحظة تمام العقد على المنقول المعين بذاته يصبح للمشتري الحق بأن يتصرف فيه بالبيع أو أي تصرف قانوني آخر.

فلو تعاقد مشتري عبر الإنترنت على شراء لوحة فنية نادرة فإن ملكيتها تصبح للمشتري منذ لحظة تمام العقد وقبل استلامها، فلو قام بعدئذ ببيعها أو هبتها أو غير ذلك من تصرفات كان ذلك تصرفاً في ملكه، كما أنها تدخل في أمواله التي يجوز الحجز عليها، وفي حالة إفلاس البائع قبل تسليم المبيع، وبعد قبض الثمن لا يؤدي

1- وتقابلها نص المادة 1147 من القانون المدني الأردني والمادة 2/205 من مدي مصري والمادة 256 من مدي تونسي.

2- المادة 166 من مدي جزائري وتقابلها المادة (2/205) من مدي مصري والمادة 206 من مدي سوري والمادة 248 من مدي عراقي، عباس العبودي شرح أحكام العقود المسماة في القانون المدني، البيع والإيجار، دار الثقافة للنشر، عمان، الطبعة الأولى 2009، ص 126.

3- تقابلها المادة 204 من مدي مصري والمادة 205 من مدي سوري والمادة 247 من مدي عراقي والمادة 257 من مدي تونسي.

ذلك إلى دخول المبيع في تفلسته فيبقى مع ذلك حقا خالصا للمشتري الذي له الحق في أخذه دون مشاركة من باقي الدائنين، في حين لو أفلس المشتري لدخل المبيع في تفلسته وكان محلا للتنفيذ عليه.

الفرع الثالث: انتقال الملكية في الأموال المعنوية: قد يرد عقد البيع الإلكتروني على مصنفات أدبية أو فنية أو براءة الاختراع أو غير ذلك من الأموال المعنوية ذات القيمة الاقتصادية في التعامل والتي يتصور ورود البيع فيها بشكل مختلف عن الأموال المادية كالبرامج التي يشيع تداولها عبر الإنترنت والتي صنفتها الكثير من التشريعات كمؤلفات أدبية، أو كبراءة الاختراع المسجلة أو ما شابه ذلك.

إذا كان الأصل أنه يجوز للمخترع⁽¹⁾ أن يتنازل عن اختراعه ببيعه للغير، بشرط أن يكون محميا قانونيا أي مسجلات وممنوحا براءة الاختراع⁽²⁾، إلا أن انتقال ملكية الاختراع للغير يعني بما انتقل حق استغلال الاختراع للمستفيد، والذي يتم بمجرد تمام العقد، أما نسبة الاختراع إلى صاحبه فلا تنتقل أصلا إلى الغير بل تبقى مسجلة لصاحبها الأول (المخترع) باعتبارها حقا معنويا لا يجوز التصرف فيه أو التنازل عنه.

كذلك بالنسبة لبرامج الحاسوب حيث تقرر معظم التشريعات الخاصة بحماية حق المؤلف بسط حمايتها لحقوق إنتاج كمصنفات أدبية له نوعان من الحقوق، الحقوق المعنوية والحقوق المادية أما الحقوق المعنوية فلا يجوز التنازل عنها ولا تقع محلا لنقل الملكية فهي كما أسلفنا حقوق لصيقة بشخص المؤلف وله عليها حق الأبوة⁽³⁾ أما حقوقه المادية الواردة على ذات المصنف والتي قد يقع محلا لنقل الملكية فيجوز للمؤلف استغلالها بالانتفاع من موارد مؤلفه.

المطلب الثاني: الالتزام بالتسليم

إن الالتزام بالتسليم من أهم الالتزامات الواقعة على عاتق البائع مما يجعله ذات اهتمام في تنفيذ العقود المبرمة عن طريق الإنترنت، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار عدم الحضور المادي لكل من البائع والمشتري في مكان واحد حيث يفصل بينهما في الغالب الحدود الدولية والإجراءات الجمركية ولا يتصور قيام عنصر المناولة اليدوية، ومن ناحية أخرى وعلى اعتبار أن البيوع المنعقدة عبر شبكة الإنترنت منها ما يبرم وينفذ داخلها مثل البرامج والمؤلفات، ومنها ما يبرم داخلها وينفذ خارجها مثل البضائع والسلع⁽⁴⁾.

وستتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم التسليم باعتباره الالتزام الذي يرتبط به العديد من الآثار القانونية وتسلسل فيه العديد من الأعمال التي يتعين على البائع إثباتها قصد تمكين المشتري من حيازة الشيء المبيع، كما سنتناول موضوع وكيفية التسليم مركزين على وجه الخصوصية في التعاقد الإلكتروني.

1- المادة (2) من الأمر رقم 06/03 مؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ج.ر.ع 44 لـ 2003/07/23 والمادة (2) من قانون حماية حق المؤلف الأردني رقم 22 لـ 1999 المعدل بالقانون المؤقت 2001 والمادة (3) من الأمر رقم 86/66 لـ 28 افريل المتعلق بالرسوم والنماذج ج.ر.ع 35 لـ 1966/05/03 والمادة (3) من قانون الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية الأردني 1999، وكذا القانون الفرنسي لحماية الملكية الفكرية 1992 المادة (131)

2- نوري خاطر، المرجع السابق، ص 131.

3- أنظر المادة (9) من الأمر رقم 06/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 جويلية لسنة 2003 المتعلق بالعلامات الجريدة الرسمية رقم 54 مؤرخة في 2005/08/07 المتعلق بالرسوم والنماذج الجريدة الرسمية رقم 35 مؤرخة في 1966/05/03 وتقابلها نص المادة (3) من قانون الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية الأردني لسنة 1999، وكذلك القانون الفرنسي لحماية الملكية الفكرية الصادر في سنة 1992 المادة (131)

4- صالح المتزلاوي: القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 50.

الفرع الأول: مفهوم التسليم وأهميته: سنتناول أولاً مفهوم التسليم ثم نتطرق الى أهميته كما يلي:
أولاً: مفهوم التسليم: يعرف التسليم بأنه: "وضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته أو الانتفاع به دون عائق أو مانع"⁽¹⁾، وعرفته اتفاقية لاهاي بشأن البيع الدولي للبضائع لعام 1964 في المادة (19) منها على أنه تخلي البائع عن حيازة المبيع لصالح المشتري بما يتفق مع نص العقد ونص القانون غير أن اتفاقية فيينا لعام 1980 في المادة 30 نصت على الالتزام دون أن تعطي لنا تعريفاً لمفهوم التسليم وجاء نصها: "يجب على البائع أن يسلم البضائع والمستندات المتعلقة بها وأن ينقل ملكية البضائع على النحو الذي يقتضيه العقد وهذه الاتفاقية"⁽²⁾

وقد نصت المادة 367 من القانون المدني الجزائري بقولها: "يتمثل التسليم في وضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والتمتع به دون عائق..."⁽³⁾. أو هو نقل السلطة أو السيطرة على بضائع مطابقة لما تم التعاقد عليه"⁽⁴⁾، أو هو تلك العملية التي من خلالها وضع البضاعة تحت تصرف الشخص الذي يجب عليه استلامها"⁽⁵⁾. أو هو تلك العملية القانونية التي بموجبها يتعين على البائع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لوضع البضاعة تحت تصرف المشتري أو وكيله"⁽⁶⁾، وبعبارة أخرى هو تخلي البائع عن المبيع لصالح المشتري ليتمكن من الانتفاع به بجميع أوجه الانتفاع وهو التزام يترتب بمجرد انعقاد العقد حتى وإن لم تم الاتفاق عليه"⁽⁷⁾. كما يعرف كذلك بأنه: "نقل طوعي للحيازة من شخص"⁽⁸⁾، ويعرف أيضاً على أنه: "النقل الفعلي للبضاعة إلى المشتري"⁽⁹⁾.

ومما سبق يتبين من التعريفات التي سبقت بشأن التسليم أنه عمل مادي يهدف البائع من خلاله تمكين المشتري من السيطرة على البضاعة إما بطريقة حقيقية أو حكمية على أنه ينبغي التأكيد أنه ليس هناك من رابط حتمي بين تسليم البضاعة ونقل الحيازة"⁽¹⁰⁾.

ثانياً: أهمية التسليم: إذ كان التسليم من الطرف المهمة في نقل الملكية إلى المشتري في القوانين القديمة"⁽¹¹⁾ إلى أنه فقد الكثير من أهميته في ظل التشريعات المدنية الحديثة إذ لم يعد نقل الملكية متوقفاً عليه، وإنما أصبح مجرد التزام

1- فتحي عبد الرحيم عبد الله الوجيز في العقود المدنية المسماة، الكتاب الأول، عقد البيع، مكتبة دار الأرقم المنصور، مصر بدون تاريخ النشر، ص137.

2- جمال عبد العزيز، الالتزام بالمطابقة في عقد البيع الدولي للبضائع وفقاً للاتفاقية فيينا 1980، رسالة دكتوراه، القاهرة، 1996، ص23.

3- وتقابلها نص المادة 1604 مدي فرنسي وكذا المادة 435 مدي مصري والمادة 402 مدي لبناني والمادة 494 مدي أردني.

4- حمو الشرفاوي، العقود التجارية الدولية، دراسة خاصة لعقد البيع الدولي للبضائع، الطبعة الثانية 2002 ومكتبة دار النهضة، ص128

5-KAHN Philippe, la convention de vienne du 11 avril 1980 sur les contrats de vente internationale de marchandises, revue international de droit comparé, n° 04 paris, 1981, p970.

6- جديد رياض، التزامات البائع في عقد البيع الدولي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر 2001، ص29.

7- محمد حسن رفاعي العطاء، البيع عبر شبكة الإنترنت، دراسة مقارنة في ضوء قانون التوقيع الإلكتروني رقم 15 لسنة 2004، دراسة الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2007، ص109.

8- المادة 61 من قانون بيع البضائع الإنجليزي لسنة 1979.

9-M.G. Bridge, the sale of goods, (ox ford ; clarion press .1997).P.202

10- المادة 489 مدي أردني والمادة 1614 مدي فرنسي والمادة 414 مدي لبناني. نسرين سلامة محاسنة، التزام البائع بالتسليم والمطابقة، دراسة في القانون الإنجليزي واتفاقية الأمم المتحدة للبيع الدولي للبضائع (1980 اتفاقية فيينا)، دار الثقافة عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2011، ص40.

11- عباس العبودي، تاريخ القانون، طبع دار الثقافة، عمان، الأردن 1998، ص219.

يترتب في ذمة البائع من جملة الالتزامات التي يربتها عقد البيع على عاتقه، ولكن هذا الأمر لا يقلل من دور التسليم وما يترتب من آثار مهمة، لأن المشتري لا يتمتع عملاً بسلطة المالك إلا بقيام البائع بالتسليم له، كما أن التسليم في المنقول بعد عنصراً مهماً في حماية المشتري للملكية المبيع واطمئنانه عليه، فهو يمنع من تطبيق قاعدة الحيازة في المنقول سند الحائز⁽¹⁾.

إذا باع شخص منقولاً معيناً بالذات لشخصين بالتعاقب، فإن من تسلم المبيع أولاً يعتبر مالكاً ولو كان التالي بتاريخ إبرام العقد. وأخيراً تبدو أهمية التسليم واضحة في بيع الأشياء المعينة بالنوع، لأن ملكية هذه الأشياء لا تنتقل إلا بفرز المبيع، وكما كان هذا الفرز لا يتم في الغالب إلا عند التسليم، ففي هذه الحالة تبرز عملية انتقال ملكية المبيع المعين بالنوع بتسليمه.

ونظراً لأهمية التسليم هذه، فقد خصص القانون المدني الجزائري المواد من 364 إلى 386 لتنظيم أحكامه مبيناً موضوع التسليم وكيفيته، وجزاء الإخلال بالتزام التسليم، وسنبحث هذه المسائل وما يتفرع عنها فيما يلي:

الفرع الثاني: موضوع التسليم: تنص المادة 364 من القانون المدني الجزائري على أن: "يلزم البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التي كان عليها وقت البيع"⁽²⁾، فموضوع التسليم هنا هو السلعة المتفق عليها في العقد أي الشيء المباع، وقد تكون سلعة ذات الكيان المادي المحسوس كالأجهزة الكهربائية أو الإلكترونية... الخ، وقد يكون موضوع التسليم أشياء ذات كيانات معنوية أي ليس لها وجود مادي ملموس ومن ذلك برامج الكمبيوتر، وقواعد البيانات والقطع الموسيقية وأفلام سينمائية... الخ، فيمكن في هذه الحالة أن يكون التسليم بالوسائل الإلكترونية، بحيث يمكن نقل هذه البيانات أو المعلومات إلكترونياً إلى المتعاقد بدون اللجوء إلى الطرق التقليدية في التسليم⁽³⁾، وسنتناول حالة المبيع ومقداره فيما يلي:

أولاً: حالة المبيع: حالة المبيع التي ينبغي أن يتم تسلمه فيها هي حالة المبيع وقت البيع وهي التي تراض عليها الطرفان فقد تكون هذه الحالة هي التي دفعت المشتري إلى التعاقد، فلو كانت حالة المبيع تختلف عما شاهده المشتري وقت التعاقد لكان للمشتري أن يتفق بشروط أفضل⁽⁴⁾، فيجب على البائع أن يسلم المبيع إلى المشتري المشتري بالحالة التي تراضيا عليها عند إبرام العقد على أساسها تم الاتفاق⁽⁵⁾.

ولكن قد يتم عملياً أن يتفق الأطراف على تسليم المبيع بحالة غير التي كان عليها عند التعاقد، فهنا يطبق اتفاق الأطراف، ويلتزم البائع بتسليم المبيع بالحالة التي تم عليها الاتفاق، وسواء أكانت هذه الحالة أفضل من

1- عباس العبودي، شرح أحكام العقود المسماة، البيع والإيجار، مرجع سابق ص130.

2- وتقابلها المادة 431 مدني مصري والمادة 399 مدني سوري والمادة 489 مدني أردني و المادة 1614 مدني فرنسي والمادة 414 مدني لبناني.

3- تكون معظم هذه الأشياء خاضعة لحماية خاصة في القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية والصناعية والأدبية، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مسألة الملكية الفكرية هي واحدة من تحديات التجارة الإلكترونية وتظهر هذه المشاكل خاصة في العقود الإلكترونية الخاصة برخص المنتجات المبيعة والمخرجة داخل النظم التقنية كجزء من المبيع وأيضاً رخص الملكية الفكرية المغلفة مع المبيع، وكذلك حقوق الملكية الفكرية في ميدان النشر الإلكتروني وحقوق المؤلفين على محتوى البرمجيات التقنية التي تنزل على الخط أو تسوق عبر مواقع التجارة الإلكترونية كل هذه المشاكل استلزمت مراجعة شاملة للقواعد القانونية الخاصة بالملكية الفكرية وربطها بالأنشطة التجارية الدولية في ميدان البضائع والخدمات، انظر يونس عرب، التجارة الإلكترونية، مقال منشور بالموقع الإلكتروني: www.arab.law.org

4- وتشمل المشاهدة هنا المشاهدة المباشرة كأن يرى المشتري المبيع أمامه، أو أن يراه على شاشة الكمبيوتر، أو بواسطة كينولج، أو أية وسيلة أخرى.

5- محمد الزعبي، المرجع السابق، ص290.

حالة المبيع عند التعاقد، أم أسوأ منها، لأن التزام البائع بتسليم المبيع بالحالة التي كان عليها عند التعاقد ليس من النظام العام، ويجوز تعديله حسب رغبة الأطراف المتعاقدة،⁽¹⁾ وعلى الطرف الذي يدعي الاتفاق على حالة المبيع إثبات وجود هذا الاتفاق، ويقتضي تنفيذ الالتزام بالتسليم أن يكون المبيع (محل التسليم) مطابقا للمواصفات المطلوبة من قبل المشتري أو المتفق أو التي يقتضيها قواعد العرف والتعامل أو تكون موافقة للشروط المذكور في دفتر الشروط المرفق بالعقد.

ويعد الالتزام بالمطابقة وفقا لهذا المفهوم التزاما بتحقيق نتيجة يقتضي تسليم المبيع وفقا لما يستلزمه العقد، فالمعيار الأساسي في المطابقة هو العقد الذي يعين كمية البضائع ونوعها وأوصافها، وهذا ما أخذت به اتفاقية فيينا بشأن عقد البيع الدولي لعام 1986 حيث نصت المادة (1/35): "على البضائع أن يسلم بضاعة تكون كميتها ونوعها وأوصافها وفقا لما يتطلبه العقد، وأن تكون تعبئتها أو تغليفها بالطريقة التي اشترطها العقد".⁽²⁾ وقد جاء في قرار لمحكمة النقض الفرنسية أنه: "لا يقتصر الالتزام بالتسليم فقط على تسليم ما هو عليه، لكن أن يوضع تحت تصرف المشتري شيئا موافقا تمام الموافقة في كل النقاط للهدف المبحوث عنه"⁽³⁾.

وقد نصت على المطابقة المادة (2-134) من قانون التجارة الموحدة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يجب أن يضمنها البائع بين ما ورد في العرض وحقيقة البضاعة المسلمة، إلا أن مجرد المبالغة في إطراء السلعة والحث على شرائها من خلال أعمال الدعاية والإعلان لا يدخل ضمن المواصفات التي يضمن البائع وجودها. وبخصوص القانون الجزائري يجب أن يتطابق المنتج المسلم مع المقاييس المعتمدة والمواصفات القانونية والتنظيمية التي تهمه وتميزه⁽⁴⁾.

أما إذا خلا العقد من تحديد الشروط التي تحقق المطابقة فيمكن تطبيق نص المادة (2/35) من اتفاقية فيينا لعام (1982)، التي جاءت بمثابة القواعد المكملة لإرادة الطرفين بهذا الشأن⁽⁵⁾

ثانيا: مقدار المبيع: الأصل أن يسلم البائع المبيع حسب المقدار المتفق عليه في العقد إلى المشتري وذلك إذا ما كان هذا المقدار محدد في العقد، أما إذا لم يرد في العقد تعيين لمقدار المبيع، لكن ما حكم النقص والزيادة في مقدار المبيع؟

عالج المشرع الجزائري حالة نقص البيع أو زيادته من خلال الأحكام الواردة في نص المادة 365 من القانون المدني بقولها: "إذا عين في العقد مقدار المبيع كان البائع مسؤولا ما لم يوجد اتفاق مخالف عما نقص منه بحسب

1- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الجزء الرابع، البيع والمقايضة، ص559.

2- طوبي ميشال عيسى، خصوصيات التعاقد في المعلوماتية، منشورات صادر الحقوقية، بيروت، لبنان بدون سنة النشر، ص96.

3- نقض مدي فرنسي، الغرفة الأولى، في 20 مارس 1989 كما أنظمت الغرفة التجارية الفرنسية لهذا الحل في ديسمبر 1989، نقض تجاري فرنسي في 22 ماي 1991 وفي 18 فيفري 1992 أشار إليه لحسين بن الشيخ آث ملويا: المرجع السابق، ص344.

4- أنظر المادة 11 والمادة 12 من الفاصل الثالث المتعلق بالزامية مطابقة المنتوجات من قانون حماية المستهلك وقمع الغش.

5- وهذا ما أخذت به محكمة التمييز الفرنسي، أنظر: CAPARIS, 5 ch., B, 2 novembre 1988, jurés- daté, n29009.CA Grenoble, ch1989, jurés.,

ما يقضي به العرف غير انه لا يجوز للمشتري أن يطلب فسخ العقد لنقص في البيع إلا إذا أثبت أن النقص يبلغ من الأهمية درجة لو كان يعلمها المشتري لما أتم البيع.

أما إذا تبين أن قدر الشيء المبيع يزيد على ما ذكره بالعقد، وكان الثمن مقدرا بحسب الوحدة وحب على المشتري إذا كان المبيع غير قابل للتقسيم أن يدفع ثمنا زائداً إلا إذا كانت الزيادة فاحشة ففي هذه الحالة يجوز أن يطلب فسخ العقد كل هذا ما لم يوجد اتفاق يخالفه⁽¹⁾.

الفرع الثالث: كيفية التسليم: تنص المادة 367 من القانون المدني الجزائري على أن "يتم التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يتسلمه على النحو الذي يتفق مع طبيعة الشيء المبيع.

وقد يتم التسليم بمجرد تراضي الطرفين على البيع إذا كان المبيع موجوداً تحت يد المشتري قبل البيع أو كان البائع قد استبقى المبيع في حيازته بعد البيع لسبب آخر لا علاقة له بالملكية"⁽²⁾.

يتبين من خلال النص أن للتسليم صورتين، إما أن يكون تسليمًا فعلياً أو مادياً وإما أن يكون تسليمًا حكماً أو قانونياً سنبين ذلك فيما يلي:

أولاً: التسليم الفعلي: وهو أن يقوم البائع بتسليم البضاعة بشكل مادي ناقلاً الحيازة فيها إلى المشتري⁽³⁾، يد بيد أو بنقله من مكانه ووضعها تحت تصرف المشتري، وأن يملك البائع المشتري من استلام المبيع من المخازن⁽⁴⁾، وقد يكون التسليم رمزياً عن طريق تسليم ما يمثل البضاعة مثل تسليم المستندات التي يصدرها الناقل أو المودع لديه البضاعة، على أن يكون ذلك بالطريقة التي تتفق وطبيعة الشيء المبيع وتمكن المشتري من حيازته والانتفاع به⁽⁵⁾ ويعتبر التسليم الفعلي الأكثر شيوعاً في البيوع التجارية خصوصاً الدولية.⁽⁶⁾

ثانياً: التسليم الحكمي: يقصد به التسليم المعنوي الذي يتم دون أن تنتقل فيه حيازة المبيع المادية فعلاً من البائع إلى المشتري، إذ أنه اتفاق على تغيير صفة الحائز للشيء المبيع دون تغيير في الحيازة الفعلية للبضاعة، كأن تكون البضاعة قبل البيع مودعة لدى المشتري على سبيل الإيجاب أو الوديعة ومرهونة تحت يده، أو غير ذلك

1- وتقابلها المادة 433 مدني مصري والمادة 492 مدني أردني والمادة 30 من القانون الإنجليزي لبيع البضائع والمادة 52 من اتفاقية فيينا للبيوع الدولية لسنة 1980. ولمزيد من شرح أحكام هذه المادة، انظر: لحسين بن الشيخ آث ملويا: المرجع السابق، ص352 وكذا محمد الزعي، المرجع السابق، ص 290، وهبة الزحلي: العقود المسماة في قانون المعاملات المدنية الإماراتي والقانون المدني الأردني، دار الفكر، دمشق، سورية 2005، ص62.

2- وتقابلها نص المادة 435 مدني مصري والمادة 494 مدني أردني والمادة 402 من قانون الموجبات والعقود اللبناني، والمادة 538 مدني عراقي، والمادة 1604 مدني فرنسي 269 والمادة 403 مدني سوري والمادة 424 مدني ليبي.

3-HENRY AITKEN, K.C, the Principe les low of goods, (Edinburgh : Livingstone, 1992) at p96, with reference to the low society of Scotland, the lows of Scotland, v01.20, (E din burgh : but terry earth's, 1992) at , p346.

4- نضال سليم برهم، أحكام عقود التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن 2005، ص99. وكذا عباس العبودي، مرجع سابق، ص135.

5- قضت محكمة النقض المصرية في طعنها بتاريخ 1994/12/29 بأنه "التزام البائع بتسليم العين المبيعة تسليمًا فعلياً، لا مناط أن يكون حائزها الفعلي بوصفه مالكا، او اتفاق المتبايعان على هذا التسليم في عقد البيع أو في اتفاق لاحق عليه". أشار إليه محمد حسين منصور، أحكام البيع التقليدية والإلكترونية والدولية وحماية المستهلك، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر 2006، ص218.

6 -ROSSCRANSTON, consumers and the low, 2 d e d (land an widen Feld et nice tsar , 1984) at p171.

من الحيازة يقوم بشرائها، فيقتصر فعل التسليم على تغيير صفة المشتري (الحائز) إلى مالك للبضاعة، وقد يحتفظ البائع كذلك بالبضاعة بالنيابة عن المشتري كوكيل، ففي هذه الحالة أيضا قد يحصل التسليم الحكمي.

أما التسليم في التعاقد عبر الإنترنت فيأخذ مداه في الخصوصية بالحالة التي يكون فيها تنفيذ الالتزام متصورا عبر الشبكة كحالة العقد الوارد على الخدمات مثل عقود برامج الحاسوب أو القطع الموسيقية أو الكتب عبر الخط أو غير ذلك من صور الأموال المعنوية الأخرى، ويتم التسليم بهذه الأموال من خلال تنزيل أو تحميل البرامج (download) أو النسخ (copy) من الموقع المتاح إلى الجزء الصلب من جهاز العميل مثلا أو بأي شكل تقني آخر يتيح للمشتري الانتفاع به كمنحه الصلاحية بالدخول إلى موقع معين واستعراض المادة المحملة أو المخزنة محل التعاقد، غير أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك لا يعني أن كل الأموال غير المادية يتم تسليمها بهذه الطريقة عبر الشبكة، فيمكن أن تحمل على أسطوانات أو دعائم مادية كالأقراص (C.D) الليزرية أو الضوئية أو الممغنطة ويتم التسليم فيها ماديا وخارج الشبكة.

وما عدا ذلك من السلع أو منتجات يتم شراؤها عبر الشبكة، فإن واقعة التسليم فيها تأتي من خلال إرسال المبيع إلى المشتري وعندئذ لا يتم التسليم إلا إذا جرى إبطاله إليه، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك، وحول هذه النقطة نقارن بين التعاقد عبر الإنترنت والأشكال الأخرى من العقود عن بعد، كالتعاقد عن طريق التلفزيون، أو البيع بالمراسلة، حيث يتصور وجود وسيط مكلف بالقيام بعمليات التوزيع والتسليم للبضائع المشتراة عبر الإنترنت أو من خلال البريد أو مكاتب وفروع البائع أو المنتج أو وكلائه في مكان المشتري⁽¹⁾. وأخيرا نشير إلى أن الالتزام بالتسليم يأتي من خلال الوقوف على ماله من أوجه في الخصوصية لدى التعاقد عبر الإنترنت من خلال زمان ومكان التسليم فيما يلي:

الفرع الرابع: زمان ومكان التسليم: تعد مسألة تحديد زمان ومكان التسليم من المسائل الهامة في كل العقود، لاسيما في العقد الإلكتروني الذي يبرم عن بعد ومن طرف أشخاص لا يجمعهما مجلس واحد ولا زمان موحد، وستتناول أولا زمان التسليم وثانيا مكان التسليم كما يلي:

أولاً: زمان التسليم: يعتبر وقت التسليم من المسائل المهمة في العقود المبرمة عبر شبكة الإنترنت، وبالرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني لم نجد ما يلزم أطراف عقد البيع بتحديد تاريخ معين لتسليم المنتجات المشتراة، بل ترك الحرية للمتعاقد ينفي تحديده.

وإذا لم يكن في العقد أي اتفاق بشأن التسليم فإنه يتم بمجرد الانعقاد ما لم يتدخل العرف في تحديد هذا الزمن، كما أن للقاضي أن يؤخر التسليم إذا استدعت حالة البضائع هذا التأخير، نتيجة لتدخل ظروف استثنائية بشرط ألا يمنعه نص القانون، وألا يضر هذا التأخير بالمشتري (الدائن) ويمكن أن يكون التأخير لأجل معين أو لآجال متتالية.⁽²⁾ في حين اكتفت المادة (1160) من القانون المدني الفرنسي،⁽³⁾ على ذكر أن التسليم

1- توجد شركات عملاقة متخصصة بعمليات التوزيع والتسليم للبضائع والسلع حول العالم منها ما أصبح دوليا ومنتشرا حول العالم كشركات (D.H.I) أو (T.N.T) وغيرها بالإضافة إلى استخدام اسلوب الطرود البريدية المسجلة عبر مصالح البريد الحكومية في كل دولة.

2- نضال سليم برهم، مرجع سابق، ص70.

3-BENNAIENT Alain, droit civil, les obligations, man chrétien, paris, 2003.p 291.

يجب أن يتم في الوقت المتفق عليه بين الأطراف فإذا لم يوجد اتفاق على ميعاد معين للتسليم فإن واجب الوفاء بالالتزام يكون وقت انعقاد العقد مع مراعاة المواعيد المقررة بحسب العرف إذ أن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

أما في القانون المدني الجزائري فنجد نص المادة 281 منه يفيد بأنه: "يجب أن يتم الوفاء فور ترتيب الالتزام نهائياً في ذمة المدين ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضي بغير ذلك"⁽¹⁾.

وقد جاءت المادة (L1-114) من قانون الاستهلاك الجزائري لتنص بأنه "يتوجب على المهني في كل عقد موضوعه بيع مال منقول أو توريد خدمات للمستهلك عندما لا يكون تسليم المال أو توريد التقديم فوراً أو إذا كان الثمن المتفق عليه يتجاوز العتبات المحددة عن طريق تنظيم"⁽²⁾. أن يبين التاريخ الأقصى الذي يتعهد فيه بتسليم المال أو تنفيذ التقديم... "فمنذ صدور هذا القانون بتاريخ 18 جانفي 1992، فقد أصبح لزاماً في عقود الاستهلاك على المهني أن يحدد تاريخ التسليم صراحة وإن لم يفعل وجب عليه أن لا يتأخر في التسليم عن (07) أيام والإيجاز للمشتري حق فسخ العقد خلال (60) يوماً من إبرام العقد، مع الإشارة بأن قانون حماية المستهلك الجزائري لم يتضمن مثل هذا المقتضي.

لاشك أن أهمية تحديد مدة التسليم في المعاملات الإلكترونية تكمن في حماية مصالح الطرفين وتدعيم الثقة بينهما وتحديد المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن التأخير، وإذا كان تحديد زمان التسليم في بعض العقود سهل فإنه يصعب في عقود أخرى، حيث يتوقف الأمر أحياناً على ظروف خارجية مثل إجراءات الشخص والجمارك، وإعداد الإمكانيات المناسبة لتلقي الخدمة، أو أن يكون المحل عملاً ذهنياً يستدعي ابتكاره وتصميمه وملاءمته لاحتياجات العميل فترة زمنية معقولة، حيث يجري العمل مثل هذه الحالات على تحديد موعد تقريبي، وهنا يتوقف الأمر بدوره على طبيعة الالتزام وتعقيده الفنية وصفة المدين به كمهني محترف لا يقبل منه التنصل من المسؤولية عن التأخير في التنفيذ"⁽³⁾.

ومن ذلك كله يتضح أنه إذا كان الأصل في القانون أن يتم التسليم فور العقد إلا أن ذلك ليس من النظام العام وبمفهوم المخالفة فإن ذلك يميز للأطراف المتعاقدة الاتفاق على ميعاد آخر، وعلى ذلك نلاحظ أن غالبية العقود المتداولة للمركز الافتراضية عبر الشبكة قد جاءت متضمنة فراغاً خاصاً ضمن بند واضحاً يحدد التسليم، وذلك استجابة لما ورد في العقد النموذجي بشأن المعاملات الإلكترونية الصادر عن اليونسسترال حيث أفراد فراغاً يجب تعبئته من قبل المتعاقدين بالاتفاق مفاده: (بأن آخر موعد للتسليم هو... وإلا فإن التسليم خلال 30 يوماً)، وكما أشار إلى ذلك العقد النموذجي الصادر عن غرفة التجارة والصناعة الفرنسية للمعاملات الإلكترونية لسنة 1998، وقد تضمن الإرشاد الأوروبي الخاص بحماية المستهلكين في البيع بالمراسلة أو عن بعد عبر الحدود نصاً يفيد بأنه إذا استحال على البائع أن يصدر البضائع المطلوبة خلال (30) يوماً فإنه يجب عليه

1- يقابله نص المادة 346 مدني مصري والمادة 334 مدني أردني والمادة 407 مدني لبناني والمادة 344 مدني سوري والمادة 536 مدني عراقي.

2- ويقصد بذلك القيمة المحددة لغايات حرية الأثبات والتي أصبحت بعد توحيد العملة في أوروبا (800) يورو.

3- محمد حسين منصور: المسؤولية الإلكترونية المرجع السابق، ص 83.

أن يعلم المستهلك بذلك⁽¹⁾. وفي اتفاقية فيينا للبيع الدولي للبضائع لسنة 1980 تنص في المادة (33) على أنه: "يجب على البائع أن يسلم البضاعة:

1. في التاريخ المحدد أو القابل للتحديد طبقاً للعقد.

2. في أي وقت وفي المدة المحددة طبقاً للعقد ما لم تبين من الظروف أن المشتري هو الذي يختار تاريخ التسليم.

3. خلال مدة معقولة من تاريخ إبرام العقد في أية حالة أخرى."

مما سبق يمكن القول أن زمان التسليم عبر الإنترنت يمكن تصوره من وقت انعقاد العقد، أو في الوقت الذي يتفق عليه الطرفان وهو الأصل، حيث أن وقت وزمان تسليم المبيع ليس من القواعد العامة، مع مراعاة أن ترك تحديده للبائع يخضع لسلطات الرقابة القضائية لحماية حقوق المستهلك في الدول التي تفرد تشريعات خاصة لذلك أو في الوقت الذي يقرره عرف التعامل أو خلال المدة المعقولة، وهذا في حالة عدم الاتفاق الصريح على تحديد زمان معين في العقد، فيثار إلى إعمال أطراف التعاقد عن بعد أو بالمراسلة لتقدير المدة المعقولة وفي هذه الحالة نرى أن يعذر المشتري البائع بأن يسلم إليه المبيع خلال مدة معينة يحددها بالأعدار، وتصبح هذه المدة بعد ذلك آمرة يترتب على الإخلال بها الجزاء على عدم التنفيذ، ما لم تكن هناك ظروف قاهرة أو طارئة.

ونرى أن السرعة في إبرام العقود عبر الإنترنت، يجب أن تقابل بالسرعة في تسليم المنتجات وخاصة مع ولوج عصر السرعة وتوافر إمكانيات المراسلات السريعة، بحيث لا تتجاوز المدة أسبوعاً من تاريخ العقد في حالة التعاقد عبر الحدود وتكون المدة 48 ساعة من لحظة تمام العقد إذا تم التعاقد بين متبايعين داخل حدود الدولة الواحدة، مع مراعاة إجراءات ونوعية الشحن المتفق عليه⁽²⁾.

ثانياً: مكان التسليم: إن البائع ملزم بتسليم البضاعة في مكان محدد ويعرف مكان التسليم بأنه المنطقة أو الموقع الذي يتحدد لتسليم المبيع إلى المشتري. وإذا أحقق البائع في ذلك فإنه يكون مخلاً بأحد التزاماته، على أن مكان التسليم هو مكان تواجد الشيء أثناء البيع، لأن المشتري يصبح مالكا عند تلك اللحظة⁽³⁾، مما يفسر بأن على المشتري سحب ودفع مصاريف النقل في البيوع عن بعد في القانون الفرنسي⁽⁴⁾، أما في القانون الجزائري فقد نصت المادة 368 من القانون المدني على أنه: "إذا وجب تصدير المبيع إلى المشتري فلا يتم التسليم إلا إذا وصل عليه ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك"⁽⁵⁾، كما تنص المادة 367 من ذات القانون على "...و يحصل التسليم على النحو الذي يتفق مع طبيعة الشيء المبيع"⁽⁶⁾.

وبخصوص مسألة التسليم حرصت العقود المتداولة على تنظيمه، فينص البند 22 من عقد *infinie* تحت عنوان "تسليم السلع" على أن: "يتم تسليم السلع في موطنك أو في أي عنوان آخر تختاره في الإقليم الفرنسي

1-Int www.europa.eu.directive, n.97/7 ce, du 20, mai 1997@

2- عمر خالد الزريقات، المرجع السابق، ص300.

3- مصطفى موسى العجارمة، مرجع سابق، ص369.

4- الحسين بن الشيخ آث ملويا، المرجع السابق، ص332.

5- وتقابلها نصي المادتين (435) و(436) مدني مصري.

6- وتقابلها نصي المادتين (435) مدني مصري.

وتذكره في طلبك ولن تتحمل بأية نفقات من أجل التسليم بخلاف نفقات التصدير المذكور سالفا⁽¹⁾. وتضيف بعض العقود بعض الشروط التي تستهدف مواجهة بعض المشكلات المرتبطة بالتسليم مثل ذلك الذي ينص على أنه: "إذا حدث وكانت السلعة تالفة عند تسليمها لك، فعليك أن تسلم تحفظا مكتوب من سلمها لك، وسنلتزم عند تدخل مشكلتك على أكمل وجه"⁽²⁾.

وتطبيق ذلك على حالة البيع عبر الإنترنت، نستطيع القول إن واجب تصدير المبيع فيها للمشتري ظاهرا، فلا يتم التسليم إلا إذا وصل إليه، أي في مكان تواجده، وقد يذهب البعض إلى حد القول بان العرف في القوت الحاضر يقضي عموما بتوصيل المبيع إلى المشتري مما يفيد بان التسليم لا يتم إلا بوصول المبيع إلى مكان تواجد المشتري، فمن يتعاقد عبر الإنترنت لشراء سلعة ما نجده يبرم الاتفاق بشرط التوصيل وبمعنى الطلبية المحمولة (arder home delivery). ونشير إلى أن ما نلاحظه في إعلانات العرض عبر صفحات الويب أو العروض عبر البريد الإلكتروني والتي تتضمن عبارات تقيد مكان مزاولة النشاط هي بالضرورة تقيد أماكن التوزيع أو التسليم ضمن حدود المكان المحدد في الإعلان، فمن يتعاقد خارج هذه الأماكن المحددة في الإعلان لا يستطيع الادعاء بالقواعد العامة التي تقرر تسلم المبيع في أماكن تواجده، بل عليه أن يتحمل هو تسليم المبيع من مكان تواجده لدى البائع، وغير ذلك نراه يخضع لاتفاق جديد ومستقل بين المعلن والمشتري.

ولما كان إيصال أو إرسال البضائع أو السلع المشتراة عبر الإنترنت تتولاها شركات متخصصة بالتوزيع أو يمكن تصوره من خلال إرساليات البريد، ومن المتصور أحيانا أن تحدث بعض الصعوبات البريدية والتي قد تسبب بعض التأخير في التسليم الذي لا يتجاوز ما هو متوقع عادة، ولذلك حرصت الشروط الخاصة بأحد المركز الأمريكية CDNOW على أنه: "يتوقف تسليم أغلب الطلبات التي يكون محلها ثلاثة قطع أو أقل على ظروف خدمة البريد في الولايات المتحدة الأمريكية، أما الطلبات التي تتضمن أربعة قطع أو أكثر أو التي تكون قيمتها (100) دولار أو أكثر، فسوف نرسلها لكم بالبريد السريع (مع ملاحظة أنه قد يشترط التوقيع من أجل تسليم الطرود المرسله بالبريد السريع، وأنه قد لا يسلم في أيام العطلات)، وقد نقدم لكم خدمة البريد السريع اختيار إذا كانت متاحة لنا بمقابل زهيد وذلك بالنسبة للطلبات التي تتضمن ثلاث قطع أو أقل"⁽³⁾:

فإن تحديد تبعه الهلاك تبقى على عاتق البائع إلى أن يتسلم المشتري سلعته فإذا قام البائع بتسليمها إلى الناقل أو الموزع فلا يعتبر أن التسليم النهائي قد تم، وبالتالي لا يتحمل المشتري تبعه الهلاك إلا منذ لحظة تسلمه هو المبيع، فنرى أن تنفيذ الالتزام بالتسليم في العقود المبرمة عبر الإنترنت بين المستهلكين ومحترفي التعاقد عبر الأنترنت، لا يتم إلا عند تسليم البضائع أو السلع إلى المستهلكين هذا ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك. ومما تقدم نخلص إلى أن أماكن تسليم المبيع عبر الأنترنت يمكن تصورها كما يلي:

1- على خلاف القانون الجزائري الذي جعل المخاطر على البائع قبل التسليم كقاعدة عامة .

2- BENNAIENT Alain, droit civil, les contrats spéciaux civils et commerciaux, 5^{ème} édition, monte hésitent, juillet 2001 p.118.

3- أسامة أبو الحسن مجاهد، التعاقد عبر الأنترنت، مرجع سابق، ص102.

1. في المكان الذي يحدده إعلان البائع: وهذه الصورة الغالبة في عقود البيع عبر الإنترنت إذ إن كثيرا من عقود المتاجر الافتراضية، تتضمن نصوصا تحدد فيه أماكن مزاولة النشاط التي يستطيع فيها المورد تقديم خدماته.
2. في المكان الذي يحدده المشتري: سواء كان مكان سكنه أو عمله أو لأي مكان آخر.
3. المكان الذي يحدده العرف: أي عرف تسجيل الطلبات والذي يقضي بإيصالها إلى مكان تواجد المشتري.
4. المكان الذي يوجد فيه المبيع وقت البيع: وذلك في حالات الشراء عبر الحدود على سلع يمنع تداولها في مكان المشتري، حيث نرى ضرورة مراعاة قوانين الدول التي تحرم دخول المبيع إليها، فما يمكن أن يباع ويشترى من السلع في السويد مثلا لا يسمح بتداوله في الجزائر.⁽¹⁾

المبحث الثاني: التزامات المشتري

عقد البيع الإلكتروني كأى عقد ملزم للجانبين يترتب عنه التزامات متقابلة في ذمة المتعاقدان فإذا كان البائع ملزم بنقل الشيء المبيع وتسليمه إلى المشتري فهو بدوره ملزم بدفع الثمن وتسليم الشيء المبيع⁽²⁾ وهما الالتزامان اللذان سنتناولهما في هذا المبحث دون سواهما باعتبارهما تأثرا بالبيئة الافتراضية التي أبرم من خلالها العقد، وذلك في مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: الالتزام بدفع الثمن⁽³⁾ (الوفاء الإلكتروني)

يعد دفع الثمن الالتزام الرئيسي الذي يقع على عاتق المشتري⁽⁴⁾، وهذا الالتزام يتميز بخصوصية في عقد البيع المبرم عبر الإنترنت من حيث طريقة الوفاء به، حيث أنه من الممكن أن ينعقد هذا العقد وينفذ في جميع مراحل عبر الإنترنت، وبالتالي فإن أداء الثمن يتم أيضا عبر الإنترنت فالنقود هي الوسيلة المثلى والأكثر شيوعا من وسائل تسوية المعاملات، والدفع قد يتم بواسطة نقود سائلة أو بواسطة وسيلة أخرى تحل محل النقود كما هو الحال في الشيك فالبائع بشكل عام (شخص طبيعي أو معنوي) هو الذي يختار من وسائل الدفع، فإذا كان المشروع صغيرا فإنه يختار الدفع بالنقود السائلة لتسوية معاملاته مع العملاء في حين أن المشروعات الكبيرة تفضل الشيك وذلك كي تتمكن من مواجهة العمليات ذات الأرقام المرتفعة، ومع ذلك فإن الشيك وإن كان يصلح كورقة مادية لتسهيل التعامل الذي يتم في البيئة المادية، فإنه غير مناسب للتعامل الذي يتم في البيئة الإلكترونية، وهذا الأمر استدعى القيام بالبحث عن وسيلة سداد يتم من خلالها دفع الثمن بالتوافق مع طبيعة التجارة الإلكترونية التي تتم عبر الإنترنت، ومن هنا كان لابد من ابتكار أسلوب سداد يتفق مع تلك الطبيعة ولأجل هذا كان الدفع الإلكتروني⁽⁵⁾.

1- إن العالم اليوم يقترّب من توحدي القوانين الخاصة بالجمارك بفضل الدخول في اتفاقيات التجارة الدولية الحرة (الحات) وغيرها من الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تسهل تسهيل السلع فيما بينها بدون قيود الحدود.

2- تناولت التزامات المشتري المواد من 387 إلى 395 من القانون المدني الجزائري.

3- يعرف الثمن بأنه محل التزام المشتري، وما يكون بدلا للمبيع ويتعلق بالذمة، عبد الرزاق السنهوري الوسيط، مرجع سابق، ص363.

4- المادة 1650 من القانون المدني الفرنسي.

5- فاروق الأباصيري، مرجع سابق، ص98.

الفرع الأول: تحديد ماهية الدفع الإلكتروني: إن التطور الكبير في التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت فرض تطور مقابلا في وسائل الدفع لسداد ثمن السلع أو الخدمات التي يتم التعاقد عليها عن بعد⁽¹⁾، وتتم هذه الوسائل المبتكرة في الدفع من خلال ما يسمى بالدفع الإلكتروني ولتحديد ماهية الدفع الإلكتروني يتطلب منا القيام ببيان مفهومه أولا ثم التطرق لخصائصه وأخيرا بيان زمانه ومكانه فيما يلي:

أولا: مفهوم الدفع الإلكتروني: نقصد بالدفع الإلكتروني القيام بأداء ثمن المبيع الذي يعتبر من العناصر الأساسية التي يجب الاتفاق عليها، كمحل يلتزم به المشتري مقابل التزام البائع بنقل الملكية وفقا لما تقرره القواعد العامة، وكان يمكن تأجيل الاتفاق عليه فيما بعد أو ترك تقديره لأجنبي، إلا أنه قد أصبح ذا خصوصية ظاهرة في كافة أشكال البيع عن بعد التي تتم عبر شبكة الإنترنت، حيث نجحت التوجهات التشريعية الحديثة إلى اعتباره الركيزة الأساسية التي يتميز بها العرض الإلكتروني لاعتباره إيجابا ينعقد به العقد وذلك انطلاقا من ضرورات حماية المستهلك التي إستوجبها التشريعات الجديدة الخاصة بحماية المستهلك في البيوع التي تتم عن بعد عبر الوسائل الإلكترونية عموما أو الجارية عبر شبكة الإنترنت خصوصا، فتقتضي بالإضافة لعناصر المبيع ومواصفاته وكل ما يتعلق به من بيانات، حجب أن يتضمن عرض البائع عبر الإنترنت تحديد الثمن المقابل للسلعة أو الخدمة المعروضة، وبهذا يكون الدفع الإلكتروني متفقا مع خصوصية التجارة الإلكترونية ومقتضيات السرعة فيها، فقد اتسع نطاق التجارة الإلكترونية وتشعبت أنواعها ومجالاتها وهذا ما أدى بدوره إلى تعدد التشريعات الدولية المنظمة لها ومن ذلك مثلا ما أشار إليه التوجيه الأوروبي رقم 7 لسنة 1997 بشأن حماية المستهلك في العقود عن بعد إلى أن من المعلومات التي يجب العلم بها لحظة الإيجاب وقبل إبرام العقد "الثن"⁽²⁾، وما تضمنته معظم القوانين الحديثة كالقانون التونسي بشأن أن المعلومات الإلكترونية من النص صراحة على وجوب أن يوفر البائع للمستهلك بطريقة واضحة قبل إبرام العقد... "سعر المنتج"⁽³⁾، وهو ما نجده ظاهرا في كافة عقود المراكز التجارية النموذجية المنتشرة عبر الشبكة والتي نشير صراحة إلى وجوب تحديد الثمن بدقة عن عرض السلعة وقبل التعاقد⁽⁴⁾، وبالنسبة لنوع العملة فلا نرى مانع يحول دون إمكانية الوفاء بأي نوع من أنواع العملة التي يمكن التداول بها وإن كانت ليست عملة المشتري أو البائع طالما كانت محل اتفاق المتابعين، ويؤكد ذلك ما ذهب به بعض النصوص الواردة في القوانين المحلية⁽⁵⁾.

وترتب على ذلك نتيجة هي أن صناعة المعلومات أصبحت المجال الخصب لجذب الاستثمارات، حيث لعبت أنظمة وبرمجيات المعلومات دورا هاما في تطوير التجارة الإلكترونية ووسائل تحقيقها، وبالتالي تضاعف دور

1- نضال سليم برهم، مرجع سابق، ص161.

2-Directive n.97/7/ce du parlement européen et, du conseil du 20 mai 1997 concernant la protection des consommateurs en matière de centra a distance. J o c e. juin 1997, N.L 144, p19.

3- يمكن الاطلاع على القانون من خلال الموقع الإلكتروني التالي: www.tunisie.com/businessinf/te/html/reforme.htm/

4-LAMY.op.no2552 ; p1493, des référence la infinie entrât « ibm Europe contrat »@ www.lamy.gawv.fr

5- ومنها نص المادة 481 مدني أردني والمادة 174 مدني كويتي ومادة 01 من قانون النقد المصري الجديد رقم 38 لسنة 1994، والمادة 84 من قانون الالتزامات السويسري وكذا المادة 1.1.8 من الشروط العامة للمركز التجاري infinie الفرنسي أنظر: حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص268.

النقود والدفع التقليدي بشكل تدريجي ومطرود أمام ازدهار عمليات الدفع الإلكتروني⁽¹⁾. من خلال شبكة اتصال لاسلكية موحدة عبر الحاسب "télématique".

ثانيا: خصائص الدفع الإلكتروني: يرى البعض⁽²⁾ أننا على مشارف مجتمع بلا أموال "société sans argent" وهذه العبارة ترمز إلى انتقال المجتمع من التعامل بالمعاملات الورقية إلى التعامل بالنقود الإلكترونية، إثر انتشار العقود التي تتم عن بعد من خلال وسائل الاتصال الحديثة، لذا ظهر الدفع الإلكتروني الذي يتم عن بعد باستخدام أحد وسائل المعلوماتية المقترنة بتقنية الاتصال عن بعد⁽³⁾ ويتميز الدفع الإلكتروني بجملة من الخصائص جعلته يحتل مكانة رئيسية وأساسية في ميدان التجارة الإلكترونية وذلك مراعاة لمقتضيات تطورها المستمر والسريع، وتتمثل هذه الخصائص في النقاط التالية:

1. يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر فضاء الكتروني مفتوح بين المستخدمين من كل أنحاء العالم⁽⁴⁾.
2. الدفع الإلكتروني يتم من خلال استخدام النقود الإلكترونية وهي عبارة عن قيمة نقدية محملة على بطاقة أو كارت به ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهتم على إدارة عملية التبادل.
3. يستخدم الدفع الإلكتروني لتسوية المعاملات الإلكترونية أو العقود التي يتم إبرامها عن بعد عبر شبكة الإنترنت ما بين أطراف متبايعين في المكان حيث يتم الدفع عبر شبكة الإنترنت من خلال تبادل المعلومات اللازمة لإعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تفرضها الشبكة تسمح بالاتصال المباشر ما بين طرفي العقد.
4. يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين:
 - من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من النقود، ولا يمكن تسوية معاملات أخرى عليها بغير هذه الطريقة ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.
 - من خلال الكروت البنكية العادية، حيث لا توحد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذا الكارت قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية.
5. يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك، أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم، وتتولى البنوك بصفة أساسية، عبء القيام بهذه المهمة، بالإضافة إلى منشآت أخرى يتم إنشاؤها خصيصا لهذا الغرض⁽⁵⁾.
6. يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات:

1- محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، مرجع سابق، ص119.

2- SEDALLIAN(v) : droit de l'Internet, collection Audi, 1996.p219.

3- ITEANU(o) internet et le droit, aperts juridique du commerce électronique, édition E Y R OLLES , 1996, p226.

4- محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية نفس المرجع ، ص 102، فاروق الأباصيري، مرجع سابق، ص99.

5- محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص103.

- شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم، ويتطلب هذا النوع من الشبكات عدم قصر إدارة الدفع الإلكتروني على البنوك وإنما يعهد بذلك إلى بعض المؤسسات الخاصة الأخرى العاملة في هذا المجال⁽¹⁾.

- شبكة عامة، حيث يتم من خلالها التعامل بين العديد من المستخدمين لا توجد بينهم قبل ذلك أية روابط، كما يمكن للجهات المختلفة سواء كانت عامة أم خاصة أن تتولى إدارة إجراءات الدفع الإلكتروني حيث لا يقتصر الأمر هنا على جهة معينة.

7. إن الدفع الإلكتروني يكون مصحوبًا بوسائل إما فنية من شأنها أن تحدد المدين الذي يقوم بالدفع والدائن الذي يستفيد منه، فالدفع الإلكتروني يتم من خلال فضاء معلوماتي مفتوح، ولذا فإن فرضية السطور على أرقام بطاقات الدفع أثناء عملية السداد تكون قائمة⁽²⁾، بل وأن فرصة حدوثها كبيرة نسبيًا، وعليه فإن عملية الدفع غالبًا ما تتم بطريقة مشفرة وذلك عن طريق استخدام برنامج معد لهذا الغرض بحيث لا يظهر الرقم البنكي على الشبكة، وإنه يتم إنشاء أرشيف خاص بالمبالغ التي تم السحب عليها باستخدام هذه الطريقة⁽³⁾.

يكون من السهل الرجوع إليه، ويقوم بهذه المهمة الجهة التي تقدم خدمة الدفع الإلكتروني، وبذلك فإن الدفع الإلكتروني يتميز بالفعالية الأكيدة باعتباره وسيلة من الوسائل التي تيسر التجارة الإلكترونية⁽⁴⁾.

8. عدم الرجوع في الوفاء حيث أغلب وسائل الدفع لا تقبل الرجوع فيها، كما هو الدفع بواسطة الشيك أو النقود السائلة⁽⁵⁾، فإن هذه الخاصية تبدو أكثر ملائمة في المعاملات الإلكترونية التي تتم في العالم الافتراضي. ولقد تضمن القانون الفرنسي رقم 85-95، الصادر في 11 جويلية لسنة 1985 على أن "الأمر أو الالتزام بالدفع، والصادر بموجب بطاقة دفع، غير قابل للرجوع فيه"⁽⁶⁾.

ويرد استثناءين على هذه القاعدة، الأول وهو حالة ما إذا تم التعامل فقط بالرقم الظاهر على بطاقة الوفاء حيث لا يعتبر ذلك أمراً حقيقياً بالدفع⁽⁷⁾. والثاني جاء به التوجيه الأوروبي رقم 7/97 بشأن حماية المستهلك في مجال التعاقد عن بعد حيث نصت المادة 08 منه على أنه: "تحرص الدول الأعضاء على وجود إجراءات ملائمة للمستهلك، لإمكانية طلب الغاء دفع، في حالة الاستخدام غير المشروع لبطاقة الدفع الخاص به، في إطار العقود التي تتم عن بعد، والداخلية في نطاق هذا التوجيه"⁽⁸⁾.

وفي غير هذين الاستثناءين السابقين يجب إعمال قاعدة عدم الرجوع في الوفاء الإلكتروني، حيث يتحقق هذا الوفاء بإجراءات حقيقية موثقة، لذا يجب اعتباره أمراً بالدفع لا يمكن الرجوع فيه، فهو بمثابة أمر

1- فاروق الأباصيري، مرجع سابق، ص167.

2- فاروق الاباصيري، نفس المرجع، ص168.

3-VASSEUR(M) ,le paiement électronique aspects juridiques.j.c.p.1985.p.3206.

أشار إليه: محمد حسين منصور، نفس المرجع، ص105

4-فاروق الأباصيري، مرجع سابق، ص102.

5-SEDALIA (v) droit de l'internet, op.cit.p228.

6-Article 22 de la loi n° 85/695 de 11 juillet 1985, unifiant le, droit en matière de chèques « et relatif aux cartes de paiement », inséré par la loi h° 91/1382 du 30 décembre 1991, relative à la sécurité des chèques et des cartes de paiement, j.o.n° 1 DU 01/01/1992.P12.

7-HUETC(j) aspects juridiques du télépaiement, j.c.p.éd.g.1991, I3524, n° 5.

8-Article 8 de la directive n°97/7/ce du parlement européen et du conseil, du 20 mai 1997, concernant la protection des consommateurs en matière de contrats à distance, j.o.c.e.N° L144, p19.

بالتحويل، يصبح نهائيًا عندما توضع في خانة الدائن الخاصة بحساب المنتفع، وهو ما حرصت على تأكيده التوصية الأوروبية رقم 590/88 بشأن أنظمة الوفاء الصادرة في 17/11/1988.⁽¹⁾

ثالثًا: زمان ومكان الدفع الإلكتروني: يتوقف تنفيذ التزام المشتري بدفع ثمن المبيع إلى البائع على معرفة الوقت الذي سيتحقق فيه دفع الثمن أولاً، ثم مكان تنفيذ المشتري لهذا الالتزام ثانياً.

1. زمان الوفاء بالثمن: الأصل أن يدفع الثمن فوراً عند التعاقد وأن يتم دفعة واحدة في هذا الوقت وطبقاً للقواعد العامة حيث نصت المادة 388⁽²⁾. من القانون المدني الجزائري على أنه: "باستثناء اشتراط أو عرف يقضي بخلاف ذلك، يكون ثمن المبيع مستحقاً في الوقت الذي يقع فيه تسليم الشيء المبيع". يتضح من ذلك أنه لتحديد زمان الوفاء بالثمن يجب الرجوع أولاً إلى إرادة المتعاقدين، فقد يتفق على موعد معين للوفاء بالثمن ويستوي في ذلك أن يكون هذا الميعاد قبل التسليم وبعده، فإذا لم يوجد اتفاق على زمان الوفاء بالثمن فيرجع إلى العرف، فإن وجد عرف في هذا الصدد وجب إتباعه، فإذا لم يوجد اتفاق أو عرف فالقاعدة أن يكون الثمن مستحق الوفاء في الوقت الذي يسلم فيه المبيع.

وبذلك يكون المشرع قد خرج على القواعد العامة التي تقضي بأن يكون الثمن مستحق الدفع فوراً بمجرد البيع.⁽³⁾ بحيث إذا كان هناك اتفاق على تأجيل التسليم دون الاتفاق على وقت الوفاء بالثمن لوجب دفع الثمن في الحال، لكن المشرع خرج على هذه القاعدة وربط بين التسليم ودفع الثمن حتى تنفذ الالتزامات المتقابلة في وقت واحد.⁽⁴⁾

وعلى ذلك فإنه في الفرض البسيط عندما لا يكون هناك اتفاق على وقت التسليم أو وقت دفع الثمن كان كل من الالتزامين مستحق الأداء فوراً، أما إذا اتفقا على ميعاد معين لتسليم المبيع ولم يتفقا على موعد للوفاء بالثمن عندئذ يكون الثمن مستحقاً في هذا الوقت أيضاً، بمعنى للمشتري أن يمتنع عن دفع الثمن إلى أن يحصل على التسليم طبقاً للقاعدة الواردة في المادة 388 من القانون المدني الجزائري وذلك على خلاف القواعد العامة، لكن إذا تم الاتفاق على موعد لدفع الثمن قبل التسليم، كأن يدفع فوراً مثلاً، فإنه يجب العامل بهذا الاتفاق فيدفع الثمن المتفق عليه أما تسليم المبيع فيسلم في الوقت الذي حدد له بعد ذلك، غير أن هذه القواعد ليست من النظام العام فيجوز للمتابعين أن يتفقا على خلاف ذلك، كأن يتفقا على تأجيل أو تقسيط الثمن أو تجزئته إلى قسمين معجل ومؤجل. وبالتطبيق على حالة البيع عبر الإنترنت نجد أن وقت الوفاء بالثمن يأتي عند التعاقد وقبل التسليم، بل أنه يعد الضمانة الوحيدة للبائع عبر الشبكة لينفذ التزامه إزاء المشتري بنفس مطمئنة،

1-Article (4.1d) de la recommandation européenne n°88/590/ CE du 17 novembre 1988, concernant les systèmes de paiement et en particulier les relations entre titulaires et émetteurs de cartes j.o.c.e n° L317 du 24/11/1998.p55 et.s.

2- وتقابلها المادة 457 مدني مصري والمادة 676 مدني تونسي والمادة 425 مدني سوري والمادة 446 مدني لبي والمادة 574 مدني عراقي والمادة 387 موجبات وعقود لبناني.

3-المادة (346)مدني مصري وتقابلها المادة (334) مدني أردني والمادة 407 مدني لبناني والمادة 344 سوري والمادة 281 جزائري وتقابلها المادة 536 مدني عراقي.

4- نبيل إبراهيم سعد، مرجع سابق، ص431.

فيستطيع البائع أن يدفع بعدم التنفيذ حين أداء المشتري لالتزامه بدفع الثمن كوسيلة ضغط على المشتري لينفذ التزامه ونراها وسيلة فعالة لاستمرار العقد بدل فسخه⁽¹⁾.

بيد أن ذلك لا يعني أن دفع الثمن في البيع عبر الإنترنت يأتي دائما عند التعاقد قبل التسليم، فيجوز للمشتري حبس الثمن لحين الاستلام، كما يجوز له أن يجعل التزامه بدفع الثمن متزامنا مع الالتزام بالتسليم ويتصور ذلك بأن يطلب المشتري من البائع أن يقوم بشحن السلعة وإرسال إيصال الشحن لكي يقوم عندها المشتري بإيجاز الدفع أو إتمامه.

2. مكان دفع الثمن: نصت المادة 387 من القانون المدني الجزائري على أنه: "يدفع ثمن البيع من مكان تسليم المبيع ما لم يوجد اتفاق أو عرف بغير ذلك. فإذا لم يكن ثمن المبيع مستحقا وقت تسليم المبيع وجب الوفاء به في المكان الذي يوجد فيه موطن للمشتري وقت استحقاقه الثمن". وتبعاً لذلك التفرقة بين حالتين، وهما:

أ. حالة انعدام اتفاق أو عرف بشأن مكان الوفاء: مثل ما هو عليه الشأن بالنسبة لمكان الوفاء بالثمن في حالة عدم وجود اتفاق أو عرف مخالف، أوجبت المادة 387 مدني جزائري⁽²⁾. أن يكون الوفاء بالثمن في المكان الذي يحصل فيه تسليم الشيء المبيع وهذا نظرا لارتباط الالتزام بتسليم المبيع بالالتزام بدفع الثمن فإن مكان الوفاء ليس موطن المدين لكن مكان التسليم، وهذه القاعدة بنحدها في القانون المدني الفرنسي المادة 1651.⁽³⁾ وكذا في اتفاقية فيينا الدولية في المادة 57 والتي تنص على أنه: "يتم الوفاء بالثمن في مؤسسة البائع وإذا كان من الواجب الوفاء به مقابل تسليم البضائع، ففي مكان هذا التسليم" ذلك أن القواعد العامة تقتضي أن يكون الوفاء بالالتزام في موطن المدين طبقا للمادة 2/282 من القانون المدني الجزائري، بقولها: "أما في الالتزامات الأخرى، فيكون الوفاء في المكان الذي يوجد فيه موطن المدين، أثناء الوفاء أو في المكان الذي يوجد فيه مقر مؤسسته إذا كان الالتزام متعلقا بهذه المؤسسة".

لكن المشرع رجع إلى هذه القاعدة العامة طبقا للمادة 2/387 أعلاه إذا لم يكن الثمن مستحقا وقت التسليم، وهذا إما أن يكون الثمن مستحقا قبل تسليم المبيع بزمن معين أو أنه مؤجل بخلاف تسليم المبيع، فهنا ونظرا لكونه لا ارتباط بين الالتزامين من الناحية الزمنية، فإن الوفاء بالثمن يتم في المكان الذي يوجد فيه موطن المشتري وقت استحقاق الثمن، وهذا طبقا للقاعدة العامة المذكورة "الدين يطلب ولا يحمل".

ومكان الوفاء في غاية الأهمية، لأنه يحدد العملة واجبة الاستعمال، فإذا كان في الجزائر وجب الوفاء بالدينار الجزائري، وإذا اشترط في العقد أن يكون الوفاء بعملة أخرى، وهو ما لا يكون ممكنا إلا في البيوع الدولية، وجب تحويل العملة إلى الدينار حسب سعر الصرف المعمول به يوم الوفاء.

ب. حالة وجود اتفاق أو عرف بشأن مكان الوفاء: إن القواعد المذكورة سابقا ليست من النظام العام، إذ يجوز الاتفاق على أن يكون الوفاء بالثمن ليس في مكان تسليم المبيع، حتى في حالة استحقاق الثمن وقت

1- عمر خالد الزريقات، مرجع سابق، ص309.

2- تقابلها نص المادة 456 مدني مصري والمادة 424 مدني سوري والمادة 45 مدني لبي والمادة 573 مدني عراقي.

3- لحسين بن الشيخ آث ملويا، مرجع سابق، ص504.

تسليم المبيع، بل في موطن المشتري أو في مكان آخر يتفق عليه الطرفان، كما قد يجبر القانون الطرفين على الوفاء بالثمن في مكان معين، كما هو عليه الحال في البيوع العقارية، أين يتم الوفاء بالثمن عند الموثق الحرر للعقد، وطبقا لذلك نصت المادة 324 مكرر 1 من القانون المدني الجزائري على أنه: "...ويجب دفع الثمن لدى الضابط العمومي الذي حرر العقد".

أما بخصوص الدفع الإلكتروني أو ما يعرف "الدفع عبر الخط"⁽¹⁾. الذي يتم عن بعد عبر شبكة الإنترنت فإن مكان الاستلام هو مكان وجود البائع ما لم يتفق طرفي العقد على خلاف ذلك، حيث أن القانون الخاص بالدفع الإلكتروني بين شروط الدفع وكيفية التعامل بالنقود الإلكترونية⁽²⁾. التي أصبحت السمة الغالبة في التعاملات الإلكترونية والمبادلات المالية إلكترونياً عبر العالم عن طريق نظام الدفع الإلكتروني.

الفرع الثاني: أنواع الدفع الإلكتروني: لقد تطورت تقنية المعلومات وازدهرت التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت فظهرت الحاجة إلى ابتكار وسائل جديدة في عملية الوفاء الإلكتروني باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية المختلفة بحيث تتلاءم مع سرعة إنجاز المعاملات التجارية الإلكترونية بكل ثقة واطمئنان⁽³⁾. فظهرت البطاقات المصرفية والنقود الإلكترونية والبطاقات الذكية والشيكات الإلكترونية، فضلا عن التوجه الحديث للدفع بواسطة الهاتف المحمول وغيرها من الأساليب التقنية الحديثة، والتي أصبحت تحل محل النقود الورقية والشيكات التقليدية، وبما أن وسائل الدفع الإلكترونية عديدة وسريعة التطور لذا سنعرض لأهم أنواعها ما يلي:

أولاً: التحويل الإلكتروني: تتمثل هذه الطريقة في القيام بتحويل مبلغ معين من حساب المدين إلى حساب الدائن télé virement فالمشتري هنا ليست لديه وسيلة الدفع بواسطة البطاقة أو الكارت التي تتم من خلالها عملية الدفع الإلكتروني بطريقة مباشرة عبر الشبكة، ويتولى العملية الجهة التي تقوم على إدارتها وهي غالبا البنك أو جهة خاصة أنشأت لهذا الغرض⁽⁴⁾.

ثانياً: البطاقات البنكية (النقود البلاستيكية): وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية مغطاة تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها بدلا من حمل النقود⁽⁵⁾، وأشهر هذه البطاقات (visa carte) و (Master Carde) وبطاقة (Américaine Xpress). وقد ظهرت البطاقات الائتمانية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى، ثم انتقلت بعد ذلك إلى فرنسا في أواخر العشرينيات⁽⁶⁾. وهي بطاقات مستطيلة من البلاستيك تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها وإشعارها وتوقيع حاملها وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها واسم

1- إن ما يقارب من 25 % من مستخدمي الإنترنت في فرنسا قد نفذوا في سنة 1998 عملية الشراء عبر الخط أي عن طريق الدفع عبر الخط أن نسبة 47 % منهم يفضلون طريقة الدفع بواسطة الشيكات، أو 25% منهم يفضلون طريقة الدفع بواسطة الكارت البنكي (وهؤلاء كانوا يمثلون نسبة اقل في سنة 1997، حيث كانوا 15% فقط) وأن نسبة 25% يفضلون طريقة "المحفظة الإلكترونية" "la part monnaie électronique"

2- أميرة حسن الرفاعي، مرجع سابق، ص223

3- شبيب بن ناصر البوسعيدي، وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية، دار البشير، الإمارات العربية المتحدة 2013، ص58.

4- فاروق الأباصيري، مرجع سابق، ص104.

5- إن هذه البطاقات من ابتكار البنوك والمؤسسات المالية ويتم تصنيعها من طرف شركات متخصصة لهذا الغرض وتقوم البنوك بتوثيقها لعملائها لارتباطها بالحسابات المصرفية، أنظر: فياض ملغي القضاة، مرجع سابق، ص2، وكذا محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص125.

6- محمد سامي الشوا، ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات، الطبعة الثانية دار النهضة العربية، القاهرة 1998، ص105.

حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها وبفضل هذه البطاقة يستطيع حاملها أن يحصل على ما يحتاجه من سلع وخدمات دون أن يضطر إلى الوفاء بئمنها فوراً (نقداً أو بشيكات) وإنما يكتفي بتقديم بطاقته إلى التاجر الذي يدون بياناتها عادة باستخدام آلة طباعة الكترونية أو يدوية في فاتورة من عدة نسخ يوقعها العميل، ويرسل التاجر نسخة من هذه الفاتورة إلى الجهة المصدرة للبطاقة فتتولى (ضامنة الوفاء في حدود مبلغ معين) سداد قيمتها وتقوم الجهة المصدرة في نهاية كل شهر بصفة عام بسداد القيمة للتاجر وخصمها في نفس الوقت من الحساب الجاري للعميل لديها⁽¹⁾.

وبدأ استخدام بطاقات الوفاء لأول مرة لدى محطات البترين وبعد ذلك انتقلت إلى مجالات السفر والسياحة وهناك عدة أنواع من البطاقات لعل أهمها ما يلي:

1. بطاقات السحب الآلي (cash card): يتم إصدار هذه البطاقات من جانب البنك للعميل رغبة في عدم وجود زحام على شبك الصراف، وكذلك لتمكين العميل من صرف المبلغ الذي يحتاجه خلال الفترة التي يكون البنك فيها مغلقاً، فعن طريق إدخال هذه البطاقة في الصراف الآلي الخاص بالبنك وإدخال الرقم السري وهو يتكون في الغالب من أربعة أرقام عن طريق الضغط على لوحة المفاتيح الموجودة بجهاز الصرف الآلي (ATM)⁽²⁾. يظهر على شاشة الجهاز عدة اختيارات للعميل بحيث يستطيع عن طريق الأرقام الموجودة بجهاز الصراف الآلي أن يحدد المبلغ المراد سحبه، ويجرر جهاز الصراف (فاتورة أو كشف حساب) بالأموال المسحوبة من قبل العميل مبيناً مكان وتاريخ الائتمان وذلك لأن العميل سحب نقود من رصيده لدى البنك وتتم هذه العملية في أقل من ثلاثين ثانية⁽³⁾.

2. بطاقات الدفع (DEBIT CARD): تحول هذه البطاقة لحاملها سداد مقابل مشترياته من سلع أو خدمات، حيث يتم تحويل ذلك المقابل من حساب العميل (المشترى) إلى حساب التاجر (البائع) ويلاحظ ان هذه البطاقة تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك، لذلك فهذا النوع من البطاقات لا يتضمن نوع من أنواع الائتمان، ومن أمثلة ذلك النوع من البطاقات بطاقة (la carte bleu) الفرنسية ويلاحظ أن الوفاء عن طريق هذه البطاقة قد يتم بطريقة يدوية وقد يتم بطريقة أوتوماتيكية.

1- جميل عبد الباقي الصغير، القانون الجنائي والتكنولوجية الحديثة، الكتاب الأول، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر 1992، ص33.

2- جهاز السحب الآلي هو عبارة عن ماكينة مبرمجة تحفظ فيها النقود بطريقة معينة وتستخدم لسحب المبالغ المودعة في حساب العميل بواسطة البطاقات المصرفية، ولقد قام بابتكار فكرة هذا الجهاز رجل يدعي john boron shepherd والذي أراد حل مشكلة الحصول على أمواله المودعة في البنك أيام العطل الرسمية للمصارف، فبادر بالفكرة للمدير العام للبنك Barclays والذي وافق عليها وتم تركيب أول جهاز لسحب الآلي للبنك في فرع شمال لندن وذلك في عام 1968 ومنذ ذلك التاريخ انتشرت تلك الأجهزة وتطورت بشكل كبير في مختلف أنحاء العالم، لمزيد من التفاصيل راجع، احمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الهي الحقوقية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2008، ص141.

3- غنام محمد غنام، الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان المغتطة، بحث منشور عبر الدليل الإلكتروني للقانون العربي، الموقع الإلكتروني: www.arablawinfo.com

فبالنسبة للطريقة الأولى يتم الوفاء عن طريق تقديم العميل بطاقته للتاجر الذي يأخذ جميع بياناتها بالتفصيل ويدونها عنده، ويصدر التاجر الفاتورة بقيمة السلعة أو الخدمة من عدة نسخ يوقع عليها العميل، وترسل إحدى هذه النسخ للجهة مصدرة البطاقة وإحداها يأخذها العميل والأخيرة يحتفظ بها التاجر لديه⁽¹⁾.

أما الطريقة الأوتوماتيكية فتتم عن طريق تقديم العميل بطاقته للتاجر فيمررها في جهاز خاص للتأكد من صحة بيانات البطاقة ووجود رصيد كافي ويتحصل التاجر في الغالب على هذا الجهاز من البنك المصدر للبطاقة.

3. بطاقة الشيكات (checks card): تصدر البنوك هذا النوع من البطاقات لعملائها من حاملي الشيكات ويضمن البنك بمقتضى هذه البطاقات الوفاء (في حدود معينة) بقيمة الشيك الذي يصدره حاملها وعليه يتعين على حامل البطاقة عند سحب الشيك لأحد التجار إبراز البطاقة وتدوين رقمها على ظهر الشيك وعلى التاجر أن يتحقق من مطابقة البيانات على البطاقة مع البيانات المدونة على الشيك⁽²⁾.

4. بطاقات الائتمان (credit card): تعتبر بطاقة الائتمان من أكثر وسائل الدفع الإلكتروني استعمالا عبر شبكة الإنترنت، بالتالي فهي الوسيلة الأكثر تعرضا لخطورة الاعتداء أو القرصنة عبر الشبكة⁽³⁾. بموجب هذا النوع يمنح لحملها تسهيلات ائتمانية يمكنه من استعمالها بهدف الحصول على المبيع المطلوب، ويتولى البنك بعد ذلك السداد ثم يقوم ن الحامل بسداد ما دفعه البنك مع الفوائد خلال أجل متفق عليه⁽⁴⁾.

5. بطاقات الصرف البنكي (charge card): عبارة عن وسيلة دفع الكتروني تتم لدى البنوك الإلكترونية ويطلق عليها بطاقات الصرف الآلي، غالبا ما تكون فترة الائتمان في هذا النوع من البطاقات فترة قصيرة حيث يتعين على العميل السداد أولا بأول خلال مدة الائتمان أو السحب⁽⁵⁾، ويطلق عليها أيضا بطاقة الصرف الشهري، لأن فترة الائتمان لا تتجاوز شهر من تاريخ السحب⁽⁶⁾.

6. البطاقات الذكية: (smart card): عبارة عن رقيقة إلكترونية فائقة القدرة على تخزين جميع البيانات بعمليها وهي بذلك تعتبر حاسبا متنقلا يؤمن حماية كبيرة ضد التزوير وسوء الاستخدام، حيث تتيح أجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لصاحبها⁽⁷⁾، وتتميز هذه البطاقة

1- محمد أمين الرومي، مرجع سابق، ص132.

2- جميل عبد الباقي الصغير، القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة- الكتاب الأول، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي الطبعة الأولى، دار النهضة بالقاهرة 1992، ص35.

3- أنظر الموقع الإلكتروني التالي : <http://www.islamicfi.com/arabic/foundation/productions.asp?id.5841>

4- لمزيد حول الجوانب القانونية للدفع بموجب بطاقات الائتمان أنظر القضاة فياض، "التزامات الناتجة عن استخدام بطاقات الائتمان مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون العدد الثاني المجلد 26 لعام 1999، ص395.

5- بشار محمود دودين، مرجع سابق، ص205.

6- محمد أمين الرومي، التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2004، ص133.

7- بشار محمود دودين، نفس المرجع، ص205.

بأنها قادرة على تخزين المدخل البيولوجي فهي تعد مثل بطاقة تحقيق الشخصية التي تصدرها مصلحة الأحوال المدنية⁽¹⁾.

7. بطاقات المون دكس (mondex card): هي بطاقات ذكية تتسم بمرونة كبيرة في الاستخدام حيث تجمع ما بين مميزات النقود الورقية التقليدية وبطاقات الدفع الإلكتروني الحديثة، حيث يمكن استخدامها كبطاقة ائتمان أو كبطاقة خصم فوري وذلك طبقاً لرغبة العميل، عمليات الدفع بهذا النوع من البطاقات تتم دون اللجوء إلى البنك حيث يمكن إجراء التحويل من رصيد البطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى والسحب من رصيد الحساب الجاري للعميل إلى رصيد البطاقة من خلال آلات الصرف الذاتي أو الهاتف⁽²⁾.

ثالثاً: الوسائط الإلكترونية المصرفية: إن تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة باستمرار وتبعاً لذلك فإن النقود أيضاً في تطور مستمر حيث أنها ظهرت بصورة وسائل الكترونية يتم تداولها من خلال عدة أشكال أهمها: ⁽³⁾.

1. الهاتف المصرفي (phone bank): هو نوع من الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء على مدار 24 ساعة طوال اليوم بدون انقطاع يستطيع العميل فيها أن يطلب من البنك تحويل مبلغ من المال مقابل السلعة أو الخدمات التي اشتراها عبر الإنترنت إلى البائع، يتم ذلك بعد التأكد من شخصية العميل عن طريق إدخال الرقم السري الخاص بالعميل (pin number) والمعطى له من قبل البنك والتعرف على رقم هاتف العميل وأنه يجري الاتصال من هاتفه المعروف أرقامه لدى البنك من قبل كما يستطيع العميل الكشف عن حسابه أو السحب من رصيده أو الإضافة إليه ويقوم المصرف بالرد على العميل بعد التأكد من هويته، عن طريق إرسال رسالة مكتوبة أو صوتية تحمل الرد على طلبه، وإذا لم يتأكد المصرف من هوية العميل، كما لو ادخل رقماً سرياً خاطئاً مثلاً، فإن المصرف يرد عليه، عن طريق رسالة تقول مثلاً: نأسف هذا الرقم غير صحيح (sorry invalid pin). وتعتبر طريقة استخدام الرسائل (sms) للدفع عبر الهاتف المحمول، طريقة سهلة وسريعة وقليلة الكلفة، ومتوفرة لجميع حاملي الهواتف المحمولة، إذ أنها لا تحتاج إلى بروتوكول معين من أجل إمكانية الدخول إلى الشبكة، لذلك فمن المتوقع سرعة انتشار هذه الطريقة.

كما يستخدم الهاتف المحمول كوسيلة للدخول إلى شبكة الإنترنت (wap)، كما يستطيع العميل شراء السلعة أو الخدمة وإضافة حسابها على فاتورة هاتفه المحمول، والتي تتولى شركة الاتصالات التي تتعامل معها العميل بدفع مقابل السلعة أو الخدمة التي اشتراها من البائعين بدلاً منه ثم تقوم الشركة بإضافة المبلغ المدفوع مقابل السلعة على فاتورة المكالمات الخاصة بالعميل.

2. خدمات المقاصة الإلكترونية المصرفية: جل هذا النظام مكان أوامر الدفع المصرفية، وظهر نظام التسوية الإجمالية بالقوت الحقيقي، الذي يتم في خدمات مقاصة الدفع الإلكترونية للتسوية الإلكترونية في المدفوعات

1- محمد أمين الرومي، نفس المرجع، ص 141.

2- بشار محمود دودين، نفس المرجع، ص 205.

3- محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص 107.

بين المصارف، وذلك ضمن نظام المدفوعات الإلكترونية للمقاصة، وهو ينطوي على عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم بدون إلغاء أو تأخير وبنفس قيمة اليوم.

3. الإنترنت المصرفي: أتاح انتشار استخدامات الإنترنت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المتزلي حيث يتم إنشاء مقار لها على الإنترنت بدلا من المقر العقاري، من ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الإنترنت وهو في منزله، ويمكنه محاورة موظف البنك على شاشة الكمبيوتر ويتم إجراء كافة العمليات المصرفية.

رابعا: الوسائط الإلكترونية الجديدة: إن الخشية من القرصنة التي تطول الأرقام السرية لبطاقات الائتمان والتي يتم بموجبها الدفع، أدى إلى البحث عن وسيلة آمنة والتي تتمثل في الدفع الإلكتروني عبر الاستعانة بوسيط الكتروني، وفي ذلك يتولى الوسيط إجراءات الدفع بين البائع والمشتري في شبكة الإنترنت حيث يقوم بالتوسط بين بنك التاجر من جهة، وبنك الزبون من جهة أخرى، ويمكن الاستعانة بوسيط لإتمام عملية الدفع أيا كان نوعها سواء أكانت بالنقود الإلكترونية أم باستخدام بطاقات الائتمان. ويتم الدفع بهذه الطريقة وفق عدة أنظمة ومن أهمها نظام القابض الأول first virtual holding⁽¹⁾. القابض incorporated وشيك النت cheque net.

1. نظام الهوية الكونية (globe id)⁽²⁾: وتتم عملية الدفع وفق نظام الهوية الكونية والذي يعتمد الوسيط (Klein) على النحو الآتي:

* يدفع الزبون بواسطة نظام (GLOBEID) باستخدام الرمز السري الذي يمنحه الوسيط (Klein).

* يرسل التاجر قسيمة الكترونية إلى الوسيط لكي يقوم بتثبيت عملية الدفع.

* يرسل الوسيط (Klein) نسخة إلى الزبون المعنوي للمصادقة عليها.

* يصدر الوسيط (Klein) قسيمة من الصندوق تؤكد عملية الدفع بحيث يقوم بإرسالها إلى التاجر.

أما عملية الدفع وفق النظام الافتراضي الأول، تتم على النحو التالي:

* يدفع المستخدم للتاجر باستخدام الرمز السري الذي يمنحه إياه الوسيط (first Virtual).

* يوجه التاجر إلى الوسيط رسالة يطلب فيها تثبيت عملية الدفع.

* عندما يصادق الزبون ويبحث بهذه المصادقة إلى الوسيط يقوم الوسيط بتحويل قيمة العملية إلى البنك الذي يتعامل معه التاجر لتتم بذلك عملية الدفع.

2. القابض (incorporated): عبارة عن وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات وبيانات كل منهما ويتحقق منها

عن طريق موقعه على الشبكة ويتولى مباشرة عملية عرض الخدمة والتسليم والوفاء نظير عملية معينة⁽³⁾.

3. الشيكات الإلكترونية: (électronique-chèques) سعيا وراء التطور قد لجأت العديد من الدول إلى إصدار

شيكات إلكترونية وكان ذلك لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾، تحت تسمية (E-check)⁽²⁾ التي هي

1- أنظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.fv.com>

2- أنظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.kleine.fr>

3- محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية ن المرجع السابق، ص108.

عبارة بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن وتتضمن هذه البيانات ، البيانات التي يحتويها الشيك البنكي من تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من اصدر الشيك وتوقيع مصدر الشيك ويكون توقيع مصدر الشيك الالكتروني عن طريق رموز خاصة⁽³⁾.

وتعتمد الشيكات الالكترونية على وجود وسيط بين المتعاليين يطلق عليه اسم جهة التخليص أو ما يعرف بمصطلح (clearing House) ويتم استخدام الشيك الالكتروني في عملية الوفاء بأن يقوم كل من البائع والمشتري بفتح حساب لدى بنك محدد ويقوم المشتري بتحرير الشيك الالكتروني وتوقيعه الكترونيا وبمجرد توقيع الشيك يندمج التوقيع في الشيك ويصبح كل منهما جزء واحد لا يمكن لأحد من الأشخاص أن يفصل التوقيع عن الشيك، ويمكن أن يكون كل من الشيك والتوقيع مشفرين، بحيث لا يستطيع أحد من المتطفلين على الشبكة معرفة مضمون الشيك او التعرف على التوقيع، ويمكن أن يكون مضمون الشيك معروف بحيث يمكن لأي شخص معرفة محتوياته ولكن يظل التوقيع مشفرا لا يمكن قراءته، بعد ذلك يقوم المشتري بإرسال الشيك إلى البائع (المستفيد) عن طريق البريد الالكتروني ثم يقوم البائع بعد ذلك بتوقيع الشيك الالكتروني عن طريق التوقيع الالكتروني الخاص به، باعتباره المستفيد من الشيك، ثم يرسل البائع الشيك إلى البنك الذي يقوم بمراجعة الشيك والتحقق من التوقيعات وتوافر الرصيد اللازم لإتمام عملية الشراء، وبعد التأكد من كل هذه الأمور يقوم البنك بإخطار كل من البائع والمشتري بأن العملية قد تمت، أي خصم الرصيد من المشتري وإضافته لحساب البائع.

خامسا: النقود الالكترونية: تعتبر النقود الالكترونية أحد أهم الوسائل المستخدمة في الدفع الالكتروني واختلفت مسمياتها فقد سميت بالنقود الرقمية، كما سميت بالنقود الرمزية وأيضا النقود القيمة إلا أنها تؤدي وظيفة واحدة هي الوفاء بالثمن.

عرفتها اللائحة الصادرة عن لجنة التنظيم المصرفي والمالي الفرنسي رقم 2002/13 في المادة الأولى بأنها: "عبارة عن وحدات ذات قيمة تسمى وحدات نقدية إلكترونية، وكل وحدة تشمل سند دين مدمج في أداة إلكترونية وتحوز قبول الغير لها كأداة وفاء". بمقتضى المادة 311/3 من قانون النقد والمال يقوم المصدر بالحصول على ما يعادل قيمتها نقدا أو بقيمة أعلى كمقابل لها⁽⁴⁾. وعرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها: "مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة لوجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما"⁽⁵⁾.

تتجسد النقود الالكترونية في صنفين نقود مجسدة في مخزون الكتروني ونقود ائتمانية.

1- لمزيد من التفاصيل راجع الموقع الالكتروني التالي: <http://fstc.org/about/>

2- لمزيد من التفاصيل راجع الموقع الالكتروني التالي: <http://www.echek.org>

3- محمد أمين الرومي، المرجع السابق، ص145.

4- فياض ملغي القضاة، الالتزامات الناشئة عن استخدام بطاقات الائتمان، مجلة القضاء والتشريع، العدد 7. جويلية 1999، ص ص 239-240.

5-European central bank (1998) , " report on. Electronic money " frank forth, Germany, august.p7.

1. **نقود المخزون الإلكتروني:** يتم تخصيص مبالغ في حافظة نقود الكترونية (PME) فيتم التخزين على بطاقة لها ذاكرة غير قابلة للاستعمال بعد انتهاء المبالغ المحملة عليها وقد تكون هذه الحافظة افتراضية⁽¹⁾. تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر وغير مباشر⁽²⁾. فهي بطاقة وفاء مصرفية مسبقة الدفع prépayée، حيث يتم تحميل مبلغ من المال عليها، يسمح بالوفاء بقيمة أكثر من عملية تجارية أو خدمة.

وتتكون هذه الحافظة من الناحية التقنية من بطاقة بلاستيكية مثبت عليها من الخلف Micro Processor مزود بذاكرة إلكترونية تسمح بتخزين معلومات ووحدات الكترونية تصلح للوفاء بالديون ضئيلة القيمة لدى التجار وعبر شبكة الإنترنت⁽³⁾، ويقوم العميل عند استخدام هذه البطاقة بتحميلها عددا من الوحدات الإلكترونية، ويتم ذلك في ماكينات الصرف الآلي (ATM) وذلك بتخصيص مفتاح خاص بالشخص، ويتم بإدخال رقم سري خاص بحامل البطاقة كي تعرفه الشركات المصدرة (البنوك التجارية).

وهذه المحافظ تعتبر وسيلة جديدة للوفاء عبر الإنترنت، ويجب تشجيع المستهلكين للإقبال عليها⁽⁴⁾، لما توفره من الأمان القانوني الذي ينشده المتعاملون في مجال وسائل الدفع الإلكترونية.

2. **النقود الائتمانية الإلكترونية (PMV):** "النقود الرقمية" وهي تمثل المفهوم الحقيقي للعملة الإلكترونية لسببين:

الأول: تسمح هذه النقود بالوفاء مباشرة بالمقابل النقدي للعقد الإلكتروني عن طريق الإنترنت دون تدخل وسيط، حيث تنتقل العملة مباشرة من المشتري إلى البائع دون تدخل البنك.

الثاني: تتمثل هذه النقود في سلسلة الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو الافتراضية لعملائها يتم الحصول عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على smart card أو على CD-ROOM⁽⁵⁾.

كخلاصة لدراسة النقود الإلكترونية يمكننا القول أنه مثلما أفرزت التجارة الإلكترونية أساليب تتماشى معها في الكتابة والتوقيع فإنها أفرزت طرقا جديدة للوفاء خاصة بها. ولكي تكون وسيلة الدفع مقبولة في التعامل يجب أن تتمتع بخصائص أساسية كأي وسيلة دفع أهمها:⁽⁶⁾

- أنها وسيلة دفع قانونية.

- أن لها خاصية الإجراء القانوني.

- أنها سهلة ومتوفرة في التعامل.

- أنها وسيلة مأمونة.

أما بخصوص موقف المشرع الجزائري من التعامل بهذه الطرق بالرغم من أنه عدل القانون التجاري وسمح بتداولها بالطرق الإلكترونية دون أن ينص باتخاذها الشكل الإلكتروني مما يعني أنه ليس هناك ما لا يحول قانونا

1- أسامة أبو حسن مجاهد، مرجع سابق، ص 100

2-SAVATIER (G) le part monnaie électronique et le parte mannaie virtual-ed puf-collection que sais-je ? mai 1997-p32.

3- نبيل محمد أحمد صبيح، حماية المستهلك في التعاملات الإلكترونية، مجلة الحقوق مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 2 السنة 32 جوان 2008 ص 241

4- انظر الموقع الإلكتروني التالي: www.digicash.com

5- محمد حسني منصور، مرجع سابق، ص 129.

6- فياض ملغي القضاة، الجوانب القانونية للتعاقد الإلكتروني في التجارة الإلكترونية بحث مقدم بتاريخ 2009/4/25 المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد الأول العدد الثالث أكتوبر 2009، ص 100.

في الجزائر من التعامل الإلكتروني في السداد، خاصة وأنا نجد نصوصاً في قانون المالية لسنة 2006 يسمح بالتعامل مع الإدارة الجبائية بالطرق الإلكترونية في السداد⁽¹⁾. وبموجب القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005⁽²⁾. أضاف فقرة ثالثة للمادة 414 في وفاء السفتحة نص على أنه: "يمكن أن يتم التقديم أيضا بأية وسيلة تبادل الكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما". وهي نفس الفقرة التي تم إضافتها للمادة 502 بمناسبة تقديم الشيك للوفاء.

لكن يبقى الإطار القانوني للنقود الإلكترونية منعدماً مما يحتم النظر في المسألة خاصة وأن المادة 356 وما يليها من القانون المدني الجزائري ركزت على الأسس التي يتم بناء عليها تقدير الثمن ولم تبين طبيعته. أما بخصوص التعامل بنظام البطاقات الإلكترونية لم يتبنى المشرع الجزائري التعامل بصفة صريحة ضمن نصوص قانون النقد والقرض⁽³⁾ يتم العمل بنظام البطاقات الإلكترونية من خلال مرونة نص المادتين 66-69 وكذا عدم تناول أحكام هذه البطاقات بنصوص قانونية تطبق محلياً من خلال القانون التجاري⁽⁴⁾ في المادة 543 مكرر 23. وذلك على غرار المشرع الفرنسي بما يفيد عدم مساهمة التشريعات الوطنية للمشاكل الناجمة عن التطور التكنولوجي وكذا افتقار المجتمع الجزائري إلى الوعي المصرفي ودوره في خدمة الاقتصاد⁽⁵⁾.

وأخيراً بشأن جواز التراجع عن الدفع عبر الإنترنت، يفرق في ذلك بين الدفع بواسطة بطاقات الائتمان وبين الدفع بالوسائل المبتكرة. أما بالنسبة للدفع بواسطة بطاقات الائتمان عبر شبكة الإنترنت فإن البعض ذهب إلى عدم جواز نقض الدفع إذا حصل بالرقم الظاهر على البطاقة وحده، دون الرقم السري⁽⁶⁾. بحجة عدم وجود وجود أمر فعلي بالدفع⁽⁷⁾، أما إذا استعمل الرقم الظاهر على البطاقة بالتزامن مع الرقم السري لحاملها فإن هذا لا يؤدي إلى تطبيق مبدأ جواز التراجع عن الدفع وذلك لأن الشككين المطلوبين وهما إبراز الرقم الظاهر وإدخال الرقم السري في الجهاز المتخصص يعدان متحققين⁽⁸⁾.

ونص القانون الفرنسي رقم 695/85، الصادر في 11 سبتمبر 1985 على أن⁽⁹⁾: "الأمر والالتزام بالدفع، والصادر بموجب بطاقة دفع غير قابل للرجوع فيه".

وبشأن الدفع الإلكتروني عن طريق النقود الإلكترونية أو عن طريق وسيط أو من خلال محفظة النقود الإلكترونية، وبما أن النقود الإلكترونية تمثل نقوداً عادية يتم تحويلها إلكترونياً، فإن المبدأ العام يميز نقض الدفع في عمليات التحويل وإمكانية التراجع عنها إذا لم تقيد قيمة التحويل في حساب التاجر، بمعنى أنها غير نهائية.

1- المادة 35 وما بعدها المعدلة للمواد 51 وما بعدها من قانون الإجراءات الجبائية الجريدة الرسمية عدد 85 لسنة 2005 المؤرخة في 2005/12/31.

2- المعدل والمتمم للأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري الجريدة الرسمية عدد 11.

3- قانون رقم 90/10 الصادر في 16/04/1990 بمعدل بموجب أمر رقم 11/03 مؤرخ في 26/06/2003، ج. ر، عدد 52، الصادرة في، 2003/08/27.

4- القانون رقم 02/05 المؤرخ في 06 فيفري 2005 السالف الذكر.

5- بن عميور أمينة، البطاقات الإلكترونية للدفع والقرض والسحب، رسالة ماجستير مقدمة في سنة 2005 جامعة قسنطينة.

6- SEDALIA (V) : droit de l'internet, collection aui, p228.1996.

7- HEUT (J) : aspects juridiques du télépaiement, j.c.p.ed.g.1991, I, 3524, n°5.

8- طوني ميشال عيسى، المرجع السابق ص 320-323.

9- SEDALIA (V) droit de l'internet op.cit.p228.

ولكن البنوك والهيئات المصرفية في اتفاقها مع العملاء تؤكد عدم جواز مبدأ رفض الدفع في التحويلات الإلكترونية بحجة أن عملية الدفع الإلكترونية عملية لحظية لا يمكن التراجع عنها، لكن قوانين الاستهلاك أعطت المستهلك رخصة للتراجع عن إبرام الصفقة في مدة معينة ويستتبع ذلك التراجع عن كل العمليات التي بنيت عليها ومنها عملية الدفع⁽¹⁾. ولكن في هذه المرة فإن التراجع عن الدفع إنما جاء للتراجع عن إبرام الصفقة الصفقة وليس إعمالاً لمبدأ نقض الدفع بصفة مستقلة ولا تتوقف التزامات المشتري عند حد الوفاء بالثمن بل تتعداه إلى تسليم المبيع الذي تعاقده بشأنه وهو ما سنتناوله فيما يلي:

المطلب الثاني: التزام المشتري بتسليم المبيع

إن التسلم تصرف قانوني ومادي وستتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحديد مضمون الالتزام وكيفيته في الفرع الأول ثم بيان زامن ومكان التسلم فيما يلي:

الفرع الأول: مضمون الالتزام وكيفيته: يلتزم المشتري بتسليم المبيع الذي يقابل التزام البائع بتسليم المبيع ولقد نصت عليه المادة 394 من القانون المدني الجزائري بقولها⁽²⁾: "في غياب اتفاق أو عرف ينص على مكان وزمان وزمان تسلم المبيع، وجب على المشتري أن تسلم الشيء المبيع في المكان الذي يوجد فيه وقت البيع وأن يسحبه دون تأخير، باستثناء الوقت الضروري للقيام بالتسليم" يظهر أن واقعة التسلم تخضع لاتفاق الطرفين أولاً ثم لأحكام التعامل ثانياً، ويرى البعض بأنه أصبح من المتعارف عليه في يومنا هذا بان يكون التسليم في مكان المشتري ولا سيما في حالات التعاقد عن بعد والتي منها الشراء عبر الإنترنت، فلا يعقل أن يشتري شخص ما إحدى السلع المعلن عنها عبر الشبكة ويذهب بنفسه لتسلمها من مكان تواجدها وإن كان فهو ليس الغالب الأعم.

والأصل أن التسلم يعني القبول ومطابقة الشيء للمواصفات، ويتأكد ذلك في حالة القبول الصريح بعد الفحص وإجراء التجارب السابقة، أما إذا كان المشتري غير متخصص بصدد المسألة الفنية موضوع التسلم حيث يحتاج الأمر إلى خبرة لا تتوافر لديه، هنا يجوز الرجوع، عند اكتشاف عدم المطابقة بعد التسلم، على المورد بالتعويض اللازم وإلزامه بالإصلاح على النحو الذي يجعل الشيء مطابقاً للشروط المتفق عليها⁽³⁾. غير أن الاستلام لا يحتاج إلى إجراءات شكلية معينة، ما لم يتفق المتعاقدان على خلاف ذلك.

ونظراً لأهمية عملية التسلم والقبول في المعاملات الإلكترونية ولما يثيره من مشاكل خاصة، فإنه غالباً ما يتضمن العقد شرطاً يوضح كيفية التسلم كالتوقيع على مستند يفيد القبول ما لم يقترن بتحفظات معينة، فقد يكون التسلم من خلال الشبكة أو البريد الإلكتروني أو الأقراص المرنة.

1- نصت المادة 8 من التوجيه الأوروبي رقم 7/97 المنعقد بتاريخ 20 ماي 1997 بشأن حماية المستهلك في مجال التعاقد عن بعد على أن: "تحرص الدول الأعضاء الأعضاء على وجود إجراءات ملائمة للمستهلك، لإمكانية طلب إلغاء دفع، في حالة الاستخدام غير المشروع لبطاقة الدفع الخاصة به، في إطار العقود التي تتم عن بعد والداخلية في نطاق هذا التوجيه".

2- وتقابلها نص المادة 463 مدني مصري.

3- محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص222

ويمكن أن يكون الاستلام ضمني ويستخلص ذلك في حالة عدم اشتراط شكل معين، من الظروف المحيطة به، كدفع الثمن دون تحفظ، ومرور مدة دون اعتراض العميل، حيث يعد ذلك قبولاً للشئ ومطابقتها للاتفاق، وهو افتراض بسيط يسهل دحضه وإثبات عكسه، وهنا يلتزم المستلم بدفع المقابل المتفق عليه، وينتقل إليه عبء تحمل المخاطر، بعدما تطرقنا إلى مضمون التسلم وبيان كفاءته سنتناول مكان وزمان تسلم المبيع.

الفرع الثاني: زمان ومكان التسلم: بما أن الالتزام بالتسليم التزام مقابل لالتزام التسليم الذي يمكن العميل من الاستيلاء على المحل، فإنه يتم تسليم المحل في نفس المكان والزمان اللذين يتوجب إتمام عملية التسلم فيهما⁽¹⁾ لأن هذا الالتزام متساو من حيث كيفية التسلم والتسليم ومكانه وزمانه مما يجعل هذا الالتزام واحداً⁽²⁾ فيتوجب على الملتزم بعد الانتهاء من الإعداد الوفاء به ليتمكن الطرفان من إبراء ذمتهما كل اتجاه الآخر.

وفي حال عدم تحديد وقت التسلم في العقد أو مكانه فيتم الرجوع إلى طبيعة محل التعاقد والبحث في الظروف المرفقة لإبرام العقد، من خلال تحديد المدة التي استقر عليها العرف في إعداد مثل هذا المحل⁽³⁾. فإنه يتوجب عليه إعلام العميل بذلك للسعي إلى تمكين العميل من استلامه، وهئية الظروف المناسبة للبدء بعملية المطابقة ولقد نصت المادة 394 من القانون المدني الجزائري السالفة الذكر على مكان التسلم وزمانه في حالة عدم الاتفاق أو انعدام العرف المنظم لهذه الحالة، فإن على المشتري للمبيع أن يتسلم المبيع في المكان الذي يوجد فيه وقت البيع⁽⁴⁾ فإن كان المبيع موجوداً في موطن البائع أو كان موجوداً في مخزن أو مستودع فإنه على المشتري التنقل إليه، أما بخصوص زمان التسلم فهو زمان التسليم والتمتع به دون أي عائق والذي يتم فوراً وبمجرد نشوء الالتزام بالتسليم، وفي الحالات التي يؤجل فيها التسليم بالاتفاق أو بناءً على نص قانوني فزمان التسلم يؤجل تبعاً له⁽⁵⁾، وبخصوص نفقات التسلم وبالرجوع إلى التنظيمات الخاصة بالمعاملات الإلكترونية وهو ما نص عليه قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي في الباب الخامس من الفصل 25 حيث أوجب على البائع أن يوفر للمستهلك بطريقة واضحة وقبل إبرام العقد... تكلفة تسليم المنتج ومبلغ تأمينه والآداءات المستوجبة، وبالتالي فإن تكاليف الشحن والارسال تكون على عاتق المشتري، وغالباً ما يتضمنها ثمن السلعة وتكاليف إرسالها، أما الجزاء المترتب عن الإخلال بالتسليم فيتمثل في رفع دعوى الفسخ على المشتري ومطالبته بالتعويض، وبما أن عملية التسليم والاستلام يترتب عنها تحديد تبعة هلاك المبيع، فإن التشدد بالتزام المشتري بهذه الواقعة كالتزام عقد يأتي منسجماً مع مقتضيات حسن النية والتعامل في العقود المبرمة عن بعد التي يقابلها التشدد المقرر لحمايته كمستهلك ومنحه حقوقاً إضافية كحقه في إرجاع المبيع واسترداد الثمن.

مما سبق نجد أن التسلم ما هو إلا وجه آخر للتسليم من حيث المكان والزمان وكيفية الوفاء بهذه الالتزامات، لذا فإن تنفيذ التزام المشتري بالاستلام لم يتأثر كثيراً بالبيئة الرقمية التي أبرم من خلالها العقد

1- محمد فواز المطالة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة، الأردن 2011، ص107.

2- سعيد سعد عبد السلام، التوازن العقد في نطاق عقود الإذعان، دار النهضة العربية، القاهرة 1998، ص 249.

3- محمد لبيب شنب، شرح أحكام عقد المقاولة، دار النهضة العربية، القاهرة 1992، ص 153.

4- لحسين بن الشيخ آث ملويا، مرجع سابق، ص535.

5- عباس العبودي: شرح أحكام العقود المسماة "البيع والإيجار"، مرجع سابق، ص193.

الإلكتروني، ونفضل دوماً الاتفاق المسبق على مثل هذه المسائل بالاستناد على معايير مكانية مبيّنة في العقد لتفادي النزاعات المحتمل نشوؤها بخصوص المسألة.

وكخلاصة لما تناولناه في تنفيذ التزامات طرفي العقد الإلكتروني يتبين تركيزنا على أهم عناصر التزامات طرفيه التي تأثرت بالبيئة الإلكترونية التي تهرم من خلالها حتى وإن لم يكن التنفيذ عبرها، وأن وجه الخصوصية في تنفيذ التزامات البائع هو مسألة المطابقة الذي يثير الكثير من المشاكل في ظل عدم تمكن المشتري من فحص البضائع بالطرق التقليدية المعتادة، ووجدنا بأن الحل هو ما توصلت إليه اتفاقية فيينا من فصل الالتزام بالتسليم والالتزام بالمطابقة الذي يعد التزام مستقل له ذاتيته ومن شأنه أن يفرض على البائع تسليم بضاعة مطابقة لما هو منصوص عليه في العقد وخالية من كل عيب، أما بخصوص التخلف عن التسليم أو تأخره فتخضع للأنشطة التجارية التقليدية كما هو الشأن أيضاً بالنسبة لمعايير الزمان والمكان، أما بخصوص جزاء إخلال البائع بالتزاماته يترتب عنه فسخ العقد مع التعويض كما يجوز للمشتري طلب التنفيذ العيني إن كان ذلك ممكناً⁽¹⁾.

أما وجه الخصوصية في التزامات المشتري هو الوفاء الإلكتروني الذي يتم عبر فضاء معلوماتي مفتوح، مما يغري ضعاف النفوس بالدخول على سوق بطاقات الائتمان لتزويرها أو إساءة استخدامها في النصب على التجار والبنوك مما يقلل من الائتمان والثقة لدى المتعاملين مع نظام الدفع الإلكتروني وإذا ما تم الحد من المخاطر التي تنتج عن نظام الدفع الإلكتروني وتوافرت للعملاء سبل الحماية والأمان، فإنهم ولا شك سيعمدون تدريجياً إلى التعامل بوسائل هذا النظام على حساب النظام، أما بخصوص جزاء إخلال المشتري بالتزاماته فإن ذلك يخول للبائع عدة حقوق منها حبس المبيع طبقاً لقاعدة الدفع بعدم التنفيذ أو المطالبة بالتنفيذ العيني والحصول على حقه بالتنفيذ الجبري، كما يجوز له فسخ العقد إذا كان ممكناً أو طلب التعويض، بالإضافة إلى ما طرحته البيئة الإلكترونية من إشكالية مهمة⁽²⁾ وهي إثبات تنفيذ البائع لالتزامه من خلال الشبكة ووفاء المشتري بالثمن، وذلك بتداخل أكثر من وسيط عند التنفيذ عبر الشبكة وخاصة عند الوفاء بالثمن⁽³⁾ ومدى انطباق القواعد القانونية المستقرة فقهاً وقضاء على هذا النوع من العقود وهو ما سنتناوله في الباب الثاني.

1- محمد حسين منصور، أحكام البيع التقليدية والإلكترونية والدولية وحماية المستهلك، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 258.

2- نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص 8.

3- هالة جمال الدين محمد محمود، أحكام الإثبات في عقود التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص 30.

الباب الثاني

إثبات العقد الإلكتروني

تمهيد:

أتاح التطور التقني في وسائل الاتصال الحديثة إبرام العقود عبر شبكة الانترنت مما أدى الى ظهور نوع جديد من الكتابة والتوقيع اللذين يتميزان بالطابع الإلكتروني، حيث يتم تبادل رسائل البيانات عبر شبكة الانترنت وتحميلها على دعامة الكترونية فإن الواقع العملي فرض ضرورة إعادة النظر في المبادئ التقليدية للإثبات، خاصة ما يتعلق منها بالتوقيع في الشكل التقليدي، حيث أن عملية التحول من الدعامة المادية إلى الدعامة الالكترونية، يثير التساؤل حول التحديات التي تواجه اثبات العقود الالكترونية؟ وكيف يتم اثبات التصرفات القانونية عند نشوب نزاع بشأنها؟ وما مدى اعتبار ما يتم تدوينه على الوسائط الالكترونية من قبيل الكتابة المعتد بها في الإثبات ومدى حجيتها عند تمسك أحد الأطراف بما وماهي طرق الطعن في صحة المحررات الالكترونية. ماهي وما مدى امكان النظام القانوني للإثبات ان يستوعب هذه الانماط المستجدة من وسائل اثبات التعاقد؟ وسنجيب على هذه الاسئلة من خلال تقسيم هذا الباب الى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: الكتابة الالكترونية

الفصل الثاني: التوقيع الالكتروني

الفصل الثالث: التوثيق الالكتروني

الفصل الأول: الكتابة الإلكترونية

أصبح تطور تقنيات المعلومات ظاهرة لا يمكن إغفالها أو إهمالها على المستوى القانوني على نحو يستدعي ضرورة أن يواكب القانون هذا التقدم، قاد رجال القانون إلى إعادة التفكير في النظام المعمول به لإثبات التصرفات القانونية الذي يعتمد على مبدأ أولوية الكتابة الورقية والتوقيع الخطي.

إن المحرر الورقي الممهور بتوقيع يدوي يتميز بالقدرة على تجسيد رضاء الأطراف فإن الثورة الرقمية التي تخيم على مجتمع المعلومات ألقت بظلالها على الحبر والورق من هذه الزاوية أصبحت الكتابة طليقة من أية دعامة، الأمر الذي يشكل ثورة حقيقية بالمقارنة بالأحداث التاريخية التي أسهمت في صياغة نظام الإثبات التقليدي، وستناول الكتابة الالكترونية من خلال تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الكتابة الالكترونية وأهميتها

المبحث الثاني: الانتقال من الدعامة الورقية الى الدعامة الالكترونية

المبحث الثالث: حجية الكتابة الالكترونية في الاثبات

المبحث الأول: ماهية الكتابة الإلكترونية وأهميتها

نعني بالمفهوم التقليدي للكتابة ذلك المفهوم الذي يحصر الكتابة في طابع مادي بحت سواء من حيث الدعامة التي تدون عليها (الورق) أو من حيث الأداة التي تكتب بها، وهو مفهوم بلا شك يتعارض مع استخدام التقنيات الحديثة التي تتسم بطابع غير مادي، إلا إذا تم ترويضه وحصره في أضيق نطاق ممكن وإضفاء بعض المرونة عليه بشكل يجعله يستوعب هذه التقنيات الجديدة،

المطلب الأول: ماهية الكتابة الالكترونية

لم يهتم القانون بصورة حقيقية ومباشرة بفكرة الكتابة في ذاتها، سواء على مستوى النصوص القانونية،
الفقه أو القضاء واقتصر الأمر على محاولات فقهية لتعريف المصطلح. ففي القانون المدني الفرنسي تم اعتباره
مماثلاً للكتابة اليدوية الموضوعية على دعامة ورقية، وهو ذات النهج الذي سلكه المشرع الجزائري والمصري.
الفرع الأول: المقصود بالكتابة: لبيان المقصود باصطلاح الكتابة ينبغي التعرف على الدلالة اللغوية لهذا اللفظ ثم
إلقاء الضوء على المحاولات الفقهية لتعريفه.

أولاً: المدلول اللغوي للكتابة: الكتابة في اللغة العربية من كَتَبَ بمعنى خَطَّهُ، يقال كتب الكتاب: أي عقد
العقد، ويقال كَتَبْتُ: بمعنى صحفْتُ ضُمَّ بعضها إلى بعض⁽¹⁾. بذلك تكون الكتابة ما يخطه الإنسان ليثبت بها
أمرًا له أو عليه⁽²⁾.

من جهة أخرى تعتبر التعريفات الواردة في القواميس والمعاجم الفرنسية أكثر استخداماً وأهمية في شأن
التحليل الجارح إجراؤه، ففي معجم Robert يعني لفظ كتابة L'écrit ما يكون مكتوباً على الورق بالإضافة إلى
العمل الذهني المكتوب، بالإضافة إلى ذلك يرى المتخصصون في اللغة أن لفظ كتابة يختلف عن لفظ شفوي
مع أنها يمكن أن ينشأ عنها آثار محددة يمكن أن تتخذ شكل حروف، كما لم يعد ذلك اللفظ يستند إلى
الدعامة التي قد تتعرض للتغير عبر الزمان والمكان.

من هنا فيقصد بالكتابة بوجه عام مجموعة الرموز المرئية التي تعبر عن القول Langage أو عن فكر
Pensée⁽³⁾.

ثانياً: المحاولات الفقهية لتعريف الكتابة: سنتناول تعريف الكتابة في الفقه الغربي التي اتسمت بمحاولاته في هذا
الشأن بالجزارة، ونتجه بعد ذلك صوب الفقه العربي لنرى مدى إسهاماته في إيجاد وتعريف الكتابة.

1. تعريف الكتابة في الفقه الفرنسي: يتجه الفقه بوجه عام نحو تفضيل الأخذ بنهج وظيفي للكتابة ويختلف
ذلك النهج وفقاً للعصر الذي ساد فيه، فحسب مفهومها لدى الفقه التقليدي فهي تحقق المحافظة على: أثر أو
دلالة الوقائع أو التصرفات التي يراد تأكيدها، فالمسألة تتعلق بحروف مكتوبة Caractère écrit⁽⁴⁾.

أما مفهوم الكتابة لدى الفقهاء المتخصصين في قانون المعلوماتية فنلاحظ وجود تباين في وجهات النظر لدى
هذا الفقه، فمن جانب يتحدث البعض عن اختفاء الكتابة، بينما يدافع آخرون عن استقلال الكتابة بالنسبة
لدعامتها، ينتهي هذا الفقه إلى أنه: "لا يمكن تصور الكتابة من الناحية العملية أو من جهة الممارسة بدون
الدعامة الورقية..."⁽⁵⁾.

1- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الحديث، القاهرة، مادة كتب، ص562، المعجم الوجيز، ص526.

2- رضا متولي وهدان، الضرورة العملية للإثبات بصور المحررات طبقاً لتقنيات الاتصال الحديثة في الفقه الإسلامي والقانون المدني، دار الجامعة الجديدة للنشر،
سنة 2003، ص6.

3- Le Mini ROBERT, Langue français et noms propres, 1995, p230.

4- BONNIER (E), traité théorique et portique des preuves, 42 édition, tom II, 1996, p2.

5- LINANT (X), de belle fonds et. HOLLANDE (A), pratique du droit de l'informatique, délais, pari, 1998. p288

ذهب جانب من الفقه إلى أنه من المعلوم جيدا أنه ينبغي من أجل الاعتداء بالحرر في الإثبات أن ترتبط الكتابة بتوقيع صاحبها وتلي بعض الخصائص المرتبطة بدورها في الإثبات كسهولة القراءة والثبات وعدم القابلية للتحرير⁽¹⁾.

2. تعريف الكتابة في الفقه المصري: لم تأخذ مسألة تعريف الكتابة ذات القدر من الأهمية لدى الفقه المصري على خلاف الفقه الفرنسي، حيث لا نجد تعريفا واضحا يحدد الكتابة بنوع الدعامة المادية التي يتم تدوينها عليها.

حيث نجد بعض الفقه المصري⁽²⁾ يشير إلى الكتابة المعبرة دليلا في الإثبات بوصفها الأوراق أو المحررات المكتوبة التي تستخدم كأداة للإثبات في قانون التوقيع المصري رقم 15 لسنة 2004 في المادة 1/أ على أنها: "كل حروف أو أرقام أو أية وسيلة أخرى مشابهة وتعطي دلالة قابلة للإدراك".

3. تعريف الكتابة في الفقه الجزائري: رغم إقرار المشرع الجزائري للإثبات بالكتابة إلا أنه لم يقدم أي تعريف يذكر للكتابة يحدد معناها، كما لم يول اهتماما بتحديد دعامة الكتابة ويتضح من نصوص التقنين المدني الجزائري المتعلقة بالإثبات رقم 10/2005 المعدل والمتمم للقانون المدني، حيث نصت المادة 323 مكرر أنه: "ينتج الإثبات بالكتابة من تسلسل حروف أو أوصاف أو أرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم، مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها وكذا طرق إرسالها"، كما ساوت المادة 323 مكرر بين الإثبات بالكتابة على الورق والإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني بشروط بقولها: "يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كإثبات بالكتابة على الورق، بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها".

4. تعريف الكتابة في قانون المعاملات التجارية الإلكترونية لإمارة دبي: تنص المادة 9 من القانون رقم 2 لسنة 2002 على أنه: "إذا اشترط القانون أن يكون خطيا أي بيان أو مستند أو سجل أو معاملة أو بينة أو نص على ترتيب نتائج معينة في غياب ذلك فإن المستند أو السجل الإلكتروني يستوفي هذا الشرط طالما تم الالتزام بأحكام المادة 1/7 من نفس القانون⁽³⁾".

5. تعريف الكتابة في قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الأردني: ينص هذا القانون رقم 58 لسنة 2001 وعملا بأحكام المادة 7 منه أنه: "يعتبر السجل الإلكتروني والعقد الإلكتروني والرسائل الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني منتجا للآثار القانونية ذاتها المترتبة على الوثائق والمستندات الخطية (الكتابية) والتوقيع الخطي (الكتابي). بموجب أحكام التشريعات النافذة من حيث إلزامها لأطرافها أو صلاحيتها في الإثبات"⁽⁴⁾.

6. تعريف الكتابة في قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي: ينص القانون رقم 83 لسنة 2000

1-I.DE LAMBERTERIE, l'écrit dans la société de l'information.p123.

2- توفيق حسن فرج، قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية، تنقيح عصام توفيق حسن فرج، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص79.

3- الياس ناصيف، العقود الدولية، العقد الإلكتروني في القانون المقارن، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص209

4- الياس ناصيف، نفس المرجع، ص210.

بمقتضاه يعتمد قانونا حفظ الوثيقة الكتابية بالشكل المرسله به لتعد كوسيلة للإثبات...⁽¹⁾.

الفرع الثاني: المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدليل الكتابي: الدليل الكتابي وسيلة الإثبات الناشئة عن الكتابة والتي يتطلبها القانون لإثبات التصرفات القانونية وإذا كانت قواعد الدليل الكتابي قد تم التفكير فيها وصياغتها في السياق الورقي فإن نقلها للعامل الرقمي يدعو إلى تقييمها مع نظرة لأوجه الاختلاف.

أولاً: تنوع الأدلة الكتابية: يشير تعبير "الدليل الكتابي" لكل شكل للإثبات بالكتابة مع ذلك غالباً ما يقصد به المحررات الموقعة بخاصة المحررات الرسمية والمحررات العرفية، والمقصود بالأدلة الكاملة: تلك الوسائل التي نص عليها القانون وهي كافية بذاتها للتدليل على صحة الواقعة المدعى بها.

كل من المشرع الفرنسي، المشرع المصري والمشرع الجزائري وضع مبدأ التدرج بين أدلة الإثبات، منح بمقتضاه الكتابة حجية مطلقة في الإثبات وأعطاهها مبدأ الأولوية على سائر الأدلة، في حين قيد أدلة الإثبات الأخرى "الشهادة، القرائن القضائية، المعاينة والخبرة". ومنحها قوة محدودة في الإثبات⁽²⁾.

1. القالب الذي تصب فيه الكتابة وأنواعها: يتعين أن تأخذ الكتابة شكلاً معيناً يطلق عليه لفظ "محرر" سواء أفرغت على الورق أو أية دعامة أخرى تقليدية أو الكترونية لتقسم بدورها في مجال الإثبات إلى محررات رسمية ومحررات عرفية⁽³⁾. ولا تتساوى هذه المحررات من حيث قوتها في الإثبات فهي تتفاوت فيما بينها دون أن تبلغ حد الحجية المطلقة أما التفاوت بينها فهو في ثبوت الحجية لها وفي طريقة إثبات عكسها⁽⁴⁾.

2. التنظيم التشريعي للأدلة الكتابية: نص المشرع الفرنسي على خمسة أنواع من الأدلة الكتابية هي⁽⁵⁾. المحرر الرسمي، المحرر العرفي، المحررات المسماة Tailles صور المحررات، السندات المؤيدة والتأيدية، أما المشرعين المصري والجزائري فقد قسما الأدلة الكتابية التي تصلح دليلاً للإثبات إلى محررات رسمية ومحررات عرفية⁽⁶⁾.

ثانياً: تمييز الدليل الكتابي عن التصرف القانوني الذي يتضمنه

1. الخلط بين التصرف القانوني وأداة إثباته: استعمل المشرع الفرنسي عند تناوله لأنواع المحررات لفظ Acte للدلالة على أداة الإثبات الكتابية والتي تستعمل أيضاً للدلالة على التصرف القانوني ذاته الأمر الذي أدى إلى الخلط بين التصرف القانوني Negation وأداة إثباته Instrumental⁽⁷⁾. ولقد تسرب هذا اللبس إلى لغة القانون العربية فاستعمل لفظ "العقد" للدلالة على التصرف القانوني ثم استخدام نفس اللفظ للدلالة على أداة إثباته⁽⁸⁾ لذا يجب التحرز من مثل هذا الخلط، فهناك فارق مهم بين العقد ووسيلة إثباته، فالعقد كيان قانوني قوامه

1- الياس ناصيف، مرجع سابق، ص211.

2- سليمان مرقس، الأدلة المطلقة، دار الكتب القانونية "شنتات" المنشورات الحقوقية، الطبعة الخامسة 1991م، ص157.

3- سنتطرق إلى المحررات الرسمية والمحررات العرفية بشكل تفصيلي في البحث الثالث.

4- سليمان مرقس، نفس المرجع، ص163.

5- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط، الاثبات، آثار الالتزام، تنقيح المستشار احمد المراغي، منشأة المعارف، 2004، ص142.

6- ستعرض الدراسة لأحكام كل من تنوعي المحررات بالتفصيل في التشريعين المصري والجزائري في البحث الثالث.

7- تامر محمد سليمان الدمياطي، إثبات التعاقد الإلكتروني عبر الانترنت، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، 2009، ص180.

8- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط، الإثبات، نفس مرجع، ص141.

الإرادة وهو أمر معنوي في حين أن المحرر كوسيلة إثبات هو أمر مادي⁽¹⁾. ما يترتب عليه استقلال كل منهما عن الآخر فبطلان المحرر لا يؤثر على صحة التصرف الذي يتضمنه والذي يمكن إثباته بأية وسيلة أخرى متى كان مستوفيا لأركانه وشروطه القانونية كما قد يكون العقد باطلا على الرغم من استيفاء المحرر الذي يثبتته للاشتراطات التي يتطلبها القانون⁽²⁾.

2. أداة الإثبات الكتابية: المحرر - الورقة - السند: تعبير "الدليل الكتابي" يستخدم للدلالة عليه تسميات مختلفة فالمشروع المصري يستعمل لفظ "السند" في القانون المدني الملغى ثم عدل عن ذلك وأطلق عليه لفظ "الورقة" بمقتضى القانون رقم 131 لسنة 1948 بإصدار القانون المدني⁽³⁾. والذي خصص الباب السادس منه للقواعد الخاصة بإثبات الالتزام (المواد من 389-417) وقد اثر المشروع المصري استعمال لفظ "الورقة" باعتباره أعم في المعنى من لفظ السند من حيث دلالاته على نوعي الأدلة الكتابية المهيأة وغير المهيأة⁽⁴⁾. أما في قانون الإثبات الحالي رقم 25 لسنة 1968، فقد استبدل المشروع في تنظيمه للأدلة الكتابية على ما يكتب على الورق، بالإضافة إلى أن لفظ "المحرر" يعبر عن الدليل الكتابي سواء كان معدا للإثبات أما لا⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: خصائص الكتابة الإلكترونية

أشارت الدراسة فيما سبق إلى أن الكتابة تعتبر إحدى المفاهيم الأساسية في العالم القانوني بصفة عامة وفي مجال الإثبات بصفة خاصة ولم يكن يوجد لها تعريف قانوني حتى عهد قريب، في إطار ما تقدم يجدر إلقاء بعض الضوء على خصائص الكتابة الإلكترونية ومراحل إنشائها ما يسهم بشكل فعال في إدراك مدى الحاجة لتطوير مفهوم الكتابة على نحو يجعله يشمل الكتابة الإلكترونية.

الفرع الأول: خصائص الكتابة الإلكترونية ومراحل إنشائها: أدى ظهور تقنيات المعلومات إلى حدوث تأثيرات عميقة على شكل الكتابة وأصبحت تتميز بطابع لا مادي.

أولاً: خصائص الكتابة الإلكترونية: إن أهم ما يميز الكتابة والمحركات الإلكترونية أنها تدور في فلك شبكة الانترنت بذلك فإنها تستفيد من تقنياتها التكنولوجية العالية حيث تتحول المعلومات إلى شكل رقمي بواسطة شفرات حسابية تستخدم اللغة الثنائية وقد تكون هذه المعلومات موضع عدة عمليات.

1. الدعامة الإلكترونية لا تؤدي إلى اختفاء الورق: إن التطور الإلكتروني قد ينشأ عنه مجتمع بدون ورق لكن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث فما زال الورق يحظى بمكانته يرجع ذلك إلى طبيعة الدعامة الورقية التي تتميز بخصائص عديدة بخاصة ما يتعلق منها بقراءة الكتابة أو دوامها أو عدم قابليتها للتحريف بالإضافة إلى استقلال الدعامة الورقية على غرار المستند الإلكتروني.

1- محمد شكري سرور، موجز أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2003، ص50.

2- محمد بن عبد الوهاب حاج طالب، دور المحررات العرفية المعدة مقدما في الإثبات المدني، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس، 1999، ص8

3- الوقائع المصرية، العدد 108 مكرر (أ) الصادر في 29 جويلية 1948.

4- مذكرة المشروع التمهيدي، مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني، ج3. مطبعة أحمد نجيم، ص352.

5- محمد حسين منصور، قانون الإثبات، مبادئ الإثبات وطرقه، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص56.

2. إمكانية تعديل وتغيير الكتابة الالكترونية: تتيح الكتابة الالكترونية إمكانية تعديل النصوص أو حتى محوها عن طريق الإمكانيات المتعددة لبرامج معالجة النصوص، وقد يشكل ذلك خطراً حقيقياً فيما يتعلق بالتحري عن المعنى أو عن الحقيقة التي يرغب المتعاقدون في التعبير عنها عن طريق الكتابة إلا أنه ينبغي التعامل مع تلك الأخطار على أنها نسبية، نظراً لأن الكتابة التقليدية لا تختلف عن الكتابة الالكترونية إلا من حيث الوسيلة المستخدمة في تحريرها أو الدعامة التي تسجل عليها⁽¹⁾.

ثانياً: مراحل إنشاء الكتابة الالكترونية: تمر عملية إعداد الكتابة الالكترونية بعدة مراحل تتم عن طريق استخدام جهاز الحاسوب والتي من أهمها:

1. مرحلة تدوين الكتابة وحفظها: تضم هذه المرحلة ثلاث نشاطات فنية:

أ. إدخال البيانات: يتم ذلك بأن يقوم مستخدم الحاسوب بتغذيته بالبيانات المراد معالجتها عن طريق إدخال البيانات إلى ذاكرة الحاسوب باستعمال لوحة المفاتيح في صورة حروف، أرقام، علامات أو رموز⁽²⁾.

ب. معالجة البيانات: تحتاج هذه العملية إلى برامج "معالجة الكلمات والنصوص" من أشهرها Microsoft Word الذي يوجد ضمن برامج المجموعة المكتبية Microsoft office فيقوم بإجراء بعض العمليات على البيانات المدخلة وفقاً للتعليمات التي يتلقاها من المستخدم لتظهر على شاشة الحاسوب في صورة معلومات مقروءة⁽³⁾.

ج. حفظ البيانات وتخزينها: تلي هذه المرحلة مرحلتا التدوين والمعالجة وتهدف إلى المحافظة على البيانات المدخلة لاسترجاعها عند الحاجة ويتم تخزينها وحفظها على أدوات تقنية معدة خصيصاً لهذا الشأن مثلاً الأقراص المرنة والصلبة فضلاً عن تخزينها على مواقع الويب.

2. مرحلة إظهار الكتابة للاطلاع عليها: إظهار الكتابة يتم في صور وأشكال مختلفة تسمى المخرجات وهي وحدات ملحقة بالحاسوب والتي يمكن إنجازها على النحو التالي:

أ. شاشة الحاسوب: وحدة العرض المرئي لا تعد من قبيل الدعامة المعتد بها في الإثبات، لأن من أهم صفات الدعامة أن تؤدي إلى دوام الكتابة أو ثباتها فهي إذن تقتصر على العرض فقط.

ب. طباعة الكتابة على ورق: يرى بعض الفقهاء⁽⁴⁾ أن هذه الصورة من إظهار الكتابة قد تدعو إلى اللبس والخلط فينظر إلى الكتابة المخرجة على الورق على أنها محرر ورقي تقليدي بينما الحقيقة الفنية فهي مختزنة في ذاكرة الحاسوب.

ج. مرحلة الإرسال والتبادل الإلكتروني للكتابة: يتم الإرسال بين الحواسيب بواسطة شبكة الانترنت، فيكون على شكل صفحات إلكترونية.

نلمس مما سبق لمراحل تكوّن الكتابة الالكترونية أنها لا تختلف في طبيعتها عن كونها مجرد كتابة تعبر عن

1- تامر محمد سليمان الدمياطي، مرجع سابق، ص225.

2- محمد المرسي زهرة، الحاسوب القانون، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الطبعة الأولى، 1995، ص27.

3- محمد محمد أبو زيد، تحديث قانون الإثبات "مكانة المحررات الالكترونية بين الأدلة الكتابية"، ص31.

4- محمد محمد أبو زيد، نفس المرجع، ص32.

فكر وإرادة المتعاقدين، إنما الجديد هي وسيلة إنشائها والدعامة التي تدون عليها المعلومات.

الفرع الثاني: ضرورة وجود تعريف محايد و"غير تحديدي" للكتابة: إن تعريف الكتابة بشكل قانوني على نحو يمنحها بعض الحياد ليس بالمسألة الميسورة إنما ينطوي على وضع العديد من الثوابت، لذا يفترض التعريف القانوني للكتابة أيضا فهم المسائل الهامة في مجتمع المعلومات خاصة نقل الكتابة ودوامها.

أولاً: الاستناد إلى مبدأ الحياد التقني: يعني الحياد التقني بوجه عام عدم التقييد باستخدام تكنولوجيا أو دعامة معينة نظرا لخاصية السرعة بالتالي ضرورة الأخذ بنهج مرن بما يتعلق بالتقنيات المستخدمة في الكتابة.

يقصد بالتعريف المحايد للكتابة وضع تعريف واسع لها على نحو يشمل الكتابة الورقية والكتابة الإلكترونية لينطوي على عدم التمييز بين أنواع الكتابة على أساس الدعامة التي تقع عليها⁽¹⁾.

يعرف الأستاذ Vincent Guétrais⁽²⁾. أنه: يمكن ضبط مفهوم الحياد التقني من زاويتين: الأولى أن هذا المفهوم يفترض بداية عدم البحث عن تفضيل لتقنية عن أخرى، من جانب آخر يعتقد أن المعالجة الآلية لمستند ما تستقل عن الدعامة المستخدمة ويجب أن تأول وتقيم قانونا بالإشارة لطبيعية محتواها ودون الإشارة المباشرة لدعامتها".

أخذت غالبية الدول التي اتجهت لتعديل تشريعاتها من اجل مسايرة التقدم التقني بمبدأ الحياد التقني، الذي يشبه إلى حد ما "مبدأ النظر الوظيفي"، وقد أخذ به كل من المشرع الفرنسي المصري و الجزائري⁽³⁾.

ثانياً: مسألة نقل الكتابة: يرى الأستاذ: David G. masse أن المحررات الرقمية تتسم بصفتين: مرونتها واستقلالها، فالمحرر الرقمي يعتبر مرنا نظرا لأنه يتكون من سلسلة من أرقام ثنائية مدونة على دعامة إلكترونية" كذلك يعتبر المحرر الرقمي مستقلا نظرا لأنه يمكن فصله عن دعامته دون أن يفقد صفته الأولية بيد أن هذا الاتجاه غير مقبول، لأن نقل الكتابة الإلكترونية لا يعتبر في حد ذاته فرصة للترخيص بتفوق الوثيقة المادية.

نخلص مما تقدم إلى أن التعريف القانوني للكتابة يلزم أيضا الأخذ في الحسبان الاعتبارات المتعلقة بنقل الكتابة بالإضافة للاعتبار الخاص بكونها محايدة تقنيا.

ثالثاً: مسألة دوام الكتابة: إن المشرع حينما يسعى لتعريف مفهوم الكتابة يجب أن يتذكر أهمية عدم التمييز بين الدعامات ما يؤدي بالاعتماد على مبدأ الحياد التقني بيد أنه ينبغي ألا يغفل المشرع خاصية الدوام الواجب توافرها في الدعامة حتى يمكن للكتابة أنه تدوم ما يدعو إلى اللجوء في العالم الرقمي إلى دعامات "دائمة" للكتابة بشكل يحفظ أثر للمعاملة التي جرت بين الأطراف عبر الشبكة⁽⁴⁾.

أخيرا وكما أكد الأستاذ Marcel FONTAINE، أن إطلاق عبارة "دائمة" على دعامة الكتابة لا تعني مطلقا أن تستمر الدعامة إلى الأبد، إنما يكفي أن تستمر فترة من الزمن تتفق وطبيعة المعلومات المدونة عليها، الأمر الذي

1- أحمد شرف الدين، عقود التجارة الإلكترونية، تكوين العقد وإثباته، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ص311.

2- GAUTRAIS Vincent le contrat électronique au regard de la loi concernant. Thémis.2002.p11.

3- تامر محمد سليمان الدمياطي، مرجع سابق ص229.

1- DEMOULIN Mireille, la notion de " support durable " dans les contrats à distance : une contrefaçon de l'écrit ? Revue européenne de droit de la consommation, 2000, n°4, pp361-377.

يعطي بعدا معقولاً لدوام الدعامة يتوافق مع غايتها.

المطلب الثالث: أهمية الكتابة الإلكترونية وشروطها

إن استلزام الكتابة من الناحية القانونية جاء لما تتميز به من تثبيت للمعلومات والأفكار على دعامة ما، لفترة طويلة جدا من الزمن لذا فهي تستلزم توفر عدة شروط كي تكتمل أهميتها.

الفرع الأول: أهمية الكتابة الإلكترونية: جاءت الكتابة على رأس أدلة الإثبات لما تتميز به عن باقي الأدلة من الثبوت والاستقرار فلا تخضع للنسيان والتفادم فهي ثابتة بثبات الدعامة المثبتة عليها، بالتالي يؤدي ذلك إلى اعتبار الكتابة هي الأفضل والأسهل لإثبات الالتزام⁽¹⁾.

هذا ما جعل المشرع المصري يتوج الكتابة المرتبة الأولى في وسائل الإثبات فيما يتعلق بالتصرفات القانونية، أما باقي الوسائل من الشهادات والقرائن... فليس لها ذات القوة بل قوتها محدودة⁽²⁾. نظراً لأهمية الكتابة فقد اشترطت بعض الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتحكيم على ضرورة أن يكون شرط التحكم مكتوباً سواء في عقد اتفاق أو غير ذلك⁽³⁾.

تأكيداً لأهمية الكتابة يلزم عدم قصرها كونها وسيلة وشكل معين أو على مادة معينة وذلك حتى تستوعب كل ما يستجد من وسائل تقنية حديثة، ذلك يتحقق بتغيير وتعديل بعض النصوص القانونية كي تستوعب الوسائل الحديثة المستمرة دون توقف، فإذا نظرنا إلى بعض النصوص نجد التلازم والترابط بين الورق والكتابة. ذلك ما قام به المشرع الفرنسي من تعديل لبعض مواد كي تواكب التطور، من ذلك المادة 1316 من التقنين المدني الفرنسي حيث نصت على: "ينشأ الإثبات الخطي أو بالكتابة من تتابع أحرف أو أشكال أو أرقام أو أية إشارات أو رموز لها دلالة قابلة للإدراك، وذلك أياً كانت دعامته أو وسائل نقله".

الفرع الثاني: شروط الكتابة الإلكترونية: اتفق الفقه على جملة من الشروط التي يجب أن تستجمعها الكتابة حتى يمكن الاعتماد بها قانوناً بالتالي تأدية دورها في الإثبات وجملة الشروط هي كالآتي:
أولاً: أن تكون الكتابة مقروءة: يعني ذلك أن يكون المستند المتضمن الكتابة المراد جعلها دليلاً ناطقاً بما فيه، ليتسنى فهمه واستيعابه وإدراك محتواه⁽⁴⁾. وكذا أن يمكن إنسابه إلى صاحبه⁽⁵⁾.

نجد هذا الشرط قد تضمنه القانون الجزائري في نص المادة 323 مكرر من التقنين المدني الجزائري التي نصت على أنه: ينتج الإثبات بالكتابة من تسلسل حروف أو أرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم.. والمعنى المفهوم نرى القصد منه إمكانية قراءته لأنه لا فهم دون قراءة لأمر مكتوب.

ثانياً: شرط الاستمرارية الكتابة ودوامها: هذا الشرط يستدعي أن تستمر إمكانية قراءة الكتابة مدة من الزمن

1- مصطفى أحمد إبراهيم نصر، وسائل إثبات العقود الإلكترونية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة 2010، ص17.

2- مصطفى أحمد إبراهيم نصر، نفس المرجع، ص18.

3- أحمد شرف الدين، جهات الاختصاص القضائي. نماذج التجارة الإلكترونية، د.ن، 2003، د.م.ن، ص93.

4- حسن عبد الباسط جمعي، إثبات التصرفات التي يتم إبرامها عن طريق الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص20.

5- بشار طلال أحمد المومني، مشكلات التعاقد عبر الانترنت، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، مصر 2003، ص20.

حتى يتسنى الرجوع إليه كلما تعين ذلك، أيا كانت الدعامة المحفوظة عليها الكتابة⁽¹⁾. وهو ما أشارت إليه المادة (1/10/أ) من قانون اليونسترال النموذجي للتجارة الالكترونية بصدد ذكرها للشروط الواجب توافرها في المستند الإلكتروني بنصها: "الاطلاع على المعلومات الواردة فيها على نحو يتيح استخدامها في الرجوع إليها لاحقاً"، كما نصت المادة 6 من ذات القانون صراحة على هذا الشرط بأنه: "عندما يشترط القانون أن تكون المعلومة مكتوبة، تستوفي رسالة البيانات ذلك الشرط إذا تيسر الاطلاع على البيانات الواردة فيها على نحو يتيح استخدامها بالرجوع إليها لاحقاً".

وهما النصين اللذين تأثرت بهما العديد من القوانين الحديثة في مجال الإثبات القانوني منها المدني القانون الفرنسي المعدل في نص مادته (1/1316) التي اشترطت أن تكون الكتابة الالكترونية كالكتابة الورقية بشرط إمكانية تحديد الشخص الذي أصدرها أو أن يكون تدوين الكتابة وحفظها قد تم في ظروف ذات طبيعة تضمن تكاملها⁽²⁾. وهو نفس اتجاه المشرع الجزائري أيضاً في تعديله الأخير للتقنين المدني في المادة 323 مكرر 1 بالنص: "...وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها" ويفهم من الإعداد والحفظ أن يكون ذلك لغرض الدوام والاستمرار.

ثالثاً: شرط الثبات أو عدم قابلية الكتابة للتعديل: يقصد به حفظ المستند الكتابي دون ادني تعديل أو تغيير من حذف، محو أو حشو، ليتسنى بعد ذلك الاعتداد بالمحرر المكتوب، إذ أن قدرة المحرر في الإثبات تتقرر بمدى سلامته من أي عيب قد يؤثر في شكله الخارجي⁽³⁾. وهو المعنى الذي أخذت به المادة (1/10/ب) من قانون اليونسترال النموذجي بنصها على: "الاحتفاظ برسالة البيانات بالشكل الذي أنشأت أو أرسلت أو استلمت به أو بشكل يمكن إثبات أن يمثل بدقة المعلومات التي أنشأت أو أرسلت أو استلمت"، وهو شرط نجد غالبية التشريعات قد اشترطته بحيث أوجبت حفظ المحرر من أي تعديل أو عمل قد ينقص من قيمته القانونية كدليل في الإثبات، وهو ما نص عليه أيضاً المشرع الجزائري في العبارة الأخيرة من المادة 323 مكرر 1 بالنص: "...في ظروف تضمن سلامتها".

مع توفر الشروط المطلوبة في الكتابة في صورتها التقليدية من إمكانية القراءة والاستمرارية والثبات وإمكانية الرجوع إليها عند الاقتضاء، وعدم قابليتها للتعديل إلا بترك أثر واضح يدل على ذلك التعديل والتي يمكن تحققها كلها في الكتابة مجال الإثبات.

لم يبق لنا أدنى شك في اعتبارها من الأدلة الكتابية للإثبات، وعليه فإن اختلاف الأداة المستخدمة والوسيط المستعمل لا يؤثران في قيمة الوثيقة الالكترونية في الإثبات.

المبحث الثاني: الانتقال من الدعامة الورقية إلى الدعامة الالكترونية

لا شك أن الانتقال من مرحلة التعامل الورقي إلى مرحلة التعامل الإلكتروني في مجالات التجارة دون تهيئة

1-VERBIEST Thibault, la protection jurions du cuber consommateur, lité, paris, 2002, p80.

2- بشار طلال أحمد الموفي، مرجع سابق، ص110.

3- سمير حامد عبد العزيز الجمال، التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر 2006، ص201.

بيئة قانونية ملائمة للمعطيات التقنية في التبادل الإلكتروني للبيانات من شأنه تهميد حقوق المتعاملين كما يقلل من فرص الاستفادة من التطور التقني في وسائل الاتصال.

على هذا الأساس فقد بذلت العديد من المحاولات من أجل معالجة وضع المحررات الإلكترونية في ضوء قواعد الإثبات القائمة عن طريق تأويل هذه القواعد لكي تستوعب المحررات الإلكترونية وحواملها في الإثبات.

المطلب الأول: تعديل القواعد التقليدية للدليل الكتابي

اتجه الفقه قبل صدور القانون الفرنسي الصادر في 13 مارس المتعلق بتطويع قانون الإثبات لتكنولوجيا المعلومات والتوقيع الإلكتروني والقانون المصري رقم 15 لسنة 2004 بشأن تنظيم التوقيع الإلكتروني إلى إمكانية الاعتداد بالكتابة الإلكترونية في الإثبات في ظل قواعد الإثبات القائمة دون الحاجة لتعديل تشريعي لها. الفرع الأول: محاولات الاعتداد بالمحرر الإلكتروني في ظل قواعد الإثبات القائمة: أشارت الدراسة إلى أن عدم التوافق بين أحكام النظام القانوني في مصر، فرنسا والجزائر، القائم على صدارة الدعامة المادية بدعامة الكتابة من جهة والدعامة الإلكترونية اللامادية من جهة أخرى، قد دفع الفقه والقضاء المعارض لتعديل قواعد الإثبات إلى محاولة تفسير هذه القواعد من أجل الاعتداد بالمحرر الإلكتروني.

أولاً: استيعاب المحرر الإلكتروني لفكرة الكتابة (فقها وقضاء)

1. المعوقات القانونية: إن نظام الإثبات بالكتابة يجعل من قبول المحرر الإلكتروني في الإثبات عملية حساسة⁽¹⁾. أو بمعنى آخر يواجه الاعتراف بالمحرر الإلكتروني كدليل كتابي في الإثبات صعوبات الاصطدام مع القيود المادية لنظام "الإثبات بالكتابة" وفقاً لمفهومه التقليدي.

2. الإعتداد بالكتابة والمحررات الإلكترونية: ذهب جانب من الفقه إلى محاولة تأويل القواعد والأحكام القانونية التقليدية المتعلقة بالدليل الكتابي على نحو يسمح بالاعتداد بالمحرر الإلكتروني كدليل كتابي، وتأتي نقطة البداية لدى أنصار هذا الاتجاه من القول بأنه لا يشترط شكلاً معيناً في الكتابة سواء بشأن المادة التي تكتب عليها أو التي تكتب بها.

يستند هذا الاتجاه إلى عدة حجج⁽²⁾. **الحجة الأولى:** جاءت من تحليل نصوص القانون، إذ أن القانون في تنظيمه للمحركات الرسمية لم يتطلب بشأها سوى ثلاثة شروط⁽³⁾. تستند **الحجة الثانية** إلى نصوص بعض الاتفاقيات الدولية⁽⁴⁾. كاتفاقية نيويورك بشأن التقادم عام 1972 واتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي، للبضائع والموقعة في فيينا عام 1980، حيث يخلص هذا الاتجاه إلى عدم وجود ارتباط بين فكرة الكتابة ووجوب تدوينها على دعامة ورقية، الأمر الذي يسمح بالاعتداد بالكتابة أيّاً كان شكلها بصرف النظر عن الدعامة

1- تامر محمد سليمان الديمياني، مرجع سابق، ص238.

2- حسام الدين كامل الأهواني، إثبات عقود التجارة الإلكترونية، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون وتحديات المستقبل في العالم العربي، جامعة الكويت، كلية الحقوق ومركز البحوث العربية، 25-27 أكتوبر 1999، ص ص435-442.

3- لمزيد من التفاصيل راجع المادة 10 من قانون الإثبات المصري، يقابلها المادة 1317 من التقنين المدني الفرنسي يقابلها المادة 323 من القانون المدني الجزائري.

4- محمد إشارة خاصة لبعض قوانين البلدان العربية، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2002، ص28.

المثبتة عليها.

3. قبول القضاء الفرنسي للمحركات غير الورقية: ذهب اتجاه قضائي جرى لمحكمة النقض الفرنسية، قبل سريان القانون الجديد الصادر في 13 مارس 2000 إلى إمكانية قبول المحركات الالكترونية كأدلة كتابية كاملة في الإثبات، متى توافرت فيها ضمانات معينة فقد قضت الدائرة التجارية بمحكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر 7 ديسمبر 1997 بجوار إثبات قبول الحوالة عن طريق رسالة مرسله بالفاكس⁽¹⁾.

كما ذهبت المحكمة إلى أبعد من ذلك تصدت لوضع تعريف حديث للدليل الكتابي مستقلا عن الدعامة الورقية يتفق ومقتضيات التجارة الالكترونية بقولها إن "الكتابة يمكن أن تتمثل على أية دعامة طالما أن سلامتها ونسبتها إلى مرسلها قد تحققت دون منازعة".

ثانياً: الاستعانة بمبدأ حرية الإثبات للاعتداد بالمحرر الإلكتروني: رأينا أن من التشريعات من يأخذ بمبدأ حرية الإثبات في مجال الأعمال المادية والمواد التجارية والتصرفات المدنية، ومفاد مبدأ حرية الإثبات هو عدم تقييد المدعي في إثبات ما يدعيه بطريق معين من طرق الإثبات، إنما يكون له إثبات ما يدعيه بكافة الطرق بما في ذلك الشهود والقرائن القضائية⁽²⁾.

1. التصرفات القانونية التجارية: إن مجال الأخذ بالمحرر الإلكتروني في الإثبات من خلال مبدأ حرية الإثبات في المواد التجارية، ليس فقط مجال محدود النطاق، إنما أيضا ذو قوة محدودة ومؤدى ذلك أن محاولة اللجوء إلى مبدأ حرية الإثبات كمنفذ للاعتداد بالمحرر الإلكتروني كدليل في الإثبات جاءت مخيبة للأمال المعقدة على الوصول به إلى مرتبة الدليل الكتابي الكامل⁽³⁾.

2. التصرفات القانونية المدنية التي لا تتجاوز نصاب الإثبات بالبينة: رأينا أن محاولة الاستعانة بمبدأ حرية الإثبات في نطاق المعاملات التجارية والتصرفات المدنية التي لا تتجاوز نصاب الإثبات بالبينة لم يحقق الهدف المأمول والمتمثل في قبول المحرر الإلكتروني في الإثبات في مرتبة الدليل الكتابي الكامل⁽⁴⁾. لذا نرى أنه من الأوفق في هذا الصدد التدخل التشريعي للاعتراف للمحرر الإلكتروني بهذه المكانة ومنحه حجية في الإثبات مساوية الحجية المحرر الورقي والقول بغير ذلك يؤدي إلى الوقوف حجر عثرة أمام ازدهار التعاملات الالكترونية.

ثالثاً: الاعتداد بالمحرر الإلكتروني في ظل الاستثناءات الواردة على قاعدة وجوب الإثبات بالكتابة: فضل المشروع الكتابة على البيينة وجعل الإثبات بها واجبا في التصرفات التي تزيد قيمتها على قيمة محددة أو فيما يخالف أو يجاوز ما هو ثابت بالكتابة⁽⁵⁾. أحاز المشرع إثبات هذه التصرفات بشهادة الشهود والقرائن في فروض استثنائية تتمثل في حالة توافر مبدأ الثبوت بالكتابة وحالة تعذر الحصول على دليل كتابي لمانع مادي أو أدبي

1- حسام الدين كامل الأهواني، إثبات التجارة الالكترونية، مرجع سابق، ص438.

2- يسين محمد محي، القرائن القانونية، وحجيتها في الإثبات، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، 1990، ص41.

3- محمد محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص 94.

4- تامر محمد سليمان الدمياطي، مرجع سابق، ص246.

5- سليمان مرقس، الأدلة المعبدة وما يجوز إثباته بها وما يجب إثباته بالكتابة، دار الكتب القانونية "شنتات، المنشورات الحقوقية" صادر، الطبعة، 1998، ص529.

(المادة 63/أ إثبات المادة 1348 مدني فرنسي)، وأخيراً حالة فقد السند الكتابي بسبب أجنبي (المادة 63/ب إثبات المادة 1348 مدني فرنسي).

ذهب جانب من الفقه إلى إمكانية الاعتداد بالحرر الإلكتروني في ظل القواعد التقليدية للإثبات، عن طريق الاستعانة باستثناءات⁽¹⁾. وفيما يلي سنعرض إثر هذه الاستثناءات على إمكانية الإثبات بالحررات الإلكترونية مع بيان الصعوبات التي قد تنشأ عن ذلك.

1. **مبدأ الثبوت بالكتابة:** تشير المادة 323 من قانون الإثبات مدني جزائري ويقابلها المادة 62 من قانون الإثبات المصري ويقابلها المادة 1347 من التقنين المدني الفرنسي إلى مبدأ الثبوت بالكتابة باعتباره أحد الاستثناءات الواردة على قاعدة الإثبات بالكتابة بنصها على أنه: "يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ الثبوت بالكتابة".

يقصد بمبدأ الثبوت بالكتابة: "كل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن يجعل التصرف لمدعي قريب الاحتمال" (المادة 2/62 اثبات مصري، 2/1348 مدني فرنسي)، يتضح من ذلك أن وجود مبدأ الثبوت بالكتابة يرتبط بتوافر شروط ثلاثة: *أن تكون هناك كتابة ويلزم أن تكون بخط يد الخصم أو موقعه منه⁽²⁾. *أن تكون هذه الكتابة صادرة من الخصم الذي يحتج عليه بها⁽³⁾. *يشترط أن يكون من شأن هذه الكتابة أن تجعل التصرف المدعي به قريب الاحتمال، وهو أمر يخضع لسلطة القاضي التقديرية لكن يجب أن لا يقتصر الأمر على مجرد افتراض⁽⁴⁾. إذ ما توافرت الشروط السابقة في الكتابة فإن ما يترتب على وجود مبدأ الثبوت بالكتابة التي يتمسك بها الخصم جاز الترخيص له في الإثبات بالبينة أو القرائن حتى ولو كان الإثبات بالكتابة مشروطاً بنص لقانون أو باتفاق الأطراف، أو كان المطلوب إثبات ما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه الدليل الكتابي⁽⁵⁾. الكتابي⁽⁵⁾. ومتى وجد مبدأ الثبوت بالكتابة وتعزز هذا المبدأ بالبينة أو القرائن فإنه يقوم مقام الدليل الكتابي الكامل في الإثبات.

2. **قيام مانع من الحصول على الدليل الكتابي أو من تقديمه:** المادة 323 من القانون المدني الجزائري تقابلها المادة 23 من قانون الإثبات المصري والمادة 1348 من التقنين المدني الفرنسي المعدلة بالقانون رقم 525-80 الصادر في 12 جويلية 1980⁽⁶⁾. يستفاد منها أنه توجد حالتان تشتركان من ناحية قيام المانع في كل منهما ولكن تتميز إحدهما عن الأخرى.

أ. المانع من الحصول على دليل كتابي: تأسيساً على هذه الفكرة فإن للمدعي وفقاً لهذه الاستحالة أن يثبت

3. CHAMOUN (F), la loi du 12 juillet 1980. une ouverture sur de nouveaux moyens de preuve, op, n°11 et s.

2- سليمان مرقس، الأدلة المقيدة، مرجع سابق، ص531.

3- وهو ما أشارت إليه الأعمال التحضيرية للتقنين المدني المصري الحالي، المجلد الثالث، ص407.

4- سهر منتصر، مبدأ الثبوت بالكتابة في القوانين المصري والفرنسي، بدون دار نشر، 1981، ص15.

5- عبد العزيز المرسي حمود، مدى حجية الحرر الإلكتروني في الإثبات في المسائل المدنية في ضوء قواعد الإثبات النافذة مرجع سابق، ص75.

6- loi n°80-525 du juillet 1980 relative à la preuve des actes juridiques, j.o. 13 juillet. 1980, p1755.

التعاقد بكافة الرق، من بينها القرينة المستمدة على وجود المحرر الإلكتروني على الوسائط المغنطة أو النسخة المستخرجة منها بواسطة الطباعة⁽¹⁾. فهنا بصدد التحدث عن المانع المادي، أما المانع الأدبي فيرجع إلى الظروف التي يمر فيها التعاقد أو الصلات التي تربط المتعاقدين وقت إبرام التعاقد شريطة أن يكون من شأن هذه الصلة أو الظروف إيجاد حرج أدبي يحول بين الشخص وطلب دليل كتابي لإثباته، وهنا الاستحالة معنوية تتمثل فيما يقتضيه عرف التعامل الجاري العمل به على شبكة الانترنت من إبرام العقود على دعوات الكترونية دون أن يدون مضمونها في أوراق مكتوبة، في حين لا يوجد في أغلب الأحيان أي حرج أدبي أو علاقة شخصية بين المتعاقدين عبر الانترنت يحول دون الحصول على سند كتابي بوجود ومضمون التعاقد⁽²⁾.

ب. المانع من تقديم الدليل الكتابي المفقود بسبب أجنبي: أحازت المادة 63/ب من قانون الإثبات المصري والمادة 1348 من التقنين المدني الفرنسي (المعدلة بالقانون رقم 525 لسنة 1980) للدائن الذي فقد سنده الكتابي بسبب اجنبي لا بد له فيه الإثبات بشهادة الشهود على توافر شرطين أولهما: سبق وجود دليل كتابي على وجود ومضمون التصرف الذي يراد إثباته والثاني: وجود سبب أجنبي خارج عن إرادة الدائن أدى إلى فقد هذا الدليل الكتابي، مثل القاهرة أو حالة الضرورة... وفي كل الأحوال لا يقبل تمسك الدائن بأي سبب يرجع إلى فعله ولو كان مجرد إهمال أو تراخ⁽³⁾.

صفوة القول لدينا أن اللجوء إلى نظام الاستثناءات على مبدأ الإثبات بالكتابة كوسيلة للاعتراف للمحرر الإلكتروني بحجته في الإثبات لم يعد أمراً مقبولاً في ظل الانتشار المتنامي للمعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الانترنت، ولا يعدو اللجوء إلى تلك الاستثناءات إلا تهرباً من مواجهة واقع التعامل بالمحررات الإلكترونية الأمر الذي لا يشكل أساساً سليماً يتم بناء عليه الاعتراف والتكافؤ بين المحررات الإلكترونية والمحررات الورقية من حيث قبولها وحجتها في الإثبات⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: الحاجة إلى تعديل تشريعي لقواعد الإثبات القائمة: بات من الواضح الحاجة إلى تعديل تشريعي للقواعد التقليدية المنظمة لإثبات التصرفات القانونية من أجل وضع قواعد من شأنها أن تكفل الاعتراف للكتابة الإلكترونية والمحررات الإلكترونية بحجة في الإثبات مساوية للكتابة والمحررات على دعامة ورقية.

أولاً: مبررات التعديل التشريعي للقواعد الإثبات: باتت الحاجة ملحة إلى تعديل قانون الإثبات لمجارات التطورات وبخاصة في ضوء زيادة حجم المبادلات والتعاملات الجارية على الشبكة.

1- محمد حسام محمود لطفي، الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية، دراسة في قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية، القاهرة، 1994، ص55.

2- عبد العزيز المرسي حمود، نفس المرجع، ص83.

3- محمد شكري سرور، موجز أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص153.

4- حسن عبد الباسط جميعي، مرجع سابق، ص67.

1. الحاجة إلى الأمان القانوني على المستوى الوطني: إن ازدهار التجارة الإلكترونية يتوقف على جرياتها في وسط قانوني يكفل الأمن القانوني للمعاملات⁽¹⁾ ويحمي حقوق وحرية أطرافها ويحيط لمصالح المتعلقة بالنظام العام سواء الداخلي أو الدولي بسياج متين من الحرية.

على المستوى الفقهي كان الوضع متأرجحا بين المطالبة بتعديل قواعد الإثبات القائمة بشكل يستوعب المحررات الإلكترونية بوصفها كتابيا كاملا مع وضع الضوابط الكفيلة بتحقيق ذلك وبين الأصوات المنادية بعدم جدوى التعديل التشريعي لقواعد الإثبات والاكتفاء بتفسير مرن للنصوص على نحو يحقق للمحررات الإلكترونية حجية في الإثبات.

من جانب آخر لم يقف القضاء الفرنسي موقف المتفرج من استخدام التقنيات الحديثة في التعاملات الإلكترونية بل تصدى مبكرا لبحث المسألة وقطع خطوات واسعة في سبيل المساواة بين المحرر الإلكتروني والمحرر الورقي على نحو مهد للتعديل التشريعي لقواعد الإثبات من أجل استيعاب المحرر الإلكتروني⁽²⁾.

أ. الخلاف بشأن جدوى التدخل التشريعي لتعديل قواعد الإثبات: يثور التساؤل حول ضرورة فرض نصوص قانونية من أجل الاعتداد بالمحررات الإلكترونية في الإثبات تعتمد بصورة عامة على نهج النظر الوظيفي، في هذا الخصوص تباينت نظر الفقه ما بين مؤيد ومعارض لهذا التعديل ولكل اتجاه مبرراته التي يدعم بها موقفه.

*الحجج الرافضة للتعديل التشريعي: ذهب جانب من الفقه الفرنسي إلى عدم جدوى التعديل التشريعي لقواعد إثبات التصرفات القانونية المعمول بها، وحجج أنصار هذا الاتجاه أنه يمكن منح الثقة للقاضي لأجل تطوير النصوص الحالية وأن بعض الأحكام القضائية فسرت مفاهيم الكتابة والتوقيع بطريقة متطورة للغاية⁽³⁾.

*الحجج المؤيدة للتعديلات التشريعية: يعارض جانب كبير من الفقه الفرنسي، الجزائري والمصري هذا الاتجاه السابق ويرى ضرورة تعديل قواعد الإثبات القائمة للاعتداد بالمحرر الإلكتروني في الإثبات وعدم ترك الأمر لسلمة القاضي التقديرية لأنها لم تعد قادرة في ظل هذا الواقع على أنها الحقيقة في كل الأحوال، ما ينعكس سلباً على الثقة في المعاملات الإلكترونية، وقد وجه هذا الفقه النقد للحجج الرافضة للتعديل التشريعي من عدة وجوه فمن جهة، يرى أن الأحكام الصادرة في هذا الصدد تعد منفردة وغير كافية بشكل واضح لأحداث انقلاب في القضاء الحالي⁽⁴⁾. ومن جهة أخرى فإن انتظار فترة من الوقت (قد تطول) لإقامة الدليل أمام القضاء على وجود العقد الإلكتروني ومضمونه يمكن أن يولد زيادة الشعور بعدم الأمان القانوني، مما يؤدي إلى إحجام الأفراد عن اللجوء إلى تلك الوسيلة في التعاقد.

ب. التطور القضائي الفرنسي في مجال الدليل الكتابي: لقد دفع تطور الأحكام القضائية في هذا المجال المشرع الفرنسي إلى التدخل من أجل تطوير قواعد الإثبات الواردة في القانون المدني لكي تتلاءم مع التكنولوجيا

1- أحمد شرف الدين، مرجع سابق، ص7.

2- تامر محمد سليمان الديبباني، مرجع سابق، ص260.

3-GOBERT. la sécurisation des échanges par la reconnaissance de la signature électronique et perspectives, droit de la preuve- formation permanente C U P volume X I X. octobre 1997.p98.

4- حسن عبد الباسط جمعي، مرجع سابق، ص99.

الحديثة والتوقيع الإلكتروني، وهو ما ظهرت نتائجه في إصداره لقانون 13 مارس 2000، وتطورت الاحكام القضائية بشكل ملموس في مجال بحث مدى قبول الكتابة والمحركات غير الورقية في الإثبات، بالإضافة الى بحث مدى قبول حجية التوقيعات الالكترونية في الإثبات ويمكن أن نلمس ملامح هذا التطور بصورة واضحة بالنسبة لدعامة الكتابة فيما يلي :

*تطور القضاء الفرنسي في مجال دعامة الكتابة: سوف نقتصر على التعليق على حكم الدائرة التجارية الصادر من محكمة النقض الفرنسية في 2 ديسمبر 1997 حيث كانت المشكلة تدور حول ما إذا كان يمكن إثبات قبول حوالة الحق عن طريق رسالة مرسله بالفاكس⁽¹⁾، وذهبت المحكمة إلى إمكانية قبول المحركات الالكترونية كأدلة كتابية كاملة في الإثبات متى توافرت فيها ضمانات معينة، كما يمكن ملاحظة أنه كان في وسع محكمة النقض الاعتداد بالحوالة المرسله بالفاكس على أنها مجرد صورة دائمة ومطابقة (للمادة 1348 مدي فرنسي) أو استنادا إلى مبدأ الثبوت بالكتابة (المادة 1347 مدي فرنسي)⁽²⁾. وهكذا حددت محكمة النقض بوضوح الشروط لضرورة لحجية المحرر الناشئ بوسيلة الكترونية، واليقين بأن الكتابة صادرة من الخصم.

على الرغم من أن المحكمة لم تتناول سوى مفهوم الكتابة، إلا أنها تتبنى تفسيراً وظيفياً لهذا المفهوم، لكنها من جانب آخر أضافت بأن هذا التقسيم لا يعتد به إلا إذا كانت وظائف الكتابة قد تم التحقق منها أو كانت غير متنازع فيها. ونرى أنه يمكن أن يستفاد أمران على جانب كبير من الأهمية من اتجاه محكمة النقض الفرنسية أولهما، مقبولية المحركات الالكترونية وثانيهما: حجية المحركات الالكترونية في الإثبات.

2. الحاجة إلى التنسيق على المستوى الدولي: فضلا عن الاعتبارات ذات الطابع الوطني يقود النهج المقارن إلى ملاحظة أنه توجد في أغلب الدول "عقبات قانونية" تواجه الاعتراف بالعقود الالكترونية ووسائل إثباتها غير التقليدية.

من أجل توحيد وتنسيق القواعد القانونية الخاصة باستخدام المحركات الالكترونية ومنحها الحجية في الإثبات على المستوى الدولي قامت لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي بإعداد قانون اليونسترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية لصادر عام 1996 يساعد جميع الدول في تعزيز تشريعاتها التي تنظم بدائل للأشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات وعلى صياغة هذه التشريعات في حالة عدم وجودها⁽³⁾.

أ. الاقتراحات الهادفة لتطويع تشريعي لقواعد الإثبات: سنشير في هذا الصدد إلى التوصيات الهادفة للاعتراف بحجية المحرر الإلكتروني في الإثبات في القوانين.

فقد نظم المشرع الفرنسي لاستخدام المحركات الالكترونية بصورة جزئية، وبإدراكه قبل تبني القانون المتعلق بتعديل القواعد العامة في الإثبات في 13 مارس 2000 بالتدخل نحو تنظيم قبول وحجية المحركات الالكترونية في

2- J.M.HOCQUARD, Télécopie et preuve, petites affiches du 29 mai 1996, p24.

2- تامر محمد سليمان الدمبياطي، مرجع سابق، ص263.

3- دليل تشريع قانون الأونسترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية، 1996، ص16.

الإثبات بصدد المعاملات أو التصرفات القانونية التي تجري عبر الإنترنت واتسم تدخل المشرع الفرنسي في هذا الصدد بالمحدودية، لأنه لم يرقم بالتكافؤ بشكل عام بين الرسالة الإلكترونية والكتابة.

إن الجهود الخاصة بالاعتراف بحجية المحرر الإلكتروني في فرنسا والتي سارعت بعض جهاتها بتقديم اقتراحات من أجل تطوير النصوص الحالية للإثبات لمواكبة التطور التقني المتسارع ونمو واستخدام الإنترنت في إنجاز المعاملات ومن بعض تلك الجهات نجد⁽¹⁾:

* المجلس الوطني للاتمان (CNCT) في تقرير الصادر في ماي 1997.

* مجموعة "القانون والعدالة" وهي مجموعة من أساتذة القانون اجتمعوا تحت رعاية GIP.

* تقرير مجلس الدولة الفرنسي بشأن "الإنترنت والشبكات الرقمية الصادر في 2 جويلية 1998.

كما ساوى المشرع المصري في قانون الأحوال المدنية الصادر عام 1994 قبل صدور قانون ينظمه⁽²⁾ بين السجلات الورقية والإلكترونية حيث تقرر المادة 3/ج من القانون الاعتراف بالمحررات الإلكترونية، وأيضاً مشروع قانون المعاملات الإلكترونية المصري عام 2001 الذي جمع بين الرؤية الواضحة والدقيقة للمسائل القانونية ولمواكبة الواقعة للتطورات التكنولوجية الدائمة والمتسارعة⁽³⁾.

ب. السياق الدولي والإقليمي للاعتراف بحجية المحرر الإلكتروني في الإثبات: سنتناول فيما يأتي دور لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي اليونيسترال ثم نعرض لجهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأعمال اللجنة الأوروبية المتعلقة بالاعتراف بالمحررات الإلكترونية⁽⁴⁾.

قدمت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي اليونيسترال في هذا الخصوص العديد من الدراسات التي تستهدف كيفية إزالة العقبات القانونية التي تحول دون الاستفادة من التطور التقني الحادث في مجال المعالجة الآلية للبيانات عبر الحاسوب وقد أثمرت جهود اللجنة في إعداد القانون النموذجي يضع تنظيمًا بكافة جوانب التجارة الإلكترونية ثم توجهت أعمالها بإعداد قانون نموذجي للتوقيعات الإلكترونية في 2001 باعتبارها حجر الزاوية في الاعتماد بالمحررات الإلكترونية وتوفير الثقة في المعاملات الإلكترونية بوجه عام⁽⁵⁾.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فانصبت جهودها من خلال المؤتمر إلى إقرار عدد من الآليات وتحديد مناطق الاهتمام القانوني الرئيسية وشملت التوصيات التي صدرت عن المؤتمر ضرورة حماية الخصوصية وأمن الشبكات وحماية المستهلك في معاملات التجارة الإلكترونية ومراعاة التيقن من موثوقيتها.

أما أعمال لجنة الاتحاد الأوروبي التي ركزت في بيانها الصادر في 8 أكتوبر 1997 على ضرورة تكييف التشريعات الوطنية بهدف الاعتراف بالقيمة القانونية للمحررات الإلكترونية الموقعة من حيث قبولها وحجيتها في الإثبات التي تجري من خلال وسائل الاتصال الحديثة وذلك على غرار المحررات الورقية.

1-Sedalia Valérie, preuve et signature électronique, op, ect, note1.

2- الجريدة الرسمية العدد 23 الصادرة في 9 جوان 1994.

3- فؤاد جمال عبد القادر ، إطلالة على مشروع التجارة الإلكترونية ، متاح على الإنترنت

4- محمد السيد عرفة، التجارة الدولية الإلكترونية مفهومها والقواعد القانونية التي تحكمها ومدى حجية المحررات في الإثبات، مرجع سابق، ص293

5- أحمد شرف الدين، مرجع سابق، ص39.

المطلب الثاني: عناصر الكتابة والتطور التقني

تتضمن الكتابة بصفة عامة مظهرين أساسيين: أولهما شكل الكتابة بمعنى العمل المادي وهو ما يمكن أن نسميه بنية الكتابة، وثانيهما هو موضوع أو مضمون الكتابة وهو التعبير عن حقيقة ومعنى وصدق الإرادة أو بمعنى آخر تجسيد الفكر ويمكن ان نطلق عليه تسمية البعد المعنوي للكتابة.

يتمثل الغرض الذي ناقشه هنا، في تحديد الشكل الذي يجب أن تتسم به الكتابة الالكترونية، في المقابل يشير مضمون هذه المحررات المنبثقة عن التطور التقني مشكلة لرجل القانون تتعلق بصعوبة الوقوف على مدى امتداد تأثير التطور التقني لهذا العنصر على عكس شكل الكتابة التي تبدو ملامح التأثير التقني عليها واضحة، بينما موضوع الكتابة عنصر معنوي يتم التعبير عنه من خلال الأدوات المستخدمة في الكتابة على دعامة.

الفرع الأول: شكل الكتابة: تعتبر الكتابة وسيلة تعمل على: "تجسيد الأقوال والأفكار على دعامة بواسطة علامات متفق عليها هي وسيلة ظهور هذا الفكر للواقع الملموس"⁽¹⁾. بناءً على هذا الوصف لا يوجد ما يحول دون اعتبار الكتابة الالكترونية نوعاً من الكتابة.

يبدو أن هذا التعريف المعمول به في الواقع التقليدي والذي يتميز بالإسهاب يتعارض مع الإدراك القانوني من هذا المفهوم بشكل يحصر الكتابة في كونها عملاً قانونياً عبارة عن أداة إثبات محررة على دعامة وموقعة إما بواسطة أصحاب الشأن وحدهم (المحرر العرفي) أو بواسطة موظف عام (المحرر الرسمي) سواء أنشئت الكتابة لإثبات العقد أو لصحته أو لرسميته.

ترتبط على ذلك تستلزم الكتابة الضرورية للإثبات (من جهة) خصائص مادية تثير التساؤل حول نوعية الدعامات الحاملة للكتابة، مما يؤدي إلى استفسار آخر يتعلق بمدى ضرورة أن تكون الكتابة واضحة ومفهومة مباشرة ولحظية، من جهة أخرى توجد مسألة على قدر كبير من الأهمية تظهر حين يجب أن تتسم الكتابة بخصائص تتعلق بالإثبات وهي تعلق بمدى ضرورة أن تكون تلك الكتابة خطية وموقعة بخط اليد.

أولاً: الخصائص المادية للكتابة: قبل التطور التقني وظهور تقنيات المعلومات الحديثة لم يكن في الامكان أن نلمس الكتابة بشكل عملي بدون توافر دعامة ورقية، والتي تستلزم أدوات مادية لتدوينها، مع ذلك نلمس من اتجاه المشرع الفرنسي إلى إدراج المحررات (المادة 1333 ق.م. فرنسي) بين الأدلة الكتابية أنه لا يحصر الكتابة في دعامتها الورقية لذي لا تعدو الدعامة الورقية إلا أن تكون نموذجاً خاصاً من بين النماذج أحر للدعامة.

1. **دعامة الكتابة:** ذهب جانب من الفقه الفرنسي إلا أنه مع افتراض أن الدعامة الورقية في حد ذاتها قد لا تشكل حجة تعترض مساواة الكتابة الالكترونية بالكتابة الورقية، إلا أن بعض الخصائص التي تمنحها الدعامة الورقية للكتابة قد تشكل عقبات في هذا الشأن حيث أن: "الكتابة لا تعبر شيئاً بدون دعامة ورقية...." تمنحها وجودها وذلك بأن تربط بها قرينة عدم القابلية للتحريف"⁽²⁾.

2- FROGER Didier et Morin pascal science et raison du droit, in code civil M les défis d'un nouveau siècle 100 congrès des notaires de France, paris 16-19 mai 2004, éd crédit agricole, p398.

2- تامر محمد سليمان الدمياطي، مرجع سابق، ص 184.

وهكذا نجد أن الخاصية الأولى الدعامة الكتابية وفقا: "للمفهوم التقليدي هي أن تكون مادية، ملموسة، أما الخاصية الثانية لدعامة الكتابة وهي عدم قابليتها للتعديل أو التحريف، تكفل دعامة الكتابة وظيفية أساسية لصاحب الشأن ألا وهي وظيفة "التبني"، حيث تؤدي إلى تبني صاحب الشأن إلى أنه مدفوع إلى الالتزام بمضمون ما يجريه بها يكفل إمامه الكامل بما يرضى به صراحة أو ضمنا، من ناحية أخرى تؤدي هذه الوظيفة دورا مهما بالنسبة إلى "الغير" حين تكون الدعامة متاحة للكافة وقابلة للاطلاع عليها بسهولة كما تؤدي الدعامة وظيفية على قدر نفس الأهمية تتمثل في "ضمان سلامة المعلومات المدونة عليها" ذلك حين تتخذ شكلا دائما وغير قابل للتحريف.

فضلا عن ذلك توجد وظيفة ثالثة جديدة ينبغي كفالتها في حالة إرسال رسالة البيانات عبر الشبكة، تتمثل في أمان الاتصال عن بعد، لذا يتعين على الدعامة الجديدة (الإلكترونية) أن تفسح المجال لتحديد مكان وسرعة الإرسال والاستلام، وتحديد هوية الشخص المنسوب إليه مضمون المحرر والتحقق من سلامة المعلومات المرسله وتلك التي يتم استلامها وفي أغلب الأحيان يقوم التوقيع بأداء هذه الوظيفة.

2. الأدوات اللازمة للكتابة: يوجد تداخل بين الدعامة والأداة المستخدمة في تحرير التصرفات القانونية، حيث أن التدوين على الدعامة يتبع استخدام أداة النقل الفكر الإنساني إلى الدعامة من جهة أخرى إذا كان تعبير الدليل الكتابي يثير موضوع استخدام الحروف "بمعنى علامات خطية مستخدمة في تدوين الكلام" فإن الأمر يدق بالنسبة للمادة المستخدمة في الكتابة أو أداة وضع تلك الحروف على الدعامة. في مجال الانترنت يتم استخدام وسائل أو أدوات الكترونية في الكتابة من بداية إنشاء النص حتى ظهوره على الشبكة أو تبادله بين الأفراد عن طريق البريد الإلكتروني أو الويب.

من جهة أخرى يبرز جانب من الفقه الفرنسي الخاصية العملية للكتابة وهي أنها وسيلة فنية للتعبير عن الفكر وقد تعرض التقنين المدني الفرنسي مسألة أدوات الكتابة لدى تناوله شكل الوصية⁽¹⁾. كما حرص ذلك القانون على إيضاح "الطريقة المستخدمة في الكتابة"⁽²⁾. عند تعرضه للوصية المحررة بخط الموصي أو الرسمية أو على نحو أدق أداة الكتابة "اليديوية أم الآلية" بيد أن النصوص المرجعية في هذا الشأن تعتبر محدودة للغاية على القضاء الفرنسي أن يعمل مرات عديدة على تقنية ما يحيط بهذه المفاهيم من غموض.

3. مشاركة القضاء الفرنسي في تكييف بيئة الكتابة: إن بنية الكتابة تستند إلى الدعامة التي يتم عليها تدوين الحروف أو الأرقام أو أي رموز من شأنها أن تعبر عن فكر وإرادة صاحبها، كما تعتمد أيضا على الأداة المستخدمة في تسطير هذه الحروف أو الأرقام أو الرموز المعبرة عن الفكر وقد أقر القضاء الفرنسي صحة التصرفات التي تتم على دعامات مادية مختلفة عن الدعامة الورقية والتي تتيح التعبير عن إرادة محرر الكتابة.

1- راجع المواد 970، 972، 976 من التقنين المدني الفرنسي.

2- راجع المادة 973، من التقنين المدني الفرنسي.

ثانياً: الخصائص الإثباتية للكتابة: ترتبط حجية الكتابة في الإثبات بصورة مباشرة بإمكانية تعيين هوية صاحبها من ناحية وإثبات صلته الوثيقة بمضمون الرسالة التي تحتويها هذه الكتابة من ناحية أخرى. والواقع أن الكتابة الخطية والتوقيع يؤديان دوراً بالغ الأهمية في هذا الشأن من ناحية تحقيق هاتين الوظيفتين، على أن المسألة تقتضي التأمل قليلاً في حالة ما إذا كانت الكتابة الخطية والتوقيع مطلوبين كذلك من الناحية القانونية لجواز اعتبار الكتابة الإلكترونية من قبيل الكتابة المعتد بها في الإثبات. ففي المقام الأول لا يشترط أن تكون الكتابة بالضرورة خطية فيمكن أن تكون مكتوبة بالآلة الكاتبة أو مطبوعة أو منقوشة أو محفورة، غير أنه يبرز في هذا الخصوص بعض الاشتراطات القانونية التي تستلزم وجود كتابة خطية، من ذلك كانت تفرضه المادة 1326 من التقنين المدني الفرنسي قبل تعديلها بالقانون الصادر في 13 مارس 2000 من أنه في المحررات العرفية التي تثبت عقوداً ملزمة لجانب واحد ينبغي أن يكتب المدين قيمة الالتزام بخط يده⁽¹⁾. إلى جانب ذلك نجد أن المادة 1326 المشار إليها تخضع هذه المحررات الشكلية خاصة يطلق عليها "شكلية الاعتماد" وهي أن يكتب المدني قيمة الالتزام، حروفاً لا أرقاماً مسبوقة بعبارة يعتمد بها المدين قيمة التزامه.

وفي المقام الثاني فإن الكتابة في أغلب الأحيان لا تكون لها قيمة إلا نظراً للتوقيع الذي يصاحبها من هذا المنطلق ينبغي أن تكون الكتابة موقعة⁽²⁾. إن التوقيع يمثل من حيث المبدأ علامة مميزة خاصة بصاحبه، صحيح أن اللقب يستخدم في الغالب الأعم كتوقيع⁽³⁾. لكن "إذا كان التوقيع في معناه العادي يعود إلى كتابة اسم الأسرة بالتالي كتابة كل الحروف الهجائية التي يتكون منها، فينبغي ألا نجعل من هذا التعريف قاعدة قانونية غير قابلة للتغيير ومطلقة"⁽⁴⁾.

في هذا الصدد يقتضي القضاء الفرنسي أن: "لا يترك التوقيع مجالاً لأي شك سواء في شأن هوية صاحب المحرر أو اتجاه انصراف إرادته نحو الموافقة على بنوده".

يتبين من ذلك أنه من الضروري أن تكفل لطرق التقنية المستخدمة في التوقيع أداء تلك الوظائف في البيئة الإلكترونية علاوة على ذلك يمكن أن تثير تلك الطرق الحديثة في التوقيع مخاطر الاعتراض سيما وأن نقل التوقيع يتم من خلال شبكة للاتصالات عن بعد، ولذا يتعين في هذا الشأن إيجاد آليات لتأمين المعاملات التي ترم عبر الشبكة والضمان صحة وموثوقية التوقيع الإلكتروني، وفي هذا الصدد تشكل تقنيات التشفير أهم الآليات التي تسمح بتلبية هذه الاشتراطات، إذ يعتمد التوقيع الرقمي المستخدم في التجارة الإلكترونية في الوضع التكنولوجي الراهن على تقنيات التشفير.

الفرع الثاني: موضوع الكتابة (البعد المعنوي للكتابة): إن للكتابة بعداً بنوياً أو هيكلياً بل معنوياً كذلك غير أن هذا البعد المعنوي لا يتوافر وجوده بوضوح في النصوص القانونية المنظمة للإثبات، ومنحت الأنظمة

1- راجع المادة 1326 من التقنين المدني الفرنسي.

2- وينطبق ذلك على المحررات الرسمية والمحررات العرفية.

3- CORNU G. Vocabulaire juridique, op.cit. vo signature

4- NORMEND Emaille, de la signature des actes authentiques et privés, thèse rénes 1930, p26

القانونية حجية كاملة في الإثبات تفوق غيرها من الأدلة، لما تتمتع به من ضمانات للدليل الكتابي يثبت بدقة الأمور المدونة فيه يسهل معه اكتشاف أي تعديل أو تحريف يلحق به مما يقلل احتمالات النزاع حوله، وقد صاحب هذا الإقرار الاجتماعي للكتابة إقرار قانوني لها حيث قرر لها القانون قوة في الإثبات ويجوز أن يثبت بها جميع الوقائع من تصرفات قانونية أياً كانت قيمتها والأعمال المادية، كما قام القانون بدوره بإضافة ضمانات وشروط خاصة ينبغي توافرها في الدليل الكتابي ضاعفت مما يتمتع به من حجية في الإثبات، لذا يمكن القول أن قوة الإثبات التي تحظى بها إحدى طرق الإثبات ترجع في الأساس إلى إقرارها الاجتماعي إلا أنه لا يتسنى تأكيد هذا الإقرار إلا من خلال إقرارها القانوني⁽¹⁾.

أولاً: الإقرار الاجتماعي للكتابة: لم تأتي قواعد الإثبات التي تضمنتها التشريعات الحالية للدول المختلفة طفرة واحدة، شأنها شأن سائر قواعد الإثبات، بل جاءت ثمرة تطور طويل على مر العصور المختلفة تبلورت فيه هذه القواعد وصقلت لتساير التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عاشتها المجتمعات البشرية على مر الزمان⁽²⁾.

1. الصراع بين الدعامات المختلفة للكتابة: لم يكن للكتابة في العصور الوسطى قوة في الإثبات بمفردها بل كان يلزم الاستعانة بالشهادة بصورة متكررة في ذلك العهد، وفي حالة النزاع كان القاضي يطلب تدخل قوى غير طبيعية (مثل التعذيب بالماء والنار، اللجوء إلى العرافين..). وكان الاعتراض على تلك الحجية يعد تدنيساً للمقدسات ما أدى لسيادة المثل القائل بأن: "البينة القولية لا تعارضها الخطية". بمعنى أن الشهادة فوق الكتابة منذ ذلك الحين أصبح الأمر يستلزم أن يكون نظام الإثبات "وثيق الصلة بحركة التفكير البشري وبالمعتقدات السائدة في المجتمعات التي يطبق فيها"⁽³⁾.

2. الاحتكار الورقي لدعم الكتابة وبداية الخلط بين الكتابة ودعامتها الورقية: منذ ما يقارب من قرنين من الزمان أصبح الورق يشكل الدعامة المرجعية الأولى للكتابة، لدرجة ساد معها الخلط بين الكتابة والدعامة الورقية، حيث نلاحظ الإقرار الاجتماعي للدليل الكتابي في أوروبا في القرن 17، 18 من أجل وضع حد للاستعانة بشهادة الشهود والقوى الخارقة وطرق الإثبات العشوائية التي تثقل المعاملات.

غير أن المتمعن في تاريخ الكتابة يتبين له بجلاء أن الارتباط بينها وبين الورق ليس ارتباطاً عضوياً وأن الكتابة باعتبارها ضرب من ضروب الرموز المتفق عليها في إطار اجتماعي معين قد ظهرت منذ عدة قرون، وفي خضم هذا التطور كان الورق آخر هذه الدعامات إلا أن تطوره وتدعيمه بأساليب الطباعة جعل زمن المضمون المتمثل في الكتابة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بشكله المادي الورقي إلى درجة التمازج والانصهار.

ثانياً: الإقرار القانوني للكتابة: تم إقرار نظام الإثبات الكتابي لتصرفات القانونية في القانون الفرنسي القديم بالأمر الصادر عام 1566 (أمر مولان) وقد شيد هذا الأمر مبدأ إصداره الدليل الكتابي لإثبات التصرفات القانونية

1- تامر محمد سليمان الدمياطي، مرجع سابق، ص 198.

2- محمد بن عبد الوهاب حاج طالب، مرجع سابق، ص 39.

3-GILISSEN John., la preuve en Europe (XVI-XIX s.).in Recueils de la société Jean Bodin ; t. XVII, 1965 ;P 757.

في فرنسا، مؤكداً على زعامة الكتابة بطرق الإثبات المعروفة آنذاك، ولم يقتصر هذا التطور على ذلك بل أدى إقرار ذلك المبدأ والاستعمال التقليدي للورق إلى حدوث خلط تام بين الدليل الكتابي والدعامة الورقية، وبعد مائة عام صدر أمر آخر يؤكد في عام 1667 وهو قانون لويس الرابع عشر في الإصلاح القضائي الذي يقضي بوجوب تدوين المعاملات التي تزيد قيمتها على مائة جنيه ثم أخذ به القانون المدني الفرنسي الصادر عام 1704 من هذا الوقت يقوم القانون الفرنسي بصورة جوهرية على احتكار الكتابة الورقية الموقعة وذلك فيما عدا الاستثناءات الواردة في المادة 1333 مدني الخاصة بالمحركات المسماة "les tailles" والذي أصبح نادر لاستخدام مضي الوقت⁽¹⁾.

إن قوة الكتابة أو المحرر في الإثبات تعتمد في الحقيقة على أسس ثلاثة: أولها: درجة الثقة التي يمكن منحها لصاحب المحرر، لذا يمنح قانون الإثبات قوة اثبات للمحرر الرسمي تفوق تلك الممنوحة للمحرر العرفي، وثانيها: أن قوة وسيلة الإثبات تنتج من مراعاة أوضاع شكلية دقيقة ينص عليها القانون وأخيراً: تسهم شدة العقوبات المفروضة على عدم مراعاة أثر الردع الناتج عن ذلك سيولد شعوراً بالأمان لدى الأطراف من شأنه دعم قوة هذه الوسيلة في الإثبات.

المطلب الثالث: إجازة الإثبات المعلوماتي في القانون الأنجلوسكسوني

يعرف القانون الأنجلوسكسوني مبادئ أساسيين يعدان عقبتين جسيمتين أمام قبول الوثائق الرقمية لسند الإثبات المعلومات التي يتضمنها لكن دول القانون المشترك تدرك الاستخدام الهائل للوثائق المعلوماتية، مما دفعها لتعديل نظمها لجعل الوثائق المعلوماتية أداة للإثبات.

الفرع الأول: عوائق الإثبات الإلكتروني في القانون الأنجلوسكسوني: توجد بالدول التي تأخذ بالقانون غير المكتوب والذي يعرف بالقانون العرفي قاعدتان تشكلان عائقاً للإثبات عن طريق الوثائق المعلوماتية هما: أولاً: قاعدة الشهادة السماعية: وفقاً لهذه القاعدة فإن الشهادة لها دور كبير في الإثبات، ويشترط لقبولها أن تكون صادرة من الشخص الذي اتصل علمه مباشرة بالواقعة المراد إثباتها، بمعنى أن الوثيقة لا تقبل في الإثبات إلا إذا شهد منشئها (أي محررها) بمضمونها أمام المحكمة.

وبتطبيق هذه القاعدة على الوثائق الإلكترونية، فقد ذهب الفقهاء الأنجلوسكسونيين إلى أنه عند إدخال معلومات بالحاسب الآلي فأثما تعرض في صورة وثائق صادرة عن الحاسب الآلي، مما يستتج أن المعلومات الأصلية تنتقل بين عدة أشخاص، هذا يؤدي إلى عدم قبول الوثائق الإلكترونية وفقاً لتلك القاعدة. فالوثيقة المعلوماتية لا يمكن إلا أن تكون مقبولة كدليل إثبات لاستحالة شهادة فاعلها الذي لم بمضمونها شخصياً، أي أن قاعدة الشهادة السماعية يتبعها إذا منع الإثبات عن طريق الوثائق المعلوماتية⁽²⁾.

1- تامر محمد سليمان الدمياطي، مرجع سابق، ص 204.

2- إيمان مأمون أحمد سليمان، إبرام العقد الإلكتروني وإثباته الجوانب القانونية لعقد التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 229.

ثانيًا: قاعدة الدليل الأصل أو الأفضل: بمقتضى هذه القاعدة لا تكون الوثيقة مقبولة إلا إذا قدمت في شكلها الأصلي، أي الوثيقة الأصلية ويترتب على ذلك نتيجة مفادها عدم قبول الإثبات عن طريق مخرجات التقنيات الحديثة والتي هي في أغلبها صور المستندات ثم تسجيلها على الحاسب الآلي. إن التواجد لهذه القواعد بالقانون المشترك مع الاستخدام المتزايد للوثائق الإلكترونية، ألزم الدول تعديل أنظمتها القانونية للإثبات للأخذ بالإثبات بالمعلوماتية.

الفرع الثاني: الاستثناءات وتطبيقها على الوثائق المعلوماتية: لقد تم تعديل القاعدتين حتى يميزا الإثبات بالوثائق المعلوماتية.

أولاً: الاستثناءات على قاعدة الشهادة السماعية

1. القانون الإنجليزي: يحكم قانون الإثبات الإنجليزي، بوصفه نموذجاً للقانون الأنجلوسكسوني. (قاعدة الشهادة السماعية)، والتي أن تصدر الشهادة ممن لديه علم مباشر بالواقعة محل الإثبات. ففي عام 1968 أورد قانون الإثبات المدني الإنجليزي قواعد تسمح بقبول الشهادة السماعية لمن اتصل مباشرة بالواقعة محل الإثبات، وبتطبيق هذه القواعد على الوثائق المعلوماتية فهذه القاعدة تعني أن الوثيقة المعلوماتية تكون مقبولة إذا حضر من أدخل بياناتها وثبت أن له معرفة شخصية بها أو أنه نظراً لطبيعة عمله، قد حصل عليها من شخص لديه هذه المعرفة الشخصية أو من أشخاص يفرض عليهم عملهم بالبيانات المستخرجة شريطة أن يكون اتصاهما هذا عن طريق شخص له معرفة شخصية بها، بمعنى ذلك أنه إذا كانت الوثيقة لا تجد أصلها في محرر اتصل به علم أي شخص بصفة مباشرة، فلا تطبق عليها هذه القواعد العامة في الشهادة السماعية⁽¹⁾.

وقد أورد هذا القانون شروطاً أربعة يتعين توافرها بالوثيقة وهي: ⁽²⁾

* أن تكون الوثيقة صادرة من حاسب آلي يستخدم بانتظام في أنشطة مستغل الحاسب.

* أن تتم تغذية الحاسب بانتظام ببيانات من نفس نوع البيانات الواردة بالوثيقة المقدمة.

* أن يعمل الحاسب بصورة طبيعية وقت تسجيل البيانات.

* أن تكون المعلومات التي تتضمنها الوثيقة المقدمة قد تم نسخها أو أخذها من معلومات مقدمة للحاسب.

بالإضافة لهذه الشروط الأربعة، فقد أوجب هذا القانون ضرورة تقديم شهادة تتضمن وصف الطريقة التي صدرت بها الوثيقة والجهاز الذي صدرت منه.

قد صدر قانون الإثبات المدني الجديد بإنجلترا عام 1995 الذي سهل الإثبات عن طريق الوثائق المعلوماتية، حيث عرّف الوثيقة بأنها: "أي شيء يتم تسجيل أية معلومات عليه"، بذلك وسع المشرع الإنجليزي من نطاق الوثائق ليتسع الغير الوثائق المكتوبة، وعلى ذلك فإن كل بريد إلكتروني أو تسجيل معلوماتي بصفحة الويب

1- أسامة أحمد شوقي، استخدام مستخرجات التقنيات العلمية الحديثة وأثره على قواعد الإثبات المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000ص41

2- إيمان مأمون أحمد سليمان، مرجع سابق، ص231.

يكون في صورة نسخة معلوماتية تتواجد بالإنترنت يكون جزءاً من السجلات التجارية أو كانت صادرة من سلطة عامة وأقرت بقبولها في الإثبات دون حاجة لمزيد من الأدلة⁽¹⁾.

2. القانون الأمريكي: يأخذ المشرع الفيدرالي الأمريكي⁽²⁾ بقاعدة الشهادة السماعية ولكن في نطاق محدود، وتعرف الشهادة السماعية بأنها: "عبارة-تختلف عن تلك الصادرة من الشخص نفسه أثناء الشهادة أو الاستماع أمام المحكمة-تقدم للإثبات كدليل على حقيقة الموضوع المطروح". ويشترط لإعمال هذا الاستثناء عدة أمور:
* أن يتعلق الأمر بمحرر تجاري.

* أن يتم استخراج المحرر وفقاً للسير الطبيعي لعملية تسجيل البيانات التي يتضمنها لضمان سلامة هذه البيانات.
* أن يتم استخراج المحرر في زمن معاصر لعملية التسجيل.⁽³⁾

وعلى هذا النحو فإنه في القانون الأمريكي، فإن الوثيقة المنقولة عبر الإنترنت والتي أعدت خلال المجرى العادي لنشاط المشروع تقبل كأداة إثبات بشرط أن تكون محلاً لتأييدها بشهادة من شخص ملم بنظام تسجيل أو حفظ المعطيات الإلكترونية لكي يحدد مدى دقة نظام التسجيل وسلامته⁽⁴⁾.

ثانياً: الاستثناءات على قاعدة الإثبات بالأصل

1. القانون الإنجليزي: تحكم القانون الإنجليزي قاعدة الدليل الأفضل بالنسبة لقبول الأدلة أمام المحكمة والتي تتطلب وجود أصل المحرر لإثبات الحقيقة.

وقد أورد قانون الإثبات المدني لسنة 1968 بفصله 5 استثناءً من قاعدة ضرورة تقديم الأصل، وهو ان نسخ الوثائق الصادرة من الحاسب الآلي تكون مقبولة إذا أمكن إثبات تطابقها مع الأصول أمام المحكمة⁽⁵⁾.
من بعد هذا القانون صدر قانون 1995 والذي أورد بفصليه (8-9) إمكانية الاكتفاء بصورة الرسمية أو التي تعتبر جزءاً من سجل تجاري أو بالشهادة الشفوية لإثبات الأصل⁽⁶⁾.

2. القانون الأمريكي: تقتضي قواعد الإثبات الفيدرالية بضرورة تقديم الدليل الأصل، إلا أن الصورة يمكن الاستناد إليها كدليل إثبات على سبيل الاستثناء في حالات محددة من ذلك الصورة المطابقة للأصل يتم قبولها ومنحها نفس قيمة الأصل، كذلك حالة فقد الأصل أو تلفه يمكن الاكتفاء بالصورة كدليل إثبات شريطة ألا يكون الفقد والتلف للأصل يرجع للمدعي.

وفقاً لما سبق فإن أي نسخ للبريد الإلكتروني أو للوارد بصفحة الويب يعد بمثابة أصل بالإثبات متى كان مطابقاً وبمقتضى ذلك أن قواعد الإثبات الفيدرالية تميز الإثبات عن طريق الوثائق المعلوماتية.

1- أسامة أحمد شوقي، مرجع سابق، ص48.

2- تتعدد تشريعات القانون الأمريكي لاختلاف القواعد التي تطبقها المحاكم الفيدرالية عن تلك التي تطبقها المحاكم المحلية بكل ولاية، وتقتصر الدراسة على القواعد الفيدرالية للإثبات التي تطبق في جميع الولايات الأمريكية.

3- محمد حسام محمود لطفي، الحجية القانونية للمصغرات الفيلمية، دار الثقافة، ص82.

4- أسامة أحمد شوقي، مرجع سابق، ص53.

5- إيمان مأمون أحمد سليمان، مرجع سابق، ص235.

6- أسامة أحمد شوقي، نفس المرجع، ص49.

المبحث الثالث: حجية الكتابة الالكترونية (السجل أو السند)

ظل المحرر الورقي فترة طويلة من الزمن يعلو على المحررات الكتابية في إثبات الالتزام ولكن ينافس المحرر الورقي الآن نوع آخر هو المحرر الإلكتروني ما أدى إلى ظهوره هو ازدياد التعاقدات التي تتم من خلال وسائل الاتصال الحديثة.

في حالة حدوث نزاع بين محرر الكتروني ومحرر ورقي، وكان كلاهما يتضمنان نفس العقد، لكن كان هناك تعارض بينهما، فأى منهما سوف يرجح القاضي؟

المطلب الأول: قوة ثبوتية المحررات الالكترونية العرفية والرسمية

ينقسم المحرر الإلكتروني إلى محرر الكتروني رسمي ومحرر الكتروني عرفي مثل المحرر الورقي ولكل منهما حجية في الإثبات تختلف في القوة عن الآخر فالقوة الثبوتية للمحرر الرسمي أكبر من القوة الثبوتية للمحرر العرفي هذا ما تضمنته قوانين الإثبات الحديثة التي تناولت حجية المحررات الالكترونية في الإثبات.

الفرع الأول: القوة الثبوتية للمحرر الإلكتروني العرفي: المحرر العرفي⁽¹⁾ هو "المحرر الذي يصدر من الأفراد ولا يدخل موظف عام في تحريره"⁽²⁾. تعرض قانون اليونيسترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية لمسألة القوة الثبوتية للمحرر الإلكتروني العرفي، وذلك في المادة 9 منه حيث تضمنت حكمتين تم النص عليهما في الفقرة 1،2 فقد تضمنت المادة 1/9 مسألة قبول المحرر الإلكتروني في الإثبات، وأنه لا يجوز أن يحول أي حكم من أحكام قانون الإثبات من قبول المحرر الإلكتروني كدليل إثبات، ثم تعرضت الفقرة 2 لمسألة حجية المحرر الإلكتروني في الإثبات. بالتالي فالغرض من المادة 9 هو إقرار قبول المحرر الإلكتروني ومنحه حجية في الإثبات.

أولاً: إنكار المحرر الإلكتروني العرفي: تنص المادة 1/14 من قانون الإثبات على أنه: "يعتبر المحرر العرفي صادراً ممن وقعه مال لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة". معنى هذا النص أن المحرر العرفي له حجية مؤقتة على من وقعه إلى أن ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو توقيع"⁽³⁾.

يظهر الاختلاف بين المحرر الإلكتروني العرفي والمحرر الورقي العرفي في نقطة إذا لا يمكن تصور أن يطلب من يتمسك بمحرر الكتروني عرفي من المحكمة أن تأمر بتحقيق الخطوط وذلك لأن المحرر الإلكتروني غير مكتوب بخط المدين، بالتالي ما هو الحل في حالة إنكار المدين التوقيع الإلكتروني الموجود على المحرر الإلكتروني؟ هنا يختلف الحل على حسب حالتين⁽⁴⁾.

1- المشرعين المصري والإماراتي عندما استخدموا مصطلح "المحرر" في قانون الإثبات ويسمى بالفرنسية (écrit-acte) في حين استخدم المشرعان: الأردني والسوري مصطلح "السند"، ويسمى بالفرنسية (titre) أما المشرع التونسي فقد استخدم اصطلاح "الحجج المكتوبة"، والمشرع الكويتي استخدم مصطلح "الأوراق".

2- وفاء حلمي أبو جميل، محاضرات في انقضاء الالتزام وإثباته، 2005، بدون ناشر، ص152.

3- عبد الودود يحيى، الموجز في النظرية العامة للالتزامات، مرجع سابق، ص846.

4- سامح عبد الواحد التهامي، التعاقد عبر الانترنت، دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة الرقازيق، دار الكتب القانونية، مصر 2008، ص556.

الحالة الأولى: أن ينكر المدني أن التوقيع الإلكتروني الموجود على هذا المحرر الإلكتروني خاص به، في هذه الحالة سيكون الحال سهلاً، إذ يقع على عاتق من يتمسك بهذا المحرر أن يقوم بتقديم شهادة التصديق الإلكتروني الخاصة بالموقع.

الحالة الثانية: أن يعترف المدني أن هذا التوقيع الإلكتروني خاص به، لكن ينكر حصول التوقيع منه، هنا هذه الحالة مماثلة للحالة الخاصة بالتوقيع بالختم دون رضا صاحبه حيث يعترف صاحب الختم بان الختم الموجود على المحرر هو ختمه ولكنه ينكر أن يكون قام بصم بختمه على المحرر، بالتالي هذا كاف لثبوت حجية المحرر، ويجب على من يحتج عليه بالمحرر إذا أنكر التوقيع بختمه، أن يقيم الدليل على ما يدعيه وذلك بأن يقيم الدليل على كيفية وصول ختمه على هذا المحرر، وهذا يعتبر دعوى تزوير يجب أن يتم السير فيها بطريقها القانوني.

ثانياً: التاريخ الثابت للمحرر الإلكتروني العرفي: وفقاً للمادة 15 من قانون الإثبات المصري فإن المحرر العرفي لا يكون حجة على الغير من حيث التاريخ إلا منذ أن يكون له تاريخ ثابت، ويكون للمحرر تاريخ ثابت في حالات حددها القانون وهي:

* من يوم أن يقيد بالسجل المعد لذلك.

* من يوم أن يثبت مضمونه في محرر آخر ثابت التاريخ.

* من يوم أن يؤشر عليه موظف مختص.

* من ويم وفاة أحد من لهم على المحرر أثر معترف به من خط أو إمضاء أو بصمة أو من يوم أن يصبح مستحيلاً على أحد من هؤلاء أن يكتب أو يصم لعله في جسمه.

* من يوم وقوع أي حادث آخر يكون قاطعاً في أن المحرر قد صدر قبل وقوعه.

الحالة الأولى والثانية لا يمكن تصورها بالنسبة للمحرر الإلكتروني أما باقي المجالات يمكن تصورها إن مسألة ثبوت التاريخ بالنسبة للمحرر الإلكتروني يمكن حلها بسهولة من خلال الجهة التي يقوم بحفظ المحرر، إذا أنها تلتزم وفقاً للمادة 8 من اللائحة التنفيذية للقانون بتحديد تاريخ إنشاء المحرر الإلكتروني ذلك يعتبر شرطاً من شروط منح الحجية للمحرر الإلكتروني في الإثبات⁽¹⁾.

ثالثاً: السلطة التقديرية لقاضي الموضوع: المشرع الفرنسي ورغبة منه في حل المشكلات الناتجة عن إنكار المحرر الإلكتروني العرفي، فقد منح القاضي سلطة تقديرية واسعة في التأكد من نسبة هذا المحرر الإلكتروني للمدين، ومدى توافر الشروط التي تطلبها القانون في المحرر الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، لذلك أصدر المرسوم 1436 لسنة 2002⁽²⁾ فقرة إلى المادة 287 من قانون الإجراءات المدنية تنص على: "إذا كان الإنكار يرد على محرر أو توقيع الكتروني، فإن القاضي عليه أن يتحقق مما إذا كنت الشروط التي تم النص عليها في المادة 4/1316 من القانون المدني والخاصة بصحة المحرر والتوقيع الإلكتروني قد تحققت".

1- سامح عبد الواحد التهامي، نفس المرجع، ص 559.

2-décret n°2002-1436 du 3 décembre 2002.j.o.du 12 d Décembre 2002, p :20482, n° :7, disponible sur www.regifrance.gouv.fr

ونرى أن المشرع الجزائري يجب أن يقوم بإضافة نص إلى قانون التوقيع الإلكتروني يعطي القاضي السلطة التقديرية الواسعة في حالة إنكار المحرر أو التوقيع الإلكتروني حتى يستطيع القاضي الرجوع إلى سلطة التصديق الإلكتروني باعتبارها صاحبة الدور الأكبر في إثبات التعاقد الإلكتروني.

رابعاً: صور المحرر الإلكتروني العرفي: صور المحررات العرفية لا حجية لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل بتطبيق هذه القواعد على الصورة الإلكترونية للمحرر الإلكتروني العرفي وهي صورة لا تحمل توقيعاً "إلكترونياً" للمدني فإن هذه الصورة لا تتمتع بأي حجية في الإثبات.

أما بالنسبة للصورة الورقية للمحرر الإلكتروني وهي الورقة الناتجة عن طباعة المحرر الإلكتروني على دعامة ورقية فهي لا تتمتع بأي حجية في الإثبات وذلك لأنها لا تحمل توقيعاً إلكترونياً أو خطياً".

إذا تم نسخ المحرر الإلكتروني إلكترونياً، وتم التوقيع إلكترونياً على هذه الصورة الإلكترونية فإن هذه الصورة تعتبر أصلاً في هذه الحالة طالما تم التوقيع عليها إلكترونياً وتتمتع بنفس حجية الأصل.

الفرع الثاني: القوة الثبوتية للمحرر الإلكتروني الرسمي: وفقاً للمادة 10 من قانون الإثبات المصري، فإن المحرر الرسمي هو ذلك المحرر الذي يثبت فيه موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يده أو ما تلقاه من ذوي الشأن طبقاً للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه.

القانون المدني الفرنسي بعد تعديله بالقانون 230 لسنة 2000 منح حجية في الإثبات للمحرر الإلكتروني الرسمي وذلك في موضعين⁽¹⁾:

* المادة 2 نصت على أنه المادة 1317 (الخاصة بالمحرر الرسمي) يتم إضافة فقرة ثانية لها تنص على: "أنه أن يتم إنشاؤه على دعامة إلكترونية إذا تم إنشاؤه وحفظه وفقاً للشروط التي سوف يصدر بها المرسوم من مجلس الدولة".

* نص في المادة 4 والتي أضافت الفقرة 4 إلى المادة 1316 من القانون المدني على أنه إذا تم وضع التوقيع الإلكتروني بواسطة موظف عام فإنه يضيفي الرسمية على المحرر.

فالمحرر الرسمي يمكن أن يكون صادراً من موظف غير مختص بالتوثيق وذلك مثل أي محرر يصدر من جهة إدارية ويكون موقعا من الموظف المختص، وهذا ما أشارت إليه المادة 4/1316 من القانون المدني الفرنسي عندما أشارت إلى أن المحرر إذا تم التوقيع عليه إلكترونياً من موظف عام فإنه يكتسب صفة الرسمية. هذا ما اتجه إليه قانون التوقيع الإلكتروني المصري في المادة 15 منه.

أولاً: إنشاء المحرر الإلكتروني الرسمي: أصدر المشرع الفرنسي المرسوم رقم 973 لسنة 2005 حتى يسمح بتوثيق المحرر الإلكتروني، وأول أمر نص عليه المرسوم في المادة 16 هو ضرورة أن يقوم الموثق بإنشاء نظام المعالجة ونقل البيانات، هذا النظام يجب أن يتوافر فيه ثلاثة شروط⁽²⁾:

1. أن يتم اعتماده من المجلس الأعلى للموثقين.

1-Herbert(v), le preuve dans les télécommunication,op.cit.p44.

2-Samarq (N)., les actes authentiques électroniques , une réalité au 1 er février, art disponible sur www.droit-ntic.com ,la date de mise en ligne est 14 novembre.2005.

2. أن يتضمن سلامة وسرية محتويات المحررات التي يتم نقلها عبره.

3. أن يكون متصلًا مع الأنظمة الأخرى التي يتم إنشاؤها من قبل الموثقين، الآخرين في فرنسا.

الجدير بالذكر أن الموثقين في فرنسا قاموا بإنشاء شبكة داخلية بينهم تسمى "real" تسمح بتداول أي وثائق أو محررات بين الموثقين داخل هذه الشبكة، ووجود هذه الشبكة هو الذي شجع المشرع على إصدار المرسوم رقم 973 لسنة 2005.

ثانياً: حفظ المحرر الإلكتروني الرسمي: يلتزم الموثق بإنشاء فهرس الكتروني يقوم بتسجيل كل بيانات المحررات الإلكترونية الرسمية التي يقوم بإنشائها هذا الفهرس يكون موقعاً إلكترونياً من رئيس مجلس الموثقين يجب أن يتوافر في توقيعه الشروط التي تنص عليها القانون ويتضمن الفهرس تاريخ المحرر الإلكتروني الرسمي، طبيعة العقد وأسماء أطراف العقد، في حالة تدخل أكثر من موثق فإن الموثق الرسمي هو الذي يقع على عاتقه تسجيل المحرر في هذا الفهرس، هذا كله وفقاً للمواد 23-25 من المرسوم.

لم ينص المشرع المصري على مثل هذه القواعد التي تنص عليها المرسوم الفرنسي، والأمر يحتاج إلى تعديل في قانون 68 لسنة 1947⁽¹⁾.

ثالثاً: حجية البيانات الواردة في المحرر الإلكتروني الرسمي: طالما تم إنشاء المحرر الإلكتروني الرسمي وفق الشروط التي نص عليها القانون، فإنه يتمتع بنفس الحجية التي يتمتع بها المحرر الرسمي في قانون الإثبات.

أما الاختلاف فتختلف حجية البيانات الواردة في المحرر الرسمي بالنسبة للبيانات التي تحقق الموثق منها بنفسه وتشمل التاريخ المكان وحضور ذوي الشأن وتوقعاتهم وتوقيع الموثق والبيانات الخاصة بإتمام الإجراءات التي يتطلبها القانون وما صدر عن ذوي الشأن ويدركها الموثق بالسمع أو البصر فإن هذه البيانات السابقة تتمتع بحجية على الكافة، أما للنوع الثاني من البيانات المتعلقة بمضمون ما أفاده الأطراف أمام الموثق، هذه البيانات لا تتمتع بالحجية السابقة، إذ يجوز الطعن عليها بغير طريق الطعن بالتزوير، تقتصر هذه الحجية على الأطراف وخلفائهم العام والخاص أما بالنسبة للغير فإن ما أفاده صاحب الشأن لا يكون حجة عليهم إذا أنكره.

رابعاً: حجية صورة المحرر الإلكتروني الرسمي: نصت المادة 37 من المرسوم على الأحكام الخاصة بتكوين صورة الكترونية من المحرر الرسمي سواء كان ورقياً أو إلكترونياً: "فيجوز للموثق أن يقوم بتسليم صورة الكترونية لأصل محرر ورقي رسمي أو محرر الكتروني رسمي".

في كلا الحالتين يجب توافر عدة بيانات في هذه الصورة:

أ. تاريخ إنشاء هذه الصورة الإلكترونية.

ب. التوقيع الإلكتروني للموثق وإن توافر في هذا التوقيع كل الشروط التي تتطلبها القانون.

ج. صورة رقمية من الختم الخاص بالموثق وهذه الصورة تتم إما عن طريق المساح الضوئي أو الشاشة القابلة للكتابة عليها.

1- سامح عبد الواحد التهامي، مرجع سابق، 2008، ص 569.

د. إشارة من الموثق على أن هذه الصورة الالكترونية مطابقة تماما للأصل الموجود لديه.

والجديد الذي سمح به المرسوم هو أن يتم تسليم هذه الصورة الالكترونية للمحرر الرسمي بطريقة الكترونية لكن مشروط بعدة شروط تقنية من بينها توافر الظروف الفنية والتقنية التي تسمح بالحفاظ على سلامة الصورة الالكترونية أثناء نقلها من الموثق إلى المستلم.

المطلب الثاني: التنازع بين المحرر الورقي والمحرر الإلكتروني

هذا النوع من التنازع هو شكل جديد من أشكال التنازع بين المحررات الكتابية لم يكن موجودا من قبل، وهذا راجع إلى أن القانون أعطى للمحرر الإلكتروني الذي تتوفر فيه كل الشروط التي تنص عليها حجية مساوية للمحرر الورقي.

وضعت المادة 1316-2 من القانون المدني الفرنسي بعد إضافتها بالقانون 230 لسنة 2000 حلا لهذه المشكلة، حيث نصت على أن: "يفصل القاضي في التنازع القائم بين الأدلة الكتابية بكل الوسائل الممكنة عن طريق ترجيح الدليل الأقرب إلى الاحتمال أياً كانت الدعامة المستخدمة في تدوينه ما لم يكن هناك نص أو اتفاق بين الأطراف".

الفرع الأول: وجود نص أو اتفاق ينظم تنازع المحررات: إذا كان هناك تنازع أو تعارض بين محرر الكتروني ومحرر ورقي بالنسبة لذات العقد، فإن القاضي يرجع أولاً إلى القانون ويعمل بالنص، أما إذا كان اتفاق بين الطرفين في هذه الحالة يتقيد بهذا الاتفاق إذا كان صحيحاً.

أولاً: وجود نص ينظم تنازع المحررات: النص القانوني يعطي الأفضلية لأحد المحررين على الآخر، فيجب على القاضي في هذه الحالة أن يعمل إثر النص، فمثلاً إذا كان أحد المحررين محرراً رسمياً والآخر عرفياً، وهناك تعارض بينهما، فوفقاً للقانون، المحرر الرسمي أقوى من المحرر العرفي في الحجية، بالتالي يجب على القاضي أن يأخذ بما هو ثابت في المحرر الرسمي⁽¹⁾. فإذا كان هناك محرر رسمي الكتروني ومحرر ورقي عرفي وكان مضمون المحرران به تعارض، فإن القاضي يأخذ بما هو وارد في المحرر الإلكتروني الرسمي.

ثانياً: وجود اتفاق ينظم تنازع المحررات: نجد أن محكمة النقض الفرنسية قد أشارت في كثير من أحكامها إلى أن قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها⁽²⁾.

بالنسبة للقانون الفرنسي، فإن المادة 1316/2 من القانون المدني بعد إضافتها بالقانون 230 لسنة 2000 قد اعترفت صراحة بصحة الاتفاقات المتعلقة بتنظيم مسائل الاثبات الموضوعية، كما أن الفقه والقضاء كان يعترف صحة مثل هذه الاتفاقيات قبل إضافة هذه المادة.

بالتالي فإنه وفقاً للقانون الفرنسي فللمتعاقدين الحق في تنظيم قواعد الاثبات الموضوعية اتفاقاً وإذا وجد مثل هذا الاتفاق فإن للقاضي سلطة تقديرية واسعة في الحكم بمدى صحة هذا الاتفاق من عدمه، فالشرط الخاص

1-CAPRIOILI Eric ;, écrit et preuve électroniques dans la loi n :2000.230.du 13 mars, 2000, art.

2- سامح عبد الواحد التهامي، مرجع سابق، ص605.

بالإثبات والوارد في عقد بين الطرفين، يمكن أن يعتبر شرطاً تعسفياً وفقاً للمادة 1/132 من قانون الاستهلاك الفرنسي هذا الشرط يكون باطلاً وفقاً لأحكام القانون الفرنسي للقاضي يحكم بالبطلان لأن الشرط تعسفي. وإذا توافر في اتفاق الإثبات خصائص عقد لاذعان وفقاً للمادة 100 من القانون المدني المصري فللقاضي إن كان هناك شرط تعسفي في هذا الاتفاق أن يعطي لطرف المدعى من هذا الشرط وفقاً للمادة 149 من القانون المدني، بالتالي فإن اتفاق الإثبات يخضع للسلطة التقديرية للقاضي فله أن يحكم باعتبار الشرط الوارد في هذا الاتفاق شرط تعسفي وبالتالي يحكم ببطلانه وفقاً للقانون الفرنسي، أو يعني الطرق المدعى منه في القانون المصري، أما إذا حكم القاضي باعتبار اتفاق الإثبات صحيحاً، فإنه يأخذ بما ورد به من إعطاء أفضلية لأحد المحررين على الآخر، فإذا كان هذا الاتفاق ينص على أن الإثبات لا يكون إلا بالمحرر الإلكتروني وأنه يستبعد الورقي، ففي هذه الحالة يجب إعطاء الأفضلية للمحرر الإلكتروني والأخذ بما ورد فيه وإذا كان الاتفاق بالعكس فإن القاضي سيعطي الأفضلية للمحرر الورقي ويأخذ بما ورد فيه.

الفرع الثاني: عدم وجود نص أو اتفاق ينظم تنازع المحررات: لنفرض أن القاضي أمامه محرر إلكتروني مقدم من أحد أطراف النزاع ومحرر ورقي مقدم من الطرف الآخر، كلاهما يتعلق بذات العقد وهو مبرم عبر الإنترنت ويوجد اختلاف في مضمون المحررين، والمشكلة هنا أنه لا يوجد أي نص أو أي اتفاق بين أطراف النزاع ينظم هذه المسألة هنا يقع على عاتق القاضي تحديد المحرر الأقرب إلى الاحتمال أي الذي يأخذ بمضمونه، يتمتع القاضي في ذلك بسلطة تقديرية واسعة غير خاضعة لرقابة محكمة النقض، طالما أقام قضاءه على أسباب سائغة⁽¹⁾.

إذا كانت المحررات متساوية من حيث القوة، واستوفى كل محرر شروط اعتباره دليل كتابي كامل وكان مضمون أحدها متعارضاً لأخذ، فإن التنازع يثور، وعلى القاضي أن يتمتع بسلطة تقديرية واسعة لتحديد ما هو الدليل الأقرب للحقيقة وأن يستعين في ذلك بكافة الوسائل لتكوين عقديته فله أن يستعين بخبير، ويستعين بتاريخ المحرر..⁽²⁾

المطلب الثالث: طرق الطعن في صحة المحررات الإلكترونية

لم يتعرض المشرع الأردني والمصري لكيفية الطعن بالمحررات الإلكترونية العرفية، منها والرسمية، بل اكتفى المشرع المصري بنص المادة 17 من قانون التوقيع الإلكتروني الذي أحال. بموجبه إلى نصوص قانون الإثبات. المحررات العرفية يمكن إنكارها وعدم الاعتراف بها كما يمكن الطعن بها بالتزوير إذا أقر الموقع بصحة المحرر الإلكتروني صراحة أو ضمناً، أما المحررات الرسمية فلا يجوز الطعن بها إلا بالتزوير.

الفرع الأول: الادعاء بتزوير المحررات الرسمية والعرفية الإلكترونية: الادعاء بالتزوير هو مجموعة من الإجراءات التي أوجبهها القانون لإثبات تزوير المحررات الرسمية أو العرفية⁽³⁾.

1- علي السيد قاسم، بعض الجوانب القانونية للتوقيع الإلكتروني، مجلة القانون، كلية الحقوق، القاهرة، 2002، ص38.

2- CAPRIOILI Eric., écrit et preuve électroniques dans la loi n° : 230 du 13 mars.2000, art précis

3- الأنصاري حسن النيداني، القاضي والوسائل الإلكترونية الحديثة، درا الجامعة الجديدة، 2009، ص132.

والإدعاء بالتزوير على المحررات الرسمية وتحديدًا على البيانات التي قام الموظف العام بإثباتها في حدود مهمته، أو وقعت من ذوي الشأن بحضوره وذلك وفق ما ورد بنص المادة 7 من قانون البيانات الأردني وفي المادة 10 إثبات مصري، والبيانات التي أثبتها الموظف العام هي حجية على الكتابة بالتالي من أراد أن لا يعترف بها وجب عليه أن يطعن بها بالتزوير، كما هو الحال بالنسبة لتاريخ المحرر الرسمي سواء العادي أو الإلكتروني وكذلك إثبات حضور الأطراف لدى كاتب العدل وتوقيع الأطراف فهذه الوقائع لا يطعن بها إلا تزويرًا سواء أوردت في محرر رسمي تقليدي أم الكتروني⁽¹⁾.

عرف المشرع الأردني في التزوير في قانون العقوبات بأنه: "تحريف مفتعل للحقيقة في الواقع والبيانات التي يراد إثباتها بصك أو مخطوط يحتج بما نجم أو يمكن أن ينجم عنه ضرر مادي أو مقبول أو اجتماعي". ويتم التزوير إما بإضافة بيانات لم تكن موجودة أصلاً أو بحذف بيانات ضرورية كانت موجودة أو تغيير وتبديل بعض البيانات وذلك بحذف بيان وإضافة آخر بدلاً منه، وطالما أن السند الإلكتروني يتضمن كتابة فإن من الممكن أن يتعرض للتزوير لسهولة القيام به.⁽²⁾

قد تعرض المشرع الأردني والمصري في قانون المعاملات الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني لجريمة تزوير المحررات الإلكترونية⁽³⁾. ولم ينظم كلا المشرعين لإجراءات الطعن بالتزوير بالتالي فإنه لا بد من اللجوء إلى الطرق الواردة في قانون الإثبات المصري والبيانات الأردني ومواءمتها مع طبيعة المحررات الإلكترونية أي تطبيق هذه النصوص بما يتفق مع طبيعة المحررات الإلكترونية ما يهمننا في هذا المقام هو إمكانية قيام من احتج عليه بسند الكتروني أي يدعي تزوير هذا المستند أو التوقيع وعندها فإن على المحكمة التحقق من صحة هذا الادعاء بالطرق التي حددها القانون، سواء باللجوء إلى الخبرة والمضاهاة واستعمال وسائل تقنية وفنية في هذا الخصوص، أو ينقل عبء الإثبات للطرف الآخر ويشار هنا إلى أن قانون العقوبات يعاقب على التزوير في المستندات الرسمية والخاصة والتي يعد فيها السند الكترونياً.⁽⁴⁾

لا بد من التأكيد أن الادعاء بالتزوير قد يتخذ شكلاً جنائياً، وأن يقوم الخصم برفع دعوى جزائية أمام المدعي العام أو النيابة العامة للطعن به، كما قد يتخذ شكل الادعاء المدني بالتزوير ويتبع في ذلك الإجراءات السالفة الواردة في قانون الإثبات، حيث إن المشرع المصري نظم إجراءات الطعن بالتزوير الجنائي في المادة 23 من قانون التوقيع الإلكتروني وأتى على ذكر بعض صور هذا التزوير، كأن يتم التزوير بالاصطناع أو التعديل أو التحوير وترك المشرع الباب مفتوحاً أمام ظهور أي طريقة قد تعززها التكنولوجيا حديثاً فأضاف عبارة (أو

1- يوسف أحمد النوافلة، الإثبات الإلكتروني في المواد المدنية والمصرفية، دار الثقافة للطباعة الأولى، الإصدار، 2012، ص 290.

2- المادة 260 من قانون العقوبات الأردني ويقابلها نص المادة 211، 212، وما بعدها من قانون العقوبات المصري والذي لم يورد تعريفاً للتزويد كما فعل المشرع الأردني.

3- يوسف أحمد النوافلة، نفس المرجع، ص 292.

4- وهي عقوبات وردت في المواد 260 حتى 271 من قانون العقوبات الأردني، ويقابلها المواد 211-215 من قانون العقوبات المصري.

أي طريق آخر) إلا أن المشرع المصري لم ينظم طرق الطعن بالتزوير الإلكتروني المدني وأحال بذلك لقانون الإثبات وكان من الأجدر به أن ينظم هذه الطرق لاختلاف طبيعة المحرر الإلكتروني عن المحرر الورقي⁽¹⁾.

الفرع الثاني: سلطة المحكمة في تقدير مدى صحة المحررات الإلكترونية: لم يبين المشرع الأردني في قانون البيانات أو المعاملات الإلكترونية سلطة القاضي في تقدير قيمة السند الإلكتروني الذي تعرض إلى محو أو كشط أو إضافة كما فعل المشرع الأردني والعراقي بهذا الصدد، والذي أعطى القاضي حرية تقدير قيمة السند الذي تعرض للتزوير سواء بإسقاط قيمته في الإثبات مع وجوب تعليل ذلك في القرار فتتص المادة 2/35 من قانون البيانات العراقي على أنه: "للمحكمة أن تقدر ما يترتب على الكشط والمحو والتحشية وغير ذلك من العيوب المادية في السند من إسقاط قيمته في الإثبات أو إنقاص هذه القيمة على أن تدل على صحة وجوب العيب في قرارها بشكل واضح"⁽²⁾. تنص المادة 28 من قانون الإثبات المصري على أن: "للمحكمة أن تقدر ما يترتب على الكشط والمحو والتحشية وغير ذلك من العيوب المادية في المحرر من إسقاط قيمته في الإثبات أو إنقاصها". وهذا النص الذي لم نجد ما يقابله في قانون البيانات الأردني الذي أعطى صلاحية تقديرية واسعة للمحكمة لتقدير قيمة الدليل الكتلي الإلكتروني والعادي في الإثبات فقد يدعي أحد الأطراف كما أسلفنا تزوير مستند الكتروني، فهنا أعطى المشرع المحكمة صلاحية في تقدير قيمة السند الإلكتروني في الإثبات فقد تقرر المحكمة إسقاط السند نهائياً من عداد البيانات وقد تعطيه قيمة ناقصة في الإثبات على صحة الاتجاه الذي أخذ به وذلك ببيان العيوب التي اعترت السند الإلكتروني وأثرت على قيمته في الإثبات⁽³⁾.

يتضح من النصوص السابقة أن المحكمة تتمتع بصلاحيات واسعة في تقدير صحة السند الإلكتروني المدعى تزويره، إلا أن ذلك يجب أن يكون بقرار معلل وان توضح المحكمة العيوب التي أصابت السند ودعت إلى إسقاط قيمته أو إنقاصها، لا أن يكون رأيها مطلقاً في ذلك دون تعليل أو تسيب.

يلاحظ بأنه من الممكن أن يتقدم الخصوم إلى المحكمة بمحرر عرفي الكتروني ومحرر عرفي ورقي، ويبقى دور القاضي فيما بعد للفصل في هذا الأمر، إن التشريع سواء الجزائري أو الأردني أو المصري أو المقارن قد سوى بين حجية المحرر العرفي الإلكتروني والورقي بالرغم من قيام قرينة الوثوقية إلى جانب المحرر الإلكتروني إلا أن كلا المحررين متساويين في القيمة القانونية أمام القاضي ولم يمنح أي تشريع الأفضلية للمحرر الإلكتروني العرفي بالرغم من قيام قرينة الصحة إلى جانبه، فإذا توافرت حجية كلا المحررين وكانا متعارضين معا في مضمونهما، فإنه لا أفضلية لسند على آخر، لكن يقوم القاضي بالترجيح بينهما وفقاً لواقع الدعوى والبيانات الواردة فيها والمحرر الذي يراه القاضي أقرب إلى الحقيقة من الآخر دون أدنى تفضيل بينهما.

1- الأنصاري حسن النيداني، مرجع سابق، ص 132-135.

2- عباس العبودي، الحجية القانونية لوسائل التقدم العلمي في الإثبات المدني، دار النفاة، 2002، ص 124.

3- يوسف أحمد النوافلة، مرجع سابق، ص 296.

أما إذا كان هناك اتفاق بين الأطراف على ترجيح المحرر الإلكتروني على المحرر الورقي أو العكس فإن القاضي في هذه الحالة يأخذ باتفاق الطرفين ويرجح المحرر الذي اتفق الأطراف على ترجيحه على الآخر، أما المشرع الفرنسي فقد ترك سلطة الترجيح بين الأدلة المتساوية في الحجية لضمير القاضي⁽¹⁾.

الفصل الثاني: التوقيع الإلكتروني

على الرغم من المكانة المتميزة التي يحتاجها التوقيع فيها يتعلق بالاعتراف بالحجية للورقة العرفية وإجماع القضاء على اعتباره الشرط الجوهرى الوحيد لصحتها و اعتبار دليلا كاملا في الإثبات، إلا أن كل من المشرع أو القضاء لم يورد تعريفا لماهية التوقيع، الأمر الذي حدا بالفقه إلى بذل الجهد في محاولة لوضع مفهوم للتوقيع. هناك من يعرف التوقيع بأنه، التأشير أو وضع علامة على السند للتعبير عن القبول بما ورد فيه.

الحاصل أن معظم المعاملات المالية والتجارية تتم بواسطة وسائل الاتصال الحديثة، معتمدة في ذلك على الكتابة الإلكترونية والمحركات الإلكترونية، لهذا من الضروري توثيق هذه المحركات من أطراف التعاقد، وذلك بواسطة التوقيع الإلكتروني. لهذا الغرض نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: مفهوم التوقيع الإلكتروني، صورته ووظائفه.

المبحث الثاني: شروط التوقيع الإلكتروني، دوره في الإثبات ونطاق حجتيته.

المبحث الثالث: الحماية القانونية للتوقيع الإلكتروني.

المبحث الأول: مفهوم التوقيع الإلكتروني، صورته ووظائفه

التوقيع الإلكتروني هو كل كتابة مدرجة في شكل الكتروني وتتخذ هيئة حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات ويمكن عن طريقها نسبة هذه الكتابة إلى موقعها ويختلف التوقيع الإلكتروني عن الخط التقليدي في الناحيتين: فمن ناحية الشكل: فالتوقيع الإلكتروني هو نتاج حركة يد الموقع في صورة إمضاء أو بصمة عبر وسيط مادي يتم عبر وسيط الكتروني عن طريق جهاز الحاسب الآلي.

أما من ناحية الخصائص المادية: فالتوقيع الإلكتروني عبارة عن بيانات مدونة على وسائط الكترونية وللقاضي سلطة واسعة في تقدير مدى قيمة الدليل الإلكتروني المقدم أمامه وفي مراعاة توفر ضوابط الكتابة الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم التوقيع الإلكتروني

يتجه الواقع العملي إلى إدخال طرق ووسائل حديثة في التعامل لا تتفق تماما مع فكرة التوقيع التقليدي، وفي ظل هذه الظروف قد لا نجد التوقيع التقليدي له مكان أمام انتشار نظم المعالجة الإلكترونية للمعلومات، التي بدأت تغزو العالم وتعتمد اعتمادا كليا على الآلية، ولا مجال للإجراءات اليدوية في ظلها.

الفرع الأول: مفهوم التوقيع الإلكتروني في النظام الانجلوسكسوني: لم يرد في قانون الأمم المتحدة النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لعام 1996 تعريفا للتوقيع الإلكتروني واكتفى في المادة السابعة منه بتحديد الشروط الواجب توافرها في التوقيع. إلا أنه بتاريخ: 05 جويلية 2001 صدر قانون الأمم المتحدة النموذجي بشأن

1- تامر محمد سليمان الدماطي، مرجع سابق، ص835.

التوقيعات الالكترونية⁽¹⁾ والذي تضمن في المادة 2/أ تعريف التوقيع الالكتروني بأنه: "بيانات في شكل الكتروني مدرجة في رسالة بيانات، أو مضافة إليها أو مرتبطة بها منطقياً يجوز أن تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة لرسالة البيانات، ولبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات". وقد ورد في الفقرة (د) من هذه المادة تعريف الموقع بأنه: "شخص حائز على بيانات إنشاء توقيع، ويتصرف إما بالأصالة عن نفسه، وإما بالنيابة عن الشخص الذي يمثله".

يتضح مما سبق أن هذا القانون قد وضع المقصود بالتوقيع الالكتروني وحدد الشروط الواجب توافرها فيه على نحو يتفق مع مفهوم وشروط التوقيع التقليدي كما أنه يستوي أن يكون الشخص الموقع شخصاً طبيعياً أو معنوياً، وأنه يجوز للشخص أن يقوم بالتوقيع بنفسه أو بواسطة شخص يمثله قانوناً. كما عرف الفقه الأمريكي التوقيع الالكتروني بأنه: "وحدة قصيرة من البيانات التي تحمل علاقة رياضية مع البيانات الموجودة في محتوى الوثيقة".

أما القانون الأمريكي الصادر في 30 جوان 2000 فقد عرف التوقيع الالكتروني بأنه: "شهادة رقمية تصدر عن إحدى الهيئات المستقلة وتميز كل مستخدم يمكن أن يستخدمها في إرسال أي وثيقة أو عقد تجاري أو تعهد أو قرار".⁽²⁾

الفرع الثاني: مفهوم التوقيع الالكتروني في النظام اللاتيني: بتاريخ 13 ديسمبر 1999 صدر التوجيه الأوربي رقم 99-1993 بشأن التوقيع الالكتروني⁽³⁾ وتنص المادة 1/2 منه على أن التوقيع الالكتروني هو: "عبارة عن بيان أو معلومة معالجة الكترونياً ترتبط منطقياً بمعلومات أو بيانات الكترونية أخرى (كرسالة أو محرر) والتي تصلح كوسيلة لتمييز الشخص وتحديد هويته".

قد أضفى هذا التوجيه على التوقيع الالكتروني نفس الحججة القانونية في الإثبات الممنوحة للتوقيع التقليدي كما تبني مفهومها واسع للتوقيع الالكتروني حيث جاء عاماً وشاملاً لجميع صور التوقيع والتي من شأنها أن تحدد صاحب التوقيع، وتميزه عند استخدام تقنيات الاتصال الحديثة.

بيد أن هذا التوجيه قد ميز بين: التوقيع الالكتروني المتقدم و التوقيع الالكتروني البسيط، فالأول هو الذي يكون معتمداً من أحد مقدمي خدمات التصديق الالكتروني، ويمنح شهادة تفيد صحة هذا التوقيع، وذلك بعد التحقق من نسبة التوقيع إلى صاحبه.⁽⁴⁾

1- صدر هذا القانون من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الدورة 34، المعقودة في فيينا في الفترة من 25 إلى 13 جويلية 2001 ويمثل هذا القانون مجموعة من القواعد التي ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تضعها في الاعتبار عند تعديل قوانينها الحالية، أو وضع قوانين جديدة بشأن تنظيم المعاملات والتوقيعات الالكترونية.

2- إبراهيم بن شابع العقيل وسليمان بن محمد بن الشد، التوقيع الالكتروني وأثره في إثبات الحقوق والالتزامات بين الشريعة الإسلامية والنظم والقواعد القانونية، قاضيان بدويان المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة في ندوة التوقيع الالكتروني، والمنعقدة في الرباط المملكة المغربية في جوان 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، 2008، ص: 220.

3- يتكون هذا التوجيه من خمس عشرة مادة، متبوعة بأربعة ملاحق ووفقاً لأحكام هذا التوجيه فإنه ينبغي على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكامه وتطوير قوانينها الداخلية لتتواءم معه في مدة أقصاها 18 شهراً من تاريخ نفاذ هذا التوجيه، أي بتاريخ 19 جويلية 2001.

4- سمير حامد عبد العزيز الجمال، التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، مرجع سابق، ص 208.

ووفقاً لنص المادة 2-2 من هذا التوجيه، فإنه ينبغي أن يتوافر في التوقيع المتقدم المتطلبات الآتية:

* أن يكون قادراً على تحديد شخصية الموقع، ومميزاً له عن غيره من الأشخاص.

* أن ينشأ باستخدام وسائل وإجراءات تقنية تقع تحت سيطرة الموقع.

* أن يرتبط بالمعلومات التي يتضمنها المحرر الإلكتروني بطريقة تسمح بكشف أية محاولة تعديل هذه البيانات⁽¹⁾

متى توافرت هذه الشروط يكون للتوقيع المتقدم الحجية القانونية الكاملة في الإثبات.

أما التوقيع البسيط فيتمتع بالحجية القانونية في حالة عدم إنكاره، وفي حالة إنكاره يقع على عاتق من يتمسك به إقامة الدليل بأنه قد تم بطريقة تقنية موثوق بها، وفي حالة ما إذا وجد ازدواجية بين توقيعين الإلكترونيين، أحدهما: متقدم والآخر بسيط، فإن الأولوية تكون للأول لأنه يتمتع بعناصر أمان وثقة لا تتوافر في النوع الثاني.

يتضح مما سبق أن التوجيه الأوربي قد وضع تعريفاً "وصفياً" للتوقيع، يسمح بالاعتراف به بمجرد أدائه لوظائفه وهي تمييز وتحديد هوية موقعه.⁽²⁾ كما أنه قد أنشأ قرينة قانونية بسيطة على صحة التوقيع، وحجيته القانونية في الإثبات، بشرط أن يتم تقديم شهادة باعتماد، التوقيع من جهة ومتخصصة تخضع في إنشائها، وممارستها لعملها لرقابة الدولة.

على الرغم من أن التقنين المدني الفرنسي قد أشار إلى التوقيع في العديد من المراسيم⁽³⁾ والمواد إلا أنه لم يكن قد وضع تعريفاً له، إلى أن صدر القانون رقم 230/200 بشأن التوقيع الإلكتروني، حيث جاءت المادة 4/1316 وأشارت إلى تعريف التوقيع بأنه: "التوقيع الضروري لإكمال التصرف القانوني، والذي يحدد هوية من يحتج به عليه، ويعبر عن رضا الأطراف بالالتزامات الناشئة عن هذا التصرف وعندما يتم التوقيع بمعرفة موظف عام يكون التصرف رسمياً. عندما يكون التوقيع إلكترونياً، ينبغي استخدام وسيلة آمنة لتحديد الشخص بحيث تضمن صلته بالتصرف الذي وقع عليه..."

يتضح أن المشرع الفرنسي قد وضع مفهوماً موسعاً للتوقيع ولم يفرق بين التوقيع التقليدي والإلكتروني، حيث يكون لكل منهما نفس الحجية القانونية في الإثبات، طالما كان هذا التوقيع يميز صاحبه، ويتم بإجراءات آمنة تضمن سرية بيانات هذا التوقيع بالتالي فإن معظم الدول الأوروبية قامت في تعريفها للتوقيع الإلكتروني بنقل التعريف الوارد بتوجيه اللجنة الأوروبية رقم 93-1999 ومن بين تلك الدول نذكر منها النمسا حيث صدر قانون خاص بالتوقيع الإلكتروني في 01 جانفي 2000، وفي بلجيكا صدر قانون في 30 نوفمبر 2001، في الدانمارك القانون رقم 417 في 31 ماي 2000، في أيرلندا أيضاً تم نقل هذا التوجيه بالقانون رقم 27 لسنة 2000 الخاص بالتجارة الإلكترونية وكذلك إنجلترا نقلت توجيهه بالقانون الخاص بالتجارة الإلكترونية.⁽⁴⁾

1 FAUSSE Yanaon: La signature électronique, DUNOD, Paris, 2001, P.87ets.

2- حسن عبد الباسط جمعي، إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الانترنت، مرجع سابق ص 94-95

3- بتاريخ 30 مارس 2001 صدر المرسوم رقم 2001-272 والذي يتضمن القواعد والأحكام بشأن حماية وأمن بيانات التوقيع الإلكتروني. بتاريخ 18 أبريل 2002 صدر أيضاً المرسوم رقم 2002-535 والذي يتضمن القواعد والأحكام الخاصة بحماية وأمن عرض المنتجات وأنظمة المعلومات.

4- إيمان مأمون أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 250

الفرع الثالث: التنظيم القانوني للتوقيع الإلكتروني في التشريعات العربية: سنعرض لمفهوم التوقيع الإلكتروني في الدول العربية التي أصدرت قوانين لتنظيم التوقيع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية وذلك على النحو التالي:
أولاً: في الجزائر: عرف المشرع الجزائري التوقيع الإلكتروني حسب المرسوم التنفيذي رقم 07-162 مؤرخ في 30 ماي 2007، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 09 ماي 2001 والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، وحسب المادة 3 مكرر يقصد بالتوقيع الإلكتروني: "معطى ينجم عن استخدام أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين 323 مكرر و323 مكرر 1 من الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975".⁽¹⁾

ثانياً: في تونس: لم يرد نص في القانون التونسي رقم 8 لسنة 2000 بشأن المبادلات والتجارة الإلكترونية يتضمن تعريفاً للتوقيع الإلكتروني واكتفى بتعريف العناصر المؤدية له، حيث تناولت المادة الثانية منه تعريف منظومة أحداث الإمضاء بأنها: "مجموعة وحيدة من عناصر التشفير الشخصية أو مجموعة من المعدات الشخصية المهيأة خصيصاً لإحداث إمضاء إلكتروني".

كما ورد في ذات المادة تعريف منظومة التدقيق في الإمضاء بأنها: "مجموعة من عناصر التشفير العمومية أو مجموعة من المعدات التي تمكن من التدقيق في الإمضاء الإلكتروني".

ثالثاً: في المملكة الأردنية الهاشمية: عرف المشرع الأردني التوقيع الإلكتروني في المادة الثانية من القانون رقم 85 لسنة 2001 بشأن المعاملات الإلكترونية بأنه: "الأصوات الإلكترونية أو الرموز أو المعالجة أو التشفير الرقمي التي تبيّن هوية الشخص المعني الذي وضع هذه الإشارات على المستند من أجل توقيعه وبغرض الموافقة على مضمونه". ووفقاً للمادة 7 من ذات القانون فقد منح المشرع الأردني الحجية القانونية الكاملة للتوقيع الإلكتروني شأنه في ذلك شأن التوقيع التقليدي.

رابعاً: في الإمارات العربية المتحدة: عرف المشرع الإماراتي التوقيع الإلكتروني في المادة الثانية من القانون رقم 2 لسنة 2002 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية بأنه: "توقيع مكون من حروف أو أرقام أو رموز أو صوت أو نظام معالجة ذي شكل إلكتروني وملحق أو مرتبط منطقياً برسالة إلكترونية وممهور بنية توثيق أو اعتماد تلك الرسالة".

خامساً: في مملكة البحرين: عرف المشرع البحريني التوقيع الإلكتروني في المادة الأولى من قانون التجارة الإلكترونية الصادر في 14 سبتمبر 2002 بأنه: "معلومات في شكل إلكتروني تكون موجودة في سجل إلكتروني أو مثبتة أو مقترنة به منطقياً، ويمكن للموقع استعمالها لإثبات هويته".

سادساً: في جمهورية مصر العربية: عرف المشرع المصري التوقيع الإلكتروني في المادة 1/ج من القانون رقم 15 لسنة 2004 بشأن تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بأنه: "ما يوضع

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37 المؤرخة في 7 جوان 2007 ص 12-13.

على محرر الكتروني ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها، ويكون له طابع منفرد يسمح بتحديد شخص الموقع ويميزه عن غيره".

سابعاً: في المملكة العربية السعودية: فقد عرف مشروع نظام التعاملات الالكترونية السعودي التوقيع الالكتروني بأنه: "بيانات الكترونية مدرجة في معامل الكتروني (أو مضافة إليه أو مرتبطة به منطقياً) تستخدم لإثبات هوية الموقع وموافقته على التعامل الالكتروني واكتشاف أي تعديل يطرأ على هذا التعامل بعد التوقيع عليه".⁽¹⁾

المطلب الثاني: صور التوقيع الالكتروني.

أوجدت التقنيات الحديثة صوراً عديدة من التوقيعات الالكترونية لمحاولة استيفاء التوقيع الالكتروني للشروط اللازم توافرها في التوقيع التقليدي وبالتالي اعتماده والاعتداد به قانوناً. هذه الصور هي التوقيع البيومتري الذي يعتمد على الصفات والخصائص الجسدية والسلوكية للشخص، والتوقيع بالقلم الالكتروني، والتوقيع الكودي أو السري والتوقيع الرقمي التي تعتمد على التشفير وربطه بمفاتيح خاصة لفك الشفرة.

الفرع الأول التوقيع البيومتري: يتم التوقيع البيومتري بأحد الخواص المميزة لكل شخص⁽²⁾، أي استخدام هويته، لذا يطلق عليه التوقيع بالخواص الذاتية. تعتمد هذه الصورة على حقيقة علمية هي أن لكل شخص صفات ذاتية خاصة به تختلف من شخص إلى آخر تتميز بالثبات النسبي، فالصفات الجسدية أو البيومترية التي يعتمد عليها التوقيع البيومتري متعددة من أهمها: البصمة الشخصية، بصمة شبكية العين، بصمة الصوت، بصمة الشفاه، خواص اليد البشرية، التوقيع الشخصي...

يؤخذ على هذا التوقيع أنه بالرغم من دقته والأمان والثقة المتوافرة به، إلا أنه ليس بعيداً عن التزوير فيمكن: تسجيل بصمة الصوت ثم إعادة بثها، طلاء الشفاه بمادة معينة تجعلها مطابقة للبصمة الأصلية كذلك تزوير بصمة العين بتقليدها عن طريق بعض أنواع العدسات اللاصقة... بل إن هناك إمكانية خضوع الذبذبات الحاملة للصوت أو الصورة للنسخ وإعادة الاستعمال مما يؤدي لافتقارها للأمن والسرية⁽³⁾. وعليه فإن كل وسيلة تقوم بوظيفتي التوقيع وهما تعيين صاحبها والتأكد من انصراف إرادته إلى الالتزام بمضمون ما وقع عليه تصلح لأن تكون توقيعاً.

1- رشيد لكتامي، التوقيع الالكتروني وحججه في الإثبات، ورق عمل مقدمة في ندوة التوقيع الالكتروني، المنعقدة في الرباط، المملكة المغربية في جوان 2006، عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، عنوان: النظم والقواعد القانونية للتجارة الالكترونية، 2008، ص 221.

2- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، توثيق التعاملات الالكترونية ومسؤولية جهة التوثيق اتجاه الغير المتضرر، بحث مقدم بمؤتمر "الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون" المنعقدة بدولة الإمارات العربية، غرفة تجارة صناعة دبي، في الفترة 10-12 ماي 2003، الجزء الخامس، ص 1854.

3- عادل محمود مشرف، وعبد الله إسماعيل عبد الله، ضمانات الأمن والتأمين في شبكة الانترنت، بحث مقدم بمؤتمر "القانون والكمبيوتر والانترنت"، المنعقد بدولة الإمارات العربية المتحدة، العين، في الفترة من 1-3 ماي 2000.

الفرع الثاني: التوقيع بالقلم الإلكتروني: التوقيع بالقلم الإلكتروني هو طريقة حديثة من طرق التوقيع البيومتري ويتم هذا التوقيع بقيام الشخص بالتوقيع على شاشة جهاز الحاسب الآلي باستخدام قلم الكتروني خاص، يستوجب جهاز حاسب آلياً ذا مواصفات خاصة تمكنه من أداء مهمته في التقاط التوقيع من شاشته.

هذه الصورة يتم حفظ صورة التوقيع الشخص بذاكرة الحاسب الآلي، وعندما يرسل مستند الكتروني موقع بخط يده عن طريق القلم الإلكتروني يتم المضاهاة بين التوقيع المرسل والتوقيع المخزن بذاكرة الحاسب. يتم التحقق من صحة التوقيع بالاستناد إلى حركة القلم الإلكتروني والأشكال التي يتخذها من انحناءات أو التواءات وغير ذلك من سمات خاصة بالتوقيع، الخاص بالموقع.

إذا كان تزوير هذه الصورة من صور التوقيع الإلكتروني يفوق في الصعوبة تزوير التوقيع على المستندات الورقية ذلك أن عملية المقارنة بين التوقيع بالقلم ونسخة التوقيع بخط اليد تتم من خلال تقنية تتسم بدقة كبيرة بحيث يسهل اكتشاف التزوير، فإنها لا تتمتع بأي درجة من الأمان اللازم توافرها بالتوقيع حتى يمكن الاعتماد بها في الإثبات، إذ أن المرسل إليه صورة التوقيع يستطيع أن يحتفظ بصورة من ذلك التوقيع ثم يعيد وضعها على أي وثيقة من الوثائق المحررة على الوسائط الإلكترونية وينسبها لصاحب التوقيع.

يبد أنه يفضل استعمال هذا الإمضاء⁽¹⁾ عبر شبكات (Intranet) أو (Extranet) وهي شبكات أكثر أماناً من شبكة Internet، إذ أن المتعاملين عليها بصفة عامة يعرفون بعضهم البعض.

الفرع الثالث: التوقيع عن طريق البطاقة المقترنة بالرقم السري (التوقيع الكودي): غالباً ما يرتبط التوقيع السري بالبطاقات البلاستيكية والبطاقات الممغنطة وغيرها من البطاقات الحديثة المشابهة والمزودة بذاكرة الكترونية، ويتم توقيع التعاملات الإلكترونية وفقاً لهذه الطريقة باستخدام مجموعة من الأرقام أو الحروف أو كليهما، يختارها صاحب التوقيع لتحديد شخصيته ولا تكون معلومة إلا له ولمن يبلغه به⁽²⁾. وتسمى هذه الطريقة بالإنجليزية اختصاراً "P.I.N".

ينتشر استعمال التوقيع السري أو الكودي في عمليات المصارف والدفع الإلكتروني حيث تحرص البنوك على تنظيم عملية الإثبات بمقتضى اتفاق مع حامل البطاقة في العمل توجد صور عدة لهذه البطاقات⁽³⁾ مثل: بطاقة "VISA" و"Master card" و"American Express". تعمل هذه البطاقات بنظامين هما نظام "Off-Line" ونظام "On-Line" وتنحصر إجراءات التوقيع بالموافقة على عمليات السحب النقدي أو السداد بالبطاقة في:⁽⁴⁾

* إدخال البطاقة والتي تحتوي على البيانات الخاصة بالعميل في جهاز الصرف الآلي.

* إدخال الرقم السري الخاص بالعميل والذي لا يعلم به سواه.

1- المصنف قرطاس، حجة الإمضاء الإلكتروني أمام القضاء، بحث منشور بمجلة "التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت"، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص 237.

2- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، مرجع سابق، ص 1853.

3- نجوى أبو هيب، التوقيع الإلكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون ناشر، ص 67.

4- إيمان مأمون أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 263.

*إصدار الأمر بالسحب أو بالسداد بالموافقة على العملية بالضغط على المفتاح الذي يكتمل به التعبير عن الإرادة في قبول العملية حيث يتم صرف المبلغ المطلوب أو سداده ثم تعاد البطاقة للعميل.

أقر القضاء الفرنسي مبكراً التوقيع الإلكتروني بالبطاقات الالكترونية المقترنة بالرقم السري واعترف لها بالحجية الكاملة في الإثبات، حيث استند القضاء الفرنسي في منحه الحجية القانونية على الاتفاقات التي تبرم بين ذوي الشأن. وعليه فإن هذا النوع من أنواع التوقيع لا يصلح لإعداد الدليل "المستند" الكتابي المهيأ للإثبات، لأنه لا يتم إلحاقه بأي محرر كتابي، إنما يتم تسجيله في وثائق البنك منفصلاً عن أي وثيقة تعاقدية.

الفرع الرابع: التوقيع الرقمي: التوقيع الرقمي عبارة عن: "أرقام مطبوعة تسمى "HASH" محتوية المعاملة التي يتم التوقيع عليها بالطريقة ذاتها، أي باستخدام الأرقام".⁽¹⁾

يتم الحصول على التوقيع الرقمي عن طريق التشفير "Le cryptographic" بتحويل المحرر المكتوب والتوقيع الوارد عليه من نمط الكتابة العادية إلى معادلة رياضية باستخدام مفاتيح سرية وطرق حسابية معقدة "لوغاريتمات".

يمكننا القول أن المرسل يستخدم المفتاح الخاص لتوقيع الوثيقة الكترونياً بصورة مشفرة والمستقبل يتحقق من صحة التوقيع عن طريق استخدام المفتاح العام للمرسل لفك الشفرة.

إن التوقيع الرقمي يحقق أعلى درجات الثقة والأمان لعدة أمور هي:⁽²⁾

* باستخدام التوقيع الرقمي يتحقق الارتباط بين المستند الكتابي والتوقيع الوارد عليه.

* يضمن عدم إمكان التدخل في مضمون التوقيع أو مضمون المحرر الذي يرتبط به.

* يؤدي إلى التحقق من هوية الموقع، وأن الرسالة الموقعة منه تنسب إليه، فلا يمكن للموقع إنكار أن المستند الموقع منه لا ينسب إليه، ويرجع ذلك إلى الارتباط التام بين المفتاح العام والخاص.

* يعبر بطريقة واضحة عن إرادة صاحبه للالتزام بالتصرف القانوني وقبوله لمضمونه، بذلك فهو يحقق كافة الشروط التي يتطلبها القانون في المحرر لكي يصلح أن يكون دليلاً كتابياً كاملاً.

* يضاف إلى ما سبق أن التوقيع الرقمي يحقق سرية المعلومات التي تتضمنها المحررات الالكترونية حيث لا يمكن قراءة تلك المحررات إلا ممن أرسلت إليه وباستخدام المفتاح العام للمرسل.

- لضمان الأمان في عملية التشفير الخاصة بالتوقيع الإلكتروني فقد وجدت الحاجة إلى طرف ثالث في عملية التجارة الالكترونية يكون محل ثقة طرفي العقد والذي يتمثل في هيئة مختصة يكون لها سلطة توثيق التوقيع الإلكتروني، لذا يتم تسجيل التوقيع الرقمي لدى جهات متخصصة في إصداره بناءً على طلب العملاء.⁽³⁾

- يجب عدم الخلط بين أمرين هما: تشفير التوقيع وتشفير الرسالة، فإذا كانا يتفقان على أنه يمكن تشفيرهما إلا أن الفارق هو أن تشفير الرسالة الالكترونية يشملها بأكملها بما في ذلك التوقيع.

1- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، مرجع سابق، ص 1856.

2-BENSOUSSAN (A). Le commerce électronique, aspects juridiques, op, cit. P 45.

3- ثروت عبد الحميد، التوقيع الإلكتروني، دار النيل للطباعة والنشر، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة، 2001، ص 63.

خلاصة القول هي أن هذه الصور تتباين فيما بينها من حيث درجة الثقة وذلك بحسب الإجراءات المتبعة في إصدارها وتأمينها والتقنيات التي تتيحها ولا شك أن هذه التقنيات في تطور مستمر بهدف إيجاد نظام آمن يضمن الحفاظ على الحقوق.

المطلب الثالث: وظائف التوقيع الإلكتروني

سبق وأن بينا ماهية التوقيع الإلكتروني والتعريف التشريعي والفقهي له ولاحظنا أن الكثير من التشريعات عرفت التوقيع من خلال الوظائف التي يؤديها وهي تمييز الشخص الموقع والتعبير عن إرادته بالموافقة على مضمون التصرف، لذا نلخص الوظائف فيما يلي:

الفرع الأول: تحديد شخصية أو هوية الشخص الموقع: وهو الشخص الملتزم بالتوقيع وهذا من أساسيات التوقيع، إذ أن الغاية من التوقيع هو نسبة ما ورد في المحرر أو السند للشخص الموقع.

إن معظم الفقه يرى أن التواقيع الإلكترونية يتم بواسطتها تحديد هوية الموقع، إذا ما روعيت وسائل الأمان المتبعة، كما أن التوقيع يستطيع تأدية هذه الوظيفة باختلاف نوع التواقيع الإلكترونية المستخدمة، فمثلا استخدام تقنية المسح الضوئي الذي يقوم بنقل التوقيع الصادر إلى شاشة الكمبيوتر لا يمكنه تأدية هذه الوظيفة في ظل التقدم التكنولوجي وإمكانية استخدام هذه التقنية من قبل العابثين، ذلك عكس ما عليه الحال في التوقيع الرقمي الذي يستخدم وسائل أكثر أمانا.⁽¹⁾

أخيرا يجب الإشارة إلى أنه قد ظهرت في مختلف الدول شركات متخصصة وتقنيات متطورة من أجل تنفيذ عملية حماية التوقيع الإلكتروني وتأمينها. وقد أشار المشرع الأردني في المادة 32/ب من قانون المعاملات الإلكترونية إلى ضرورة إصدار شهادة التوثيق من جهة مرخصة أو معتمدة سواء في الأردن أو في دولة أخرى. كما أن المشرع المصري أشار إلى هيئة التصديق في المادتين 7،9 من اللائحة التنفيذية والخدمات التي تقدمها هيئة تنمية تكنولوجيا المعلومات من أجل تأمين التوقيع الإلكتروني وخدمات الفحص الإلكتروني وتحديد شخص الموقع على المحرر الإلكتروني.⁽²⁾

ولقد عرف المشرع الجزائري الموقع في المادة 3 مكرر⁽³⁾ بأنه: "شخص طبيعي يتصرف لحسابه الخاص أو لحساب الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يمثله ويضع موضع التنفيذ جهاز إنشاء التوقيع الإلكتروني". هنا حدد المشرع الجزائري هوية الموقع أو شخصيته بتعبير عن الحساب الخاص للموقع أو حساب الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يمثله، فهو قد حدد ذاتية الشخص أو ذمته.

كما عرف المشرع الجزائري في نفس المادة مصطلح الشهادة الإلكترونية بأنها: "وثيقة في شكل الكتروني تثبت الصلة بين معطيات فحص التوقيع الإلكتروني والموقع" ويعني بها التحقق من هوية الشخص الموقع من خلال الشهادة الإلكترونية.

1- حسن عبد الباسط جمعي، مرجع سابق، ص 45.

2- يوسف أحمد النوافلة، مرجع سابق، ص 99.

3- المرسوم التنفيذي رقم 162/07 المؤرخ في 30 ماي 2007، ج.ر.ع، 37، الصادرة بتاريخ، 7 جوان 2007، ص 13.

الفرع الثاني: التعبير عن إرادة الشخص الموقع بمضمون السند (المحرر): فالتوقيع الإلكتروني الموثق والمؤمن والصادر وفق الضوابط الفنية والتقنية قرينة على أن الشخص الموقع قد وافق على مضمون المحرر الإلكتروني والبيانات الواردة فيه ما لم يثبت خلاف لذلك.

نصت المادة 32/ب من قانون المعاملات الأردني على أنه: "إذا لم يكن السجل الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني موثقاً فليس له أي حجية".

وتضمنت المادة 11 من قانون البيانات الأردني بخصوص حجية السند العادي في الإثبات بأن من يريد إنكار مضمون السند المحتج به اتجاهه عليه أن ينكر توقيعه الوارد عليه. بالتالي فإن التوقيع الإلكتروني له وظيفة هامة في التعبير عن إرادة الشخص الموقع بالالتزام والقبول. بما ورد في المحرر الإلكتروني وأن قيام الشخص الموقع بالتوقيع الإلكتروني على المحرر متى كان التوقيع موثقاً ومؤمناً حسب الأصول يعتبر أداة للتعبير عن رضا الشخص الموقع. بما ورد في المحرر الإلكتروني.⁽¹⁾

فالتوقيع الإلكتروني باستخدام إحدى صور التوقيع الإلكتروني المشار إليها سلفاً يعني أنه يؤدي الوظيفة ذاتها التي يؤديها التوقيع التقليدي وهي التعبير عن رضا الموقع. بما ورد في السند.

يشار هنا فقط لضرورة اقتران التوقيع الإلكتروني بوسائل الأمان والثقة خوفاً من إساءة استخدام التوقيع من قبل الآخرين وإتباع إجراءات التوثيق والأمان للحفاظ على التوقيع الإلكتروني وضمان عدم إساءة استخدامه.⁽²⁾

الفرع الثالث: إثبات سلامة العقد: لا يقصد بذلك أن التوقيع يضيف الحجية على سلامة العقد وصحته وحجيته، إنما قرينة تقبل إثبات العكس على سلامة محتوى العقد وصحته وعدم المساس بمضمونه أو العبث به، إذ أنه حتى لو ثبتت سلامة العقد من خلال استخدام التوقيع الإلكتروني المؤمن والمشفر والذي يضمن عدم العبث بمحتوى العقد فإن من الممكن إثبات عدم حجية المحرر الإلكتروني أو بطلانه.⁽³⁾

تنص المادة 31/د من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني على أن التوقيع الإلكتروني يكون موثقاً عندما يرتبط بالسجل بصورة لا تسمح بإجراء أي تعديل على المحرر بعد توقيعه وتضمنت المادة 2/هـ من اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني المصري على ذات المضمون حيث أنه وفي المحررات الإلكترونية تختفي بيئة الورق وتظهر لدينا بيئة الحاسبات وشاشات الكمبيوتر التي تحفظ بها المعلومات على دعائم يسهل التلاعب بها، وهنا تظهر لنا أهمية التوقيع الإلكتروني.

في الأخير يمكن القول أن التوقيع الإلكتروني يستطيع أن يؤدي دوره في الإثبات خاصة أن وسائل الأمان في مجال العقود الإلكترونية مهمة صعبة وشاقة.⁽⁴⁾

المبحث الثاني: شروط التوقيع الإلكتروني، دوره في الإثبات ونطاق حجته

1- سعيد السيد قنديل، التوقيع الإلكتروني، ماهيته، صورته، حجته في الإثبات، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص 50.

2- حسن عبد الباسط جمعي، مرجع سابق، ص 46.

3- يوسف أحمد النوافلة، مرجع سابق، ص 101.

4- ضياء أمين مشيمش، التوقيع الإلكتروني، دراسة مقارنة، المنشورات الحقوقية، 2003، ص 155.

إن منح القيمة القانونية للتوقيع الإلكتروني ومساواته بالتوقيع التقليدي يعتمد على توافر شروط معينة تعزز من هذا التوقيع وتوفر فيه الثقة، فيثور التساؤل حول مدى استكمال التوقيع الإلكتروني للشروط التي يتطلبها القانون في التوقيع (بصفة عامة) حتى يمكن منح المحرر حججه في الإثبات، ومدى وجود أنظمة معلوماتية عالية الثقة والأمان يمكن التعويل عليها في منح المحررات الإلكترونية المستخرجة منها القبول والاعتماد.

المطلب الأول: شروط التوقيع الإلكتروني

حتى يكون للتوقيع الإلكتروني أثر قانوني فيجب توافر بعض الشروط التي تضمن قيامه بالدور المنوط بالتوقيع بصفة عامة، وبالتالي فإذا لم تتوافر في التوقيع الإلكتروني هذه الشروط فإنه لا يكون له أثر قانوني في الإثبات. إن الشروط الواجب توافرها في التوقيع الإلكتروني نصت عليها كل القوانين التي نظمت حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات.

فقد نصت المادة 5 من القانون النموذجي اليونيسترال لعام 1996 على أنه: "لا تفقد المعلومات مفعولها القانوني أو صحتها أو قابليتها للتنفيذ مجرد أنها في شكل رسالة بيانات". مؤدى ذلك أنه لا يمكن رفض التوقيع الإلكتروني مجرد كونه قدم في شكل الكتروني.

فقانون اليونيسترال النموذجي للتوقيع الإلكتروني والصادر عام 2001 فقد أورد شروطا متقاربة للشروط السابقة فوفقا للمادة 1/6 منه يشترط للاحتجاج بالتوقيع الإلكتروني أن يكون موثوقا به، وقد أوضحت المادة 3/6 من ذات القانون أن التوقيع يكون موثوقا به إذا توافرت به أربعة شروط وهي:⁽¹⁾

* أن تكون بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني مرتبطة بالشخص الموقع.

* أن تكون بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني خاضعة لسيطرة الشخص الموقع.

* إمكانية اكتشاف أي تغيير في التوقيع الإلكتروني.

* أن يكون الغرض من التوقيع تأكيد سلامة المعلومات التي يتعلق بها وإمكان اكتشاف أي تغيير يجري بتلك المعلومات بعد التوقيع عليها.

كما أقر التوجيه الأوروبي اتفاقات الإثبات التي بموجبها يتفق أطرافها على شروط قبول التوقيعات الإلكترونية في الإثبات.⁽²⁾ وقد أوضح في المادة 2/2 الشروط التي يتعين توافرها في التوقيع المعزز وهي:⁽³⁾

* أن يرتبط فقط بالشخص الموقع.

* أن يسمح بتحديد شخصية أو هوية الشخص الموقع.

* أن يتم بوسائل يستطيع الشخص الموقع من خلالها الاحتفاظ به والسيطرة عليه بشكل حصري.

* أن يرتبط ببيانات تخرجه في شكل يسمح بإمكانية كشف كل تعديلات لاحقة على هذه البيانات.

1- إيمان مأمون أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 278.

2- إيمان مأمون أحمد سليمان، نفس المرجع، ص 281.

3- إيمان مأمون أحمد سليمان، نفس المرجع، ص 280.

هذه الشروط هي ذاتها الشروط التي أوردها قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي رقم 2 لعام 2002 في المادة 20 بشأن تحديد شروط التوقيع الإلكتروني المحمي.

أما في مصر فقد اشترط القانون الخاص بالتوقيع الإلكتروني رقم 15 لسنة 2004 في المادة 18 حتى يمنح التوقيع الحجية في الإثبات أن تتوافر فيه عدة شروط وهي: (1)

* أن يرتبط التوقيع الإلكتروني بالشخص الموقع وحده دون غيره.

* أن يسيطر الشخص الموقع وحده دون غيره على الوسيط الإلكتروني.

* إمكانية كشف أي تعديل أو تبديل في بيانات المحرر الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني.

نلاحظ من خلال ما سبق أن كل التشريعات السابقة الذكر تقترب أو تتشابه في وضع شروط للتوقيع الإلكتروني حتى يمكن الاحتجاج به.

غير أن القانون الفرنسي صاغ هذه الشروط على الوسيلة المستخدمة في التوقيع الإلكتروني، ونص في المادة 4/1316 من القانون المدني بعد إضافة هذه الفقرة بمقتضى القانون 230 لسنة 2000 الصادر في 13 مارس 2000، فقد أحال إلى مرسوم يصدر بعد ذلك ليحدد الشروط الواجب توافرها حتى يتمتع التوقيع الإلكتروني بقرينة الثقة، قد صدر هذا المرسوم في 30 مارس 2001 برقم 272 لسنة 2001 وقد حددت المادة 2 منه الشروط الواجب توافرها في الأداة التي يتم إنشاء التوقيع الإلكتروني بها حتى يتمتع بالحجية أو قرينة الثقة. ذلك بصفة عامة ثم تناولها بالتفصيل في مواد أخرى من المرسوم.

بالتالي المرسوم ينص على ثلاثة شروط يجب توافرها في الوسيلة المستخدمة في إنشاء التوقيع الإلكتروني حتى

يتمتع بالحجية وهي:

* أن يكون التوقيع الإلكتروني توقيعاً آمناً.

* أن يتم إنشاؤه بمقتضى أداة آمنة.

* أن يتم التأكد من صحته بشهادة تصديق معتمدة.

اعتمد المشرع الجزائري التوقيع الإلكتروني لأول مرة في نص المادة 2/327 من القانون المدني المعدلة بالقانون 10/05 والتي تنص على: "...يعتد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر...". وذلك من أجل إضفاء الحجية على المحررات الإلكترونية بصفة عامة والتوقيع الإلكتروني بصفة خاصة حتى يمكن الاعتداد به في الإثبات. ولتناول هذه الشروط نقسم هذا المطلب إلى فرعين كما يلي:

الفرع الأول: التوقيع الإلكتروني الآمن: فقد نصت عليه المادة 2/1 من المرسوم الفرنسي رقم 272 لسنة 2001 على المقصود بالتوقيع الإلكتروني الآمن (الذي يطلق عليه التوجيه الأوروبي مصطلح التوقيع الإلكتروني المتقدم) بأنه: "التوقيع الإلكتروني الذي يحقق الشروط الآتية: (2)

1- إيمان مأمون أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 281.

2- سامح عبد الواحد التهامي، التعاقد عبر الانترنت، دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، دار الكتب القانونية، مصر، 2008، ص 457.

* أن يكون خاصاً بالشخص الموقع.

* أن يتم إنشاؤه بوسائل تقع تحت سيطرة الشخص الموقع وحده.

* أن يرتبط بالحرر ارتباطاً وثيقاً بحيث أن كل تعديل في الحرر أو السند بعد ذلك يتم اكتشافه⁽¹⁾

أما المشرع الجزائري فقد أورد الشروط الواجب توافرها في التوقيع الإلكتروني المؤمن في المادة 3 مكرر بقوله أن: التوقيع الإلكتروني المؤمن: "هو توقيع الكتروني يفي بالمتطلبات الآتية:
* أن يكون خاصاً بالموقع.

* أن يتم إنشاؤه بوسائل يمكن أن يحتفظ بها الموقع تحت مراقبته الحصرية.

* أن يضمن مع الفعل المرتبط به صلة بحيث يكون كل تعديل لاحق للفعل قابلاً للكشف عنه".

الفرع الثاني: أداة إنشاء التوقيع الإلكتروني الآمنة: أورد المشرع الجزائري تعريفاً لأداة إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤمن وسماها بجهاز مأمون لإنشاء توقيع الكتروني في المادة 3 مكرر فعرّفه بأنه: "جهاز إنشاء توقيع الكتروني يفي بالمتطلبات المحددة" فاستعمل المشرع عبارة المتطلبات المحددة يعني بها الشروط التي تتعلق بحماية البيانات والمعطيات لإنشاء التوقيع لكنه لم يحدد هذه الشروط حتى تتماشى والتكنولوجيات المستجدة.

كما أورد كل من القانون الفرنسي والتوجيه الأوروبي شروطاً يجب توافرها في الأداة المستخدمة في إنشاء التوقيع الإلكتروني. فقد أورد المشرع الفرنسي هذه الشروط في المادة 3 من المرسوم رقم 272 لسنة 2001، وأوردها التوجيه الأوروبي في الملحق الثالث له، ولم ترد مثل هذه الشروط في قانون اليونيسترال النموذجي للتوقيعات الإلكترونية، كما أوردها المشرع المصري في اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني.

الشروط التي تطلبها المرسوم والتوجيه الأوروبي هي أربعة، الثلاثة شروط الأولى منها، تتعلق بالوسائل التقنية لحماية معطيات إنشاء التوقيع، والشرط الأخير يهدف إلى أن يتضمن أداة إنشاء التوقيع ألا تكون عائقاً على أن يعلم الموقع علماً تاماً بمضمون الحرر قبل التوقيع عليه، وأن لا تؤدي أداة التوقيع لتغيير في الحرر الموقع⁽²⁾.

الشروط الثلاثة التي تتعلق بحماية معطيات إنشاء التوقيع هي:⁽³⁾

* لا يمكن أن يتم إنشاء بيانات التوقيع أكثر من مرة وأن تكون سريتها مكفولة.

* أن لا يمكن استنباط بيانات التوقيع أو تقليدها.

* أن يتم حماية بيانات التوقيع بواسطة الشخص الموقع ضد أي استعمال من لغير.

أما الشرط الرابع هو أن لا تؤدي أداة إنشاء التوقيع إلى حدوث أي تغيير في مضمون الحرر الموقع وأن لا تكون هذه الأداة عائقاً في إمكانية معرفة الشخص الموقع التامة بمضمون الحرر قبل أن يقوم بالتوقيع عليه.

كل هذه الشروط السابقة تهدف إلى أن يكون التوقيع الإلكتروني نظيراً وظيفياً للتوقيع التقليدي حتى يمكن للتوقيع الإلكتروني أن يتمتع بالحجية ويتمتع بنفس الآثار القانونية.

1- هذه الشروط مستوحاة من المادة 2 من التوجيه الأوروبي.

2-LAMBERTERIE et J.FOBLANCHETTE ? Le décret du 30 Mars 2001 relative à la signature électronique, art, Précis.

3- Art 3/1/1 de Décret n° 2001-272 I-un dispositif sécurisé de création de signature électronique.

الفرع الثالث: شهادة التصديق المعتمدة: إن الشرط الثالث من شروط تمتع التوقيع الإلكتروني بالحجية هو أن يتم التحقق من هوية الشخص الموقع من خلال شهادة تصديق إلكتروني معتمدة، وقد تطلب هذا الشرط تقريباً في جل القوانين المهمة بهذا الأمر.

فقد نصت المادة 1/5 من التوجيه الأوروبي على أن التوقيع الإلكتروني الذي يتمتع بحجية مساوية لحجية التوقيع الخطي من أحد شروطه أن يكون مبنياً على شهادة تصديق معتمدة.

وأما في للقانون الفرنسي فقد نصت المادة 2 من المرسوم رقم 272 لسنة 2001 على أن من أحد شروط تمتع التوقيع الإلكتروني بقرينة الثقة هو أن يكون مبنياً على شهادة تصديق معتمدة وكانت الشهادة تتضمن البيانات التي نصت عليها المادة 1/6 من ذات المرسوم.

أما بالنسبة للقانون المصري فقد نصت المادة 9/أ من اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني على الشرط الخاص بوجوب ارتباط التوقيع الإلكتروني بشهادة تصديق إلكتروني معتمدة. فجهة التصديق المرخص لها هي جهة التصديق التي تتمتع بالجنسية المصرية أما جهة التصديق المعتمدة فهي جهة التصديق الأجنبية.⁽¹⁾

أما بخصوص القانون الجزائري فقد نصت المادة 3 مكرر من المرسوم 162/07 على الشهادة الإلكترونية والشهادة الإلكترونية الموصوفة وأعطت كلا المصطلحين تعريفاً: فالشهادة الإلكترونية هي: "وثيقة في شكل إلكتروني تثبت الصلة بين معطيات فحص التوقيع الإلكتروني والموقع". وأما الشهادة الإلكترونية الموصوفة هي: "شهادة إلكترونية تستجيب للمتطلبات المحددة".

فلاحظ من خلال النصين أن كلا الشهادتين تفي بوجوب ارتباط التوقيع الإلكتروني بشهادة إلكترونية وهذه الأخيرة لا تأتي إلا من جهة تصديق إلكتروني معتمدة.

المطلب الثاني: دور التوقيع الإلكتروني في الإثبات

قد يبدو لأول وهلة أن التوقيع الإلكتروني يعجز عن أداء الوظائف المنوطة بالتوقيع التقليدي، أي تحديد هوية الشخص الموقع والتعبير عن رضائه. بمضمون المحرر ويرجع ذلك إلى الوسيلة التي يتم بها.

فالتوقيع الإلكتروني لكونه منفصلاً عن شخصية صاحبه ووجوده ضمن المحرر على وسيط إلكتروني، لا يحقق نفس ضمانات التوقيع التقليدي، إذ يمكن للقراصنة اختراق أنظمة المعلومات والتقاط صورة التوقيع أو فك شفرته ثم استخدامه بدون علم صاحبه. وكذا ظهور حالات عديدة لتزوير بطاقات الائتمان، بالإضافة إلى الفيروسات التي تهدد بإتلاف الملفات المحفوظة مما يؤدي إلى اضطراب التعامل. كل ذلك يدعو إلى التشكيك في التوقيع الإلكتروني وفي أدائه لدوره مما يعرقل في إعطائه قيمته القانونية. لهذا الغرض سنقسم هذا المطلب إلى فرعين كالآتي:

الفرع الأول: دور التوقيع الإلكتروني: التوقيع بصفة عامة عنصر أساسي لحجية الدليل المعد للإثبات، فالمحرر دون توقيع ليس له حجية ملزمة للقاضي، وبوجه عام يمكن القول أن التوقيع له ثلاثة أدوار رئيسية وهي:⁽¹⁾

1- سامح عبد الواحد التهامي، مرجع سابق، ص 473.

أولاً: أن التوقيع وسيلة لتحديد هوية الشخص الموقع: مفاد ذلك، أن التوقيع يُمكن من تحديد شخصية الموقع وتمييزه عن غيره، كما يتيح تحديد سلطة الشخص الموقع للتوقيع، فالشخص الموقع قد يكون هو الطرف الأصيل في التعاقد وقد لا يكون كذلك كما لو كان وكيلًا أو وليًا أو وصيًا على القاصر أو ممثلًا عن الشخص المعنوي، ففي جميع هذه الحالات يجب على الشخص الموقع أن يحدد هويته كما يوضح سلطته في التوقيع.⁽²⁾

ثانياً: أن التوقيع تعبير عن رضا الشخص الموقع. بمضمون المحرر: فعندما يضع الشخص الموقع توقيعه على المحرر فهو يعبر عن التزامه. بمضمون المحرر وإقراره له، وقد جرت العادة على وضع التوقيع في آخر المحرر، حتى يكون منسجماً على جميع البيانات الواردة بالمحرر وأمنًا بعدم الإضافة به بعد التوقيع دون علم الشخص الموقع.

ثالثاً: أن التوقيع دليل على الحضور الجسدي للشخص الموقع: التوقيع بالإمضاء دليل على الحضور الجسدي لصاحبه وإقراره لما ورد بالمحرر.⁽³⁾

فالمشرع المصري أقر بالتوقيع بالختم وببصمة الأصبع، غير أن التوقيع بالختم يشوبه العيب لانفصاله عن شخص صاحبه حيث يسهل تقليده أو قد يُؤخذ الختم ويتم التوقيع به دون علم صاحبه. وعلى عكس الوضع الذي أقره المشرع المصري، نجد المشرع الفرنسي الذي لم يقر ببصمة الأصبع كطريقة للتوقيع، ولم يجز التوقيع ببصمة الختم إلا في المسائل التجارية التي أجاز بها التوقيع بالخاتم. على ذلك فإن التوقيع بالختم فقط لا يدل على الحضور الجسدي للشخص الموقع.

هناك مسألة أخرى تتصل بالحضور الشخصي للموقع، وهي مسألة تحديد أهلية الشخص الموقع، إذ أن الحضور الشخصي لطرفي العقد يُمكن من التحقق من أهلية كل طرف للتعاقد، وهذا الأمر غير متوفر بالعقد الإلكتروني بالتالي تتواجد احتمالية أن يكون أحد أطراف التعاقد غير ذي أهلية.

الفرع الثاني: مدى أداء التوقيع الإلكتروني لدوره: قد نص القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية في مادته السابعة التي تحدد مصطلح "التوقيع" على أنه: "عندما يشترط القانون توقيع شخص ما فإن رسالة البيانات تعتبر مستوفية لهذا الشرط"⁽⁴⁾ إذا استخدمت طريقة تسمح بتمييز هذا الشخص وتحديد هويته والتدليل على موافقته على المعلومات الواردة ضمن رسالة البيانات، فكانت تلك الطريقة حديرة بالتعويل عليها بالقدر المناسب للغرض الذي أنشئت من أجله رسالة البيانات في ضوء كل الظروف بما في ذلك أي اتفاق متصل بالأمر".

لقد عرضنا فيما سبق قيام التوقيع بثلاث وظائف وذلك حتى يؤدي دوره الكامل في الإثبات، وهي قدرته على التحديد الدقيق لشخصية صاحبه، وقدرته على التعبير عن إرادته في الرضا بالتعاقد والقبول بالالتزام به، وأخيراً قدرته للدلالة على الحضور الجسدي لصاحبه.

1- محمد المرسي زهرة، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات، دراسة مقارنة، بحث منشور بمجلة الشؤون الاجتماعية، العدد 48، السنة 12، 1995، ص 157
2- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء 2، نظرية الالتزام بوجه عام، المجلد 2، الإثبات، مؤسسة الأمل بيروت، لبنان 2007، بند 106
3- محمد المرسي زهرة، مدى حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات، دراسة مقارنة، مجلة "شؤون اجتماعية"، العدد 48، السنة الثانية عشر 1995، ص 91.
4- إيمان مأمون أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 287.

بيد أن هذه الوظيفة الأخيرة إذا كانت تتفق مع التوقيع التقليدي حيث يبرم العقد بحضور طرفي العقد في مجلس واحد، حيث يكون ذلك دليلاً على حضور الشخص الموقع شخصياً وجسدياً، فإن الأمر يختلف في التوقيع الإلكتروني الذي يتم عبر وسائل الاتصال الحديثة بالتالي ينعدم الالتقاء المادي للطرفين. وعليه سنتطرق لمدى أداء التوقيع الإلكتروني لدوره حسب صورة التوقيع المتبعة.

أولاً: مدى أداء التوقيع الرقمي لدوره: إن التوقيع الرقمي يعتمد على تقنيات تكفل قيامه بوظائف التوقيع التقليدي من حيث تعيين هوية صاحب التوقيع وأنه هو من وضع توقيعه على الرسالة، مما يعني إقراره لمضمون ما وضع توقيعه عليه.⁽¹⁾

ثانياً: مدى أداء التوقيع عن طريق البطاقة المقترنة بالرقم السري لدوره: إن استخدام التوقيع الإلكتروني المصحوب بتقنيات متقدمة تكفل الثقة به وبإجراءات خاصة لتأمينه من العبث به، يمكن أن يقوم بالوظائف التي يقوم بها التوقيع التقليدي.⁽²⁾

ثالثاً: مدى أداء التوقيع بالقلم الإلكتروني لدوره: إن هذا النوع من التوقيع الإلكتروني لا يحقق أي قدر من الثقة في تحديد شخصية من صدر منه، ويرجع السبب في ذلك لإمكانية تلف صورة التوقيع من أي شخص واستخدامها دون علم صاحب التوقيع مع ذلك فإن منح الثقة بهذا النوع من التوقيع تعتمد على نوع التكنولوجيا المستخدمة التي تعمل على تأمين التوقيع.⁽³⁾

مما سبق يتبين لنا أن التوقيع الإلكتروني يؤدي ذات دور التوقيع التقليدي وأن وجه الاختلاف بينهما يرجع لطبيعة العقد الموقع عليه، فالتوقيع التقليدي يكون بالعقد الإلكتروني والذي يبرم عبر وسائل الاتصال الإلكترونية. لذا فإن المشكلة لا تدخل في نطاق القانون بل في استعمال التقنية، حيث يوجد عائق قانوني يمنع من منح التوقيع الإلكتروني حججه القانونية أسوة بنظيره التقليدي.

المطلب الثالث: نطاق حجية التوقيع الإلكتروني وضوابطها

إن معظم التشريعات التي أولت اهتماماً كبيراً بالتوقيع الإلكتروني، ولم تعارض استخداماته في المعاملات الإلكترونية بين الأشخاص في جميع المستويات جعلت له حجية تتماشى وتحقيق الأثر القانوني المراد من التوقيع. **الفرع الأول: نطاق حجية التوقيع الإلكتروني:** يمكن القول أن القانون النموذجي جاء لوضع الأسس والقواعد العامة التي تحكم التوقيع الإلكتروني في جميع المجالات المعلوماتية (تجارية، إدارية، مدنية...) حيث نص في المادة الأولى منه والمعنونة بـ: "نطاق الانطباق" على ما يلي: "ينطبق هذا القانون حيثما يستخدم توقيعاً إلكترونياً في سياق أنشطة تجارية وهو لا يلغي أي قاعدة قانونية يكون القصد منها حماية المستهلكين".⁽⁴⁾

1- حسن عبد الباسط جمعي، مرجع سابق، ص 46.

2- إيمان مأمون أحمد سليمان، نفس المرجع، ص 292.

3- حسن عبد الباسط جمعي، نفس المرجع، ص 45.

4- أمير فرج يوسف، مرجع سابق، ص 226.

إن المبرر الأكثر نجاعة في إثبات كون القانون النموذجي يمتد في نطاق تطبيقه إلى أكثر من مجال هو دليل إشتراعه من جهة، إذ بالرجوع إلى الغرض من القانون وفق الأعمال التحضيرية نجد أساس ذلك هو إعطاء للتوقيع الإلكتروني حجية في اعتماده، كما أن التشريعات اللاحقة لقانون اليونيسترال والمتأثرة به حددت نطاق قوانينها المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني في جميع المجالات من جهة أخرى، يبقى أن مضمون المادة الأولى من قانون اليونيسترال جاء كسند تاريخي بحكم أن القانون جاء مبدئياً لحماية المعاملات المتعلقة بالأنشطة التجارية وهي المسألة الأكثر رواجاً على المستوى الدولي.⁽¹⁾

وبالرجوع إلى القانون المصري نجد أن المادة 14 من قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني تنص على أن للتوقيع الإلكتروني في نطاق المعاملات التجارية والمدنية والإدارية ذات الحجية المقررة في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية إذا روعي في إنشائه وإتمامه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والضوابط الفنية والتقنية المحددة في اللائحة التنفيذية.

وعلى ذلك فأولى ما يلاحظ على هذا النص أن المشرع أصبغ حجية مطلقة للتوقيع الإلكتروني في المعاملات المدنية والتجارية وكذلك المعاملات الإدارية. وقد أحال المشرع في شأن طبيعة هذه الحجية وحقيقتها إلى نفس حجية التوقيع المقررة في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية.⁽²⁾

ومن المعاملات الإدارية قيام الإدارة بإبرام عقد توريد مع أحد الموردين بخصوص إنشاءات أو مواد لازمة لجهة الإدارة، وقيامها بإبرام عقد مقابلة يمكن توقيعه إلكترونياً في نطاق ما يسمى بالحكومة الإلكترونية.⁽³⁾

في التشريع التونسي فإن القانون رقم 83 لسنة 2000 جاء في الفصل الأول منه أن هذا القانون يضبط القواعد العامة للمبادلات والتجارة الإلكترونية، وهو ما يفيد أن نطاق تطبيق القانون التونسي هو جميع المبادلات سواء إدارية، مدنية أو تجارية، غير أن المشرع التونسي أفرد باباً خاصاً بالمعاملات التجارية الإلكترونية من أصل 07 أبواب وهو ما يفيد أن القانون التونسي جاء من أجل تنظيم المعاملات في شتى المجالات مع العلم أنه لم يفصح على تلك المجالات على خلاف ما فعل المشرع المصري الذي نص صراحة على نطاق تطبيق القانون المتعلق بالتوقيع الإلكتروني.

ولقد تعرض المشرع الأردني في قانون المعاملات الإلكترونية في المادة 02 منه إلى نطاق حجية التوقيع الإلكتروني، أي تطرق إلى المجالات التي يتم فيها التوقيع الإلكتروني وتكون له الحجية، إذ نجد المشرع عرف المعاملات بأنها: "إجراء أو مجموعة إجراءات تتم بين طرفين أو أكثر لإنشاء التزامات على طرف واحد أو التزامات تبادلية بين أكثر من طرف ويتعلق بعمل تجاري أو التزام مدني أو بعلاقة مع دائرة حكومية".

فالمشرع الأردني بالرغم من تأثره بقانون اليونيسترال النموذجي هذا الأخير الذي جاءت مادته الأولى تربط القانون بالأنشطة التجارية رغم عمومية وصلاحيته بمحمل المواد في تطبيعها في شتى المعاملات، إلا أن المشرع

1- أمير فرج يوسف، نفس المرجع، ص 236.

2- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني، مرجع سابق، ص 367.

3- عبد الفتاح بيومي حجازي، نفس المرجع، ص 135.

الأردني عمم قانون المعاملات الالكترونية بصريح نص المادة 02 منه ليتسع نطاق تطبيق التوقيع الالكتروني وحجيته في كافة المجالات التجارية المدنية والإدارية.⁽¹⁾

وبالرجوع إلى التوجيه الأوروبي فإننا نجد العلاقة العقدية بين المورد أو المهني في مجال البيع أو أداء الخدمات. كما تضمن التوجيه الأوروبي حماية المستهلك وبذلك فإن نطاق تطبيق التوقيع الالكتروني وحجيته تكون في المعاملات الالكترونية التي تهدف إلى حماية المستهلك، مع العلم أن عبارة "مستهلك" تستخدم في المجال الاقتصادي بوجه عام والتجاري بوجه خاص، ما يفيد أن نطاق تطبيق التوجيه الأوروبي في بدايته كان في الأنشطة التجارية، إلا أنه سرعان ما أصبح مرجعاً أساسياً للدول الأعضاء التطبيقية في شتى المجالات التي تستلزم إدراج التوقيع الالكتروني لإثبات المبادلات الالكترونية بوجه عام.

ويعتبر المشرع الفرنسي الذي تأثر بالتوجيه الأوروبي وكان لزاماً عليه تعديل النصوص القانونية المتعلقة بقواعد الإثبات، أول المشرعين تأثراً، إذ صدر المرسوم رقم 2001-741 المنظم للتعاقد عن بعد، وكان التعرض لذلك بوجه عام أي في نطاق المعاملات جميعها (التجارية، المدنية والإدارية) وسرعان ما تدخل المشرع الفرنسي بإدراج نصوص المرسوم في تقنين الاستهلاك الفرنسي.⁽²⁾

أما بالنسبة للتشريع المغربي يمكن القول أن قواعد الإثبات التقليدية ظلت جامدة بخصوص منع الاعتراف للتوقيع الالكتروني ومساواته في الإثبات إلى غاية سنة 2007 تاريخ إصدار قانون رقم 05-53 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية والذي أضاف الفصل 3-417 إلى قواعد الإثبات بالكتابة في ظهير الالتزامات والعقود، حيث أصبحت "تتمتع كل وثيقة مذيبة بتوقيع الكتروني مؤمن والمختومة زمنياً بنفس قوة الإثبات التي تتمتع بها الوثيقة المصادق على صحة توقيعها والمذيلة بتاريخ ثابت"⁽³⁾ وهنا قد شمل المشرع الغربي جميع المعاملات دون استثناء من معاملات تجارية، إدارية أو مدنية.

بينما المشرع الجزائري فقد اعتد بالتوقيع الالكتروني في نطاق جميع المعاملات، ذلك أنه أخذ بمبدأ التكافؤ الوظيفي بين الإثبات التقليدي والإثبات الالكتروني، وباعتبار أن نص المادة 327 من القانون المدني هي التي جاءت بالمبدأ، وبحكم أن القانون المدني هو الشريعة العامة، فإنه لا خلاف في قبول استعمال التوقيع الالكتروني في نطاق المعاملات بشتى أنواعها.

وكتيجة فإن نطاق حجية التوقيع الالكتروني يكون في شتى المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، ما لم يتعارض مع وجود أحكام خاصة تقيد ذلك، وبحسب الشروط التي يوليها المشرع اهتماماً وتركيزاً من أجل ضبط تلك الحجية.

الفرع الثاني: ضوابط حجية التوقيع الالكتروني: مع عدم الإخلال بالشروط السالفة الذكر والمتعلقة بحجية التوقيع الالكتروني استلزم بعض التشريعات توافر ضوابط حتى يكون للتوقيع الحجية التامة، وهي ضوابط

1- انظر القانون رقم 85 لسنة 2001 المتعلق بالمعاملات الالكترونية الأردني، الجريدة الرسمية رقم 4524 بتاريخ 31 ديسمبر 2001، ص 6010.

2- شحاتة غريب شلقامي، التعاقد الالكتروني في التشريعات العربية، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 20.

3- مولاى حفيظ علوي قادي، اشكالات التعاقد في التجارة الالكترونية، الشركة المغربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 2013، ص 83.

فنية وتقنية. وبالرجوع للمرسوم التنفيذي الجزائري رقم 07-162 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-123 في المادة 3 مكرر والذي يضبط في شأن التوقيع الإلكتروني بأن يكون مؤمنا وله حجيته الكاملة في الإثبات أن تتوفر فيه عدة متطلبات وهي:

1. أن يكون التوقيع الإلكتروني خاصا بالموقع.

2. أن يتم إنشاؤه بوسائل يمكن أن يحتفظ بها الموقع تحت مراقبته الحصرية.

3. أن يضمن مع الفعل المرتبط به، صلة بحيث يكون وكل تعديل لاحق للفعل قابلا للكشف عنه.

وبالرجوع إلى المادة 08 من اللائحة التنفيذية رقم 109 لسنة 2005 الخاصة بقانون التوقيع الإلكتروني المصري، تتحقق حجية الإثبات المقررة للكتابة الإلكترونية والمحركات الإلكترونية الرسمية أو العرفية لمنشئها، إذا توافرت الضوابط الفنية والتقنية الآتية:

1. أن يكون متاحا فنيا تحديد وقت وتاريخ إنشاء الكتابة الإلكترونية أو المحركات الإلكترونية.

2. أن يكون متاحا فنيا تحديد مصدر إنشاء الكتابة الإلكترونية أو المحركات الإلكترونية.

3. في حالة إنشاء وصدور الكتابة الإلكترونية أو المحركات الإلكترونية دون تدخل بشري جزئي أو كلي، فإن حجيتها تكون متحققة متى أمكن التحقق من وقت وتاريخ إنشائها ومن عدم العبث بهذه الكتابة أو تلك المحركات.⁽¹⁾

تبقى أن تلك الضوابط رغم أن منظم التشريعات لم تتعرض لها بهذا الطرح إلا أنها تعرضت لها سواء في إطار تحديد الإجراءات اللازمة لتوثيق التوقيع كما فعل المشرع التونسي، أو في إطار تحديد مسألة تأمين التوقيع⁽²⁾ بما يرتب الأثر القانوني كما فعل المشرع الأردني في المادة 08 من قانون المعاملات الإلكترونية.

المبحث الثالث: الحماية القانونية للتوقيع الإلكتروني

إن حماية التوقيع الإلكتروني هو مطلب جميع المتعاملين بواسطة الوسائط الإلكترونية، ذلك أن كل طرف متعاقد إلكترونياً يسعى من خلال معاملاته تلك أن ترتب جميع آثارها القانونية في مواجهة الأطراف الأخرى وكذا في مواجهة الغير.

كما أن جميع الدول التي عاجلت منظومة التوقيع الإلكتروني في تشريعها اقتداء بالجهود الدولية في ذلك أصبح مطلبها الأساسي والجوهرى هو البحث عن حماية حقيقية للتوقيع الإلكتروني.

المطلب الأول: ضوابط حماية التوقيع الإلكتروني

لم تضع التشريعات سواء الأجنبية أو العربية ضوابط معينة من أجل حماية التوقيع الإلكتروني ولعل السبب في ذلك هو كون الضوابط مرتبطة باستمرار مع التقنية القائمة، إلا أن من التشريعات التي ذكرت بعض

1- محمد حسن منصور، الإثبات التقليدي والإلكتروني، مرجع سابق، ص 288.

2- تنص المادة 08 من قانون المعاملات الأردنية على ضوابط يتحقق من خلالها ترتيب الأثر القانوني للسجل الإلكتروني حسب المادة 02 من ذات القانون.

الضوابط الأساسية والمرتبطة بنشاط الموقع طالب الحماية لتوقيعه، وهو الشيء الذي يجعلنا نتطرق لتلك الضوابط مع مقارنة مدى الأخذ بها من طرف التشريعات.

الفرع الأول: اتخاذ احتياطات ضبط منظومة التوقيع الإلكتروني: يقصد بهذا الشرط، ضرورة توافر ضوابط ومواصفات معينة تتعلق بكيفية حصول التوقيع الإلكتروني -الخاص بصاحب التوقيع- حتى يمكن الحفاظ على مصداقيته لدى الطرف الآخر الذي سيوقع له على وثائق الكترونية تكون حجة في الإثبات فيما بعد، ولذلك يمكن الحصول على التوقيع الإلكتروني بإتباع خطوات محددة وهي:

1. اللجوء إلى جهة مختصة ومرخص لها بإصدار الشهادات التي تتعلق بالتوقيع الإلكتروني.
 2. يتم ذلك مقابل مالي سنوي، لقاء مراجعة الأوراق وإصدار منظومة التوقيع ثم التصديق على الشهادة.
 3. تصدر شهادة التوقيع الإلكتروني ومعها المفتاح⁽¹⁾ العام والخاص للمستخدم الجديد.
 4. يقوم صاحب التوقيع بإرسال رسالته الإلكترونية، وتشفير الرسالة باستخدام المفتاح العام والخاص وتكون كذلك موقعة بتوقيعه الإلكتروني.
 5. يقوم المستقبل للرسالة -وحسب برنامج خاص- بإرسال نسخة من التوقيع الإلكتروني إلى الهيئة التي أصدرت شهادة التوقيع وذلك للتأكد من صحة التوقيع وأنه مطابق أم لا.
 6. تقوم أجهزة الحاسب الآلي المتخصصة - لدى هيئة التصديق - بمراجعة قاعدة البيانات الخاصة بها والتصديق على صحة التوقيع، ثم تعاد النتيجة والمعلومات الخاصة بالشهادة إلى الأجهزة لدى الهيئة مرة أخرى.
 7. تقوم هيئة التصديق بإرسال المعلومات والنتيجة إلى المستقبل مرة أخرى وذلك حتى يتأكد من صحة وسلامة رسالة المستقبل وذلك عن طريق استخدام مفتاحه الخاص إن كان التشفير قد تم بطرق المفتاح العام، أو بواسطة الرقم العام للمرسل ويجيب المرسل إليه على المرسل باستخدام نفس الطريقة وهكذا تتكرر العملية.
- كل هذه الخطوات وإن كانت ليست بصيغة مباشرة، اعتمدها المشرع الجزائري بحيث أشار إلى تعريف بعض المصطلحات بشكل عام وجعلها مرتبة بترتيب ينطبق على الخطوات المذكورة سابقاً. هذه المصطلحات مدرجة ضمن المادة 3 مكرر والتي هي⁽²⁾:

1. التوقيع الإلكتروني المؤمن

2. الموقع.

3. معطيات إنشاء توقيع الكتروني.

4. جهاز مأمون لإنشاء توقيع الكتروني.

5. معطيات فحص التوقيع الإلكتروني.

6. جهات فحص التوقيع الإلكتروني.

1- فادي سالم، تشفير البيانات في الانترنت، مجلة انترنت العالم العربي، عدد أوت/سبتمبر 1999.

2- المرسوم التنفيذي رقم 162/07، سالف الذكر، ج.ر.ع 37، لـ 7 جوان 2007، ص 12-13.

7. الشهادة الالكترونية.

8. الشهادة الالكترونية الموصوفة.

9. مؤدي خدمات التصديق الالكتروني.

10. أهلية مؤدي خدمات التصديق الالكتروني.

بالإضافة للشروط الفنية التي يتعين إرفاقها بطلب الترخيص بصدر منظومة التوقيع الالكتروني، فإن هناك شروط أخرى يلزم بها صاحب التوقيع الالكتروني المزمع إصداره والذي يتولى بعد ذلك إبرام الصفقات ضمن منظومة التجارة الالكترونية ومن هذه الشروط:

1. اتفاق أطراف العقد على الوسائل الفنية التي تسهل عملية الاتصال بينهما عبر شبكة الانترنت.

2. شروط أمان تتعلق بضمان سلامة التعامل بين أطراف العقد الالكتروني، وذلك كتحديد نوع الرسالة التي يمكن اعتمادها في العلاقات التجارية المتبادلة بينهما.

3. يجب على التاجر الالكتروني أن يحتفظ بأرشفة الكتروني ضمن ملف خاص داخل الحاسب الآلي الخاص به. وتفصيل ذلك أن القوانين التقليدية تلزم التاجر بأن يحتفظ بدفاتره التجارية لمدة زمنية معينة وتعاقبه جزائياً على عدم الاحتفاظ بهذه السجلات، فقواعد غرفة التجارة الدولية تجبذ هذا التصرف، كما أن القانون النموذجي أشار إلى ضرورة حفظ الوثيقة الالكترونية بمعرفة شخص ثالث، وكما فعل أيضا المشرع الجزائري الذي أشار إلى ضرورة الاحتفاظ بأرشفة الكتروني في تعريفه للتوقيع الالكتروني المؤمن في المادة 3 مكرر من نفس المرسوم.

الفرع الثاني: إعلام جهة التصديق بالاستعمالات غير المشروعة للتوقيع الالكتروني: من شروط التوقيع الالكتروني أن يفصح صاحب التوقيع لمزود خدمة التصديق أو ما يسمى بمؤدي خدمات التصديق الالكتروني حسب المشرع الجزائري (وهي الجهة التي تصدر الشهادة الرقمية بصحة توقيعها الالكتروني) وبأي استعمال غير مشروع لهذا التوقيع الذي صدر عنه، والسبب في ذلك أن مؤدي خدمات التصديق الالكتروني يعطي شهادة رقمية للطرف الآخر في المعاملة مفادها أن التوقيع المراد بها صحيح. الأمر الذي يترتب آثاراً تضمن حق الطرف الأخير. ولذلك لو تم استعمال هذا التوقيع بطريقة غير مشروعة وصادق مؤدي خدمات التصديق الالكتروني على ذلك لاعتبر شريكاً في المسؤولية الجزائية -متى كان يعلم بذلك الاستعمال غير المشروع- فضلاً عن مسؤوليته المدنية في حالة العلم.

إن قانون اليونيسترال بشأن التوقيع الالكتروني لم يضع الضوابط المتعلقة بالحماية في مواجهة إحدى الأطراف دون الطرف الآخر بل جعل المسؤولية في تجاوز تلك الضوابط لكلٍ بحسب خروجهم عن السلوك الواجب قانوناً.

أما المشرع الجزائري عندما أشار في تعريفه لمؤدي خدمات التصديق الإلكتروني بأنه: (1) "كل شخص في مفهوم المادة 8/8 من القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000، يسلم شهادات الكترونية أو يقدم خدمات أخرى في مجال التوقيع الإلكتروني". وكما أشار أيضا عندما عرف أهلية مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني بأنه: "...يقدم خدمات مطابقة لمتطلبات نوعية خاصة". لم يحدد الضوابط بشكل مباشر بل تستنتج من خلال عبارتي: (يقدم خدمات أخرى في مجال التوقيع الإلكتروني) و(يقدم خدمات مطابقة لمتطلبات نوعية خاصة) لأن مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني ملزم بالتحري لدقة التوقيع الإلكتروني وبأنها مطابقة بفعل ضوابط معينة قبل إصدار شهادة البيانات الرقمية الخاصة بالتوقيع الإلكتروني.

حل التشريعات تضع مسؤولية الحفاظ على محتوى العقد الإلكتروني الموقع، وتلزم كل طرف له علاقة سواء مباشرة أو غير مباشرة به، فهو سلوك لا بد منه، فغالبا ما يقع على ثلاث أطراف رئيسية وهي: **أولاً: سلوك الموقع:** لقد ألزم المشرع في قانون اليونيسترال النموذجي (2) بشأن التوقيعات الإلكترونية الموقع بأن يمارس عناية معقولة لاجتناب أي استخدام البيانات إنشاء توقيعه استخداما غير مأذون به. كما أن المشرع أكد على أن إخلال الموقع عن الوفاء بما سبق ذكره يترتب تحمّل هذا الأخير تبعات القانونية.

أما المشرع الجزائري فقد عرف الموقع بأنه: "شخص طبيعي يتصرف لحسابه الخاص أو لحساب الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يمثله ويضع موضع التنفيذ جهاز إنشاء التوقيع الإلكتروني" يستفاد من هذا التعريف أن الموقع إذا عمل بخلاف ذلك مثل عدم الوفاء وعدم الالتزام بما هو مدون في المحرر الذي وقعته تترتب عليه تحمّل التبعات القانونية.

ثانياً: سلوك مقدم خدمات التصديق: لقد أوجب المشرع في قانون اليونيسترال النموذجي بشأن التوقيع الإلكتروني بأن يوفر مقدم خدمات التصديق خدمات لتأييد التوقيع الإلكتروني وإعطائه مفعولا قانونيا بصفته توقيعا، وأن من بين التزاماته أن يتصرف وفقا للتأكدات التي يقدمها وأن يمارس العناية لضمان دقة واكتمال مقاصده الجوهرية ذات الصلة بالشهادة طيلة فترة سريانها، وأكد على أن إخلال مقدم خدمات التصديق عن الوفاء بما سلف ذكره يترتب تحمّل هذا الأخير تبعات قانونية. (3)

في حين أشار المشرع الجزائري لسلوك مقدم خدمات التصديق الإلكتروني بعبارة "...يقدم خدمات مطابقة لمتطلبات نوعية خاصة" (4) أي بأن يلتزم بتصرفاته وفقا لما تمليه عليه مهنته وإلا فسيترب عليه تحمّل التبعات القانونية.

ثالثاً: سلوك الطرف المعول: المشرع في قانون اليونيسترال أوجب على الطرف المعول اتخاذ خطوات معقولة للتحقق من موثوقية التوقيع الإلكتروني كما ألزمه باتخاذ خطوات معقولة إذا ما كان التوقيع مؤيدا بشهادة.

1- الجريدة الرسمية، عدد، 37 لسنة 2007 السابقة الذكر، ص 13.

2- المادة 08 من قانون اليونيسترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية لسنة 2001.

3- أمير فرج يوسف، مرجع سابق، ص 231.

4- حين عرف المقصود بأهلية مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني في المادة 3 مكرر 1 المرسوم السابق.

يعتبر ضابط إعلام جهة التصديق بالاستعمالات غير المشروعة للتوقيع الإلكتروني من بين الضوابط القانونية والعملية التي يحتاجها كل تشريع في الدول التي أخذت بمنظومة التوقيع، ذلك أن عدم إعلام جهة التصديق بالاستعمال غير المشروع يعتبر تأكيداً ورضاً من صاحب التوقيع على سلامة المعاملة الإلكترونية المبرمة وبذلك يتحمل جميع الآثار المترتبة عن تلك المعاملة.

الفرع الثالث: صدق المعطيات المقدمة لجهة التصديق: حينما حدد قانون اليونيسترال سلوك الموقع في المادة 8 فإنه أراد أن يحدد الالتزامات التي على عاتق الموقع وفق مفاهيم عامة ومن بين هذه الالتزامات: استخدام الوسائل التي يوفرها له مقدم خدمة التصديق، وبذل جهده لأن يقدم كلما يؤكد صدق المعطيات المقدمة لجهة التصديق.

وهو ما أراده المشرع الجزائري كذلك من وراء تعريفه للموقع، وهو صدق المعلومات، أي أن يكون التوقيع الحاصل وغير المشروع ليس لحسابه الخاص أو ليس لحساب الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يمثله، وأنه لم يوضع موضع تنفيذ جهاز إنشاء التوقيع الإلكتروني، بالتالي له الحق في استعمال جميع طرق الإثبات ليثبت صدق المعطيات التي يقدمها لمؤدي خدمات التصديق الإلكتروني.

ولقد رتب المشرع التونسي مسؤولية على عاتق صاحب الشهادة أي "الموقع" بشأن الاحتفاظ على سرية وسلامة البيانات الخاصة بتوقيعه، ورتب أيضاً مسؤولية مزود خدمة التصديق على كل ضرر ناتج للغير، رغم تزويد مقدم الخدمة بالمعلومات والمعطيات الصادقة والتي تؤمن سلوك الموقع، وذلك في الفصل الواحد والعشرين من قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية.⁽¹⁾

كما أن المشرع الأردني رتب مسؤولية جزائية في المادة 36 من قانون المعاملات الإلكترونية على عاتق كل من يقدم إلى جهة توثيق المستندات معلومات غير صحيحة.

وبذلك فيمكننا القول أن صدق المعطيات المقدمة لجهة التصديق يرتب تواجد منظومة التوقيع الإلكتروني سليمةً مُرتبةً لجميع آثارها القانونية حين استخدامها من طرف الأشخاص ذوي الصلة.

الفرع الرابع: حق التعويض في حالة المخالفة: إن الحق في التعويض جراء الإخلال بالالتزام المترتب في ذمة صاحبه هو حق يستأثر به كل متضرر من ذلك الإخلال.

وفي إطار المسؤولية العقدية فإن الموقع الذي يدي لجهة التصديق بمعلومات غير صحيحة أو يخل بما ترتب في ذمته من التزامات قانونية يكون ملزماً بالتعويض عن الضرر اللاحق.

وربما الأمر في هذا الشأن وفي منظومة التوقيع الإلكتروني لا يحتاج إلى نصوص تقرر ذلك الحق لأنه في الأصل مكرس في القواعد العامة لكافة التشريعات الوطنية للدول، غير أننا وعند ذكرنا لبعض التشريعات التي أقرت الحق في التعويض فإن ذلك لا يعني عدم أحقية المتضرر في التعويض إذا ما لم تفره القوانين الخاصة المتعلقة بمنظومة التوقيع بل أن ذلك الحق محفوظ بموجب القواعد العامة في إطار المسؤولية العقدية.

1- لورنس محمد عبيدات، مرجع سابق، ص 207.

فبالرجوع إلى قانون اليونيسترال النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية لسنة 2001 فإنه حدد تبعات سلوك الموقع وسلوك مقدم خدمات التصديق الالكتروني في حالة إخلال كل طرف بالالتزامات الملقاة على عاتقه، والذي يفهم أيضا من خلال عرض المشرع الجزائري لمفهوم ما يقصد بالموقع ومؤدي خدمات التوقيع الالكتروني وأهلية مؤدي خدمات التوقيع الالكتروني على أن كل من الموقع ومؤدي (مقدم) خدمات التوقيع الالكتروني يتحمل التبعات القانونية لتخلفه عن الوفاء بالاشتراطات أو بالتزاماته. ولقد ترك تحديد التبعية القانونية للنصوص القانونية في إطارها المدني أو الجزائي.

ونخلص مما سبق إلى أن الموقع يتوجب عليه اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع الاستعمال غير المشروع لعناصر التشفير أو المعلومات الشخصية التي تتعلق بتوقيعه والتزامه بالإعلام عن أي استعمال غير مشروع لبيانات إمضاءه وكذا تحري الصدق في كافة البيانات التي يدلي بها لمزود خدمة المصادقة الالكترونية.

كما أن لمزود الخدمة مسؤولية إذا تسبب بخطئه في ضرر للغير الذي وثق بحسن نيته في الضمانات المقدمة، وأنه قد يتحمل مسؤوليته في إطار المسؤولية التقصيرية إذا ما كان هناك وجود علاقة بين الخطأ والضرر. بموجب رابطة السببية.

تبقى أن الضوابط في جملتها عادة ما ترتبط بجوانب تقنية لها آثار قانونية إذا ما نص عليها المشرع كون تلك الضوابط تضمن في النصوص التشريعية الالتزامات على عاتق الأطراف المشاركين المتدخلين في منظومة التوقيع الالكتروني وفي عالم المبادلات الالكترونية.

المطلب الثاني: أنماط حماية التوقيع الالكتروني

إن حماية منظومة التوقيع الالكتروني لها جانبين أحدهما تقني والآخر قانوني، فأما الحماية التقنية فهي مرتبطة بآليات الحماية التقنية والتي سنعرضها في الفصل الأخير من هذا الباب، والمتمثلة في آلية التصديق الالكتروني، أما الحماية القانونية فهي مرتبطة بأنماط وأشكال الحماية، هذه الأخيرة التي نسقيها من حامل المسؤولية في حد ذاته والتي أقرها المشرع من أجل وضع حصانة للتوقيع الالكتروني بما يضمن عدم المساس به، ومن ثم جعله جديراً بالثقة والأمان، وأن يتم تحقيق ثلاثي أبعاد العلاقة الالكترونية وهي: السرعة، الثقة، والائتمان.

تعدد أنماط الحماية بحسب ما أقرته التشريعات وتدارسه الفقه إلى حماية مدنية، تجارية، إدارية وأخرى جزائية، بناءً على ذلك فإنه يتم التعرض إلى أنماط الحماية بحسب نمط المسؤولية وأساسها فيما يلي:

الفرع الأول: الحماية المدنية للتوقيع الالكتروني: لقد نصت جل التشريعات على الحماية المدنية لأي تصرف خارج عن الأطر القانونية بناءً على إحدى أسس المسؤولية إما عقدية أو تقصيرية، غير أن المتمتع في مفهوم الحماية يجد أنها تتماشى وفق طرح زميني، أي حماية لاحقة وأخرى سابقة.

أولاً: الحماية السابقة: إن الحماية كمفهوم عام يرتبط أكثر بالإجراءات والتقنيات والوسائل المتوفرة التي تستهدف وضع حصانة للتوقيع الالكتروني كمنظومة قائمة بذاتها، فالحماية أساسها في جميع المستويات تحدد وتضبط الوسائل الكفيلة بالحفاظ على التوقيع الالكتروني في شكله واستمراريته وترتيبه للأثار والاعتداد في ذاته

وفي مضمون المحرر الموقع، ويمكننا القول بأن الحماية السابقة لا تتطلب خطأ قائماً رتب الضرر، إنما يكفي أن تكون هناك إخلال بالتزام لم يرتب ضرار بعد، من هنا فإن الضرر محتمل الوقوع وليس واقعا.

فعن المشرع الجزائري أشار للمتطلبات التي من شأنها ضمان التوقيع الإلكتروني المؤمن⁽¹⁾ أن من بينها عبارة: "يضمن مع الفعل المرتبط به، صلة بحيث يكون كل تعديل لاحق للفعل قابلاً للكشف عنه" فهذه العبارة سابقة ومشرطة لوقوع التوقيع أي أنها تسبق التوقيع وأثرها يأتي بعد عملية التوقيع الإلكتروني، فالمشرع هنا لم يحدد التبعية القانونية لتخلف الموقع بالاشتراطات ولكن وضع الاشتراط لتوقع الإخلال بالشرط، فهذا الأخير الذي يرتب التبعية القانونية، بالتالي يكون المشرع قد حمل الموقع مسؤولية عقدية إن عمل بالاشتراط ويحملة مسؤولية تقصيرية إن أهمل الاشتراط.

ثانياً: الحماية اللاحقة: إن مناط هذه الحماية هو جبر الضرر الحاصل نتيجة الخطأ المرتكب من طرف المتدخل في منظومة التوقيع الإلكتروني بأي صورة من الصور، وتعتبر مرجعية الحماية اللاحقة هي المسؤولية، هذه الأخيرة التي تقوم بمجرد توافر الخطأ والضرر والعلاقة السببية.

كما تعتبر المسؤولية المدنية التي تستهدف جبر الضرر أهم مرجع للحماية، غير أن القائلين بعدم وجود حماية لاحقة لا مبرر لهم إذا ما تم اعتمادهم عن مصطلح الحماية فبحسب ذلك أن جبر الضرر إحدى نتائج الحماية، كون أن أساس الحماية اللاحقة في هذا الشأن هو عدم ترتيب منظومة التوقيع الإلكتروني المعتدى عليها لأثارها اتجاه أطراف التعاقد، وهي حماية للموقع من الالتزامات الواقعة على عاتقه. بموجب العلاقة العقدية التي تم كسرها والدخول إليها.

الفرع الثاني: الحماية التجارية للتوقيع الإلكتروني: إن مبدأ التعويض أو جبر الضرر كما هو معلوم نصت عليه جميع التشريعات في دول العالم في الشريعة العامة، بذلك فإن مناط الحماية التجارية في أصله يعود إلى الحماية المدنية التي سلف وأن تطرقنا إليها.

أن في دراستنا للحماية التجارية يكون من خلال تطبيق بعض القواعد الخاصة التي تتضمنها التشريعات عند ممارسة عمل تجاري أو بمناسبة نشاط تجاري أو بحكم طبيعة العلاقة إذا كانت تجارية. يمكن التطرق إلى الحماية التجارية من خلال بعض المبادئ نذكر منها:

أولاً: طبيعة الأشخاص المتعاقدة: إن العلاقة العقدية الإلكترونية في مجال النشاطات التجارية إما أن تكون بين التجار فيما بينهم بأن تكون بين التاجر كأحد الأعوان الاقتصاديين وعون اقتصادي آخر أو بين تاجر ومستهلك، وقد عنيت معظم التشريعات التي أقرت بحماية المستهلك اهتمام كبيراً بالمستهلك، إذ صدر في التشريع الفرنسي المرسوم رقم 741-2001 والذي ينظم التعاقد عن بعد أين تم إدخال النصوص القانونية الواردة في هذا المرسوم في تقنين الاستهلاك الفرنسي رقم 93-949 الصادر في 26 جويلية 1996، كما أن التوجيه الأوروبي الصادر في 20 ماي 1997 أكد في مادته 2 على حماية المستهلك في إبرام العقد وتنفيذه

1- المادة 3 مكرر 1، سبق الإشارة إليها.

لاسيما في الالتزام بإعلام المستهلك والالتزام بالمطابقة وكذا أكد التوجيه على حماية المستهلك من الاعتداء على بطاقة الدفع المستخدمة من طرفه.

فطبيعة الشخص المتعاقد تحدد طبيعة الحماية الواجبة، فالمستهلك بصفته هذه فقد خصه المشرع بحماية خاصة بإدراجه نصوصاً خاصة كما أن المشرع فيض له الجمعيات التي تهدف إلى حماية المستهلك والتي تنشط في كافة دول العالم⁽¹⁾.

ثانياً: طبيعة العلاقة: إن المستهلك في علاقته مع العون الاقتصادي يهدف إلى تحقيق إشباع حاجاته بأسس الطرق وبأبجس الأثمان، ربحا للوقت والأموال غير أن ذلك يجعل من طبيعة العلاقة تحدد مدى توافر تلك الحماية من عدمها، فالعمل التجاري بحسب الشكل يجعل من المستهلك يمارس العمل التجاري وله ضمانات الإثبات فيما لحقه من ضرر في مواجهة التاجر أو العون الاقتصادي، كما أن العمل التجاري بحسب الموضوع يوفر للمستهلك نفس الضمانات، غير أن العمل التجاري بالتبعية يوفر الضمانات لاسيما في الإثبات لأطراف العلاقة العقدية أي التجار وفقا لتوافر شروط اعتباره فطبيعة العلاقة وكذا طبيعة الأشخاص توفر حماية للمستهلك من حيث الإثبات للعلاقة العقدية أو نفيها، وكذا مرجعية تقييم التعويض.

ثالثاً: مرجعية التعويض: إن مرجعية التعويض في الاعتداء على منظومة التوقيع الإلكتروني تركز على جانبين هما: ما فات من كسب وما لحق من خسارة.

فالعون الاقتصادي إذا ما لحقه ضرر من جراء: سواء إخلال المتعامل معه الإلكتروني كالبنوك الإلكترونية أو نتيجة اختراق وكسر سرية بيانات التوقيع، فإن تقديم التعويض وأساسه يكون بناء على المعطيات المعاملاتية التجارية التي يبرمها في ذات الظروف الزمنية والمكانية، كما يؤخذ بعين الاعتبار ما فته من كسب عن ذلك إضافة إلى ما لحقه من ضرر وفقا للقواعد العامة.

بذلك فإن مرجعية التعويض في الحماية التجارية تجمع بين تعويض الضرر وفقا للقواعد العامة في الشريعة العامة (حبر الضرر) وبين التعويض عن خصوصية العلاقة التي تمتاز بالسرعة والثقة والائتمان (ما فاته من كسب).

الفرع الثالث: الحماية الإدارية للتوقيع الإلكتروني: إن ظهور مصطلح الحكومة الإلكترونية وذلك مع توسيع استخدام الإدارات العمومية للمعاملات الإلكترونية مع المتعاملين معها، أظهر معه ما يترتب عن تلك المعاملة من حقوق وواجبات، بذلك ظهرت الحماية الإدارية لقواعد البيانات الإلكترونية المتضمنة بيانات الأشخاص المتعاملين معها، وكذا الحماية الإدارية للمراسلات الواردة والصادرة والتي تعتبر بعد توقيعها سنداً هاماً في الإثبات عند قيام المنازعات الإدارية يمكن ذكر تلك الحماية الإدارية وفقا لثلاث أطر وهي:

أولاً: حماية منظومة البيانات: إن الإدارة ملزمة بحماية قاعدة البيانات التي تضع فيها جملة الوثائق الإدارية الخاصة بالمتعاملين معها من جهة وحماية سرية المعاملات القائمة بينها وبين المواطن المتعامل معها من جهة.

1- شحاته غريب شلقامي، مرجع سابق، ص19.

فاختراق منظومة قاعدة البيانات قد يؤدي إلى تعديل مضمون المعاملة الالكترونية وبذلك كسر منظومة التوقيع الالكتروني بالإلغاء أو الإضافة للالتزامات أخرى عليها.

ثانياً: حماية المراسلات الصادرة: إن الإشعارات والإنذارات الموجهة من طرف إدارة الضرائب للمكلف بالضريبة من أجل دفع ما عليه أو تقديم أي ملاحظات أو احتجاج بشأنها، تعتبر وثائق إدارية تستوجب حفظها لما ترتبه من آثار لاسيما فيما يتعلق بالآجال التي تحددها الإدارة للمكلف من أجل الاحتجاج، فالاعتداء على منظومة التوقيع قد يمس بطبيعة تلك المراسلة أو ما يثبت مصدرها، من ثمة فإن سند وصول الإشعار للمكلف عن طريق البريد الالكتروني مثلاً يجعل من الإدارة تلجأ إلى حساب المواعيد وهو ما يجعل المكلف في مشكل عدم العلم لعدم وصول ذلك الإشعار، وتصبح الضريبة غير المطعون فيها في الآجال بسبب مساس المنظومة والملزمة للمكلف، تكون قد ألحقت به ضرراً توجب تعويضه، لاسيما إذا ما كنت هناك غرامة تأخيرية على عاتق المكلف الذي لا ذنب له في التأخر، بل كان ذلك بسبب المساس بالمنظومة المعلوماتية جملة.

ثالثاً: حماية المراسلات الواردة: للإدارة واجب حماية المراسلات الواردة إليها من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين لما ترتبه تلك المراسلات من آثار قانونية، فالتظلم المسبق الذي يقدمه من مصدر في مواجهته قراراً إدارياً يستوجب تظلماً مسبقاً إذا ما تم إرساله للإدارة إلكترونياً، وكان وفق الضوابط الفنية والتقنية فإن المساس به سواء بإلغائه من قاعدة البيانات الخاصة بالإدارة أو تعديل مضمون التظلم الموقع إلكترونياً، يؤدي بالضرورة إلى إلحاق ضرر بالمتعامل مع الإدارة هذه الأخيرة التي تجعل قرارها مرتباً لجميع آثاره قانوناً بعد تحصينه بانعدام التظلم، بذلك فإن الحماية الإدارية تتطلب تقنيات عالية من أجل الحفاظ على منظومة التوقيع الالكتروني من جهة توقي تحمل المسؤولية الإدارية من جهة أخرى، وذلك المتطلب يمثل الحماية السابقة كما يتطلب على الإدارة جبر الضرر إذا ما ألحق بالمتعامل معها ضرراً كان ناجماً عن إخلالٍ بالتزامٍ أو فعلٍ ضارٍ.

الفرع الرابع: الحماية الجزائية للتوقيع الالكتروني: من الطبيعي أن يتم تجريم الأفعال التي من خلالها يتم الاعتداء على منظومة التوقيع الالكتروني ببياناتها وكذا الاعتداء على المنظومة المالية الالكترونية، والتي يعتبر فيها التوقيع الالكتروني سند الإيجاب والقبول في العلاقة العقدية أثناء سحب أو دفع الأموال آلياً، فمن التشريعات التي أخذت بالتوقيع الالكتروني كالتشريع الجزائي فإننا يمكن أن نتعرض لها من خلال تحديد مسؤولية الغير المتدخل في منظومة التوقيع الالكتروني.

أولاً: المسؤولية الجزائية لمقدم خدمات التصديق: المشرع الجزائري وبمحكم عدم أفراده منظومة خاصة بالتوقيع الالكتروني، لم يتعرض بذلك لمسؤولية مقدم خدمات التصديق، إلا أنه تناول بصفة عامة في قانون العقوبات بموجب القانون رقم 15/04 المعدل لقانون العقوبات جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، فاستحدثت المواد 394 مكرر إلى غاية 394 مكرر 6، اين عاقب بصفة عامة المشرع بموجب المادة 394 مكرر على الدخول والبقاء عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة المعالجة الآلية للمعطيات أو حاول ذلك، بالحبس زمن ثلاث أشهر إلى سنة وغرامة من 50.000 إلى 100.000 دينار، وضاعف العقوبة إذا ترتب عن

ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة، أما إذا تم تخريبها فتكون العقوبة من ستة أشهر إلى سنتين وغرامة من 50.000 إلى 150.000 دينار، كما حرمت المادة 394 مكرر 2 كل تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو اتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسله عن طريق معلومة معلوماتية وكل حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كل المعطيات المتحصل عليها في إحدى المعطيات السابقة.

لقد عاقب المشرع المغربي على صور التجريم بعقوبات سالبة للحرية وأخرى مالية فتتمثل العقوبات السالبة للحرية التي نص عليها بمقتضى القانون رقم 03-53 في عقوبات حبسية وعقوبة السجن.⁽¹⁾ فتختلف العقوبات الحبسية المنصوص عليها باختلاف الفعل الجرمي المرتكب إذ يعاقب كل من قدم خدمات للمصادقة الالكترونية المؤمنة دون أن يكون معتمدا وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 21 أو واصل نشاطه رغم سحب اعتمادها أو سلم أو دبر شهادات الكترونية مؤمنة... (المادة 29). ويعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر كل من أفشى المعلومات المعهود بها إليه في إطار ممارسة نشاطاته أو وظيفته على نشرها أو ساهم في ذلك (المادة 30).

وبالنسبة للعقوبة السالبة للحرية فقد يتعرض لها من استعمل وسيلة التشفير لتهديد أو ارتكاب جناية أو جنحة أو لتسهيل وتمهيد ارتكابها حسب المادة 33 بحيث يرفع الحد الأقصى لعقوبة السجن على النحو التالي: *السجن المؤبد إذا كان معاقباً على الجريمة بـ: 30 سنة من السجن، 20 سنة إن كان معاقباً بـ: 15 سنة من السجن و 6 سنوات من السجن إن كانت الجريمة معاقب عليها بـ: 3 سنوات من الحبس. أما فيما يخص العقوبات المالية تحدد بغرامة مالية منصوص عليها في القانون رقم 05-53 تتراوح ما بين 10.000 درهم كحد أدنى و 500.000 درهم مغربي كحد أقصى في مجملها⁽²⁾.

كما أن المشرع الجزائري وبمناسبة تعديله للأمر رقم 97-10⁽³⁾. المعدل والمتمم بالأمر 05/03 فإنه وسع قائمة المصنفات المحمية حيث أدمج تطبيقات الإعلام الآلي ضمن المصنفات الأصلية وعبر عنها بمصنفات قواعد البيانات وبرامج الإعلام الآلي أين نجد المادة 151 من الأمر 05/03 تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 500.000 إلى 1000.000 دينار جزائري عن كل كشف غير مشروع لمصنف فني أو أداء فني والمساس بسلامة مصنف أو أداء فني وعن استنساخ مصنف أو أداء أو استرداد نسخ مقلدة أو تصديرها، أو بيع نسخ مزورة أو تأجير مصنف أو عرضه للتداول.

والملاحظ أن المشرع الجزائري في تعديله لقانون العقوبات بموجب القانون 15/04 فإنه وضع حماية لقواعد البيانات المرتبطة بالمعالجة الآلية، كما أنه في تعديله للأمر 10/97 بموجب الأمر 05/03 فإنه بالرغم من اعترافه ببرامج الإعلام الآلي وقواعد البيانات إلا أنه خصص الحماية في قواعد البيانات للمعالجة الآلية وقواعد بيانات المصنفات الفنية دون تغطية عامة لجميع البرامج، ما دفع المشرع الجزائري إلى إصدار القانون رقم 04/09

1- إدريس النوازي، حماية عقود التجارة الالكترونية في القانون المغربي، دراسة مقارنة، دار الآفاق المغربية، مراكش، الطبعة الأولى، 2010، ص 127

2- إدريس النوازي، مرجع سابق، ص 128.

3- الأمر رقم 97-10 المؤرخ في 6 مارس 1997 المتعلق بالمسائل لأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.

المؤرخ في 2009/08/05⁽¹⁾، والذي تضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها.

يمكننا القول بهذا الشأن أن المشرع الجزائري، قد تعرض لتجريم بعض الأفعال المرتكبة من طرف مزود خدمات المبادلات الالكترونية أي مزود خدمات الاتصال بواسطة منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات⁽²⁾. إلا أن المشرع الجزائري حدد في المادة 10 من القانون 04/09 التزام مقدم الخدمات بأن يكتف سر العمليات ولم يضع له عقوبة مخالفة ذلك جزائيا، وهو ما يجعل مسؤولية مقدم الخدمات بوجه عام ومقدم خدمات التصديق بوجه خاص في التشريع الجزائري في الإطار الجزائري يحتاج إلى تشريع خاص بذلك، رغم أن هناك من يرى بأن التعديل الذي أجراه المشرع في قانون العقوبات بموجب القانون 15/04 كافٍ في معاقبة المتدخل في منظومة المعالجة الآلية للمعطيات بما فيها مقدم خدمات الاتصال والانترنت.

ثانياً: المسؤولية الجزائية للموقع: تناول المشرع التونسي مسؤولية الموقع من خلال الفصل 47 من قانون المبادلات والتجارة الالكترونية التونسي وذلك في حالة تصريح الموقع عمدا بمعطيات خاطئة لمزود المصادقة الالكترونية، وذلك بالسجن من ستة أشهر إلى عامين وبخطية من 1000 إلى 10.000 دينار، كما عاقب كل من استغل ضعف أو جهل شخص في إطار عمليات البيع الالكتروني بدفعه للالتزامات حاضرا أو آجلا بأي شكل من الأشكال، بخطية تتراوح بين 1000 و20.000 دينار، إذا ثبت من ظروف الواقعة أن هذا الشخص غير قادر على تمييز أبعاد تعهداته أو كشف الحيل والخدع المعتمدة أو كان تحت الضغط⁽³⁾.

أما عن المشرع المغربي فحدد لمن أدلى عمدا بتصاريح كاذبة أو سلم وثائق مزورة إلى مقدم خدمات التصديق الالكترونية فيعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات (المادة 31)⁽⁴⁾. وبالرجوع للمشرع الجزائري نجد أنه لم يفرد نصا عقابيا خاصا بالموقع في جرائم المساس بمعالجة المنظومة المعلوماتية ولا في الأمر رقم 05/03.

ثالثاً: المسؤولية الجزائية للغير: لقد عالج المشرع الأردني المسؤولية الجزائية للغير في المادة 38 من قانون المعاملات الالكترونية إذ أكد على أنه يعاقب كل من يرتكب فعلا يشكل جريمة بموجب التشريعات النافذة بواسطة استخدام الوسائل الالكترونية، بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن 3000 دينار ولا تزيد عن 10.000 دينار أو بتلك عن هاتين العقوبتين.

أما المشرع المغربي فيحدد في المادة 35 عقوبة الحبس كحد أدنى في سنة وكحد أقصى في خمس سنوات بالنسبة لكل من استعمل بوجه غير قانوني العناصر الشخصية لإنشاء التوقيع المتعلق بتوقيع الغير.

1- الجريدة الرسمية العدد 47 لسنة 2009.

2- المادة 02 من القانون 09/04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها.

3- المادة 50 من قانون المبادلات والتجارة الالكترونية التونسي.

4- إدريس النوازي، مرجع سابق، ص128.

أما المشرع الجزائري فعمومية نصوصه تبقى دون تحديد وربط لجرائم أطراف معينة، بذكره جرائم المساس بالمعالجة الآلية للمعطيات في قانون العقوبات، وذكره المساس بالمصنفات الأدبية والفنية في منظومة الإعلام الآلي، فإن ذلك يصلح بأن يطبق على كل من توافرت الجريمة بأركانها في مواجهته.

وبالنتيجة فإن منظومة التوقيع الإلكتروني الجزائري يمكن المساس بها حسب التشريع الجزائري من أي شخص تكون له الرغبة في اختراق وكسر تلك المنظومة لما يترتب التزاماً أو يلغيه أو يعدله، وذلك في إطار المعالجة الآلية وفق تكنولوجيا الاتصال. من ثم فإن إيجاد الحماية القانونية للتوقيع الإلكتروني، هي التي تجعل من هذا الأخير، له ما يبرر الاعتداد به في عالم القانون، وبما يساير حقيقة التكنولوجيا الحديثة إذ يصبح مسار التوقيع الإلكتروني نمطاً اطرادياً مع تحديث كل تقنية.

لهذا الغرض سنقوم في الفصل الموالي بطرح أحد الوسائل التي يمكن اعتمادها قانونياً للحفاظ على المحرر الإلكتروني الموقع وجعله ذا حجية كاملة في الإثبات، ألا وهي وسيلة التوثيق الإلكتروني التي تعتبر الوسيط الجدير بموثوقية المحرر الإلكتروني بين الأطراف المتعاقدة.

الفصل الثالث: التوثيق الإلكتروني

لقد تدخلت الكثير من التشريعات لتأكيد العلاقة بين التوقيع الإلكتروني والموقع بطرف ثالث محايد سمته بمقدم خدمات المصادقة الإلكترونية أعطته صلاحيات اصدار شهادات الكترونية مؤمنة.

وعلى الرغم من وجود امكانيات تكنولوجية عالية الدقة تستطيع الربط بين المحرر والتوقيع الإلكترونيين إلا أنه من الناحية العملية نجد أن القضاء يحتفظ في قبوله كدليل كاف للإثبات في حالة النزاع بشأنه، لذلك تم التفكير في اصدار هاته الشهادات والتصديق عليها تحقيقاً للحماية المطلوبة. لهذا الغرض نقسم هذا الفصل لثلاث مباحث هي كالاتي:

المبحث الأول: آليات حماية المحرر الإلكتروني

المبحث الثاني: سلطات التوثيق والمصادقة على المحرر الإلكتروني

المبحث الثالث: شهادة التصديق والتوثيق الإلكتروني

المبحث الأول: آليات حماية المحرر الإلكتروني: انطلق التوقيع الإلكتروني كي يحتل مكانته الكبرى في إطار الترويج لمكانته الأمنية وكيفية قيامه بدوره في تأمين المعلومات تأميناً مضموناً، لتتواصل هذه الضمانات لضرورة إيجاد طرف ثالث يقع على عاتقه مسألة أمن ودوام المحرر كي يعتد به في الإثبات.

المطلب الأول: آليات حفظ الوثائق الإلكترونية

إن استمرارية منح الحجية القانونية لمستند إلكتروني تعتمد بشكل أساسي على عملية حفظ هذا المستند بما يكفل ضمان الحفاظ على محتواه طوال مدة التقادم التي يخضع لها التصرف المحفوظ.

ففي حالة نشوب نزاع بين أطراف العقد الإلكتروني، يجب أن تكون الأطراف قادرة على إظهار المستند الإلكتروني المؤيد لاتفاقهم، وذلك بإعادة نسخ المستند الموثق الكترونياً، لذا يتعين على مقدمي خدمات التوثيق

الإلكتروني أن يقوموا بحفظ المعلومات المتعلقة بشهادات التوثيق الإلكتروني طوال مدة التقادم الخاصة بالتصرف الثابت في الشهادة. هذا وتتطلب عملية حفظ الوثائق الإلكترونية أمرين:

الفرع الأول: الأمان: الذي يستلزم استعمال ضوابط ومعايير معينة⁽¹⁾ لحفظ المعلومات المدونة على الدعائم الإلكترونية ضد التلف أو أي تعديل يمكن أن يرد عليها.

الفرع الثاني: الدوام: وقد عرف المشرع الفرنسي المقصود بكلمة "دائم" بأنه: "كل نسخ لا يؤدي إلى محو الأصل الذي إذا تم فإنه يؤدي إلى تغيير غير قابل للإصلاح بالدعامة". وبمقتضى ذلك. أنه لكي نستطيع الأخذ بمعيار الدوام، فمن الضروري أن يسبب التدوين-التسجيل بالدعائم الإلكترونية- تغييراً هائياً وواضحاً بالدعامة، والذي لن يتلف فيما بعد بدون ترك أثر.

إن مثل هذا الاحتياج لا يمكن توافره باستعمال دعامات قد جُهزت لإمكان استعمالها مرة ثانية كالدعامة المغناطيسية والتي من طبيعتها إعادة التسجيل عليها ثانياً. على عكس ذلك، فإن الأسطوانة البصرية "Disque optique" غير القابلة للتسجيل عليها ثانياً من نوع "worm"⁽²⁾ ينطبق عليها معيار الدوام السابق تعريفه.

وقد ظهر معيار "AFNOR" والذي يعتمد بدعامة على الأسطوانة الضوئية التابعة لتكنولوجيا "worm" والتي تتميز بعد التأثر بالموجات المغناطيسية، وذلك لضمان حفظ ونزاهة التسجيلات المعلوماتية المخزنة، بالتالي فإن هذا المعيار يستثنى النظم التي تسمح بإلغاء أو تغيير تسجيل في وقت لاحق.

ويقدم معيار "AFNOR" مجموعة من التوصيات المتعلقة بالوسائل التقنية والتنظيمية التي يجب توافرها من أجل التسجيل والحفظ والاسترداد للوثائق، هذا المعيار يفترض به حصوله على تأييد من منظمة ISO لنظام الحفظ، الخاص بمشكلة الثبات لمدة طويلة للتسجيلات.

ومن الملاحظ أنه عندما يوجد معيار تقني، فإن استعماله من طرف المتخصصين يعد قرينة فيما يتعلق بالأمان، إذ لا تتردد المحاكم في اللجوء إليها عند تواجدها.

وترتبط مدة حفظ الوثيقة الإلكترونية بتاريخ إبرام العقد والذي يبدأ العقد في ترتيب آثاره وتبدأ مدة التقادم وهي المدة التي يلزم الحفظ خلالها.⁽³⁾

هذا ويمكن إجمال ما سبق في أنه يلزم حفظ الوثائق الإلكترونية الصادرة من خلال جهات التوثيق الإلكتروني خلال المدة المحددة، حتى يتمكن الأطراف من تقديم إثبات موثق أمام القضاء وحتى بتحقيق هذا الحفظ الإلكتروني بالصورة المرجوة، فإنه يجب أن يتصف بشروط آمنة تبعث الثقة التي لن تتوافر إلا باستعمال معايير معينة، كما يجب أيضاً أن يتصف بالدوام.

المطلب الثاني: آلية تقنيات التشفير

1- هذه الضوابط والمعايير أصبحت شرطاً أساسياً لحصول الشركات المتخصصة في هذا المجال على شهادة ISO المعتمدة عالمياً

2 - WORM : Write one read many

3- سعيد السيد قنديل، التوقيع الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004. ص 106.

في الوقت الراهن أصبحت تقنيات تشفير الرسائل الإلكترونية في مقدمة الوسائل الحديثة في مجال توفير الأمن وسلامة وسرية المعلومات والمعاملات المتبادلة عن بعد عبر الانترنت. ولا تقتصر هذه التقنيات على أداء وظائف حماية البيانات فقط بل يمتد دورها إلى المساهمة في تدعيم وسيلة الإثبات الإلكتروني من خلال تحديد هوية مرسل المحرر والموافقة على مضمونه وتوقيع ذوي الشأن إلكترونياً والتأكد من سلامته، من ثم ضمان عدم قابليته للإنكار⁽¹⁾.

الفرع الأول: ماهية التشفير: نظراً لأهمية التشفير في مجال المعاملات الإلكترونية، أهتم المشرع الفرنسي بتعريف خدمات التشفير في المادة 1/28 من القانون رقم 90-1170 الصادر في 29 ديسمبر 1990 بشأن تنظيم الاتصالات عن بعد بأنها: " أي خدمات تهدف إلى تحويل معلومات أو رموز واضحة إلى معلومات أو رموز غير مفهومة بالنسبة للغير وذلك عن طريق اتفاقات سرية أو تنفيذ عكس هذه العملية بفضل وسائل مادية أو برامج مخصصة بهذا الغرض"⁽²⁾.

في ذات الاتجاه يشير قانون اليونسسترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية⁽³⁾ إلى أن التشفير هو: " فرع الرياضيات التطبيقية الذي يعني بتحويل الرسالة إلى أشكال تبدو غير مفهومة ثم إعادة إلى أشكالها الأصلية. أما قانون التوقيع الإلكتروني المصري فلقد جاء حالياً من الإشارة لتحديد المقصود بالتشفير، إلا أن اللائحة التنفيذية للقانون المذكور قد عاجلت ذلك الأمر حيث أوردت في المادة 9/1⁽⁴⁾ تعريفاً للتشفير بأنه: " منظومة تقنية حسابية تستخدم مفاتيح خاصة لمعالجة وتحويل البيانات والمعلومات المقروءة إلكترونياً بحيث تمنع استخلاص هذه البيانات والمعلومات إلا عن طريق استخدام مفتاح أو مفاتيح فك الشفرة". يتضح من التعريفات السابقة، أنها تركز على عملية تحويل البيانات من حالتها المقروءة إلى صيغة رقمية غير مفهومة للغير. من هنا يمكن القول بوجه عام، إن فكرة نظام التشفير تقوم على إخفاء المعلومات عليها معتمداً على عملية رياضية أو معادلات حواريكية يتم بها تحويل النص المراد تحويله إلى رموز وإشارات لا يمكن فهمها باستخدام التشفير.

ويستفاد مما تقدم أن عملية التشفير تتألف من ثلاثة عناصر مترابطة وهي⁽⁵⁾:

1. المعلومات التي سيتم تشفيرها.
2. خوارزمية التشفير التي ستطبق على المعلومات، وخوارزمية فك التشفير التي تعيدها إلى حالتها الأصلية.
3. المفاتيح وهي سلسلة أو أكثر من الرموز تستند إلى صيغ رياضية معقدة في شكل خوارزميات.

الفرع الثاني: أهداف التشفير: يمكن القول بوجه عام أن هدف التشفير يتمثل في تحقيق عدد من مظاهر أمن المعلومات وهي:

1- طوني ميشال عيسى، التنظيم القانوني لشبكة الانترنت، صادر، لبنان، الطبعة الأولى 2001، ص 19.
2- Loi n°90 – 1170 du 29 décembre 1990 sur la réglementation des Télécommunication art.28.I.J, n° 303 du 30 décembre 1990. P : 16439.
3- راجع دليل الاشرع قانون اليونسسترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية.
4- المادة 9/1 من اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني وبنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.
5- فادي سالم، تشفير البيانات في الانترنت، مجلة أنترنت العالم العربي، عدد أوت، سبتمبر 1999.

1. سرية البيانات: وذلك بالاحتفاظ بالمعلومات في صيغة مخفية من أي شخص.
2. سلامة البيانات: بامتلاك الإمكانية لكشف معالجة البيانات من قبل الأطراف غير المرخص لهم⁽¹⁾.
3. التوثيق: حيث تعمل من ناحية على تحديد هوية الأطراف، أما ما يخص المعلومات المستلمة فينبغي أن تطابق المعلومات الأصلية المرسل.
4. عدم الإنكار: بتدخل طرف ثالث موثوق به (مقدم خدمات التصديق) يكفل التحقق من صحة التوقيعات وسلامة المعاملة.

مما سبق، يوفر استخدام تقنيات التشفير أعلى قدر ممكن من الأمن والحماية لمستخدمي الانترنت، وأصبحت تقنية التشفير من الدعائم الأساسية للتعاملات الإلكترونية مما أدى إلى اكتساب الأخيرة لثقة المستهلك وحازت على اطمئنانه كنوع جديد من التعاملات المالية.

الفرع الثالث: طرق التشفير: نحاول في ما يلي بيان طرق أو أنظمة التشفير في إيجاز من خلال التعرض لنظامي: التشفير المتماثل والتشفير غير المتماثل وذلك على النحو التالي⁽²⁾:

أولاً: التشفير المتماثل: يعد هذا النوع من أنواع التشفير المستخدمة، ففيه يستخدم كل من المرسل والمستقبل المفتاح السري ذاته في تشفير الرسالة وفك تشفيرها، ويتفق الطرفان في البداية (حال إنشاء المفتاح) على كلمة المرور، التي سيتم استخدامها، ويمكن أن تحوي هذه الكلمة حروفاً، أرقاماً أو رموزاً... وعقب ذلك تحول برمجيات التشفير كلمة المرور إلى عدد ثنائي، ويتم إضافة رموز أخرى لزيادة طولها، ويشمل العدد الثنائي مفتاح تشفير الرسالة⁽³⁾، ويعتمد مفهوم التشفير المتماثل على معيار تشفير البيانات (DES)⁽⁴⁾ الذي اعتمده البنوك لتشغيل آلات الصرف الآلي (ATM).

ويكمن ضعف هذا النوع من التشفير في تبادل المفتاح السري نفسه بين الأطراف دون أمان بحيث يكون متاحاً في ذات الوقت لمرسل المعاملة ومستهلها أيضاً، وهو ما أدى إلى تراجع استخدام هذا النوع من التشفير⁽⁵⁾ التشفير⁽⁵⁾ لعدم تلبيةه لرغبات وطموحات المتعاقدين في تأمين المعاملات بصورة مرضية.

ثانياً: التشفير اللامتماثل: جاء هذا النوع من التشفير لتجنب مشكلة التبادل غير الآمن للمفاتيح في التشفير المتماثل، فعوضاً عن استخدام مفتاح واحد، يستخدم التشفير اللامتماثل زوجاً من المفاتيح تربط بينهما علاقة رياضية، أحدهما مفتاح خاص، والثاني مفتاح عام، وقد اصطلح على تسمية هذا النظام بـ: "نظام التشفير بالمفتاح العام" وقد يشار إليه بصفة عامة بـ: "تقنية شفرة المفتاح العام".

المطلب الثالث: آلية التصديق الإلكتروني

1- عوض حاج علي أحمد و عبد الأمير خلف حسين، أمنية المعلومات وتقنيات التشفير، مرجع سابق، ص 36.
2- CHOURAQUI, Jérôme, Théorie Juridique de la preuve électronique, Thèse précitée, p.24 et s :P-A. Fouquet, les Technologies de l'écrit électronique, op cit. pp. 9 et 8.

3- مقال بعنوان "التشفير" متاح على موقع مشروع سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتعليم تكنولوجيا المعلومات.

4- معيار تشفير البيانات (Data Encryptions Standard)، يستند إلى خوارزمية لوسفير التي تستخدم مفتاح بطول 56 (bit).

5- فادي سالم، تشفير البيانات في الأنترنت، مرجع سابق، ص 2.

إن تدخل التشريعات تأكيداً للعلاقة بين المحرر الإلكتروني وصاحبه بطرف ثالث محايد أسمته بمقدم خدمات التصديق الإلكتروني أعطته وحده دون غيره صلاحيات إصدار الشهادات مؤمنة. وأكد أن رؤية المشرع بضرورة إيجاد هذا الطرف المحايد كان نتيجة إلى تأكيد أن التوقيع الإلكتروني صادر عن صاحبه وأنه صحيح وأن البيانات الموقعة لم تعدل أثناء إرسالها وهي خطوة ناجحة وصارمة في تطوير وانتشار التجارة الإلكترونية نظراً لارتباط هذا الوسيط بأطراف العلاقة من بعد عن طريق ربط هوية مرسل المحرر الإلكتروني وذلك من خلال شهادة الكترونية تحتوي على مجموعة البيانات من ضمنها المفتاح العام.

كما أصبح استخدام وسائل التكنولوجيا متطوراً، وعلى الرغم من وجود إمكانيات تكنولوجية عالية الدقة تستطيع الربط بين المحرر والتوقيع إلا أنه من الناحية العملية نجد أن القضاء يتحفظ في قبوله كدليل كاف للإثبات في حالة النزاع بشأنه لذلك تم التفكير في إصدار هاته الشهادات والتصديق عليها تحقيقاً للحماية المطلوبة⁽¹⁾.

المطلب الرابع: آلية إخضاع البيانات للقيود في السجل الإلكتروني لتوثيقها

تعتبر الرسائل الإلكترونية المتبادلة هي الركيزة التي يتم على أساسها إبرام العقود التجارية، ففي الغالب ما يتم وضع هذه الرسائل في سجل الكتروني بهدف حفظها والرجوع إليها عند الحاجة.

ونظراً لأهمية السجل الإلكتروني في توثيق المعاملات الإلكترونية فإن الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية الخاصة بالتجارة الإلكترونية تشترط وجود سجل الكتروني.

ويتم حفظ السجل الإلكتروني على أوعية إلكترونية من خلال الحاسب الآلي ذاته، وبشكل يقبل القراءة إلا من خلال إحدى مخرجاته أيضاً⁽²⁾. ومن أهم الوسائط المستخدمة في هذا الشأن الأقراص المغناطيسية.

ولما كان السجل الإلكتروني من المسائل الهامة في المعاملات الإلكترونية فقد عرفه القانون الأمريكي الموحد للتجارة الإلكترونية في المادة 7/2 على أنه: "السجل الذي يتم إنشاؤه أو تكوينه أو إرساله أو استلامه أو تخزينه بوسائل الكترونية".

أما القانون الكندي الموحد للإثبات الإلكتروني عرف السجل الإلكتروني بأنه: "البيانات التي يتم تسجيلها أو تخزينها على وسائط أو بواسطة نظام كمبيوتر أو أية وسيلة أخرى مشابهة يمكن أن تقرأ وتفهم بواسطة شخص أو نظام كمبيوتر أو أية وسيلة مشابهة، وتشمل البيانات المقروءة أو المخرجات الكمبيوترية، المطبوعة أو أي مخرجات من هذه البيانات"⁽³⁾.

أما عن المشرع الجزائري حين سوي بين الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني والكتابة على الورق في المادة 323 مكرر 1. وباعتبار أن الكتابة وسيلة إثبات العقد الإلكتروني فقد أشار في ذات المادة على اشتراط قوة ثبوتية الكتابة الإلكترونية على إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون محفوظة في ظروف

1- إدريس النوازي، حماية عقود التجارة الإلكترونية في القانون المغربي، مرجع سابق، ص 79.

2- محمد محمد أبو زيد، تحديث قانون الإثبات، مكانة المحررات الإلكترونية بين الأدلة الكتابية، مصر، 2002. ص 160.

3- خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق. ص 179.

تضمن سلامتها فهذه العبارة الأخيرة توحى بأن يتم الحفاظ على بيانات ومعلومات الشخص المتعاقد في دعامة تضمن سلامتها واسترجاعها عند الحاجة.

يتضح مما سبق أن السجل الإلكتروني يشمل أي حامل أو وسيط أو دعامة معدة لإنشاء البيانات والمعلومات وحفظها أو إرسالها أو استلامها إلكترونياً. ويتمثل الهدف من استخدام السجل الإلكتروني في توثيق المعلومات بطريقة تضمن سلامتها واسترجاعها كاملة عند اللزوم لأطراف التعاقد أو للأشخاص المرخص لهم بذلك، وهو ما يقتضي هيئة بيئة تحمي السجل من كافة المؤثرات السلبية الطبيعية أو البشرية وتوفير الصيانة المستمرة والمنظمة.

المبحث الثاني: سلطات التوثيق والمصادقة على المحرر الإلكتروني

إن الثقة والأمان لدى أطراف العقد الإلكتروني هما من أول الأمور التي يتعين توافرها في هذا النوع من التعاقد. وذلك لما تتسم به طبيعة هذه العقود من عدم الالتقاء الفعلي بين أطراف العلاقة، فضلاً عن عدم وجود علاقات سابقة بين الأطراف، ذلك في معظم العقود.

المطلب الأول: المقصود بسلطات التوثيق الإلكتروني ومقدم خدمات التصديق الإلكتروني

هناك فرق بين التوثيق الإلكتروني والتصديق الإلكتروني، فالأول عبارة عن منظومة خاصة مستقلة محايدة تقوم بدور الوسيط لتوثيق المعاملات بين طرفين متعاقدين وذلك بإصدار شهادة إلكترونية، أما التصديق الإلكتروني فيتم بعد استخراج الشهادة فيفحص مصداقيتها.

الفرع الأول: المقصود بسلطات التوثيق الإلكتروني: نعني بسلطة التوثيق الإلكتروني الهيئة العامة أو الخاصة التي تعمل تحت إشراف السلطة التنفيذية وتتكون غالباً من ثلاثة مستويات مختلفة من السلطة تأتي في المرتبة العليا السلطة الرئيسية وهي تختص بالتصديق على تكنولوجيا وممارسات جميع الأطراف المرخص لهم بإصدار أزواج مفاتيح التشفير أو شهادات تتعلق باستخدام تلك المفاتيح، تليها في المرتبة "سلطة التصديق" وهي جهة خاصة بعملية التصديق على أن المفتاح العام لأحد المستخدمين يناظر بالفعل المفتاح الخاص للمستخدم.

أما في المستوى الأدنى تأتي "سلطة تسجيل محلية" ومهمتها تلقي الطلبات من الأشخاص الراغبين في الحصول على أزواج مفاتيح التشفير - العام والخاص - والتأكد من هوية وشخصية هؤلاء المستخدمين ومنح شهادات تصديق تفيد صحة توقيع العملاء.

ويتم تدخل الموثق الإلكتروني بناءً على طلب شخصين أو أكثر بهدف إنشاء، حفظ وإثبات الرسائل الإلكترونية⁽¹⁾ فالموثق الإلكتروني هو طرف ثالث محايد يتمثل في أفراد أو شركات أو جهات مستقلة محايدة تقوم بدور الوسيط بين المتعاملين لتوثيق تعاملاتهم الإلكترونية⁽²⁾.

1- عادل أبو هشيمة محمود حوته، عقود خدمات المعلومات في القانون الدولي الخاص، مصر 2004 ص 196.

2- ناجي الزهراء، مرجع سابق. ص 8.

والوظيفة الأساسية للموثق الإلكتروني أو لجهة التوثيق الإلكترونية هي تحديد هوية المتعاملين في التعاملات الإلكترونية وتحديد أهليتهم القانونية في التعامل والتحقق من مضمون هذا التعامل وسلامته وكذلك جديته وبعده عن الغش والاحتيال.

وقد عرف قانون اليونسترال النموذجي للتوقيع الإلكتروني مقدم خدمات التوثيق الإلكتروني بأنه: "شخصاً يصدر الشهادات ويجوز أن يقدم خدمات أخرى ذات الصلة بالتوقيعات الإلكترونية".

ووفقاً للقرار الأوروبي رقم 93 الصادر في 13 ديسمبر 1999 والمتعلق بالتجارة الإلكترونية وتحديد نص المادة الثانية التي تعرضت لتعريف مقدم خدمات الشهادات بأنه: "كل شخص طبيعي أو معنوي يصدر شهادات توثيق التوقيع الإلكتروني، أو يتولى أية خدمات أو مهمات متعلقة بها أو بالتوقيع الإلكتروني".

الفرع الثاني: المقصود بمقدم خدمات التصديق الإلكتروني: ذهب القانون الإماراتي إلى تعريف مقدم خدمات التصديق الإلكتروني بأنها⁽¹⁾: "أي شخص أو جهة معتمدة أو معترف بها تقوم بإصدار شهادات تصديق إلكترونية، أو أية خدمات، أو مهمات متعلقة بها أو بالتوقيعات الإلكترونية.

كما عرفه المشرع التونسي في الفصل الثاني من القانون رقم 83 سنة 2000 بشأن المبادلات والتجارة الإلكترونية بأنه: "كل شخص طبيعي أو معنوي يحدث ويسلم ويتصرف في شهادات المصادقة، ويسدي خدمات أخرى ذات علاقة بالإمضاء الإلكتروني".

أما عن المشرع الجزائري فقد تعرض لتعريف مقدم خدمات التصديق الإلكتروني أو ما أسماه بمؤدى خدمات التصديق الإلكتروني بأنه: "كل شخص في مفهوم المادة 8/8 من القانون رقم 03/200 المؤرخ في 5 أوت 2000 والمذكور أعلاه، يسلم شهادات إلكترونية أو يقدم خدمات أخرى في مجال التوقيع الإلكتروني" وذلك في المادة 3 مكرر⁽²⁾. كما أشار المشرع الجزائري أيضاً إلى أهلية مؤدى خدمات التصديق الإلكتروني في نفس المادة بأنها: "الوثيقة التي يثبت من خلالها بأن مؤدياً لخدمات التصديق الإلكتروني يقوم خدمات مطابقة لمتطلبات نوعية خاصة".

أما عن الأشخاص الذين يجوز لهم قانوناً ممارسة هذا النشاط، يجب أن تتوفر فيهم نفس الشروط لممارس نشاط تقديم الانترنت في الجزائر. وذلك حسب المادة 3 من المرسوم 07-162 المذكور سابقاً إن نشاط مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني نشاط اقتصادي مقنن يخضع للقيود في السجل التجاري طبقاً للقانون التجاري.

المطلب الثاني: هيئة وإقامة سلطات التوثيق والتصديق الإلكتروني

إن مشرعنا الجزائري ولأول مرة حين نظم الانترنت كنشاط اقتصادي مقنن بموجب المرسوم التنفيذي 257/98 المؤرخ في 25 أوت 1998 الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها،⁽³⁾ المعدل بموجب مرسوم تنفيذي رقم 307/2000 المؤرخ في 14 أكتوبر سنة 2000⁽⁴⁾.

1- المادة 20/2 من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي رقم 2 لسنة 2002.

2- المادة 3 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 07-162. من الجريدة الرسمية، العدد 37 لسنة 2007 سبق الإشارة إليها، ص 13.

3- الجريدة الرسمية عدد 63 لسنة 1998.

النشاطات الاقتصادية المقننة⁽²⁾ تعتبر تحديداً لمبدأ حرية الاستثمار⁽³⁾، ولقد برز هذا المصطلح لأول مرة في القانون الجزائري سنة 1993.

أما المقصود بالنشاط المقنن، فتعرفه المادة 2 من المرسوم التنفيذي 97-40⁽⁴⁾. بأنه: "يعتبر في مفهوم هذا المرسوم كمنشآت أو مهنة يخضعان للقيد في السجل التجاري ويستوجبان بطبيعتهما ومحتواهما ومضمونهما وبالوسائل الموضوعية حيز التنفيذ، توفر شروط خاصة للسماح بممارسة كل منها". هذا يعتمد في تعريفه للنشاط المقنن على عدة معايير مجتمعة، "بطبيعتها ومحتوياتها ومضمونها وبالوسائل الموضوعية حيز التنفيذ، توفر شروط خاصة للسماح بممارسة كل منها".

كل ما يمكن القول بأن هذا التعريف جاء واسعاً جداً وذلك لعمومية المفاهيم المستعملة، وعليه فإن تكييف نشاط أو مهنة بأنها مقننة (réglementée) مرتبط بوجود مصلحة تتطلب التأطير القانوني والتقني المطلوب⁽⁵⁾ هذه المصالح وفق المادة 3 من المرسوم التنفيذي 97-40 ترتبط بإحدى المجالات التالية:

1. النظام العام.

2. أمن الأشخاص والممتلكات.

3. حفظ الصحة العامة.

4. حماية الأخلاق والآداب.

ويلاحظ على المرسوم التنفيذي 98-257 سابق الذكر من الناحية الشكلية، عدد الحثيات (عدد النصوص) التي استند عليها هذا القانون 13 نصاً. يتضمن هذا النص القانوني المتعلق بالإنترنت 18 مادة حسب المادة الأولى منه من يحدد شروط وكميات إقامة واستغلال خدمات الإنترنت.

وتتضمن الشروط القانونية للدخول لاستغلال خدمات الإنترنت في شروط موضوعية وأخرى شكلية.

الفرع الأول: الشروط الموضوعية للدخول لنشاط استغلال خدمات الإنترنت: يقصد بالشروط الموضوعية أي من هم الأشخاص الذين لهم حق إقامة واستغلال خدمات الإنترنت.

فبالرجوع للقانون المنظم لهذا النشاط، يتضح من خلال المادة 4 قبل التعديل: "لا يخصص بالدخول لنشاط الإنترنت إلا للأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الجزائري المدعويين: مقدم الخدمة⁽⁶⁾، وبرأس مال يملكه أشخاص معنويون خاضعون للقانون العام و/أو الأشخاص طبيعيين من جنسية جزائرية"⁽⁷⁾.

1- الجريدة الرسمية عدد 60 لسنة 2000.

2- Chérif BENNADJI, le notion d'activité réglements, idara, la revue de l'ENA, volume 10, n°2, 2000.p25.

3- هذا المبدأ مكرس في المادة 3 من المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 في الجريدة الرسمية العدد 64 المؤرخة في 22 أوت 2001 (المادة 4)، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 03/2001 ج.ر.ع 47 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات.

4- المؤرخ في 18 جانفي 1997، المتعلق بمعايير تحديد النشاطات والمهن المقننة الخاضعة للقيد في السجل التجاري، ج.ر.ع 5. لسنة 2007.

5- Chérif BENNADJI.op-cit.p231.

6- المرسوم التنفيذي 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998 الذي يضبط شروط وكميات إقامة خدمات الإنترنت واستغلالها والمعدل بموجب المرسوم التنفيذي 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000. ج.ر.ع 63.

7- المادة 4 من المرسوم 98-257 الجريدة الرسمية العدد 63.

يتضح من الوهلة الأولى بأن كل شخص معنوي للقانون الجزائري يمكنه الدخول لممارسة هذا النشاط، سواء كان عام أو خاص، بذلك حتى الأجنبي الذين يقبلون الخضوع للقانون الجزائري يمكنهم الدخول لممارسة هذا النشاط، غير أن المشرع الجزائري يشترط أن يكون رأسمال هذا الشخص المعنوي مملوك لأشخاص معنويين خاضعين للقانون العام ف/أو أشخاص من جنسية جزائرية.

بذلك المشرع يقصي الأجنبي من الاستثمار في نشاط الانترنت، وهذا يمس بأحد أهم المبادئ التي جاء بها قانون المنافسة، وهو مبدأ عدم التمييز والتفرقة، بين مستثمر مقيم ومستثمر غير مقيم بين الوطني والأجنبي. غير أن المشرع الجزائري تراجع بعد ذلك عن هذا التمييز والتفرقة، وذلك بعد تعديل المادة 4 من القانون السابق، بموجب المادة 2 من المرسوم التنفيذي 2000-307 حيث فتح باب الاستثمار أمام الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الجزائري (الخضوع للقانون الجزائري لا يعني التمتع بالجنسية الجزائرية، ولا يشترط المشرع تمتع الأشخاص المعنويين بالجنسية الجزائرية). وبذلك يمكن للمستثمر الأجنبي الدخول في هذا النشاط إذا أراد الخضوع أحكام القانون الجزائري.

الفرع الثاني: الشروط الشكلية للدخول لنشاط استغلال خدمات الانترنت: كان المشرع الجزائري في السابق يشترط للدخول لنشاط الانترنت ضرورة الحصول على رخصة (Licence) لإقامة وخدمات الانترنت واستغلالها، وهذا ما نصت عليه المادة 5 من المرسوم التنفيذي 98-257.

غير أن النص باللغة العربية يترجم كلمة رخصة "Licence" الواردة في النص الفرنسي "autorisation" أي ترخيص، في حين أن هناك فرق بينهما.

وبعد ذلك تخلى المشرع عن نظام الرخصة وبنص صريح في المادة 5 من المرسوم التنفيذي 2000-307 عندما عوض لفظ "رخصة" المستعمل في صلب المرسوم التنفيذي 98-257 بلفظ "ترخيص".

غير أن المستعمل في النص العربي الوارد في المرسوم التنفيذي 98-257 لفظ "رخصة" كان يستعمل مصطلح "الترخيص" ويقصد به "الرخصة"، ويتضح من النصوص القانونية المختلفة المنظمة للنشاطات الاقتصادية المقننة بان المشرع ينتقل من نظام إلى آخر حسب درجة خطورة النشاط على النظام العام بمفهومه الواسع، لذلك لا بد من تحديد المقصود بالترخيص بدايةً ثم تحديد طبيعته القانونية.

أولاً: المقصود بالترخيص: "Autorisation": الترخيص عمل تسمح بموجبه السلطة الإدارية لمستفيد بممارسة نشاط أو التمتع بحق ممارسته كما يعتبر الترخيص، الإجراء الذي يمكن الإدارة أو السلطات العامة من ممارسة رقابتها الصارمة على الأنشطة الاقتصادية المقننة التي تشكل خطراً على الأشخاص أو الاقتصاد الوطني⁽¹⁾. وذلك من أجل الوصول لتحقيق الأمن العام، الصحة العامة والسكينة العامة لضمان الضبط الإداري.

حيث أنه من شروط الحصول على الترخيص يجب على الطالب أن يقدم عرضاً مفصلاً عن الخدمات التي يقترح تقديمها وكذلك شروط وكيفيات النفاذ إلى هذه الخدمات كذلك يشترط دراسة تقنية حول الشلة

1- أعراب أحمد، السلطات الإدارية المستقلة في المجال المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس كلية الحقوق، بودواو، 2006-2007، ص 64.

المقترحة وحول التجهيزات والبرامج المعلوماتية التابعة لها مع تحديد هيكلها وكذلك صيغ الوصل بالشبكة العمومية للاتصالات، كذلك يجب على المستثمر أن يقدم التزام من المصالح المختصة في الوزارة المكلفة بالاتصالات يثبت إمكانية إقامة الوصلة المختصة الضرورية لنقل خدمات الانترنت⁽¹⁾. لاسيما الترخيص بالاستغلال إلا بعد تحقيق تأهيلي يأمر به الوزير المكلف بالاتصالات⁽²⁾.

ثانياً: الطبيعة القانونية للترخيص: أما من حيث الطبيعة القانونية للترخيص فهو تصرف قانوني في صورة قرار إداري انفرادي⁽³⁾. وهذا القرار منشئ للحقوق⁽⁴⁾. وليس كاشفاً لها.

إن نظام الترخيص يظهر بأنه احد القواعد والشروط المطبقة عملياً على مجموع القطاع الخاص، كما يبرر هذا النظام لأسباب تقنية خاصة، مهما كانت السلطة التي يقوم به وأن وجود مثل هذا النظام يظهر لأول مرة وكأنه يتعارض مع الاتصال⁽⁵⁾.

غير أن الواقع القانوني يثبت خلاف ذلك. ولا يسلم الوزير المكلف بالاتصالات ترخيص بالاستغلال إلا بناء على موافقة لجنة مكونة من ممثلي وزارات مختلفة⁽⁶⁾. وفي حالة الموافقة يسلم الترخيص بالاستغلال لمدة غير محدودة ولا يمكن التنازل عنه للغير⁽⁷⁾.

كذلك أورد المشرع التونسي في قانون المبادلات والتجارة الالكترونية نص المادة الثامنة على إنشاء مؤسسة "الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية" والتي تتولى منح تراخيص مزاولة نشاط مقدمي خدمات المصادقة الالكترونية بالدولة، ومراقبة احترام تلك الجهات لأحكام هذا القانون.

كذلك نص قانون المعاملات والتجارة الالكترونية الإماراتي على تعيين مراقب لخدمات التصديق⁽⁸⁾.

أخيراً يجب أن ننوه إلى أن وجود مثل هذه الجهات يؤدي إلى أمرين:

الأمر الأول: وهو تدعيم الثقة بين المتعاملين او المتعاقدين بما يحقق الأمان بالتعاقد عبر شبكة الانترنت.

الأمر الثاني: هو إمكانية إثبات مثل هذه الصفقات وتعزيزاً للحماية وحفاظاً على المصالح المبرمة إلكترونياً اسند المشرع المغربي للسلطة الوطنية المكلفة باعتماد ومراقبة المصادقة الالكترونية مجموعة من المهام منها:⁽⁹⁾

1. اقتراح معايير نظام الاعتماد إلى الحكومة واتخاذ التدابير التفعيلية.

2. اعتماد مقدمي خدمات المصادقة الالكترونية ومراقبة نشاطهم.

3. نشر مستخرج من قرار الاعتماد في (ج.ر) ومسك سجل بأسماء مقدمي خدمات المصادقة الالكترونية.

1- المادة 5 من المرسوم التنفيذي 98-257 سابق الذكر

2- المادة 6 من المرسوم التنفيذي 98-257 سابق الذكر

3- أعراب أحمد، مرجع سابق، ص65.

4-André Cheminade, poste et communications «électroniques, Régime juridique des autorisation d'utilisation des fréquences radioélectrique, j c p, la semaine juridique n°43,24 octobre 2007, II 10177 ; p36.

5-Emmanuel, Derieux, droit de la communication ; 3ème éd, I GDJ 1999,p193.

6- المادة 7 من المرسوم التنفيذي 98-257 سابق الذكر

7- المادة 8 من نفس المرسوم

8- المادة 23 فقرة 1 من قانون المعاملات والتجارة الالكترونية الإماراتي رقم 2 لسنة 2002.

9- إدريس النوازي، مرجع سابق، ص85-86.

4. التأكد من احترام مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية للذين يسلمون شهادات المصادقة الإلكترونية مؤمنة لالتزاماتهم المنصوص عليها قانوناً.

5. التحقق تلقائياً أو بطلب من أي شخص يهمله الأمر من مطابقة نشاط مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية الذي يسلم شهادات الكترونية مؤمنة لأحكام هذا القانون او النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه، ولها أن تستعين بخبراء الإنجاز مهامها المتعلقة بالمراقبة.

كما اعتمد المشرع المصري القانون لتنظيم التوقيع الإلكتروني في المادة 02 منه فأناط مهمة تنظيم أنشطة تقديم خدمات التصديق الإلكتروني، وكذلك منح التراخيص اللازمة للشركات المتخصصة، وذلك لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات⁽¹⁾.

المطلب الثالث: واجبات سلطات التوثيق والتصديق الإلكترونيين ومسؤولياتها

تمنح التشريعات المقارنة والتشريعات الوطنية، تراخيص لبعض الجهات التابعة للدولة تقديم خدمات التوثيق والتصديق الإلكترونيين، وذلك في اطار قانوني وتقني، على أن تكون تلك التراخيص اختيارية لا إجبارية وتلزم كل شخص استلم هذه التراخيص بمزاولة نشاطه ضمن ما تمليه عليه مهنته من التزامات.

الفرع الأول: واجبات سلطات التوثيق والتصديق الإلكترونيين: لجهات التوثيق والتصديق الإلكترونيين عدة أدوار يمكن إجمالها في الآتي:

أولاً: التحقق من هوية الشخص الموقع: ويتمثل الالتزام الرئيسي لهذه الجهات في القيام بالتحقق من هوية الشخص الموقع، حيث تقوم بإصدار شهادة توثيق الكترونية تفيد التصديق على المحرر الإلكتروني في تعاقد، معين تُشهد بموجبه بصحته ونسبته إلى من صدر عنه⁽²⁾. فإذا قام أحد الأطراف بوضع توقيع الكتروني على على رسالة البيانات الإلكترونية، وضمنت جهة محايدة صحتها، فإن ذلك يؤكد صدور التوقيع عن صاحبه، ويستتبع التحقق من هوية الموقع من خلال تحديد الأهلية القانونية للمتعاقد.

ثانياً: إثبات مضمون التبادل الإلكتروني: تتولى سلطة التوثيق كذلك التحقق من مضمون التبادل الإلكتروني بين الأطراف، وسلامته وبعده عن الغش والاحتيال، فضلاً عن إثبات وجوده، ومضمونه وتجنباً لحدوث أي غش اتجاه المتعاملين بالإنترنت، حيث أن جهات التوثيق تقوم بتعقب المواقع التجارية للتحرري عن وجودها الفعلي ومصداقيتها فإذا اتضح لها أن تلك المواقع غير حقيقية، أو غير جدية فإنها تقوم بتحذير المتعاملين. ويجوز اللجوء إلى هذه الجهات قبل إبرام العقد للتحقق من أمر الشركة التي سيتم التعاقد معها.⁽³⁾

ثالثاً: تحديد لحظة إبرام العقد: إن تحرير لحظة إبرام التصرف القانوني ليس شرطاً لصحة هذا التصرف، ومع ذلك فإن تحديد تلك اللحظة يكون ضرورياً، إذ أن وقت إبرام العقد يعد لحظة البداية لترتيب الآثار القانونية.

1- وائل بندق، موسوعة القانون الإلكتروني وتكنولوجيا الاتصالات، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 1، 2007، ص302.

2- سعيد السيد قنديل، مرجع سابق، ص90.

3- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، مرجع سابق، ص1869.

رابعاً: إصدار المفاتيح الالكترونية: تتولى هذه الجهات إصدار المفاتيح الالكترونية، سواء المفتاح الخاص الذي من خلاله يتم تشفير المعاملة الالكترونية، أو المفتاح العام الذي يتم بواسطته فك هذا التشفير، بالتالي تضمن هذه الجهات ان المفتاح العام هو المناظر حيث تتحقق من تطابقه وصلاحيته.

تختلف التزامات مقدم خدمة المصادقة الالكترونية لاختلاف التشريعات، إلا أنه مع ذلك تبقى التزامات عليها إجماع بين جميع القوانين التي تعتمد هذا النظام، كالتأكد من صحة توقيعه وسلطاته في التوقيع، لكن كيف يمكن لهذه الجهة أن تضمن صحة البيانات المدلى بها من قبل صاحب الشأن؟ مع أن هذه الجهة لا يحق لها إيراد أي تحفظ على صحة البيانات الواردة في الشهادة الالكترونية إلا إذا ثبت تزوير تلك البيانات من قبل أو انتهاء سريانها توجب عليها آنذاك الامتناع عن إصدار تلك الشهادة تحت طائلة المساءلة⁽¹⁾.

فالالتزام الأضمن للحماية هو أن يعمل مقدم الخدمة على إخبار الشخص الذي يطلب تسليمه شهادة الكترونية كتابة عن كفاءات وشروط استعمال الشهادة وعن كيفية المنازعة وطرق تسوية الخلافات، والمعروف ان مشكلة الاختصاص القضائي من المشكلات الجسمية في نطاق المعاملات الالكترونية لأن هذه المعاملات عابرة للحدود وأن أطرافها لا توجد في بلد واحد بالتالي تثار مسألة القانون الواجب التطبيق وأيضاً المحكمة المختصة وستتطرق لذلك في الباب الموالي من هذا الفصل.

الفرع الثاني: مسؤوليات سلطات التوثيق والتصديق الالكترونيين: لقد حمل المشرع المغربي جهات مقدمي خدمات المصادقة مسؤولية مدنية وأخرى جنائية وردت أحكامها في المادة 24 من القانون المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية وهي⁽²⁾:

1. المسؤولية عن كتمان السر المهني.

2. المسؤولية عن التهاون وقلة الكفاءة أو القصور المهني (الفقرة 2 زمن المادة 24)

3. المحافظة على معطيات إنشاء الشهادة الالكترونية (المادة 11)

إن الاعتقاد بصحة المعلومات التي تتضمنها الشهادة هو الأصل ولكن قد يكشف لاحقاً عدم صحة الشهادة فيلحق بالغير جراء هذا التعامل خسائر أو أضرار غالباً ما تكون جسمية بسبب ضخامة قيمة المعاملات والصفقات التجارية التي تتم الكترونياً عندها تثار مسؤولية مقدمي خدمات المصادقة ومدى التزامهم بتعويض هذه الأضرار.

أولاً: المسؤولية العقدية: المسؤولية العقدية تفترض عقداً يربط بين الغير المتضرر ومقدمي خدمات المصادقة يفرض بدوره على هذه الأخيرة التزاماً بالضمان لمصلحة الأول، وهذا الافتراض بشقيه لا يتحقق دائماً في الغالب لانعدام العلاقة العقدية المباشرة بين مقدم خدمة المصادقة والغير، بالتالي هنا لا تقوم المسؤولية العقدية إنما تقوم هذه الأخيرة بين مقدم الخدمة وصاحب الشهادة الالكترونية.

1- المادة 2 من قانون اليونسترال النموذجي الخاص بالتجارة الالكترونية الصادرة عن الأمم المتحدة.

2- إدريس النوازي، مرجع سابق، ص 87 وما يليها.

وقد نظمت المادة 6 من التوجيه الأوروبي مسؤولية مزودي خدمات المصادقة عن عدم صحة البيانات التي تتضمن الشهادات الصادرة عنها، حيث نصت على أنه، "تضمن الدول الأعضاء - كحد أدنى - مسؤولية مزودي خدمات التوثيق عن الأضرار التي تحدث لأي شخص طبيعي أو قانوني عول على الشهادات المؤهلة التي تصدرها بالنسبة للآتي:

1. عدم صحة المعلومات والوقائع التي تضمنتها الشهادات وقت صدورها.

2. عدم صحة البيانات المتعلقة بتحديد شخصية الموقع.

3. عدم الارتباط بين بيانات إصدار التوقيع وبيانات التحقيق منه لتأمين الخدمة نفسها وهنا تفرق بين: ما إذا كان المضرور هو صاحب الشهادة نفسه أو الغير، فصاحب الشهادة يحق له مساءلة مزود الخدمة على أساس المسؤولية العقدية، وذلك لوجود عقد مبرم بينهما وهو عقد معلوماتي مفاده تزويد صاحب الشهادة بمجموعة خدمات معلوماتية في نطاق التجارة الإلكترونية ومنها التصديق على صحة الشهادات الصادرة عنه، وما إذا كان المضرور من الغير فإن مسؤولية مزود الخدمة تستند في هذه الحالة إلى قواعد المسؤولية التقصيرية".

ثانياً: المسؤولية التقصيرية: تتطلب المسؤولية التقصيرية لمقدم خدمة المصادقة قيام واجب أو التزام بالاعتناء يلتزم به مقدم خدمة المصادقة لمصلحة الغير، والتقصير بواجب العناية يعتبر إهمالاً وبالتالي تثبت به المسؤولية ويقع عبء إثبات ذلك على الغير المتضرر، وهو عبء ليس بالأمر الهين.

إلا أن عدم كفاية القواعد العامة في المسؤولية المدنية لتنظيم مسؤولية هذه الجهات جعل المشرع في بعض الأنظمة يتدخل لوضع قواعد خاصة للغاية لهذه المسؤولية وذلك لارتباطها بالاعتراف بالتوقيع الإلكتروني الذي لم يقرر بدوره إلا حديثاً أيضاً:

وقد أبرز المشرع التونسي مسؤولية مزود خدمات التصديق الإلكتروني عن كل ضرر يحصل لكل شخص وثق في الضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ويكون مزود خدمات المصادقة الإلكترونية مسؤولاً عن الضرر الحاصل لكل شخص نتيجة عدم تعليق أو إلغاء شهادة التوثيق وفقاً لأحكام القانون.

أما المشرع الأردني فقد تناول مسؤولية مقدم خدمة التوثيق في المادة 25/ب من القانون رقم 85 سنة 2001 بشأن المعاملات الإلكترونية، والتي بمقتضاها يكون مقدم خدمة التوثيق مسؤولاً عن أية أضرار تنتج عن أخطائه أو تقصيره في تقديم الخدمة⁽¹⁾.

أما المشرع الإماراتي فقد نظم مسؤولية مقدم خدمات التصديق بموجب المادة 4/24 من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية، حيث تنص على أنه: "إذا أحدثت أي أضرار نتيجة لعدم صحة الشهادة أو نتيجة لأي عيب فيها يكون مزود خدمات التصديق مسؤولاً عن الخسائر التي يتكبدها"⁽²⁾:

1. كل طرف تعاقد مع مزود خدمات التصديق حول تقديم هذه الشهادة.

1- مصطفى أبو مندور موسى، الجوانب القانونية لخدمات التوثيق الإلكتروني، دار النهضة العربية، 2004، ص118.

2- لزهري بن سعيد، النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية، دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص182.

2. أي شخص اعتمد بصورة معقولة على الشهادة التي أصدرها مزود خدمات التصديق".

أما عن المشرع الجزائري فلم يحدد مسؤولية مقدم الخدمة وإنما حدد التزاماته بشكل صريح في نص المادة 3 مكرر حين عرف بأهلية مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني بأنها: "الوثيقة التي يثبت من خلالها بأن مؤدياً لخدمات التصديق الإلكتروني يقدم خدمات مطابقة لمتطلبات نوعية خاصة". فالعبارة الأخيرة التي ذكرها المشرع وهي: "يقدم خدمات مطابقة لمتطلبات نوعية خاصة"، أريد بها الحدود والوظائف التي تلزم مؤدي الخدمة بتأديتها وفقاً لما تمليه عليه مهنته.

المطلب الرابع: مدى إلزامية لجوء المتعاقدين لسلطات التوثيق والتصديق الإلكترونيين

لم يجعل التوجيه الأوروبي التوثيق إلزامياً، وإنما ترك للمتعاملين حرية اللجوء إليه⁽¹⁾. وأما القانون الفيدرالي الأمريكي، فنجد أنه قد أعطى للأطراف سلطة تنظيم تقنيات التوثيق⁽²⁾. وقد قضى قانون المعاملات والتجارة الإماراتي بأنه لكي يمكن للشخص أن يعتمد على توقيع الكتروني فيجب على الطرف الذي يعتمد على التوقيع الإلكتروني أن يتحقق من أن التوقيع الإلكتروني معزز بشهادة أو كان من المتوقع أن يكون كذلك⁽³⁾. بمقتضى ذلك هو إلزامية لجوء الأطراف للتوثيق ومع ذلك فقد أجاز للأطراف أن يحددوا وجوب استخدام مزودي خدمات تصديق معينين أو فئة معينة منهم أو فئة معينة من الشهادات فيما يتصل بالرسائل أو التوقعات الإلكترونية المقدمة لهم⁽⁴⁾.

المبحث الثالث: شهادة التوثيق والتصديق الإلكترونية

تقوم شهادات التصديق الإلكتروني بدور فعال ومهم في مجال المعاملات الإلكترونية من حيث التأكد من شخصية المرسل، وسلامة وصحة البيانات المدونة في المحرر وعدم قابليتها للتعديل. وهذه الشهادات لا تصدر سوى عن مزود الخدمات الإلكترونية والذي يقوم بدور فعال ومهم في إضفاء المصدقية على منظومة التوقيع الإلكتروني وتوفير الثقة والأمان لدى المتعاملين، من حيث إبرام الصفقات بالوسائل الإلكترونية.

المطلب الأول: تعريف شهادة التصديق الإلكترونية أهميتها وبيائها

نظراً لأهمية هذه الشهادة، كونها أهم دور تقدمه سلطات التوثيق والتصديق الإلكتروني من جهة وتبث الثقة والأمان لدى المتعاملين عبر الانترنت من جهة أخرى.

الفرع الأول: تعريف شهادة التصديق الإلكترونية: إن شهادة التصديق الإلكترونية تعتبر صك أمان تفيد صحة المعاملات الإلكترونية وضمانها بما يحقق لتلك المعاملة حماية قانونية⁽⁵⁾.

1- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، توثيق المعاملات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 1870.

2- أحمد شرف الدين، عقود التجارة الإلكترونية، تكوين العقد وإثباته، مرجع سابق، ص 298.

3- المادة 3/21/د من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي رقم 2 لسنة 2002.

4- المادة 6/26/أ من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي رقم 2 لسنة 2002.

5- إباد محمد عارف عطا سده، مدى حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة النجاح، نابلس، 2009. ص 42

وبالرجوع إلى قانون اليونسترال النموذجي بشأن التوقيعات نجد أنه يعرف في المادة 2/ب الشهادة بأنها: "تعني رسالة بيانات أو سجل آخر يؤكد الارتباط بين الموقع وبيانات إنشاء التوقيع"⁽¹⁾.

كما عرفها التوجيه الأوروبي في المادة 3 بأنها: "تلك التي تربط بين التوقيع وبين شخص معين وتؤكد شخصية الموقع"⁽²⁾.

وعرفها المشرع المصري في المادة 1/و من قانون التوقيع الإلكتروني⁽³⁾ بأنها: "الشهادة التي تصدر من الجهة المرخص لها بالتصديق، وتثبت الارتباط بين الموقع، وبين إنشاء الشهادة".

كما عرفها قانون إمارة دبي بأنها: "شهادة يصدرها مزود خدمات التصديق يفيد تأكيد هوية الشخص أو الجهة الحائزة على أداة توقيع معنية"⁽⁴⁾.

بينما المشرع الأردني عرف شهادة التصديق الإلكترونية والتي سماها شهادة التوثيق في قانون المعاملات الأردني بأنها: "الشهادة التي تصدر عن جهة مختصة أو معتمدة لإثبات نسبة توقيع الكتروني إلى شخص معين استنادا إلى إجراءات توثيق معتمدة". المشرع الأردني لم يكتفي بتعريفها فحسب بل بين مضمون الشهادة وغايتها وأكد على جهة إصدار الشهادة وكذا إجراءات توثيق تلك الشهادة، وبذلك فقد جمع بين المفهوم الإجرائي والمفهوم الموضوعي للشهادة⁽⁵⁾.

أما عن المشرع التونسي فقد عرفها في القانون رقم 83 لسنة 2000 بشأن المبادلات والتجارة الإلكترونية في الفصل الثاني بأنها: "الوثيقة الإلكترونية المؤمنة بواسطة الإمضاء الإلكتروني للشخص الذي أصدرها والذي يشهد من خلالها أثر المعاينة على صحة البيانات التي تتضمنها"⁽⁶⁾.

الملاحظ أن المشرع التونسي عرف الشهادة بشقيها المادي والمعنوي، أي أنه ذكر كلمة وثيقة والذي يعني حامل رسالة البيانات، كما ذكر الإمضاء الإلكتروني بالشخص المصدر لتلك الشهادة والتي تعتبر محمولات الوثيقة أي الشق المعنوي، ما يفيد ضبطه للشهادة بما يتجاوز المعطيات غير الواردة في قانون اليونسترال سالف الذكر والذي ترك مفهوم الرسالة دون تحديد حاملها سواء الكترونيا أو ورقيا أو ضوئيا أو غيرها.

وقد حرص المشرع الفرنسي على إيراد تعريف لشهادة التصديق الإلكتروني في المرسوم رقم 272-2001 الصادر في 30 مارس 2001، ضمن المادة 1 منه والتي كرسها للتعريف المتعلقة بالتوقيعات الإلكترونية فعرفها في الفقرة 9 بأنها: "مستند في شكل الكتروني تثبت توافر الرابطة بين بيانات التحقق من صحة التوقيع الإلكتروني وبين الموقع" ولم يقتصر المشرع الفرنسي على ذلك بل أورد تعريفا لشهادة التصديق المؤهلة في المادة 10/1 بأنها: "شهادة تصديق الكتروني تلي الاشتراطات المحددة في المادة 6 من المرسوم"، هذه الأخيرة أي المادة

1- الدليل التشريعي لقانون اليونسترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية لعام 2001.

2- المادة 3 من التوجيه الأوروبي رقم 99/93.

3- المادة الأولى الفقرة "و" من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15 لسنة 2004.

4- المادة 2 فقرة 21 من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي رقم 2 لسنة 2002.

5- أحمد ادريوش، معاملات حول قانون التبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، منشورات سلسلة المعرفة القانونية، طبعة 1، 2009، ص 83.

6- الفصل الثاني من القانون التونسي رقم 83 لسنة 2000 بشأن المبادلات والتجارة الإلكترونية.

6 تشترط من أجل أن تكون شهادة التصديق مؤهلة ضرورة أن تتضمن بعض العناصر المحددة في الفقرة 1 وأن تصدر بواسطة مقدم خدمات تصديق الكتروني يستوفي الاشتراطات المنصوص عليها في الفقرة 2 منها.

أما المشرع الجزائري فقد عرف الشهادة الالكترونية في المادة 3 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 162/07⁽¹⁾ بأنها: "وثيقة في شكل الكتروني تثبت الصلة بين معطيات فحص التوقيع الالكتروني والموقع". ولم يكتف المشرع الجزائري بتعريف الشهادة الالكترونية فحسب بل تطرق في نفس المادة إلى تعريف الشهادة الالكترونية الموصوفة بأنها: "شهادة الكترونية تستجيب للمتطلبات المحددة".

ونلاحظ أن المشرع الجزائري في تعريفه لهذه الأخيرة بأنه تعمد تعميم وعدم تخصيص المتطلبات المحددة استجابة للمستجدات المتوقعة.

يرى بعض الفقه أن مقدم خدمات التصديق بوجه عام أو منظمة عامة أو خاصة تصدر شهادات الكترونية وهذه الشهادات تؤمن صلاحية الموقع أو حجية توقيعه وحمايته وكذلك التأكد من هويته وتوقيعه على هذه الشهادة من شخص له الحق في مزاوله هذا العمل، وهذه الشهادات تمكنه أيضا من معرفة المفتاح العام⁽²⁾. بمعنى آخر فشهادة التصديق يمكن أن تشكل بطاقة هوية الكترونية وحماية يتم وضعها بواسطة شخص مستقل عن العقد ومحيد⁽³⁾.

والملاحظ من خلال هذه النصوص أنه يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي يرغب في العمل في نشاط مزود خدمات المصادقة الالكترونية الحصول على ترخيص مسبق بذلك عن الجهات التي نصت عليها القوانين. أخيرا يمكن تعريف الشهادة Certificat بوجه عام بأنها: "مستند يصدق على معلومات معينة مدرجة فيه أو ترتبط به منطقيا"⁽⁴⁾. كما يقصد بالشهادة أيضاً: "محرر مكتوب يشهد من خلاله شخص سواء كان موظفاً عاماً يتصرف من منطلق صفته أو مجرد فرد على واقعة علم بها"⁽⁵⁾.

الفرع الثاني: أهمية شهادة التصديق الالكترونية: تبدو أهمية التصديق في كونها تعمل على تأكيد نسبة الموقع الالكتروني إلى شخص الموقع من أجل تفادي انتحال شخصية الموقع، أو التلاعب في مضمون الرسالة، فالمرسل إليه وقد لا يعرف منشئ الرسالة (الموقع) أو يخشى التعويل عليها خصوصا إذا كانت من خلال شبكة الانترنت إذ يستطيع شخص من الغير أن يلتقطها ثم يرسلها من جديد بعد التلاعب في مضمونها، كما أن منشئ الرسالة قد ينكرها فيما بعد إذا تراءى له أن الصفقة لم تعد ملائمة له.

لذلك يحرص المرسل إليه عادة على اشتراط تقديم شهادة تصدر من جهة محايدة موثوق بها تؤكد هوية من ينسب إليه التوقيع، وصلاحيته في إبرام التصرفات القانونية، وتحديد المفتاح العام اللازم لفك شفرة الرسالة،

1- المرسوم التنفيذي رقم 162/07 مؤرخ في 30 ماي 2007، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 09 ماي 2001 والمتعلق بنظام الاستغلال المطابق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية.

2- لورنس محمد عبيدات، مرجع سابق، ص185.

3- خالد مصطفى فهمي، النظام القانوني للتوقيع الالكتروني في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص149.

4- AGOSTS, (P) la signature : de la sécurité juridique à la sécurité technique, thèse précitée.p84

5- CORNU, Gérard, vocabulaire juridique, association, hennir Capitant, paris, quadrige/ pue, 2002, voir certificat.

ومطابقتها مع المفتاح الخاص (الشخصي) المستخدم في التوقيع، وحائز هذا المفتاح الخاص وغير ذلك من البيانات الهامة⁽¹⁾، وهكذا تنشئ شهادة التصديق علاقة ثلاثية بين كل من جهة التصديق، الموقع والمرسل إليه. ونخلص في النهاية إلى أن هذه الشهادة الالكترونية تؤمن صلاحية الموقع أو حجج توقيعه وحمايته وكذلك تمكنه من معرفة المفتاح العام، بمعنى آخر فإن شهادة التصديق الالكترونية يمكن أن تشكل بطاقة هوية الكترونية وحماية، يتم وضعها بواسطة شخص مستقل عن العقد ومحيد للطرفين.

الفرع الثالث: بيانات ومشمولات شهادة التصديق الالكتروني: لكي تكون للشهادة قيمة قانونية كاملة في الإثبات، يجب أن تشمل على بيانات معينة تضي الثقة على مضمونها وتبعث على الاعتقاد بسلامة محتواها، وبحسب الدليل التشريعي لقانون اليونسترال النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية لعام 2001 فتشتمل هذه البيانات على ما يلي:

1. تحديد شخصية مقدم خدمة التوثيق، والدولة التي نشأ بها لممارسة اختصاصه.
 2. اسم الموقع الفعلي صاحب الشهادة أو اسمه المستعار.
 3. ميزة خاصة للموقع عند الاحتجاج إليها وذلك حسب الاستعمال الذي أعطيت الشهادة من أجله.
 4. تحديد المفتاح العام الذي يتم من خلاله التحقق من أن التوقيع الرقمي قد أنشئ باستخدام المفتاح الخاص المناظر له والخاضع لسيطرة الموقع وحده.
 5. تحديد مدة صلاحية الشهادة من بدايتها وحتى نهاية صلاحيتها.
 6. الرقم المسلسل الخاص بالشهادة.
 7. التوقيع الالكتروني لمقدم خدمة التصديق القائم بتسليم الشهادة وذلك لتأكيد صحة الشهادة فيما يتعلق بكل من محتواها ومصدرها.
 8. حدود استخدام الشهادة عند الاقتضاء.
 9. تحديد قيمة الصفقات التي يمكن استخدام الشهادة بشأنها.
- ومن الملاحظ أن هذه البيانات بعضها يكون إجبارياً لا غنى عنه، حيث يتعين ذكرها بجميع شهادات التصديق، مثل اسم الموقع، المفتاح العام الخاص به، التوقيع الالكتروني على الصفحة من الموقع، التوقيع الالكتروني لمقدم خدمة التصديق، ومدة صلاحية الشهادة. أما باقي البيانات فهي اختيارية، ولا يترتب على عدم ذكرها عدم صلاحية الشهادة للغرض الذي أنشئت من أجله⁽²⁾.
- وقد خول التوجيه الأوربي بموجب المادة 3/6-4 مقدمي خدمات التوثيق الحق في وضع بعض الشروط والتي تعد قيوداً على استعمال الشهادة، لكن يشترط لصحة هذه الشروط أن يكون بإمكان الطرف الثاني الذي يتعامل مع صاحب الشهادة العلم بها.

1- محمد المرسي زهرة، الحماية المدنية للتجارة الالكترونية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص240.

2- سعيد السيد قنديل، مرجع سابق ص91.

كما أجازت المادة 3/8 من التوجيهات الأوروبية المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني لمقدم خدمات التصديق وضع اسم مستعار للموقع على الشهادة بدلا من الاسم الحقيقي ما دام يمكن أن يؤدي إلى التحقق من هوية هذا الموقع⁽¹⁾. وينبغي أن تتضمن شهادات التصديق الإلكتروني بعض البيانات الجوهرية حتى تكون معتمدة أو بوصفها "مؤهلة" لأن تؤدي وظيفتها في التصديق وبث الأمان والثقة للمتعاملين، كما يجب أن تصدر من مقدم خدمات تصديق الكتروني مرخص له أو معتمد. تشير المادة 2/6 من المرسوم الفرنسي الصادر في 30 مارس 2001 إلى الاشتراطات التي ينبغي أن يلبيها مقدم خدمات التصديق الإلكتروني، كما تبين المادة 12 من اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني المصري المتطلبات الواجب توافرها لدى طالب الحصول على الترخيص بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني.

لذا فقد تطلبت المادة 2 من المرسوم الفرنسي رقم 272-2001 وكذلك المادة 20 من اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني المصري كذلك.

وكنتيجة يمكننا أن نجتمع شتات هذه البيانات في ثلاث طوائف من البيانات، الأولى: تشمل المعلومات الخاصة بالشهادة، الثانية: هي المعلومات والبيانات المتعلقة بصاحب التوقيع، والثالثة: تتضمن المعلومات والبيانات المتعلقة بمقدم خدمات التصديق.

أولاً: المعلومات المتعلقة بشهادة التصديق الإلكتروني: والتي تتضمن ما يلي:

1. الإشارة إلى ما يفيد صلاحية هذه الشهادة للاستخدام في التوقيع الإلكتروني: يشير المرسوم الفرنسي رقم 272-2001 الصادر في 30 مارس 2001 إلى أنه ينبغي أن تتضمن الشهادة ما يفيد أنها صادرة بوصفها شهادة تصديق الكتروني "مؤهلة" ويكمن هذا الاشتراط الخاص بالشهادة المؤهلة في ضمان شفافية عن طريق الإشارة إلى المستوى الذي تم منح الشهادة بمقتضاه بصفتها شهادة تصديق مؤهلة، على نحو يسمح بالاستفادة من قرينة الوثوقية التي تقررها المادة 2/6 من المرسوم المذكور.

وعلى غرار ذلك تشير اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني المصري⁽²⁾. إلى ضرورة أن تشتمل نماذج شهادة التصديق الإلكتروني التي يصدرها مقدم الخدمات على ما يفيد صلاحية هذه الشهادة للاستخدام في التوقيع الإلكتروني، إضافة على موضوع الترخيص الصادر لمقدم الخدمات المرخص له، موضحا فيه نطاقه ورقمه وتاريخ إصداره وفترة سريانه.

2. مدة صلاحية الشهادة: ويعد هذا البيان من البيانات المهمة للأطراف المتعاقدة، فهو يحقق لهم الثقة في التعامل مع صاحب الشهادة، لذا ينبغي أن تتضمن الشهادة الإشارة إلى تاريخ بدء صلاحيتها وتاريخ انتهائها⁽³⁾. يشار هنا إلى أنه ينبغي ألا تتجاوز مدة صلاحية الشهادة المصدرة للأفراد في مصر عن ثلاثة أعوام،

1- إيمان مأمون احمد سليمان، مرجع سابق، ص324.

2- المادة 20 والمادة 12 من اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني المصري الصادر عام 2004.

3- المادة 6 بند 2 من المرسوم الفرنسي السابق الذكر.

ويلتزم مقدم الخدمات المرخص به بكتابة تاريخ انتهاء الشهادة في نموذج التعاقد مع مستخدم الخدمة⁽¹⁾، وأياً ما كان الأمر يجب أن يكون لمصدر هذه الشهادة القدرة على وقف التعامل بها في أي وقت بناء على طلب من صاحب الشأن.

3. شروط استخدام الشهادة: يشير المرسوم الفرنسي سابق الذكر إلى أنه يجوز عند الاقتضاء أن تتضمن شهادة التصديق لشروط استخدامها، وبخاصة الحد الأقصى لقيمة المعاملات التي يمكن استخدام الشهادة في شأنها⁽²⁾. كما أجاز المشرع المصري اشتغال حد قيمة التعاملات المسموحة بها في الشهادة.

4. الرقم المسلسل للشهادة: اعتبر كل من المشرع الفرنسي والمصري هذا البيان من البيانات الضرورية في شهادة التصديق.

5. عنوان الموقع الإلكتروني web site المخصص لقائمة الشهادات الموقوفة أو الملغاة: وذلك حتى يتسنى للطرف الذي يعول على الشهادة أن يحاط علماً بمدى سريتها أو ما إذا كانت موقوفة أو ملغاة، قبل اتخاذ قراره بإنجاز التصرف القانوني مع المتعاقد الآخر (الموقع).

ثانياً: المعلومات والبيانات المتعلقة بصاحب التوقيع: وتشتمل هذه البيانات على ما يلي:

1. هوية صاحب التوقيع (الموقع): يلزم أن تشتمل الشهادة على ما يحدد شخصية الموقع وانه صاحب الشهادة التي تصدر من مقدم الخدمة، وذلك من خلال بيان اسم الموقع الأصلي أو اسمه المستعار⁽³⁾. أو اسم شهرته وذلك في حالة استخدامه لأحدهما⁽⁴⁾.

2. صفة صاحب التوقيع: لم توضح اللائحة التنفيذية المصرية ما هي دلالة هذا البيان على غرار ما فعل المرسوم الفرنسي الصادر في 30 مارس 2001، سابق الذكر، وهو ذات الوضع الذي سارت عليه اللائحة التنفيذية المصرية عندما أجازت أن تشتمل الشهادة على ما يفيد اختصاص الموقع.

3. بيانات التحقق من صحة التوقيع الإلكتروني: يقصد بها العناصر الفنية والتقنية التي تضمن التأكد من صحة التوقيع الإلكتروني وهي مفتاح التشفير العام المتعلق بالموقع التي تقابل بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني لمفتاح التشفير الخاص، وقد سار المرسوم الفرنسي على هذا النهج في المادة (6-أولاً: بند 5) وفي ذات الاتجاه أشارت اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني المصرية، بصياغة مختلفة إلى ضرورة أن تشتمل الشهادة على المفتاح الشفري العام لحائز الشهادة المناظر للمفتاح الشفري الخاص به، في المادة 6/20 من اللائحة المذكورة.

ثالثاً: المعلومات والبيانات المتعلقة بمقدم خدمات التصديق الإلكتروني وتشمل:

1. هوية مقدم خدمات التصديق الإلكتروني: فالمشرع المصري أشار إلى ان تتضمن شهادة التصديق اسم وعنوان الجهة المصدرة للشهادة ومقرها الرئيسي وكيانها القانوني والدولة التابعة لها إن وجدت، أما المشرع الفرنسي

1- أنظر ترخيص خدمات التوقيع الإلكتروني الصادر من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات لسنة 2006، رقم 103/2006، ص53.

2- المادة 6 أولاً بند 9 من المرسوم الفرنسي السابق الذكر.

3- هو اسم وهمي، يختاره الشخص ليخفي عن الجمهور اسمه الحقيقي أنظر: Cour d'appel de paris, 20 octobre 1961, icp, éd.g.1961, p29.et.s.

4- المادة 6- أولاً: بند3 من المرسوم الفرنسي سابق الذكر، والمادة 20 فقرة 4 من اللائحة التنفيذية المصرية.

فقد اكتفى بالإشارة إلى ضرورة اشتغالها على البيان الخاص بهوية مقدم خدمات التصديق الإلكتروني والدولة المنشأ فيها دون تحديد لعناصر هذه الهوية.

2. التوقيع الإلكتروني لمقدم خدمات التصديق: ينبغي أن تحتوي شهادة التصديق الإلكتروني على التوقيع الإلكتروني لمقدم خدمات التصديق الإلكتروني الذي يصدرها، وهو ما يعني أن مقدم الخدمة سيوقع على الشهادة بيانات إنشاء التوقيع الخاصة به (المفتاح الشفري الخاص) وذلك من أجل تأكيد صحة الشهادة فيما يتعلق بكل من محتواها ومصدرها، حتى يتسنى لصاحب الشهادة أو الغير الذي يعول على الشهادة أن يتأكد من تصديق مقدم الخدمات (المحددة لهويته في الشهادة) على المعلومات الواردة في الشهادة والتيقن من المحافظة على سلامة هذه المعلومات، فجدير بالذكر أن كل من المشرع المصري والمشرع الفرنسي قد تعرضا لهذا البيان ضمن البيانات الجوهرية التي ينبغي إدراجها في الشهادة⁽¹⁾.

أما عن المشرع الإماراتي فقد أوجب في المادة 3/24 من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي⁽²⁾. أن تحدد الشهادة ما يلي:

أ. هوية مزود خدمات التصديق.

ب. إن صاحب الشهادة لديه السيطرة في الوقت المعني على أداة التوقيع المشار إليها في الشهادة.

ج. أن أداة التوقيع سارية المفعول في تاريخ إصدار الشهادة.

د. أية قيود على الغرض أو القيمة التي تستخدم من أجلها أداة التوقيع أو الشهادة.

هـ. أية قيود على نطاق مسؤولية مقدم خدمة التصديق اتجاه أي شخص.

أما المشرع الأردني في المادة 33 من قانون المعاملات الإلكترونية، فنص على مدة صلاحية الشهادة صراحة وبطريقة غير مباشرة عندما أكد على أن السجل الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني يكونان موثوق بهما إذ تم التوقيع خلال مدة سريان شهادة التوثيق⁽³⁾.

وباستقراء قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي، نجد أنه ينص في الفصل السابع عشر على أن شهادة التصديق الإلكتروني وجب أن تتضمن البيانات الآتية على وجه الخصوص⁽⁴⁾:

أ. هوية صاحب الشهادة: أي الهوية النافية لجهالة معرفة صاحبها.

ب. هوية الشخص الذي أصدرها وإمضائه الإلكتروني: بأن تكون الجهة معرفة معرفة تامة وليس لجهة غيرها

ج. عناصر التدقيق في إمضاء صاحب الشهادة: أي تحديد عناصر التشفير (المفتاح العام والخاص).

د. مدة صلاحية الشهادة، بحكم أن صلاحية شهادة التصديق مؤقتة وغير دائمة.

هـ. مجالات استعمال الشهادة: فهي مرتبطة بمجالات المبادلات الإلكترونية كأصل عام، أما المشرع الجزائري

1- راجع المادة 6-أولاً، بند 8 من المرسوم الفرنسي سابق الذكر والمادة 20 فقرة 9 من اللائحة التنفيذية المصرية.

2- المادة 3/24 من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي، رقم 2 لسنة 2002.

3- المادة 33 من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني.

4- الفصل 17 من قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي.

حيث فقد أشار إلى تعريف الشهادة الالكترونية وكذا الشهادة الالكترونية الموصوفة فلم يتعرض لعرض بيانات هذه الشهادة ولم يحدد عناصرها، وجعل بياناتها شاملة، وعامة دون تخصيصها، تنبأً للمستجدات التي قد تطرأ عليها استجابة للتكنولوجيا المتسارعة التغيير، فقد ذكر حين تعريفه للشهادة الالكترونية الموصوفة: "شهادة الكترونية تستجيب للمتطلبات المحددة" ذلك في المادة 3 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 162/07 سابق الذكر.

المطلب الثاني: أنواع شهادات التوثيق الالكتروني وحجيتها في الاثبات

لا ريب في أنه إلى جانب شهادة التوقيع الرقمي هناك أنواع أخرى لهذه الشهادات، إلا أنه لتمام حجية وسلامة المحرر الالكتروني يشترط سلامة شهادة التصديق الالكتروني، ومدى توافقها مع بيانات إنشاء التوقيع الالكتروني.

الفرع الأول: أنواع شهادات التوثيق الالكتروني: تتعدد شهادات التوثيق في الوقت الحالي فيإلى جانب شهادة

توثيق التوقيع الرقمي التي سبق عرضها هناك شهادات أخرى تتنوع بحسب الهدف منها، ومن أمثلة ذلك:⁽¹⁾

1. شهادة " Digital Time Stamp " التي توثق تاريخ ووقت إصدار التوقيع الرقمي حيث يقوم صاحب الرسالة بعد التوقيع عليها بإرسالها إلى جهة التوثيق التي تقوم بتسجيل التاريخ عليها وتوقعها من جهتها ثم تعيدها إلى مرسلها.

2. شهادة الإذن " Authorizing Certificate " التي تتولى تقديم بيانات عن صاحب التوقيع كمؤهلاته ومحل إقامته

3. شهادة البيان " Attesting Certificate " والتي تثبت صحة واقعة معينة ووقت وقوعها.

كما انتهج المشرع المغربي على نهج المشرع الأوربي، وموازاةً مع هذه الحثيات وضع نوعين من الشهادات، الشهادات المؤهلة والشهادات غير المؤهلة.

1. الشهادة المؤهلة: هذه الشهادة هي التي نظم بها التوجيه الأوربي مسؤولية السلطات التي أصدرتها عن الأضرار التي تحدث للغير الذي يعول على صحتها ويتعامل على هذا الأساس.

2. الشهادة غير المؤهلة: لقد ترك التوجيه الأوربي أمر تنظيم المسؤولية بشأن هذه الشهادات للقوانين والأنظمة الداخلية للدول الأعضاء⁽²⁾.

الفرع الثاني: حجية شهادات التوثيق الالكتروني في الاثبات: يشترط لحجية التوقيع الالكتروني أن يكون موثقاً

بشهادة تصديق صادرة عن جهة مرخصة، فحجية التوقيع الالكتروني مرتبطة بحجية شهادة التصديق

الالكترونية، بعبارة أخرى يفقد التوقيع الالكتروني أو المحرر الالكتروني بصفة عامة أثره القانوني إذا لم يكن

موثقاً بشهادة تصديق، أو كانت شهادة التصديق صادرة عن جهة غير مختصة، ففي ضوء النصوص القانونية

للتوقيع الالكتروني المصري رقم 15 لسنة 2004، فالمادة 14 منه قد أضفت على التوقيع الالكتروني ذات الحجية

1- عايض راشد عايض المري، مدى حجية الوسائل التكنولوجية الحديثة في إثبات المعاملات التجارية، رسالة دكتوراه حقوق، القاهرة، 1998، ص344،

2- إدريس النوازي، حماية عقود التجارة الالكترونية في القانون المغربي، مرجع سابق، ص89.

المقررة للتوقيع التقليدي حسب نصوص قانون الإثبات وذلك في نطاق المعاملات المدنية، التجارية والإدارية، ثم أضافت المادة 18 من ذات القانون أن التوقيع الإلكتروني يتمتع بالحجية إذا ما توافرت شروط محددة.

وهكذا يقال أن تصديق التوقيع شرط لقبول حجته في الإثبات باعتبار أن أحد شروط تمتعه بالحجية هو ثبوت ارتباطه بالموقع وحده دون غيره وهو أمر أو كله المشرع لشهادة التصديق التي تصدر من جهة مرخص لها، و"تثبت الارتباط بين الموقع وبيانات إنشاء التوقيع (المادة الأولى)".

ومن "قانون التوقيع الإلكتروني" فإذا كان هدف شهادة التصديق هو ثبوت الارتباط بين الموقع وبيانات إنشاء التوقيع، وكان يشترط لتمتع التوقيع الإلكتروني بالحجية ثبوت ارتباط التوقيع بالموقع، فإن القول باشتراط تصديق التوقيع لإضفاء الحجية عليه يبدو مقبولاً، لكن مثل هذا القول يتعذر قبوله بحسبان أن شهادة التصديق هي إحدى وسائل ثبوت ارتباط التوقيع بالموقع، ومن ثم يجوز للمرسل إليه الذي يرغب في الاحتجاج بالتوقيع على الموقع أن يثبت بكافة طرق الإثبات - باعتبار أن الأمر يتعلق بواقعة مادية - ارتباط التوقيع بالموقع بدون الاعتماد على شهادة التصديق. حقا أن وجود هذه الشهادة يجعل إثبات الارتباط أمراً ميسوراً لكنها ليست الوسيلة الوحيدة لإثبات هذا "الارتباط" حتى ولو كان الإثبات بدونها يبدو في غاية الصعوبة.

وقد اختار مشرع قانون التوقيع الإلكتروني⁽¹⁾ طريقاً وسطاً، فلا هو أجاز إثبات حجية التوقيع الإلكتروني بكافة الطرق، ولا هو حصر الإثبات في شهادة التصديق الإلكتروني فقط وإنما أجاز إثبات ارتباط التوقيع الإلكتروني بالموقع وحده دون غيره - وهو أحد شروط حجية التوقيع الإلكتروني - بتقديم شهادة تصديق الكتروني معتمدة ونافذة المفعول وصادرة من جهة تصديق الكتروني مرخص لها أو شهادة فحص التوقيع صادرة من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات⁽²⁾.

المطلب الثالث: دور شهادة التوثيق الإلكتروني ودور أطرافها نحوها

لقد كان لظهور شهادة التوثيق الإلكتروني هدف تحقيق الأمان القانوني بين المتعاقدين عبر شبكة الانترنت فإذا كانت الشهادة هي العنصر الأول والأساسي لتحقيق الأمان القانوني، فإنها ليست العنصر الأخير، بل أن هناك أطرافاً أخرى يتعين أن تتضافر جهودها كي يستكمل الأمان القانوني المراد تحقيقه.

الفرع الأول: دور شهادة التوثيق الإلكتروني: تؤدي شهادة التوثيق الإلكتروني أدواراً عدة أولى هذه الأدوار هي أنها تؤدي إلى التحقق من هوية الشخص، وكذلك من سلطته وأهميته، وأوصافه المهنية، مثال ذلك: أنها تمكن من التحقق من أن هذا الشخص هو بالفعل صيدلي، أو أنه محام أو غير ذلك⁽³⁾. وبذلك فإنه من خلال شهادة التوثيق الإلكترونية تتلاشى مخاطر إبرام العقد من أطراف ناقصي الأهلية أو من غير ذي صفة.

1- المادة 7 من اللائحة التنفيذية للتوقيع الإلكتروني المصرية.

2- محمد المرسي زهرة، الحماية المدنية للتجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 242.

3- SEDALLIAN Valérie; Preuve et signature électronique; sur [http:// www.juriscom.net/chronique/2/fr0509.htm](http://www.juriscom.net/chronique/2/fr0509.htm); n°35.

كذلك تثبت شهادة التوثيق الالكترونية أن التوقيع صحيح، حيث تمنحه الحجية الكاملة، كما تثبت أن بيانات الرسالة الموقع عليها صحيحة ولم يطرأ عليها أي تعديل⁽¹⁾.

ويمكن هذه الشهادة أيضا من معرفة المفتاح العام، والذي من خلاله يتم التأكد من المعلومات المرسله، نظرا للارتباط بين هذا المفتاح والمفتاح الخاص⁽²⁾. كما تثبت وجود ارتباط بين زوج المفاتيح (العام والخاص) وبين الشخص الذي تحققت شخصيته⁽³⁾.

إن إبرام العقد الإلكتروني من خلال اللجوء لجهات التوثيق والحصول على شهادة التوثيق الالكترونية يضمن عدم إنكار أي من الطرفين لتوقيعه على العقد، حيث يتم التوقيع من خلال المفتاح الخاص الذي يثبت شخصية الموقع، وبالتالي فهو وحده الذي يمكنه التوقيع، وعلى ذلك تقع مسؤولية الموقع في حالة إطلاع الغير على مفتاحه الخاص إذا لم يبلغ جهات التوثيق لإلغاء هذا المفتاح الخاص واستصدار مفتاح جديد⁽⁴⁾ يؤكد رضاه وقيامه بالتوقيع⁽⁵⁾ أو ادعاؤه بأن صلب العقد تم التعديل أو تغييره، لتوثيقه من تلك الجهات.

هذا ويمكن إجمال دور شهادة التوثيق الالكترونية في أنها سجل معلوماتي موقع بإمضاء الكتروني يحقق هوية مصدر الشهادة ويحقق هوية الموقع ويعطي مفتاحه العام، مما يعني أنها بطاقة هوية الكترونية تمنحها جهة مستقلة عن العقد ومحايدة⁽⁶⁾.

ومن الناحية العملية فقد تطلب المشرع الفرنسي ضرورة وجود شهادة عليها من جهات متعمدة "PSC" تثبت التحقق من هوية الموقع وبالتالي تمنح التوقيع الإلكتروني حجته في الإثبات⁽⁷⁾.

كما اشترطت التوجيهات الأوربية الصادرة في 13 ديسمبر 1999 وجود هذه الشهادة حتى يمنح التوقيع الإلكتروني حجية وصلاحيه في إبرام العقد الإلكتروني وإثباته.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، نص القانون الخاص بالتوقيع الإلكتروني والتصرفات الرقمية على استخدام هذه الشهادات، بيد أن أداء الشهادة الالكترونية لدورها الذي تناولناه مرهون بأداء أطرافها للأدوار المنوطة بهم وهذا ما سوف نعرض إليه فيما يلي:

الفرع الثاني: دور أطراف شهادة التوثيق الإلكتروني نحوها: يتعين علينا أن نحدد أطراف شهادة التوثيق الالكترونية الذين نعينهم وهم: جهة التوثيق المصدرة للشهادة، الموقع صاحب الشهادة، الغير الذي يعتمد على الشهادة، فلكل واحد من هؤلاء الأطراف الثلاثة دور أساسي نحو الحفاظ على أداء الشهادة لدورها. وسوف نتناول تلك الوظائف الثلاث بغض النظر عما إذا كانت تقدمها في الواقع ثلاث أطراف مستقلة،

1- ابراهيم الدسوقي أبو الليل، توثيق التعاملات الالكترونية، مرجع سابق، ص 1873.

2- سعيد السيد قنديل، مرجع سابق، ص 75.

3- عادل أبو هاشمية محمود حوته، مرجع سابق، ص 196.

4- عايض راشد عايض المري، مرجع سابق، ص 101.

5- محمد السعيد رشدي، حجية وسائل الاتصال الحديثة في الإثبات، مرجع سابق، ص 419.

6- SEDALLIAN Valérie; Preuve et signature électronique ; op.cit ; n°34.

7- سعيد السيد قنديل، مرجع سابق، ص 111.

أو أكثر عندما تقسم هيئات مختلفة جوانب وظيفة التصديق أو أقل، وذلك عندما يقوم طرف بأداء وظيفيتين من الثلاث وظائف كأن يكون مقدم خدمة التوثيق هو أيضا طرف معول⁽¹⁾.

هذا وسنعرض لتلك الأدوار الثلاثة على الترتيب التالي: دور الموقع صاحب الشهادة أولاً، ودور جهة التوثيق مصدرة الشهادة ثانياً، وأخيراً دور الغير المتعاقد مع صاحب الشهادة.

أولاً: دور الموقع صاحب الشهادة: يقع على عاتق الموقع صاحب الشهادة الدور الأكبر في الحفاظ على شهادته الإلكترونية وسلامتها واستمرارها لأداء دورها المنوط بها، ويتجسد ذلك في بذله لقدر معقول منه العناية كي لا يتمكن أحد من الغير استخدام توقيعه استخداماً غير شرعي.

وفي حالة معرفة الموقع بتعرض بيانات توقيعه للاستخدام غير الشرعي أو احتمال حدوث ذلك، فعليه أن يسارع إما بإخطار جهة التوثيق أو إخطار أي شخص يتوقع منه الموقع أن يعتمد على التوقيع الإلكتروني⁽²⁾.

كذلك يقع على عاتق الموقع عند استخدامه شهادة تؤيد توقعه الإلكتروني، أن يحافظ على الضمانات المادية ذات الصلة بالشهادة، وذلك طوال مدة سريتها. وعليه فإنه إذا أخل الموقع بدوره، لأنه يتحمل التبعات القانونية جزء إخلاله⁽³⁾.

ثانياً: دور جهة التوثيق مصدرة الشهادة: تعددت أدوار جهة التوثيق، إلا أن أهمها يقتصر فقط نحو شهادة التوثيق الإلكتروني لاستمرارية أداء دورها، إما بطريقة مباشرة وذلك باتخاذ الإجراءات التي تكفل الحماية لها من كل تغيير غير مرخص به⁽⁴⁾، أو بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال الموقع والمعول، بحيث يتمثل دور جهة جهة التوثيق من خلال الموقع بأن توفر لأصحاب التوقعات الإلكترونية وسيلة آمنة تمكنهم من إخطارها بأن أداة التوقيع الخاصة بهم قد تعرضت للشبهة أو أن هناك احتمالية حدوث شبهة، وأن تضمن بما لديها من وسائل إلغاء التوقيع في الوقت المناسب⁽⁵⁾، وإذا ما انتقلنا إلى دور جهة التوثيق من خلال المعول، فيتعين عليها ان توفر وسائل يكون الوصول إليها ممكناً وسهلاً كي يتمكن الطرف المعول من التأكد من الشهادة، كهوية مقدم خدمة التصديق والتأكد من سيطرة الموقع على بيانات إنشاء التوقيع وقت إصدار الشهادة، وصحة بيانات الشهادة وقت إصدارها⁽⁶⁾. وأن توفر للمعول الوسائل التي بموجبها يمكنه معرفة وجود أي تقييد على الغرض أو القيمة التي يستخدم من أجلها الشهادة وأن بيانات إنشاء التوقيع صحيحة ولم تتعرض لما يثير الشبهة.

1- قانون اليونسترال النموذجي بشأن التوقعات الإلكترونية مع دليل الاشتراع 2001، مرجع سابق، بند 32، ص 25.

2- المادة 1/8-أ-ب من قانون التوقيع الإلكتروني النموذجي.

3- المادة 1/8 ج. والمادة 2/8 من قانون التوقيع الإلكتروني النموذجي.

4- المادة 14 من قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي.

5- المادة 1/9-هـ من قانون التوقيع الإلكتروني النموذجي، المادة 1/24-د من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي.

6- المادة 1/9-ج- من قانون التوقيع الإلكتروني النموذجي.

كما يتعين أن تتيح جهة التوثيق للمعول معرفة ما إذا كانت توفر للموقع وسائل يتمكن من خلالها بإشعارها، وما إذا كانت تتيح كذلك خدمة الإلغاء الآنية⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه يتعين على جهة التوثيق أن تختم التوقيع الرقمي زمنياً، لكي تتيح للمعول أن يحدد ما إذا كان التوقيع الرقمي الذي أنشئ على الرسالة الإلكترونية قد تم أثناء فترة سريان شهادة التوثيق الإلكترونية، ويتحمل خدمة التوثيق الإلكترونية المسؤولية القانونية لتخلفه عن الوفاء بما سبق ذكره⁽²⁾.

ثالثاً: دور الغير المتعاقد مع صاحب الشهادة: تعددت مسميات الغير الذي يتعاقد مع صاحب التوقيع الإلكتروني فقد أطلق عليه مسمى "الطرف المعتمد"⁽³⁾. كما أطلق عليه كذلك مسمى "الطرف المعول"⁽⁴⁾، ويعرف بأنه: "الشخص الذي يتصرف بالاعتماد على شهادة أو توقيع الكتروني"⁽⁵⁾. أو هو: "شخص يجوز أن أن يتصرف استناداً إلى شهادة أو إلى توقيع الكتروني"⁽⁶⁾، ولكن ما هو الدور المنوط به الغير الذي يتعاقد مع صاحب شهادة التوثيق الإلكترونية؟

يتعين على هذا المتعاقد (الطرف المعول) أن يتحقق من التوقيع الموضوع على الشهادة ومن صلاحية الشهادة المعتمدة أو وقفها أو إلغائها، كما يتعين عليه التحقق من وجود أي تقييد للشهادة الإلكترونية⁽⁷⁾.

وقد نبه المشرع الإماراتي الطرف الذي يعتمد على التوقيع الإلكتروني المعزز بشهادة (أي الطرف المعتمد) إلى ضرورة التأكد من عدة أمور⁽⁸⁾:

1. صحة شهادة المصادقة "التوثيق".

2. نفاذ شهادة المصادقة.

3. البحث عما إذا كانت شهادة التصديق معلقة أم لا.

4. البحث فيما إذا كانت شهادة التصديق ملغاة أم لا.

5. مراعاة أية قيود تتعلق بشهادة التصديق المذكورة.

ونجد أن جهات التوثيق الإلكترونية تتولى إنشاء أرشيف الكتروني متضمناً التوقيعات الإلكترونية والشهادات الإلكترونية الصادرة عنها، وثابت به حدود استخدام هذه الشهادات بالنسبة لصلاحيتها وما ألغى أو أبطل منها، وما تم إيقافه⁽⁹⁾، فإذا لم يتم المتعاقد من الغير بذلك، فلا يحق له الرجوع على مقدم خدمة التوثيق

1- المادة 1/9د-5/9-6 من قانون التوقيع الإلكتروني النموذجي.

2- الدليل التشريعي للقانون النموذجي للتوقيع الإلكتروني، بند 55-ص34.

3- وهو المسمى الذي أورده قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي.

4- وهو المسمى الذي أورده قانون التوقيع الإلكتروني النموذجي.

5- المادة 23/2 من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي.

6- المادة 9/2 من قانون التوقيع الإلكتروني النموذجي.

7- المادة 11 من قانون التوقيع الإلكتروني النموذجي.

8- المادة 2/21 من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي.

9- المادة 3/21-ج من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي.

بموجب قواعد المسؤولية المترتبة على عدم صحة بعض البيانات لتوافر الخطأ من جانبه، حيث يتحمل مخاطر عدم صحة ذلك التوقيع أو تلك الشهادة⁽¹⁾.

المطلب الرابع: شهادة التوثيق الإلكتروني الأجنبي ومدى حجيتها في الإثبات

يخلط بعض من الفقه بين اعتماد الهيئة للجهة الأجنبية المختصة بالشهادة وبين اعتماد الشهادة ذاتها ذلك أن بعض التشريعات واضحة في الدلالة على أن اعتماد الجهة الأجنبية المصدرة للشهادة هو الطريق للاعتراف بها. الفرع الأول: الاعتراف بالسلطات الأجنبية المختصة بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني: يوجد من التشريعات من يعترف بالجهات الأجنبية المصدرة لشهادات التصديق الإلكتروني ومن بين هذه التشريعات نجد: أولاً: قانون اليونسترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية: عاجلت المادة 12 من قانون اليونسترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية الصادر عام 2001⁽²⁾، قواعد هذا الاعتراف وشروطه وآثاره، ويبدو الهدف من ذلك في هو بعض القوانين الأجنبية يمكن أن تفرض قيوداً على مسألة الاعتراف بشهادات التصديق الأجنبية، وهو أمر يؤثر بالسلب على مسار المعاملات الإلكترونية وتوسعها عبر الحدود. ويقوم الاعتراف بشهادة التصديق الإلكتروني على نحو ما جاء به قانون اليونسترال على عدة مبادئ جوهرية نذكر منها:

1. ترسيخ مبدأ عدم التمييز بين شهادات التصديق الإلكتروني الأجنبية والوطنية.
2. إيجاد معيار أساسي للتكافؤ بين شهادات التصديق بصرف النظر عن مكان إصدارها.
3. يمكن الاعتماد عليه في ومسألة الاعتراف.

وفي تقديرنا أن مسلك القانون النموذجي يعد نموذجاً يحتذى به، حيث ربط بين مسألتين على قدر كبير من الأهمية هما، الاعتراف بشهادات التصديق الإلكتروني الأجنبية متى كانت توفر قدراً كبيراً من الموثوقية، وكذلك الاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية الأجنبية وهي مسألة على قدر كبير من الأهمية لتحقيق الأمان والثقة للمتعاملين عبر حدود الدول.

ثانياً: القانون الفرنسي: ترسي المادة 9 من المرسوم الفرنسي رقم 535-2002⁽³⁾ أسس الاعتراف بشهادات التصديق الإلكتروني الصادرة عن جهات تصديق أجنبية تطبيقاً لنصوص التوجيه الأوروبي بشأن التوقيعات الإلكترونية إلا أن المرسوم فرق لدى تنظيمه للمسألة بين الشهادات الصادرة داخل الاتحاد والصادرة خارجه.

1. شهادات التصديق الإلكتروني الصادرة من جهة تصديق أجنبية من خارج الاتحاد الأوروبي: تجيز المادة 1/9 من المرسوم الصادر في 18 أبريل 2002 للجنة المركزية لأمان أنظمة المعلومات، عقب أخذ رأي اللجنة الرئيسية للتصديق أن تعقد اتفاقيات خاصة بالاعتراف المتبادل مع هيئات أجنبية مماثلة من خارج الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

1- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، توثيق المعاملات الإلكترونية، مرجع سابق، ص1869، و سعيد قنديل مرجع سابق، ص65

2- المادة 12 من قانون اليونسترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية، الصادر عام 2001.

3- المادة 9 من المرسوم الفرنسي رقم 535-2002، الصادر في 18 أبريل 2002، المتعلق بالتقسيم والتصديق على مستوى الأمان تقدمه منتجات وأنظمة

تكنولوجيا المعلومات dcssi

2. شهادات التصديق الإلكتروني الصادرة من جهة تصديق بدولة عضو في الاتحاد الأوروبي: تعهد المادة 2/9 من المرسوم الصادر في 18 أبريل 2002 إلى رئيس الوزراء بمهمة الإقرار لشهادات التصديق الصادرة من جهات الترخيص الأجنبية بدولة عضو في الاتحاد الأوروبي بذات الحجية المقررة لشهادات التصديق الصادرة تطبيقاً لأحكام هذا المرسوم، متى صدرت في إطار إجراءات مماثلة تنطوي على ضمانات مناظرة للشهادات الصادرة في فرنسا، وذلك مع عدم الإخلال بالقواعد المنظمة للتصديق على منظومات إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤمنة الواردة في (المادة 3-ثانياً، فقرة ب) من المرسوم الصادر في 30 مارس 2001.

ثالثاً: القانون المصري: ربط المشرع المصري الاعتراف بشهادات التصديق الأجنبية بمسألة الاعتراف بمقدم خدمات التصديق الأجنبي المختص بإصدار هذه الشهادات، حينما تعرض لها بالتنظيم في المادة 22 من قانون التوقيع الإلكتروني، التي يجرى نصها على أن: "تختص الهيئة باعتماد الجهات الأجنبية المختصة بإصدار شهادات التصديق للشهادات التي تصدرها تلك الجهات ذات الحجية في الإثبات، المقررة لما تصدره نظيراتها، وذلك كله وفقاً للقواعد والإجراءات والضمانات التي تقرها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

إن اعتماد الجهة الأجنبية المختصة بإصدار الشهادة لدى هيئة التصديق الإلكتروني الأجنبية، بمعنى آخر أن الاعتراف بالشهادة يعتبر نتيجة تبعية لاعتماد الجهة الأجنبية المختصة بإصدارها⁽¹⁾.

رابعاً: القانون الإماراتي: اعترف القانون الإماراتي بالشهادات والتوقيعات الإلكترونية الأجنبية حيث نص على أنه: "التقرير ما إذا كانت الشهادة أو التوقيع الإلكتروني نافذاً قانوناً، لا يتعين إيلاء الاعتبار إلى المكان الذي صدرت فيه الشهادة أو التوقيع الإلكتروني، ولا إلى الاختصاص القضائي الذي يوجد فيه مقر عمل الجهة التي أصدرت الشهادة أو التوقيع الإلكتروني"⁽²⁾.

خامساً: القانون التونسي: إذا ما نظرنا لقانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي نجده قد رهن الاعتراف بالشهادات المسلمة من مقدمي خدمات توثيق الكترونية موجودة ببلد أجنبي كشهادات مسلمة من مقدمي خدمات توثيق الكترونية موجودة ببلد أجنبي كشهادات مسلمة من مقدمي خدمات توثيق الكترونية موجودة بالدولة بوجود اتفاقية اعتراف متبادل ترمها الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية⁽³⁾.

سادساً: القانون الجزائري: في ضوء حداثة التجربة التشريعية الجزائرية في مجال المعاملات الإلكترونية، قام المشرع الجزائري بالاعتراف بشهادة التصديق الأجنبية حيث أشار في المادة 3 مكرر 1 المدرجة في المادة 4، ضمن أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 9 ماي 2001⁽⁴⁾ إلى أن: "تكون للشهادات التي يسلمها مؤدي خدمات تصديق الكتروني مقيم في بلد أجنبي نفس قيمة الشهادات المسلمة بموجب أحكام هذا المرسوم إذا كان هذا المؤدي الأجنبي يتصرف في إطار اتفاقية للاعتراف المتبادل أبرمتها سلطة ضبط البريد

1- أيمن سعد سليم، التوقيع الإلكتروني، مرجع سابق، ص 444.

2- المادة 1/26 من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي.

3- المادة 23 من قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي.

4- المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 07-16 المؤرخ في 7-162 المؤرخ في 30 ماي 2007.

والمواصلات السلوكية واللاسلكية". ويتبين من خلال نص المادة أن سلطة ضبط البريد والمواصلات السلوكية هي الجهة المختصة باعتماد الجهة الأجنبية المختصة بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني الأجنبية، وذلك مقابل وفي إطار اتفاقية الاعتراف المتبادل بين سلطة ضبط البريد والمؤدي الأجنبي.

الفرع الثاني: حجية شهادات التصديق الإلكتروني في الإثبات: لكي تمنح الشهادات التي يصدرها مزود خدمات التصديق بالدولة يجب أن تكون ممارسته الأجنبية ذات مستوى من الموثوقية.

أولاً: قانون اليونسسترال النموذجي: تشير الفقرة 4 من المادة 12 من القانون النموذجي إلى العوامل التي ينبغي وضعها في الاعتبار عند البت في ما إذا كانت الشهادة الإلكترونية تتيح مستوى من قابلية التعويل مكافئاً جوهرياً حتى يكون للشهادة ذات المفعول القانوني والحجية في غير المكان الذي صدرت فيه، ويرجع ذلك إلى المعايير الدولية المعترف بها⁽¹⁾. أو أية عوامل أخرى ذات الصلة⁽²⁾. بالرجوع إلى نص المادة 12 من هذا القانون، التي أكدت أنه إذ تم اعتماد الشهادة كونها سارية المفعول قانوناً فإنه لا موجب للاهتمام بالموقع الجغرافي الذي صدرت فيه الشهادة مادام أن تلك الشهادة ترتب نفس الآثار التي ترتبها الشهادة الوطنية، كما أن تلك الشهادة تصبح شهادة موثوق بها بقدر متكافئ مع الشهادة الوطنية.

الملاحظ أن قانون اليونسسترال النموذجي لم يتعرض إلى مسألة حجية شهادة المصادقة الأجنبية وإنما تعرض إلى الآثار المترتبة عن الاعتداد بشهادة المصادقة الأجنبية، أين أكد أن الاعتراف بشهادات التصديق يؤدي إلى عدم اعتبار الموقع الجغرافي التي تصدر فيه الشهادة مادام أن الشهادة الأجنبية تتيح مستوى متكافئ مع الشهادة الوطنية، كما يؤدي إلى أن يولى الاعتبار في ذلك المعايير الدولية المعترف بها، بذلك فقد ترك قانون اليونسسترال النموذجي مسألة الاعتداد بالشهادة الأجنبية بما تصدره الدول من تشريعات داخلية، وحسب ما جاء به الفقه فأهم شروط منح الحجية للشهادة الإلكترونية هي:

1. وجود اتفاقية اعتراف مسبق متبادل بين الدولة التي تنتمي الشهادة الأجنبية إلى سلطاتها المختصة وبين دولة عمل تلك الشهادة واستخدامها في إقليمها.
2. مبدأ المعاملة بالمثل: وهو سريان شهادة التصديق الأجنبية بذات شروط سريان شهادة التصديق الوطنية في الدولة الأجنبية.

3. أن لا تكون شهادة التصديق الأجنبية مخالفة للنظام العام والآداب حسب النظام القانوني للدولة.

ثانياً: القانون الفرنسي: جوز أن تنص الاتفاقات الخاصة بالاعتراف المتبادل مع هيئات أجنبية مماثلة من خارج الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الاعتراف لشهادات التصديق الصادرة من هذه الهيئات الأجنبية في إطار إجراءات مشاهمة للمنصوص عليها في الباب الأول من المرسوم سابق الذكر (إجراء التقييم وإجراء التصديق)

1- راجع دليل اشتراط قانون اليونسسترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية، عام 2001، ص 87.

2- عبد الفتاح بيومي حجازي، التوقيع الإلكتروني في النظم القانونية المقارنة، مرجع سابق، ص 375. و أمين سعد سليم، التوقيع الإلكتروني، مرجع سابق، ص 44

بذات الحجية المقررة لشهادات التصديق الصادرة تطبيقاً لأحكام هذا المرسوم، غير أنه يجوز قصر هذا الاعتراف المتبادل على توافر مستوى معين من الأمان في شهادة التصديق.

ثالثاً: القانون المصري: بمجرد اعتماد الجهة الأجنبية المختصة بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني، تتمتع الشهادات التي تصدرها بذات الحجية في الإثبات المقررة لشهادات التصديق الإلكتروني الصادرة من جهات التصديق الإلكتروني الكائنة في مصر⁽¹⁾. حينما تعرض لها المشرع بالتنظيم في المادة 22 من قانون التوقيع الإلكتروني التي يجري نصها على أن: "تختص الهيئة باعتماد الجهات الأجنبية المختصة بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني وذلك تنظير المقابل الذي يحدده مجلس إدارة الهيئة، وفي هذه الحالة تكون للشهادات التي تصدرها تلك الجهات ذات الحجية في الإثبات المقررة لما تصدره نظرياتها..."

رابعاً: القانون الإماراتي: لكي تمنح الشهادات التي يصدرها مزود خدمات التصديق الأجنبي الحجية كشهادات صادرة من مزودي خدمات التصديق بالدولة، يجب أن تكون ممارساته ذات مستوى من الثقة ما يعادل على الأقل المستوى الذي يتطلب من مزودي خدمات التصديق العاملين بالدولة⁽²⁾

خامساً: القانون التونسي: إذا ما تطرقنا لقانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي نجده قد رهن الاعتراف بالشهادات المسلمة من مقدمي خدمات توثيق الكترونية موجودة ببلد أجنبي كشهادات مسلمة من مقدمي خدمات توثيق الكترونية موجودة بالدولة بوجود اتفاقية اعتراف متبادل تبرمها الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية⁽³⁾.

سادساً: القانون الجزائري: تشير المادة 3 مكرر 1 المدرجة ضمن المادة 4⁽⁴⁾، إلى منح الحجية للشهادة من خلال ذكرها للشروط التي تعطي للشهادة الإلكترونية القوة الثبوتية ومن هذه الشروط:

1. وجود اتفاقية للاعتراف المتبادل بين سلطة ضبط البريد الموكلة بالتصديق الأجنبي مع مؤدي أجنبي.
2. مبدأ المعاملة بالمثل باعتبار مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني المقيم في بلد أجنبي نفس قيمة الشهادات المستلمة. بموجب أحكام المرسوم 07-162.

3. بناءً على تكييف نشاط أو مهنة خدمات الانترنت واستغلالها بأنه مقنن مرتبط بوجود مصلحة تتطلب التأطير القانوني والتقني المطلوب وطبقاً للمادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 40/97 فهي ترتبط بإحدى المجالات التالية:

أ. النظام العام.

ب. أمن الأشخاص والممتلكات.

1- تامر محمد سليمان الدمياطي، إثبات التعاقد الإلكتروني عبر الانترنت، مرجع سابق ص 572.

2- المادة 1/26 من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي.

3- المادة 23 من قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي.

4- المادة 3 مكرر 1 المدرجة في المادة 4 ضمن أحكام المرسوم التنفيذي 123/01 المؤرخ في 09 ماي 2001 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 162/07 المؤرخ في 30

ماي 2007. سالف الذكر

ج. حفظ الصحة العامة.

د. حماية الأخلاق والآداب.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فالمشرع الجزائري سوى بين مؤدي خدمات تصديق الكتروني مقيم في بلد أجنبي مع مقيم في أرض الوطن من حيث قيمة الشهادة المستلمة، مع توفر الشرط الثالث هو أن لا تكون شهادة التصديق الأجنبية مخالفة للنظام العام والآداب.

المطلب الخامس: إيقاف شهادة التصديق الإلكتروني وإلغاؤها

قد تفقد الشهادة جدارتها للثقة أو تصبح غير قابلة للتحويل عليها، وذلك في حالة ما إذا تعرض المفتاح الخاص للموقع لما يثير الشبهة، كأن يفقد الموقع سيطرته على ذلك المفتاح، وقد يعمد مقدم خدمات التصديق- بناء على طلب الموقع أو حتى بدون موافقته وذلك وفقا للظروف- إلى إيقاف الشهادة بوقف فترة سريانها مؤقتا، أو إلى إلغاؤها نهائيا.

ولدى قيام مقدم الخدمة بتعليق الشهادة أو إلغاؤها، ينبغي عليه أن يعلن ذلك الأمر على عنوان الموقع الإلكتروني المخصص لقائمة الشهادات الموقوفة أو الملغاة والمبين في الشهادة، بما يؤدي إلى علم الأطراف المعولة على التوقيع الإلكتروني بأن الشهادة فقدت جدارتها بالثقة أو أصبحت غير قابلة للتحويل عليها.

الفرع الأول: إيقاف شهادة التصديق الإلكتروني: بوجه عام ينبغي على مقدم خدمات التصديق الإلكتروني أن يوقف العمل بالشهادة التي صدرت عنه في الحالات التالية:

أولاً: بناءً على طلب صاحب الشهادة: ويكون لمستخدم الخدمة الحق في إيقاف الشهادة في حالة إصدارها بصفته الشخصية، كما يكون فقط لجهة العمل والشخص المفوض الحق في الإيقاف لأي شهادة مصدرة للعاملين بهذه الجهة.

على أن الاستجابة لطلب صاحب الشهادة بإيقاف العمل بها، يتوقف على أن يكون هذا الطلب مبرراً، بمعنى أن يكون له سند واقعي يرر الطلب، ويقنع مقدم الخدمة باتخاذ إجراءات الإيقاف، خاصة وأن شهادة التصديق فور صدورها واستعمالها يتعلق بها حقوق الغير.

ثانياً: تغيير البيانات الواردة في الشهادة أو العبث بها: تفترض شهادة التصديق أن البيانات التي تتضمنها صحيحة لم تتغير وذلك خلال مدة سريانها ما يتطلب ضرورة إعلام صاحب الشهادة لمقدم الخدمة بأي تغيير يطرأ على بياناته المدونة في الشهادة وعلى هذا الأخير أن يغير بالشهادة ويخطر ذوي الشأن عند لحظة علمه.

كما أنه يتعين على صاحب الشهادة إيقاف الشهادة متى علم بأن تغييراً قد حدث في البيانات التي صدرت الشهادة بناء عليها، نتيجة العبث بتلك البيانات، وما على مقدم الخدمة إلا إيقاف وقت استعمال الشهادة مؤقتا إلى أن يثبت صحة سبب الإيقاف فتلغى الشهادة نهائياً، أو يثبت عدم صحة السبب لقرار الإيقاف.

ثالثاً: انتهاء مدة صلاحية الشهادة: ذلك لأن كل شهادة تصديق الكتروني لها مدة زمنية تسري خلالها وكما بينا فإن مدة الشهادة تعتبر أحد البيانات الجوهرية التي يجب تضمينها في الشهادة، فينبغي على مقدم الخدمة، في

كل الأحوال، التأكد من صلاحية الشهادة للعمل وأنها سارية وأن يصدر قراره بإيقاف العمل بالشهادة متى انتهت مدة صلاحيتها.

رابعاً: سرقة أو فقدان المفتاح الشفري الخاص أو البطاقة الذكية أو عند الشك في حدوث ذلك: في هذا الخصوص يجب على مقدم الخدمة أن يسارع من تلقاء نفسه إلى إيقاف العمل بالشهادة متى ثبت سرقة أو فقدان المفتاح الشفري الخاص بالموقع أو البطاقة الذكية أو حتى عند الشك في حدوث ذلك.

خامساً: عدم التزام الشخص المصدر له شهادة التصديق لبند العقد المبرم مع المرخص له: فعلاقة الشخص المصدر له شهادة التصديق لمقدم الخدمة هي علاقة تعاقدية تحكمها شروط العقد المبرم بينما ويترتب حين إخلال الشخص بأحد بنود العقد بوقف تلك الشهادة مؤقتاً.

الفرع الثاني: إلغاء شهادة التصديق الإلكتروني: تلغى شهادة التصديق في بعض الحالات كما يلي:

أولاً: طلب صاحب الشهادة: يمكن إلغاء الشهادة متى طلب صاحبها ذلك، لأنها تحمل صفة شخصية لذاته، من ثم فهو المعني بها أولاً وأخيراً، كما يكون لجهة العمل والشخص المفوض فقط الحق في إلغاء أية شهادة صادرة للعاملين بهذه الجهة، ولا يحق للغير طلب إلغاء الشهادة، وإنما يمكن أن يضع الواقعة بسبب الإلغاء تحت تصرف مقدم الخدمة الذي يقدر بدوره إمكانية إلغاء الشهادة من عدمه.

ثانياً: وفاة الشخص الطبيعي وانحلال الشخص المعنوي: في حالة وفاة الشخص الطبيعي لا يوجد لزوم لشهادة التصديق الإلكتروني الصادرة له، لذلك يجب إلغاء الشهادة من قبل مقدم الخدمة متى علم بوفاته، ونفس الشيء بالنسبة لانحلال الشخص المعنوي أو انقضائه.

ثالثاً: إلغاء الشهادة التي سبق إيقافها بصفة مؤقتة: يتعين على مقدم الخدمة عقب إيقاف الشهادة مؤقتاً في إحدى الحالات التي يكون فيها الإيقاف بقرار منه، أن يتحرى بنفسه -سواء كان ذلك بوسائل مادية أو فنية- عن مدى صحة سبب الإيقاف، وإذا كانت النتيجة مطابقة لسبب الإيقاف، فإنه يمكنه إلغاء شهادة التصديق بصفة نهائية، وعلى ذلك فمتى ثبت لمقدم الخدمة -على سبيل المثال- سرقة المفتاح الخاص أو البطاقة الذكية من صاحب الشهادة وتعدر استعادتهما يتعين عليه في هذه الحالة إلغاء الشهادة حفاظاً على مصلحة صاحبها.

بيد أنه يمكن لصاحب الشهادة أو الغير الاعتراض على القرار الصادر من مقدم خدمات التصديق بإلغاء الشهادة وذلك لتعلق مصلحة كل منهما بالشهادة موضوع قرار الإلغاء⁽¹⁾.

رابعاً: توقف مقدم خدمات التصديق عن تقديم الخدمات المرخص بها: في حالة توقف مقدم الخدمة عن تقديم الخدمات المرخص بها، فإنه يلتزم -بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة المختصة بذلك- بإلغاء كل شهادات التصديق الإلكتروني الصادرة عنه لمستخدمي الخدمة المتعاملين معه، وذلك اعتباراً من تاريخ التوقف عن الخدمة، ويلتزم بدفع التعويضات اللازمة لمستخدمي الخدمة إذا دعت الضرورة إلى ذلك، إلى جانب إلزامية

1- عبد الفتاح بيومي حجازي، التوقيع الإلكتروني في النظم القانونية المقارنة، مرجع سابق، ص 185.

القيام بإخطار مستخدم الخدمة عن طريق رسالة الكترونية- قبل إجراء أي معاملة الكترونية تعتمد على توقيعه الإلكتروني- بتاريخ إيقاف الخدمة.

ومن التشريعات التي اهتمت بمعالجة مثل هذا الأمر، نجد المشرع المغربي⁽¹⁾ الذي ألزم مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية بإخبار أصحاب الشهادات المؤمنة قبل انتهاء صلاحيتها حينها بشهرين وذلك إما إلى تحديدها أو إلغائها، ويجب إبلاغ المتعاملين، ولا تهم الكيفية التي يتم بها الإبلاغ والأفضل أن يتم الكترونياً. إن إلغاء الشهادات الإلكترونية يتم عبر حالات حددها المشرع المغربي في المادة 21 من قانون 05-53 إذا كانت تلك الشهادة تم تسليمها بناء على معلومات مغلوطة أو مزورة فالمغلوطة هي معلومات صحيحة إلا أنها تخص شخصاً آخر، أما المزورة فهي معلومات غير حقيقية قدمها أحد الأطراف عمداً.

كما يتم إلغاء الشهادة الإلكترونية بناء على أن المعلومات الواردة فيها، لم تعد مطابقة للواقع وهي مسألة لم يوضحها المشرع المغربي ورغم هذا وتفادياً لكل تغليط يتعين على طالب الشهادة أنه كلما طرأ تغيير على المعلومات المدلى بها إعلام مزود الخدمة الذي عليه إما تعديلها وإعلام الطرف الآخر أو إلغاؤها، في المقابل نجد المشرع المغربي ألزم أيضاً طالب الشهادة الإلكترونية بالتزامات هي:⁽²⁾

1.التزامات بسرية البيانات والمعطيات المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني واعتبار كل تصرف صادر عنه إلى أن يثبت عكسه.

2.إبلاغ مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية عن أي تغيير للمعلومات التي تضمنتها الشهادة منعاً للإضرار بالغير الذي تعلق حقوقهم ومصالحهم بتلك الشهادة.

3.كما يحق لطالب الشهادة إلغاء الشهادة الإلكترونية عندما يثار إشكال حول بقاء سرية المعطيات المتعلقة بإنشاء التوقيع كحالة أولى، وفي حالة ثانية حيث ينعدم فيها مطابقة المعلومات المتضمنة في الشهادة، وفي غير هاتين الحالتين فإن كل طلب خارجها واعتراض عليها الغير لا بد من استصدار حكم قضائي يوقف الإلغاء طبقاً للقواعد العامة.

4.عدم استعمال الشهادة الإلكترونية المنتهية صلاحيتها أو الملغاة.

مما سبق بينا أن إثبات العقد الإلكتروني وذلك من خلال إقامة التوازن بين عناصر الإثبات التقليدية والتي لا تمنح المحررات الإلكترونية سوى قيمة المحررات العرفية والتي تحتاج لكي يمكن اعتبارها أدلة معدة للإثبات أن تستوفي شرط توقيعه، فبحثنا التوقيع ومدى حجتيته من خلال قيامه بوظائفه في الدلالة على هوية صاحبه وتأكيد سلامة إرادته في الالتزام، وبيننا أن هتتين الوظيفتين تتحققا من خلال استخدام الوسائل التقنية المتعددة في حماية رسائل البيانات المتبادلة عبر الشبكة كنظام التشفير أو وجود جهة محايدة تتولى عملية التصديق على المحرر، وانتهينا على أنه ليس هناك ما يمنع من قبول المحررات الإلكترونية كأدلة في الإثبات إذا ما استوفت

1- إدريس النوازي، حماية عقود التجارة الإلكترونية في القانون المغربي، مرجع سابق، ص84.

2- إدريس النوازي، حماية عقود التجارة الإلكترونية في القانون المغربي، مرجع سابق، ص85.

شروط اعتبارها واعتمادها وذلك بالاعتماد على أنظمة معلوماتية فائقة الجودة تحقق الموثوقية والأمان لمستخدمي شبكة الانترنت.

وبما أن العقد الإلكتروني يبرم بين أطراف ينتمون لدول تتبع نظاماً قانونية مختلفة من خلال شبكة الانترنت المفتوحة على العالم، الأمر الذي يثير مسألة تنازع القوانين والاختصاص القضائي والذي يتطلب البحث عن بدائل جديدة تستجيب لخصوصيات البيئة الرقمية والبحث عن تحديد القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة في حل النزاع وآليات تسويتها، وهو موضوع دراستنا في الباب الثالث.

خاتمة

إن استعمال الانترنت في مختلف المجالات في تزايد مستمر وخاصة في المجال الاقتصادي والتجاري كإبرام العقود على مختلف السلع والاحتياجات، لذا تطرقنا في هذه الدراسة لإبرام العقد الإلكتروني الذي يعد من أهم الموضوعات الحديثة وركزنا على أوجه الخصوصية التي يثيرها، كاستجابة لمواكبة التطورات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات تستند في وجودها الى ما تثيره الوسيلة المبرم عبرها، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا أن نبين مدى انطباق القواعد التقليدية في نظرية العقد على ما يثيره إبرام العقد الإلكتروني من مشكلات، كما حاولنا ان نوضح القواعد الخاصة بالمعاملات الالكترونية واللازمة لتكملة القواعد العامة إن لم تكن كافية لحل أي إشكال قانوني متعلق بالعقد الإلكتروني.

وفي نهاية هذه الدراسة لا نريد أن نجعل من الخاتمة تلخيصا لما ورد في المتن، وإنما يتطلب منا التطرق إلى ما توصلنا إليه من نتائج واقتراحات نذكر أهمها فيما يلي:

أولاً: النتائج

1. إن الانترنت شبكة اتصالات عالمية لا تعترف بالحدود الجغرافية للدول، تتيح للمستخدم ما يحتاجه في كل المجالات (تجارية. علمية. ثقافية. فنية) بسرعة فائقة، فهي حاضرة لمجارات أي تطور متصور.
2. إن التجارة الالكترونية التي تتم بين التجار والمستهلكين عن طريق استخدام شبكة الانترنت لتبادل المعلومات أو الرسائل وسائر البيانات وإبرام العقود ودعم العمليات المالية والمصرفية المتعلقة بهذا المجال.
3. إن العقد الإلكتروني واقع يقرره القانون وتعترف به التشريعات المختلفة وذلك باعترافها لرسائل البيانات كوسيلة من وسائل التعبير عن الإرادة وتطابقها عبر البريد الإلكتروني أو صفحات الويب، ويتم التفاعل بين المتعاقدين في مجلس عقد افتراضي، ويعد تعاقد بين حاضرين من حيث الزمان، وغائبين من حيث المكان.
4. إن تحديد زمان ومكان انعقاد العقد عبر شبكة عالمية مما قد يترتب على ذلك من مسائل ذات أهمية في الإثبات والتنفيذ وحكم العقد، وتبين أن النظريات التي تنازعت وقت انعقاد العقد كلحظة إعلان القبول أو إرساله أو استلامه غير ملائمة في العقد الإلكتروني وأن نظرية العلم بالقبول هي التي تتلاءم معه لما فيها من تحقيق التوازن بين مصلحة المتعاقدين على عكس قوانين المعاملات الالكترونية العربية لأن نظرية تسلّم القبول تعني الزام الموجب بما ورد في صندوق البريد الإلكتروني رغم عدم اطلاعه عليه لأسباب تقنية.
5. إن الوفاء يتم من خلال شبكة الانترنت بواسطة أموال إلكترونية، ولا يجوز الرجوع في الأمر بالدفع إلا في حالة فقدان البطاقة أو سرقتها م (543) ق.ت.ج، ويتم تأمين وسائل وطرق الدفع من خلال اللجوء الى عملية التشفير والتوقيع من أجل بث الثقة لدى المستهلك وذلك بتمكينه الحق في الرجوع عن العقد.
6. إن إثبات العقود الالكترونية يتم بمحركات مكتوبة على دعائم الكترونية وموقعة، تدل على وجود التصرف القانوني وتحديد مضمونه، يتم الرجوع إليها في حال التراجع بين المتعاقدين وهو ما يميز شخصية المتعاقد وإثبات رضائه بمضمون المحرر الموقع مما يجعل له حجية وقوة قانونية في الإثبات، ويجب قيام جهة خاصة أو

عامة في الدولة بضمان فعالية التوقيع من خلال إصدار شهادة موثقة تمنحها للموقع تدل على سلامة اجراء المعاملة وتأمينها عن طريق تقنية التشفير.

7. إن تحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات العقد الإلكتروني يكون باتفاق الطرفين بإرادتيهما الصريحة أو الضمنية، وإذا تعذر ذلك يتم اللجوء إلى تركيز العقد مكانيا وهو المكان الذي يرتبط به العقد بالارتباط الأوثق، أما بالنسبة للمحكمة المختصة بنظر النزاع يتم تحديدها باتفاق الأطراف اما إذا لم يوجد اتفاق فينعتقد الاختصاص لمحكمة المكان الذي يتم فيه تلقي المعلومات أو البيانات.

8. إن تنوع الآليات المستخدمة في التسوية الالكترونية للمنازعات تتم في جميع مراحلها عبر الانترنت وبإجراءات غير قضائية تتخذ من أجل الوصول إلى تسوية نهائية للنزاع من خلال مراكز متخصصة تتسم بالسرعة في حسم النزاع والاقتصاد في النفقات وسهولة التنفيذ، فهي بالتالي أفضل نهج يتبع في تسوية منازعات العقود الالكترونية، مما شجع على اللجوء إليها وقرارها ضمن اتفاقيات التجارة العالمية.

9. أن المشرع الجزائري لم يستجيب لتطورات المعاملات الالكترونية ولم يتطرق لتعريف العقد الإلكتروني بصفة خاصة، حيث قام بتعديل بعض النصوص القائمة وإصدار أخرى متعلقة بالمعاملات الالكترونية وتعتبر خطوة جديرة بالاهتمام ودليلاً على رغبته في التغيير استجابة لعصر التكنولوجيا المعلوماتية.

ومن مظاهر المعاملات الالكترونية في القانون المدني، استحداث الكتابة الالكترونية من خلال المادة 323 مكرر حيث سوى المشرع الجزائري بين الكتابة الالكترونية والكتابة التقليدية من حيث حجية الاثبات. أما في ما يخص التوقيع الإلكتروني، فاعتمد المشرع الجزائري في نص المادة 2/327 ق. م. ج. فالتوقيع الإلكتروني حسب المشرع الجزائري هو أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين 323 مكرر و323 مكرر1. أما عن خدمات التصديق الإلكتروني (التوثيق) فقد حدد المشرع الأشخاص الذين يجوز لهم قانوناً ممارسة هذا النشاط والذين تتوفر فيهم الشروط لممارسة تقديم الانترنت في الجزائر في المادة 03 من المرسوم 07-162 الذي يعدل ويتم المرسوم 01-123 فنشاط مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني نشاط اقتصادي يخضع للقيود في السجل التجاري طبقاً للقانون التجاري. وأستحدث نظام الوفاء الإلكتروني في المعاملات التجارية بمفهومه الواسع، ويتضح ذلك من خلال نص المادة 69 من القانون 03-15 المتضمن الموافقة على الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الذي يعتبر أول قانون جزائري تضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي، والمادة 3/414 المتعلقة بالسفحة والمادة 2/502 المتعلقة بالشيك، أما في القانون الجنائي فقد قرر حماية المعاملات الالكترونية من خلال المادتين 02 و10 من القانون رقم 09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها.

ثانياً: الاقتراحات

1. من خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية لموضوع البحث نلفت انتباه المشرع الجزائري لأهمية هذا الموضوع ومعالجته، محتدياً بقانون اليونسترال النموذجي والاستفادة من التشريعات الغربية والعربية التي سبقته

- في هذا المجال لإصدار قانون خاص بمعاملات التجارة الإلكترونية.
2. ضرورة قيام الدولة بتنمية الوعي لدى أفراد المجتمع بالمعاملات الإلكترونية وأهميتها من خلال وسائل الإعلام المختلفة وبعقد ورشات عمل ودورات تدريبية لجميع فئات المجتمع على اختلاف هوياته على استخدام الانترنت والاستفادة من الخدمات التي تتيحها ونشر ثقافة التعاقد الإلكتروني والتعامل مع التجارة الإلكترونية مما يؤدي الى نحو الأمية المعلوماتية ويعمل على تكوين جيل الكتروني.
3. نقترح اعادة النظر في قوانين المعاملات الإلكترونية العربية فيما يتعلق بمسألة تحديد زمان انعقاد العقد، حيث يجب الأخذ بنظرية العلم بالقبول بدلاً من نظرية تسلم القبول والإبقاء على القواعد الموجودة لتحديد مكان الانعقاد نظراً لوضوحها ومنطقيتها.
4. نقترح على المشرع الجزائري إصدار قانون خاص بالمعاملات والتجارة الإلكترونية، وتطوير قانون الإثبات لمواكبة المستجدات في وسائل الإثبات، مع وضع تشريع خاص للوفاء والأعمال المصرفية الإلكترونية وتبصير العملاء بكيفية الاستعمال لوسائل الدفع والحث على تنسيق وتوحيد التعامل في مجال تسوية العمليات المصرفية الإلكترونية، مع التأكيد على حماية المسندات واستخدام البطاقات المالية.
5. يجب تكاتف الجهود بين رجال القانون والمختصين الفنيين والتقنيين من أجل تأمين المعاملات الإلكترونية سيما الدفع من الاختراق وحفظ السندات من التغيير والتزوير لإضفاء المزيد من السرية والأمان لزيادة الثقة والإقبال على هذه المعاملات.
6. صياغة اتفاقية دولية تنظم عمل المنظمات العالمية المتخصصة في مجال الملكية الفكرية وحق المؤلف وتسجيل أصحاب الحقوق براءاتهم لديها في خطوة صوب الاعتراف وبسط الحماية للحقوق عبر الفضاء الإلكتروني، وتلزم منتهكي الحقوق عبر شبكة الانترنت المثول أمام المنظمات المتخصصة مع الاعتراف بالأحكام والقرارات الصادرة عنها، ومنحها قوة وحجية الأحكام القضائية.
7. إن أعمال قواعد القانون الدولي الخاص سيحول بلا شك دون نهوض التجارة الإلكترونية، لما فرضته من قيود وعقبات في تحديد الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق وعدم الاعتراف بمركزات التجارة الإلكترونية للقواعد التقليدية، وعليه كان لابد من البحث عن وسائل أكثر مرونة تتلاءم وطبيعة التجارة الإلكترونية والتي يتجلى فيها دور الإرادة للمتعاقدين، لتتجاوز بذلك مشكلتي تنازع القوانين وتحديد الاختصاص القضائي.
8. أن الشكلية في العقد الإلكتروني أمر أقرته غالبية التشريعات الحديثة فهولا يقتصر على نوع معين من العقود، بل يجوز إبرام كافة العقود الإلكترونية سيما مع ظهور مهنة جديدة في مجال المعاملات الإلكترونية وهي مهنة الموثق الإلكتروني، فندعو المشرع الجزائري أن يحتذي حذو المشرعين السابقين له في هذا المجال.

تم بحمد الله

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. المعاجم:

- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، طبعة 1993
 معجم الوجيز، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الحديث، مادة كتب، القاهرة، د.س.ن
 معجم الوسيط، معجم اللغة العربية، مطبعة دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية الجزء الأول، باب الجيم 1972
 معجم الكيلاني لمصطلحات الحاسب الالكتروني، تأليف تيسير ومازن الكيلاني، الطبعة الثانية مكتبة لبنان بيروت 1996
 معجم لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1997

2. القواميس:

- قاموس أكسفورد الحديث، انجليزي-عربي 2000
 سهيل إدريس، المنهل، قاموس فرنسي-عربي، دار الأدب، بيروت، الطبعة الثلاثون، 2002

3. الكتب:

- إبراهيم أحمد إبراهيم، اتفاقية الجات والحماية الدولية لبرامج الكمبيوتر وحق المؤلف في الدول العربية مجموعة أبحاث، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1992
 إبراهيم الدسوقي أبو الليل، الجوانب القانونية للتعاملات الإلكترونية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي 2003
 إبراهيم العيسوي، التجارة الالكترونية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى 2003
 إبراهيم المنجي، عقود نقل التكنولوجيا، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2002
 أبو العلا علي النمر، مقدمة في القانون الخاص الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1999
 _____، دراسة تحليلية للمشكلات العملية والقانونية في مجال التحكيم التجاري الدولي، د. ن، الطبعة الأولى، 2004
 أحمد ادريوش، معاملات حول قانون التبادل الالكتروني للمعطيات القانونية، منشورات سلسلة المعرفة القانونية، طبعة 1، 2009
 أحمد السعيد الزقرد، أثر الظروف اللاحقة على تحديد مضمون الالتزام العقدي، بدون ناشر 1997
 أحمد بن علي المقرئ الفيوم، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الجزء الاول، د.س.ن
 أحمد خالد العجلوني، التعاقد عن طريق الانترنت، دراسة مقارنة، المكتبة القانونية، دار الثقافة والدار العملية الدولية، عمان الأردن، 2002
 أحمد خليفة، الجرائم المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2005
 أحمد سعيد شرف الدين، عقود التجارة الالكترونية، تكوين العقد وإثباته، مطبوعات عين شمس 2000
 أحمد سفر، أنظمة الدفع الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2008
 أحمد شرف الدين، جهات الاختصاص القضائي بمنازعات التجارة الالكترونية، د.ن، 2003
 _____، عقود التجارة الالكترونية، تكوين العقد وإثباته، كلية الحقوق، جامعة عين شمس د.س.ن
 أحمد عبد التواب محمد هجعت، ابرام العقد الالكتروني، دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009
 أحمد عبد الكريم سلامة، التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2006
 _____، الاستعجال المرافقات المدنية الدولية، دار النهضة العربية، مصر 1998
 _____، القانون الدولي الخاص النوعي (الالكتروني-السياسي-البيئي) دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 2002
 _____، قانون العقد الدولي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2000
 _____، نظرية العقد الدولي الطليق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1989
 أحمد قست الجداوي، مبادئ الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، 1972-1973

- أحمد محمد الهواري، حماية التعاقد الضعيف في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1995
- إدريس النوازي، حماية عقود التجارة الالكترونية في القانون المغربي، دراسة مقارنة، دار الآفاق المغربية، مراكش، الطبعة الأولى، 2010
- آدم وهيب النداوي، المرافعات المدنية، بغداد، بدون دار النشر، 1988
- إدمون نعيم، الأعمال القانونية الأجنبية وأثارها في لبنان، دراسة مقارنة في القانون الدولي الخاص، منشورات قسم الدراسات القانونية والسياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، توزيع المكتبة الشرقية، بيروت، 1985
- أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001
- أسامة أحمد بدر، حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2005
- أسامة أحمد شوقي، استخدام مستخرجات التقنيات العلمية الحديثة وأثره على قواعد الإثبات المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000
- أشرف أحمد حامد. عالم الكمبيوتر والانترنت. مكتبة جزيرة الورد. المنصورة بدون تاريخ
- أشرف عبد الرزاق ويح، التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة، دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقوانين العربية، مجلة روح القوانين، الجزء الأول، العدد33، 2004
- أشرف وفاء محمد، تنازع القوانين في مجال الحقوق الذهنية للمؤلف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999
- الأنصاري حسن النيداني، القاضي والوسائل الالكترونية الحديثة، درا الجامعة الجديدة، 2009
- الحكيم عبد المجيد، الكافي في شرح القانون المدني الأردني والقانون المدني العراقي والقانون المدني اليمني في الالتزامات والحقوق الشخصية، الجزء الأول، مصادر الالتزام في العقد، المجلد الأول، القسم الأول: التراضي، د.ن، عمان، الطبعة الأولى، 1993
- السيد عتيق، جرائم الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2000
- السيد عليوه، مهارات التفاوض، سلوكيات الاتصال والمساومة الدبلوماسية والتجارية في المنظمات الإدارية، المنظمة العربية، عمان الأردن 1987
- السيد محمد السيد عمران، الطبيعة القانونية لعقود المعلومات (الحاسب الآلي، البرامج، الخدمات) مؤسسة الثقافة الجامعية، 1992
- الصالحين محمد العيش، الكتابة الرقمية طريقا للتعبير عن الإدارة ودليلا للإثبات، دراسة لقوانين المعاملات الالكترونية في ضوء القواعد العامة، منشأة المعارف الإسكندرية، الطبعة الأولى 2008
- الطاهر شوقي مؤمن، عقد البيع الإلكتروني، بحث في التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، 2007
- الطروافة مصلح أحمد، قانون التجارة الدولي، رند للنشر عمان بدون تاريخ النشر
- النمر أبو العلاء أبو العال، مشكلات التعاقد عبر الانترنت، عالم الكتب الحديث الطبعة الأولى، أريد، الأردن، 2004
- الياس ناصيف، العقود الدولية، العقد الالكتروني في القانون المقارن، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009
- _____، العقود الدولية، التحكيم الالكتروني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الاولى، 2012
- أحمد محمد منصور، النظرية العامة للالتزامات "مصادر الالتزام"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2003
- أميرة حسن الرافي، التحكيم في المنازعات الناشئة عن العقود الالكترونية في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، منشأة المعارف، الإسكندرية 2012
- أنور العمروسي، عيوب الرضا في القانون المدني- الغلط- التدليس- الإكراه- الاستغلال معلقا على نصوصها بالفقه وقضاء النقض، منشأة المعارف الإسكندرية 2003
- أودين سلوم الحايك، مسؤولية مزودي خدمات الانترنت التقنية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان 2009
- إيمان مأمون أحمد سليمان، إبرام العقد الالكتروني وإثباته الجوانب القانونية لعقد التجارة الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008
- أيمن سعد سليم، العقود النموذجية، دار النهضة العربية، القاهرة 2005.
- أيمن مصطفى البقلي، النظام القانوني لعقد الاشتراك في بنوك المعلومات الالكترونية (دراسة تطبيقية مقارنة لتعاقد عبر الانترنت) دار النهضة العربية القاهرة 2010

- أيوب بولين أنطونيوس، تحديات شبكة الانترنت على صعيد القانون الدولي الخاص، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2006
- برسيون جبالا، التسوق عبر الانترنت، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة 2001
- برهام محمد عطا الله، أساسيات نظرية الالتزام، القسم الأول، مصادر الالتزام، بدون ناشر، 2000 - 2001
- بكر محمد عبد العزيز علي، فكرة العقد الإداري عبر الحدود، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 2000
- بلال عبد المطلب بدوي، مبدأ حسن النية في مرحلة المفاوضات قبل التعاقدية في عقود التجارة الدولية، جامعة عين شمس 2001
- بلحاج العربي، مشكلات المرحلة السابقة على التعاقد في ضوء القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011
- بولين أنطونيوس أيوب، تحديات شبكة الانترنت على صعيد القانون الدولي الخاص، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006
- تامر محمد سليمان الدمياطي، إثبات التعاقد الالكتروني عبر الانترنت، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى 2009
- توفيق حسن فرج، قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية، تنقيح عصام توفيق حسن فرج، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003
- ثروت حبيب، دراسة في قانون التجارة الدولية، دن، القاهرة، 1975
- ثروت عبد الحميد، التوقيع الالكتروني، ماهيته، مخاطره وكيفية مواجهته، مدى حجتيته في الإثبات، دار النيل، القاهرة، 2001
- جابر عبد الرحمان، القانون الدولي الخاص العربي، الجزء الثالث في تنازع القوانين، المطبعة العالمية، القاهرة 1962
- جاك غستان، المطول في القانون المدني، تكوين العقد، ترجمة منصور القاضي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2000
- جمال محمود الكردي، مدى ملائمة قواعد الاختصاص القضائي الدولي التقليدية لمنازعات، الحياة العصرية، دار الجامعة الجديدة، 2006
- جمال محمود الكردي، القانون الواجب التطبيق في دعوى التحكيم، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2003
- جمال عبد الرحمان علي، الخطأ في مجال المعلوماتية، دار النهضة العربية، بدون سنة
- جمال نادر، أساسيات ومفاهيم التجارة الالكترونية، عمان دار الإسراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن 2005
- جميل الشرفاوي، النظرية العامة للالتزام، الكتاب الأول، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة 1976
- جميل عبد الباقي الصغير، أدلة الإثبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة (أجهزة الرادار، الحاسبات الآلية، البصمة الوراثية)، دار الفكر العربي، مصر، 2001
- جميل عبد الباقي الصغير، الحماية الجنائية والمدنية لبطاقات الائتمان المغنطة، دار النهضة العربية القاهرة، د.س
- _____، القانون الجنائي والتكنولوجية الحديثة، الكتاب الأول، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر 1992
- جيل ت فريز، التسوق بذكاء عبر الانترنت، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2001
- حازم الصمادي، المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003
- حمدي عبد الرحمن، الوسيط في النظرية العامة للالتزامات، الكتاب الأول، المصادر الارادية للالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة 1999
- حسام أسامة محمد، الاختصاص الدولي للمحاكم وهيئات التحكيم في منازعات التجارة الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009
- حسام الدين فتحي ناصف، التحكيم الالكتروني في منازعات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، 2005
- حسام الدين كامل الاهواني، النظرية العامة للالتزامات، الجزء الأول، المصادر الارادية للالتزام دار النهضة العربية، القاهرة 2000
- حسن الفكاني وعبد النعم حسني، الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية، الجزء الرابع، الدار العربية للموسوعات 1982
- حسن عبد الباسط جميعي، عقود برامج الحاسب الآلي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998
- _____، إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000
- حسين فتحي، حدود مشروعية الإعلانات التجارية لحماية المتجر والمستهلك، بدون ناشر، 1991

- حفيفة السيد الحداد، الاتجاهات المعاصرة بشأن اتفاق التحكيم، دار الفكر الجامعي، 2001
- _____، الموجز في القانون الدولي الخاص، الكتاب الأول، المبادئ العامة في تنازع القوانين، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009
- حمادي زوبر، الحماية القانونية للعلامات التجارية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012
- حمو الشراوي، العقود التجارية الدولية، دراسة خاصة لعقد البيع الدولي للبضائع، الطبعة الثانية، مكتبة دار النهضة 2002
- حمودي محمد ناصر، العقد الإلكتروني المبرم عبر الانترنت مع التركيز على عقد البيع للبضائع، دار الثقافة، الطبعة 01، عمان 2012
- خالد ابراهيم ممدوح، حماية المستهلك في المعاملات الالكترونية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2007
- _____، ابرام العقد الإلكتروني، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2007
- _____، التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، 2008
- خالد الصباحين، انعقاد العقد الإلكتروني، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والحاسوب، جامعة اليرموك، الأردن 13/12 جويلية 2004
- خالد جمال أحمد حسين، الالتزام بالإعلام قبل التعاقد، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية 1996
- خالد حسن موسى، قانون التجارة الدولية، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005
- خالد عبد الفتاح، حماية العاقد الضعيف في مجال الاختصاص القضائي الدولي، دار النهضة العربية، 2007
- خالد مصطفى فهمي، النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007
- دريال عبد الرزاق، الوجيز في النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، دار العلوم للنشر الجزائر 2004
- رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999
- ربيع شندب، شرح قانون أصول المحاكمات المدنية، (الدعوى - الاختصاص - الاثبات الخطي) المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، الجزء الأول 2011
- رضا متولي وهدان، الضرورة العملية لإثبات بصور المحررات طبقاً لتقنيات الاتصال الحديثة في الفقه الإسلامي والقانون المدني، دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة 2003..
- رمزي فريد محمد مبروك، حماية المستهلك في إطار مفهوم جديد لعقد الإذعان، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 2002
- رمضان أبو السعود، مصادر الالتزام، دار المطبوعات الجامعية 2003
- رمضان صديق، الضرائب على التجارة الالكترونية، دار النهضة العربية 2001
- رياض فؤاد عبد المنعم، وراشد سامية، وثابت عنایت عبد الحميد، تنازع القوانين من حيث المكان وأحكام فضاء في القانون المدني، بدون ناشر ولا مكان النشر، 1989
- زياد خليف العتري، المشكلات القانونية لعقود التجارة الالكترونية، الاثبات وتحديد زمان ومكان انعقاد العقد، دار وائل للنشر، عمان، 2010
- سالم رضوان الموسوي، "قانون الأحوال الشخصية النافذ والحاجة الى تعديله" بحث منشور على شبكة الانترنت، 2011/10/30
- سامح عبد الواحد التهامي، التعاقد عبر الانترنت، دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، دار الكتب القانونية، مصر 2008
- سامي بديع منصور و عكاشة عبد العالي، طرق حل المنازعات الدولية الخاصة والحلول الوضعية لتنازع القوانين، الدار الجامعية بيروت، لبنان 1995
- سامي بديع منصور ودياب نصري انطوان وغصوب عبده جميل، القانون الدولي الخاص الاختصاص القضائي وأثار الأحكام الأجنبية في لبنان المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، بيروت، 2009
- سامي عبد الباقي، التحكيم التجاري الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، 2004
- سعد حسين عبد ملجم، التفاوض في العقود عبر شبكة الانترنت الطبعة الأولى بغداد 2005
- سعيد السيد قنديل، التوقيع الإلكتروني، ماهيته، صورته، حجته في الإثبات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004

- سعيد سعد عبد السلام، التوازن العقد في نطاق عقود الإذعان، دار النهضة العربية، القاهرة 1998
- سلطان عبد الله محمود الحواري، عقود التجارة الالكترونية والقانون الواجب التطبيق، دراسة قانونية مقارنة، منشورات الحلبي، الحقوقية، بيروت، 2010
- سليمان مرقس، الأدلة المطلقة، دار الكتب القانونية "شنتات" المنشورات الحقوقية، الطبعة الخامسة 1991
- _____، الأدلة المقيدة وما يجوز إثباته بها وما يجب إثباته بالكتابة، دار الكتب القانونية "شنتات"، المنشورات الحقوقية "صادر"، الطبعة 4، 1998
- سمير حامد عبد العزيز الجمال، التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2006
- سمير عبد السيد تناغو، مصادر الالتزام، بدون ناشر، 1999-2000
- سهير منتصر، مبدأ الثبوت بالكتابة في القوانين المصري والفرنسي، بدون دار نشر، 1981
- شحاتة غريب شلقامي، التعاقد الالكتروني في التشريعات العربية، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008
- شربل وحدي القارح، قانون الأنترنت الآلية الموحدة لحل نزاعات أسماء المواقع، منشورات صادر الحقوقية، بيروت، 2011
- شبيب بن ناصر البوسعيدي، وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية، دار البشير، الإمارات العربية المتحدة 2013
- صالح المزلاوي، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، النشر الإسكندرية، مصر، 2006
- صالح بن عبد الله بن عطف العوفي، المبادئ القانونية في صياغة عقود التجارة الدولية، منشورات مركز البحوث والدراسات الادارية، الرياض، 1988
- صلاح جمال الدين، الضوابط الشخصية للاختصاص القضائي الدولي، دار الفكر الجامعي 2004
- صلاح محمد المقدم، تنازع القوانين في سندات الشحن ومشارطات إيجار السفينة، دراسة مقارنة، بيروت، لبنان، 1981
- ضياء أمين مشيمش، التوقيع الالكتروني، دراسة مقارنة، المنشورات الحقوقية، 2003
- طارق عبد العال حماد، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002
- طارق عبد الله عيسى المجاهد، الوطن في العلاقات الخاصة الدولية، دراسة في المبادئ العامة والأحكام المقررة في القانون اليمني، سلسلة إصدارات جامعة صنعاء، اليمن، 2004
- طاهر شوقي مؤمن، عقد البيع الالكتروني "بحث في التجارة الالكترونية" القاهرة، دار النهضة العربية، 2007
- طرح البحور علي حسن، عقود المستهلكين الدولية ما بين قضاء التحكيم والقضاء الوطني دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007
- طوني ميشال عيسى، التنظيم القانوني لشبكة الأنترنت، صادر، لبنان، الطبعة الأولى 2001
- _____، خصوصيات التعاقد في المعلوماتية، منشورات صادر الحقوقية، بيروت، لبنان بدون سنة النشر
- عادل أبو هشيمة محمود حوته، عقود خدمات المعلومات الالكترونية في القانون الدولي الخاص، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005
- عاطف النقيب، نظرية العقد، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت، 1988
- عاطف عبد الحميد حسن، وجود الرضا في العقد الالكتروني عبر شبكة الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008
- عباس العبودي، شرح أحكام العقود المسماة في القانون المدني، البيع والإيجار، دار الثقافة للنشر، عمان، الطبعة الأولى 2009
- _____، الحجية القانونية لوسائل التقدم العلمي في الإثبات المدني، دار الثقافة، 2002
- _____، تاريخ القانون، طبع دار الثقافة، عمان، الأردن 1998
- _____، تحديات الإثبات بالسندات الالكترونية ومتطلبات النظام القانوني لتجاوزها، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010
- عبد الباسط جاسم محمد، إبرام العقد عبر الانترنت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2010
- _____، تنازع الاختصاص القضائي الدولي في التعاملات التجارية الالكترونية، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى، بيروت لبنان 2014

- عبد الباسط جمعي، شرح قانون الإجراءات المدنية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1966
- عبد المحي حجازي، النظرية العامة للالتزام، الجزء الثاني، مصادر الالتزام، بدون ناشر، 1966
- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء 1، نظرية الالتزام بوجه عام، المجلد 1، مصادر الالتزام، مؤسسة الأمل، بيروت، لبنان 2007
- _____، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء 2، نظرية الالتزام بوجه عام، المجلد 2، الإثبات، مؤسسة الأمل، بيروت، لبنان 2007
- _____، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الجزء 4، العقود التي تقع على الملكية، البيع والمقايضة، مؤسسة الأمل، بيروت، لبنان 2007
- عبد العالي الأسدي، حجية الرسائل الالكترونية في الإثبات المدني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013
- عبد العزيز المرسي حمود، الحماية المدنية الخاصة لرضاء المشتري في عقود البيع التي تتم عن بعد، مع التطبيق على البيع عن طريق التلفزيون بوجه خاص، بدون دار النشر 2005
- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2002
- _____، جريمة غسيل الأموال بين الوسائط الالكترونية ونصوص التشريع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004
- عبد الفتاح عبد الباقي، موسوعة القانون المدني المصري، نظرية العقد والإرادة المنفردة 1984
- عبد الفضيل محمد أحمد، الإعلان عن المنتجات والخدمات من الوجهة القانونية، مكتبة الجلاء الجديدة، د.س
- عبد الله بن علي الخريجي، التجارة الالكترونية الآفاق والأبعاد، مكتبة الرشد ناشرون الرياض، 2003:
- عبد الله عز الدين، القانون الولي الخاص، الطبعة السادسة، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969
- عبد المجيد الحكيم، الكافي في شرح القانون المدني الأردني والقانون المدني العراقي والقانون اليمني، عمان الشركة الجديدة للطباعة الجزء الأول 1993
- _____، الموجز في شرح القانون المدني، الجزء الأول، مصادر الالتزام، الطبعة الخامسة، بدون دار نشر، بغداد، 1977
- عبد المجيد الحكيم، عبد الباقي البكري، محمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، الجزء 1، الطبعة 5، بغداد 1986
- عبد المنعم فرج الصده، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية 1992
- عبد الناصر توفيق العطار، أحكام العقود في الشريعة الاسلامية والقانون المدني، عقد البيع، مطبعة السعادة، د.ت.ن
- عبد الناصر توفيق العطار، مصادر الالتزام، مؤسسة البستاني للطباعة، 1990
- عبد الودود يحيى، الموجز في النظرية العامة للالتزامات، القسم الأول، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية 1985
- عبد جمعة موسى الربيعي، الأحكام العامة في التفاوض والتعاقد عبر الانترنت، عقود البيوع التجارية، على وفق أحكام قواعد الانكترتيزم لعام 2000، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد العراق 2003
- عجة الجيلالي، مدخل للعلوم القانونية، الجزء الثاني، نظرية الحق، برتي لنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009
- عرب يونس عرب، قانون الكمبيوتر، منشورات اتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى 2001
- عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الالكترونية في التشريعات العربية والأجنبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر 2009
- عصام عبد الفتاح مطر، التحكيم الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر 2009
- عكاشة محمد عبد العال، قانون المعاملات المصرفية، د.ن، الإسكندرية، 1994
- _____، الإجراءات المدنية والتجارية في دول الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2000
- علاء عبد الباسط خلاف، الحماية الجنائية لوسائل الاتصال الحديثة (الحاسب الالكتروني والانترنت)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002
- علي السيد قاسم، بعض الجوانب القانونية للتوقيع الالكتروني، مجلة القانون، كلية الحقوق، القاهرة، 2002

- علي علي سليمان، شرح القانون الدولي الخاص الليبي، منشورات جامعة بن غازي، 1969
- عماد الدين خلف الحسيني. عالم الاتصالات بين الماضي والحاضر والمستقبل. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة. الطبعة الأولى 2000
- عمر السيد مؤمن، التغيير والغبن كعيبين في الرضا، دار النهضة العربية، 1997
- عمر الفاروق الحسيني، المشكلات الهامة في الجرائم المتصلة بالحاسب الآلي وأبعادها الدولية، بدون ناشر، الطبعة الثانية 1995
- عمر محمد بن يونس، أشهر المبادئ المتعلقة بالإنترنت لدى القضاء الأمريكي، موسوعة التشريعات العربية، دار النهضة العربية القاهرة 2004
- عمر محمد عبد الباقي، الحماية العقدية للمستهلك دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008
- عوض اليه شبيهه الحمد السيد، أحكام تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي في القانون الإماراتي منشورات كلية شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2001
- فاروق الأباصيري، عقد الاشتراك في قواعد المعلومات الالكترونية دراسة تطبيقية لعقود الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003
- فاروق حسين، البريد الالكتروني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة 1999
- فتححي عبد الرحيم عبد الله، الوجيز في العقود المدنية المسماة، الكتاب الأول، عقد البيع، مكتبة دار الأرقم المنصور، مصر، د.س.ن
- _____، العناصر المكونة للعقد كمصدر للالتزام في القانونين المصري والانجليزي المقارن، المنصورة، مصر 1999
- فريد منعم جبور، حماية المستهلك عبر الإنترنت ومكافحة الجرائم الالكترونية، دراسة مقارنة، بيروت، لبنان، 2010
- فواد رياض وسامية راشد، تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي وأثار الأحكام الأجنبية، دار النهضة العربية، د.س.ن
- فيليب بروتون، وسيرج برو، ثورة الاتصال. نشأة أيديولوجية جديدة. ترجمة هالة عبد الرؤوف مراد. دار المستقبل العربي. القاهرة 1993
- قدري محمد محمودي، حماية المستهلك في العقد الالكتروني، دار النهضة العربية القاهرة، 2014
- لحسين بن الشيخ آث ملويا، المنتقى في عقد البيع، دراسة فقهية قانونية وقضائية مقارنة، دار هومة الطبعة الرابعة، الجزائر 2010
- لزهر بن سعيد، النظام القانوني لعقود التجارة الالكترونية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012
- مالك دوهان الحسن، شرح القانون المدني، الجزء الأول، مصادر الالتزام، مطبعة الجامعة، بغداد، 1973
- ماهر إسماعيل صبري، الموسوعة العربية لمصطلحات التربية والتكنولوجيا التعليم. مكتبة الرشيد، الرياض. الطبعة الأولى 2002
- محسن شفيق، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع، دار النهضة العربية، دراسة في قانون التجارة الدولي، 1988
- _____، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية، 1997
- محسن عبد الحميد البيه، النظرية العامة للالتزامات، الجزء الأول، المصادر الإرادية، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة الطبعة 2، مصر 2004
- محمد إبراهيم أبو الهيجاء، عقود التجارة الالكترونية، دار الثقافة، عمان، الأردن 2005
- محمد أحمد علي المحاسنة، تنازع القوانين في العقود الالكترونية، دراسة مقارنة، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن 2013
- محمد السعيد رشدي، الإنترنت والجوانب القانونية لنظم المعلومات، مؤسسة دار الكتب للطباعة، النشر والتوزيع، الكويت، 1997
- _____، التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة (مع التركيز على البيع عبر المسافات والبيع بالتلفزيون) جامعة الكويت الطبعة الأولى 1996
- محمد السيد عبد المعطي خيال، التعاقد عن طريق التلفزيون، الطبعة الأولى، جامعة حلوان، كلية الحقوق، 2000
- محمد المرسي زهرة، الحاسب الالكتروني والقانون، مكتبة سعيد عبد الله وهبه، الطبعة الأولى، القاهرة 1992
- _____، الحماية المدنية للتجارة الالكترونية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، د.س.ن
- محمد أمين الرومي، التعاقد الالكتروني عبر الإنترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2004
- _____، النظام القانوني للتحكيم الالكتروني، دار الفكر الجامعي، 2006
- _____، جرائم الكمبيوتر والإنترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003
- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الحديث، القاهرة، د.س.ن

- محمد حسام لطفي، المسؤولية المدنية في مرحلة التفاوض، القاهرة، 1995
- محمد حسام محمود لطفي، الحماية القانونية لبرامج الحاسب الالكتروني. دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1987
- _____، الإطار القانوني للمعاملات الالكترونية، دراسة في قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية مع إشارة خاصة لبعض قوانين البلدان العربية، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2002
- _____، الحجية القانونية للمصغرات الفيلمية، دار الثقافة، د.س.ن
- _____، عقود خدمات المعلومات، دراسة في القانون المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1994
- محمد حسن رفاعي العطاء، البيع عبر شبكة الإنترنت، دراسة مقارنة في ضوء قانون التوقيع الالكتروني رقم 15 لسنة 2004، دراسة الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2007
- محمد حسن قاسم، التعاقد عن بعد، قراءة تحليلية في التجربة الفرنسية مع إشارة لقواعد القانون الأوروبي، دار الجامعة الجديدة للنشر 2005
- _____، بعض مظاهر الحماية القانونية للمستهلك المتعاقد الكترونياً، قراءة في التجربة الفرنسية والتشريعات العربية الحديثة، د.س.ن
- محمد حسين منصور، أحكام البيع التقليدية والإلكترونية والدولية وحماية المستهلك، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر 2006
- _____، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 2009
- _____، قانون الإثبات، مبادئ الإثبات وطرقه، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998
- محمد خليل خير الله، الواقعة سبب من أسباب الحقوق والالتزامات في الشريعة الإسلامية والقانون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011
- محمد سامي الشوا، ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات، الطبعة الثانية دار النهضة العربية، القاهرة 1998
- محمد سعد خليفة، مشكلات البيع عبر الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2004
- محمد شكري سرور، موجز أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2003
- محمد شوقي شاهين، المشروع التعاقد، د.ن، 2000
- محمد عبد الخالق عمر، القانون الدولي الليبي الخاص القاهرة 1971
- محمد عبد الظاهر حسين، الجوانب القانونية للمرحلة السابقة للتعاقد، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر د.ط 2002
- _____، المسؤولية القانونية في مجال شبكات الانترنت، دار النهضة العربية 2002
- محمد عبد الله منشاوي، جرائم الانترنت من منظور تشريعي وقانوني، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2000
- محمد فواز المطالة، الوجيز في عقود التجارة الالكترونية، دار الثقافة، عمان الأردن 2011
- محمد كمال عبد العزيز، التقنين المدني في ضوء الفقه والقضاء، الجزء الأول، الالتزامات، طبعة نادي القضاة، 1980
- محمد لبيب شنب، الوجيز في مصادر الالتزام، بدون ناشر، الطبعة الثالثة، مصر 1999
- _____، دروس في مصادر الالتزام - الإثبات - دار النهضة العربية 1991
- _____، شرح أحكام عقد المعاولة، دار النهضة العربية، القاهرة 1992
- محمد محفوظ، النظرية العامة للالتزام، العقد، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، الطبعة الأولى تونس 2012
- محمد محمد أبو زيد، تحديث قانون الإثبات، مكانة المحررات الإلكترونية بين الأدلة الكتابية، مصر، 2002
- محمد يوسف الزعبي، العقود المسماة، شرح عقد البيع في القانون المدني الأردني، مكتبة دار الثقافة، عمان 2004
- محمود السيد عبد المعطي خيال، التعاقد عن طريق التلفزيون، مطبعة النسر الذهبي، مصر، 2000
- _____، الانترنت وبعض الجوانب القانونية، مكتبة دار النهضة، القاهرة، 1998
- محمود سمير الشرقاوي، عقود التجارة الدولية، دراسة خاصة لعقد البيع الدولي للبضائع، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة 2002
- مدحت عبد الحليم رمضان، الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة 2001

- مدحت محمد محمود عبد العالی، الالتزامات الناشئة عن عقود تقديم برامج المعلومات (المقابلة، البيع، الإيجار) دراسة مقارنة، دار النهضة العربية 2001
- مصطفى أبو مندور موسى، الجوانب القانونية لخدمات التوثيق الإلكتروني، دار النهضة العربية، 2004
- _____، دور العلم بالبيانات عند تكوين العلاقة العقدية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية 2000
- مصطفى أحمد إبراهيم نصر، وسائل إثبات العقود الإلكترونية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة 2010
- مصطفى أحمد أبو عمرو، الالتزام بالإعلام في عقود الاستهلاك دراسة مقارنة، مطبعة جامعة طنطا، 2008
- _____، مجلس العقد الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية طبعة 2011
- مصطفى الجمال، عكاشة عبد العال، التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية و الداخلية، الفتح للطباعة و النشر، 1998
- مصطفى كمال طه، القانون التجاري، الدر الجامعة، مصر 1988
- مصطفى محمد الجمال، القانون المدني في ثوبه الاسلامي، مصادر الالتزام، 1996
- مصطفى موسى العجارمة، التنظيم القانوني للتعاقد عبر شبكة الانترنت، دار الكتاب مصر العربية 2010
- ممدوح عبد الكريم حافظ، القانون الدولي الخاص، وفق القانونين العراقي والمقارن، مكتبة دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن 1999
- منذر الفضل، النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني، دراسة مقارنة، الجزء الأول، مصادر الالتزام، الطبعة الأولى، مكتبة الرواد للطباعة، 1991
- مولاي حفيظ علوي قادي، اشكالات التعاقد في التجارة الإلكترونية، الشركة المغربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 2013
- نادر الفرد قاحوش، العمل المصرفي عبر الانترنت الدار العربية للعلوم، مكتبة الرائد العلمية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2000
- نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2007
- نبيل إبراهيم سعد، النظرية العامة للالتزام، الجزء الأول، مصادر الالتزام، منشأة المعارف الإسكندرية 2001
- نجوى أبو هيبه، التوقيع الإلكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ن. د.س.ن
- نزيه المهدي، النظرية العامة للالتزام، دار النهضة العربية 2001
- نزيه محمد الصادق المهدي، النظرية العامة للالتزام، الجزء الأول، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000
- نسرین سلامة محاسنة، التزام البائع بالتسليم والمطابقة، دراسة في القانون الإنجليزي واتفاقية الأمم المتحدة للبيع الدولي للبضائع (1980 اتفاقية فيينا)، دار الثقافة عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2011
- فضال سليم برهم، أحكام عقود التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن 2005
- هلمة قصرأوي، بيئة وفرص التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات، إصدارات البيان 2001
- نوري حامد خاطر، عقود المعلوماتية، الدار العلمية للنشر، عمان، الطبعة الأولى 2001
- _____، زمان ومكان انعقاد العقد الإلكتروني، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والحاسوب، جامعة اليرموك، الأردن بين 12-14 جويلية 2004
- هالة جمال الدين محمد محمود، أحكام الإثبات في عقود التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013
- هبة الزحلي، العقود المسماة في قانون المعاملات المدنية الإماراتي والقانون المدني الأردني، دار الفكر، دمشق، سورية 2005
- هدى حامد قشقوش، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية عبر الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2000
- هشام خالد، جنسية الشركة دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2000
- هشام صادق وحفيظة الحداد، دروس في القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الكتاب الثالث 2000
- هشام صادق وعكاشة عبد العال، القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، 2007
- هشام علي صادق، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي بالإسكندرية طبعة 2001
- هند محمد حامد، التجارة الإلكترونية في المجال السياحي، بدون ناشر 2003

- وائل بندق، موسوعة القانون الالكتروني وتكنولوجيا الاتصالات، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 1، 2007
 وحيد الدين سوار، التعبير عن الإرادة في الفقه الإسلامي، الطبعة 2، دار الثقافة، عمان 1998
 وفاء حلمي أبو جميل، الالتزام بالتعاون، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، القاهرة 1993
 _____، محاضرات في انقضاء الالتزام وإثباته، بدون ناشر، 2005
 يسين محمد يحيى، القرائن القانونية، وحجيتها في الإثبات، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، 1990
 يوسف أحمد النوافل، الإثبات الالكتروني في المواد المدنية والمصرفية، دار الثقافة الطبعة الأولى، الاردن، 2012

4. الأطروحات والرسائل:

- ابراهيم ابو الهيجاء، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الالكترونية، رسالة دكتوراه حقوق القاهرة، 2004
 أحمد علي معتوق، حل منازعات العقود الالكترونية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في قانون الأعمال، مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الفرع الأول الجامعة اللبنانية، بيروت، 2007
 أحمد محمد الرفاعي، الحماية المدنية للمستهلك، رسالة دكتوراه حقوق، عين شمس، مصر، 1994
 أحمد مهدي صالح، القواعد المادية في العقود الدولية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون الدولي، مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة بغداد، 2004
 أعراب أحمد، السلطات الإدارية المستقلة في المجال المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس كلية الحقوق، بودواو، 2006-2007
 البشكاني هادي مسلم يونس قاسم، التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة الموصل، العراق 2002
 الطلي وليد، والهاشمي صوفيا، أمان نعيمة، ويلمون سمية، "التحكيم الالكتروني(ماهيته واجراءاته)" بحث مقدم لنيل شهادة الاجازة من شعبة القانون الخاص في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الاول، للعام الدراسي 2010/2011، تحت اشراف الاستاذ الدكتور نور الدين الناصري، منشور على شبكة الانترنت في، 21/10/2012
 أياد أحمد البطاينة، النظام القانوني لعقود برامج الحاسوب، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة بغداد، 2004
 إياد محمد عارف عطا سده، مدى حجية المحررات الالكترونية في الإثبات، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2009
 باسم غدير غدير، التجارة الالكترونية كأحد أشكال التجارة الخارجية وإمكانية تطبيقها في سوريا في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، دمشق، 2007
 بشار طلال أحمد مومني، مشكلات التعاقد عبر الأنترنت، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، عين شمس. 2005
 بشار محمود دويدين، الاطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنت أصل الكتاب رسالة ماجستير، دار الثقافة 2006
 بن عميور أمينة، البطاقات الإلكترونية للدفع والقرض والسحب، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2005
 جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مجلس العقد في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، رسالة دكتوراه حقوق، الاسكندرية 2001
 جديد رياض، التزامات البائع في عقد البيع الدولي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر 2001
 جمال عبد العزيز، الالتزام بالمطابقة في عقد البيع الدولي للبضائع وفقا للاتفاقية فيينا 1980، رسالة دكتوراه، القاهرة، 1996
 حليلة آيت حمودي، نظرية الباعث في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دبلوم الدراسات العليا، جامعة الجزائر 1977
 حمزة حداد، العقود النموذجية في قانون التجارة الدولية، رسالة دكتوراه، حقوق، القاهرة 1975
 رائد سكرية، "الحماية القانونية للعلامات التجارية" بحث مقدم إلى مجلس كلية الحقوق جامعة بيروت العربية، تحت إشراف الدكتور عبده جميل غصوب كجزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم في القانون، بيروت العام 2004-2005
 رجب كريم عبد الله، التفاوض على العقد، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه حقوق عين شمس 2000
 رضوان السيد راشد، الإلزام على التعاقد، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة 1998

- سعيد شيخو مراد الجوالي، المسؤولية المدنية الناتجة عن استخدام الكمبيوتر دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، قدمت إلى كلية القانون جامعة بغداد 1990
- صالح نصير العتيبي، دور الشروط الجوهرية والثانوية في العلاقة التعاقدية، رسالة دكتوراه حقوق عين شمس 2001
- صفوان حمزة إبراهيم عيسى الهواري، الأحكام القانونية للعقود الإلكترونية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في القانون التجاري جامعة القاهرة 2012
- طارق عبد الله عيسى المجاهد، تنازع القوانين في عقود التجارة الدولية، "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 2001
- عايض راشد عايض المري، مدى حجية الوسائل التكنولوجية الحديثة في إثبات المعاملات التجارية، رسالة دكتوراه حقوق، القاهرة، 1998
- عباس العبودي، التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الفوري، وحجيتها في الإثبات المدني دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية القانون جامعة بغداد، دار الثقافة للنشر، عمان، 1994
- عبد الله رجب كريم، التفاوض على العقد، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة 2000
- عبد الله صالح بورقة، واقع التجارة الإلكترونية في الشركات السعودية وآفاق تطويرها، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة، 2005
- عزه محمود احمد إسماعيل، مشكلات المسؤولية المدنية في مواجهة فيروس الحاسب. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق. جامعة القاهرة 1994
- فراس محمد حسني، صالح بن هاني، الاسم التجاري، في ظل القانونين المصري والأردني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات العربية، 2002
- فيصل محمد كمال عبد العزيز، الحماية القانونية لعقود التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة 2008
- لزعر وسيلة، تنفيذ العقد الإلكتروني، رسالة ماجستير فرع العقود والمسؤولية كلية الحقوق بن عكنون الجزائر 2011
- محمد إبراهيم عرسان أبو الهيجاء، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، معهد البحوث العربية، قسم الدراسات القانونية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر 2004
- محمد بن عبد الوهاب حاج طالب، دور المحررات العرفية العدة مقدما في الإثبات المدني، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس، 1999
- محمد سعيد أحمد إسماعيل، أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق مصر، 2005
- محمد يحيى عبد الرحمن الحاسنة، مفهوم المحل والسبب في العقد، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة 1986
- مراد محمد يوسف مطلق، التعاقد بوسائل الاتصال الإلكتروني، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه حقوق عين شمس 2007
- مدوح محمد علي مبروك، أحكام العلم بالمبيع وتطبيقاته في ضوء تقدم وسائل التكنولوجيا المعاصرة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بجامعة القاهرة 1998
- مهند عزمي مسعود أبو مغلي، القانون الواجب التطبيق على العقد الدولي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، مصر 2005
- نافذ ياسين محمد المدهون، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق عين شمس، مصر، 2007

5. الندوات والمداخلات:

- إبراهيم بن شايح العقيل وسليمان بن محمد بن الشد، التوقيع الإلكتروني وأثره في إثبات الحقوق والالتزامات بين الشريعة الإسلامية والنظم والقواعد القانونية، ورقة عمل مقدمة في ندوة التوقيع الإلكتروني، والمنعقدة في الرباط المملكة المغربية في جوان 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، 2008.

- أحمد صلاح الدين إبراهيم، تأملات في التجارة الالكترونية، ورقة عمل مقدمة في ندوة المفاهيم الأساسية للمعاملات القانونية والاقتصادية عبر الانترنت التي عقدت في شرم الشيخ في الفترة من 25 إلى 29 ديسمبر 2005
- ألاء النعيمي، عقود التجارة الالكترونية، محاضرات قامت بإلقائها على طلبة الماجستير في كلية الحقوق، جامعة النهريين 2005
- أمية حسن علوان، ملاحظات حول القانون الواجب التطبيق على المسؤولية قبل التعاقدية عن قطع المفاوضات في العقود الدولية تقرير مقدم إلى معهد قانون الأعمال الدولي بكلية حقوق القاهرة 1993
- بول مرقص، "المعاملات المصرفية في القانون اليوم"، بحث منشور في المرجع (كساندر) "نشرة إحصائية توثيقية شهرية"، العدد التاسع، السنة التاسعة عشر، بيروت، 2010
- جمال فواد، رؤية قانونية نحو التجارة الالكترونية، بحث مقدم إلى رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم القرار 1998
- جميل العلوي" فض المنازعات في ظل الحكومة الالكترونية" بحث منشور ضمن كتاب (التطوير الاداري وتطبيقات الحكومة الالكترونية واقع اعمال مختارة)، منشورات لصالح لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCOW، بيروت، د.ت
- حسام الدين كامل الأهواني، المفاوضات في الفترة قبل التعاقدية ومراحل إعداد العقد، تقرير مقدم إلى ندوة الأنظمة التعاقدية للقانون المدني ومقتضيات التجارة الدولية، معهد قانون الأعمال الدولي القاهرة، مصر، يومي 2-3 حانفي 1994
- رشيد لكلامي، التوقيع الالكتروني وحجته في الإثبات، ورقة عمل مقدمة في ندوة التوقيع الالكتروني، المنعقدة في الرباط، المملكة المغربية في جوان 2006، عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، بعنوان: النظم والقواعد القانونية للتجارة الالكترونية، 2008
- سميحة القليوبي، الملامح الرئيسية لمشروع قانون الملكية الفكرية في شأن العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية، ورقة مقدمة لورشة عمل حماية الملكية الفكرية في إطار القانون المصري الجديد، الواقع والمستقبل القاهرة، مصر للمعلومات والتكنولوجيا. 18 أكتوبر 2000
- عوني الفخري، المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام الحاسوب، بحث مقدم إلى ندوة القانون والحاسوب التي نظمتها بيت الحكمة والمنعقدة في أوت 1998، منشور في مطبوع القانون والحاسوب، مطبعة اليرموك، بغداد 1999
- مولك بختة، "علاقة قانون حماية المستهلك بالنظرية العامة للعقد"، مداخلة مقدمة إلى الندوة القانونية التي عقدتها كلية الحقوق، تحت عنوان نظرية الالتزامات بين التطور والتجديد، بن عكنون، جامعة الجزائر1، بتاريخ 9 فيفري 2012

6. أعمال المؤتمرات:

- أحمد الهواري، عقود التجارة الالكترونية في القانون الدولي الخاص، بحث مقدم ضمن بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون الجزء الرابع، المنعقد في دبي، جامعة الإمارات العربية، كلية الشريعة والقانون بتاريخ 10-12 ماي 2003
- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، إبرام العقد الالكتروني في ضوء أحكام القانون الإماراتي والقانون المقارن، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الالكترونية. بمركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي بالإمارات العربية المتحدة المجلد الثاني، 26 - 28 أبريل 2003
- _____، توثيق المعاملات الالكترونية ومسؤولية جهة التوثيق اتجاه الغير المتضرر، بحث مقدم بمؤتمر "الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون" المنعقدة بدولة الإمارات العربية، غرفة تجارة صناعة دبي، الجزء الخامس في الفترة 10-12 ماي 2003
- أحمد الهواري، عقود التجارة الالكترونية في القانون الأولي الخاص، بحث مقدم ومنشور ضمن بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، الجزء الرابع، المنعقد في دبي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية الشريعة والقانون بتاريخ (10-12) ماي 2003
- _____، عقود التجارة الالكترونية في القانون الدولي الخاص، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الالكترونية مركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة الفترة من 26 إلى 28 أبريل 2003

- أحمد شرف الدين، الجوانب القانونية للتجارة الالكترونية وآليات تسوية منازعاتها، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، والذي عقد بدبي في الفترة 12/10/2003
- _____، الإيجاب والقبول في التعاقد الالكتروني وتسوية المنازعات، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الالكترونية، مركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، الجزء الثاني المنعقد في 26-28 أبريل 2003
- أحمد عبد الكريم سلامة، حماية المستهلك في القعود الدولية الالكترونية وفق مناهج القانون الدولي الخاص، المؤتمر العلمي الأول، حول الجوانب القانونية والأمنية في التجارة الالكترونية، أكاديمية شرطة دبي، المجلد الأول، 2003
- أشرف توفيق شمس الدين، الحماية الجنائية للمستند الالكتروني، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون الذي عقد بدبي في الفترة 12/10/2003
- أشرف وفاء محمد، عقود التجارة الالكترونية في القانون الدولي الخاص، المؤتمر الدولي الثالث عن الاتجاهات الحديثة في معاملات التجارة الالكترونية مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ووزارة الاتصالات والمعلومات المصرية، المنعقد بجامعة الدول العربية القاهرة يومي 17/18 جانفي 2004
- جاسم علي الشامس، العقد عن طريق الانترنت في ضوء أحكام القوانين في دولة الإمارات بحث مقدم لمؤتمر القانون والحاسوب، جامعة اليرموك، الأردن 12-14 جويلية 2004
- حازم حسن جمعة، اتفاق التحكيم الالكتروني وطرق اثبات عبر وسائل الاتصال الحديث " دراسة حالة ورثية شخصية"، المؤتمر العلمي الاول حول الجوانب القانونية و الامنية للعمليات الالكترونية- مركز البحوث و الدراسات بأكاديمية شرطة دبي، 2003
- حسام الدين كامل الأهواني، إثبات عقود التجارة الالكترونية، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون وتحديات المستقبل في العالم العربي، جامعة الكويت، كلية الحقوق ومركز البحوث العربية، 25-27 أكتوبر 1999
- ريتشارد جونز، "التعددية القانونية في حسم منازعات الانترنت"، بحث مقدم إلى مؤتمر الكويت الأول للمعلومات القانونية والقضائية المنعقد للمدة من 15-17 فيفري 1999، ترجمة، مركز الدراسات والاستشارات في المعلوماتية القانونية التابع للجامعة اللبنانية، إشراق، وسيم حرب، بيروت
- سمير برهان، إبرام العقد في التجارة الإلكترونية، مؤتمر الجوانب القانونية للتجارة الالكترونية والاتجاهات الحديثة في وسائل حسم المنازعات، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، المنعقد بجامعة الدول العربية، القاهرة 12-13 جانفي 2002
- سيد حسن عبد الله، المنظور الإسلامي لوسائل حماية المستهلك الالكتروني، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، جامعة الإمارات العربية المتحدة 10-12 ماي 2003
- عادل محمود مشرف، وعبد الله إسماعيل عبد الله، ضمانات الأمن والتأمين في شبكة الانترنت، بحث مقدم بمؤتمر "القانون والكمبيوتر والانترنت"، المنعقد بدولة الإمارات العربية المتحدة، العين، في الفترة من 1-3 ماي 2000.
- عبد الحق حميش، حماية المستهلك الالكتروني، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون وغرفة وضاعة دبي، جامعة الإمارات العربية المتحدة 10-12 ماي 2003
- عبد الباسط وفا، سوق النقود الالكترونية (الفرص، المخاطر، الآفاق)، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الالكترونية، المنعقد بمركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، الجزء الثالث، في الفترة 26-28 أبريل 2003
- عبد الله الخشروم، عقود التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت، بحث مقدم بمؤتمر الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الالكترونية المنعقد بدولة الإمارات العربية المتحدة، الجزء الثالث، الفترة من 26-28 أبريل 2003
- عبد الله بن ابراهيم الناصر، العقود الالكترونية، دراسة فقهية تطبيقية مقارنة، بحث مقدم الى مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، الامارات 2003

- عرب يونس عرب، منازعات التجارة الالكترونية، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر التجارة الالكترونية، المنعقد للمدة من 8 إلى 10 نوفمبر، منظمة الإسكوا، بيروت، لبنان 2000
- عصام الدين القصبي، تنازع الاختصاص القانوني والقضائي الدوليين في عقود التجارة الالكترونية مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الرابع، 2003
- عماد علي خليل، التكييف القانوني لإساءة استخدام أرقام البطاقات عبر شبكة الانترنت، مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة المنعقد في الفترة 1-3 ماي 2000
- عمرو زكي عبد المتعال، الأمن القانوني للأعمال الالكترونية في مصر، المؤتمر الدولي الثالث عن الاتجاهات الحديثة في معاملات التجارة الالكترونية مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بلاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ووزارات الاتصالات والمعلومات المصرية، المنعقد بجامعة الدول العربية، القاهرة يومي 17-18 جانفي 2004
- فاروق ملش، التجارة الالكترونية وأهم المشكلات القانونية التي تواجهها في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر البحري الدولي السادس، العولمة في صناعة النقل البحري وأثرها على الدول النامية والذي عقد بالإسكندرية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري خلال الفترة من 17-19 أكتوبر 1999
- فايز عبد الله الكندري، التعاقد عبر شبكة الانترنت في القانون الكويتي، بحث مقدم بمؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية والقانون، المنعقد بدولة الإمارات العربية المتحدة، فرقة تجارة وصناعة دبي، الجزء الثاني، الفترة من 10-12 ماي 2003،
- فكرين محسن عبد الحميد، حقوق الإنسان وحياته الأساسية في الفضاء الالكتروني، بحث منشور، مقدم إلى مؤتمر القانون والحاسوب، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، ص 17-18. في الفترة ما بين 12-14 جويلية 2004
- محمد السيد عرفة، التجارة الدولية الالكترونية عبر الانترنت، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من 1/3 ماي 2000
- محمد شاهين الخطيب، التعبير عن الرضا في عقود التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت، مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية المنعقد في 22-24 ديسمبر 2002
- محمد شكري سرور، التجارة الالكترونية ومقتضيات حماية المستهلك، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الالكترونية، مركز البحوث والدراسات القانونية، أكاديمية شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الثاني، المنعقد في 26-28 أبريل 2003
- محمد نور شحاته، الوفاء الالكتروني، بحث مقدم لمؤتمر التجارة الالكترونية والمنعقد بالقاهرة، المركز القومي للدراسات القضائية بوزارة العدل 18-19 ماي 2002
- ناجي فاطمة الزهراء، مداخلة بعنوان "التجربة التشريعية الجزائرية في تنظيم المعاملات الالكترونية المدنية والتجارية"، أكاديمية الدراسات العليا "طرابلس"، المؤتمر العلمي المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون، ليبيا، المنعقد في الفترة من 28 الى 29 أكتوبر 2009
- هدى حامد قشقوش، الجديد في حقوق الملكية الفكرية (حماية برامج الكمبيوتر، البث عب الأقمار الصناعية والانترنت) بحث منشور ضمن كتاب (معالجة المعلومات القانونية، في القرن الحادي والعشرين وتحدياتها) صادر عن مركز الأبحاث والمعلوماتية القانونية التابع للجامعة اللبنانية، المنشورات الحقوقية، بيروت، 2002
- المؤتمر الدولي الأول لقانون الانترنت تحت عنوان "نحو علاقات قانونية وإدارية واقتصادية وسياسية واجتماعية جديدة"، وثيقة قانون الانترنت" مشروع للاعتماد، إعداد المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الغردقة، مصر 2005

7. المجلات

- أحمد السعيد الزقرد، الحماية القانونية من الخداع الإعلاني في القانون الكويتي والمقارن، مجلة الحقوق الكويتية، السنة التاسعة عشر، العدد الرابع، سبتمبر 1995

- أحمد صالح الهداوي، "الملكية الفكرية في ميزان المقاصد دراسة مقارنة" بحث منشور في مجلة الحقوق الصادرة عن مجلس النشر العلمي جامعة الكويت، السنة 33 العدد3، 2008
- أسامة أبو الحسن مجاهد، استخدام الحاسب الآلي في المجال القضائي. محكمة باريس الابتدائية. مجلة القضاة. عدد جانفي، جوان. 1990
- المنصف قرطاس، حجية الإضاء الالكتروني أمام القضاء، بحث منشور بمجلة: "التجارة الالكترونية والخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت"، اتحاد المصارف العربية، 2000
- أحمد محمد منصور، النظرية العامة للالتزامات، مصادر الالتزام، دراسة في القانون المدني الأردني والمصري والفرنسي، مجلة الأحكام العدلية والفقهاء الإسلامي مع التطبيقات القضائية لمحكمتي النقض والتميز، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2003
- حزبون حزبون جورج، قواعد تنازع القوانين بين الوصف التقليدي الإجرائي والمستحدث الموضوعي، بحث منشور في مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثاني، الكويت، 2002
- حسام الدين كامل الأهواني، المفاوضات في الفترة قبل التعاقدية ومراحل إعداد العقد الدولي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد2، السنة38، جوان، 1996
- حسن محمد بودي، التعاقد عبر الأنترنت، دراسة مقارنة، مجلة روح القوانين، الجزء الأول، العدد37، 2006
- حمدي بارودي، القيمة القانونية للاتفاقيات خلال مرحلة التفاوض قبل العقدية في مجال عقود التجارة الدولية، مجلة الجامعة الإسلامية غزة، المجلد13، العدد 2، 2005
- رامي محمد علوان، التعبير عن الإرادة عن طريق الانترنت وإثبات التعاقد الالكتروني، مجلة الحقوق جامعة الكويت، العدد الرابع، 26، ديسمبر 2002
- رضا متولي وهدان، النظام القانوني للعقد الالكتروني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، حقوق، المنصورة، مصر، العدد42، 2007
- زلفا الحسن، "الوساطة" بحث منشور في المجلة اللبنانية للتحكيم العربي والدولي، العدد 47، بيروت، 2008
- سامح عبد الواحد التهامي، التعاقد عبر الانترنت، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية المحلة الكبرى، مصر، 2008
- عادل الطبيطائي، التطور الحديث لعقود التزام المرافق العامة طبقا لنظام BOT، مجلة الحقوق، العدد الثالث، 26 سبتمبر 2002
- عادل علي المانع، "الوساطة في حل المنازعات الجنائية" بحث منشور في مجلة الحقوق تصدر عن جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، العدد الرابع، السنة 30، ديسمبر 2006
- عبد الفتاح بيومي حجازي، حقوق الملكية الفكرية وحماية المستهلك في عقود التجارة الالكترونية، دار الكتب القانونية، المجلة الكبرى، مصر، 2008
- عبد المجيد الأحمد، من التحكيم الى الوساطة، الوسيلة الجديدة والبديلة لحل المنازعات، الوساطة، بحث منشور في المجلة اللبنانية للتحكيم العربي والدولي، العدد38، بيروت، 2006
- عبيد نايلة قمبر، "التوجهات الحديثة للتحكيم الدولي"، بحث منشور في المجلة اللبنانية للتحكيم العربي والدولي، العدد 47، بيروت، 2000
- فادي سالم، تشفير البيانات في الانترنت، مجلة انترنيت العالم العربي، عدد أوت/سبتمبر 1999
- فياض ملغي القضاة، "التزامات الناشئة عن استخدام بطاقات الائتمان مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون العدد الثاني، المجلد 26 لعام 1999
- _____، الجوانب القانونية للتعاقد الالكتروني في التجارة الالكترونية بحث مقدم بتاريخ 2009/4/25 المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد الأول العدد الثالث أكتوبر 2009
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي في دورته التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، حكم إبرام العقود بآلات الاتصال الحديثة، العدد 6، ج 2، د.س
- مجيد حميد العنبيكي، انشاء العقد في القانون الانجليزي، مجلة جامعة صدام، كلية الحقوق، المجلد الثالث، جويلية 1999
- محمد أحمد المنشاوي، "سلطة القاضي الجنائي في تقدير الدليل الالكتروني"، بحث منشور في مجلة الحقوق الكويتية، العدد الثاني، السنة السادسة والثلاثون، جوان 2012

- محمد السعيد رشدي، "حماية الحقوق المجاورة لحق المؤلف، دراسة في القانون المقارن"، بحث منشور في مجلة الحقوق الكويتية، تصدر عن كلية الحقوق، جامعة الكويت، السنة الثانية والعشرون، العدد الثاني، جويلية 1998
- محمد المرسي زهرة، مدى حجية التوقيع الالكتروني في الإثبات، دراسة مقارنة، بحث منشور بمجلة الشؤون الاجتماعية، العدد 48، السنة 12، 1995
- محمد نجيب عوضين، أسس التعاقد بالوسائل المستحدثة، دراسة مقارنة في الفقه الاسلامي والقانون المدني، مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة العدد 75، 2005
- نايف بن سلطان الشريف، "تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبي في المملكة العربية السعودية" بحث منشور في المجلة اللبنانية للتحكيم العربي والدولي، العدد 21، بيروت، 2002
- نبيل محمد أحمد صبيح، حماية المستهلك في التعاملات الالكترونية، مجلة الحقوق مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 2 السنة 32 جوان 2008
- يزيد أنيس نصير، الايجاب والقبول في القانون المدني الاردني والمقارن، القوة اللازمة للإيجاب، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الاردنية، العدد 1، عمان 2003
- _____، السكوت وأثره في إبرام العقد، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 18، جانفي 2003
- جرائم الأنترنت خطر يواجه الأسرة المصرية مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية، بتاريخ الجمعة 2003/9/12

8. الأحكام القضائية:

- أحكام محكمة النقض الفرنسية في هذا الشأن حكمها الصادر في سنة 1954 في قضية الباحرة (جيرار دمير)
- حكم الدائرة التجارية الصادر في 1981/01/07
- حكم محكمة Pardi الابتدائية الصادر في 11 أكتوبر 2006
- حكم محكمة باريس الصادر بتاريخ ماي 2006.
- طعن محكمة النقض المصرية في بتاريخ 1994/12/29
- طعن رقم 1297، لسنة 56، مكتب فني 41، صفحة رقم 833 بتاريخ 1990/11/29. التطبيقات القضائية لمحكمة النقض
- طعن رقم 3186 لسنة 58 مكتب فني 45 صفحة رقم 1567 بتاريخ 1995-12-08
- طعن رقم 862 س 952 جلسة 19/1/1986، مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في خمس سنوات 1980-1985
- نقض مدني مصري ، بتاريخ 19 جوان 1969 س 20 رقم 109
- نقض أحوال شخصية 28 أبريل 2001 الطعن رقم 431 لسنة 66 ق، مجلة المحاماة العدد الثاني 2002
- نقض مدني مصري 22 جانفي 1995، مجموعة أحكام النقض، السنة 46، رقم 44
- نقض مدني فرنسي، الغرفة الأولى، في 20 مارس 1989
- نقض تجاري فرنسي في 22 ماي 1991 وفي 18 فيفري 1992
- نقض مدني جلسة 23 جانفي 2001، الطعن رقم 1296-1865 لسنة 70 ق، مجلة المحاماة، العدد الثاني، 2002

9. الاتفاقيات الدولية:

- اتفاقية برن لسنة 1886 بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية
- اتفاقية بروكسل لعام 1968 بشأن الاختصاص القضائي والمعدلة عام 2000
- اتفاقية جنيف 06 سبتمبر 1952 بشأن حقوق المؤلف
- اتفاقية روما لسنة 1980 (السوق الأوروبية المشتركة الإتحاد الأوروبي حالياً) بشأن القانون الواجب التطبيق على العقد
- اتفاقية فيينا لسنة 1980 بشأن البيوع الدولية للبضائع

10. التوجيهات الأوروبية:

التوجيه الأوروبي رقم 97/07 الصادر في 20 ماي 1997 بشأن حماية المستهلكين في مجال العقود المبرمة عن بعد
التوجيه الأوروبي رقم 48 لسنة 1998 الصادر عن المجلس الأوروبي الخاص بالتجارة الالكترونية وملتقى دا فوس لسنة 2002
التوجيه الأوروبي رقم 2000/31 الصادر بتاريخ 8 جويلية لسنة 2000 الخاص بالجوانب القانونية لمجتمع المعلومات فيما يتعلق بالتجارة
الالكترونية بين دول الاتحاد

11. القوانين:

أ. القوانين الوطنية:

قانون رقم 05/85 المؤرخ في 16/2/1985، المتعلق بالصحة العمومية وترقيتها، ج. ر. ع 8
قانون الإجراءات الجبائية الجزائرية "ج. ر. ع 85 لسنة 2005 المؤرخة في 31/12/2005".
قانون رقم 09/08 المؤرخ في 25/02/2008 المتضمن الإجراءات المدنية والإدارية الجزائرية .ج.ر.ع 21
قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل بموجب الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26/06/2003 ج. ر. ع
52، الصادرة في 27/08/2003
قانون رقم 04/09 المؤرخ في 05/08/2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال
ومكافحتها، ج.ر.ع 47 الصادرة في 16/08/2009

ب. القوانين العربية:

قانون المبادلات والتجارة الالكترونية التونسي رقم 83 لسنة 2000.
قانون الرسوم والنماذج الصناعية الأردني لسنة 1999.
قانون المعاملات الالكترونية الأردني رقم 85 لسنة 2001.
قانون حماية حق المؤلف الأردني رقم 22 لسنة 1999 المعدل بالقانون المؤقت لسنة 2001
قانون المعاملات والتجارة الالكترونية الإماراتي رقم 2 لسنة 2002.
قانون التجارة الإلكترونية البحريني رقم 09/14 لسنة 2002.
القانون الدولي الخاص التونسي لسنة 1998
القانون رقم 394 لسنة 1954 المعدل بشأن الأسلحة والذخائر في مصر
قانون التحكيم التجاري المصري رقم 27 لسنة 1994.
قانون التوقيع الالكتروني المصري رقم 15 لسنة 2004.
قانون حماية المستهلك المصري رقم 886 لسنة 2006
قانون النقد المصري الجديد رقم 38 لسنة 1994

ج. القوانين الدولية والغربية:

قانون اليونسترال النموذجي بشأن التحكيم الدولي لسنة 1985
قانون اليونسترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية لسنة 1996.
قانون اليونسترال النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية لسنة 2001.
القانون الدولي الخاص البولوني لسنة 1965
القانون الدولي الخاص الفنزويلي لسنة 1998
القانون الدولي الخاص لتشييكوسلوفاكيا لسنة 1963

- القانون الدولي الخاص للاتحاد السويدي لسنة 1989
- القانون الدولي الخاص للاتحاد السويسري لسنة 1989.
- القانون الموحد للتجارة الالكترونية الكندي لسنة 1999
- القانون الفرنسي رقم 2-17 مارس 1791 المتعلق بمبدأ حرية ممارسة التجارة.
- القانون الفرنسي رقم 230 الصادر في 13 مارس 2000 بشأن تطويع قانون الإثبات لتكنولوجيا المعلومات والتوقيع الالكتروني
- القانون الفرنسي رقم 575-2004 الصادر في 21 جوان 2004 بشأن حماية الثقة في الاقتصاد الرقمي
- القانون الفرنسي لحماية الملكية الفكرية لسنة 1992
- قانون الاستهلاك الفرنسي رقم 93/949 الصادر في 26 جويلية 1993 المعدل بقانون رقم 2001-1168 الصادر في 11 ديسمبر 2001
- قانون الاتصالات الالكترونية الانجليزي لسنة 2000
- قانون التجارة الالكترونية الايرلندي لسنة 2000
- قانون التجارة الالكترونية الفلبيني لسنة 2000
- قانون الصفقات الالكترونية الاسترالي 1999
- قانون المعاملات الالكترونية السنغفوري رقم 25 لسنة 1998
- قانون بيع البضائع الانجليزي لسنة 1979
- قانون بروكسل رقم 144/2001 المتعلق بالاختصاص القضائي والاعتراف بتنفيذ الأحكام في المجالين المدني والتجاري
- القانون الأمريكي الموحد للمعاملات الالكترونية لسنة 1999

12. الأوامر:

- الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ج.ر.ع 44
- الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 19 جويلية لسنة 2003 المتعلق بالعلامات ج.ر.ع 54
- الأمر رقم 06/05 المؤرخ ب: 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب ج.ر.ع 59
- الأمر رقم 66-86 المؤرخ في 28-04-1966 المتعلق بالرسوم والنماذج ج.ر.ع 35
- الأمر رقم 03-07 المؤرخ في 19 جوان 2003 المتعلق ببراءات الاختراع ج.ر.ع 44
- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-10 المؤرخ في 20-06-2005 ج.ر.ع 44
- الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-02 المؤرخ في 09-02-2005 ج.ر.ع 11
- الأمر رقم 05-02 المعدل والمتمم للأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري ج.ر.ع 11
- الأمر رقم 09-01 المعدل والمتمم للأمر 66-156 المؤرخ في 08 1966 المتضمن قانون العقوبات ج.ر.ع 15

13. المراسيم:

- المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 03-2001، المتعلق بتطوير الاستثمارات ج.ر.ع 47.
- المرسوم التنفيذي 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998 الذي يضبط شروط وكميات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها والمعدل بموجب المرسوم التنفيذي 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000. ج.ر.ع 60.

المرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطابق على كل نوع من أنواع الشبكات. بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 07-162 مؤرخ في 30 ماي 2007. ج.ر.ع 37.

المرسوم رقم 63-85 الصادر في 16-03-1963 المتعلق بالأسلحة والمتفجرات
المرسوم رقم 2002-535 الصادر بتاريخ 18 أبريل 2002 والذي يتضمن القواعد والأحكام الخاصة بحماية وأمن عرض المنتجات وأنظمة المعلومات.

المرسوم رقم 2001-272 الصادر بتاريخ 30 مارس 2001 والذي يتضمن القواعد والأحكام بشأن حماية وأمن بيانات التوقيع الإلكتروني.

المرسوم الفرنسي رقم 2001-272 الصادر في 30 مارس 2001.

المرسوم الفرنسي رقم 2002-535 الصادر في 18 أبريل 2002، المتعلق بالتقسيم والتصديق على مستوى الأمان تقدمه منتجات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات

ترخيص خدمات التوقيع الإلكتروني بالجزائر الصادر من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات لسنة 2006، رقم 103/2006

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية:

A : Les Dictionnaires :

CORNU Gérard, vocabulaire juridique, association, hennir Capitant, paris, quadrige/ pue, 2002

LE MINI ROBERT, langue français et noms propres, 1995

B : Les Ouvrages :

ACCORDO Christophe, la dématérialisation des procédures de passation de marchés publique B E A de droit public des affaires, université de paris, 13 sept 2001

ALAIS-AULOY Jean et **STEINMETZ**, Prix des produits et services, Droit de la consommation précis DOLLOZ 4^{ème} édition 1996

ARAIGNON (P); perces droit international prive. 12 éd paris. D. 1985

André Cheminade, poste et communications «électroniques, Régime juridique des autorisation d'utilisation des fréquences radioélectrique, j c p, la semaine juridique n°43, II 10177 ; 24 octobre 2007.

Andrew D. Murray, entering into contracts electronic ally, 2002

AUBERT (J- L): protection des consommateurs, D. S. 1987

AUDIT BERNARD, la vente internationale de more hantise convention des nations-unies du 11 avril 1980, paris, (L.G.D.J). 1990

BEAURE D'AUGERES, BREESE et **THUILIER** : paiement numérique Internet, état de l'art juridiques et impact pour le métiers, Thomson Publisher ING, 1997

BENNADJI Chérif, Le notion d'activité réglements, idara, la revue de l'ENA, volume 10, n°2, 2000

BENNAIENT Alain, droit civil, les contrats spéciaux civils et commerciaux, 5^{ème} édition, monte hésitent, juillet 2001.

_____, Droit civil, les obligations, man chrétien, paris, 2003

BENSOUSSAN Alain, Les télécoms et le droit, II^{ème} édition, hermès, paris, 1996

_____, La Pra lésé otique française, claque, 1998

_____, Utilisation de d'outil informatique us Age professionnel. 17 novembre 2000

BEVAN(A) ; Alternative dispute Resolution, sweet & Maxwell, 1992.

BOCHURBERG Lionel: internet et commerce électronique, éd encyclopédie DELMAS, 1999 et 2001

BONNIER, (E), traité théorique et pratique des preuves, 42 éditions, tom II, 1996.

BLANCHOT Alain: **BENSOUSSAN ALAIN** : la protection accordée par la loi sur la sécurité quotidienne en cas d'utilisation frauduleuse d'une carte bancaire, GAZ. PAL. 23 DU 24 janvier 2002

- CAHEN (M.I)**, La formation des contrats de commerce électronique, Ouvrage disponible sur [www .elec.com](http://www.elec.com)
- CAPRIOLI Eric** : Arbitrage et médiation dans le commerce électronique (l'expérience du cyber tribunal Revue arbitrage).1999
- _____ . écrit et preuve électroniques dans la loi n :2000.230.du 13 mars, 2000
- CARBIT (E)**: l'univers de la directive sur le commerce électronique université paris. avec le atrange du sénat. Du ministre des affaires étrangères, du ministère de l'éducation national, du ministère de la recherche et de l'académie des sciences morales et politiques, 2000
- CASTES Lionel**: Aperçu : sur le droit du commerce électronique Etats-Unis, droit et patrimoine, n°55, décembre1997
- Catherine Guigou** : les contrats avec les consommateurs un autel de développement du commerce électronique, presses univers tains d'Aix Marseille, 2002
- CHAMOUN (F)**, la loi du 12 juillet 1980.une ouverture sur de nouveaux moyens de preuve Christian feras hu hl, cyber droit, dallez, Durand, 2002
- COSTES (L)** Aspects juridiques du commerce électronique, aux Etats-Unis. RDAI/IBLG ,n°1,1998.
- COURSIER Philippe**, le conflit de lais contrat de travail, librairie générale droit de jurais prudence, paris, 1993
- DEHAAS(C)** :L'omnipotence du juge français de la propriété intellectuelle face a l'internet ou l'histoire d'une incompétence largement ignore. Petites affiches, n226, 2001
- DECAUX, Emmanuel**, « le régime du droit international en droit interné », rev.int.dro.comp, 62 e année, n°2, avril-juin, 2010.
- DERIEUX Emmanuel**, , droit de la communication ; 3ème éd, l GDJ 1999
- DEMOULIN MIR cille**, la notion de « support durable » dans les contrats à distance : une contrefaçon de l'écrit . Revue européenne de droit de la consommation, 2000
- DUASO CALES (R)** -la détermination de carde juridictionnel et législative applicable aux contrats de de cyber ans amatinons ,2002
- ESTAGNON (M)**: le paiement d'une somme d'argent sur internet, évaluation à la révolution du droit des moyens de paiement, j.c.p.éd.g.1999
- FALLON (M)**: Commerce électronique et droit international privé, revue critique, n3,2002
- FAUSSE Yanaon** . : La signature électronique, DUNOD, Paris, 2001
- FRACOIS (C) (D)** et Philipe (d) contrats civils et commerciaux 7ième éd Dalloz ; paris 2004
- FRANK Reich** : internet la concurrence déloyale, 2001
- FROGER Didier** et **Morin pascal**; science et raison du droit, in code civil M les défis d'un nouveau siècle 100 congrès des notaires de France, paris16-19 mais 2004.
- GARDET(G)**: Les aspects procéduraux du commerce électronique : une confrontation entre la procédure judiciaire français et internet.2000.
- GAUTIER(P.Y)** Le droit applicable dans le « village planétaire » ,au titre de corsage immatériel des aevres.d.1996
- GAUTRAIS Vincent** ; Le contrat électronique au regard de la loi concernant. Thémis.2002
- GILISSEN John.**, La preuve en Europe (XVI-XIX s.).in Recueils de la société jean Bodin ; t .XVII, 1965
- GOBERT**. La sécurisation des échanges par la reconnaissance de la signature électronique et perspectives, droit de la preuve- formation permanente C U P volume X I X. octobre 1997
- GUICHARD Serge** et **HARICHAUX (M)** et **TOURDONNET (R)** Internet pour le droit, éd (6). Mante respect Montchrestien E.J, 1999.
- _____ et **BRESSE Michèle**, Internet pour le Droit connexion, Recherché, Driant–Mantra hrestirn2 édition 2001
- GULLEMARD (S)**, Le droit international prive face ou contrat de vente cyber partial, thèse de doctorat, faculté de droit, université paris II 2003
- H.B Eauze d'augées, P. Bresse** et **St huillier**, Paiement électronique sur internet, état de l'art, aspects juridique et imparti sur les matières, Thomson polis ming 1997.
- HGRMAUX E'LIZABET**, Le détermination de la date de conclusion du contrat par raie électronique, come comblé, Avril 2004
- HUET Jérôme, Hebert Mails**: Droit de l'informatique et des télécommunications, litée, (53)paris, 1989.

- _____ : Le droit du multimédia, de la télématique à internet, Roper réalise sous la direction de pierre HUET, AFTEL, 1996
- _____ : Aspects juridiques du télépaiement, j.c.p.éd.g. , I, 3524, n°5.1991
- _____ Le droit applicable dans les réseaux numérique (contribution au colloque-droit de l'internet approches Européennes et internationales) 2001
- _____ et VALMACHINO(S); Réflexion sur l'arbitrage électronique dans le commerce international, Gaz.pal,N9 à 11-2000.
- ISABELLE DE LAMBERTERIEZ, MICHEL VIVANT** ; contrat de commerce, électronique, liter. paris, 1999
- _____. L'internet et le droit, collection, le gi presse, Ed paris 2001.
- ITEANU Olivier**; Internet et le droit, Aspect juridique du commerce électronique, édition Ey ralles, paris Avril 1996
- JARROSSON (CH)**: Les modes altératifs de règlement des conflits : présentation générale, RID compo, 1997
- JEAN-BAPTISTE (M)**, Créer et exploiter un Commerce électronique, Ed , lite 1996.et 1998
- JEAN –Rémi Gradueur**, Le logistique du commerce électronique hermès Science publication, paris, 2001
- KAHN Philippe**, La convention de vienne du 11 avril 1980 sur les contrats de vente internationale de marchandises, revue international de droit comparé, n° 04 paris, 1981
- KATSH (E)**, « The Emery Eng of online dispute Résolution in », les premières journées internationales du droit du commerce électronique, éd liter , 23 – 25 octobre 2000
- LARROUMET Christian**, Droit civil, les obligations, le control, 3ème éd, paris, ED. Economico 1996.
- LAMACQ (N)**, Les actes authentiques électroniques, une réalité au 1 er février, la date de mise en ligne est 14 novembre.2005.
- LAMBERTERIE (I.D)** et **F0BLANCHETTE (J)**; Le décret du 30 Mars 2001 relative à la signature électronique,
- L'ARRIEN (J)**, Les nouveau moyen de preuve : pour ou contre l'identification des documents informatiques à des écrits sous sein privés
- LETOURNEAU(E)**: Noms de domaine : La résolution des conflits sous la politique de règlement uniforme d'ICANN, 2000
- LINANT (X) de BELLE FOND Xavier** et **HOLLANDE (A)**, Pratique du Droit de L'informatique, délais, Paris, 1998
- _____ : Commerce électronique et avenir des circuits distribution, de l'expérience des Etats-Unis aux perspectives française, Aspects juridiques et fiscaux, la problématique française, colloque du 13/5/1998. Gaz. Pal, 1998
- _____ : La problématique fronçai calla que du 13 Mai 1998 : commerce électronique et avenir des circuits de distribution (De l'expérience des Etats Unis aux perspectives françaises, Aspects juridiques et fiscaux), cazette du palais Dimanche 1998
- LODDER(AR), VREEWIJK(G.A.W)** : les services d'arbitrage en ligne à la croisée des chemins, Bull l.C.C.I.(numéro spécial sur la technologie au service de différends commerciaux), 2004
- LUCGRYNBAUM**, Projet de lai sur la société de l'information : le régime du "contrat électronique D. 2002
- _____, Projet de lai « pour la confiance dons l'économie numérique: un petit effort de rigueur juridique pour un contrat électronique » fiable, D. Aff., 2003.
- MANARA Cédric**: Vers une prise en compte d'activité d'un site web pour déterminer le tribunal compétent Dalloz, 2005.
- _____ : «Contre façon sur internet : compétence internationale» éditions Dalloz, 2005
- MANTE Breslin**; Juridiques internationaux, perspectives internationales N°:7, 1995
- MICAHEN**. Le consentement sur Internet Art; sur :www, droit-tic ; com. la date de mise en ligne est15/3/2004
- MONTERO Étienne**, Les contrats de l'informatique et de l'internet, Sorcier, 2005.

MORDU Nathalie, La formation du contrat électronique : dispositifs de protection du cyber consommateur et modes alternatifs de règlement des conflits(M.A.R.C), DEA, université de Lille, 2, Année universitaire 2002/2003

MOYSE(P.E): La force obligatoire des sentences arbitrales rendues en matière de noms de domaine, juriscom.net,2000

OLIVINE Tenu : Internet et le durit, Aspects juridiques du commerce électronique, éditions eyalets , 1996.

PASSA (J): Territorialité de la marque et protection contre un signe exploité sur un site internet étranger 2005

PATRICK ANELLI: le piratage des images sur internet, presses universitaires de France, paris, 1999

PIERRE Bresse; Guide juridique de l'internet et du commerce électronique Vuibert 2000

SAVATER (G) et **THOMERY Lionel**: la part monnaie électronique et le part monnaie Virtual éd puff-collection que sais-je ? mai 1997

SCHULTZ (TH) : Résolution des litiges et jus numericum.2002

SEDALIA (Valérie): Droit de l'Internet, collection Audi, 1996.

SORIEUL (R). Le commerce international électronique, vers l'émergence de règles transnationales , J. D. I, chr . 1994

SOLUS (H), **GHESTIN (J)** et **MAS (F)**: la conclusion des contrats du commerce électronique, éd L.G. D.J.2005.

SYLVESTRGE (J): Droit d'auteur, conflit de lois et réseaux numériques : Rétrospective et prospective, Rev.crit.,N3,2000

THIEFFRY (P) : L'émergence d'un droit européen du commerce électronique, RTDE, 2000

VANOVERSTAETEN(T): Droit applicable et juridiction compétence sur internet, RADI, N3, 1998

VASSEUR (M), Le paiement électronique, aspects juridiques, j.c.p.1985

VERBIEST Thibault: Commerce électronique : loi applicable le juridiction compétente, le journal du net, 2002

_____ , La protection jurions du cyber consommateur, lité, paris, 2002

_____ , La France transposer la directive sur le contrat à distance Art. disponible sur [www. Droit technologie .org](http://www.Droittechnologie.org) .

VIVANT Michel: « cybermonde, droit et droits des réseaux », j.c.p.éd.g.1996.

_____ , **LESTANCE Christian**, **RAPP Lucien**, et **GUIBOLE Michel**, et **BILLON Jean-Louis**, droit informatique et des réseaux, Lamy, 1999

WESTERMEIER (J.T): Personal jurisdiction today's hot issue ine- commerce. JILT. Issue 1 ,1998.

C : Les Thèses et Les Mémoires :

CAURIS, Vincent : « Le guide juridique du commerçant électronique » dans **Daniel Poulin et al (dir)**, Montréal, thèses, 2003

GUILLEMARD Sylvette, Le Droit international Privé Face Au Contrat De Vente Cyber spatial, Thèse de doctorat, faculté des études supérieures de l'université LAVAL, QUEBEC et l'université PATHEON-ASSAS, Paris II janvier 2003

NAIMI CHARBONNIER Marine : La formation et les écoutes du contrat électronique, thèse de doctorat, université panthéon- Assas, paris II. 2003

NORMEND Emailai; La signature des actes authentiques et privés, thèse rènes 1930

PROKHIROV Dimitri: la compétence juridictionnelle internationale en cas d'atteinte au droit d'auteur sur les réseaux numériques, mémoire en vue de l'obtention du master 2 Recherche, droit de la propriété intellectuel « le, UFR droit et sciences politiques, mémoire réalisé sans la direction» de mansion le professeur André LUCAS, 2008-2009

TORRES (CH): «L'internet et la vente aux consommateurs», Thèse pour le Doctorat, Université de paris. Nanterre 1999

ZAHY Younes, l'incidence des nouvelles technologies sur le droit traditionnel des actes juridiques, Thèse de doctorat. Paris, 2002

D : Les Article :

Article 3/1/1 de Décret n° 2001-272 (I-un dispositif sécurisé de création de signature électronique).

Article (4.1d) de la recommandation européenne n°88/590/ CE du 17 novembre 1988, concernant les systèmes de paiement et en particulier les relations entre titulaires et émetteurs de cartes j.o.c.e n° L317 du 24/11/1998

Article 22 de la loi n° 85/695 de 11 juillet 1985, unifiant le droit en matière de chèques « et relatif aux cartes de paiement », inséré par la loi n° 91/1382 du 30 décembre 1991, relative à la sécurité des chèques et des cartes de paiement, j.o.n° 1 DU 01/01/1992.

Article 8 de la directive n°97/7/ce du parlement européen et du conseil, du 20 mai 1997, concernant la protection des consommateurs en matière de contrats à distance, j.o.c.e. n° L144

Article 5 de la directive n° 2000- 31, et aussi **Article** 4 de la directive n° 97- 7

E : Les Lois :

Loi n° 90-1170 du 29 décembre 1990 sur la réglementation des Télécommunication art.28.I.J, n° 303 du 30 décembre 1990.

Loi n° 85/695 de 11 juillet 1985, unifiant le, droit en matière de chèques « et relatif aux cartes de paiement », inséré par la loi h° 91/1382 du 30 décembre 1991

Loi n° 80-525 du juillet 1980 relative à la preuve des actes juridiques,j.o.13 juillet.1980

F : Les Rapports :

Conseil d'état, section du rapport et des études, internet et les réseaux numériques, la documentation française,3éme trim1998

PIERRE Laffitte, René Breguet: Les conséquences de l'évaluation scientifique et technique dans le secteur des télécommunications rapport d'information O.P.D.C.S.T (2001–2002).

G : Les Directives :

Directive 1999/23/ce . du parlement européenne du conseil du 13/12/1999 sur un cadre communautaire pour les signatures électroniques, J . O . C . E . L . 13 du 19 Janvier 2000

Directive 97/7/ ce du parlement européen et du conseil du 20 mai 1997, concerne ante la protection des consommateurs en matière des contrats à distance. J . O . C . E . 4 juin 1997

H : Les Petites Affiches :

HUET Jérôme, Le secret commercial et la transparence de l'information les petites affiches, n°20, 15 février 1988

HOCQUARD (J M) .Télécopie et preuve, petites affiches du 29 mai 1996

TAZE-DEKEUWER. Consommateurs de la loi n° :98-60 du18 janvier1992 renforçant la protection des consommateurs petites affiches; 29 janvier1993

ثالثاً: المراجع باللغة الانجليزية:

A: Lexicon (Wordbook):

M.G. Bridge, The Sale of Goods, (oxford; clarion press .1997).

B: Dictionary:

OXFORD UNIVERSITY PRESS: ENGLISH-ARABIC 2000

C: Reports:

Report of the working group an electronic commerce and its thirty inch Session, issued by unital, new york , 11-15/ March/2002

Report of electronic commerce opportunities and challenges for Government, 1998

D : Book:

- AITKEN Henry**, The principles law of goods, (Edinburgh : Livingstone, 1992) at p96, with reference to the law society of Scotland, the laws of Scotland, v01.20, (Edinburgh : Butterworths, 1992)
- An gland and wales** court of Appeal (civil division) Decisions entrees Ltd. Miles for east corporation (1955) EWCACIV3 (17 May 1955)
- Anita Rosen**, The E-commerce–Question and Answer Book, A Sure wall guide for Business Manager, American Management Association , 1999.
- ARAIGNON (P)**; Perces droit international prive.12 éd paris.D.1985
- BAGLEY See John**, E–Commerce law (Issues for Business) them an – South – Western west London, 2003.
- BAUM Michaels & PERMIT Henry**, electronic contracting publishing And EDI law, Wiley law publications John Wiley et sans, 1991
- BAXTER Thomas, Jar-Stephanie. Heller(A)**, the ABCS of the UCC. Article 4 A: fund transfer , by the American Bar Association 1997
- BEN Jamming Wright & Janek**, Win the law of electronic commerce a division of Aspen Publishing-INC-NEW-York, USA, third edition 2000
- BUE NSTIEN**: Global native in compartment Adzed legal environment melanges polished, Kluwer Law international, the Hague, 1998
- Clive Grangers**, the Louis of the internet ,butter wrath press London , 1997
- Council directive 13/93/EEC of 5 April 1993 an unfair terms in consumes contracts, official journal L095? 21/04 ; 1993
- CRANAT (R.S)** :Creating An environment for mediating disputes on the internet, A working paper for the NCAIR conference on online ----Dispute Resolution, Washington, 1996
- CROSS-BORDER**; Formation of an line contracts, 2002
- David (p)**. curie & herm hill Kay & Larry Kramer conflicts of law: cases, comments, questions publishes her : west publishing comp any, 6h edition (june1, 2001).
- DAVIS (B)** :The new thing uniform Domain-Name Dispute-Resolution policy of the internet corporation for Assigned Names and Numbers, jint.Arb.june 2000
- DENEHY(M)** :E-bay extends squirted deals ;National public Radio, 2000.
- DONAHEY(S)** :current development in online Dispute Resolution international conference on electronic commerce and intellectual property.Geneva.1999
- EMILYM .WEITZ ENBOEK**, electronic Agents and the formation of contracts, published in the international journal of law and information technology. Vol. 9. no, 3 (oxford university press, 2001.
- FAYSUDS Weeks & CELIAT Rohm**. Doing Business in the internet, 1999.
- FISCGER (PR)** :All you need to Know about mediation but didn't Know to ask-A parachute for parties in litigation,
- HENRY (A)**: Electronic commerce – the New Business platform for the internet – computer technology Research carp – Second edition 1999
- IMPERATOR NICHOLAS**, public policy and the internet, Hoover institution press.2000
- JANA. Baumgartner & Michaela Epstein**, Business legal guide To on line-interne law-glosser lo gal works 2000,
- KATSH (E) et RIFKIN(J) et GAITENBY(A)** :E-commerce E-Dispute, and E-Dispute Resolution in the shadow of e-Bay law,2000
- _____, **RIFKIL(J)** :On line Dispute resolution : resolving conflicts in cyberspace, jossy-bass, san Francisco, 2001
- MARTIN burking**, International contracts, a practical quid to governing law under the contracts applicable law act 1990 as amended and the new law of international contracts generally, born, rose low pub LTD, 2 rd. edition (October 8, 2004).
- Michal S.Baim & PERRIT Henry** , Electronic contracting , publishing And EDI Law, Wiley law puck Bilocation's fan Wiley & Sans 1991.
- OLIVER Hanes & Susan Dianne**, The new virtual many-law and praline, k lower law international press, 1999
- REVIT LAKOTA & Andrew (B)**: Whinstone, frontiers of electronic commerce , Addison Wesley 3 pwkllis hinny 1996
- _____, Reading in the electronic commerce, Addison Wesley 1997
- SAADAT (M)** ;jurisdiction and the internet after gut nick and yahoo, JILT,T,Issue1, 2005

SCHULTZ (TH), KAUFMAN-KOHLER (G): LONGER(D), BONNET(V): On line Dispute resolution: The state of the Art and the Issues, cui, university of Geneva, 2001
WINDUP (M.H), Consumer legislation in the kingdom and the republic of ireland, divan nans trade Reinhold company.1980

رابعاً: المواقع الالكترونية:

<http://www.Gnome.Com>
<http://www.un-detach.net>
<http://www.en-dirait.com/entelle/ouvrages/lai-contre-usage-multimedia.PDF.2002>
<http://www.Oreille.com/Andy/Professional-collection-Low.Htm>
<http://www.uetonline.com/uetoc.html> (last visited 15 any 2001)
<http://www.snap.fr/rap/rap/ro1-159-mano.htm>
<http://www.Jours.com.net/pro/2/ce200/o213>
<http://www.cybercrime.gov/tandiwidj-ojose.pdf> 3/3/2008
<http://www.droit-internet-2000.univ-pari1.fr/dossier10/emmanuel.carbit.doc>
<http://www.perso.wandoo.fr/kan-art/pages-rites/comelectronique.htm>
<http://www.squaretrade.com/aboutus/national-public-radio.jsp>
<http://www.furis.com>
<http://www.juriscom.net>
<http://www.institut-idef.org/contrefacon-sur-internet.html>
<http://www.Data-focus.com/nutcracker/wn-swift.htm>
<http://www.En-droit.com>
<http://www.institut-idef.org/Ver-une-prise-en-compte-de-I.html>
<http://www.droit-internet-2001.univ-paris.fr/pdf/vf/huet.pdf>
<http://www.fstc.org/about/>
<http://www.hcch.e-vision.nl/index-en.php?act=conventions.text&cid=61>
<http://www.mantle.sbs.umass.edu/wmag/disres.html>
<http://www.ruessmann.Jura.uni-sb.de/rw20/people/rschu/public/essay.htm>
<http://www.users5.nofeehost.com/redouane-aiassa/seminars/09-02-2012.pdf>
<http://www.wordandboond.com>
<http://www.arbforum.com/domains>
<http://www.arbiter.wipo.int>
<http://www.badbusinessbureau.com>
<http://www.canadlawbook.ca/headline49-arc.html>
<http://www.Geocities.com/silican-valley/Network/5054/maracas-from-an-ww-en-h.html> (last visited 22any).
<http://www.droit.fundp.ac.be/textes/publicite.pdf>
<http://www.echek.org>
<http://www.eresolution.ca>
<http://www.fv.com>
<http://www.gesac.org/fr/prisesdeposition/divers/divers/download/positionser2-0030415-rome%20II.pdf>
<http://www.gesac.org/fr/prisesdeposition/divers/download/positionser-20030415-rome%20II.pdf>
<http://www.gh4me.com>
<http://www.glose.org/memoo2-hm/hm>
<http://www.icann.org/udrp/approved-providers.htm>
<http://www.intellicourt.com>
<http://www.islamicfi.com/arabic/foundation/productions.asp?id.5841>
<http://www.juriscom.net/pro/2/ndm2000/011.htm>
<http://www.juriscom.net/pro/2/ndm20001010-hm>
<http://www.kleine.fr>
<http://www.regifrance.gouv.fr>
<http://www.lex-lex-electronica.org/articles/v8-11-dauso%20.20ca/es.pdf>
<http://www.mediate.com/articles/fisher2.cfm>
<http://www.oecd.org/dataoecd/41/58/4700396.pdf>
<http://www.oecd.org/dataoecd/54/4/37704862.pdf>

<http://www.online-adr.con/articles.htm>
<http://www.onlinemediator.com>
<http://www.smartsettle.com>
http://www.squaretrade.com/learnmore/odr_090660.jsp
<http://www.umass.edu/cyber/katsh.pdf>
<http://www.webdispute.com>
<http://www.webmediate.com>
<http://www.marocdroit.com>
<http://www.marocdroit.com>
<http://www.wipo.org/publications/general/121/2000/febury.pdf>
<http://www.eridia.com/blaisé>
<http://www.digicash.com>
<http://www.tunisie.com/businessinf/te/html/reforme.htm>
<http://www.annabaa.org/nbanews/70/299.htm>

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

مختصرات

| | |
|-----|--|
| أ | مقدمة..... |
| 1 | الفصل التمهيدي: بيئة العقد الالكتروني..... |
| 1 | المبحث الأول: تطور وسائل الاتصال عن بعد واستعمالها في التعاقد قبل وأثناء زمن الأنترنت..... |
| 1 | المطلب الأول: تطور وسائل الاتصال عن بعد واستعمالها في التعاقد قبل زمن الأنترنت..... |
| 4 | المطلب الثاني: تطور وسائل الاتصال عن بعد واستعمالها في التعاقد في زمن الأنترنت..... |
| 10 | المبحث الثاني: التجارة الالكترونية..... |
| 10 | المطلب الأول: ظهور التجارة الالكترونية وأهميتها..... |
| 12 | المطلب الثاني: ماهية التجارة الالكترونية وسماتها..... |
| 24 | المبحث الثالث: ماهية العقد الالكتروني وتمييزه عن غيره من العقود..... |
| 24 | المطلب الأول: ماهية العقد الالكتروني..... |
| 35 | المطلب الثاني: تمييز العقد الالكتروني عن غيره من العقود..... |
| 47 | الباب الأول: انعقاد العقد الإلكتروني..... |
| 47 | الفصل الأول: تكوين العقد الالكتروني..... |
| 47 | المبحث الأول: التفاوض الالكتروني..... |
| 47 | المطلب الأول: ماهية التفاوض الالكتروني وأهميته..... |
| 49 | المطلب الثاني: خصائص التفاوض الالكتروني، مراحل وصوره..... |
| 52 | المطلب الثالث: الالتزامات والمسؤولية في مرحلة التفاوض الإلكتروني..... |
| 55 | المبحث الثاني: التراضي في العقد الالكتروني..... |
| 56 | المطلب الأول: التعبير عن الارادة في العقد الالكتروني..... |
| 63 | المطلب الثاني: صور التعبير عن الارادة في العقد الالكتروني..... |
| 66 | المطلب الثالث: الايجاب في العقد الالكتروني..... |
| 78 | المطلب الرابع: القبول في العقد الالكتروني..... |
| 87 | المبحث الثالث: مجلس العقد الالكتروني..... |
| 87 | المطلب الأول: ماهية مجلس العقد الالكتروني..... |
| 99 | المطلب الثاني: زمان ومكان ابرام العقد الالكتروني..... |
| 126 | الفصل الثاني: صحة العقد الالكتروني..... |
| 126 | المبحث الأول: الأهلية في العقد الالكتروني وعيوب الارادة..... |
| 126 | المطلب الأول: الأهلية في التعاقد الالكتروني..... |
| 131 | المطلب الثاني: عيوب الارادة..... |
| 141 | المبحث الثاني: المحل والسبب في العقد الالكتروني..... |

| | |
|-----|--|
| 141 | المطلب الأول: محل العقد الالكتروني..... |
| 148 | المطلب الثاني: السبب في العقد الالكتروني..... |
| 150 | الفصل الثالث: تنفيذ العقد الالكتروني |
| 151 | المبحث الأول: التزامات البائع |
| 151 | المطلب الأول: الالتزام بنقل الملكية..... |
| 153 | المطلب الثاني: الالتزام بالتسليم..... |
| 161 | المبحث الثاني: التزامات المشتري |
| 162 | المطلب الأول: الالتزام بدفع الثمن(الوفاء الالكتروني)..... |
| 175 | المطلب الثاني: التزام المشتري بتسلم المبيع..... |
| 178 | الباب الثاني: إثبات العقد الالكتروني |
| 178 | الفصل الأول: الكتابة الالكترونية |
| 178 | المبحث الأول: ماهية الكتابة الإلكترونية وأهميتها |
| 179 | المطلب الأول: ماهية الكتابة الالكترونية..... |
| 182 | المطلب الثاني: خصائص الكتابة الالكترونية..... |
| 185 | المطلب الثالث: أهمية الكتابة الالكترونية وشروطها..... |
| 186 | المبحث الثاني: الانتقال من الدعامة الورقية إلى الدعامة الإلكترونية |
| 187 | المطلب الأول: تعديل القواعد التقليدية للدليل الكتاني..... |
| 193 | المطلب الثاني: عناصر الكتابة والتطور التقني..... |
| 198 | المطلب الثالث: إجازة الإثبات المعلوماتي في القانون الأنجلوسكسوني..... |
| 200 | المبحث الثالث: حجية الكتابة الإلكترونية في الإثبات |
| 200 | المطلب الأول: قوة ثبوتية المحررات الإلكترونية العرفية والرسمية..... |
| 204 | المطلب الثاني: النزاع بين المحرر الورقي والمحرر الالكتروني..... |
| 206 | المطلب الثالث: طرق الطعن في صحة المحررات الالكترونية..... |
| 208 | الفصل الثاني: التوقيع الالكتروني |
| 209 | المبحث الأول: تحديد مفهوم التوقيع الالكتروني، صوره ووظائفه |
| 209 | المطلب الأول: مفهوم التوقيع الالكتروني..... |
| 212 | المطلب الثاني: صور التوقيع الالكتروني..... |
| 215 | المطلب الثالث: وظائف التوقيع الالكتروني..... |
| 217 | المبحث الثاني: شروط التوقيع الالكتروني، دوره في الإثبات ونطاق حجتيه |
| 217 | المطلب الأول: شروط التوقيع الالكتروني..... |
| 221 | المطلب الثاني: دور التوقيع الالكتروني في الإثبات..... |
| 223 | المطلب الثالث: نطاق حجية التوقيع الالكتروني وضوابطها..... |
| 226 | المبحث الثالث: الحماية القانونية للتوقيع الالكتروني |

| | |
|-----|--|
| 226 | المطلب الأول: ضوابط حماية التوقيع الالكتروني..... |
| 230 | المطلب الثاني: أنماط حماية التوقيع الالكتروني..... |
| 236 | الفصل الثالث: التوثيق الالكتروني..... |
| 236 | المبحث الأول: آليات حماية المحرر الالكتروني..... |
| 237 | المطلب الأول: آليات حفظ الوثائق الالكترونية..... |
| 238 | المطلب الثاني: آليات تقنيات التشفير..... |
| 240 | المطلب الثالث: آلية التصديق الالكتروني..... |
| 240 | المطلب الرابع: آلية احضاع البيانات للقيد في السجل الالكتروني لتوثيقها..... |
| 241 | المبحث الثاني: سلطات التوثيق والمصادقة على المحرر الالكتروني..... |
| 241 | المطلب الأول: المقصود بسلطات التوثيق الالكتروني ومقدم خدمات التصديق الالكتروني..... |
| 243 | المطلب الثاني: هيئة وإقامة سلطات التوثيق والتصديق الالكتروني..... |
| 246 | المطلب الثالث: واجبات سلطات التوثيق والتصديق الالكتروني ومسؤولياتها..... |
| 249 | المطلب الرابع: مدى الزامية لجوء المتعاقدين لسلطات التوثيق والتصديق الالكتروني..... |
| 249 | المبحث الثالث: شهادة التوثيق والتصديق الالكتروني..... |
| 249 | المطلب الأول: تعريف شهادة التصديق الالكتروني، أهميتها وبياناتها..... |
| 256 | المطلب الثاني: أنواع شهادات التوثيق الالكتروني وحجيتها في الاثبات..... |
| 257 | المطلب الثالث: دور شهادة التوثيق الالكتروني ودور أطرافها نحوها..... |
| 260 | المطلب الرابع: شهادة التوثيق الالكتروني الأجنبي ومدى حجيتها في الاثبات..... |
| 264 | المطلب الخامس: ايقاف شهادة التصديق الالكتروني والغاؤها..... |
| 268 | الباب الثالث: منازعات العقد الالكتروني وآليات تسويتها..... |
| 268 | الفصل الأول: القانون الواجب التطبيق على العقد الالكتروني..... |
| 268 | المبحث الأول: النظرية التقليدية في القانون الواجب التطبيق ومدى ملاءمتها على العقد الالكتروني..... |
| 269 | المطلب الأول: قواعد الاسناد التقليدية في القانون الواجب التطبيق..... |
| 277 | المطلب الثاني: مدى ملاءمة قواعد الاسناد للتطبيق على العقد الالكتروني وموقف التشريعات المقارنة.... |
| 282 | المبحث الثاني: النظرية المستحدثة في القانون الواجب التطبيق على العقد الالكتروني..... |
| 282 | المطلب الأول: تطبيق القواعد الموضوعية على العقود الالكترونية..... |
| 287 | المطلب الثاني: تقييم القانون الموضوعي الدولي للعقد الالكتروني..... |
| 290 | الفصل الثاني: القضاء المختص بنظر منازعات العقد الالكتروني..... |
| 290 | المبحث الأول: اختصاص القضاء الوطني بنظر منازعات العقد الالكتروني..... |
| 291 | المطلب الأول: الدفع والقواعد الاجرائية المثيرة للتراع في البيئة الالكترونية..... |
| 295 | المطلب الثاني: الدفع والقواعد الموضوعية المثيرة للتراع في البيئة الالكترونية..... |
| 302 | المبحث الثاني: دور المعايير التقليدية في تحديد الاختصاص في منازعات العقد الالكتروني..... |
| 302 | المطلب الأول: الضوابط الشخصية للاختصاص القضائي في منازعات العقد الالكتروني..... |

| | |
|-----|--|
| 307 | المطلب الثاني: حماية المستهلك الالكتروني في الضوابط الشخصية لتحديد الاختصاص القضائي الدولي... |
| 315 | المبحث الثالث: دور الاتجاهات الحديثة في تحديد الاختصاص القضائي في منازعات التجارة الدولية.... |
| 315 | المطلب الأول: ضوابط الاختصاص المكانية في دعاوى المسؤولية التقصيرية الالكترونية..... |
| 322 | المطلب الثاني: ضوابط الاختصاص المكانية في دعاوى المسؤولية العقدية الالكترونية..... |
| 326 | الفصل الثالث: آليات تسوية منازعات العقد الالكتروني..... |
| 327 | المبحث الأول: التفاوض الالكتروني لتسوية المنازعات..... |
| 327 | المطلب الأول: ماهية التفاوض الالكتروني..... |
| 329 | المطلب الثاني: الموازنة بين أنواع التفاوض من حيث الفعالية وتقوم دور التفاوض في حسم النزاعات.... |
| 331 | المبحث الثاني: الوساطة الالكترونية..... |
| 331 | المطلب الأول: ماهية الوساطة الالكترونية..... |
| 333 | المطلب الثاني: آلية الوساطة الالكترونية وتقدير فعاليتها..... |
| 334 | المبحث الثالث: التحكيم الالكتروني..... |
| 334 | المطلب الأول: تعريف التحكيم الالكتروني وبيان أنواعه..... |
| 341 | المطلب الثاني: شروط تسوية النزاع بواسطة التحكيم الالكتروني..... |
| 343 | المطلب الثالث: تنفيذ أحكام التحكيم الالكتروني وتقديره..... |
| 351 | خاتمة..... |
| 354 | قائمة المراجع..... |
| 370 | الفهرس ملخص |